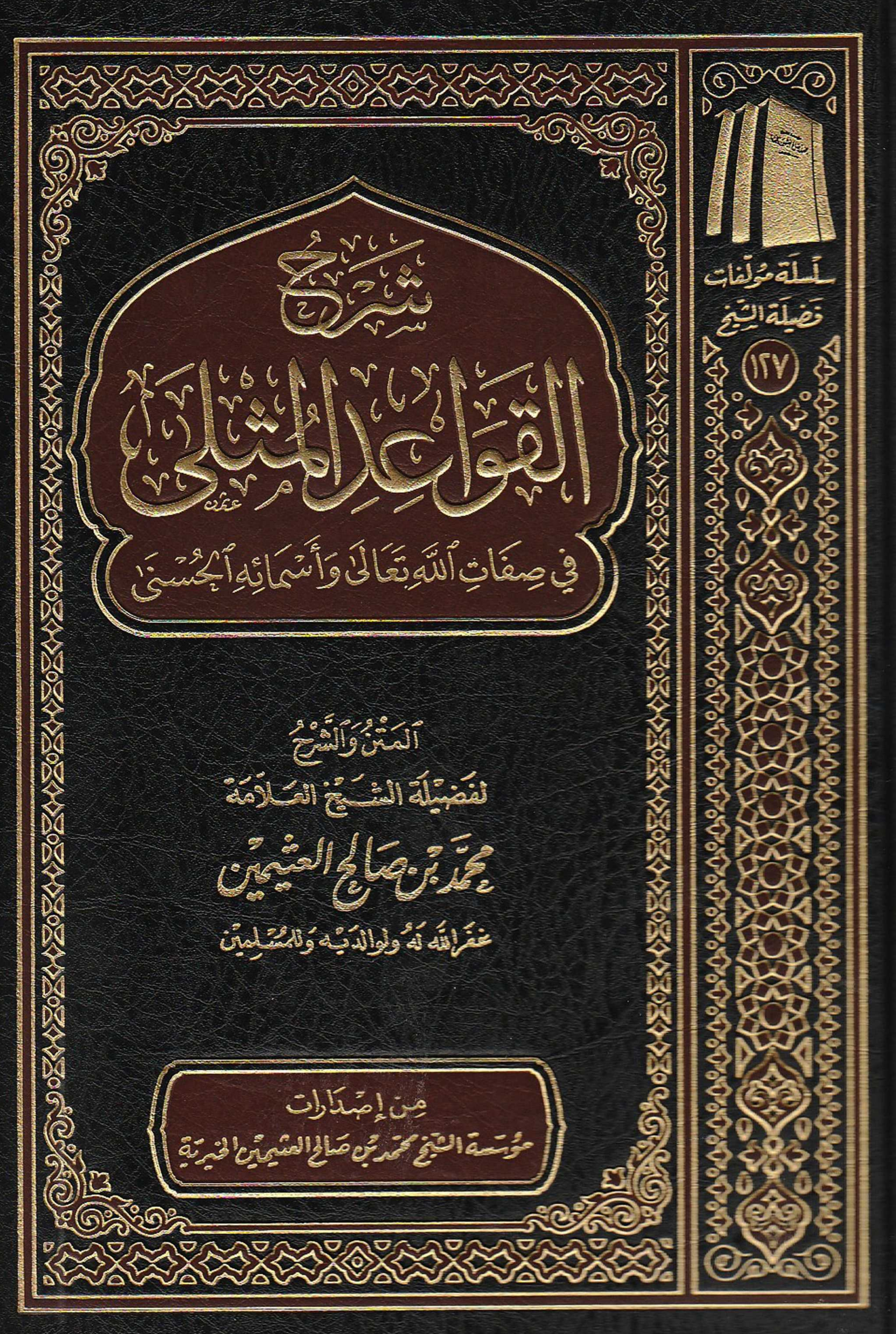
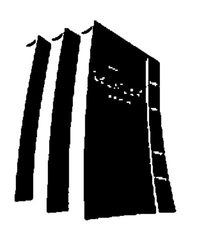


شرح
القواعد المثلى
في
صفات الله تعالى
وأسمائه الحسنى
المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

© مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى. / محمد بن صالح العثيمين ـ ط ١ ـ القصيم، ١٤٣٦هـ
٥٧٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٧)
ردمك: ٦ ـ ٥٦ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ العقيدة الإسلامية. أ ـ العنوان
ديوي: ٢٤١ ١٤٣٦/٧٨٣٨

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٣٨
ردمك: ٦ ـ ٥٦ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ



يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم ـ عنيزة ـ ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩
هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ ـ ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرة للنشر والتوزيع ـ شارع محمد مقلد ـ متفرع من مصطفى النحاس
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب
هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ ـ محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٧)

شرح القواعد المثلى

في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى

المتن والشرح

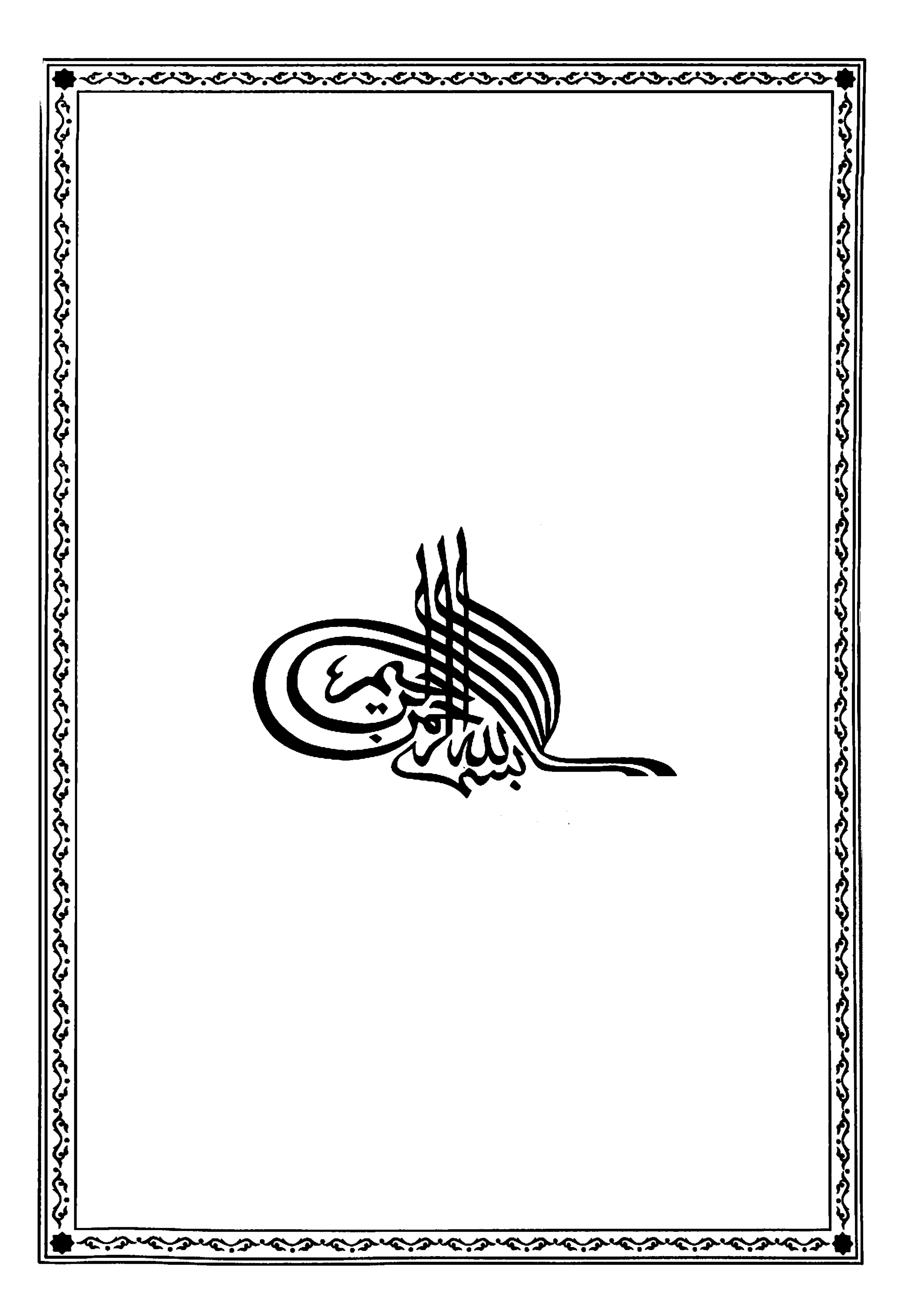
لفضيلة الشيخ العلامة

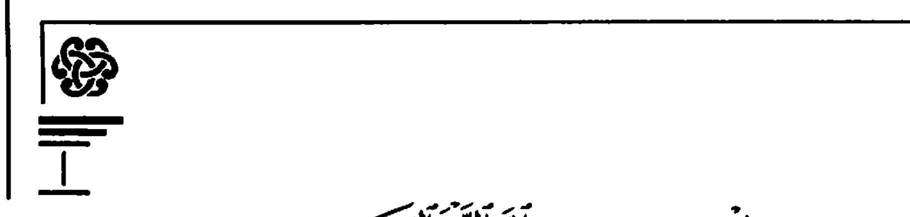
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم





تقديم

* * *

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه، حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فلقَد كانَ مِنَ الجُهُود العِلْميَّة والأَعْمالِ الجَليلة لصاحِب الفَضِيلة العلَّامَة شَيخِنا الوالِد محمَّدِ بن صالحِ العُثَيْمين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالى- عنايتُه البالِغةُ في تَدْرِيس عَقِيدة السَّلف الصَّالح، وشَرْحِ الكَثِير مِن كُتُب العَقِيدة للعُلَماء السَّابقين -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالى-، وتَقْرِيبِ مَعانِيها لِطُلَّابِ العِلم، وكَذا تَأْلِيفه عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ القَيِّمَة في هَذا المَقَامِ الشَّرِيف.

ومِن مُؤَلَّفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- عامَ ١٤٠٤هـ كتابُه: (القَواعِد المُثْلَى في صِفَاتِ اللهِ تَعالَى وَأَسْمائِهِ الحُسْنَى) الذِي أَوْرَد فِيه قَواعِدَ عامَّةً مُفيدةً في بابِ الأَسْماءِ والصِّفاتِ.

ثُمَّ إنَّه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- تَناوَل هذا الكتابَ بالشَّرح والتَّعليق والتَّقرِير فِي حَلقاتِه ودُرُوسه العِلْمية التِي كانَ يَعقِدُها في جامِعِه بمَدينة عُنَيْزَة، وقَد سُجِّل لَه صَوتيًّا شَرْحانِ كانَ آخرُهما عامَ ١٤٢٠هـ، ولـمَّا كانَ الشَّرح الثَّاني هُو الأَشْمَلَ تَمَّ اعتِمادُه أصلًا، والأَوَّل مُكمِّلًا لَه وأُلِحقَتْ بِه الزَّوائِدُ والفَوائِدُ المَوْجُودَةُ فِي الشَّرح الأَوَّل.

وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بهَذَيْنِ الشَّرحين، وإنفاذًا للقَواعِدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- لِإخْرَاجِ تُراثِه العِلْميِّ عَهِدت (مؤسَّسةُ الشَّيخ محمَّدِ بنِ صالحِ العُثَيْمِين الخيريَّة) إلى الشَّيخ (فَهْد بنِ عبدِالله السَّلْمان) -أثابَهُ اللهُ تَعالَى- بإِعدادَ ما سُجِّل صَوتيًّا مِن شَرْح هذا الكِتَاب، وباشَرَ القِسْم العِلميُّ بالمؤسَّسة تَجهِيزَه للطِّباعَةِ وتَقديمَه للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المَثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

١٥ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ

⌘ ⌑ ⌘




نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُه العِلْمِيَّةِ:

أَلْحَقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[١] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْرِيسِه، واتِّباعِه لِلدَّلِيل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قـاضيًا فِي عُنَيْزَة قـرَأ عليه فِي عِلـم الفَرائضِ، كـما قـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثْناءَ وُجودِهِ مُدَرِّسًا فِي تِلْكَ المَدِينة.

ولـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[٢] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرِ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فَأَذِنَ له، والْتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنِ اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَماءِ الَّذِين كانُـوا يُدرِّسـونَ فِيه حِـينذَاكَ، ومِنْهُمْ: العـلَّامَةُ المُفَسِّـرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وفِي أَثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عـادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عـامَ (١٣٧٤هـ)، وصـارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العـلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرِ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَـدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَـدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرِ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتَولَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأَ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلِ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عام (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إِلَى التَّدريسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْلِيمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحرِيرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَمَا صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤَلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤَسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُولِيَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤَلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلْكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثِيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماءِ فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودِ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودِ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدرِيسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عُضـوًا فِي لجَنْةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَرِيمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصِيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلَتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتِمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِهِ مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لِمَصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهم وعامَّتِهم.
- ثانِيًا: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- ثالِثًا: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- رابِعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعَةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عمَّا قَدَّمَ لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

⌘ ⌑ ⌘




تَقْدِيمٌ لسَمَاحَةِ الشَّيخِ العلَّامَةِ

عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بازٍ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

⁂

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى رَسُولِ اللهِ، وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ، ومَنِ اهْتدَى بهُدَاهُ.

أمَّا بعْدُ:

فقد اطَّلعت على المُؤلَّف القيِّم الَّذِي كَتبَهُ صَاحِبُ الفَضيلَةِ العلَّامةُ أخونا الشَّيخُ مُحمَّدُ بنُ صَالح العُثَيْمِين، في الأسمَاءِ والصِّفات، وسمَّاهُ: (القَواعد المُثلَى في صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمَائِهِ الحُسنَى)، وسمِعْتُهُ من أوَّلِهِ إلَى آخرِهِ، فألفَيْتُهُ كِتَابًا جَلِيلًا، قَدِ اشتمَلَ علَى بيَانِ عقيدَةِ السَّلَف الصَّالح في أسماء اللهِ وصِفَاتِهِ، كَمَا اشتَمَلَ علَى قَواعِدَ عظيمَةٍ، وفوائِدَ جمَّةٍ فِي بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ.

وأوضَحَ معنَى المعيَّة الوارِدَةِ في كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الخاصَّةِ والعامَّةِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ، وأنَّها حقٌّ على حقيقَتِهَا، لَا تَقتَضِي امتِزَاجًا واختلَاطًا بالمُخلوقِينَ، بَلْ هُوَ سُبحَانَهُ فَوقَ عَرشِهِ كمَا أَخْبَرَ عَنْ نفسِهِ، وكمَا يَلِيقُ بجلَالِهِ سُبحَانَهُ، وإنَّما تَقْتَضِي عِلْمَهُ واطِّلَاعَهُ وإحاطَتَهُ بِهِم، وسماعَهُ لأقوالِهِم وحركَاتِهِم، وبصرَهُ بأحوالِهِم وضَمَائِرِهم، وحِفْظَه وكلاءَتَهُ لرُسلِهِ وأوليائِهِ المُؤمنينَ، ونصرَهُ لـهُمْ، وتوفيقَهُ لـهُمْ؛

إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا تقتضِيهِ المعيَّةُ العَامَّةُ والخاصَّةُ مِنَ المعَانِي الجليلَةِ، والحقائِقِ الثَّابتَةِ للهِ سبحَانَهُ.

كَمَا اشْتَمَلَ علَى إنكَارِ قولِ أهلِ التَّعطِيل، والتَّشبيه، والتَّمثيلِ، وأهل الحُلولِ والاتِّحَادِ.

فجزَاهُ اللهُ خيرًا، وضَاعَفَ مَثُوبَتَهُ، وزادَنَا وإيَّاه عِلْمًا وهدًى وتَوفِيقًا، ونفَعَ بكتابِهِ القُرَّاءَ وسائِرَ المُسلمينَ، إنَّهُ وليُّ ذَلِكَ، والقَادِرُ عليه.

قالَهُ مُمليهِ الفقِيرُ إلَى اللهِ تعَالَى، عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بازٍ، سامَحَهُ اللهُ، صلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى نبيِّنَا مُحمَّدٍ، وآلِهِ وصحْبِهِ.

٥/ ١١/ ١٤٠٤هـ

عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بَازٍ

الرَّئيسُ العَامُّ لإدَارَةِ البُحُوثِ العلميَّةِ والإفتَاءِ والدَّعوَةِ والإرشَادِ

⌘ ⌑ ⌘

القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى

بقلم

محمد الصالح العثيمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً.

وبعد: فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى وهي الإيمان بوجود الله تعالى والإيمان بربوبيته والإيمان بألوهيته والإيمان بأسمائه وصفاته.

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات.

فمنزلته في الدين عالية وأهميته عظيمة ولا يمكن أحداً أن يعبد الله على الوجه الأكمل حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته ليعبده على بصيرة قال الله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) وهذا يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسباً مثل أن تقول: يا غفور اغفر لي ويا رحيم ارحمني ويا حفيظ احفظني ونحو ذلك.

ودعاء العبادة أن تتعبد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب وتذكره بلسانك لأنه السميع وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير. وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد راجياً من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لعباده.

وسميته (القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى)

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى أي بالغة في الحسن غايته قال الله تعالى (ولله الأسماء الحسنى) وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً.

مثال ذلك: (الحي) اسم من أسماء الله تعالى متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها

الصفحة الأولى من المتن بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

صلى الله عليه وسلم قال .. إلى أن قال : فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان .

وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرا أو فسقا ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرا أو فاسقا إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه .

لكن من تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعا لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق . فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إماماً له يستضيء بنورهما ويسير على منهاجهما فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)

وليتجنب ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين وما سواهما إماما لا تابعا وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى لا أتباع الهدى وقد ذم الله هذه الطريق في قوله (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون) .

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف .

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه عالما بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله يقول الله تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) .

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقا واتبعه ورأى الباطل باطلا واجتنبه وأن يجعلنا هداة مهتدين وصلحاء مصلحين وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب . والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين

الصفحة الأخيرة من المتن بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى




مُقدِّمَةُ المُؤلِّف

⌘ ⌘ ⌘

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، نَحمدُهُ، ونستَعِينُهُ، ونَستغْفِرُهُ، ونَتُوبُ إلَيْهِ[١]،...............

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ، والحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى نبيِّنَا مُحمَّدٍ، وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسَانٍ إِلَى يَومِ الدِّينِ. أمَّا بَعد: فقَد قَالَ المُؤلِّفُ وفَّقَهُ اللهُ:

[١] «الحمْدُ للهِ» معناهُ: وصْفُ المَحمُودِ -وهُوَ اللهُ تعَالَى- بالكَمالِ مَعَ المحبَّةِ والتَّعظِيمِ، فأنْتَ إِذَا قُلْتَ: أحمَدُ اللهَ، أيْ: أُحبُّهُ وأعظِّمُهُ وأَصِفُهُ بالكَمالِ، و(أل): في «الحمْدِ» للاسْتِغْرَاقِ، واللَّامُ فِي قولِهِ: «للهِ» للاستِحْقَاقِ والاخْتِصَاصِ، أيْ: أنَّ المُستحِقَّ للحَمْدِ كُلِّهِ المخْتَصَّ بِهِ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وجملَةُ «نَحمدُهُ»: توكِيدٌ للجُملَةِ الاسميَّةِ قبلَهَا، «ونستعِينُهُ»: نطلَبُ منْهُ العونَ عَلَى الأُمُورِ كُلِّهَا، «ونستغْفِرُهُ»: نطلَبُ منْهُ المغفرَةَ، والمغفِرَةُ: هِيَ أن يسْتُرَ اللهُ تعَالَى ذنبَ العَبْدِ ويتجَاوزَ عنْهُ، كَما يدُلُّ علَيْهِ الاشتِقَاقُ، فإنَّهَا مُشتقَّةٌ مِنَ المِغْفَرِ الَّذِي يسْتُرُ بِهِ المقَاتِلُ رأسَهُ ليَقِيَهُ مِنَ السِّهَامِ، «ونَتُوبُ إِلَيْهِ»: هَذِهِ الجُملَةُ انتشَرَتْ فِي كُتُبِ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لكنَّهَا لَيْسَتْ فِي حَدِيثِ خُطبَةِ الحَاجَةِ، وإِذَا قَالَهَا الإنسَانُ فأَرجُو أَلَّا يكُونَ عَلَيْهِ بَأْسٌ، وإِنْ حذَفَها فهُوَ أولَى.

ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفسِنَا[١]، ومِنْ سيِّئَاتِ أعمَالِنَا[٢]، مَنْ يهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ[٣]، ومَنْ يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ[٤]، ....

---

[١] «نعوذُ باللهِ» أي: نعتَصِمُ بِهِ، «مِنْ شُرورِ أنفسِنَا»: جمعُ شَرٍّ؛ وذلِكَ لأنَّ النَّفسَ لَهَا شُرورٌ كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف:٥٣]، وشُرورُ النَّفْسِ إمَّا كَفٌّ عَنِ الطَّاعَاتِ، وإمَّا رغْبَةٌ فِي السَّيِّئَاتِ، فهِيَ تتضمَّنُ إذَنْ إمَّا ترْكَ الواجِبَاتِ وإمَّا فِعْلَ المُحرَّمَاتِ.

[٢] يَعْنِي: نعُوذُ باللهِ مِنْ سيِّئَاتِ أعمالِنَا؛ لأنَّ سيِّئاتِ الأعمَالِ لَهَا آثَارٌ وخيمَةٌ، فكَمْ مِنْ إنْسَانٍ أُصِيبَ بسيِّئَاتِهِ! ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ إلَّا مَا ذَكَرَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي قولِهِ: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ أي: عَنِ الحَقِّ ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾ [المائدة:٤٩]، وهَذِهِ مِنَ الآثَارِ السيِّئَةِ أنَّ المَعَاصِيَ -والعِياذُ باللهِ- تَجُرُّ الإنسَانَ إِلَى الإعرَاضِ عَنْ طَاعَةِ اللهِ، وقَدْ قَالَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ المَعَاصِيَ بَرِيدُ الكُفْرِ، وَهِيَ ثَلَاثُ مَرَاحِلَ: صغَائِرُ بَريدُ الكَبَائِرِ، كَبَائِرُ بَرِيدُ الكُفْرِ؛ لأنَّ النَّفسَ إِذَا تَعوَّدَتِ المعصِيَةَ والاستكِبَارَ عَنْ طَاعَةِ اللهِ أدَّى ذَلِكَ إِلَى أنْ تَرْتَكِبَ مَا هُوَ أكْبَرُ.

[٣] أيْ: مَنْ يُقدِّر اللهُ تعَالَى أنْ يَهْتَدِيَ فَلَا أحَدَ يَصُدُّهُ عَنْ هِدَايَةِ اللهِ، وكذَلِكَ مَنِ اهتَدَى فِعْلًا فإنَّهُ لَا أحَدَ يُضِلُّهُ إِذَا كَانَ اللهُ تعَالَى قَدْ قدَّرَ لَهُ الهِدَايَةَ، فَهِيَ تَنْفِي ذَلِكَ دَفْعًا وَرَفْعًا، بمَعْنَى أنَّ مَنْ قدَّرَ اللهُ لَهُ الهِدَايَةَ فإنَّهُ لَا يُمكِنُ لأحَدٍ أنْ يُضلَّهُ، ومَنْ كَانَ مُهتدِيًا بالفِعْلِ فإنَّهُ لَا أحَدَ يُخرِجُهُ مِنَ الهدَايَةِ إِلَى الضَّلالِ مَا دَامَ اللهُ قَدَّرَ ذَلِكَ لَهُ، والعكْسُ فِي قولِهِ: «ومَن يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ».

[٤] «ومَن يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» أي: مَنْ قدَّرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يكُونَ ضَالًّا فَلَا هَادِيَ لَهُ. قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٩٦

وأشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[١]، ....

وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧] -اللَّهُمَّ اهْدنا فيمَنْ هَدَيْتَ- وهَذَا العِبَارَةُ: «فَلَا هَادِيَ لَهُ» هِيَ الَّتِي جاءَتْ بِهَا السُّنَّةُ، وأمَّا قَوْلُ بعْضِ النَّاسِ: ومَنْ يُضلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَليًّا مُرشِدًا. فَهَذَا قَدْ جَاءَ فِي القُرآنِ، ولكنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي هَذَا الحَدِيثِ.

[١] «أشهَدُ»: إقْرَارًا واعتِرَافًا باللِّسانِ واعتقادًا بالجَنَانِ، لا بُدَّ مِنَ الأمرَينِ فِي الشَّهادَةِ: الاعتقَادِ بالجَنَانِ -والجَنَانُ هُوَ القَلْبُ-، والإقْرَارِ باللِّسَانِ، فلَوْ أقرَّ بلسَانِهِ مَعَ إنكَارِ قلْبِهِ لَمْ تنفَعْهُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي حَالِ المُنافِقِينَ، ولَوْ أَنَّهُ اعتَقَدَ فِي قلْبِهِ ولَمْ يَنطِقْ بِهَا لسَانُهُ دَلَّ هَذَا عَلَى أنَّ اعتقَادَهُ فاسِدٌ، وإلَّا لنَطَقَ بِهَا اللِّسَانُ؛ فالأوَّلُ مُنافِقٌ، والثَّانِي مُستكْبِرٌ.

«لَا»: هَذِهِ نَافِيَةٌ للجِنْسِ، تَحْتَاجُ إِلَى اسْمٍ وخَبَرٍ، فاسْمُهَا «إِلَهَ»، وخبرُهَا محذُوفٌ، والتَّقدِيرُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ، ولَا يصِحُّ أنْ يكُونَ خبرُها «اللهُ»؛ لأنَّ (لَا) لَا تعمَلُ فِي المعَارِفِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ(١):

عَمَلَ (إنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نكِرَهْ ....

وَعَلَيْهِ فنَقُولُ: لا بُدَّ أن يكُونَ الخبرُ محذوفًا تقدِيرُهُ: حَقٌّ، و«اللهُ» بدَلًا منْهُ.

و«اللهُ» عَلَمٌ عَلَى ذَاتِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ لا يُسمَّى بِهِ غيرُهُ.

«وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» تأكِيدٌ للنَّفْيِ والإِثْبَاتِ، فقولُهُ: «وحدَهُ» تأكِيدٌ للإِثْبَاتِ، و«لَا شَرِيكَ لَهُ» تأكِيدٌ للنَّفْيِ.

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل (٢/ ٥).

وأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ[١]،.........................

[١] «أشْهَدُ»: نقولُ فيهَا مَا قُلْنَا فِي الأُولَى، وهُوَ: «أشهَدُ» اعتِرَافًا بِهَا باللِّسَانِ واعتِقَادًا لَهَا بالجَنَانِ.

«أنَّ محمَّدًا»: هُوَ مُحَمَّدُ بنُ عبْدِ اللهِ الهَاشِمِيُّ القُرشِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

«عبدُهُ»: المُتعَبِّدُ لَهُ، ولَيْسَ لَهُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ حَقٌّ فِي الرُّبوبيَّةِ أبدًا. قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لَهُ آمِرًا إيَّاهُ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ فأَرزُقَكُمْ ﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ فأَقِيكُمْ مَا فِي الغَيبِ ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام:٥٠]، بَلْ أنَا بَشَرٌ، وكَذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى آمِرًا إيَّاهُ: ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجن:٢٢-٢٣]، فقَولُهُ: ﴿إِلَّا بَلَٰغًا﴾: هَذِهِ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، يَعْنِي: لكِنْ مَا أقولُهُ ﴿بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾.

«ورسولُه» أي: مُرسِلُه، إِذَنْ هُوَ عَبْدٌ لَا يُعبَدُ، ورسُولٌ لا يَكذِبُ، فيجِبُ علينَا أنْ نعتَقِدَ أنَّ محمَّدًا رسُولُ اللهِ، عبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللهِ، بَلْ عُبودِيَّتُهُ هِيَ أخصُّ العِبَادَةِ، فأخَصُّ أنْوَاعِ العِبَادَةِ عُبودِيَّةُ الرُّسُلِ عليهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. وانْظُرْ إِلَى قولِهِ لـمَّا قِيلَ لَهُ: كيفَ تفعَلُ هَذَا -وَكَانَ يقُومُ اللَّيلَ حتَّى تَتورَّمَ قدَمَاهُ- وَقَدْ غفَرَ اللهُ لَكَ مَا تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ ومَا تَأخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلَا أكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»(١).

وَفِي قولِهِ: «عبدُهُ ورسُولُهُ»: خَالَفَ فِي هَذَا طَائِفتَانِ: طَائِفَةٌ غَلَتْ فِي الرَّسُولِ ﷺ حتَّى أوصلَتْهُ إِلَى حَـدِّ الرُّبوبيَّةِ يستَغِيثُونَ بِهِ، ويدعُونَهُ، ويعتَقِدُونَ أنَّ له تدْبيرًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ حتى ترم قدماه، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩).

صلَّى اللهُ عَلَيْهِ[١] وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ[٢]،..............................

فِي الكَونِ، وطَائِفَةٌ أُخرَى بالعَكْسِ كذَّبَتْ رِسَالَتَهُ وقَالَتْ: إِنَّهُ سَاحِرٌ، مجنُونٌ، كَذَّابٌ، كَاهِنٌ. أمَّا نَحْنُ فنقولُ: إنَّهُ عَبْدُ اللهِ ورسولُهُ.

[١] هَذِهِ جملَةٌ خبريَّةٌ لكنَّهَا بمعْنَى الدُّعَاءِ، فأنْتَ إِذَا قُلْتَ: صلَّى اللهُ علَيْهِ، فكَأنَّمَا تَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، وصَلَاةُ اللهِ عَلَيْهِ هِيَ عِندَ كَثِيرٍ مِنَ العُلَماءِ: ثناؤُهُ عَلَى عبْدِهِ فِي الملَأِ الأَعْلَى، يَعْنِي: يرْفَعُ ذِكْرَهُ فِي المَلَأِ الأعْلَى، ويُثْنِي عَلَيْهِ، وَهِيَ أيضًا تَتضَمَّنُ رحمَةً خاصَّةً؛ لأنَّهَا مِنَ الصِّلةِ، فَفِيهَا رحمَةٌ أخصُّ مِنَ الرَّحْمَةِ العَامَّةِ.

[٢] إِذَا ذَكَرتَ الثَّلاثَةَ: الآلَ والأصحَابَ والأتْبَاعَ، وَجَبَ أنْ تُفسِّرَ (الآلَ) بأنَّهُمُ المُؤمِنُونَ مِنْ قَرَابَتِهِ مِثْلَ: عَلِيِّ بنِ أبِي طَالِبٍ، وحمزَةَ بنِ عبدِ المطَّلِبِ، والعبَّاسِ بنِ عبْدِ المطَّلِبِ، وابْنِ عبَّاسٍ، وأمثالِهِمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وإِذَا ذُكِرَ (الآلُ) وحدَهُ صَارَ الآلُ جميعَ الأتْبَاعِ، فإِذَا قِيلَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» فالمُرادُ بـ(آلِهِ): كُلُّ مَنِ اتَّبَعَهُ عَلَى دِينِهِ؛ ولهَذَا نقُولُ: إنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» فَقَدْ دَعَا لنَفْسِهِ؛ لأَنَّهُ ممَّنِ اتَّبَعَهُ، وَإِذَا ذُكِرَ الآلُ والأصحَابُ صَارَ الآلُ كُلَّ مَنِ اتَّبَعَهُ، والأصحَابُ أخصُّ، فيكُونُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ.

«وأصحَابُهُ»: جمْعُ صَاحِبٍ، وهُمُ الَّذِينَ اجتَمَعُوا بالرَّسُولِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ مُؤمِنِينَ بِهِ، وماتُوا عَلَى ذَلِكَ، ولَا يُشتَرَطُ عَلَى القَوْلِ الصَّحِيحِ طُولُ الصُّحبَةِ، بَلْ مَتَى اجْتَمَعَ بِه أقلَّ اجْتِماعٍ وهُوَ مُؤمِنٌ بِهِ فهُوَ صَاحِبٌ، وهَذِهِ مِنْ خَصَائِصِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ غَيْرَ النَّبيِّ لَا يُسمَّى مُصاحِبُه صاحبًا إلَّا مَعَ طُولِ الصُّحبَةِ.

ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحْسَانٍ[١]، وسلَّمَ تسليمًا[٢].

وبعْدُ:

فإنَّ الإيمانَ بأسْماءِ اللهِ وصفَاتِهِ أحَدُ أركَانِ الإيمَانِ باللهِ تعَالَى[٣]، وهِيَ: الإيمَانُ بوُجودِ اللهِ تعَالَى، والإيمانُ بربوبيَّتِهِ، والإيمَانُ بألُوهيَّتِهِ، والإيمانُ بأسمائِهِ وصِفَاتِهِ[٤].

---

[١] «ومَنْ تَبِعَهُم بإحسَانٍ» لم يقُلْ: مَنْ تَبِعَهُم فقَطْ، بَلْ قَيَّدَ «مَنْ تَبِعَهُمْ بإحسَانٍ» كَمَا قَيَّدَ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ فِي قَولِهِ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة:١٠٠]، ولا بُدَّ مِنْ هَذَا القَيْدِ؛ لأنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يقُولُ: إنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ. ولَكِنْ لَـمْ يُحسِنُوا المُتابَعَةَ، إمَّا أنَّهُم زَادُوا، وإمَّا أنَّهُم نَقَصُوا.

[٢] أكَّدَ الفِعْلَ بالمصْدَرِ، وسلَّمَهُمْ أيْ: وَقَاهُمْ مِنَ الأذَى والضَّرَرِ، وعَلَيْهِ فَفِي الصَّلَاةِ حُصُولُ المطلُوبِ، وفِي السَّلَامِ زَوَالُ المكْرُوهِ.

[٣] لأَنَّ أركَانَ الإيمَانِ سِتَّةٌ: الإيمَانُ باللهِ، ومَلائكتِهِ، وكُتبهِ، ورُسلِهِ، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ؛ خيره وشرِّهِ.

وهذا الرُّكنُ -الَّذِي هُوَ الإيمَانُ باللهِ- لَهُ أربعَةُ أركَانٍ:

[٤] فالأوَّلُ: الإيمَانُ بوُجودِهِ، وهُوَ عَلَى النَّقِيضِ مِنَ الَّذِينَ أنكَرُوا وُجودَ اللهِ؛ لأنَّهُ يُوجَدُ أُناسٌ يدَّعُونَ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا وُجودَ لَهُ، وأنَّ هَذِهِ الطَّبيعَةَ طبيعَةٌ تتَفَاعَلُ وتَتكَوَّنُ بنَفْسِهَا، ولَيْسَ لَهَا مُدبِّرٌ، وهَؤُلَاءِ لَا شَكَّ فِي إلحادِهِمْ وكُفْرِهِمْ، ولَا يُمكِنُ أن تَستَقِيمَ عَلَيْهِ قَدَمُ إنْسَانٍ.

....

الثَّانِي: الإيمَانُ برُبوبيتِهِ، أَيْ: بانفرَادِهِ بالرُّبوبيَّةِ، والرُّبوبيَّةُ تشْمَلُ ثلاثَةَ أشيَاءَ: الخلْقَ، والمِلكَ، والتَّدبيرَ، وعلَيْهِ فالرَّبُّ هُوَ الخَالِقُ المَالِكُ المدبِّرُ، لَا أحَدَ يخْلُقُ سِوَى اللهِ، ولَا أحَدَ يَمْلِكُ مِلْكًا تامًّا عامًّا شامِلًا إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا أحَدَ يُدبِّرُ تدبِيرًا كامِلًا لَا مُعارِضَ لَهُ، ولَا مُعقِّبَ لحُكمِهِ، إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الجَمْعُ بَيْنَ انْفِرَادِ اللهِ تعَالَى بالخَلْقِ وأنَّهُ سبحَانَهُ أثْبَتَ لغَيرِهِ خَلْقًا كقولِهِ تعَالَى: «مَنْ ذَا الَّذِي ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؟»[1]؟.

فالجَوَابُ: صَحِيحٌ أنَّهُ سبحَانَهُ أثْبَتَ لغَيرِهِ خَلْقًا، لكِنَّ خَلْقَ المخلُوقِ لَيْسَ خَلْقًا حَقِيقيًّا؛ لأنَّ خَلْقَ المخلُوقِ: تغيُّر الشَّيءِ المخلُوقِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، فمَثَلًا: البَابُ نقُولُ: خلَقَهُ النَّجَّارُ. لكِنْ لَيْسَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ خشَبَهُ ومَسَامِيرَهُ، فخَلْقُ المخلُوقِ عِبَارَةٌ عَنْ تحْوِيلِ خَلْقِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ، وهَذَا ممَّا أقْدَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علَيْهِ العِبَادَ لمصَالِحِهِمْ.

الثَّالِثُ: الإيمَانُ بأُلوهيَّتِهِ: أَيْ: بانْفِرَادِهِ بالأُلوهيَّةِ؛ لأنَّكَ تقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فَلَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ. أمَّا الأصنَامُ الَّتِي تُعبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ فهِيَ وإنْ سُمِّيَتْ آلِهَةً فهِيَ لَيْسَتْ حقيقَةً، بَلْ هِيَ أسْمَاءٌ بِلَا مُسمًّى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم:٢٣].

الرَّابعُ: الإيمَانُ بأسمَائِهِ وصفَاتِهِ: أي: بانفرَادِهِ بها، فمَنْ أنْكَرَ أيَّ اسمٍ مِنْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٩٥٣)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١١).

وتَوحِيدُ اللهِ بِهِ[١] أحَدُ أقسَامِ التَّوحِيدِ الثَّلَاثَةِ: تَوحِيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدِ الأُلوهيَّةِ، وتوحِيدِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ[٢].

أسمَاءِ اللهِ فإنَّه لَمْ يُحقِّقِ الإيمَانَ باللهِ، ومَنْ أنْكَرَ أيَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ فإنَّهُ لَمْ يُحقِّقِ الإيمَانَ باللهِ.

فالإيمَانُ باللهِ إِذَنْ يتضمَّنُ أربعَةَ أشيَاءَ، لَوْ لَمْ يُؤمِنْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا لَمْ يُحقِّقِ الإيمَانَ باللهِ، فمَنْ أنْكَرَ وُجودَ اللهِ فلَيْسَ بمُؤمِنٍ بِهِ، ومَنْ أنْكَرَ رُبوبيَّتَهُ ولَوْ فِي بَعْضِ مخلُوقَاتِهِ فلَيْسَ بمُؤمِنٍ بِهِ، ومَنْ أنْكَرَ أُلوهيَّتَهُ فلَيْسَ بمُؤمِنٍ بِهِ، ومَنْ أنْكَرَ أسماءَهُ وصِفَاتِهِ فلَيْسَ بمُؤمِنٍ بِهِ.

[١] أيْ: بالأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

[٢] هَذِهِ الأقسَامُ الثَّلَاثَةُ للتَّوحِيدِ قَدْ أجْمَعَ المُسلِمُونَ عَلَيْهَا، ولَمْ يَشِذَّ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا أُنَاسٌ شذُّوا باللَّفْظِ لَا بالوَاقِعِ.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذِهِ الأقْسَامِ قولُ اللهِ تعَالَى فِي سُورَةِ مَريَمَ: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

فقَولُهُ: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هَذَا تَوحِيدُ الرُّبوبيَّةِ، وفِي قولِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ هَذَا توحِيدُ الأُلوهيَّةِ، وَفِي قولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ -أيْ: هَلْ تعلَمُ لَهُ نَظِيرًا يُسَامِيه فِي كَمَالِ الصِّفَاتِ؟- هَذَا توحِيدُ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ.

زَادَ بعضُهُم (توحيدَ الحاكِمِيَّةِ)، وهَذِهِ الزِّيادَةُ غلَطٌ، فهِيَ زِيادَةٌ زَائِدَةٌ في الوَاقِعِ؛ لأنَّ توحِيدَ الحاكميَّةِ هِيَ مِنْ وَجْهٍ دَاخِلَةٌ فِي تَوحِيدِ الرُّبوبيَّةِ، ومِنْ وَجْهٍ آخَرَ داخلَةٌ فِي توحِيدِ الأُلـوهيَّةِ، فمِنْ جِهَـةِ تعلُّقِـهِ باللهِ، وأنَّ اللهَ هُو الحَاكِـمُ وحدَهُ، تدخُلُ في

فمنْزِلَتُهُ فِي الدِّينِ عَالِيَةٌ[١]، وأهمِّيَّتُهُ عظِيمَةٌ، ولَا يُمكِنُ أنَّ أحَدًا يَعبُدُ اللهَ عَلَى الوَجْهِ الأكْمَلِ حتَّى يكُونَ عَلَى عِلْمٍ بأسْمَاءِ اللهِ تعَالَى وصفَاتِهِ، ليَعْبُدَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠][٢]. وَهَذَا يشْمَلُ دُعَاءَ المسألَةِ، ودُعَاءَ العِبَادَةِ.

توحِيدِ الرُّبوبيَّةِ، ومِنْ جِهَةِ تعلُّقِهِ بالعَبْدِ، وأنَّهُ يَجِبُ عَلَى العِبَادِ أَنْ يُنفِّذُوا أحكَامَ اللهِ، تدخُلُ في توحِيدِ الأُلوهيَّةِ.

ولكِنْ أصْلُ هذِهِ الزِّيادَةِ -واللهُ أعلَمُ-: أنَّ قَومًا ابتَدعُوهَا مِنْ أجْلِ مناقَشَةِ الحُكَّامِ والوُلَاةِ، فيَقُولُونَ مَثَلًا: أَنْتُمْ إِذَا حكَمْتُمْ بالقَوانِينِ فإنَّكُمْ أخلَلْتُمْ بالتَّوحيدِ. أَيْ: توحيدِ الحَاكميَّةِ عَلَى زَعْمِهِمْ، ونحْنُ نقُولُ: لَا حَاجَةَ لذَلِكَ، هُمْ أخلُّوا بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ أو بتَوحِيدِ الأُلوهيَّةِ، فبالنَّظَرِ إِلَى أنَّ اللهَ تعَالَى الَّذِي لَهُ الحُكْمُ أخَلُّوا بتَوحِيدِ الرُّبوبيَّةِ، وبالنَّظَرِ إِلَى وجُوبِ تنفِيذِ أحكَامِهِ أخلُّوا بتَوحِيدِ الأُلوهيَّةِ.

وزَادَ بعضُهُم شيئًا آخَرَ وهُوَ (توحيدُ المُتابَعَةِ)، وهَذَا أشدُّ غَلَطًا مِنَ الأوَّلِ؛ لأنَّ توحِيدَ المُتابعَةِ لَا يَتعلَّقُ بتَوحِيدِ اللهِ، فإنَّهُ يَتعلَّقُ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ بأنْ لا نُتَابعَ أحَدًا سِوَاهُ، وعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ؛ لأنَّ اتِّبَاعَنَا للرَّسُولِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ مِنْ تَوحِيدِ الأُلوهيَّةِ بالنِّسبَةِ للهِ، أمَّا بالنِّسبَةِ للرَّسُولِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ فنعَمْ، يجِبُ علَيْنَا أن نُوحِّدَهُ بالمُتابعَةِ، وأن لا نَسلُكَ طَرِيقًا غيرَ طريقِهِ؛ لأنَّ كُلَّ بدعَةٍ ضَلَالَةٌ، فلْنَسْتَقِرَّ ولنُطْمَئِنْ أنفسَنَا عَلَى أنَّ أقسَامَ التَّوحيدِ ثَلاثَةٌ؛ دَلَّ علَيْهَا القُرآنُ، وكَادَ يُجمِعُ عليْهَا أهْلُ العِلْمِ.

[١] يعْنِي: منزلَةُ الإيمَانِ بأسْمَاءِ اللهِ وصفَاتِهِ عَالِيَةٌ.

[٢] فقولُهُ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ قدَّمَ الخَبَرَ ليَدُلَّ عَلَى الحَصْرِ، أَيْ: للهِ

فدُعَاءُ المسألَةِ: أنْ تُقدِّمَ بينَ يَدَيْ مَطلُوبِكَ مِنْ أسْمَاءِ اللهِ تعالَى مَا يكُونُ مُناسِبًا مثلَ أَنْ تَقُولَ: يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي. ويَا رَحِيمُ ارْحَمْنِي. ويَا حَفِيظُ احْفَظْنِي. ونحْو ذَلِكَ[1].

لَا لغَيرِهِ، وقولُهُ: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ يَدُلُّ عَلَى أنَّ جَمِيعَ أسمائِهِ حُسْنَى، وحُسْنَى: اسْمُ تفضِيلٍ، مُذَكَّرُهُ أحسَنُ، أَيْ: الحُسنَى الَّتِي لَيْسَ فوقَهَا شَيْءٌ فِي الحُسْنِ، أمَّا غَيرُ اللهِ فأسمَاؤُهُ قَدْ تَكُونُ حُسْنَى، وقَدْ تكُونُ غَيْرَ حُسْنَى، وقَدْ لَا يكُونُ لَهَا مَعْنَى، لَكِنْ أسماءُ اللهِ كُلُّها حُسْنَى.

وقولُهُ: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ يدُلُّ عَلَى أنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يكُونَ فِي أسماءِ اللهِ أيُّ احتمالٍ لنَقْصٍ؛ لأنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا احتمالٌ لنَقْصٍ مَا كَانَتْ حُسْنَى، وَمِنْ ثَمَّ تبيَّنَ لَنَا خطأُ مَنْ قَالَ: إنَّ الدَّهْرَ مِنْ أسماءِ اللهِ، استِدْلَالًا بقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الحدِيثِ القُدسيِّ: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(١)، -وسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِمْ إِنْ شَاءَ اللهُ تعالَى- ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ أَيْ: بهَذِهِ الأسْماءِ، والفَاءُ للتَّفريعِ.

تنْبِيهٌ: الأذيَّةُ يُمكِنُ أنْ تَكُونَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا قَالَ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ لكِنْ لَا يَتضرَّرُ اللهُ تعالَى بذَلِكَ؛ مِثْلَ الإنسَانِ يَتأَذَّى مِنْ رَائِحَةِ البَصَلِ، ولكِنْ لَا يَتضرَّرُ بِهِ.

[١] دُعَاءُ المسألَةِ أنْ تجْعَلَ أسماءَ اللهِ وسيلَةً، أيْ: مُقدَّمَةً بينَ يَدَيِ الدُّعاءِ فتَقُولُ: يَا غَفُورُ اغفِرْ لِي، ويَا رَحِيمُ ارْحَمْني، ويا رَزَّاقُ ارْزُقْنِي، سوَاءٌ قدَّمتَها عَلَى الطَّلَبِ أَوْ أخَّرتَهَا عنْهُ، فقولُه صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّم لأَبِي بكْرٍ فيما علَّمَهُ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة الجاثية، باب ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦).

....

«فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدَكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»[١]، هُنَا أَخَّرَ الاسْمَ عَلَى الطَّلَبِ، وإِذَا قُلْتَ: يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي. هُنَا قَدَّمَتَ الاسْمَ عَلَى الطَّلَبِ. قَالُوا: وَمِنَ الأَدَبِ أن تجْعَلَ الوسيلَةَ لكُلِّ دُعاءٍ مَا يُناسِبُهُ مِنَ الأَسْماءِ، فإِذَا كُنْتَ تَطْلُبُ الرِّزْقَ تَتوسَّلُ باسْمِ الرزَّاقِ، وإِذَا كُنْتَ تَطْلُبُ المغْفِرَةَ تَتوسَّلُ باسْمِ الغَفُورِ، يَعْنِي: فَلَا تَقُلِ: اللَّهُمَّ يَا شَدِيدَ العِقَابِ اغْفِرْ لِي؛ لأنَّ هَذَا لا يُناسِبُ، وإنَّما تقُولُ: يَا غَفُورُ اغْفِرْ لي.

إِذَنْ دُعاءِ اللهِ تعَالَى بالمسأَلَةِ إمَّا أَنْ تُقدِّمَ الأسماءَ وتَأْتِيَ بالمَطْلُوبِ، أَوْ تُقدِّمَ المطْلُوبَ وَتَأْتِيَ بالأَسْماءِ؛ فيَشْمَلُ هَذَا وهَذَا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يجُوزُ الدُّعاءُ بالصِّفَاتِ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ؛ لكِنَّ الأَفْضَلَ أن يَدعُوَ بِما يَقْتَضِي المدعُوُّ بِهِ؛ فمثلًا ليسَ مِنَ اللَّائِقِ أن تقُولَ: يا شدِيدَ العِقَابِ اغْفِرْ لِي. ولَوْ جعَلْنَا مِثلَ هَذَا أن يَكُونَ من بَابِ السُّخريةِ باللهِ لكَانَ أَقْرَبَ، فكَيْفَ تَتوسَّلُ إِلَى اللهِ تَعَالَى بشدَّةِ العِقَابِ أن يَغْفِرَ لَكَ؟!

أَمَّا دُعاءُ الصِّفَةِ فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّها كُفْرٌ بالاتِّفَاقِ؛ كأَنْ يقُولُ الإنسَانُ: يَا قُدرَةَ اللهِ ارْزُقِيني؛ لأَنَّهُ جَعَلَ القُدرَةَ إلهًا يُدعَى[٢]؛ فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ مِنَ الدُّعاءِ الوَارِدِ: «اللَّهُمَّ برَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ». فَأَضَافَ الاستغَاثَةَ إِلَى الرَّحْمَةِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤).

(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (ص:١١٤)، تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ١٨١).

ودُعَاءُ العِبَادَةِ: أَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ تَعَالَى بمُقْتَضَى هَذِهِ الأسْمَاءِ[١]، فتَقُومَ بالتَّوبَةِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ التَّوَّابُ، وتَذْكُرَهُ بِلِسَانِكَ؛ لأَنَّهُ السَّميعُ، وتَتَعَبَّدَ لَهُ بجَوَارِحِكَ؛ لأَنَّهُ البَصِيرُ، وتَخْشَاهُ فِي السِّرِّ؛ لأَنَّهُ اللَّطيفُ الخَبيرُ، وهكَذَا[٢].

وَهِيَ صِفَةٌ، فيُقَالُ: إنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوسُّلِ يَعْنِي: إِنِّي أسأَلُكَ أن تُغيثَنِي؛ لأَنَّكَ رَحِيمٌ، هَذَا مَعْنَاهَا الَّذِي لا يُشَكُّ فيه.

مسأَلَةٌ: مَا حُكْمُ دُعَاءِ الوَجْهِ، وقولِهِم: يَا وَجْهَ اللهِ؟

الجَوَابُ: إِذَا أَرَادَ (وجْهَ اللهِ) يَعْنِي: (يا اللهُ) فَلَا بَأْسَ، وأَمَّا إِذَا أَرَادَ الوجْهَ فَقَطْ فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

مسأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ الحَلِفُ بالصِّفَةِ؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ ممَّا يُعبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ فإِنَّهُ يَجُوزُ، مِثْلَ وجْهِ اللهِ؛ أَمَّا يَدُ اللهِ، وعينُ اللهِ، والقَدَمُ، والسَّاقُ، فَلَا أَرَى جَوَازَ الحَلِفِ بِهَا.

[١] فإِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ توَّابٌ فإِنَّكَ تَسْعَى فِي التَّوبَةِ؛ ولهَذَا ضَرَبَ مَثَلًا فَقَالَ: **«فتَقُومَ بالتَّوبَةِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ التَّوَّابُ، وتَذكُرَهُ بلِسَانِكَ؛ لأَنَّهُ السَّميعُ، وتَتعبَّدَ لَهُ بجَوارحِكَ؛ لأَنَّهُ البَصيرُ، وتَخشَاهُ فِي السِّرِّ؛ لأَنَّهُ اللَّطيفُ الخَبيرُ، وهكَذَا»**.

[٢] كذَلِكَ أيضًا دُعَاءُ العِبَادَةِ يكُونُ فِي الأَسْمَاءِ، فإِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ التَّوَّابُ، فمُقْتَضَى هَذَا العِلْمِ أَنْ تَتُوبَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ توَّابٌ، فَلَا تَيْأَسْ، وإِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ سَمِيعٌ، فمُقْتَضَى هَذَا العِلْمِ أَنْ تَتجَنَّبَ كُلَّ قَوْلٍ لَا يَرْضَاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ فإِنْ لَمْ تَفْعَلْ كَانَ إِيمَانُكَ بالسَّمِيعِ نَاقِصًا؛ لأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ اللهَ تعالَى يَسْمَعُ كُلَّ مَا تَقُولُ، ثُمَّ تَذْهَبُ تَغْتَابُ النَّاسَ -مَثَلًا-، وَقَدْ نَهَاكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فأَنْتَ لَمْ تُحَقِّقِ الإِيمَانَ

ومِن أَجْلِ مَنزِلَتِهِ هَذِهِ، ومِنْ أَجْلِ كَلَامِ النَّاسِ فِيهِ بالحَقِّ تَارَةً وبالبَاطِلِ النَّاشِئِ عَنِ الجَهْلِ أَوِ التَّعصُّبِ تارَةً أُخْرَى؛ أحببْتُ أَنْ أَكْتُبَ فِيهِ مَا تَيَسَّرَ مِنَ القَواعِدِ[1]، ....

بأَنَّهُ سَمِيعٌ؛ لأَنَّكَ لَوْ حقَّقْتَهُ لتَجنَّبْتَ مَا يُغْضِبُهُ، ولفَعَلْتَ مَا إِذَا سَمِعَهُ مِنْكَ رَضِيَ عَنْكَ، وهَذِهِ عِبَادَةٌ.

كذَلِكَ البَصيرُ؛ تُؤمِنُ بأَنَّهُ بَصِيرٌ يَرَى كُلَّ شَيْءٍ، فَلَوْ فَعَلْتَ مَا لَا يَرْضَاهُ لَمْ تَكُنْ مُحَقِّقًا الإيمَانَ بأَنَّهُ بَصِيرٌ، وإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ غَفُورٌ استغْفَرْتَ اللهَ، والاستغفَارُ عِبَادَةٌ.

وقولُهُ: «وتَذكُرُه بلسانِكَ؛ لأَنَّهُ السَّمِيعُ» فتَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ لأَنَّكَ تُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ يَسمَعُ؛ إِذَنْ أَنْ تَتعبَّدَ للهِ بمُقتضَى هذِهِ الأسماءِ، ومُقتضَاهَا مَا يتضمَّنُهُ مُعنَاهَا، وعَلَى هَذَا فيكُونُ دُعاءُ اللهِ تَعَالَى بأَسْمَائِهِ شَامِلًا لدُعاءِ المسأَلَةِ ودُعَاءِ العِبَادَةِ.

[١] اعلَمْ أَنَّ الخَوْضَ فِي بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ تارَةً يكُونُ بالحَقِّ، وتارَةً يكُونُ بالبَاطِلِ، أَمَّا مَنْ قَالَ فِيهِ بالحَقِّ فمَنْشَأُ قولِهِ هَذَا أَنَّهُ يُريدُ الحَقَّ، فيقُولُ فِيهِ بالحَقِّ، وأَمَّا مَنْ قَالَ فِيهِ بالبَاطِلِ فمَنْشَأُ قولِهِ واحِدٌ مِنْ أَمْرَينِ: إِمَّا الجَهْلُ، وإِمَّا التَّعصُّبُ، سوَاءٌ كَانَ التَّعصُّبُ للنَّفسِ، أَوْ للإِمَامِ، أو للشَّيخِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

واسمَعْ إِلَى قولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٢] فَهَذَا تعصُّبٌ، فَإِذَا كَانَ عَالِمًا بالحَقِّ وأَصَرَّ عَلَى قولِهِ المخَالِفِ للحَقِّ كَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّعصُّبِ، وأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ الحَقَّ وقَالَ بالبَاطِلِ فهَذَا مَنْشَأُ

رَاجِيًا مِنَ اللهِ تعَالَى أن يَجعَلَ عَمَلِي خالِصًا لوجْهِهِ، مُوافِقًا لِمَرْضَاتِهِ، نَافِعًا لِعِبَادِهِ[١].

وسَمَّيتُه: (القواعِد المُثلَى فِي صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمائِهِ الحُسنَى)[٢].

قولِهِ الجَهْلُ، وهُوَ أقْرَبُ إِلَى الاسْتِقَامَةِ مِنَ الأوَّلِ؛ لأنَّ الجَاهِلَ إِذَا كَانَ مُرِيدًا للحَقِّ إِذَا عُلِّم استقَامَ، لكِنَّ المُتعصِّبَ هُوَ المُشكِلُ!.

ولذَلِكَ تَجِدُ بعضَ أهْلِ الكَلَامِ الَّذِينَ خَالَفُوا الحَقَّ فِي أسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ تَجِدُ بعضَهُم لـمَّا كَانَ مُرِيدًا للحَقِّ هَدَاهُ اللهُ إِلَيْهِ، وَرَجَعَ؛ إِمَّا رُجُوعًا كُلِّيًّا، وإِمَّا رُجُوعًا جُزْئِيًّا:

فَالغَزالِيُّ مَثَلًا رَجَعَ عَنِ الفَلْسَفَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِهَا، وقَائِلًا بِهَا، وكَتَبَ كِتَابًا سَمَّاهُ: (تهافُتُ الفَلاسِفَةِ)، وبيَّنَ بُطْلَانَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

وأَبُو الحَسَنِ الأشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مُعتزِلِيًّا عَلَى مذهَبِ المعتزلَةِ، فهَدَاهُ اللهُ، ثُمَّ رَجَعَ للحَقِّ، وبيَّنَ بطلَانَ مذهَبِ المعتزلَةِ.

فما كَانَ نَاشِئًا عَنْ جَهْلٍ فإِنَّ دواءَهُ سَهْلٌ، لكِنَّ المُشكِلَ مَا نَشَأَ عَنْ تَعصُّبٍ، فإِنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ دواؤُهُ عَسِرًا، ولكِنْ إِذَا أَرَادَ اللهُ هدايتَهُ هَدَاهُ اللهُ.

[١] «خَالِصًا لوجْهِهِ»: هَذَا هُوَ الإِخْلَاصُ «مُوافِقًا لِمَرْضَاتِهِ»: هَذَا هُوَ المُتابعَةُ «نَافِعًا لعِبَادِهِ»: هَذَا هُوَ الأثَرُ المُترتِّبُ عَلَى العَمَلِ.

[٢] يجُوزُ في جُمْلَةِ: «القَوَاعِد المُثْلَى في صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمائِهِ الحُسْنَى» الضَّمُّ عَلَى الحِكَايَةِ، وأنَّ الجُمْلَةَ كُلَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ«سمَّيتُ» لأنَّها على تقْدِيرِ:

....

وسمَّيتُهُ هذَا الاسْمَ. ويَجُوزُ الفَتْحُ، وذَلِكَ إِذَا أردْنَا تَسلَّطَ «سمَّيْتُ» عَلَيْهَا، فتَقُولُ: سمَّيتُهُ (القواعِدَ المُثلَى في صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمائِهِ الحُسنَى).

«المُثلَى» يعْنِي: ذَاتَ الوَصفِ الجَمِيلِ فِي صِفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ الحُسْنَى، وقدَّمْنَا «الصِّفَاتِ»، مَعَ أنَّ الاسْمَ سَابِقٌ عَلَى الصِّفَةِ مِنْ أجْلِ تَجَانُسِ الوَقْفِ -(المُثلَى: الحُسْنَى)- وتقدِيمُ المفضُولِ مِنْ أجْلِ هَذِهِ المُراعَاةِ مَوجُودٌ في القُرآنِ. قَالَ اللهُ تعَالَى عَنِ السَّحرَةِ فِي سُورَةِ طه: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه:٧٠]، كُلُّ هَذَا مِنْ أجْلِ تَوافُقِ الفَواصِلِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الكِتَابِ وبينَ كِتَابِ العَقِيدَةِ الوَاسطيَّةِ لشَيْخِ الإسْلَامِ ابْنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟

فالجَوابُ: أنَّ العقيدَةَ الواسطيَّةَ يَتكلَّمُ فيهَا الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أَعْنِي: ابنَ تيميَّةَ- عَنْ مَسائِلَ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ، ورُبَّما يُشِيرُ إِلَى القواعِدِ، أمَّا هَذَا الكِتَابُ فإنَّما يبْحَثُ فِي القَواعِدِ العَامَّةِ بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كُلِّ مسْأَلَةٍ بعَيْنِهَا، فبينَهُما فَرْقٌ، يُشْبِهُ الفرْقَ بينَهُما الفرقَ مَا بَيْنَ أصُولِ الفِقْهِ والفِقْهِ؛ لأنَّ هذِهِ قواعِدُ، ومَا ذَكَرَهُ الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الواسطيَّةِ» مسائِلُ، كالإِيمانِ بالسَّمْعِ، وبالبَصَرِ، وبالحَيَاةِ، وبالقُدْرَةِ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، وعليه فلِكُلٍّ وجْهَةٌ.

وينبَغِي العنَايَةُ بهَذِهِ القَوَاعِدِ؛ لأنَّها مُفيدَةٌ، وقَلَّ أن تَجِدَها مجمُوعَةً في كِتَابٍ، ففَهْمُهَا والعنَايَةُ بها مِنَ الأُمُورِ المُهمَّةِ، وممَّا نُوصِي بِهِ.

⁂




قَواعِدُ في أسمَاءِ اللهِ تعَالَى

⌘ ⌘ ⌘

القاعِدَةُ الأُولَى: أسمَاءُ اللهِ تَعَالَى كُلُّها حُسْنَى:

أي: بالِغَـةُ في الحُسْن غَـايتَهُ، قَـالَ اللهُ تعَـالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠][1] ....

---

[١] ذُكِرَتِ الأسمَاءُ الحُسنَى فِي القُرآنِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي سُورَةِ الأعرَافِ؛ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وفي سُورَةِ طه؛ قَالَ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨]، وفي سُورَةِ الحَشْرِ؛ قَالَ تعَالَى: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحشر:٢٤]، ويُمكِنُ أن نَزِيدَ رَابِعًا، وهِيَ قولُهُ تعَالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، لكِنْ هَذِهِ جَاءَتْ جَوَابًا للشَّرْطِ فلَيْسَتْ هِيَ جملَةً مُستقِلَّةً.

وَ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مُؤنَّثُ أَحسَنَ؛ أيْ بالِغَةٌ فِي الحُسْنِ غايتَهُ، اسْتَشْكَلَ بعضُ النَّاسِ هَذِهِ الكَلِمَةَ: (غايتَهُ)، وَقَالَ: إنَّ حُسْنَ أسمَاءِ اللهِ لَيْسَ لَهُ غايَةٌ ولا مُنْتَهًى، فلَوْ عبَّرْنَا بقَولِهِ: البَالِغَةُ في الحُسْنِ كمالَهُ. لكَانَ أحسَنَ مِنْ قولِنَا: «غايتَهُ»، فنَقُولُ: صَحِيحٌ أنَّ التَّعبِيرَ بكمالِهِ قَدْ يكُونُ أحسَنَ، لكِنْ يُقالُ: إنَّ المُرادَ بالغَايَةِ هُنَا أنَّهُ لَا شَيْءَ فوقَهَا فِي الحُسْنِ والكَمَالِ، فتكُونُ بمَعْنَى كَمالِهِ، أيْ: فِي أكْمَلِ مَا يكُونُ مِنَ الحُسْنِ؛ ولِـهَذَا وَصفَهَا اللهُ تعَـالَى باسْمِ التَّفضِيلِ فِي قـولِهِ: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وإلَّا فَمِنَ المعْلُـومِ أنَّ

وذَلِكَ لأَنَّهَا مُتضمِّنَةٌ لِصِفَاتٍ كَامِلَةٍ لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لا احتِمَالًا ولا تَقْدِيرًا[١].

أوصافَ اللهِ تعالَى لَيْسَ لَـهَا مُنْتَهًى، ولَيْسَ لَـهَا غَايَةٌ؛ لأَنَّهُ مَهْمَا أَرَادَ الإنسَانُ أَنْ يَحْصُرَها في مُنتَهًى لَمْ يجِدْ إلَى ذَلِكَ سَبيلًا.

وتَعلِيلُ كونِهَا حُسنَى قولُهُ: **«وذَلكَ لأنَّها مُتضمِّنَةٌ لِصِفَاتٍ كامِلَةٍ، لَا نَقْصَ فيهَا بوجْهٍ مِنَ الوُجوهِ، لَا احتِمالًا وَلا تقديرًا»**.

[١] وَلَا وَاقِعًا، لكِنَّ كونَهُ **«لَا وَاقِعًا»** هَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ، لكِنْ **«لَا احتِمَالًا»**: يعْنِي لَا يُمكِنُ أن يحتمِلَهُ اللَّفظُ، **«وَلَا تَقْدِيرًا»**: يَعْنِي لَا يُمكِنُ أَنْ يُقدِّرَهُ الذِّهْنُ؛ فَالاحتِمَالُ فِي دَلَالَةِ اللَّفظِ، والتَّقدِيرُ فِي فَهْمِ المعْنَى، أَيْ: أَنَّهُ لَيْسَ فيهَا نَقْصٌ لَا احتِمَالًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَلَا يُمكِنُ لأيِّ مُؤمِنٍ أَنْ يُقدِّرَ فِي ذِهْنِهِ نقْصَ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أو نَقْصَ أسمَائِهِ.

واعلَمْ أنَّ الألفَاظَ إمَّا أَنْ تدُلَّ عَلَى مَعْنًى نَاقِصٍ نَقْصًا مُطلَقًا، وإمَّا أن تكُونَ دَالَّةً عَلَى كَمالٍ فِي حَالٍ ونَقْصٍ فِي حَالٍ، وإمَّا أنْ تكُونَ دَالَّةً عَلَى الكَمالِ لكِنْ لَا غَايَةِ الكَمالِ، وإمَّا أنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى غَايَةِ الكَمالِ؛ فهَذِهِ أربعَةُ أقْسَام:

فالقِسْمُ الأَوَّلُ: وهِيَ الدَّالَّةُ عَلَى غَايَةِ الكَمالِ تَكُونُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، بمَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ فيهَا نَقْصٌ أَبَدًا، لَا احْتِمالًا وَلَا تَقْدِيرًا مِثْلَ: السَّمِيعِ، البَصِيرِ، العَظِيمِ، العَلِيمِ... إِلَى آخِرِهِ، فَكُلُّ هَذِهِ كَمالٌ لَا نَقْصَ فِيهَا.

القِسْمُ الثَّانِي: مَا دَلَّ عَلَى كَمالٍ لكِنْ يَحْتَمِلُ النَّقْصَ بالتَّقديرِ، فهَذَا لَا يُسمَّى بِهِ اللهُ، ولكِنْ يُخبَرُ بِهِ عَنْهُ؛ لأنَّ بَابَ الإخبَارِ أوسَعُ، مثلَ المُتكلِّم، والشَّائي -يَعْنِي:

....

الَّذِي يَشَاءُ- والْمُرِيدِ، والصَّانِعِ، والفَاعِلِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هَذِهِ كَلِمَاتٌ لا يُسمَّى اللهُ بِهَا، ولكِنْ يُخْبَرُ بها عَنْهُ إخْبَارًا مُطلَقًا.

فنَقُولُ: إنَّ اللهَ مُتكلِّمٌ، وإنَّ اللهَ شاءٍ، وإنَّ اللهَ مُريدٌ، وإنَّ اللهَ فعَّالٌ. ولَمْ تَكُنْ مِنَ الأسْمَاءِ؛ لأنَّ الْمُتكلِّمَ قَدْ يَتكلَّمُ بِمَا يُحْمَدُ، وقَدْ يتكلَّمُ بِمَا يُذَمُّ، لكِنَّ الكَلَامَ نفسَهُ كَمَالٌ، فمُتعلَّقُ ذَلِكَ الكَلَامِ وموضُوعُهُ قَدْ يَكُونُ مَدْحًا، وقَدْ يكُونُ ذمًّا، فـ(المتكلِّمُ) بالمعرُوفِ مُتكلِّمٌ بكَمَالٍ، والْمُتكلِّمُ بالْمُنْكَرِ مُتكلِّمٌ بنَقْصٍ؛ ولهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أسمَائِهِ، وصَحَّ أن يُخْبَرَ به عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ، و(المُريدُ) كَذَلِكَ فأَصْلُ إثْبَاتِ الإرَادَةِ وأنَّ الفَاعِلَ يَفعَلُ بإِرَادَتِهِ هَذَا كَمَالٌ؛ ولهَذَا كَانَ المُريدُ أكمَلَ ممَّنْ لَا يُريدُ، فالإنسَانُ أكمَلُ مِنَ الحيوَانِ لأنَّ إرادتَهُ أتَمُّ، والحَيَوَانُ أكمَلُ مِنَ الشَّجَرِ لأنَّ إرادتَهُ أكمَلُ، والمختَارُ للشَّيءِ أكمَلُ مِنَ المُكرَهِ عليْهِ لأنَّ إرادَتَهُ أكمَلُ، لكِنْ لَيْسَ كُلُّ مُرَادٍ خيرًا، فقَدْ يُرِيدُ الإنسَانُ الخَيْرَ، وقَدْ يُريدُ الشَّرَّ؛ فلهَذَا لَمْ يَكُنِ (المُريدُ) مِنْ أسمَاءِ اللهِ، لكِنْ ممَّا يُخبَرُ بِهِ عَنْهُ.

القسْمُ الثَّالِثُ: الَّذِي يَحتَمِلُ نقْصًا وكَمَالًا فِي نَفْسِ المعْنَى، لَا فِي الْمُتعلَّقِ، فهَذَا لَا يُطلَقُ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وإنَّما يُذْكَرُ مُقيَّدًا مثْلَ المكْرِ، والخِدَاعِ والاستهْزَاءِ والكَيْدِ، فَلَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ مَاكِرٌ. عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ، وَلَا نقُولُ: إنَّ اللهَ كَائِدٌ. عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ؛ لأنَّ نَفْسَ الكَيْدِ -ذاتَهُ- ينقَسِمُ إِلَى محمُودٍ ومَذمُومٍ، فَلَا يُمْكِنُ أنْ نُطلِقَهُ عَلَى اللهِ، بَلْ نَقُولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مَاكِرٌ بِمَنْ يَمكُرُ به، مُستهْزِئٌ بمَنْ يستَهْزِئُ بِهِ، وهَكَذَا.

مثالُ ذَلِكَ: «الحيُّ» اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى[١]،........................

القِسْمُ الرَّابِعُ: مَا دَلَّ عَلَى نَقْصٍ مَحْضٍ، فَهَذَا لَا يُسمَّى اللهُ بِهِ، ولَا يُوصَفُ به، مثْلَ العَمَى، الصَّمَم، العَجْز، فَلَا يُمكِنُ أن تَقُولَ: إنَّ اللهَ أعمَى -والعِياذُ باللهِ- أو إنَّه أصمُّ، أو إنَّهُ عَاجِزٌ؛ مُطلقًا، لَا خَبَرًا وَلَا تسمِيةً.

فصَارَتِ الأقْسَامُ أربعَةً:

١- كَمالٌ مَحضٌ في ذَاتِهِ وموضُوعِهِ، فهَذَا يكُونُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ.

٢- كَمالٌ في ذَاتِهِ لَا فِي موضُوعِهِ، بَلْ ينقَسِمُ، فهَذَا يُطلَقُ عَلَيْهِ: خبرٌ، ولا يُسمَّى به تَعَالَى.

٣- مَا يَكُونُ كَمالًا ونَقْصًا في ذَاتِهِ، فهَذَا لا يُخْبَرُ به عَنْهُ خبَرًا مُطلَقًا، وإنَّما يُخبَرُ به عنْهُ خَبَرًا مُقيَّدًا.

٤- ما يَكُونُ نَقْصًا مَحضًا، فهَذَا لَا يُوصَفُ به لَا خبَرًا وَلَا تَسْمِيَةً؛ ولهَذَا جَاءَتِ الآيَةُ الكريمَةُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الَّتِي لَيْسَ فيهَا نَقْصٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ؛ وهَذِهِ الأقْسَامُ الأرْبَعَةُ ذَكَرَهَا شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَوَاضِعَ متفرِّقَةٍ مِنْ كَلَامِهِ، وهِيَ واضِحَةٌ وصحيحَةٌ(١).

[١] والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قولُهُ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقد ذُكِرَتِ ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ في القُرآنِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: الأوَّلُ في آيَةِ الكرسيِّ؛ قَالَ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، والثَّانِي في سُورَةِ آلِ عمْرَانَ: قَالَ تعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، والثَّالِثُ في سُورَةِ طـه:

(١) وانظر: (ص:١٢٣، وما بعدها).

مُتضمِّنٌ للحيَاةِ الكَامِلَةِ الَّتِي لَمْ تُسبَقْ بعَدَمٍ، وَلَا يَلحقُهَا زَوالٌ[١]. الحيَاةُ المُستلزمَةُ لكَمالِ الصِّفَاتِ مِنَ العِلْمِ، والقُدرَة، والسَّمْعِ، والبَصَر، وغيرِها[٢].

ومثالٌ آخرُ: «العَلِيمُ» اسْمٌ مِنَ أَسْمَاءِ اللهِ[٣]..........................

قَالَ تعَالَى: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِ﴾.

[١] هَذَا مِنْ حَيْثُ وُجود الحيَاةِ، فهِيَ لَمْ تُسبَقْ بعَدَم، ولَا يَلْحقُهَا زَوالٌ؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد:٣] حَيْثُ فسَّرَ ذَلِكَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ بأنَّ الأوَّلَ هُوَ الَّذِي لَيْسَ قبلَهُ شَيْءٌ، والآخِرُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بعدَهُ شَيْءٌ، فهُوَ أَبَدِيٌّ أَزَلِيٌّ عَزَّوَجَلَّ.

أيضًا مِنْ كَمَالِ حَيَاتِهِ أنَّها: «الحَيَاة المُستلزِمَةُ لكَمالِ الصِّفَاتِ مِنَ العِلْمِ، والقدرَة، والسَّمْع، والبَصَر، وغيرِهَا».

[٢] إذَنْ: لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، لَا فِي أصْل الوُجُود، وَلَا فِي الأوصَافِ، لَهُ الحيَاةُ الكَامِلَةُ، ولذَلِكَ يدعُوهُ عبادُهُ، ويَعلَمُونَ أنَّهُ يسمَعُ كلَامَهُمْ، وأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إجَابَةِ دُعَائِهِمْ.

[٣] والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [التحريم:٣]، فالعَلِيمُ من أسَماءِ اللهِ؛ أمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الحديد:٦]، فهَذَا مُقيَّدٌ، قَالَ أهْلُ العلْمِ فِي أُصُولِ الفقْهِ: العِلْمُ: إدرَاكُ المعلُومِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وإِنْ شئْتَ فقُلْ: «إدرَاكُ الشَّيءِ عَلَى مَا هُوَ علَيْهِ إدرَاكًا جازِمًا مُطابِقًا».

فقولُهُ: «إدرَاكُ الشَّيءِ» احْتِرَازًا ممَّنْ لَمْ يُدرِكِ الشَّيءَ أصلًا، وهُوَ الجَاهِلُ، ويُسمَّى الجهْلَ البَسِيطَ.

مُتضمِّنٌ للعِلْم الكَامِل، الَّذِي لَمْ يُسبَقْ بجَهْلٍ، ولَا يلحَقُهُ نسيَانٌ[١]..............

وقولُهُ: «إدرَاكًا جازِمًا» احتِرازًا ممَّنْ أدركَهُ عَلَى غَيْرِ وجْهِ الجَزْمِ، بَلْ عندَهُ احتِمَالٌ وهُوَ إمَّا ظَانٌّ، أو شاكٌّ، أو وَاهِمٌ، فإذَا لَمْ يُدركْهُ إدرَاكًا جازِمًا لكِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أنَّ الأمرَ كَذَا، فهُنَا نقُولُ: هَذَا (ظنٌّ)، والطَّرفُ المرجُوحُ يُسمَّى (وهمًا)، وإذَا كَانَ عَلَى السَّواءِ فهُوَ (شكٌّ)؛ هَذَا تقْسِيمُ الفُقهَاءِ، وأمَّا في الشَّرعِ فالعِلْمُ إمَّا (شَكٌّ)، أو (يقينٌ)، وليسَ فِيهِ تفصِيلٌ.

وفِي قولِهِ: «مُطَابِقًا» احتِرازٌ مِنَ الجَهْلِ المُركَّبِ، فالجَهْلُ المركَّبُ أن يُدرَكَ الشَّيءُ، لكِنْ عَلَى غَيرِ المُطابِقِ؛ ولنَضْربْ لهَذَا مثلًا: إذا سُئِلَ شخصٌ فقِيلَ لَهُ: مَتَى كَانَتْ غزوَةُ بَدْرٍ؟ فأجَابَ: بأنَّهَا فِي السَّنَةِ الرَّابعَةِ مِنَ الهِجْرَةِ. فهَذَا لَيْسَ بعِلْمٍ، بَلْ هُوَ (جَهْلٌ مركَّبٌ)، وإذَا قَالَ: لا أَدْرِي. فَهَذَا ليْسَ بعِلْمٍ، لكنَّهُ (جَهْلٌ بسِيطٌ)، وإذَا قَالَ: لَا أَدْرِي أفي الثَّانيَةِ أَمْ فِي الرَّابعَةِ؟ فهَذَا (شَكٌّ)، وإذَا قَالَ: لَا أدْرِي أفي الثَّانيَةِ أمْ فِي الرَّابعَةِ؟ ويَغلِبُ عَلَى ظَنِّي أنَّهَا فِي الثَّانيَةِ! فهَذَا (ظَنٌّ)، والمرجُوحُ (وَهْمٌ)، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ عِلْمُهُ مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ؛ ولهَذَا يَقُولُ المؤلِّفُ: «**مُتضمِّن للعِلْمِ الكَامِلِ الَّذِي لَمْ يُسبقْ بجَهلٍ، ولا يلحَقُهُ نسيَانٌ**».

[١] أمَّا عِلمُنَا فمسبُوقٌ بجَهْلٍ، والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٨].

كذَلِكَ أيضًا عِلمُنَا ملحُوقٌ بنسيَانٍ، والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، إذَنْ: عِلمُنَا نحْنُ مسبُوقٌ بجَهْلٍ، وملحُوقٌ بنسيَانٍ، أمَّا علْمُ اللهِ فَلَا.

وأمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾

قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، العلْمُ الوَاسِعُ المُحيطُ بكُلِّ شَيْءٍ جُمْلةً وتَفْصِيلًا[١]، سواءٌ مَا يَتعلَّقُ بأفعَالِهِ، أو أفعَالِ خَلْقِهِ[٢]، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩][٣]،..............................

فالنِّسيَانُ هُنَا بمَعْنَى التَّرْكِ؛ ولهَذَا لَمْ يقُلْ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ولَمْ نَجِدْ لَهُ عِلْمًا.

[١] سبحَانَهُ وتعَالَى يعلَمُ مَا كَانَ، ومَا لَمْ يكُنْ، ومَا يكُونُ، لَوْ كَانَ كَيفَ يكُونُ، وعِلمُهُ كَامِلٌ؛ لأَنَّهُ لم يُسبَقْ بجَهْلٍ، ولَا يلحَقُهُ نسيَانٌ.

وقولُهُ: «العلْمُ الوَاسِعُ المُحيطُ بكُلِّ شَيْءٍ جملَةً وتَفْصِيلًا» هَذَا غَيْرُ الأَوَّلِ؛ لأنَّ الأَوَّلَ؛ يَنفِي حُدوثَ عِلْمِ اللهِ أو زوَالَ علْمِ اللهِ، وهُنَا يَصفُهُ بأَنَّهُ وَاسِعٌ مُحِيطٌ بكُلِّ شَيْءٍ، فيَنْفِي قُصورَهُ جُمْلَةً وتَفْصِيلًا.

[٢] فَمَنِ ادَّعَى عِلمَهَا فهُوَ كَاذِبٌ كَافِرٌ؛ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ، كَافِرٌ باللهِ؛ لأنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥].

[٣] هَذَا وَاضِحٌ، فإنَّ عِلْمَ اللهِ مُحيطٌ بكُلِّ شَيْءٍ ممَّا فِي البرِّ والبحْرِ، وكذَلِكَ الجَوِّ؛ لأنَّ الجوَّ إمَّا في برٍّ، وإمَّا في بحْرٍ، فإِذَا كَانَتِ الطَّائرَةُ عَلَى البَحْرِ فإنَّها تُعتبَرُ من عَالَمِ البَحْر، وإِذَا كَانَتْ عَلَى البَرِّ فهِيَ من عَالَمِ البرِّ؛ لأنَّ الشَّيءَ المُستَقِرَّ يتنَاوَلُ مَا فوقَهُ ومَا تحتَهُ، ومِنْ عِبَارَاتِ الفُقَهَاءِ أنَّهُم يقُولُونَ: الهواءُ تَابِعٌ للقَرَارِ.

ولذَلِكَ فإنَّ للدَّولَةِ أن تَمنَعَ عُبورَ الطَّائِرَاتِ مِنْ أجوائِهَا؛ لأنَّ الهواءَ تابعٌ للقَرارِ، فالدَّولَةُ تملِكُ الأرضَ الَّتِي لَهَا السَّلطَةُ عَلَيْهَا إِلَى السَّماءِ.

....

كذَلِكَ أيضًا لَوْ كَانَ عندَكَ بيتٌ وفيه فِنَاءٌ فأَرَادَ جارُكَ أن يضَعَ علَيْه روشَنًا -يعنِي: بِنَاءً من فوقُ دونَ أن يضَعَ أَعمدَةً- وتُسمَّى عندَنَا الْآنَ بـ(البَرَنْدَة)، فلَكَ أن تَمْنَعَهُ، حتَّى لَوْ قَالَ: أنَا سأضَعُهَا في الطَّابَقِ العِشرينَ فهِيَ لا تَضُرُّكَ. فلَكَ أن تَمنعَهُ.

ولَوْ أنَّ رجُلًا آخَرَ أَرَادَ أن يَخرِقَ الأرضَ مِنْ أسفَلِهَا؛ لأَجْلِ أن يَعْبرَ مِنْ ملكِهِ الَّذِي عَنْ يَمِينِ ملكِكَ إِلَى ملكِهِ الَّذِي عن يسَارِ ملكِكَ، فلَكَ أن تَمنعَهُ؛ لأنَّ القرَارَ تَابعٌ لِـمَا فوقَهُ، ولَو كُنْتَ عَلَى قِمَّةِ جَبَلٍ وأرَادَ شَخْصٌ أن يَفتَحَ نفقًا تَحْتَ الجَبَلِ فلَكَ أن تَمنَعَهُ؛ لأنَّ القَرَارَ تَابعٌ لِـمَا فَوقَهُ، إلَّا إذَا كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ، ولا ضَرَرَ عَلَيْكَ، كَمَا تفعَلُهُ بعضُ الدُّولِ.

ومِنْ ذَلِكَ: لَوْ أَنَّ إنسانًا عندَهُ مزرَعَةٌ كبيرَةٌ، وأرادَتِ الطَّائرَةُ أنْ تَعْبُرَ جوًّا فوْقَ مزرعتِهِ، فلَهُ أن يمنعَهَا، لكِنَّ النِّظَامَ الدُّوَليَّ المُعترَفَ بِهِ الْآنَ أنَّ الَّذِي يَتوَلَّى المنْعَ أوِ الرُّخْصَةَ هِيَ الدَّولَةُ، وأنَّ الإنسَانَ لَيْسَ لَهُ حقُّ المنعِ.

المُهِمُّ: أنَّ اللهَ تعَالَى يَعلَمُ مَا فِي البرِّ والبَحْرِ، وأمَّا الجوُّ فهُو تَابعٌ لِـمَا كَانَ تحتَهُ؛ إنْ كَانَ مَا تحتَهُ برًّا فهُوَ دَاخِلٌ فِي البرِّ، وإنْ كَانَ مَا تحتَهُ بحْرًا فهُوَ تَابعٌ لَهُ أيضًا.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾، أَيْ: مِنْ أشْجَارِهَا ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ وَمَا يَنْكَسِرُ مِنْ غُصْن فإِنَّهُ يَعلَمُهُ من بَابِ أَوْلَى، وَمَا يَتخلَّقُ فِيهَا مِنْ شَجَرَةٍ فإِنَّهُ يَعلَمُهُ من بَابِ أولَى، ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ﴾، قولُهُ: ﴿فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ﴾ جاءَتْ مجمُوعَةً، وجَاءَتْ ﴿حَبَّةٍ﴾ نكِرَةً فِي سياقِ النَّفيِ المُؤكَّدِ بـ﴿مِن﴾ فتشْمَلُ

....

الصَّغيرَةَ والكَبيرَةَ، والَّذِي يُمكِنُ أن يَكُونَ مِنَ الظُّلُمَاتِ فِي حَبَّةٍ مُندَفِنةٍ فِي قَاعِ البحْرِ فِي لَيلَةٍ ذَاتِ مطَرٍ، وفيهَا قَتَرٌ -أَيْ: أتربَةٌ- مجتَمِعَةٌ وغَيْمٌ كثيفٌ، سِتُّ ظُلُماتٍ:

الأُولَى: الطَّبقَةُ الَّتِي غطَّتْهَا فِي الأَرْضِ.

الثَّانيَةُ: البَحْرُ -الماءُ-.

الثَّالثَةُ: اللَّيلُ.

الرَّابعَةُ: السَّحَابُ.

الخَامسَةُ: المطَرُ.

فالسَّحَابُ ظُلمَةٌ وإنْ لَمْ يكُنْ هُناكَ مطَرٌ، والمطَرُ ظُلمَةٌ ثانيَةٌ. ولذَلِكَ انْظُرْ للمَطَرِ إذَا كَانَ ينزِلُ بينَكَ وبَيْنَ الجَبَلِ مَثَلًا فإنَّهُ يحُولُ بينَكَ وبينَهُ.

السَّادِسَةُ: القتَرُ.

إذَنْ عرَفْنَا الآنَ سِتَّ ظُلُماتٍ، ورُبَّما يكُونُ هُنَاكَ ظُلماتٌ أُخْرَى، فاللهُ أعلَمُ، فهَذِهِ الحبَّةُ الصَّغيرَةُ الَّتِي قَدْ لَا تُدْرِكُهَا العَيْنُ المجرَّدَةُ إذَا كَانَتْ فِي قَاعِ البَحْرِ عَلَى الوجْهِ الَّذِي وَصَفْنَا فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَعلَمُهَا، ولَيْسَ يعلَمُهَا فحَسْبُ، بَلْ هِيَ فِي كِتَابٍ مُبينٍ مَكتوبَةٌ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى عُمُوم عِلْم اللهِ عَزَّوَجَلَّ وسَعَتِهِ، وأَنَّهُ لا يخْفَى عَلَيْهِ شَيءٌ في الأَرْضِ، ولَا في السَّماءِ.

وأَنْتَ إذَا آمَنْتَ بهَذَا العلْمِ فأَعتَقِدُ أنَّ إيمَانَكَ يَرْدَعُكَ عَنْ فِعْلِ مَا يكرَهُهُ اللهُ،

....

ويُوجِبُ لَكَ أَنْ تقُومَ بِمَا يُحِبُّهُ؛ لأَنَّهُ مهمَا كَتَمْتَ فِي نَفْسِكَ فاللهُ عَالِمُهُ، ثُمَّ إنْ كَتَمْتَهُ عَنِ الخَلْقِ ولم يَعلَمُوهُ فإنَّ اللهَ يَعلَمُهُ، وثِقْ بأَنَّهُ إذَا كَانَ ممَّا يكرَهُهُ فسوفَ يُطلِع عَلَيْهِ العِبَادَ، سوَاءٌ أَخبَرُوكَ أمْ لَمْ يُخبروكَ، فلَوْ أمرَكَ الشَّيطَانُ بالفَحْشَاءِ ففعلتَهَا سِرًّا -أَيْ: لَا يعلَمُهَا إِلَّا اللهُ- فإِنَّهُ يُلقِي في قُلوبِ النَّاس أَنَّكَ فَعَلْتَ ذَلِكَ.

وهَذِهِ نُقْطَةٌ يَجِبُ أنْ تهْتَمَّ بهَا، فتَشْعُرُ إذَا نظَرَ النَّاسُ إلَيكَ كأَنَّهُم يُؤنِّبونَكَ؛ فتَسْتَشْعِرُ بذَلِكَ فِي نَفْسِكَ، وإنْ كَانُوا لَا يقُولُونَ لَكَ هَذَا الشَّيءَ، لكِنَّ الشَّيطَانَ يُلْقِي فِي قُلُوبِهِمْ ذَلِكَ فيُسِيئُونَ الظَّنَّ بِكَ، فيَنقَلِبُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِكَ؛ حتَّى إنَّكَ تنْظُرُ إلَى النَّاسِ وكأَنَّمَا شَاهَدُوا فِعلَكَ، وهذَا شَيءٌ غَرِيبٌ، وَعَلَيْهِ قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ ... وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

فهَذِهِ مِنْ أسْرَارِ حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: أنَّ مَا يُخفِيهِ الإنسَانُ فِي نَفْسِهِ وإنْ كَانَ لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ أحَدًا، فإنَّ اللهَ تعَالَى يعْلَمُ بِهِ وإِذَا عَلِمَ اللهُ بِهِ أوشَكَ أن يُطْلِع عبادَهُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ قَدْ قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ الشَّيطَانَ نفسَهُ الَّذِي أمَرَكَ بالسُّوءِ يُلْقِي في قُلُوبِ النَّاسِ أَنَّكَ فعلْتَ ذَلِكَ السُّوءَ، وإِنْ لَم يَطَّلِعُوا عَلَيْكَ»[2]، وهذِهِ مسأَلَةٌ تُوجِبُ للإنسَانِ أن يَحْتَرِسَ غَايَةَ الاحْتِرَاسِ مِنَ الذُّنوبِ وإن خَفِيَتْ.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ هَذَا عَامٌّ، والكِتَابُ المُبِينُ هُوَ اللَّوحُ المحفوظُ.

---

(١) البيت للمتنبي، انظر: ديوانه (ص:٤٥٩).

(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٤٨٢)، ط. مصطفى الباز.

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[١] [هود:٦]، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[٢] [التغابن:٤].

ومثَالٌ ثَالِثٌ: «الرَّحْمٰنُ» اسْمٌ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تعالَى، مُتضمِّنٌ للرَّحمَةِ الكَامِلَةِ[٣]،

---

[١] ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ المرادُ بالدَّابَّةِ: كُلُّ مَا يَدِبُّ مِنْ ذَوَاتِ الأربعِ وغيرِ ذَوَاتِ الأربعِ، فالحيَّةُ -الثّعبَانُ- تَدخُلُ في هَذَا؛ لأنَّهَا تدِبُّ والحيَوَانُ الصَّغيرُ جِدًّا الَّذي لَا تُدركُهُ العَيْنُ إلَّا بتعَبٍ، كالَّذِي يُوجَدُ في الكُتُبِ -أحْيَانًا- يدْخُلُ في هَذَا، فهِيَ مَا عَاشَتْ إلَّا عَلَى رِزْقِ اللهِ، فأيُّ دَابَّةٍ في الأَرْضِ فعَلَى اللهِ رِزْقُهَا، حتَّى مَا فِي بُطونِ الدَّوابِّ فإنَّ رزْقَهُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ المستقَرُّ: يوْمُ القِيَامَةِ، والمُستودَعُ: الدُّنيَا؛ لأنَّ الإنسَانَ في الدُّنيَا كأنَّهُ وديعَةٌ، مَتَى انْتَهَى فَارقَهَا.

وقَولُهُ: ﴿كُلٌّ﴾ أَيْ: كُلٌّ مِن هَذِهِ الدَّوابِّ ﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ والمرَادُ بِهِ اللَّوحُ المحفُوظُ.

[٢] كُلُّ هَذَا يدُلُّ عَلَى عُمُومِ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والَّذِي يقْتَضِيهِ الإيمَانُ بالعِلْمِ: خشيَةُ اللهِ والخَوفُ منْهُ، وأنْ لَا يُضمَرَ في قَلْبِكَ مَا لَا يرضَاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] فـ«الرَّحْمٰنُ» اسْمٌ مِنْ أسْمَاءِ الله تعَالَى، لَا يُسمَّى بِهِ غيرُهُ، حتَّى مَنْ حَاوَلَ أَنْ يَتسمَّى برَحْمٰن فإنَّ اللهَ تعَالَى يُذيقُهُ الذُّلَّ كرَحْمٰن اليمَامَةِ، حَيْثُ تسَمَّى بهَذَا الاسْمِ فصَارَ أذلَّ عبَادِ اللهِ وأخسَّهُم.

وقولُهُ: «اسْمٌ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تعَالَى مُتضمِّنٌ للرَّحمَةِ الكَامِلَةِ» «الكَامِلَة»: في نَوعِهَا.

الَّتِي قَالَ عنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَـلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوَلَدِهَا»(١) يَعنِي: أُمَّ صَبيٍّ وَجَدَتْهُ فِي السَّبيِ، فأخَذَتْهُ وألْصَقَتْهُ ببطْنِهَا وأرْضَعَتْهُ، ومُتضمِّنٌ أيضًا للرَّحمَةِ الوَاسِعَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ عَنْهَا: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وَقَالَ عَنْ دُعَاءِ المَلَائكَةِ للمُؤمِنينَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].[١]

---

[١] قوله ﷺ: «لَـلَّهُ أَرحَم»: اللَّامُ هَذِهِ لَامُ الابتدَاءِ، وهِيَ اللَّامُ الَّتِي تدْخُلُ عَلَى المبتَدَأِ توكِيدًا، وعَلَى هَذَا فإذَا قُلْتَ: لَزيدٌ قَائِمٌ. أوكَدُ مِنْ إذَا قُلْتَ: زَيدٌ قَائِمٌ؛ لأَنَّ اللَّامَ للابتِدَاءِ، وهِيَ للتَّوكِيدِ، فإِذَا جَاءَ حَرْفٌ آخَرُ مُؤكِّدٌ وهُوَ أَبْيَنُ منْهَا وأظْهَرُ زَحْلَقَهَا عَنْ مَكَانِهَا مِثْلَ: (إنَّ)، تَقُولُ: إنَّ زيدًا لقَائِمٌ. ولَا تقُولُ: إنَّ لزيدًا قَائِمٌ. إذْ لَا يَجْتَمِعُ مُؤكِّدانِ في مكَانٍ وَاحِدٍ، فلهَذَا نَنْقُلُ اللَّامَ إِلَى الخَبَرِ فنَقُولُ: إنَّ زيدًا لقَائِمٌ.

وقولُهُ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «لَـلَّهُ أَرْحَمُ بعِبَادِهِ مِنْ هَذِه بِوَلَدِهَا»، اعْلَمْ أنَّ بعْضَ العُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَتحرَّجُونَ مِنْ كَلَمَةِ «أَرْحَمُ» بالنِّسبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فيُفسِّرُونَهَا باسْمِ الفَاعِلِ، مَعَ أنَّهَا اسْمُ تفْضِيل، فمَثَلًا قولُهُ تعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، يقُولُونَ: إنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا -أيِ: التَّفضيل- ولكنَّهَا بمَعْنَى عَالِمٍ؛ لأَنَّكَ لَو جعلْتَهَا للتَّفضِيل لَشَرَّكْتَ بيْنَ المُفضَّل والمُفضَّل عَلَيْهِ وَهَذَا لا يَصِحُّ ولا يَسْتَقِيمُ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم (٥٩٩٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، رقم (٢٧٥٤).

....

فنَقُولُ لَـهُمْ: إنَّ دَلَالَةَ اسْمِ التَّفضِيل عَلَى الكَمالِ أعظَمُ مِنْ دَلَالَةِ اسْمِ الفَاعِل؛ لأنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أنَّ عِلْمَ اللهِ أوسَعُ مِنْ عِلْمِ الآخَرِينَ. أمَّا إذَا قُلْتَ: اللهُ عَالِمٌ. باسْمِ الفَاعِلِ فهَذَا وَصْفٌ يَشْتَرِكُ فيْهِ الخَالِقُ والمَخلُوقُ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، فانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ هَذِهِ العُقُولُ الفَاسِدَةُ تُحرِّفُ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ، وتَقَعُ في شَرٍّ ممَّا فَرَّتْ مِنْهُ.

وهُنَا مَثَلًا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَـلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ» يَقُولُونَ: لَا يُمكِنُ أَنْ تقُولَ: «أَرْحَمُ» باسْمِ التَّفضِيل؛ لأنَّهُ يلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اشتِرَاكُ المُفضَّلِ والمُفضَّلِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ، فيُقَالُ لَهُمْ: أَيُّهمَا أبلَغُ فِي الكَمالِ أَنْ تقُولَ: «أَرْحَمُ» أو «رَاحِمٌ»؟

الجَوَابُ: «أَرْحَمُ» بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ «رَاحِمٌ» يتَسَاوَى فِيهِ الطَّرفَانِ، أَيْ: أَنَّهُ وَصْفٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الخَالِقُ والمخلُوقُ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، بخِلَافِ اسْمِ التَّفضِيل «أَرْحَمُ».

عَلَى كُلِّ حَالٍ: كُلَّما جَاءَ (أَفْعَل) مُضَافًا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهُوَ اسْمُ تَفضِيل، وهُوَ عَلَى بَابِهِ، وهُوَ خَيْرٌ ممَّا حَرَّفَهُ أولَئِكَ القَوْمُ الَّذِينَ يجعَلُونَهُ بمَنْزِلَةِ الفَاعِلِ.

فإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نُجِيبُ عَنْ دَلِيلِ الَّذِينَ فَسَّرُوا اسْمَ التَّفضِيل باسْم الفَاعِل وقَالُوا: لأنَّ اسْمَ التَّفضِيل يَقْتَضِي المُشارَكَةَ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ؟

فالجواب: أن نقُولَ لَـهُم: إنَّ كُلَّ صِفَةٍ للهِ تعَالَى فهِيَ مُشتركَةٌ فِي أَصْل الصِّفَةِ مَعَ المَخلُوقِ، فاللهُ تعَالَى مُتَّصِفٌ بالعِلْم والإنسَانُ مُتَّصِفٌ بالعِلْمِ، لكِنْ تختَلِفُ بحَسبِ مَا تُضَافُ إليْهِ، ولَا بُدَّ مِنْ هَذَا، ولَوْلَا الاشْتِرَاكُ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ مَا فَهِمْنَا مَعْنَاهَا أَصْلًا.

والحُسْنُ في أسْمَاءِ اللهِ تعَالَى يَكُونُ باعْتِبَارِ كُلِّ اسْمٍ عَلَى انْفِرَادِهِ، ويَكُونُ باعْتِبَارِ جَمْعِه إِلَى غَيرِهِ، فيَحْصُلُ بجَمع الاسْمِ إلى الآخَرِ كمالٌ فوقَ كمالٍ[1].

وقولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَـلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا» يَعْنِي: أُمَّ صَبِيٍّ وَجَدَتْهُ فِي السَّبي، فأَخَذَتْهُ وألصَقَتْهُ ببَطْنِهَا وأرْضَعَتْهُ، هَذِهِ الأُمُّ تَبْحَثُ في السَّبي أيْنَ طِفْلُهَا، فلَمَّا وجدَتْهُ أخَذَتْهُ وكأنَّهَا مِنْ غَيرِ عَقْلٍ، فألصَقَتْهُ عَلَى بَطْنِهَا وأرضَعَتْهُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرونَ أَنَّ هَذِهِ تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «للهُ أَرْحَمُ بعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بوَلَدِهَا»(١) هَذِهِ الرَّحمَةُ كَامِلَةٌ مِنْ جِهَةِ النَّوعِ، كَذَلِكَ أيضًا رَحْمَةُ اللهِ كَامِلَةٌ مِنْ جِهَةِ الشُّمُولِ؛ لِذَا قَالَ المُؤلِّفُ: «**وَمُتضمِّنٌ أيضًا للرَّحمَةِ الوَاسِعَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ عَنْهَا: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقَالَ عَنْ دُعاءِ الملائِكَةِ للمُؤمِنينَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾**».

إذَنْ: رحمَةُ اللهِ في نَوعِهَا وفي شُمُولِها أكمَلُ مَا يكُونُ مِنَ الرَّحمَاتِ.

مسأَلَةٌ: مَا الفَرْقُ بيْنَ اسْمِ (الرَّحمٰن) واسمِ (الرَّحيم)؟

الجوَابُ: (الرَّحمٰنُ) صِيغَتُهَا تَدُلُّ عَلَى السَّعَةِ والامتِلَاءِ، كَمَا يُقَالُ مَثَلًا لِمَنِ اشْتَدَّ غضَبُهُ: هَذَا غَضْبَانُ. ولِمَنْ سَكِرَ: هَذَا سَكْرَانُ، أَيْ: مُمتلِئٌ؛ و(الرَّحيمُ) لا تَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ ولذَلِكَ يُوصَفُ الرَّسُولُ بأَنَّهُ رَحِيمٌ، ولَا يُقَالُ: إنَّهُ رَحمٰنٌ. فالرَّحمٰنُ تَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ نَفْسِهَا، وأنَّهَا وَاسِعَةٌ، والرَّحِيمُ تدُلُّ عَلَى مَن تَصِلُ إلَيْهِ هَذِهِ الرَّحْمَةُ.

[١] أسمَاءُ اللهِ تعَالَى كُلُّهَا حُسنَى عَلَى انفرَادِهَا، وَقَدْ يَنْضَافُ إِلَى هَذَا الحُسْنِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم (٥٩٩٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، رقم (٢٧٥٤).

مثَالُ ذَلِكَ: «العَزِيزُ الحَكِيمُ»[١]. فإِنَّ اللهَ تعَالَى يجْمَعُ بينَهُما في القُرآنِ كَثِيرًا، فيَكُونُ كلٌّ منهُما دَالًّا عَلَى الكَمالِ الخَاصِّ الَّذِي يَقْتَضِيه، وهُوَ العزَّةُ في العَزيز، والحُكم والحِكمَة في الحَكِيم، والجَمْعُ بينَهُما دالٌّ على كَمالٍ آخَرَ، وهُوَ أنَّ عزَّتَهُ تعَالَى مَقرُونَةٌ بالحِكْمَةِ، فعزَّتُهُ لَا تَقْتَضِي ظُلْمًا وجَورًا وسُوءَ فعْلٍ، كَما قَدْ يكُونُ من أعزَّاءِ المَخلُوقِينَ، فإنَّ العزيزَ مِنْهُم قَدْ تأخُذُهُ العزَّةُ بالإِثْم، فيظْلِمُ ويَجُورُ ويُسيءُ التَّصرُّفَ[٢].

وكذَلِكَ حُكمُهُ تعَالَى وحِكمَتُهُ مَقرُونَانِ بالعِزِّ الكَامِل، بخِلَافِ حُكْم المَخلُوق وحِكمَتِهِ فإنَّهُما يَعْتَرِيهما الذُّلُّ.

الَّذِي اكتَسَبَهُ الاسْمُ اكتسابًا ذاتيًّا يَنْضَافُ إِلَيْهِ حُسْنٌ آخَرُ بانْضِمامِهِ إِلَى غَيرِه، فيَكُونُ مِنْ مَجْمُوعِ الأَمْرَينِ كَمالٌ آخَرُ، وهَذَا مَوجُودٌ فِي القُرْآنِ كَثِيرٌ، فدَائمًا يَقْرُنُ اللهُ تعَالَى بيْنَ اسْمَين تَجِدُ أنَّ في ضَمِّ أحدِهِمَا إِلَى الآخَرِ كَمالًا لَا يَحْصُلُ بانْفِرَادِ أحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، وضَربْنَا لِذَلِكَ مَثَلًا.

[١] اسمُ اللهِ تعَالَى «العزِيز» إثْبَاتُ العزَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهِيَ الغَلَبَةُ والقَهْرُ وكَمالُ السُّلطَانِ، وإذَا ضُمَّ اسْمُ اللهِ تعَالَى «الحَكِيمُ» إِلَى العزَّة صَارَتْ هَذِهِ العزَّةُ مَقرُونَةً بالحِكْمَةِ، فَلَا يَظْلِمُ، ولا يجُورُ، ولا يَتصرَّفُ تَصرُّفًا لا يُحمَدُ علَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ عزِيزٌ.

[٢] فنَستَفِيدُ مِنْ قَرْنِ العَزِيز بالحَكِيم فائِدَةً عظيمَةً وهِيَ: أنَّ عزَّتَهُ مَقرُونَةٌ بالحِكْمَةِ؛ لأنَّ العزَّةَ وَحدَهَا قَدْ يَنْتُجُ عَنْهَا سُوءُ التَّصرُّفِ والظُّلمُ والجَورُ، كَما لَوْ وجَدْنَا مَلِكًا عَزِيزًا في مُلكِهِ لَا يُعارِضُهُ أحَدٌ؛ تَجِدُ هَذَا المَلِكَ إنْ لَمْ يُسعِفْهُ اللهُ تَعالَى بالعِنَايَةِ؛ تَجِدُهُ لكَمالِ سُلطَانِهِ وعزَّتِهِ يَظْلِمُ ويَجُورُ ولَا يُبالِي؛ لأَنَّهُ لَيسَ عندَهُ حِكْمَةٌ.

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَسمَاءُ اللهِ تعَالَى أعْلَامٌ وأوصَافٌ[1]:

كَذَلِكَ أيضًا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ حَكِيمًا لكِنْ لَيْسَ عنْدَهُ عِزَّةٌ وغلَبَةٌ، فيَكُونُ عندَهُ حكمَةٌ يَتصرَّفُ تَصرُّفًا حَسَنًا طيبًا ويضَعُ كُلَّ شَيْءٍ فِي موضِعِهِ، ولكِنْ لَيْسَ عندَهُ تِلْكَ القُوَّةُ الَّتِي يُنفِّذُ بِهَا مَا أرَادَ ومَا حكَمَ.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ عزَّتُهُ مَقرُونَةٌ بالحِكْمَةِ، وحكْمَتُهُ مقرُونَةٌ بالعزَّةِ، فباقْتِرَان الاسْمَين بعضِهِمَا إلَى بعْضٍ يَحصُلُ كَمَالٌ آخَرُ وهُوَ عزَّةٌ فِي حِكْمَةٍ، وحِكْمَةٌ فِي عزَّةٍ، وكَذَلِكَ «البرُّ الرَّحيمُ»، «الغفُورُ الرَّحيمُ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ إذَا تَأمَّلْتَهَا وجَدْتَ فيهَا زِيَادَةَ كَمَالٍ فِيمَا إذَا ضُمَّ أحَدُ الاسْمَين إلَى الآخَرِ.

[1] هَذِهِ القَاعِدَةُ فيهَا مَبْحَثَانِ:

المبحَثُ الأوَّلُ: أنَّ أسمَاءَ اللهِ أعلَامٌ وأوصَافٌ، فهِي باعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ: أعْلَامٌ، وباعتِبَارِ دلَالَتِهَا عَلَى المعَانِي: أوْصَافٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: «السَّمِيع» يَدُلُّ عَلَى اللهِ، ويكُونُ بهَذَا الاعتِبَار عَلَمًا؛ لأنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يقُولُ(1):

اسْـمٌ يُعـيِّنُ المُسَـمَّى مُطْلَقًـا عَلَمُهُ......................

فتكُونُ عَلَمًا، وباعْتِبَارِ أنَّ «السَّمِيع» مُتضمِّنٌ للسَّمْعِ، وأنَّهُ يَسمَعُ عَزَّوَجَلَّ كُلَّ صَوْتٍ تكُونُ صِفَةً، فهِيَ أعلَامٌ وأوصَافٌ، أمَّا أسمَاءُ غيرِهِ الأصْلُ فيهَا أنَّهَا أعْلَامٌ فَقَطْ، لَا تدُلُّ عَلَى وَصْفٍ.

ولهَذَا نُسمِّي هَذَا الرَّجُلَ (عبدَ اللهِ) وهُوَ مِنْ أكْفَر عِبَادِ اللهِ، فهُوَ عَلَمٌ لَهُ، ولَيْسَ وَصْفًا لَهُ؛ هَذَا باعْتِبَارِ العُبوديَّةِ الشَّرعيَّةِ، وإنْ كَانَ وَصْفًا باعْتِبَارِ العُبوديَّةِ الكَونيَّةِ؛

(1) انظر: شرح الألفية لابن عقيل (1/ 118).

....

ونُسمِّي هَذَا الرَّجلَ (عليًّا) علَمًا عليْهِ، وهُوَ سَافِلٌ نَازِلٌ، ونُسمِّي (خالدًا) عَلَمًا عليْهِ، وهُوَ لَيْسَ بمُخلَّدٍ، ونُسمِّي (حَكيمًا) عَلَمًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ أسْفَهِ عِبَادِ اللهِ، ونُسمِّيهِ (مُحَمَّدًا) عَلَمًا عليْهِ، وهُوَ مُذَمَّمٌ، ونُسمِّيه (أحْمَدَ) علَمًا عليْهِ، وهُوَ أكْفَر النَّاسِ، فَقَدْ لَا يَعْرِفُ الحمْدَ، ولَا يُعرَفُ بالحَمْدِ، فأسْماءُ غيرِ اللهِ أعلَامٌ مجرَّدَةٌ فقَطْ، إلَّا أسماءَ النَّبيِّ ﷺ فهِيَ أعْلَامٌ وأوصَافٌ، وقَدْ قِيلَ[1]:

وشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

فأسْماءُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أعلَامٌ وأوصَافٌ؛ لأنَّ محمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُمِّيَ بذَلِكَ لكَثْرَةِ محامِدِهِ، أو لكَثْرَةِ خِصَالِهِ الحميدَةِ، وأحمَدُ لأنَّهُ أحمَدُ النَّاسِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وأحمَدُ مَن يحمَدُهُ النَّاسُ[2].

وأسماءُ القُرآنِ كَذَلِكَ، فالقُرآنُ والفرقَانُ والكِتَابُ كُلُّهَا أعلَامٌ وأوصَافٌ، لكِنَّ أسماءَ القُرآنِ داخِلَةٌ فِي أسماءِ اللهِ.

فالحَاصِلُ: أنَّ أسمَاء اللهِ أعْلَامٌ وأوصَافٌ.

فهَذِهِ القَاعِدَةُ هِيَ القَاعِدَةُ الأصيلَةُ اللُّغويَّةُ الشَّرعيَّةُ؛ أمَّا المعتَزِلَةُ فقَالُوا: إنَّ أسماءَ اللهِ مجرَّدُ أعلَامٌ لا تدُلُّ عَلَى وَصْفٍ؛ ولهَذَا يُثبِتُونَ الأسمَاءَ ولا يُثبِتُونَ المعَانِيَ، وهَذَا -كما قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ- مُخالِفٌ لجَمِيعِ لُغَاتِ العَالَمِ[3].

---

(١) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ ديوانه (ص:٤٥).

(٢) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص:١٨٣) ط. عالم الفوائد.

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٢٩)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١٣).

....

فكلُّ العَالَمِ العَربُ وغَيرُ العَرب إِذَا أَتَوْا باللَّفظِ الْمُشتقِّ فإنَّهُم يُريدُونَ المعنَى الَّذِي اشْتُقَّ منْهُ، فَلَا يقُولُونَ للأعمَى: إنَّهُ بَصِيرٌ. ولا للبَصِيرِ: إنَّهُ أعمَى. ولَا للقَويِّ: إنَّهُ ضَعِيفٌ. ولا للضَّعيف: إنَّهُ قويٌّ. فصَارَتْ هَذِه القَاعِدَةُ تُفيدُنا في الرَّدِّ عَلَى المعتَزِلَةِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا الأسمَاءَ دُونَ الصِّفَاتِ، كَما سيأْتِي[1].

المَبْحَثُ الثَّانِي: فِي هَذِهِ القَاعِدَةِ: هَلْ أَسْمَاءُ اللهِ مُتبايِنَةٌ أو مُترادِفَةٌ؟ نقُولُ: أمَّا باعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللهِ فهِيَ مُترادِفَةٌ؛ لأنَّها كُلَّها تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، وأمَّا باعتِبَارِ مَا تَحمِلُهُ مِنَ المعَانِي -أَيْ: دلالَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى معْنًى خَاصٍّ- فهِيَ مُتباينَةٌ فَـ: «السَّمِيعُ، البَصِيرُ، العَزِيزُ، الحَكِيمُ»، كلُّها أسمَاءٌ لُمسمًّى واحِدٍ، فهِيَ بهَذَا الاعْتِبَارِ مُترادِفَةٌ، لكِنَّ «السَّميعَ» دَالٌّ عَلَى السَّمعِ، و«البَصِيرَ» دَالٌّ عَلَى البَصَرِ، والبَصَرُ غيرُ السَّمْع، والعزَّةُ غَيْرُ السَّمْع، والحِكْمَةُ غَيْرُ السَّمْع... وَهَكَذَا.

واعلَمْ أنَّ الكَلِمَتَينِ إمَّا أَنْ تَكُونَا مُترادِفتَينِ، أَوْ مُتبَايِنَتَينِ، أَوْ مُشترِكَتَينِ، أَوْ بينَهُما نِسبَةُ عُمُومٍ وخُصُوصٍ:

فالمُتبَاينتَانِ: هُمَا أن تَدُلَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعْنًى لَا يَتَّفِقُ مَعَ الأُخْرَى، مِثْلَ: وَأُرزٍ. فالأُرزُ غَيْرُ القَمْح، ولَيْسَ بينَهُما عُمُومٌ أو خُصُوصٌ.

وقَدْ تَكُونُ الكَلِمَتَانِ مُترادِفتَينِ؛ لتَرادُفِهِمَا عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ كَما يتَرَادَفُ الشَّيءُ بعضُهُ عَلَى بعْضٍ، مِثْلَ: قَمْح وبُرٌّ وحِنْطَةٍ، فهَذِهِ مُترادِفَةٌ. ومِثْل: بَشَر وإِنْسَان.

وَقَدْ تكُونُ الكَلِمَةُ مُشتَرِكَةً، بمَعْنَى أنَّ الكَلِمَةَ الوَاحِدَة تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُتعدِّدَةٍ

---

(١) انظر: (ص:٨٣، ١١٧).

أعْلَامٌ: باعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ، وأوْصَافٌ: باعْتِبَارِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ المَعَانِي، وَهِيَ بالاعتبَارِ الأوَّلِ مُترادِفَةٌ؛ لدَلَالَتِهَا عَلَى مُسمًّى وَاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وبالاعْتِبَارِ الثَّانِي مُتباينَةٌ لدَلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَعْنَاهُ الخَاصِّ، فـ«الحيُّ، العَلِيمُ، القَدِيرُ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الرَّحمنُ، الرَّحِيمُ، العزِيزُ، الحَكِيمُ». كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِمُسمًّى وَاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكِن معنَى «الحي» غيرُ معْنى «العَلِيم»، ومَعْنَى «العَلِيم» غَيْرُ معْنَى «القَدِير»، وهَكَذَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا بأَنَّهَا أعْلَامٌ وأوصَافٌ؛ لدَلَالَةِ القُرآنِ عَلَيْهِ[١]، كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧]، وقولُهُ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، فإِنَّ الآيَةَ الثَّانيَةَ دلَّتْ عَلَى أَنَّ الرَّحيمَ هُوَ المُتَّصِفُ بالرَّحمَةِ[٢].

عكْسُ المُترادفَة، مثلَ: عَيْنٍ فهِيَ مُشتركَةٌ بَيْنَ العَيْنِ البَاصِرَةِ، والعَيْنِ الجَارِيَةِ، والذَّهَبِ، والجَاسُوسِ، إِلَّا أنَّ بعضَهُم قَالَ: إنَّ الجَاسُوسَ مجَازٌ وليسَ حقيقَةً. فهَذِهِ نُسمِّيهَا مُشتَرَكًا؛ لأنَّ المعَانِيَ اشْتَرَكَتْ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ تَكُونُ فيهِمَا نِسْبَةُ العُمُوم والخُصُوصِ، بأنْ تَكُونَ إِحْدَى الكَلِمَتَيْنِ أَخَصَّ مِنَ الأُخْرَى مثلَ: إنسَان وحيَوَان، فنُسمِّي الإنسَانَ إنسَانًا، وَهَذَا خَاصٌّ، ونُسمِّيه حيوَانًا، وهَذَا عَامٌّ؛ لأَنَّهُ يَشمَلُ الإنسَانَ وغيرَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أن يُخاطَبَ العامِّيُّ بقولِنَا: إِنَّهُ حيَوَانٌ نَاطِقٌ. لأَنَّهُ يَرَاهُ شَتْمًا.

[١] وإذَا دلَّ القُرآنُ عَلَى شَيْءٍ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ، وإذَا دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ وَجَبَ نفيُهُ.

[٢] أيضًا: هُنَاكَ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أنَّ «الغفورَ» دَالٌّ عَلَى المَغْفِرَةِ، وَهِيَ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُذكَرَ فِي أَصْلِ

ولإجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ والعُرْفِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: عَلِيمٌ. إِلَّا لِمَنْ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا: سَمِيعٌ. إِلَّا لِمَنْ لَهُ سَمْعٌ، وَلَا: بَصِيرٌ. إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَصَرٌ، وهَذَا أَمْرٌ أَبْيَنُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إلى دَلِيلٍ[١].

وبِهَذَا عُلِمَ ضَلَالُ مَنْ سَلَبُوا أَسمَاءَ اللهِ تعَالَى معَانِيَهَا مِنْ أَهْلِ التَّعطِيلِ وقَالُوا: إِنَّ اللهَ تعَالَى سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، وبصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ، وعَزِيزٌ بِلَا عِزَّةٍ وهَكَذَا... وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بأَنَّ ثُبوتَ الصِّفَاتِ يَستَلْزِمُ تَعدُّدَ القُدمَاءِ[٢].

الكِتَابِ، لكِنْ نَسِينَاهَا؛ فقَولُهُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ أَيْ: صَاحِبُ مَغفِرَةٍ، فَدَلَّ عَلَى هَذَا اسْمُ الغَفُورِ.

[١] أجمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ والعُرْفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بالمُشْتَقِّ إِلَّا مَنِ اتَّصَفَ بمَعْنَاهُ، فَلَا يُقالُ: سَمِيعٌ. للأَصَمِّ، ولا: بصِيرٌ. للأَعْمَى، ولَا: عَاقِلٌ. للمَجنُونِ، بَلْ لَا بُدَّ أن تكُونَ هَذِهِ الأوصَافُ دَالَّةً عَلَى مَعَانِيهَا، فِيمَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ، وهُوَ أَمْرٌ أبيَنُ من أن يَحتَاجَ إلى شَرْحٍ.

إِذَنِ القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ أَسمَاءَ اللهِ أعلَامٌ وأوصَافٌ، وأَنَّهَا باعْتِبَار دَلالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ مُترَادِفَةٌ، وعَلَى المعَانِي مُتبَايِنَةٌ.

[٢] هَؤلاءِ يقُولُونَ: «نحْنُ نُثبِتُ أسمَاءَ اللهِ تعَالَى، وأَنَّ اللهَ سَمِيعٌ علِيمٌ حَكِيمٌ عَزِيزٌ... إِلَى آخِرِهِ، لكِنْ بدُونِ إِثْبَاتِ المعْنَى لَهُ، فنَقُولُ: سَمِيعٌ بِلَا سَمعٍ، وبَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ؛ لأَنَّكَ إذَا قُلْتَ: إِنَّ للهِ سمْعًا وبصَرًا وقُدرَةً وقُوَّةً، وقُلْتَ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَدِيمَةٌ. لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تعدُّدُ القُدمَاءِ، والقَدِيمُ عنْدَ أَهْلِ الكَلَامِ هُوَ أخصُّ وصْفِ الإلَهِ، يَعْنِي: أَنَّهُ الوَصْفُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِهِ غَيرُهُ»، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غَلَطٌ،

وَهَذِهِ العِلَّةُ عليلَةٌ -بَلْ ميِّتَةٌ-؛ لدَلَالَةِ السَّمعِ(١) والعَقْلِ عَلَى بُطلَانِهَا[١].

فالقَدِيمُ لَيْسَ أخصَّ وصْفٍ للهِ، لأنَّهُ يُوصَفُ به غيرُ اللهِ، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، فأخَصُّ وَصْفٍ للهِ مَا لَا يُسمَّى بِهِ غيرُهُ كـ(رَب العالَمِينَ)، (خَالِق كُلِّ شَيْءٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وأنتُمْ تُنكِرُونَ عَلَى النَّصَارَى وتُكفِّرُونَهُمْ إذَا قَالُوا: إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ؟!

فنَقُولُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ: إنَّ هَذَا القَولَ قولٌ بَاطِلٌ؛ فإِنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنْ تَعدُّدِ الصِّفَةِ تَعدُّدُ الموصُوفِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ معْنًى فِي الموصُوفِ ليسَتْ غيرَهُ حتَّى يُقَالَ: إنَّ ذَلِكَ يَستلزِمُ تعدُّدَ القُدمَاءِ، وإلَّا لكُنَّا نَحنُ أيضًا الواحِدُ منَّا يَكُونُ كثيرًا بحَسَبِ صِفَاتِهِ.

ثُمَّ إنَّ قولَكُمْ: «إنَّنَا نُنكِرُ عَلَى النَّصَارَى ونُكفِّرُهُم إذَا قَالُوا: إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ»؛ ونحْنُ نُثْبِتُ لَهُ أكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى زَعْمِكُمْ، فنَقُولُ: إنَّكُم لَمْ تَعْرِفُوا اللُّغَةَ العربيَّةَ؛ لأنَّ اللُّغَةَ العربيَّةَ، وجميعَ اللُّغَاتِ إذَا جَاءَ الاسْمُ مُشتَقًّا فهُوَ دَالٌّ عَلَى المُشْتَقِّ مِنْهُ ولَا إشْكَالَ فِي هَذَا، ولَا يلزَمُ مِنْ تَعدُّدِ الصِّفَاتِ تَعدُّدُ القُدماءِ، كَمَا أنَّنَا نقُولُ للوَاحِدِ مِنْكُمْ: إنَّهُ سَمِيعٌ وبَصِيرٌ وقَدِيرٌ وعَلِيمٌ، والوَاقِعُ أنَّهُ وَاحِدٌ.

[١] قَولُهُ: «وَهَذِهِ العِلَّةُ علِيلَةٌ» يَعْنِي: مَرِيضَةٌ، بَلْ ميِّتَةٌ؛ لَيْسَ فِيهَا رجَاءٌ وَلَا حِرَاكٌ.

وقولُنَا: «لدَلَالَةِ السَّمْعِ» السَّمْعُ: هُوَ القُرآنُ والسُّنَّةُ، وسيَمرُّ بِكَ هَذَا التَّعْبِيرُ كَثِيرًا فانْتَبِهْ لَهُ.

---

(١) السمع هو القرآن والسُّنَّة، وسيمرُّ بك هذا التعبير كثيرًا فانتبه له. (المؤلف)

أَمَّا السَّمْعُ: فلأنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ نفسَهُ بأَوْصَافٍ كَثِيرَةٍ، مَعَ أَنَّهُ الوَاحِدُ الأَحَدُ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ[١] يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٢-١٦]، وَقَالَ تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى:١-٥]، فَفِي هَذِهِ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ لموصُوفٍ وَاحِدٍ، ولَمْ يلْزَمْ مِنْ ثُبُوتِهَا تعدُّدُ القُدمَاءِ[٢].

وأَمَّا العَقْلُ: فلأَنَّ الصِّفَاتِ لَيْسَتْ ذَوَاتٍ بائِنَةً مِنَ الموصُوفِ، حتَّى يلزَمَ مِنْ ثُبوتِهَا التَّعدُّدُ، وإِنَّما هِيَ مِنْ صِفَاتِ مَنِ اتَّصَفَ بِهَا، فَهِيَ قَائِمَةٌ بِهِ، وكُلُّ مَوجُودٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَعدُّدِ صِفَاتِهِ، ففِيهِ صِفَةُ الوُجُودِ، وكَونُهُ واجِبَ الوجُودِ، أَوْ مُمكِنَ الوجُودِ، وكونُهُ عَيْنًا قَائِمًا بنَفْسِهِ، أَوْ وَصْفًا فِي غَيرِهِ[٣].

---

[١] أَيِ: اللهُ.

[٢] فالدَّلِيلُ وَاضِحٌ والاستدلَالُ وَاضِحٌ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتمدَّحُ بهَذِهِ الأَوْصَافِ وهُوَ وَاحِدٌ؛ ولأنَّ اللهَ تعالَى قَالَ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، وأَثْبَتَ لنَفْسِهِ عِلمًا، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ هَذَا أَنْ يَتعدَّدَ الإِلَهُ؛ بَلْ هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ.

[٣] وَهَذَا لَازِمٌ لَهُمْ، كُلُّ مَوجُودٍ لَا بُدَّ مِنْ تَعدُّدِ صِفَاتِهِ؛ فنَقُولُ لَهُمْ: هَلْ تُثْبِتُونَ أَنَّ اللهَ مَوجُودٌ؟ سيقُولُونَ: نَعَمْ، نُثْبِتُ ذَلِكَ. إِذَنْ نقُولُ: كُلُّ مَوجُودٍ لَا بُدَّ أَنْ تَتَعدَّد صِفَاتُهُ.

فمَثَلًا: الموجُودُ فِيهِ صِفَةُ الوُجُـودِ، وفِيه أيضًا أَنَّ وُجُودَهُ إِمَّا مُمكِنٌ، وإِمَّا وَاجِبٌ،

وبهَذَا أيضًا عُلِمَ أنَّ: «الدَّهْرَ» لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى[١]؛ لأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ لَا يَتضَمَّنُ معْنًى يُلْحِقُه بالأسماءِ الحُسنَى[٢]، ولأَنَّهُ اسْمٌ للوَقْتِ والزَّمَنِ[٣]، قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ مُنْكِري البَعْثِ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤]، يُرِيدُونَ مُرورَ اللَّيالي والأَيَّام[٤].

فوُجودُنَا نَحْنُ مِنْ بَابِ المُمكِنِ، ووُجُودُ اللهِ مِنْ بَابِ الوَاجِبِ، وكَذَلِكَ المَوجُودُ إمَّا أنْ يَكُونَ عَينًا قَائِمَةً بنفْسِها، أَوْ يكُونُ صِفَةً فِي غَيْرِهَا، فالإنسَانُ مَثَلًا عَيْنٌ قَائِمٌ بنَفْسِهِ، وسَمْعُ الإنسَانِ وبصَرُهُ وَصْفٌ قَائِمٌ بغَيْرِهِ. إذَنْ كُلُّ مَوجُودٍ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّصِفَ بهَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلاثِ:

الأوَّلُ: الوُجوديَّةُ.

الثَّاني: كونُ وُجودِهِ وَاجِبًا أو مُمكِنًا.

والثَّالِثُ: كونُهُ عَيْنًا قَائِمَةً بنَفْسِهَا، أو وَصْفًا في غيرِهِ، وهَذَا أمْرٌ لَا يُمكِنُ إنكارُهُ.

[١] وسَبَقَ الكَلَامُ عَلَيْهِ، ولَكِنْ هُنَا أوضَحُ وأوسَعُ.

[٢] كالحَجَر اسْمٌ جامِدٌ غَيْرُ مُشتقٍّ، والبَيْتُ اسْمٌ جامِدٌ غَيْرُ مُشتقٍّ، وَسَبَقَ أنَّ اللهَ لَهُ الأسماءُ الحُسنَى لَا يُمكِنُ أنْ تَكُونَ اسمًا جَامِدًا.

[٣] فالدَّهرُ معناهُ الوَقْتُ والزَّمَنُ.

[٤] فهُمْ لَا يُريدُونَ بقَوْلِهِ: «مَا يُهلِكُنَا إلَّا الدَّهرُ»، يَعْنِي: إلَّا اللهُ أبدًا، بَلْ يُريدُونَ إلَّا الدَّهرُ، يَعنِي: مُرورُ الأيَّام واللَّيالي تُهلِكُنا.

فأمَّا قولُهُ ﷺ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ»[1]، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ الدَّهْرَ مِن أسماءِ اللهِ تعالَى؛ وذلِكَ أنَّ الَّذِين يَسُبُّونَ الدَّهرَ إنَّما يُرِيدُونَ الزَّمانَ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الحَوادِثِ، لَا يُرِيدُونَ اللهَ تعالَى، فيَكُونُ معنَى قولِهِ: «وَأَنَا الدَّهْرُ» مَا فسَّرَهُ بقَوْلِهِ: «بِيَدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ»، فهُوَ سبحَانَهُ خالِقُ الدَّهْرِ ومَا فِيهِ، وقَدْ بيَّنَ أنَّهُ يُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ، وهُمَا الدَّهْرُ، ولَا يُمكِنُ أن يَكُونَ المقلِّبُ (بكَسْرِ اللَّامِ) هُوَ المُقلَّبَ (بفتحِهَا)، وبهَذَا تبيَّنَ أنَّهُ يمتَنِعُ أَنْ يكُونَ الدَّهْرُ فِي هَذَا الحَدِيثِ مُرَادًا بِهِ اللهُ تعالَى[1].

---

[١] وقَالَ بعْضُ أهْلِ العِلْمِ ومنْهُمُ ابْنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: ظاهر قولِهِ: «وَأَنَا الدَّهْرُ»، أنَّ الدَّهْرَ مِنْ أسْماءِ اللهِ، وعَلَيْهِ يَجِبُ أن نُجرِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وأنْ لَا نصرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِه، وهَذِهِ حُجَّةٌ قَدْ تَبْدُو قويَّةً؛ لَكِنْ نقُولُ: إنَّ الدَّهْرَ اسْمٌ جَامِدٌ، بمَعْنَى الوَقْتِ والزَّمَنِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، والاسْمُ الجَامِدُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَصْفٍ لَيْسَ مِنَ الأسماءِ الحُسنَى.

ثُمَّ إنَّ مَنْ تَأمَّلَ الحَدِيثَ عَلِمَ أنَّهُ لَيْسَ المرادُ أنْ يُخبِرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأنَّ مِنْ أسْماءِ اللهِ: الدَّهْرُ -أَيْ: فِيمَا يروِي عَنْ رَبِّهِ- حَيْثُ إنَّ اللهَ تعالَى قَالَ: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ»، ولَمْ يَقُلْ: يَسُبُّنِي. وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ أنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللهُ لَقَالَ: يَسبُّنِي وأَنَا الدَّهْرُ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٧)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦).

(٢) انظر: المحلى (٦/ ٢٨٢)، ط. دار الفكر.

....

ثُمَّ إِنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: «وَأَنَا الدَّهْرُ؛ بِيَدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ»، يَعِني أنَّ الَّذِينَ يَسُبُّونَ الدَّهْرَ يقُولُونَ: هَذِهِ سَنَةٌ جائِرَةٌ. أو يَسُبُّونَ مَا وَقَعَ فيه، مِثْلَ قَولِ بعضِ السُّفهَاءِ: هذِهِ عاصِفَةٌ هَوْجَاءُ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُطلِقُونَهُ عَلَى مَا يُحدِثُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنَ العَوَاصِفِ والقَوَاصِفِ والنَّوازِلِ، فكُلُّ هَذَا مُحَرَّمٌ، وقَدْ يَصِلُ إلى حَدِّ الكُفْرِ، والَّذِينَ يَسبُّونَ الدَّهرَ لَا يَقَعُ فِي نُفُوسِهِم أنَّهُمْ يَسُبُّونَ اللهَ! أبدًا، إنَّما يَسُبُّونَ الزَّمَنَ أَوِ المكَانَ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «أُقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ»، فاللَّيلُ والنَّهارُ وهُمَا الدَّهْرُ مُقلَّبَان، ومَعلُومٌ أنَّ المُقلِّبَ غَيْرُ المقلَّبِ.

وعلَيْهِ فيَتعيَّنُ أَنْ يَكُونَ معْنَى قولِهِ: «وَأَنَا الدَّهْرُ» أَيْ: أَنَا مُصرِّفُ الدَّهرِ، بدَلِيل قولِهِ: «أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، ونحْنُ بهَذَا لَمْ نَعْدِلْ عَنِ الظَّاهِرِ، بَلْ مَشَيْنَا عَلَى الظَّاهِرِ الَّذِي يَقْتَضِيه الحَالُ، لكِنْ إذَا سَبَّ الدَّهْرَ الَّذِي لَا يُصَرِّفُ نفسَهُ، وإنَّما يُصرِّفُهُ اللهُ، فَقَدْ سَبَّ اللهَ، أرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ شخصًا صَنَعَ ثوبًا أحَدُ أكمَامِهِ يَصِلُ إلَى أطْرَافِ الأصَابع والثَّانِي يَصِلُ إِلَى المِرفَق فسَبُّنا للثوب سَبٌّ لِمَنْ صَنَعَ الثَّوبَ.

وعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: «يَا دَهْرُ ارْحَمْنِي» فإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ إنْ نَوَى الدَّهرَ ذَاتَهُ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ، وإِنْ نَوَى اللهَ فَقَدْ دَعَا بغَيْرِ اسْمٍ مِنْ أَسمَائِهِ الحُسْنَى؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ.

والحَاصِلُ: أنَّ أسمَاءَ اللهِ تعالَى كُلَّهَا حُسْنَى، أَيْ: عَلَى أكْمَلِ مَا يَكُونُ مِنَ الحُسْنِ.

وفِي قَوْلِهِ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ...» يُسمَّى مِثْلُ هَذَا (الحديث القُدسيّ) وهُوَ في مرتَبَةٍ بَيْنَ القُرآنِ الكَرِيمِ والحدِيثِ النَّبويِّ، وهُوَ مَا رَوَاهُ النَّبيُّ

....

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ عَنْ رَبِّهِ؛ ووُصِفَ بهَذَا للتَّمييزِ بينَهُ وبينَ الحَدِيثِ النَّبويِّ؛ وسُمِّيَ حَدِيثًا؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ رَوَاهُ عَنْ رَبِّهِ، فَلَيْسَ هُوَ القُرآنَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ.

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: هَلْ هُوَ كَلَامُ اللهِ لفظًا أَوْ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ نَقَلَهُ عَنِ اللهِ بمَعْنَاهُ؟ فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ هُوَ كَلَامُ اللهِ لَفْظًا؛ لأنَّ الأَصْلَ أنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ قَوْلًا فَهُوَ قَولُهُ، والنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: قَالَ اللهُ تعَالَى. فيُحمَلُ عَلَى أنَّ هَذَا اللَّفظَ لفظُ اللهِ تعَالَى. وَقَالَ بعضُهُمْ: بَلْ هُوَ بالمَعْنَى، وَلَا حَرَجَ أنْ يُقَالَ: قَالَ فَلَانٌ. بالمَعْنَى، بدَلِيل أنَّ جَمِيعَ الرُّسل وأقوامَهُم يَحكِي اللهُ عَنْهُم القَوْلَ باللِّسانِ العَرَبِيِّ؛ ومعلُومٌ أنَّ ألسنَتَهُمْ لَيْسَتْ عربيَّةً، ولا يَنْطِقُونَ بالعربيَّةِ.

ولذَلِكَ تَجِدُ أنَّ النُّقولَ عَنْهُمْ تَخْتَلِفُ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف:١٢٣]، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه:٧١]، ﴿وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف:١١١]، وفي آيَةٍ أُخرَى: ﴿وَٱبْعَثْ﴾ [الشعراء:٣٦]، ممَّا يَدُلُّ عَلَى أنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْقُلُ عنهُمْ معْنَى كَلَامِهِمْ، ولَيْسَ هَذَا كَلَامَهُم باللَّفْظِ، وهَذَا وَاضِحٌ.

وأَيَّدُوا هَذَا بأَنَّهُ بإجمَاعِ العُلَماءِ أنَّ الحَدِيثَ القُدسيَّ لَيْسَ مُعجِزًا، وَلَوْ كَانَ كَلَامَ اللهِ لكَانَ مُعجِزًا؛ لأنَّهُ لَا يُمكِنُ لأحَدٍ أن يَأْتِيَ بشَيْءٍ مُماثِلٍ لصِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وبأَنَّهُ لَا تَصِحُّ قراءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ، ولَا تُشتَرَطُ لَهُ الطَّهارَةُ فِي مَسِّهِ، ولَا طَهَارَةُ الجنَابَةِ فِي تِلَاوَتِهِ، وأنَّ مِنْهُ الصَّحِيحَ والحسَنَ والضَّعيفَ والموضُوعَ، وكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ محفُوظًا، وعلَّلوا بتعَالِيلَ كَثِيرَةٍ جيِّدَةٍ.

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَسْمَاءُ اللهِ تعَالَى إِنْ دَلَّتْ عَلَى وَصْفٍ مُتعَدٍّ[١]، تَضمَّنَتْ ثَلاثَةَ أُمور:

أحدُها: ثُبوتُ ذَلِكَ الاسْمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: ثُبوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضمَّنَها للهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا لَنَا وَلِهَذَا البَحْثِ؟!

بَلْ نَقُولُ: الحدِيثُ القُدُسيُّ مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ اللهِ، ولَا حَاجَةَ أَنْ نَتعمَّقَ ونَقُولُ: هَلْ قَالَ اللهُ هَذَا لَفْظًا أَمْ رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ مَعنًى. هَذَا القَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَسلَمُ، وأبعَدُ عَنِ الإيرَادَاتِ، واحتِمَالُ أَنْ يكُونَ الرَّسُولُ رَوَاهُ عَنْ رَبِّهِ بالمَعْنَى لَا شكَّ أَنَّهُ قويٌّ جدًّا؛ لظُهورِ الفَرْقِ بينَهُ وبَيْنَ القُرآنِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ هُنَا عِلَّةٌ أُخرَى قَالُوا: لَوْ كَانَ الحَدِيثُ القُدسيُّ مِنْ لَفْظِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لكَانَ أعْلَى سَنَدًا مِنَ القُرْآنِ؛ لأنَّ القُرآنَ نَزَلَ بواسِطَةِ جِبْرِيلَ، وهَذَا لَيْسَ بينَهُ وبينَ رَبِّهِ وَاسِطَةٌ، وفِي هَذَا مَا فِيهِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أنَا أُفضِّل وأُرَجِّحُ أخيرًا أنَّ الأَولى تركُ البحْثِ فِي هَذَا، والقُرآنُ أحكَامُهُ معروفَةٌ، والحَدِيثُ القُدسيُّ أحكَامُهُ معرُوفَةٌ، وكونُنَا نَقولُ: هَلْ هَذَا لَفْظُ اللهِ أَوْ غَيْرُ لفْظِ اللهِ؟ لسْنَا مُكلَّفِينَ بهَذَا، بَلْ نَقُولُ: هُو مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ رَبِّهِ.

[١] أَيْ: لَغَيْرِ اللهِ.

الثَّالِثُ: ثُبوتُ حُكمِهَا ومُتقَضاهَا[١].

ولهَذَا استَدَلَّ أَهْلُ العلْمِ عَلى سُقُوطِ الحَدِّ عَنْ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ بالتَّوبَةِ؛ استدلُّوا عَلَى ذَلِكَ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [المائدة:٣٤]؛ لأنَّ مُقتضَى هَذَينِ الاسْمَينِ أَنْ يَكُونَ اللهُ تعَالَى قَدْ غفَرَ لَهُمْ ذُنوبَهُم، ورَحِمَهُمْ بإِسْقَاطِ الحَدِّ عنهُمْ[٢].

---

[١] وَالضَّابِطُ فِي المُتعدِّي: هُوَ مَا يَتعَدَّى إلى غَيْرِه، فالسَّميعُ مثلًا يَتعدَّى إِلَى غَيرِ اللهِ، وكَذَلِكَ المُحْيِي فإِنَّهُ يَتعَدَّى إِلَى غَيرِهِ، أَمَّا الحيُّ فمَعْنَاهُ: الحيَاةُ، وحيَاةُ اللهِ لَا تتعَدَّى إِلَى غيرِهِ، ومثلُهُ العَظِيمُ.

وكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ إِذَا كَانَ مُتعدِّيًا فإِنَّهُ يَتضمَّنُ ثلاثَةَ أُمُور، فإِذَا لَمْ تُؤمِنْ بهَذِهِ الأُمورِ الثَّلاثَةِ فكأَنَّكَ لَمْ تُؤْمِنْ بالأَسْمَاءِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُؤمِنَ بهَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ.

[٢] قُطَّاعُ الطَّرِيقِ هُمُ الَّذِينَ يَعرِضُونَ للنَّاس في الطُّرُقَاتِ، معَهُمْ سِلَاحٌ، ويَغصِبُونَهُمُ المَالَ، وسُمُّوا قُطَّاعَ الطَّرِيقِ؛ لأَنَّهُم يَقطَعُونَ الطَّرِيقَ؛ أيُّ إنسَانٍ يُرِيدُ أن يَتَّجِهَ مَعَ هَذَا الطَّرِيقِ وفِيهِ هَؤُلاءِ فإِنَّهُ يُحجِمُ ولا يُقدِم، هَؤُلَاءِ ذَكَرَ اللهُ عقوبَتَهُم: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة:٣٣]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [المائدة:٣٤]، فإِذَا تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقْدِرَ عليهِمْ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَّنا نَطْلُبُهُمْ، فتَابُوا، وأَتَوا إلينَا، وأَلقَوُا السِّلَاحَ، فماذَا يَجِبُ؟ ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ وإِذَا عَلِمْنَا ذَلِكَ وَجَبَ الكَفُّ عنهُمْ، وكَذَلِكَ بقيَّةُ الحُدُود إِذَا تَابَ الإِنْسَانُ منْهَا قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ فإِنَّ توبتَهُ تُقْبَلُ، وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الحَدُّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: «السَّميعُ» يَتضمَّنُ إثبَاتَ السَّميع اسمًا للهِ تَعَالَى، وإثْبَاتَ السَّمعِ صِفَةً لَهُ، وإِثبَاتَ حُكْم ذَلِكَ ومُقتضَاهُ، وهُوَ أنَّهُ يَسمَعُ السِّرَّ والنَّجْوَى، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١][1].

ذَكَرُوا أنَّ أعْرَابيًّا سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ: «وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيديَهُما جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ واللهُ غفُورٌ رَحيمٌ» فتعَجَّبَ الأعْرَابيُّ: كيفَ يقُولُ نَكَالًا مِنَ اللهِ واللهُ غفُورٌ رَحِيمٌ؟ لأنَّ الغَافِرَ الرَّاحِمَ لا يُنكِّلُ، فقَالَ الأَعْرَابيُّ للرَّجُلِ: أَعِدْهَا، قَالَ: «والسَّارقُ والسَّارقَةُ فاقْطَعُوا أيديهما جزَاءً بِمَا كسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ واللهُ غَفُورٌ رَحيمٌ» قَالَ: لَا يُمكِنُ، أَعِدْهَا فَأعَادَهَا الرَّجُلُ وحقَّقَ فِيهَا فَقَالَ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [المائدة:٣٨]، قَالَ: الْآنَ أصبْتَ، عَزَّ فحَكَم وقَطَعَ، ولو غَفَر ورَحِم ما قَطَع(١). وهَذَا يدُلُّ عَلَى أنَّ أسمَاءَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَقْتَضِي ثُبوتَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الأحْكَامِ.

[١] فصَارَ الاسْمُ المُتعدِّي يَتضمَّنُ ثلاثَةَ أُمورٍ: الأوَّلُ: إثباتُهُ اسمًا، الثَّانِي: إثبَاتُ مَا تَضمَّنَهُ مِنْ صِفَة، الثَّالِثُ: إثبَاتُ الحُكْم والمُقْتَضَى الَّذِي تَقْتَضِيه هَذِهِ الصِّفَةُ.

ومِثْلُ ذَلِكَ أيضًا: «العَلِيمُ» نُثْبِتُ أوَّلًا: بأنَّ مِنْ أسْمَاء اللهِ (العَلِيمُ)، ثانيًا: إثبَاتُ الصِّفَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا وهِيَ: العِلْمُ، فَلَوْ قُلْتَ: أَنَا أُؤمِنُ بأنَّ اللهَ عليمٌ، لكِنْ لَا أُؤمِنُ بالعِلْم. فإنَّكَ لَمْ تُؤمِنْ بالاسْمِ حتَّى تُؤمِنَ بِمَا تَضمَّنَهُ مِنَ الصِّفَةِ، ثالثًا: الحُكْمُ الَّذِي يَقْتَضِيه ذَلِكَ المعْنَى، فـ«العَلِيمُ» يَقْتَضِي أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ شَيْءٍ، فلَا بُدَّ أن تُؤمِنَ بِمَا يَقْتَضِيه ذَلِكَ الاسْمُ مِنَ الأحْكَامِ.

---

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٢/ ٣٥٤).

وإن دلَّتْ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ تَضمَّنَتْ أمرَينِ:

أحدُهُما: ثُبوتُ ذَلِكَ الاسْم لله عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: ثُبوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضمَّنَهَا لله عَزَّوَجَلَّ[١].

مثَالُ ذَلِكَ: «الحَيُّ» يَتضمَّنُ إثْبَاتَ الحيِّ اسْمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، وإثْبَاتَ الحياةِ صِفَةً لَهُ[٢].

ويُعبَّرُ عنْهَا بعضُهُمْ بالأَثَرِ؛ فيَقُولُونَ: نُؤمِنُ بالاسْمِ والصِّفَةِ والأَثَرِ، وبعضُهُم يقُولُ بالاسْمِ والصِّفَةِ والحُكْمِ أوِ المُقتَضَى.

ومِنَ الأَسْمَاءِ المُتعدِّيَةِ: «الكَرِيمُ»؛ لأنَّ الكَرَمَ يَتعدَّى إلى الغَيرِ.

[١] فَسَقَطَ مِنَ الأوَّلِ إثْبَاتُ الحُكم والمُقتَضَى.

[٢] لَا غَيْرَ، فلَيْسَ لَهُ حُكْم يَتعدَّى؛ لأنَّ الحَيَّ وَصْفٌ لَازمٌ، ومثلُهَا الحَيِيُّ فإنَّهُ وَصْفٌ لازِمٌ -والفرقُ بينَ الحَيِّ والحَيِيِّ أنَّ الحَيَّ ذُو الحيَاةِ، والحَيِيَّ ذُو الحَيَاءِ- ومثلُهُ القَويُّ والعَظِيمُ والجَلِيلُ.

وأمَّا القَدِيرُ فبيَنَ بيْنَ؛ لأنَّهُ يَتعَدَّى بـ: (عَلَى)، فهُوَ مُحتَمَلٌ أن يَكُونُ مِنَ الأوصَافِ اللَّازِمَةِ، ويُحتَمَلُ أنْ يكُونَ مِنَ الأوصَافِ المتعدِّيَةِ؛ ولِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

إذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيفَ تَقُولُونَ: إنَّ «الحَيَّ» لَا يَتعَدَّى، وَقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾؟

فالجَوابُ: أنَّ «يُحيِي ويُمِيتُ» لَيْسَتْ مُتفرِّعَةً عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا، بَلْ مُتفرِّعَةٌ عَنْ كَونِهِ مُحيِيًا، وفَرْقٌ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.

القَاعِدَةُ الرَّابعَةُ[١]: دَلَالَةُ أسماءِ اللهِ تعالَى عَلَى ذَاتِهِ وصِفَاتِهِ تكُونُ بالمُطَابَقَةِ، وبالتَّضمُّنِ، وبالالتزَامِ[٢]:

ومِثْلُ «الحَيِّ»: «الحَيِيِّ»؛ ولذَلِكَ تقُولُ: حَيِيَ الرَّجُلُ. أَيْ: صَارَ ذَا حَيَاءٍ.

وأمَّا فِي (المُحيِي) فتَقُولُ: أَحْيَا الرَّجُلُ أرضَهُ بالزِّرَاعَةِ. واسْمُ الفَاعِلِ (مُحْيِي)، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الحَيِيُّ والحَيُّ مِنْ أسماءِ اللهِ اللَّازِمَةِ؛ لأنَّها لا تَتعَدَّى لغَيرِ اللهِ؛ بخِلَافِ المُحْيِي.

[١] وهِيَ مِنْ أهَمِّ القَواعِدِ.

[٢] وهَذِهِ القَاعِدَةُ لا تَختَصُّ بالأسماءِ فِي الوَاقِعِ، بَلْ كُلُّ لَفْظٍ فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى المعْنَى بالمطَابقَةِ والتَّضمُّنِ والالتِزَامِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: أنوَاعُ الدَّلَالَةِ ثلَاثَةٌ: بالمطَابقَةِ، وبالتَّضمُّنِ، وبالالتزَامِ.

بالمطَابقَةِ: باعْتِبَارِ دَلَالَةِ اللَّفظِ عَلَى جَمِيعِ المعْنَى، وتَكُونُ بالتَّضمُّنِ وهِيَ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى أجْزَائِهِ؛ أَيْ: أجْزَاءِ المعْنَى، وبالالْتِزَامِ وَهِيَ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنًى خَارِجٍ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الاشْتِقَاقِ.

مثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قُلْتَ: «هَذِهِ دَارٌ»، فإنَّها تَشْمَلُ الحُجَرَ، والغُرَفَ، والبَرَحَاتِ كُلَّها دلالَةَ مُطابقَةٍ، ودَلالتُها عَلَى كُلِّ حُجْرةٍ بعَينِهَا أَوْ كُلِّ بَرحَةٍ بعَيْنِهَا دلَالَةُ تَضمُّنٍ، ودَلَالَتُها عَلَى أنَّ لَها بَانيًا دَلَالَةُ التِزَامٍ؛ لأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بانٍ.

مثَالٌ ثَانٍ: (السَّيَّارَةُ) فكَلِمَةُ (السَّيَّارَة) تَدُلُّ عَلَى كُلِّ السَّيَّارَةِ بهيكَلِهَا وعَجَلَاتِها ومَاكِينَتِهَا وأنَابيبِهَا وكُلِّ شَيءٍ بالمُطَابقَةِ، وتدُلُّ عَلَى العَجَلَاتِ فَقَطْ أَوْ عَلَى البَطَّارِيَّةِ فَقَطَ بالتَّضمُّنِ، وتَدُلُّ عَلَى الَّذِي صَنعَها بالالتِزَامِ، أَيْ: أنَّ لَها صَانِعًا ولَمْ تَصْنَعْ نفسَهَا.

مثَالُ ذَلِكَ: «الخَالِقُ» يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللهِ وعَلَى صِفَةِ الخَلْقِ بالمُطَابَقَةِ، ويَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وحْدَهَا وَعَلَى صِفَةِ الخَلْقِ وحْدَهَا بالتَّضمُّن[١]، ويدُلُّ عَلَى صِفَتَي العِلْم والقُدْرَة بالالتِزَام[٢].

مثَالٌ ثَالثٌ: الجمَلُ: يدُلُّ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى كُلِّ الجَمَلِ دَلَالَةَ مطابقَةٍ، وعَلَى يَدِه أو رجلِهِ أو رأسِهِ أو ذيلِهِ دَلَالَةَ تضمُّنٍ، وعَلَى أنَّ لَهُ خالِقًا دلَالَةَ التزَامٍ، إِذَنْ دلَالَةُ المطابَقَةِ مساوَاةُ اللَّفظِ للمَعْنَى، ودلالَةُ التَّضمُّن دَلَالَةُ اللَّفظِ عَلَى جُزْءِ معنَاهُ، ودلَالَةُ الالتزَامِ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ، وضَرَبَ المُؤلِّفُ مثَلًا لذَلِكَ بـ«الخَالِق».

[١] الخَالِقُ: يدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ وصِفَة، فالفَاعِلُ هُوَ: اللهُ، والصِّفَةُ هِيَ: الخَلْقُ، فَالخَلْقُ -وهُوَ الصِّفَةُ- لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عِلْم، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قُدْرَةٍ؛ لأنَّ مَنْ لَا يعلَمُ لَا يُمكِنُ أن يَخلُقَ، ومَنْ لَا يَقْدِر لا يُمكِنُ أن يَخلُقَ؛ ولهَذَا قَالَ: «**ويدُلُّ عَلَى صِفَتي العلْم والقُدْرَة بالالتزَام**».

[٢] لأَنَّ العِلْمَ والقُدرَةَ لا يَدُلُّ عليهِمَا اللَّفظُ مِنْ حَيْثُ الاشتقَاق، فاللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ الاشتقَاق يدُلُّ عَلَى خَالقٍ وخَلْقٍ، لكِنْ على عِلْم وقُدرَةٍ وإرَادَةٍ لَا يَدُلُّ، وَقَدْ زِدْنَا الإرادَةَ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ خَلْقٌ إلَّا بعِلْم وإِرَادَةٍ وقُدرَةٍ. فدَلَالَةُ الخَالِقِ أَوِ الخَلَّاقِ عَلَى العِلْمِ والإِرادَةِ والقُدرَةِ دَلَالَةُ التزَامٍ؛ لأنَّ نفْسَ الإرَادَةِ والعِلْمِ والقُدرَةِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا لَفْظُ (خَلق).

وجْهُ ذَلِكَ: الأول: أنَّهُ لَا يُمكِنُ خَلْقٌ إلَّا بعِلْم، بأنْ يَعْلَمَ كَيْفَ يَخْلُقُ، والثَّانِي: إِرَادَةٌ، والثَّالِثُ: قُدرَةٌ، وَلْنَضْرِبْ لهَذَا مَثَلًا بالنِّسبَةِ للمَخلُوقِ؛ هَلْ يُمكِنُ لإنسَانٍ أن يصْنَعَ بَابًا إِلَّا بَعْدَ العِلْمِ كَيْفَ يَصنَعُهُ، وبعْدَ الإرَادَةِ بأنْ يُرِيدَ أن يصنَعَهُ، وبعدَ القُدرَةِ بأَنْ يَقْدِرَ عَلَى أَنْ يصْنَعَ، وإِلَّا لَـمَا صَنعَ بَابًا!

وَلِهَذَا لـمَّا ذكَرَ اللهُ[1] خَلْقَ السَّموَاتِ والأَرْضِ قَالَ: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢][2]. ودَلالَةُ الالتزَامِ مُفِيدَةٌ جِدًّا لطَالِبِ العلْمِ إذَا تَدبَّرَ المعْنَى ووَفَّقَهُ اللهُ تعَالَى فَهْمًا للتَّلازُم، فإنَّهُ بذَلِكَ يَحصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ الوَاحِدِ عَلَى مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ[3].

إِذَن: دَلَالَةُ أَسْمَاءِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الذَّاتِ والصِّفَةِ دَلَالَةُ مُطابَقَةٍ، ودَلَالَتُهَا عَلَى الذَّاتِ وحدَهَا أوِ الصِّفَةِ وحدَهَا دَلَالَةُ تَضمُّنٍ؛ لأنَّهَا دَلَّتْ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى، ودَلَالَتُهَا عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ لَا بُدَّ مِنْهُ دَلَالَةُ التِزَامٍ.

[1] تَبَارَكَ وتَعَالَى.

[2] وأَوَّلُ الآيَةِ -وليتَنَا ذَكَرْنَاهَا- قولُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ﴾ يَعْنِي: أَخْبَرْنَاكُمْ بذَلِكَ؛ لتَعْلَمُوا ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، ولَوْلَا قُدرَتُهُ مَا خلَقَ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾، ولَوْلَا عِلْمُهُ مَا خَلَقَ.

وقَالُوا: إنَّ اسْمَيِ «الحَي القَيُّوم» يَستَلْزِمَانِ جَمِيعَ الصِّفَاتِ. وسَبَقَ معْنَى الحَيِّ في أَوَّلِ القَاعِدَةِ الأُولَى مِنْ قَواعِدِ فِي الأَسْمَاءِ(1).

أمَّا «القَيُّومُ» فهُوَ القَائِمُ بنَفْسِهِ، القَائِمُ عَلَى غَيْرِهِ، فهُوَ قَائِمٌ بنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ، قَائِمٌ عَلَى غَيْرِهِ، فكُلُّ أَحَدٍ مُحتَاجٌ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ. فافْهَمْ هَذِهِ القَاعِدَةَ فإنَّهَا مُهِمَّةٌ!.

[3] دَلَالَةُ الالتزَامِ مِنْ أَنْفَعِ مَا يكُونُ لطَالِبِ العِلْم، فإِذَا وُفِّقَ الإنسَانُ لمعرِفَةِ

---

(1) انظر (ص:٣٧).

....

اللَّوازِمِ حَصَلَ مِنَ الدَّلِيلِ الوَاحِدِ عَلَى مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وِمِنْ ثَمَّ تَجِدُ العُلَماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَخْتَلِفُ أفَهَامُهُمْ فيما يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّصُّ بِناءً عَلَى مَا يفهمُونَهُ مِنَ اللَّوازِمِ.

فمَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ للرَّجُلِ أنْ يُصْبِحَ صَائِمًا جُنُبًا؟

فالجَوابُ: نَعَمْ، والدَّلِيلُ قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، دلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّهُ يَجُوزُ المباشَرَةُ إِلَى الفَجْرِ، وَمِنْ لَازِم ذَلِكَ أنْ يُصْبِحَ وهُوَ جُنُبٌ.

إِذَنْ: دَلَالَةُ الآيَةِ عَلَى جَوازِ إِصْبَاحِ الصَّائِمِ جُنُبًا دَلَالَةُ الالتِزَامِ، فانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الفَائِدَةِ، إِذْ قَدْ يقُولُ قَائِلٌ: لَمْ يَذكُرِ اللهُ تعَالَى أنَّهُ يجُوزُ للإنسَانِ أن يُصبِحَ جُنُبًا وهُوَ صَائِمٌ؟! فنَقُولُ: مِن لَازِم حِلِّ إِتْيَانِ المَرْأَةِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ أن يُصبِحَ الإنسَانُ جُنُبًا.

ومثلُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أن يُصْبِحَ الصَّائِمُ بعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ وهُوَ شَبْعَانُ؟

فالجَوَابُ: نَعَمْ؛ لأنَّهُ إِذَا جَازَ الْأَكْلُ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ فَلَهُ أَنْ يَشْبَعَ.

وبمَعرِفَةِ اللَّازِمِ يُمكِنُنَا أَنْ نُبْطِلَ قوْلَ أَهْلِ البدَعِ فنَقُولُ لصَاحِبِ البدْعَةِ:

أوَّلًا: إِنَّ لَازِمَ ابتدَاعِكَ هَذَا أَنْ يَكُونَ الدِّينُ ناقِصًا، وأنْتُ كَمَّلتَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣].

ثانيًا: إنَّ لَازِمَ ابتدَاعِكَ هَذَا أَحَدُ أمرَينِ وَلَا بُدَّ؛ إمَّا أَنْ يكُونَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ جاهِلًا بأنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا وكتَمَها.

....

ثالثًا: يَلزَمُ عَلَى هَذِهِ البدْعَةِ أَنْ يكُونَ أصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سذَاجَةٌ وغُفْلٌ؛ كيْفَ لَمْ يفعَلُوهَا ولَمْ يسألُوا النَّبِيَّ ﷺ عنْهَا؟! فهَذِهِ اللَّوازِمُ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ البدْعَةُ باطِلَةً، وأنَّها خَطِيرَةٌ جِدًّا.

فَفِـي الاستِوَاءِ عَلَى العرْشِ -مثَلًا- إذَا أَنكَـرَ معنَى الاستِوَاءِ الصَّحيحِ وهُوَ العُلوُّ وقَالَ: معنَاهُ: الاستِيلَاءُ. لَزِمَ مِنْ هَذَا:

أوَّلًا: تكذِيبُ القُرآنِ، لأنَّ صرْفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا دَلِيلٍ هُوَ التَّكذيبُ.

ثانيًا: أن يكُونَ العرْشُ قبلَ أن يستَوِيَ علَيْه اللهُ عَزَّوَجَلَّ لغَيرِهِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ يجُوزُ عَلَى هَذِهِ القَاعِدَةِ أَنْ نقُولَ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ استَوَى عَلَى الجِبالِ، واستَوَى عَلَى الرِّمَالِ، واستَوَى عَلَى الجِمَالِ، واستَوَى عَلَى كُلِّ شيءٍ؛ لأَنَّهُ مَالِكٌ لِكُلِّ شَيْءٍ.

فهَذِهِ اللَّوازمُ البَاطِلَةُ تَستلْزِمُ بطلَانَ الملزُوم، فالُمهمُّ: أنَّ فهْمَ اللَّازم أمْرٌ مُهمٌّ جِدًّا لطَالِبِ العِلْم إثباتًا ونفيًا، والنَّاسُ يخْتَلِفُونَ في هَذَا.

مسْأَلَةٌ: هَلِ اللَّازِمُ مِنَ الشَّيءِ هُوَ مَفْهُومُهُ؟

الجَوَابُ: لَا، بَلِ اللَّازِمُ هُوَ مَا لَا يدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفظُ أصْلًا، يَعْنِي: أَنَّ حُروفَ اللَّفظ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَمَثَلًا لَفْـظُ الخَالِقِ لَا يَدُلُّ عَلَى قُدرَةٍ، ولَا عَلَى عِلْـم، وَلَا عَلَى إرَادَةٍ، لَكِنْ يَلْزَمُ مِنَ الخَلْقِ عِلْمٌ وإرَادَةٌ وقُدرَةٌ، فاللَّازِمُ لَمْ يَدُلَّ علَيْهِ اللَّفْظُ أصْلًا، لَا فِي الاشْتِقَاقِ، وَلَا في المنْطُوقِ، ولَا في المَفهُومِ.

واعْلَمْ أنَّ اللَّازمَ مِنْ قَوْلِ اللهِ تعَالَى، وقولِ رَسُولِهِ ﷺ، إذَا صَحَّ أَنْ يكُونَ لَازِمًا؛ فهُوَ حَقٌّ؛ وذَلِكَ لأنَّ كَلَامَ اللهِ ورَسُولِهِ حَقٌّ، ولَازِمُ الحَقِّ حقٌّ، ولأنَّ اللهَ تعَالَى عَالِمٌ بِمَا يَكُونُ لَازِمًا مِنْ كَلَامِهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ، فيَكُونُ مُرَادًا[1].

---

[١] هَذِهِ أيضًا قَاعِدَةٌ مُهمَّةٌ، وَهِيَ أَنَّ اللَّازِمَ مِنْ كَلَامِ اللهِ إذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا فهُوَ حَقٌّ، فإِنْ لَمْ يصِحَّ أَنْ يكُونَ لَازِمًا فلَيْسَ بحَقٍّ.

مثَالُ مَا لَا يصِحُّ أنْ يكُونَ لازِمًا: قولُ أهْلِ التَّعطِيل: إنَّهُ يلزَمُ مِنْ إثْبَاتِ الصِّفَات إثْبَاتُ التَّمثِيل، وعَلَى هَذَا وَجَبَ علَيْنَا إنكَارُ الصِّفَات؛ لأنَّ التَّمثِيل يجِبُ إنكارُهُ! لكنَّنَا نَقُولُ: لَا يلزَمُ من إثْبَاتِ الصِّفَاتِ إثْبَاتُ التَّمثِيل.

مثَالٌ آخَرُ: قولُهُم أيضًا: إذَا أَثْبَتَّ أنَّ اللهَ يتكلَّمُ مَتَى شَاءَ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يكُونَ اللهُ حَادِثًا؛ لأنَّ الكَلَامَ إذَا كَانَ يَتجدَّدُ فهُوَ حَادِثٌ، والحَادِثُ لَا يقُومُ إلَّا بحَادِثٍ! لكنَّنَا نَقُولُ لَهُمْ: هَذَا لازِمٌ بَاطِلٌ، ولَيْسَ بصَحِيحٍ، فَقَدْ يقُومُ الشَّيءُ الحَادِثُ بمَنْ هُوَ أَزَلِيٌّ أبدَيٌّ؛ لأَنَّ هَذِهِ أفعَالٌ تَتْبَعُ الحِكمَةَ، فَلَا يلْزَمُ أَنْ يكُونَ اللهُ تَعَالَى حَادِثًا.

ومثَالُ مَا يصِحُّ أن يَكُونَ لازِمًا: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يَلزَمُ مِنْ قولِكُمْ: إنَّ اللهَ استَوَى بذَاتِهِ عَلَى العَرْشِ. أنْ يكُونَ للهِ ذَاتًا تستَوِي عَلَى العَرْشِ، وتنزِلُ للسَّماءِ الدُّنيَا، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ. فنَقُولُ: هَذَا اللَّازمُ حَقٌّ، ولَا مَانِعَ مِنْ أنْ نُثْبِتَ للهِ ذَاتًا لَا تُشْبِهُ الذَّواتِ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا اللَّازِمُ حقًّا.

مثَالٌ آخَرُ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّهُ يلزَمُ مِنْ إثْبَاتِ صِفَةِ الوَجْهِ للهِ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ جِسْمٌ، نَقُولُ: إذَا كَانَ هَذَا اللَّازِمُ لَازِمًا فهُوَ حَقٌّ، لكنَّنَا نُنزِّهُ ألسنَتَنَا عَنْ قَوْلِ: إنَّهُ جِسْمٌ،

وأمَّا اللَّازمُ مِنْ قَولِ أَحَدٍ سِوَى قولِ اللهِ ورَسُولِهِ، فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ[١]:

الأُولَى: أنْ يُذكَرَ للقَائِلِ ويلتَزِمَ بِهِ، مِثْلَ أن يَقُولَ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ لِـمَنْ يُثْبِتُهَا: يلـزَمُ مِنْ إثبَاتِكَ الصِّفَـاتِ الفعليَّةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ أن يَكُـونَ مِنْ أفعَـالِهِ

أَوْ نَفْي أَنَّهُ جِسْمٌ، وماذَا يَضِيرُكَ إذَا قُلْنَا: إنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ ذَاتٌ، قَائِمٌ بنَفْسِهِ، مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِهِ؟!

فالحَاصِلُ: أنَّ اللَّازمَ مِنْ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ حَقٌّ إذَا صَحَّ أَنْ يكُونَ لَازِمًا، أمَّا أَنْ نَدَّعِيَ أنَّهُ لَازِمٌ، ولَيْسَ بلَازم، فهَذِهِ دَعْوَى تَحْتَاجُ إلَى دَلِيل، وإذَا صَحَّ أن يَكُونَ لازِمًا فهُوَ حَقٌّ لسَبَبَيْنِ:

الأَوَّلُ: أنَّ كَلامَ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ ﷺ حَقٌّ؛ ولازِمُ الحَقِّ حقٌّ.

الثَّانِي: أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يعْلَمُ مَاذَا يترَتَّبُ عَلَى كَلَامِهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، فإذَا كَانَ يعلَمُ ذَلِكَ وكَانَ هَذَا الشَّيءُ لازِمًا لكَلَامِهِ؛ عَلِمْنَا أنَّهُ مُرادٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهَذَا وَاضِحٌ.

إذَنْ: إذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لَازِمُ القَولِ قولٌ؟

فالجَوابُ: إنْ كَانَ القَولُ قولَ اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ ﷺ فلازِمُهُ إذَا صَحَّ أن يَكُونَ لَازِمًا فهُوَ حَقٌّ، ويَكُونُ كقولِهِمَا؛ لأنَّ قولَهُمَا دَلَّا عَلَيْهِ باللَّازِمِ، لكِنْ بِشَرْطِ أن يكُونَ لازمًا؛ لأنَّهُ قَدْ يُلْزِمُنا الإنسَانُ بِمَا لَا يَلزَمُ، وأمَّا قولُ غيرِهِمَا ففِيهِ التَّفْصِيلُ، كَمَا سيذْكُرُهُ المؤلِّفُ.

[١] قولُهُ: «ثَلَاثُ حَالَاتٍ» كَلِمَةُ «حَالٍ» مُذكَّرةٌ لفْظًا مُؤنَّثةٌ معنًى، وَعَلَيْهِ فَلَا نقُولُ: «لَهُ ثَلاثَةُ حَالَاتٍ».

مَا هُوَ حَادِثٌ. فيقُولُ المُثبِتُ: نَعَمْ، وأَنَا أَلْتَزِمُ بذَلِكَ؛ فإِنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يزَلْ وَلَا يَزَالُ فعَّالًا لِـمَا يُرِيدُ[١]،...

[١] فاللَّازِمُ مِنْ غَيرِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ ﷺ لا يَخْلُو من ثَلَاثَةِ أحْوَالٍ:

الأُولَى: أن يُذْكَرَ للقَائِلِ ويَلتَزِمَ بِهِ، فإِذَا قِيلَ للقَائِلِ: يَلزَمُ عَلَى قَولِكَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: فلْيَكُنْ، أَنَا أَلْتَزِمُ بهَذَا، يكُونُ قولُهُ قولًا لَهُ فيكُونُ قائلًا باللَّازِمِ والمَلزُوم.

مثَالُهُ: أن يقُولَ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الفعليَّةَ لِمَنْ يُثبِتُهَا -والَّذِينَ يُثبِتُونَ الصِّفَاتِ الفعليَّةَ هُمُ السَّلَفُ أهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، والَّذِينَ يُنكِرُونَهَا هُمُ المُعتَزِلَةُ والأشعريَّةُ ونحوُهُم، فيُنكِرُونَ قِيامَ الأفْعَالِ الاختِيَاريَّةِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ-: يلْزَمُ مِنْ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ الفعليَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ أن يَكُونَ مِنْ أفعَالِهِ مَا هُوَ حَادِثٌ. فإِذَا قَالَ المُثبِتُ: لَا يلزَمُ. قُلْنَا لَهُ: بيِّنْ وجْهَ عَدَمِ الملازمَةِ. وإنْ قَالَ: يلْزَمُ، وأنَا أَلْتَزِمُ بذَلِكَ وأُثبِتُهُ. قُلْنَا: لَا بَأْسَ، أنْتَ الآنَ التزمْتَ أمرًا نَرَى أَنَّهُ غَيرُ صَحِيحٍ. وأنْتَ تَرَى أَنَّهُ صَحِيحٌ.

تَوضِيحُ هَذَا المثَالِ: رَجُلٌ يُنكِرُ الأفعَالَ الاختيَاريَّةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ -أَي: الصِّفَاتِ الفعليَّةَ كالنُّزولِ، والإتيَانِ، والضَّحِكِ، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ- ويَقُولُ: إنَّ هَذِهِ حَوادثُ، والحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بحَادِثٍ؛ فالنُّزولُ للسَّمَاءِ الدُّنيا مَثَلًا يَحدُثُ كُلَّ لَيْلَةٍ.

ويُناظِرُ مَنْ يُثبِتُ الأفعَالَ الاختيَاريَّةَ، فقَالَ النَّافي للمُثْبِتِ: يلزَمُ عَلَى قولِكَ لإثْبَاتِ الأفعَالِ الاختياريَّةِ أَنْ يكُونَ مِنْ أفعَالِ اللهِ شَيْءٌ حَادِثٌ. فقَالَ المُثبِتُ: نَعَم، يلزَمُ مِنْ إثْبَاتِي الصِّفَاتِ الفعليَّةَ أَنْ يكُونَ مِنْ أفْعَالِ اللهِ مَا هُوَ حَادِثٌ، وأَنَا أَلتَزِمُ بذَلِكَ، وأقُولُ: مِنْ أفعَالِ اللهِ مَا هُوَ حَادِثٌ، وليْسَ فِي هَذَا شَيْءٌ. فهَذَا اللَّازِمُ التزَمَ بِهِ القَائِلُ، فيكُونَ مِنْ قولِهِ بِلَا شَكٍّ، أوَّلًا: لأَنَّ كلَامَهُ دَلَّ عَلَيْهِ. وثَانيًا: لأَنَّهُ التزَمَهُ فِعْلًا.

وَلَا نَفَادَ لأقْوَالِهِ وأفعَالِهِ[١]،...

ثُمَّ قَالَ المُثبِتُ: أرَأَيْتَ اسْتِوَاءَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى العَرْشِ أَحَادِثٌ هُوَ أَمْ أَزَلِيٌّ؟

فالجَوَابُ: إنَّهُ حَادِثٌ، والدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِهِ أَنَّهُ بَعْدَ خَلْقِ العَرْشِ، والعَرْشُ بالاتِّفَاقِ حَادِثٌ، إذَنِ: استِوَاءُ اللهِ عَلَى العَرْشِ يُعْتَبَرُ حَادِثًا، وهُوَ مِنْ أفْعَالِ اللهِ. كَذَلِكَ نُزُولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا مِنَ الصِّفَاتِ الفعليَّةِ، وهُوَ حَادِثٌ أيضًا لأَنَّهُ بَعْدَ خَلْقِ السَّماء الدُّنيَا، والسَّماءُ الدُّنيَا حَادِثَةٌ بِلَا شَكٍّ، ولَا يُعتبَرُ إثْبَاتُ هَذَا للهِ عَزَّوَجَلَّ نَقْصًا فِي حَقِّه تعَالَى.

ثُمَّ قَالَ المُثبِتُ: لكِنْ لَا نُسلِّم أنَّ الحَوادِثَ لَا تقُومُ إلَّا بِحَادِثٍ؛ لأنَّ الحَوادِثَ قَدْ تَقُومُ بالقَدِيم الَّذِي لَيْسَ بحَادِثٍ؛ ولهَذَا قَالَ المُؤلِّفُ: «**فيقُولُ المُثبتُ: نَعَم، وأَنَا أَلْتزِمُ بذَلِكَ، فإنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فعَّالًا لِـمَا يُريدُ**»؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في سُورَةِ البُرُوجِ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦].

[١] قوله: «**وَلَا نَفَادَ لأقْوالِهِ وأفْعَالِهِ**»؛ لأنَّ أقوالَهُ عَزَّوَجَلَّ مَقرُونَةٌ بإيجَادِ الشَّيءِ؛ لقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلٍ لِكُلِّ فِعْلٍ يفعَلُهُ اللهُ، إذْ إنَّ الكَونَ لَا يَتحرَّكُ إلَّا بإرَادَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وبِقَولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي هَذَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وكُلُّ المفعُولاتِ مُرادَةٌ للهِ.

وعَلَى هَذَا فيلْزَمُ أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى يتكَلَّمُ بكَلَام لَا يَنْفَدُ؛ لأنَّ أفعَالَهُ لا تَنْفَدُ، فمَثَلًا: إذَا أرَادَ خَلْقَ الجَنِينِ فلَا بُدَّ أن يتكَلَّمَ، وإذَا أَرَادَ أيَّ شيْءٍ يكُونُ قَالَ لَهُ: كُنْ. فيكُونُ، وهَذَا يَقْتَضِي أنَّ جَمِيعَ المفعُولَاتِ فِي السَّمواتِ وفِي الأَرْضِ كُلُّها ثَبَتَتْ

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩][١]، وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧][٢].

بالقَوْلِ؛ لأنَّهَا ثَبَتَتْ بالإرَادَةِ، وهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى إذَا أَرَادَ شيئًا لَا بُدَّ أَنْ يَأمُرَهُ يقُولُ لَهُ: كُنْ. فيكُونُ.

[١] «كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾»، ﴿لَّوْ﴾ هَذِهِ شرطيَّةٌ، شرْطُهَا قولُهُ: ﴿كَانَ﴾، وجَوابُهَا: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾، والمِدَادُ: الحِبْرُ الَّذِي يَكْتُبُ بِهِ، فَلَوْ كَانَ البحْرُ العَظِيمُ مِدَادًا لكَلِمَاتِ اللهِ، أَيْ: تُكتَبُ بِهِ كَلِمَاتُ اللهِ، لنَفِدَ البَحْرُ قبْلَ أنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ اللهِ ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ أيضًا لنَفِدَ، إِذَنْ: كَلِمَاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ واسعَةٌ كثيرَةٌ، لَا يمْكِنُ أن يُحصِيَهَا مِدادٌ ولَا أقْلَامٌ.

[٢] «وقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾» قولُهُ: (أنَّ): هَذِهِ هَلْ هِيَ مُلغَاةٌ لاتِّصَالِ (مَا) بِهَا، فتكُونُ للحَصْرِ، أَوْ أَنَّ (مَا) اسْمٌ مَوصُولٌ، والمَعْنَى: وَلَوْ أنَّ الَّذِي فِي الأَرْضِ مِنَ الشَّجَرِ أقْلَامٌ؟ يُحتَمَلُ هَذَا وَهَذَا، وكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، لَوْ أنَّهُ كَانَ أقْلَامًا ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ يَعْنِي: لتكسَّرَتِ الأقْلَامُ، ونَفِدَتِ البِحَارُ السَّبْعَةُ، يَعْنِي: لَوْ جُمِعَتْ جَمِيعُ الأشْجَارِ الَّتِي فِي الأَرْضِ وجُعِلَتْ أقْلَامًا، وأُتِيَ بالبِحَار السَّبعَةِ لتَكُونَ مِدَادًا مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ، ولتكسَّرَتِ الأقْلَامُ وهِيَ جَمِيعُ الأشْجَارِ، ونَفِدَتِ البِحَارُ السَّبْعَةُ، إِذَنْ: مَعْنَى الآيَةِ: لَوْ جُمِعَتْ أشْجَارُ الدُّنيَا كُلِّها وجُعِلَتْ أقْلَامًا، وأُتِيَ بالبَحْرِ، ويَمدُّهُ سبعَةُ أبحُرٍ، وكُتِبَتْ بِهَا كَلِمَاتُ اللهِ مَا نَفِدَتْ.

....

وَهَلِ المُرادُ بالكَلِمَاتِ هُنَا الكَلِمَاتُ الكونيَّةُ أو الشَّرعيَّةُ؟

الجَوَابُ: المُرادُ بِهَا الكَلِمَاتُ الكونيَّةُ، والكَلِمَاتُ الشَّرعيَّةُ دَاخِلَةٌ فِي هَذَا؛ لأنَّ الكَلِمَاتِ الشَّرعيَّةَ بالنِّسبَةِ لكَلَامِ اللهِ تَعَالَى بِهَا لَهَا حَدٌّ، القُرْآنُ ثَلاثُونَ جُزْءًا، التَّورَاةُ أَلْوَاحٌ.

وهَكَذَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ «عزيزٌ» أَيْ: ذُو عِزَّةٍ، والعِزَّةُ: الغَلَبَةُ والسُّلطَةُ، «حَكِيمٌ»: ذُو حِكْمَةٍ، والحِكْمَةُ أَنْ يُوضَعَ الشَّيْءُ موضِعَهُ، فَلَا يُقالُ: لَيْتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا المكَانِ، وكَذَلِكَ الحَكِيمُ مِنَ الحُكْمِ، فهُوَ عَزَّوَجَلَّ لَهُ الحُكْمُ المقرُونُ بالحِكْمَةِ.

ولهَذَا يَجِبُ عليْكَ أن تُؤمِنَ بأنَّ كُلَّ مَا حَدَثَ في الكَونِ مِنْ مَكرُوهٍ ومحبُوبٍ فإنَّهُ صَادِرٌ عَنْ حِكْمَةٍ، وحِينَئذٍ لَا يُمكِنُ أن تَعتَرِضَ علَيْهِ، فالحُروبُ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ المُسلِمِينَ وأعدَائِهِمْ، والمخَاوفُ الَّتِي تَقَعُ في البِلَادِ، وجَدْبُ الأَرْضِ، وقَحْطُ السَّماءِ كُلُّهُ مَكرُوهٌ، ولكِنْ يَجِب أن تَعتَقِدَ أَنَّهُ لِحِكْمَةٍ، وهُوَ بهَذِهِ المُلاحظَةِ يكُونُ محبُوبًا، فهُوَ محبُوبٌ مِنْ وَجْهٍ، مكرُوهٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَلَا يَفوتَنَّكَ الإيمَانُ بهَذَا، وحِينَئذٍ إذَا آمَنْتَ هَذَا الإيمَانَ اطمأْنَنْتَ لِـمَا يَجْرِي فِي الكَونِ مِنْ محبُوبٍ ومكرُوهٍ، سَواءٌ كَانَ عامًّا أم خاصًّا.

وأيضًا إذَا آمَنْتَ بهَذَا استَرَحْتَ فَلَا يُصيبُكَ نَكَدٌ عِنْدَ المُؤذِيَاتِ ولَا بطَرٌ عنْدَ المحبُوبَاتِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ» عَجبًا أَيْ: استِحسَانًا لأَمْرِ المُؤمِنِ «إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا للمُؤْمِنِ؛ إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ» واحْتَسَبَ الأجْـرَ «فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ»

وحُدُوثُ آحَادِ فِعْلِهِ تَعَالَى لَا يَسْتَلْزِمُ نقصًا في حَقِّهِ[1].

واعْتَرَفَ لصَاحِبِ الفَضْلِ بفَضْلِهِ «فَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ»(١).

الحُكْمُ الشَّرعيُّ كَذَلِكَ، يَجِبُ أَنْ تُؤمِنَ بِهِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ اللهَ حَكَمَ بِهِ ورَسُولُهُ، ولَا تَقُلْ: لِمَ كَانَ هَذَا حلالًا وهَذَا حرامًا، أَوْ هَذَا وَاجِبًا أَوْ هَذَا غيرَ وَاجِبٍ؟ لَا تَقُلْ: لمَاذَا يَجِبُ الوُضُوءُ مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ ولَا يَجِبُ مِنْ لُحُوم الغنَمِ؟ لأنَّ هَذَا الحُكْمَ الشَّرعيَّ صَادِرٌ عَنْ حِكْمَةٍ، أَيُّ إنسَانٍ يُعارِضُكَ تَقُولُ: هَذَا حُكْمُ اللهِ ورَسُولِهِ، ولم يكُنْ إلَّا عَنْ حِكْمَةٍ؛ ولهَذَا لَمَّا سُئلَتْ أمُّ المُؤمنينَ عَائِشَةُ رَضِيَاللَّهُعَنهَا قِيلَ لَهَا: مَا بَالُ الحَائِضِ تَقْضِي الصَّومَ وَلَا تَقْضِي الصَّلاةَ؟ لَمْ تَذْهَبْ تَلتَمِسُ العِلَّةَ قَالَتْ: «كَانَ يُصيبُنَا ذَلِكَ فنُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّومِ، وَلَا نُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّلَاةِ»(٢)، فعلَّلَتْ بالحُكْمِ المَسؤُولِ عَنْهُ؛ لأنَّهَا تعْلَمُ أنَّ حُكْمَ اللهِ صَادِرٌ عَنْ حِكْمَةٍ وَلَا شَكَّ، ولقُصورِنَا قَدْ لَا نُدْرِكُ الحكمَةَ، وَقَدْ نَلْتَمِسُهَا فنُصِيبُ أَوْ نُخْطِئُ.

[١] نَعَمْ واللهِ لَا يَسْتَلْزِمُ، أرَأَيْتَ الرَّجُلَ المشلُولَ الَّذِي لَا يَتحَرَّكُ والرَّجُلَ السَّليمَ الَّذِي يَتحرَّكُ بقُوَّةٍ ونَشَاطٍ؛ تَجِدُ أَنَّ الثَّانِيَ أكمَلُ ولَا شَكَّ، فحُدُوثِ آحَادِ الأفْعَالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يستَلْزِمُ نَقْصًا، بَلْ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ كَمَالٌ؛ لأنَّ كونَهُ يفعَلُ مَا يُرِيدُ مَتَى شَاءَ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَمَالٌ، فالَّذِي يقُولُ: إنَّ اللهَ لَا يَفْعَلُ، ولَا تَحْدُثُ أفعَالُهُ. معنَاهُ: عَطَّلَ اللهَ تَعَالَى عَنْ كَمَالِهِ، أمَّا الَّذِي يقُولُ: إنَّ أفعَالَهُ تَحْدُثُ. فَهَذَا هُوَ الَّذِي وَصَفَ اللهَ بالكَمَالِ؛ ولـهَذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إذَا نَزَلَ المطَرُ حَسَرَ عَنْ ثَوْبِهِ ليُصِيبَهُ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض، رقم (٣٣٥).

....

ويقُولُ: «إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ»[١]، إِذَنْ: فخَلْقُ اللهِ لهَذَا المطَرِ مُتجدِّدٌ لَا قَدِيمٌ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «حَدَيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ»، فتَجَدُّدُ آحَادِ فِعْلِ اللهِ كَمَالٌ، ولَيْسَ بنَقْصٍ، هُمْ يقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُمكِنُ أن تَتجدَّدَ أفعَالُهُ؛ لأنَّ الحادِثَ لا يقُومُ إِلَّا بحَادِثٍ. ونحْنُ نقُولُ: إنَّ هَذَا لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأنَّ حُدوثَ الفِعْلِ لَا يلزَمُ منْهُ حدُوثُ الفَاعِلِ، فنَحْنُ الآنَ جِئْنَا إِلَى هَذَا المكَانِ اليومَ، وفعَلْنَا أفْعَالًا في هَذِهِ السَّاعَةِ، هَلْ يلزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّنَا لَمْ نُخلَقْ إلَّا هَذِهِ السَّاعَةَ؟

الجَوابُ: لَا يلزَمُ، فالوُجودُ يسبِقُ الفِعْلَ، فنَقُولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يزَلْ ولَا يَزَالُ مَوجُودًا، ولكِنَّ آحَادَ أفعَالِهِ تَتجدَّدُ حسْبَمَا تقْتَضِيهِ حكمَتُهُ، وليسَ فِي هَذَا نَقْصٌ، بَلْ فِي هَذَا الكَمَالُ[٢].

مسألَةٌ: بعضُهُم يقُولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ ولَا فِعْلٌ حَادِثٌ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى كَتَبَ مقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمواتِ والأَرْضَ بخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، فدَلَّ عَلَى أنَّ هَذِهِ المكتُوبَاتِ مِنَ الأَقْوَالِ والأفعَالِ كَانَ مَقضيًّا بِهَا مِنْ قَبْلُ، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لَا يُحدِثُ فِعْلًا جَدِيدًا وَلَا قَوْلًا جَدِيدًا، وَمَا يحدُثُ فإنَّهُ توكِيدُ مَا كَتَبَهُ اللهُ تعَالَى مِنْ قَبْلُ، وعَلَيْهِ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ وَلَا قَوْلٌ حَادِثٌ؟

الجَوَابُ: نقُولُ: إنَّ كِتَابَتَهُ سبحَانَهُ إيَّاهَا مِنْ قَبْلُ حادِثَةٌ؛ فإِذَا قَالُوا: إنَّها قدِيمَةٌ أزلِيَّةٌ؛ نَقُولُ: ليسَتْ أزليَّةً، فهِيَ قَبْلَ خَلْقِ السَّموَاتِ والأَرْضِ بخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٨).

(٢) وانظر: (القاعدة الخامسة من قواعد في صفات الله تعالى) ففيها الكلام عن أفعال الله تعالى الاختيارية.

....

فهِيَ حَادِثَةٌ بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّ مَا سَبَقَ الحَادِثَ بزَمَنٍ فهُوَ حَادِثٌ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ أنَّ اللهَ يَكْتُبُ مَا أرَادَ، ثُمَّ يتكَلَّمُ بِهِ عنْدَ إرادَتِهِ الثَّانِيَةِ؛ لأَنَّ إرادَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نوعَانِ: إرادَةٌ سَابِقَةٌ أزليَّةٌ فِي نَفْسِهِ، وإرادَةٌ مُقارِنَةٌ للفِعْلِ؛ أنْتَ الآنَ عنْدَمَا تُقدِّرُ أنَّكَ بعْدَ صَلَاةِ العِشَاءِ ستتَنَاوَلُ الطَّعَامَ هَذَا إرادَةٌ، وعندَمَا يُقدَّمُ لَكَ الطَّعامُ لتتنَاوَلَهُ يكُونُ لَكَ إرادَةٌ ثَانِيَةٌ، وهِيَ إرادَةُ الفِعْلِ المُقارِنَةُ، فلَا مَانِعَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أرَادَ فِي الأزَلِ مَا أرَادَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وعنْدَ وُقُوعِ الشَّيْءِ المُرادِ يَكُونُ لَهُ إرَادَةُ الفِعْلِ المُقارِنَةُ.

مسْأَلَةٌ: هَلْ أفعَالُ العِبَادِ مخْلُوقَةٌ مَعَ خلقِهِمْ أَمْ أنَّ اللهَ يَخلقُهَا عنْدَ فعلِهِمْ لَهَا؟

الجَوَابُ: إذَا قُلْنَا: إنَّ أفعَالَ العبَادِ مخْلُوقَةٌ مَعَ خَلْقِهِم فَمَعْنَاهُ أنَّ الحَمْلَ فِي بَطْنِ أُمِّه يلْعَبُ؛ لأنَّ اللَّعِبَ مِنَ الأفْعَالِ، وكَذَا يأكُلُ، ويشْرَبُ، ويدعُو قومَهُ، ويذهَبُ معَهُمْ، وَمَن يقُولُ بهَذَا؟! فأفْعَالُ العِبَادِ نَاتِجَةٌ عَنْ قُدْرَةٍ وعِلْمٍ وإرَادَةٍ، وهَذِهِ القُدرَةُ والإرَادَةُ والعلْمُ خلَقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، يَعْنِي: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الإنسَانِ، لكنَّها تَتدرَّجُ شيئًا فشيئًا ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٨]، مِنْ حِكْمَةِ اللهِ أنَّ الصَّبيَّ لَا يعرِفُ مَا حولَهُ مِنْ مَسرَّاتٍ أو مَضرَّاتٍ، ولَوْ كَانَ يعلَمُ مَا حولَهُ لهَلَكَ فِي يَومٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ جسمَهُ لَا يَتحمَّلُ، فتَنْمُو معَهُ هَذِهِ الغريزَةُ شيئًا فشيئًا حتَّى يتكَامَلَ، لكِنَّ أفعَالَ الإنسَانِ مُقدَّرَةٌ مِنْ قَبْلِ أنْ يُخلَقَ بخَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، فأَصْلُ الإنسَانِ مخلُوقٌ بعِلْمٍ وقُدْرَةٍ وإرَادَةٍ، وهَذِهِ تَتدرَّجُ حتَّى تكْمُلَ، وليسَ الفِعْلُ مخلُوقًا مَعَ الإنسَانِ، بمَعنَى أنَّ الإنسَانَ مِنْ حِينِ خُلِقَ وهُوَ يفعَلُ.

الحَالُ الثَّانيَةُ: أن يُذكَرَ[١] له[٢]، ويَمْنَعَ التَّلازُمَ بيْنَهُ وبيْنَ قولِهِ، مثلَ أَنْ يَقُولَ النَّافِي للصِّفَاتِ لِمَن يُثبِتُهَا: يلزَمُ مِنْ إثبَاتِكَ[٣] أن يكُونَ اللهُ تَعالَى مُشَابهًا للخَلْقِ فِي صِفَاتِهِ[٤]. فيقُولُ المثبِتُ: لَا يلزَمُ ذَلِكَ[٥]؛ لأنَّ صِفَاتِ الخَالِقِ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ، لَمْ تُذْكَرْ مُطلقَةً حتَّى يُمْكِنَ مَا أَلْزمْتَ بِهِ، وعَلَى هَذَا فتكُونُ مختصَّةً بِهِ لائقَةً بِهِ، كَمَا أَنَّكَ أيُّها النَّافي للصِّفَاتِ تُثْبِتُ للهِ تعَالَى ذاتًا، وتمنَعُ أنْ يكُونَ مُشَابهًا للخَلْقِ في ذَاتِهِ، فأيُّ فرْقٍ بيْنَ الذَّاتِ والصِّفَاتِ؟![٦].

---

[١] أَيِ: اللَّازمُ.

[٢] أَيْ: للقَائِلِ.

[٣] يَعْنِي: للصِّفَاتِ.

[٤] هَذِهِ مِنَ اللَّوازمِ البَاطِلَةِ الَّتِي يُلزِمُهَا أهلُ البدَعِ لأهْلِ السُّنَّةِ، إذَا ذُكِرَ اللَّازمُ للقَائِلِ ونَفَى أَنْ يكُونَ لازمًا فإنَّهُ لَا يُلزَمُ بِهِ إذَا كَانَ لَا يَستلزِمُهُ عَقْلًا، أمَّا إذَا كَانَ يَستلزِمُهُ عَقْلًا فَلَا بُدَّ أنْ يُلزَمَ بِهِ، وسيأتِي بيَانُ ذَلِكَ إنْ شَاءَ اللهُ تعَالَى.

وهُنَا يقُولُ النَّافِي للصِّفَاتِ لِمَنْ يُثبِتُهَا: يَلزَمُ مِنْ إثْبَاتِكَ أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى مُشَابِهًا للخَلْقِ فِي صِفَاتِهِ. وهَذَا هُوَ الَّذِي أَلْزَمَ بِهِ أهْلُ التَّعطِيلِ أهْلَ الإثبَاتِ، وقَالُوا: إنَّكُم إذَا أَثبتُّمْ للهِ صفَةً فقَدْ شبَّهْتُمُ اللهَ بخَلْقِهِ؛ ولهَذَا يُسمِّي أهْلُ التَّعطِيلِ أهْلَ الإثْبَاتِ مُشبِّهَةً مُجسِّمَةً، وهَلْ يلزَمُ هَذَا؟!

[٥] أَيْ: مِنْ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ أن يكُونَ مُشَابهًا للخَلْقِ أو مُماثلًا.

[٦] الآنَ تَخلَّصَ المُثبتُ مِنَ الإلـزَامِ فَقَـالَ: أَنَا أُثْبِتُ للهِ عَزَّوَجَلَّ الصِّفَاتِ الَّتِي أثْبَتَهَا لنَفسِهِ، ولَا ألتَزِمُ بأنَّـهَا مُشَـابِهَةٌ للخَلْـقِ؛ لأنَّ صفَاتِ اللهِ تعَالَى مُضافَـةٌ إِلَيْهِ،

وحُكمُ اللَّازِم في هَاتَينِ الحَالَينِ ظَاهِرٌ[1].

فيَدُهُ، ووجْهُهُ، وسمْعُهُ، وبصَرُهُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ مُضَافَةٌ إِلَى اللهِ عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بجَلالِهِ وعظمَتِهِ؛ لَمْ تُذكَرْ مُطلقَةً يَستَوِي فيهَا جَمِيعُ الأفرَادِ، وإنَّما ذُكِرَتْ مَضَافَةً، فإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: يَدُ اللهِ. فَلَا أحَدَ يفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أنَّ يدَ اللهِ كَيَدِ المخلُوقِ، وهُوَ يعلَمُ أنَّ ذَاتَ اللهِ لَيْسَتْ كذَاتِ المخلُوقِ.

وعندَمَا أقُولُ: إنَّ للهِ سمْعًا وَلِي سَمْعٌ؛ فَلَا يُمكِنُ أن يَقَعَ فِي ذِهْنِي أنَّ سمْعَ اللهِ مُمَاثِلٌ لسَمْعِي أَوْ أنَّ سَمْعِي مُمَاثِلٌ لسَمْعِ اللهِ أبدًا، بَلْ أَنَا مِنْ حِينِ مَا أَقُولُ: سمْعُ اللهِ. أتصوَّرُ بأَنَّهُ سَمْعُ يَلِيقُ بجَلَالِهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُمَاثِلَ سَمْعَ المخلُوقِينَ، إِذَنْ: لَا يَلزَمُنِي مَا أَلزَمْتَنِي بِهِ، بَلْ هُوَ إلزَامٌ بَاطِلٌ، وهَذَا تَعْلِيلٌ عقْلِيٌّ وَاضِحٌ.

ثُمَّ أقُولُ لهَذَا النَّافِي: أَلسْتَ تُثْبِتُ للهِ ذَاتًا؟ فسيقُولُ: بَلَى. نقُولُ: أَللمَخْلُوقِ ذَاتٌ؟ فسيقُولُ: نَعَمْ. نقُولُ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فهَلْ يلزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الذَّاتِ للهِ أَنْ يكُونَ مُشَابِهًا للمَخْلُوقِ؟ هُوَ يقُولُ: لَا. ونحْنُ نقُولُ: لَا. فنَقُولُ: أيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الصِّفَاتِ وبيْنَ الذَّاتِ؟ لَا يَجِدُ فرقًا إطلاقًا؛ ولهَذَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ الصِّفَاتِ يُحْذَى بِهَا حَذْوَ الذَّاتِ، فكَمَا أَنَّنَا نُثْبِتُ للهِ ذاتًا لَا تُمَاثِلُ الذَّواتِ يَجِبُ أَنْ نُثْبِتَ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ الصِّفاتِ.

[١] ووجْهُ ظُهورِهِ: أَنَّه في الأُولَى الْتَزَمَ بِهِ، وفِي الثَّانِيَةِ: نَفَاهُ، ففي الأُولَى: نأخُذُ بلازِمِ قولِهِ، وفي الثَّانِيَةِ: لَا نَأخُذُ بِهِ؛ لأَنَّهُ نَفَاهُ، لكِنْ نَقُولُ: إنَّهُ إذَا نَفَاهُ ولَمْ يلتَزِمْ بِهِ وذَكَرَ السَّبَبَ فَقَدْ بَرِئَ مِنْ هَذَا اللَّازمِ، وسَبَقَ المثَالُ عَلَى ذَلِكَ، أمَّا إِذَا أَنْكَرَ اللَّازمَ بدُونِ أيِّ دَلِيلٍ لَا سَمْعِيٍّ ولَا عَقْلِيٍّ فإنَّنَا لَا نَقْبَلُ مِنْهُ الإِنْكَارَ.

....

مثالُهُ: لَوْ قُلْنَا لِمَنْ يُنْكِرُ عُلوَّ اللهِ -ويقُولُ: إنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ-: يَلزَمُ مِنْ قَوْلِكَ أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى في المسَاجِدِ، في أمَاكِنِ الرَّقْصِ، فِي الأمَاكِنِ القَذِرَةِ. فيقُولُ: لا يَلزَمُنِي هَذَا؛ نَقُولُ: هَاتِ الدَّلِيلَ؛ لأنَّكَ أنْتَ قُلْتَ: فِي كُلِّ مَكَانٍ. ولَمْ تَسْتَثْنِ شَيْئًا، وهَذَا لَازِمٌ مِنْ قَوْلِكَ، فأيْنَ الدَّلِيلُ الَّذِي يُخرِجُ مَا ذُكِرَ عَنْ لَازِمِ قَولِكَ؟ لَنْ يجِدَ دَلِيلًا، فإذَا قَالَ: إنَّ عِنْدِي دَلِيلًا؛ وَهُوَ تنزِيهُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ هَذِهِ الأمَاكِنِ، فنَقُولُ: لماذَا لَا تُثْبِتُ أنَّهُ فِي المكَانِ فِي العُلوِّ وتَستَرِيحُ مَا دُمْتَ أدْخَلْتَ التَّخصِيصَ عَلَى عُمُومِ كَلَامِكَ؟ فيَجِبُ أنْ تُثْبِتَ العُلوَّ؛ لأنَّ كلامَكَ انتَقَضَ. وحينَئذٍ لَا يَجِدُ مَسَاغًا ولا مَخْرَجًا.

كذَلِكَ الَّذِينَ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ تعَالَى لَيْسَ فَوق ولَا تَحت ولَا يَمِين ولا شِمَال ولَا مُتَّصل ولَا مُنفصِل، نقولُ لَهُمْ: إذَا وَصَفْتُمُ اللهَ بهَذَا الوَصْفِ فكَأنَّكُمْ قُلْتُمْ: إنَّهُ مَعدُومٌ. فإذَا قَالَ: هَذَا لَا يَلْزَمُنِي. نقُولُ: بَلْ يلزَمُكَ، فأَيْنَ يكُونُ إذَا نُفِيَتْ عَنْهُ كُلُّ هَذِهِ الجِهَاتِ؟ لأنَّ الإحَاطَةَ إمَّا فوق أَوْ تَحت أو يَمِين أو شِمال أَوْ خَلْف أَوْ أَمَام، فإذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذَا، فأيْنَ يكُونُ؟ فيلزَمُ مِنْ ذَلِكَ العَدَمُ؛ ولهَذَا قَالَ بعضُ عُلَماءِ الإثْبَاتِ رَحِمَهُمُاللَّهُ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا العَدَمَ. لَمْ نَجِدْ وَصْفًا مُحِيطًا للعَدَمِ كَمَا يُحِيطُ هَذَا الوَصْفُ بالنِّسبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

مسأَلَةٌ: القَاعِدَةُ الَّتِي تقُولُ: «لَازِمُ القَوْلِ لَيْسَ بِقَوْلٍ»، يَحتَجُّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ المُعارِضِينَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ العَقَائِدِ بأنَّ مَا تُلزِمُونَا بِهِ يَا أَهْلَ السُّنَّة لَا يَلْزَمُنَا؛ لأنَّ القَاعِدَةَ تقُولُ: «إنَّ لَازِمَ القَوْلِ لَيْسَ بقَوْلٍ».

الحَالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يكُونَ اللَّازِمُ مَسكُوتًا عنْهُ، فَلَا يُذكرُ بالْتِزَامٍ ولَا مَنْعٍ، فحُكمُهُ في هَذِهِ الحَالِ أَلَّا يُنسَبَ إِلَى القَائِلِ؛ لأَنَّهُ يُحتَمَلُ لَوْ ذَكِرَ لَهُ أَنْ يلتَزِمَ بِهِ أَو يَمنَعُ التَّلازُمَ، ويُحْتَمَلُ لَوْ ذُكِرَ لَهُ فتَبَيَّنَ لَهُ لُزومُهُ أو بُطلَانُه أنْ يَرجِعَ عَنْ قولِهِ؛ لأنَّ فسادَ اللَّازم يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الملزُومِ.

ولوُرودِ هذَينِ الاحتِمَالَينِ لَا يُمكِنُ الحُكْمُ بأنَّ لَازِمَ القَوْلِ قوْلٌ[١].

الجَوابُ: قولُهم: إنَّ هَذَا لَا يَلزَمُنَا لَا يُعدُّ رُجُوعًا مِنهُم، بَلْ قولهُمْ هَذَا كَقَوْلِ المُشركِينَ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، فهُمْ يُريدُونَ البقَاءَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ، ويقُولُونَ: هَذَا مَا يلزَمُنَا، ونَقُولُ بكَذَا ولَا يلزَمُنَا، ولكنَّهُم لَا يُطَاعُونَ، فَلَا بُدَّ أنْ يَكُونَ النَّفيُ لَهُ دَلِيلٌ، وإلَّا فَلَا يُقْبَلُ.

[١] إذَا كَانَ اللَّازِمُ مَسكُوتًا عنْهُ، يعْنِي: لم يذْكُرْ للقَائِلِ فيلتَزِمُ بِهِ، ولَمْ يُذكَرْ لَهُ فيمْنَعُ التَّلازُمَ، فهَلْ يكُونُ هَذَا اللَّازِمُ قولًا للقَائِلِ أَوْ لَا؟ الجَوَابُ: لَا يَكُونُ قولًا لَهُ؛ لأَنَّهُ يُحتَمَلُ أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ لَهُ هَذَا اللَّازمُ لالتَزَمَ بِهِ، وإِذَا التَزَمَ بِهِ صَارَ قَوْلًا لَهُ، ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ لَهُ لَمَنَعَ التَّلازُمَ، وحينَئذٍ يبقَى عَلَى قولِهِ الأَوَّلِ ويَمنَعُ التَّلازُمَ فينْفِي اللَّازِمَ.

فعَلَى الاحْتِمَالِ الأوَّل وهُوَ: أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ لَهُ التزَمَهُ وقَبِلَهُ يكُونُ مِنَ الحَالِ الأُولَى، وَعَلَى الاحْتِمَالِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ لَهُ لردَّهُ ومنَعَ التَّلازُمَ، يكُونُ منَ الحَالِ الثَّانيَةِ، ويُحْتَمَلُ معنًى ثالثٌ: وهُوَ أَنَّه لَوْ ذُكِّر بِهِ وتبيَّنَ لَهُ هَذَا اللَّازِمُ وأَنَّهُ باطِلٌ رَجَعَ عَنْ قولِهِ إذَا اعْتَرَفَ بأنَّ هَذَا لازِمٌ مِنْ قَولِهِ، فحَينَئذٍ لَا يُمكِنُنَا أن نقُولَ: إنَّ هَذَا اللَّازمَ قَولٌ لَهُ؛ لأَنَّهُ رُبَّما إذَا تَبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ خطَأٌ وأَنَّهُ لَازِمٌ لقَولِهِ لرَجَعَ عَنْ قولِهِ.

فإنْ قِيلَ: إذَا كَانَ هَذَا اللَّازمُ لازِمًا مِنْ قولِهِ، لزِمَ أن يَكُونَ قَوْلًا لَهُ؛ لأنَّ ذَلِكَ هُوَ الأصْلُ، لَا سيَّما مَعَ قُرْبِ التَّلازُمِ.

قُلْنَا: هَذَا مَدفُوعٌ بأنَّ الإنسَانَ بَشَرٌ، وَلَهُ حَالَاتٌ نفسيَّةٌ وخارجِيَّةٌ تُوجِبُ الذُّهولَ عَنِ اللَّازِمِ، فَقَدْ يَغْفُلُ، أو يَسهُو، أو يَنغَلِقُ فِكْرُهُ، أو يَقُول القَولَ فِي مَضايقِ المُناظَرَاتِ مِنْ غَيْرِ تفكِيرٍ فِي لَوازِمِهِ، ونحْوُ ذَلِكَ[١].

إذَنِ: الاحتِمَالَاتُ ثَلاثَةٌ فِي الوَاقِعِ:

احتِمَالٌ أَنَّهُ يُذكَرُ لَهُ فيلتَزِمُ، وهَذَا يكُونُ مِنَ الحَالِ الأُولَى؛ احتِمَالٌ أنْ يُذكَرَ لَهُ ويَمنَعُ التَّلازُمَ وهَذَا يكُونُ مِنَ الحَالِ الثَّانيَةِ؛ واحتِمَالٌ أن يُذكَرَ لَهُ ويتبيَّنُ أَنَّهُ لازِمٌ وأَنَّهُ بَاطِلٌ، وحينَئذٍ يَرجِعُ عَنْ قولِهِ؛ لأَنَّهُ تبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لأنَّ بُطْلَانَ اللَّازمِ يدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الملزُومِ.

فلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الاحتِمَالَاتُ وارِدَةً فِي أمْرٍ مَسْكُوتٍ عَنْهُ، فإنَّنَا لَا نَقُولُ: إنَّ هَذَا اللَّازمَ قولٌ لهذَا القَائِلِ.

[١] يعنِي لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا اللَّازِمُ مَسكُوتٌ عَنْهُ. لَمْ يُلزَمْ بِهِ القَائِلُ، فيَلْتَزِمُ، أو يُمنَعُ، أو يَرجِعُ عن قولِهِ، لكِنْ نَحْنُ نَرى أَنَّهُ لَازِمٌ فيَجِبُ أنْ نُضِيفَهُ إِلَيْهِ.

فالجَوَابُ: أنَّ الإنسَانَ بَشَرٌ، لَهُ أحوالٌ نفسيَّةٌ تَحُولُ بينَهُ وبيْنَ التَّفطُّنِ للَّازِمِ، فأحيَانًا يضِيقُ صدرُهُ، ولا يَتصوَّرُ العِلْمَ جيِّدًا، ولا يَغُوصُ إِلَى جواهِرِهِ ودُرَرِهِ، وهَذَا لا شَكَّ أَنَّهُ يَنقُصُ فهمُهُ وعِلمُهُ، بَلْ أحيَانًا يأتِي الإنسَانَ مِنَ المُضايقَاتِ النَّفسيَّةِ مَا لَا يُحِبُّ أن يُكلِّمَهُ أحَدٌ، وتَجِدُهُ إذَا تكلَّمَ أحَدٌ يَنتَهِرُهُ أو يَشُدُّ عَلَيْهِ فِي القَوْلِ.

....

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الإنسَانُ لَهُ أحْوَالٌ نفسيَّةٌ قَدْ يَذْكُرُ القَولَ ونفسُهُ مُغلَقَةٌ لا يَفْهَمُ مَا يَترتَّبُ عَلَيْهِ، أحْيَانًا يُرجِّحُ الإنسَانُ قولًا عَلَى قَوْلٍ، سَوَاءٌ فِي مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ أو مَسَائِلِ الأحْكَامِ، فإذَا قِيلَ لَهُ: يلزَمُ عَلَى قَوْلِكَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الأُمُورِ الفَاسِدَةِ رَجَعَ عَنْ قَولِهِ، أَوْ بَعْدَ التَّفْكِيرِ فِيهِ يَرَى أَنَّهُ يلزَمُ عَلَى هَذَا القَوْلِ الَّذِي رَجَّحَهُ مَعْنًى بَاطِلٌ فيَعْدِلُ عَنْ ترجِيحِهِ، وَهَذَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ.

ولذَلِكَ يَنبغِي للإنسَانِ أَنْ لَا يُخَالِفَ الجُمهورَ إِلَّا إذَا عَلِمَ أنَّ قولَهُمْ ليسَ بصَوابٍ؛ لأنَّ الغَالبَ أنَّ الحَقَّ مَعَ الجُمهورِ، كَذَلِكَ إذَا وَرَدَتْ أحادِيثُ صحيحَةٌ كالجِبالِ تُعتبَرُ أُصولًا فِي قَواعِدِ الإسْلَامِ، فإنَّهُ لَا يُعْدَلُ عنهَا إِلَى أحَادِيث آحاديَّةٍ، قَدْ تكُونُ شاذَّةً عنْدَ التَّأمُّلِ فيهَا حتَّى يَتبيَّنَ أنَّ هَذِهِ الآحاديَّةَ صحيحَةٌ لَا بُدَّ مِنَ القَوْلِ بِهَا؛ لأنَّ مُخَالَفَةَ الأُصُولِ الَّتِي تُعتبَرُ قواعِدَ الإسْلَامِ أمْرٌ عَظِيمٌ، لَا يَنْبَغِي للإنسَانُ أَنْ يَشِذَّ عَنْهُ إِلَّا إذَا تيَقَّنَ.

وخُلاصَةُ البَحْثِ: أَنَّنا لَا نَنْسُبُ لازِمَ القَولِ للقَائِلِ إِلَّا إذَا التزَمَ بِهِ، هَذَا هُوَ العَدْلُ، لكِنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إنَّ هَذَا القَولَ يَلزَمُ مِنْهُ كَذَا وكَذَا، فهُوَ فَاسِدٌ، ولكِنْ لَا نقُولُ: إنَّ هَذَا اللَّازمَ هُوَ قولُ فُلانٍ.

والمُهِمُّ: أنَّ هَذَا البحثَ مُهمٌّ جِدًّا، وَفِيهِ العَدَالَةُ فِي الحُكْمِ عَلَى النَّاسِ.

واعْلَمْ أنَّ هَذَا البَابَ وهُوَ بَابُ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى مَوصُوفًا بأيِّ صِفَةٍ، ويُثبِتُونَ الأسْمَاءَ، ومِنْهُم مَنْ يُنْكِرُ أنَّ اللهَ مَوصُوفٌ بأيِّ صِفَةٍ ومُسمًّى بأيِّ اسْمٍ، حتَّى الأسْمَاءُ لَا يُقِرُّونَ بِهَا؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ:

....

لَوْ أَنَّنَا أَثْبَتْنَا للهِ أسمَاءً وُجوديَّةً لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهًا للمَوجُودَاتِ.

فَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: ويَلزَمُ مِنْ قَولِكُمْ أيضًا أنْ يكُونَ مُشَابِهًا للمَعْدُومَاتِ؛ لأنَّ نَفْيَ الوُجودَ يَستلزِمُ العَدَمَ، فإنكارُكُمْ للوُجُودِ معْنَاهُ إثبَاتُ العَدَمِ، فتُشبِّهُونَهُ بالمعدُومَاتِ، وتَشْبِيهُهُ بالمعدُومِ أنقصُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بالموجُودِ -عَلَى فَرْضِ أَنْ يكُونَ إثبَاتُ الوُجُودِ تَشْبِيهًا-، فذَهَبَ غُلاتُهُمْ وقَالُوا: إِذَنْ نَنْفِي عنْهُ الوُجُودَ والعَدَمَ، فنَقُولُ: لَيْسَ بِسَمِيعٍ ولَا أصَمَّ، ولا بَصِيرٍ ولا أعْمَى، ولَا حِيٍّ ولا مَيْتٍ، فنَنْفِي عنْهُ هَذَا وهَذَا. أَيِ: الشَّيءَ وضِدَّهُ، فَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: مَا تَقُولُونَ فِي الوُجُودِ؟ قَالُوا: نَقُولُ: لَا مَوجُودَ ولَا مَعْدُومَ؛ قَالُوا: إِذَنْ شَبَّهْتُمُوهُ بالْمُمتَنِعَاتِ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يكُونَ الشَّيءُ لَا مَوجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، إذْ إِنَّ تَقَابُلَ الوُجُودِ والعَدَمِ مِنْ بَابِ تَقَابُلِ النَّقيضَينِ، والنَّقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ ولا يَرْتَفِعَانِ، يَعْنِي: لَا يُمكِنُ أن تَقُولَ: هَذَا الشَّيءُ لَا مَوجُودٌ ولَا مَعدُومٌ. فهُوَ إمَّا موجُودٌ، وإمَّا مَعدُومٌ، نَظِيرُ ذَلِكَ الحَرَكَةُ والسُّكُونُ تَقَابَلُهُمَا مِنْ بَابِ تَقَابُلِ النَّقِيضَينِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أن يجتَمِعَا، ولَا أَنْ يرتَفِعَا، يَعْنِي: إذَا كَانَ الشَّيءُ غَيْرَ مُتحرِّكٍ فهُوَ سَاكِنٌ، وإِنْ كَانَ مُتحرِّكًا فهُوَ غَيْرُ سَاكِنٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: رُبَّمَا نَقْبَلُ منْكَ أنْ تَقُولَ: لَا حِيٌّ ولَا مَيْتٌ. بِناءً عَلَى اصطلاحِكَ أنَّ الحيَاةَ والموتَ إنَّما يُوصَفُ بِهَا مَنْ لَهُ شُعورٌ وإحسَاسٌ، وأنَّ الجِدَارَ يُمكِنُ أن نَقُولَ عَنْهُ: لَا حَيٌّ ولَا مَيْتٌ. بِناءً عَلَى فَهمِكَ، وإلَّا فإنَّ الجمَادَاتِ قَدْ تُوصَفُ بأنَّهَا حَيَّةٌ أَوْ مَيْتَةٌ، فالَّذِينَ يَعبُدُونَ الأشْجَارَ والأحْجَارَ يُقَالُ لَهُمْ: إنَّهُمْ يَعبُدُونَ أمْواتًا غَيْرَ أحيَاءٍ، كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى فِي القُرآنِ، وعَلَى هَذَا فَلَا يُقْبَلُ قَولُكَ.

....

وَالحَاصِلُ: أَنْ نقُولَ: إنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ يَلزَمُ مِنْ كَذَا... كَذَا وكَذَا، وأَوْغَلُوا فِي هَذَا اللَّازمِ، وَصَلُوا إِلَى حَدٍّ وَصَفُوا اللهَ تَعَالَى فِيهِ بالأَشْيَاءِ المُمتنِعَةِ.

فالطَّرِيقُ الصَّحيحُ فِي بَابِ أسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ طريقَهُم أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بينَهُمْ، أَمَّا طَرِيقُ أَهْلِ البِدَعِ فكُلُّهُ اختِلَافٌ، فالجَهْمِيَّةُ فِرَقٌ، والرَّافِضَةُ فِرَقٌ، والأشعريَّةُ فِرَقٌ، وهَكَذَا؛ بَلِ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَتَنَاقَضُ فِي نَفْسِهِ يُؤَلِّفُ الكِتَابَ ويقُولُ: وهَذَا ممتَنِعٌ عَلَى اللهِ. ثُمَّ يُؤَلِّفُ كِتَابًا آخَرَ ويقُولُ: هَذَا وَاجِبٌ للهِ. ولَا شَكَّ أنَّ هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مذْهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ[1].

قولُنَا فِي الحَالِ الثَّانِيَةِ: «أَنْ يكُونَ اللهُ تَعَالَى مُشَابِهًا للخَلْقِ فِي صِفَاتِهِ» كَانَ يَنبَغِي أَنْ نقُولَ: «مُمَاثِلًا» لكِنْ نَحْنُ مَشَيْنَا فِي هَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أكثرُ المُصنِّفِينَ، وقَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ قَبْلَ أن يَتبيَّنَ لَنَا الأَولَويَّةُ، فالأَوْلَى فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ تَشْبِيهٍ أَنْ يُجْعَلَ بدلَهُ التَّمثِيلُ، وذَلِكَ لأَسْبَابٍ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي عَبَّرَ اللهُ بِهِ؛ قَالَ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وَلَمْ يَقُلْ: لَيسَ كَشَبَهِهِ، فَلَا تَجِدُ فِي القُرْآنِ أنَّ اللهَ نَفَى المُشابَهَةَ... أَبَدًا، وإنَّمَا كَانَ عَزَّوَجَلَّ يَنْفِي المُمَاثَلَةَ؛ لأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي المُساوَاةَ.

ثانيًا: أَنَّ التَّشبِيهَ صَارَ اسْمًا عنْدَ قَوْمٍ مِنَ النَّاسِ يَنْفُونَ بِهِ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ صِفَاتٍ؛ وهَذَا عِنْدَ أَهْلِ التَّعطِيلِ يَقُولُونَ: كُلُّ مُثْبِتٍ فَهُوَ مُشبِّهٌ، فإذَا قُلْنَا: «مِنْ غَيرِ تَشْبيهٍ» أوهَمَ السَّامِعَ أَنَّ المُرادَ مِنْ غَيرِ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَقرَّرَ عنْدَ هَؤُلَاءِ

---

(١) انظر: شرح العقيدة السفارينية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (ص:١٥٥، وما بعدها).

....

المُعطِّلَةِ أنَّ إثبَاتَ الصِّفَاتِ تَشْبِيهٌ، ويَقُولُونَ: هَذَا تَشْبِيهٌ؛ حَتَّى وإنْ كَانَتِ المشَابَهَةُ فِي مُطلَقِ المعنَى؛ ولذَلِكَ أنكَرُوا كثيرًا مِنَ الصِّفَاتِ، قَالُوا: لأَنَّ المخلُوقَ والخَالِقَ يَشْتَرِكانِ فِي مُطْلَقِ هَذَا المَعْنَى، فصَارَ كُلُّ مَنْ أثْبَتَ الصِّفَاتِ عنْدَهُمْ فَهُوَ مُشبِّه، فالَّذِي يُثْبِتُ اليدَ الحقيقيَّةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ يقُولُونَ لَهُ: إنَّكَ مُشبِّه؛ لأنَّهُم ظَنُّوا أنَّ اشتِرَاكَ الخَالِقِ والمَخلُوقِ فِي مُطْلَقِ الصِّفَةِ يَقْتَضِي المُماثَلَةَ المنفيَّةَ فِي القُرْآنِ.

ثالثًا: أنَّ المُشابهَةَ قَدْ تكُونُ في بعْضِ الأشيَاءِ، بخِلَافِ المُماثلَةِ فتكُونُ في جَمِيعِ الأشْيَاءِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَنْفِ عَن نفسِه مُشاركَةَ المخلُوقِ في كُلِّ شَيءٍ مِنَ الأشيَاءِ... أبدًا، فنَحْنُ نقُولُ: للهِ وُجودٌ ولَنَا وُجُودٌ. فاشْتَرَكْنَا فِي أصْلِ الوُجوديَّةِ، لكِنِ اخْتَلَفْنَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِي هَذِهِ الوُجوديَّةِ، فوُجوديَّةُ اللهِ تعَالَى واجِبَةٌ، ومُستَحِيلٌ عدمُهَا، ووُجُود المخْلُوقِ جَائِزٌ، وعدَمُهُ مُمكِنٌ، فمَثَلًا البَصَرُ وهُوَ إدرَاكُ المَرئيَّاتِ؛ فإنَّ المخلُوقَ مُشابِهٌ للخَالِقِ فِي أصْلِ الصِّفَةِ، لكنَّهُ مُبايِنٌ لَهُ في حقيقَةِ الصِّفَةِ، فإنَّ رُؤيَةَ المخلُوقِ ليسَتْ كرُؤيَةِ الخَالِقِ، وهكَذَا السَّمْعُ والبَصَرُ والرَّحمَةُ وغيرُهَا، فنَفْيُ التَّشبِيهِ إنْ أُريدَ به التَّشبِيهُ المُطلَقُ فهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أحَدٌ، فَلَا حَاجَةَ إلَى نَفْيِهِ، ونَفْيُهُ عبَثٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أحَدٌ، ونَعْنِي بالتَّشبِيهِ المُطلقِ المُساوَاةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ ولذَلِكَ لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: سأُهدِي لَكَ هديَّةً، وأُعلِمُكَ بعِلْمٍ، وهُوَ عِلْمٌ مكوَّنٌ مِنْ جُمْلَةٍ لهَا متبدأٌ وخبَرٌ. فإنَّ حالَكَ تشرَئِبُّ وتَتطلَّعُ هَذَا العلْمَ، ثُمَّ قَالَ: السَّماءُ فوقَنَا، والأرْضُ تحتَنَا؛ تَجِدُ أنَّ هَذَا الكَلَامَ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

إذَنْ: إذَا أرَادَ نَفْيَ التَّشبيه المُطلَقِ فهَذَا لَا فَائدَةَ منْهُ؛ لأنَّهُ لَا قَائِلَ بِهِ، وإنْ أرَادَ نَفْيَ مُطلَقِ التَّشبِيه وهُوَ المُشابَهَةُ في أصْلِ الصِّفَةِ فهَذَا أيضًا ممنُوعٌ؛ لأنَّهُ لَا بُدَّ أن يَشتَرِكَ

....

الخَالِقُ والمخلُوقُ في أصْلِ الصِّفةِ، ولَولَا ذَلِكَ مَا عَرَفْنَا شيئًا من صِفَاتِ اللهِ، فمثلًا: الحَيُّ مِنْ أسمَاءِ اللهِ، وصِفَتُهُ الحياةُ؛ هَلِ الإنسَانُ يُوصَفُ بالحَيِّ وفِيهِ حيَاةٌ؟ نَعَمْ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٥]، والسَّمِيعُ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تعَالَى وصِفَتُهُ السَّمْعُ، وهَلْ يُوصَفُ المخلُوقُ بالسَّمْعِ؟ نَعَمْ، إذَنِ: اشْتَرَكَ الخَالِقُ والمخلُوقُ في أصْلِ الصِّفَةِ، لكِنْ يَختَلِفَانِ في كيفيَّتِهَا وحقيقَتِهَا.

فتبَيَّنَ الآنَ أنَّ قولَنَا: «مَعَ نَفْيِ المُماثَلَةِ» أَولَى مِنْ قولِنَا: «مَعَ نَفْيِ المُشابهَةِ»؛ لوُجُوهٍ:

أحدُها: أَنَّهُ تعبِيرُ القُرآنِ.

ثانيًا: أنَّ نَفيَ التَّشبيهِ علَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَينِ مَوجُودَينِ إلَّا وبينَهُمَا تَشَابُهٌ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَة، فالوُجُودُ للمخْلُوقِ وللخَالِقِ؛ اشْتَرَكَا في أصْلِ الوُجُودِ وإنِ اخْتَلَفَا فِي حقِيقَتِهِ، فوُجُودُ الخَالِقِ واجِبٌ، لازِمٌ، أزليٌّ، أبدِيٌّ، ووُجُودِ المخْلُوقِ جَائِزٌ، ممكِنٌ، قابِلٌ للعَدَمِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فالسَّمْعُ للخَالِقِ والمخلُوقِ، بينَهُما اشتِرَاكٌ في أصْلِ المعْنَى، لكِنْ هَذَا يَخْتَلِفُ عَنْ هَذَا.

ثالثًا: أنَّ بعْضَ النَّاس يجعَلُ إثبَاتَ الصِّفَاتِ تشبِيهًا، فإذَا قُلْنَا: «مِنْ غَيرِ تشبِيهٍ» ظَنَّ الظَّانُّ الَّذِي لَا يَدْرِي عَنْ معْنَى مَا نُرِيدُ: أنَّ المُرادَ مِنْ غَيرِ إثبَاتِ صِفَةٍ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدرُسْ فِي الكُتُبِ الَّتِي عنْدَهُ إلَّا أنَّ إثْبَاتَ الصِّفَاتِ تَشْبِيهٌ؛ ولهَذَا يُسمُّونَ المُثبِتَ مُشبِّهًا؛ فلهَذَا كَانَ التَّعبيرُ بنَفْيِ المُماثلَة أَوْلَى مِنَ التَّعبِير بنَفْيِ المُشابَهَةِ[1].

---

(١) وقد نبه فضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هذا الشرح على بعضها في مواضعها.

القَاعِدَةُ الخامسَةُ: أسماءُ اللهِ تعَالَى تَوقيفِيَّةٌ، لَا مَجَالَ للعَقْلِ فيهَا:

وعَلَى هَذَا فيَجِبُ الوُقُوفُ فِيهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة، فَلَا يُزادُ فِيهَا وَلَا يُنقَص[1]؛ لأنَّ العقْلَ لَا يُمكِنُه إدرَاكُ مَا يَستحقُّهُ تعَالَى مِنَ الأسماءِ،....

فائِدَةٌ: سُمِّيَ الإنسَانُ بشَرًا؛ قِيلَ: لأَنَّهُ عَارِي البشَرَةِ، أمَّا الحَيَوانُ الآخَرُ فَلَهُ صَوفٌ، أو رِيشٌ، أو وَبَرٌ يَستُرُهُ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حَتَّى يَعرِفَ الإنسَانُ أنَّهُ مُفتَقِرٌ إلَى اللِّبَاسِ الحِسِّيِّ، وإلَى اللِّباسِ المعنَويِّ، فيَتذكَّرُ أنَّهُ عَارٍ مِنَ اللِّباسِ المَعنَويِّ حَتَّى يَستُرَهُ بالتَّقْوى كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦].

[١] هَكَذَا قَالَ أهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ يقُولُونَ: أسماءُ اللهِ توقيفِيَّةٌ، كَمَا قَالَ السَّفَّارِينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيَّهْ ... لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ

ومَعْنَى (تَوقيفيَّة) أَيْ: أَنَّهُ يُوقَفُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ، فَمَا أَثْبَتَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنَفْسِهِ مِنَ الأسْمَاءِ وَجَبَ عَلَيْنَا إثبَاتُهُ، ومَا لَمْ يُثْبِتْهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وجَبَ علَيْنَا التَّوقُّفُ فِيهِ، لَا نُثبتُ ولا نَنفِي، لَا نَزِيدُ ولَا نَنقُصُ؛ لأَنَّنَا إِنْ زِدْنَا قُلْنَا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وإِنْ نَقَصْنَا كَتَمْنَا أَوْ جَحَدْنَا مَا سَمَّى اللهُ بِهِ نفسَهُ، فالوَاجِبُ علَيْنَا أن نَقْتَصِرَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ مِنْ أسماءِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ توقيفِيَّةٌ، لَا مجَالَ للعَقْلِ فيهَا، والعِلَّةُ ظَاهِرَةٌ:

---

(١) انظر: شرح العقيدة السفَّارينية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:١٥٥، وما بعدها).

فوَجَبَ الوُقوفُ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّصِّ[1]؛ لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦][2].........

---

[١] وهَذَا صحِيحٌ، فنَحْنُ لَا نُدْرِكُ مَا يَجِبُ للهِ تعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»(١)، والتَّسمِيَةُ بالأَسمَاءِ مِنَ الثَّنَاءِ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ نُدرِكَ مَا يَستحِقُّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَتوقَّفَ فيمَا لَـمْ يَرِدْ بِهِ النَّصُّ.

[٢] (لَا تَقْفُ) أَيْ: لَا تَتَّبِعْ، مأخُوذٌ مِنَ القَفَا، يُقَالُ: قَفَاهُ يَقفُوهُ، إِذَا جَاءَ عَلَى أَثَرِهِ أَوْ عَلَى إِثْرِه، والمُتَّبِعُ لَكَ يَمْشِي خلْفَكَ فِي قَفَاكَ، (مَا) أَيْ: كُلَّ شَيْءٍ، فـ(مَا) هُنَا اسْمٌ مَوصُولٌ يُفيدُ العُمومَ، سَوَاءٌ فِيمَا يتعَلَّقُ بذَاتِ اللهِ وأَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِ اللهِ، أَوْ مَا يتعَلَّقُ بحُكْمِ اللهِ، أَوْ مَا يتعَلَّقُ حتَّى بالنَّاسِ، فَلَوْ سَأَلَكَ سَائِلٌ: مَا تَقُولُ فِي فُلانٍ، وأنْتَ لا تدْرِي عنْهُ؟ فَالوَاجِبُ عَلَيْكَ أن تَتَوقَّفَ وتَقُولَ: لَا أَدْرِي.

والحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُسمِّيَ اللهَ بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نفسَهُ؛ لأنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَنَا بِهِ عِلْمٌ، ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ والسَّمْعُ للأصوَاتِ، والبَصَرُ للأعيَانِ والأفْعَالِ، والفُؤادُ للمَعقُولَاتِ، كُلُّ هَذِهِ الأدوَاتِ الثَّلاثِ أنْتَ مسؤُولٌ عَنْهَا، فَلَا تُسمِعْ مَا لَمْ تَسمَعْ، وَلَا تُرِ مَا لَمْ تَرَ، ولَا تَتخَيَّلْ فِي قَلبِكَ مَا لَيْسَ وَاقِعًا، عَلَيْكَ باللُّـزومِ أَنَّكَ مسـؤُولٌ عَنِ السَّمـعِ والبَصَرِ والفُـؤادِ؛ لأنَّ الإنسَانَ قَدْ يسمَعُ كلِمَةً ويَبْنِي عَلَيْهَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ؛ بنَاءً عَلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ، وقَدْ يَرَى شيئًا ويَبنِي مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وقَدْ يَتصوَّرُ شَيْئًا ويَحْكُمُ بِهِ ولَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، فلِذَلِكَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦).

وقولُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣][١] ....

ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الحِسَّ والعَقْلَ، الحِسَّ في السَّمْعِ والبَصَرِ، والعَقْلَ في الفُؤادِ، ولَوْ أَنَّنا التزَمْنَا بهَذَا التَّوجيهِ الإلهيِّ لسَلِمْنَا مِنْ شُرورٍ كثيرَةٍ، وأَرَحْنَا أنفسَنَا مِنْ شُرورٍ كثيرَةٍ أيضًا، لكِنَّ أكثَرَ النَّاسِ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مَا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا رَأَى مَا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا يَتَخَيَّلُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا.

﴿كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ يَعْنِي: أَنَّ الإنسَانَ يُسأَلُ عَنْ كُلِّ هَذَا الشَّيءِ، إِلَّا أَنَّ الفُؤادَ أحيانًا يُفكِّرُ فِي الشَّيءِ، ولكِنْ لَا يَطمئِنُّ إِلَيْهِ، كالوَسَاوسِ الَّتِي تَحدُثُ فإِنَّهَا لَا تَضُرُّ، لكِنْ إِذَا أَرَادَ الشَّيءَ صَارَ مسؤُولًا عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّ المسؤوليَّةَ لَا يَلزَمُ مِنْهَا التَّعذِيبُ أَوِ المُؤاخَذَةُ.

[١] ﴿إِنَّمَا﴾: أداةُ حَصْرٍ، و﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: مَفعُولُ ﴿حَرَّمَ﴾، يَعْنِي: مَا حَرَّمَ إِلَّا كَذَا.

وقولُهُ: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ تَحْتَمِلُ معنَيَيْنِ: فالمَعْنَى الأَوَّلُ: مَا ظَهَرَ مِنْهَا، أَيْ: للنَّاسِ، فالإنسَانُ المُجرِمُ قَدْ يفعَلُ الفَاحشَةَ عَلَنًا، كَمَا يُوجَدُ في بِلادِ الدِّعارَةِ مِنْ بِلَادِ الكُفَّارِ ومَنْ شَاكَلَهُمْ، ﴿وَمَا بَطَنَ﴾ أيْ: خَفِيَ، كَأَنْ يفعَلَ الإنسَانُ الفاحشَةَ فِي بيتِهِ، ويَحتَمِلُ المعْنَى الثَّانِيَ، أيْ: مَا ظَهَرَ فحْشُهُ ومَا خَفِيَ، بأَنْ يَكُونَ هَذَا الفِعْلُ فحْشُهُ ظَاهِرٌ معلُومٌ، لا يَشُكُّ فيهِ أحَدٌ، وهَذَا الفِعْلُ فُحْشُهُ خَفِيٌّ قَدْ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وإذَا كَانَتِ الآيَةُ تحتَمِلُ معنيَيْنِ عَلَى السَّواءِ وَلَا مُرجِّحَ فالوَاجِبُ أن تُحمَلَ عليهِمَا جميعًا.

....

والوَاقِعُ يَشهَدُ بهَذَا، بعْضُ الأشيَاءِ فحشُهُ ظَاهِرٌ لِكُلِّ أحَدٍ، وبعْضُهُ يخْفَى عَلَى بعْضِ النَّاسِ، وبعْضُ الفَواحِشِ تَظْهَرُ وتُعلَنُ، وبعضُهَا تُستَرُ وتكُونُ في البُيوتِ.

﴿وَٱلۡإِثۡمَ﴾: المعصيَة اللَّازمَة الَّتِي لَا تتعَدَّى صَاحِبَهَا.

﴿وَٱلۡبَغۡيَ﴾: المعصيَة المتعدِّيَة للغَيرِ، يَعْنِي: يَبْغِي عَلَى الغَيْرِ..

وقَولُهُ: ﴿بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ هَذَا يُسمَّى عنْدَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ صِفَةً كاشِفَةً بمَعْنَى: أَنَّهَا تُوضِّحُ المعْنَى، فَهِيَ كالتَّعْلِيل بِمَا وُصِفَتْ بِهِ ولَيْسَتْ قَيْدًا؛ لأنَّ البغْيَ كُلَّهُ بغَيرِ الحَقِّ، نَظِيرُ ذَلِكَ قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة:٢١]، ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ هَلْ نَقُولُ: هِيَ صِفَةُ قَيْدٍ أو صِفَةٌ تكْشِفُ المعْنَى وتُبيِّنُ العِلَّةَ؟ الجَوَابُ: الثَّاني بلَا شَكٍّ.

فهُنَا نَقُولُ: ﴿وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ كُلُّ البغْي بغيرِ حَقٍّ، لكنَّهُ وُصِفَ هُنَا لبيَانِ حَالِهِمْ، وأنَّ كُلَّ بَغْيٍ فَلَا حَقَّ فِيهِ.

﴿وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ يَعْنِي: وَحرَّم أن تُشرِكُوا باللهِ مَا لم يُنزِّلْ بِهِ سُلطَانًا، وكُلُّ شِرْكٍ فَلَا سُلطَانَ فِيهِ، أَيْ: لَا دَلِيلَ فِيهِ، والحَاجَةُ إِلَى قولِهِ: ﴿مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ كَمَا قُلْنَا في قولِهِ: ﴿بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ أَيْ: بيَانُ أنَّ كُلَّ شركٍ فلَا دَلِيلَ فِيهِ، ولَمْ يُنزِّلِ اللهُ بِهِ سُلطَانًا، أَيْ: دَلِيلًا.

والدَّلِيلُ عَلَى أنَّ السُّلطَانَ هُوَ الدَّلِيلُ قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [يونس:٦٨].

....

وقولُهُ: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يَعْنِي: وَحَرَّمَ أَنْ تقُولُوا علَيْهِ مَا لَا تعلَمُونَ، وهَلِ المُرادُ أن تَقُولُوا علَيْهِ فِي ذَاتِهِ أو صِفَاتِهِ أَوْ أحكَامِهِ أو أفعَالِهِ؟

الجوَابُ: المُرادُ الكُلُّ، فَلَا يَجُوزُ أن تقُولَ فِي ذَاتِ اللهِ مَا لَا تعْلَمُ، ولَا فِي صِفَاتِهِ مَا لَا تعلَمُ، ولَا فِي أحكَامِهِ مَا لَا تعلَمُ؛ بأَنْ تقُولَ: هَذَا حَلَالٌ وهَذَا حرَامٌ. وأنْتَ لَا تَدْرِي، ولَا فِي أفعَالِهِ مَا لَا تعلَمُ؛ بأَنْ تقُولَ هَذَا الفِعْلُ -مثلًا- خطَأٌ. أَوْ: إنَّ هَذَا الفِعْلَ صَوَابٌ. وما أشْبَهَ ذَلِكَ؛ كُلُّ هَذَا حرَامٌ، والدَّلِيلُ عَلَى العُمُومِ قولُهُ: ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فإنَّ (مَا) اسْمٌ مَوصُولٌ والاسْمُ الموصُولُ يُفِيدُ العُمومَ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ مِنْ بَابِ الانْتِقَالِ مِنَ الأدْنَى إِلَى الأعْلَى أَوْ مِنْ بَابِ الانْتِقَالِ مِنَ الأعْلَى إِلَى الأدْنَى؟

فالجَوابُ: قَالَ بعْضُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّهَا مِنْ بَابِ الانْتِقَالِ مِنَ الأدْنَى إِلَى الأعْلَى، فيَكُونُ القولُ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ أَشدَّهَا، فهُوَ أشدُّ مِنَ الشِّرْكِ؛ لأنَّ القَائِلَ عَلَى اللهِ بلَا عِلْمٍ نَصَّبَ نفسَهُ مُشرِّعًا مُشَارِكًا للهِ عَزَّوَجَلَّ فِي التَّشريعِ، ولأنَّ القَائِلَ عَلَى اللهِ بلَا عِلْمٍ يُفْسِدُ غيرَهُ؛ لأنَّهُ يُضِلُّ النَّاسَ، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٤٤]، فهُوَ أعظَمُ مِنَ الشِّركِ؛ ولهَذَا قَالَ بعضُ أهْلِ العلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا تُقبَلُ توبَةُ المبتَدِعِ. وعلَّلُوا ذَلِكَ بأنَّ المُبتَدِعَ أَضَلَّ غيرَهُ، والمُشرِكُ إذَا تَابَ تَابَ اللهُ علَيْهِ؛ لأنَّ شِركَهُ عَلَى نَفْسِهِ، لكنَّ القَولَ الرَّاجِحَ أنَّ المبتَدِعَ تُقبَلُ توبَتُهُ إذَا استَقَامَتْ حَالُهُ، وكَتَبَ مَا يَرُدُّ بِهِ قولَهُ الأوَّلَ؛ لعُمُومِ قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]، وكَمْ مِنْ أُناسٍ

ولأنَّ تسمَيَتَهُ تعَالَى بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ، أو إنكَارَ مَا سَمَّى بِهِ نفسَهُ، جِنَايَةٌ في حقِّهِ تعَالَى، فوَجَبَ سُلوكُ الأدَبِ فِي ذَلِكَ، والاقْتِصَارُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ[١].

كَانُوا مُبتدِعَةً فحَسُنَتْ حالُهُمْ، وقُبِلَتْ توبَتُهُم! ذَكَرُوا عَنْ أَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى مذهَبِ المعتزلَةِ أربعِينَ عامًا مِنْ عُمرِهِ؛ يُقرِّرُهُ، ويُؤكِّدُهُ، ويدعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَبيَّنَ لَهُ زيفُهُ، فعَدَلَ عنْهُ، وأعْلَنَ رَحِمَهُ اللَّهُ يومَ الجُمعَةِ بعْدَ الصَّلاةِ أَنَّهُ رَاجِعٌ عنْهُ، وأنكَرَهُ أَشَدَّ الإنكَارِ، ثُمَّ كَانَ لَهُ حَالٌ وَسَطٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وبَيْنَ المعتزلَةِ، هَذِه الحَالُ الوسَطُ تَلقَّى فيهَا عنْهُ علمَاءُ كَثِيرونَ نَشَرُوا وهَذَّبُوا قولَهُ وحرَّرُوهُ فصَارَ مذهَبَ الأشعريَّةِ فِي النِّهايَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا وصَرَّح بأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الإمَامِ أحمدَ بنِ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، والإمَامُ أحمَدُ هُوَ إمامُ أهلِ السُّنَّةِ، فرَجَعَ إِلَى القَوْلِ بالإثبَاتِ، واستقَرَّ عَلَيْهِ، فهَلْ نَقُولُ: إنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا تُقبَلُ توبَتُهُ؟

الجَوابُ: لَا؛ لأنَّ الرَّجُلَ أعلَنَ أنَّ بِدعَتَهُ السَّابقَةَ الَّتِي هِيَ بدعَةُ المعتزِلَةِ رَجَعَ عنْهَا، فلَا نقُولُ: إنَّ الرَّجُلَ لَا تُقبَلُ توبَتُهُ. فالصَّوابُ بلَا شَكٍّ أنَّ كُلَّ إنسَانٍ يتُوبُ إِلَى اللهِ مِنَ الذَّنبِ فإنَّهَا تُقبَلُ توبتُهُ، لكِنْ إذَا كَانَ ذنبُهُ قَدِ انتشَرَ فِي النَّاسِ وأَضَلَّ النَّاسَ فيَجِبُ عَلَيْهِ أن يُبيِّنَ، وأَنْ يُعْلِنَ للنَّاسِ أَنَّهُ رَاجِعٌ، وأَنَّهُ كَانَ عَلَى خَطَأٍ.

[١] أرَأيتَ لَوْ أنَّ شخصًا سَمَّاكَ بغيرِ مَا تسمَّيْتَ بِهِ لَعُدَّ ذَلِكَ جنَايَةً؛ لأَنَّهُ ليسَ لَهُ حَقُّ التَّسميَةِ، فلَوْ سَمَّاك أَبُوكَ مَثَلًا بمُحمَّدٍ فَلَا يجُوزُ لأحَدٍ أَنْ يقُولَ: سَأُسمِّيكَ عليًّا، أَوْ سَمَّاكَ أَبُوكَ سُليمَانَ، فقَالَ شخْصٌ: لَا، أَنَا سَأُسمِّيكَ سَليمًا، فلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لأنَّهُ لَا يملِكُ هَذَا؛ لأنَّ التَّسميَةَ حقُّها لِمَنْ لَهُ الحَقُّ أَنْ يُسمِّيَ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لَهُ الحَقُّ أَنْ يُسمِّيَ نفسَهُ بمَا شَاءَ، أمَّا نحنُ فلَيْسَ مِنْ حَقِّنَا أَنْ نُسمِّيَ اللهَ بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ؛ لأنَّ ذَلِكَ جنَايَةٌ فِي حقِّهِ تعَالَى.

....

كذَلِكَ إنكَارُ مَا سَمَّى بِهِ نفسَهُ جنَايَةٌ في حقِّهِ تعَالَى؛ كَأَنْ يُسمِّيَ نفسَهُ بأسماءٍ، ثُمَّ تَقُولُ: لَا، أنَا لَا أُسمِّيه بِهَا، إِذْ إنَّ الوَاجِبَ علَيْكَ أَنْ تُسمِّيَ اللهَ بِمَا سمَّى بِهِ نفسَهُ، فصَارَ تسميَةُ اللهِ بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ سوءَ أدَبٍ مَعَ اللهِ، وإنكَارُ مَا سمَّى بِهِ نفسَهُ كَذَلِكَ سوءَ أدَبٍ معَ اللهِ، فالوَاجِبُ علينَا سُلوكُ الأدَبِ معَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والتَّوقُّفُ والاقتصَارُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

ولكِنْ هَلْ يَجُوزُ أن نَصِفَ اللهَ بوصْفٍ هُوَ مِنْ فِعْلِهِ دُونَ أن نُسمِّيَهُ بِهِ؟

الجَوابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ؛ لأنَّ بَابَ الوَصْفِ أوسَعُ مِنْ بَابِ التَّسميَةِ، فمَثلًا لَنَا أَنْ نقُولَ: إنَّ اللهَ مُتكلِّمٌ مِنْ قولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، ولَنَا أنْ نقُولَ: إنَّهُ مُريدٌ مِنْ قولِهِ تعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، لكِنْ لَا نُسمِّيهِ بالمُريدِ، ولَا نُسمِّيه بالمُتكلِّمِ؛ لأنَّهُ لم يُسمِّ نفسَهُ بذَلِكَ[١]، وليسَ لَنَا أَنْ نَصِفَهُ بصِفَةٍ تُنافِي كمالَهُ، كالماكِرِ، والمُستهزِئِ، والمُخادِعِ، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ، لَا نُسمِّيهِ بهَذَا ولَا نَصِفُهُ بِهِ أيضًا؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يَصِفْ نفسَهُ بهَذِهِ الأوصَافِ عَلَى الإطْلَاقِ، وإنَّما ذكَرَهَا في مُقابَلَةِ مَنْ يفعَلُهَا، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء:١٤٢] مُقابلَةً، وقَالَ: ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٣٠] مقابَلَةً، وقَالَ: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطارق:١٥-١٦] مُقابَلَةً، وقَالَ: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة:١٥-١٦] مقابَلَةً، وهُوَ دَلِيلُ قوَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنَّ مكرَهُ أعظَمُ مِنْ مكرِهِمْ[٢].

---

(١) وانظر: القاعدة الثانية من قواعد في صفات الله تعالى.

(٢) وانظر: القاعدة الأولى من قواعد في صفات الله تعالى.

القَاعِدَةُ السَّادسَةُ: أسمَاءُ اللهِ تعَالَى غيرُ محصُورةٍ بعدَدٍ مُعيَّن:

لقَولِهِ ﷺ في الحدِيثِ المَشهُورِ: «أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أنزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ...» الحدَيثَ رَوَاهُ أحمَدُ وابْنُ حِبَّانَ والحَاكِمُ، وهُوَ صَحِيحٌ(١)[١].

[١] أَسْمَاءُ اللهِ غَيرُ محصُورةٍ بعدَدٍ مُعيَّنٍ؛ لأَنَّ مِنْ أسمَاءِ اللهِ مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بعلْمِهِ، وَمَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بعلْمِهِ لَا يُمكِنُ الإحَاطَةُ بِهِ، فلَيْسَتْ مِئَةً وَلَا مِئَتَينِ ولَا ألفًا وَلَا أَلْفَينِ، وَلَا يجُوزُ أنْ نَقُولَ: إنَّ عددَهَا كَذَا وَكَذَا، والدَّلِيلُ: «لقَولِهِ ﷺ في الحدِيثِ المشهُورِ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عنْدَكَ...» الحدِيثَ، روَاهُ أحمَدُ وابْنُ حبَّانَ والحَاكِمُ وهُوَ صَحِيحٌ».

هَذَا الحدِيثُ هو حدِيثُ ابْنِ مسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّويلُ المشهُورُ فِي دُعَاء الهَمِّ والغَمِّ، أنَّ الإنسَانَ إذَا أَصَابَهُ هَمٌّ أوْ غمٌّ -ومَا أَكْثَرَ الهُمومَ والغُمُومَ- فإِنَّهُ يقُولُ هَذَا الدُّعَاءَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ العَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي»، والمرأَةُ

(١) رواه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وابن حبان رقم (٢٣٧٢) «موارد»، والحاكم (١/ ٥٠٩)، وذكره الألباني في (الأحاديث الصحيحة) رقم (١٩٩).

وما اسْتَأْثَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ لَا يُمكِنُ لأَحَدٍ حَصْرُهُ، وَلَا الإحَاطَةُ بِهِ[١].

فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا(١)

تقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَمَتُكَ، بِنْتُ عَبْدِكَ، بِنْتُ أَمَتِكَ. وإِنْ شَاءَتْ قَالَتْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ» بالمعْنَى العَامِّ، فإِذَا دَعَا بذَلِكَ أَذهَبَ اللهُ عَنْهُ الهمَّ والغمَّ.

[١] والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قولُهُ: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ». ومعلُومٌ أنَّ مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بعلمِهِ لَا تُمكِنُ الإحَاطَةُ بِهِ، وَلَا يُدرَكُ كَمْ هُوَ، لَا يُدرَكُ عَيْنُ الاسْمِ، فهُوَ مجهولٌ كمِّيَّةً ومجهُولٌ بعينِهِ؛ لأَنَّ اللهَ استَأْثَرَ بِهِ فَلَمْ يَطَّلِعْ علَيْهَا أحَدٌ.

وقولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ» (أَوْ) هُنَا فِيهَا إِشْكَالٌ؛ لأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ مَا بعْدَها قَسِيمًا لِـمَا قَبْلَهَا، ولكنَّهُ لَيْسَ بقَسِيمٍ، بَلْ هُوَ قِسمٌ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا يكُونُ الجَوَابُ عَنْ هَذَا الإِشْكَالِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ (أَوْ) بمَعْنَى الوَاو، ويَكُونُ التَّقدِيرُ: سَمَّيتَ بِهِ نفسَكَ، وأَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ علَّمْتَهُ أحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْم الغَيبِ عندَكَ. وجَاءَتْ (أَوْ) هُنَا بمكَانِ الوَاوِ مِنْ أَجْلِ الإِشعَارِ بالتَّقسِيمِ، أَيْ: تَقْسِيمِ مَا سَمَّى اللهُ بِهِ نفْسَهُ، أَمَّا (أَوْ) فِي قَولِهِ: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ» فليسَتْ بمَعْنَى الوَاوِ، بَلْ للتَّقْسِيمِ مِثْلَ قَولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ».

---

(١) إحصاؤها: حفظها لفظًا، وفهمها معنًى، وتمامه أن يتعبَّد لله تعالى بمقتضاها. (المؤلف)

دَخَلَ الجَنَّةَ»(١)،[١] ....

---

[١] «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» هَذِهِ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بـ(إِنَّ)، وأَكَّدَ العَدَدَ بقَولِهِ: «مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا» وإِلَّا فَمِنَ المعلُومِ أَنَّ تسعَةً وتِسعِينَ هِيَ مِئَةٌ إِلَّا واحِدًا، لكـنَّهُ أَتَـى بهَذِهِ -صَلَواتُ اللهِ وسلَامُهُ عليْهِ- للتَّأكِيدِ أَنَّ: «مَنْ أَحْصَـاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ».

وإحصَاؤُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

حِفْظُهَا لَفْظًا، وفَهْمُهَا مَعْنًى، وتَمَامُهُ أن يُتعَبَّدَ للهِ تعَالَى بمُقتَضَاهَا.

الأَوَّلُ: أَنْ يَحفَظَهَا لَفْظًا، ويُدرِكَهَا، ويَعُدَّهَا، فيَقْرَأُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾... إِلَى آخِرِهِ.

الثَّاني: أَنْ يفهَمَهَا مَعْنًى؛ لأَنَّ مَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَفْهَمْ معْنَاهَا فهُوَ كالأَعْجَمِيِّ يَقْرَأُ العربيَّةَ لَا يَدْرِي مَا هِيَ، وَلَا يَستَفِيدُ، وَلَا يَكسبُ القَلْبُ إِيمَانًا.

الثَّالِثُ: مِنْ كَمَالِ ذَلِكَ أَن يتعبَّدَ للهِ بمقتَضَاهَا، فمثلًا: إِذَا علمْتَ أَنَّ اللهَ سمِيعٌ فإِنَّكَ تتعبَّدُ للهِ بمُقْتَضَى هَذَا الاسْمِ والصِّفَةِ، فَلَا تَقُولُ إِلَّا خَيْرًا؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَيَّ كلمَةٍ سَمِعَهَا اللهُ، وإِذَا عَلِمْتَ بأَنَّ اللهَ بصِيرٌ فإِنَّكَ لَنْ تفعَلْ إِلَّا خَيْرًا؛ لأَنَّ اللهَ يَرَاكَ، ولِهَذَا فسَّرَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّم الإِحسَانَ بأَنْ تعبُدَ اللهَ كأَنَّكَ تَرَاهُ فإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإِنَّهُ يَرَاكَ، وكذَلِكَ مِنْ إِحصَائِهَا أَن تَدعُوَ اللهَ بِهَا؛ لأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بذَلِكَ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مئة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧).

فَلَا يدُلُّ عَلَى حصْرِ الأسماء بهَذَا العَدَدِ، ولَوْ كَانَ المُرادُ الحصْرَ لكَانَتِ العِبَارَةُ: «إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تِسْعَةٌ وتِسْعُونَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» أَوْ نَحو ذَلِكَ[١].

إِذَنْ فمَعْنَى الحدِيثِ: أَنَّ هَذَا العَدَدَ مِنْ شأنِهِ أَنَّ مَنْ أحصَاهُ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَعَلَى هَذَا فيَكُونُ قولُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» جُمْلَةٌ مُكمِّلَةٌ لِـمَا قبلَهَا، وليسَتْ مُستقِلَّةً[٢].

---

[١] ووَجْهُ هَذَا: أَنَّ التَّركيبَ يُنافِي هَذَا المعْنَى، إِذْ لَوْ أَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ الحصْرَ لقَالَ: إنَّ أسماءَ اللهِ تِسْعَةٌ وتِسعُونَ اسْمًا، مَنْ أحصَاهَا دَخَلَ الجنَّةَ، أو نحوَ ذَلِكَ مِنَ العِبَارَةِ.

أَمَّا تَركِيبُ الحَدِيثِ فالجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ قولُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا...» مُرتبطَةٌ بالأُولَى وهِيَ قولُهُ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» فلَيْسَتْ مُستقِلَّةً، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُناقِضُ هَذَا الحدِيثُ مَا سَبَقَ؛ لأَنَّنَا لَسْنَا الَّذِينَ قُلنَاهُ، بَلْ قَالَهُ أعلَمُ النَّاسِ بِربِّهِ مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ حَيْثُ قَالَ: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، وحينَئِذٍ لَا يُمكِنُ أن يَتنَاقَضَ كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] فَلَوْ جَعَلْنَا «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» مُستقِلَّةً كَمَا تَوهَّمَهُ بعْضُ العُلَماءِ لكَانَ الحَدِيثُ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتسعِينَ اسْمًا»، انتهَتِ الجُمَلَةُ، وانْتَهَى مدلولُـهَا، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ: «مَنْ أَحْصَاهَا» أَيِ: التِّسعَةَ والتِسعِينَ «دَخَلَ الجَنَّةَ»، ولكنَّنَا لَا نَقُولُ بهَذَا المعْنَى؛ إِذْ لَـوْ قُلْنَا بهَذَا المَعْنَى لبَطَلَ مدلُـولُ الحَدِيثِ السَّابِقِ وهُـوَ قولُهُ: «أَوِ اسْتَأْثَرتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، وعَلَى هَذَا فيَكُونُ المعْنَى أَنَّ مِنْ أسماءِ اللهِ تسعَةً وتسعِينَ اسمًا مِنْ شأنِهَا أَنَّ مَنْ أحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ.

ونَظِيرُ هَذَا أنْ تَقُولَ: عندِي مِئَةُ دِرْهَمٍ أعددْتُهُم للصَّدقَةِ. فإنَّه لَا يمنَعُ أن يكُونَ عندَكَ درَاهِمُ أُخْرَى لَـمْ تُعِدَّهَا للصَّدقَةِ[١].

وَلَـمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَعْيينُ هَذِهِ الأسَماءِ، والحدِيثُ المَرْوِيُّ عنْهُ في تعيينِهَا ضَعِيفٌ[٢].

---

[١] إذَا قُلتَ: عندِي مِئَةُ درهَمٍ أعدَدْتُها للصَّدقَة. لَا يُنافِي أن يكُونَ عندَكَ ألفُ درهِمٍ؛ لأنَّ معْنَى العبارَةِ: إنِّي قَدْ عيَّنْتُ مئَةَ درهَمٍ للصَّدقَةِ، والبَاقِي في مِلكِي، وتقُولُ أيضًا: عندِي ثوبَانِ أعددْتُهما للجُمعَةِ. لَا يُنافِي أن يكُونَ عندَكَ ثيَابٌ غيرُهما، فالمعْنَى -والحمْدُ للهِ- وَاضِحٌ، ولَوْلَا حدِيثُ ابْنِ مسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ، لكَانَ قولُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» مُحتَمِلًا أنْ يكُونَ حَاصِرًا العَدَدَ، وتكُونَ الجملَةُ هذِهِ مُستقِلَّةً عَنِ الَّتِي قبلَهَا، لكِنِ الَّذِي يَجعَلُنَا نُعيِّنُ أن تكُونَ تَكملَةً لِـمَا قبلَهَا حدِيثُ ابنِ مسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهُوَ قولُهُ: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ».

[٢] إذَنْ إلَى أيْنَ نرجِعُ إذَا لَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّم في ذَلِكَ حَدِيثٌ؟ ولِمَاذَا أبهمَهَا النَّبِيُّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ وهُوَ قَدْ بَلَّغَ البَلَاغَ المُبِينَ؟

فالجَوابُ: أنَّ هَذَا مِنْ حُسنِ الامتحَانِ والبلاغَةِ؛ لأَنَّهُ إذَا وَكَلَ تعيينَهَا إلَى اجتِهَادِ النَّاسِ مَعَ التَّقيُّدِ بكونِهَا توقيفِيَّةً صَارَ النَّاسُ إذَا كَانُوا حَرِيصِينَ، يَبْحَثُونَ عَنْ هَذِهِ الأسْمَاءِ فِي الكِتَابِ وفِي السُّنَّةِ، لكِنْ لَوْ أُعطيَتْ لهُمْ محصُورةً مَا تَبيَّنَ الصَّادِقُ في طَلَبِهَا مِنْ غيرِ الصَّادِقِ -وَهُوَ الكَاذِبُ الكَسْلانُ-؛ لأنَّهَا معلُومَةٌ للجَمِيعِ، وَهَذَا

قَالَ شيخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (الفتَاوَى) (ص٣٨٣ ج٦) مِنْ مجمُوعِ ابْنِ قَاسِمٍ: «تَعيينُهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ باتِّفَاقِ أَهْلِ المعْرِفَةِ بحدِيثِهِ»[١]، وقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ (ص:٣٧٩): «إِنَّ الوَلِيدَ ذَكَرَهَا عَنْ بَعْضِ شُيوخِهِ الشَّامِيينَ؛ كَمَا جَاءَ مُفسَّرًا فِي بَعْضِ طُرُقِ حدِيثِهِ» اهـ.

وقَالَ ابْنُ حجَرٍ في (فَتْح البَاري) (ص٢١٥ ج١١) ط. السَّلفيَّة: «ليسَتِ العلَّةُ عنْدَ الشَّيخَين (البُخَاريِّ ومُسْلمٍ)، تَفرُّدَ الوليدِ فقَطْ، بلِ الاختِلَافُ فيهِ والاضطِرَابُ، وتدليسُهُ واحتِمَالُ الإدرَاجِ» اهـ.[٢]

كَمَا أُخفِيَتْ ليلَةُ القَدْرِ في رمضَانَ في العَشْرِ الأواخِرِ، ولم تكُنْ معلُومَةً حتَّى يستَرِيحَ النَّاسُ، وكذَلِكَ ساعَةُ الإجَابَةِ يومَ الجُمعَةِ، فنَقُولُ: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ لَمْ يُعيِّنْهَا ابتلَاءً وامتحَانًا.

[١] وشيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثِقَةٌ مِنْ وَجْهَينِ: مِنْ حَيْثُ الأمَانَةِ، ومِنْ حَيثُ العِلْمِ، فَقَدِ اجتَمَعَ فِي حقِّهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ القُوَّةُ والأَمَانَةُ، وهُمَا رُكْنَا العَمَلِ، فهُوَ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي دينِهِ فينقُلُ اتِّفاقًا هُوَ فِيهِ كَاذِبٌ، وعَلِمْنَا ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهُوَ ثِقَةٌ أيضًا: لَيْسَ مُتَّهمًا بقُصُورِ العِلْمِ، بَلْ لَهُ اطِّلَاعٌ واسِعٌ عظِيمٌ، وإذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ اطِّلَاعَهُ فانْظُرْ رُدُودَهُ عَلَى أَهْلِ الكَلَامِ والفَلاسِفَةِ كَيْفَ يَسْرُدُ لَكَ عِشْرينَ كِتَابًا أو أَكْثَرَ في مَقَامٍ وَاحِدٍ، ممَّا يدُلُّ عَلَى سَعَةِ علمِه واطِّلاعِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعَلَى قُوَّةِ استحضَارِهِ، يقُولُ: «باتِّفَاقِ أهْلِ المعرفَةِ بحديثِهِ» أَيْ: بحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٢] هَذِهِ عِلَلٌ عدَّها ابنُ حجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُولُ: ليسَتِ العلَّةُ تَفرُّدَ الوَلِيد فَقَطْ، وهُوَ ضَعِيفٌ معرُوفٌ بالتَّدليسِ، بَلِ «الاختِلَافُ فِيهِ» أَيْ: فِي الحَدِيثِ؛ وَلـهَذَا فإنَّ

....

الَّذِينَ عدُّوهَا لَـمْ يتَّفِقُوا عَلَى شَيْءٍ مُعيَّنٍ، و«الاضطرَابُ»: وهُـوَ اختلَافُ المَتْن أوِ السَّند اختلَافًا لَا يُمكِنُ الجَمْعُ فيْهِ معَ التَّساوِي ولَا التَّرجِيح، فإِنْ أمْكَنَ الجَمْعُ فَلَا اضْطِرَابَ؛ لأنَّ غَايَةَ مَا يَكُونُ أَنْ يكُونَ اختلَافًا فِي اللَّفْظِ، وإِنْ لَمْ يُمكِنِ الجَمْعُ مَعَ التَّرجِيحِ فالرَّاجِحُ هُوَ المحفُوظُ، والمرجُوحُ شَاذٌّ أو مُنْكَرٌ، فإِذَا اضطَرَبَ الرَّواةُ مَعَ التَّساوِي بَقِيَ الإنسَانُ في شَكٍّ مِنْ صِحَّةِ الحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يُرجِّحَ طرَفًا عَلَى الآخَرِ، ولَا يُمكِنُ أن يَجمَعَ بيْنَ الاختِلَافِ، فيَبْقَى الحدِيثُ من قِسْمِ الضَّعيفِ كَمَا هُوَ معرُوفٌ.

«وتدلِيسُهُ»: والتَّدلِيسُ أنوَاعٌ: مِنْهَا مَا يَعتَمِدُ عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِ بالرَّاوي فيَحذِفُهُ وينتَقِلُ إلى شَيخِ الرَّاوي الَّذِي رَوَى عَنْهُ هُوَ بلَفْظٍ يَحتَمِلُ اللِّقاءَ وعدمَهُ فيُوهِمُ.

مثَالُ ذَلِكَ: رَوَى رَقْمُ وَاحِدٍ، عَنْ رَقْمِ اثنينِ، عَنْ رَقْمِ ثَلَاثَةٍ وهُوَ وَاثِقٌ أَنَّ رَقْمَ اثنَينِ ثِقَةٌ، لكنَّهُ مُختَلَفٌ فِيهِ، فيَحْذِفُهُ، ثُمَّ يَنتَقِلُ إِلَى رَقْمِ ثَلَاثَةٍ ويَقُولُ: عَنْ رَقْمِ ثَلَاثَةٍ. وَهَذَا التَّدليسُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُشكِلٌ وقَدْحٌ فِي الرَّاوِي؛ ولهَذَا لا تُقبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بالتَّدلِيس إِلَّا إذَا صَرَّحَ بالتَّحدِيثِ وهُوَ ثِقَةٌ.

«واحتِمَالُ الإدرَاجِ»: الإدرَاجُ أن يُدخِل الرَّاوي في مَتْنِ الحَدِيثِ جملَةً أو أكثَرَ مِنْ غَيْرِ بيَانٍ، ولَهُ أسبَابٌ معرُوفَةٌ في المُصطلَحِ[1].

ولكِنْ إذَا دَارَ الأمْرُ بينَ كونِهِ إدرَاجًا أَوْ مِنْ أصْلِ المتْنِ فإِنَّ الأصْلَ عدَمُ الإدرَاجِ، مثْلَ زَعْـمِ بعضِهِـمْ أنَّ قولَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «غَيِّرُوا

(١) انظر: مصطلح الحديث لفضيلة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (ص:٢٧).

....

هَذَا الشَّيْبَ وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ»[1]، أنَّ قولَهُ: «وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ» مُدرَجٌ، وقَالَ آخرُونَ: لَيْسَ بمُدرج. فالقَولُ قولُ مَنْ نَفَى الإدرَاجَ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عدمُهُ، والأَصْلَ ثقَةُ الرُّواةِ، وأَنْ لَا يُدخِلُوا في المُتُونِ شيئًا ليسَ منْهَا، أمَّا لَوْ دلَّتِ القَرينَةُ عَلَى الإدرَاج فَلَا بَأْسَ أَنْ نقُولَ: إنَّهُ مُدرَجٌ، مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ»[2]، هَذِهِ نعلَمُ أنَّ قولَهُ: «مَنِ اسْتَطَاعَ...» إِلَى آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّم لَا يُخَالِفُ الوَاقِعَ، فالغُرَّةُ هِيَ بَيَاضُ الوَجْهِ ولَا يُمكِنُ للإنسَانِ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ؛ لأَنَّ الوَجْهَ هُوَ الوَجْهُ فإذَا خَرَجْتَ عَنِ الوَجْهِ انْتَهَتِ الغُرَّةُ، أمَّا التَّحجِيلُ فيُمكِنُ أَنْ يُطَالَ، لكِنَّ الغُرَّةَ لَا يُمكِنُ، وهَذَا مِنَ الطُّرُقِ الَّتِي يُعلَمُ بهَا الإدرَاجُ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: وهَلْ ألفَاظُ الإدرَاجِ معلُومَةٌ -أَيْ: محصُورةٌ- عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ أَوْ تُعرَفُ بالتَّتبُّعِ أَوْ بتَصْرِيحِ الرَّاوِي؟

فالجَوابُ: ألفَاظُ الإدرَاج لَا يُمكِنُ حصرُهَا، إنَّما يَذكُرونَ أمثلَةً مُتعدِّدَةً، وقَدْ تعلَمُ بكَونِ هَذَا المُدرَجِ لَا يتَأَتَّى مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لكَونِهِ غيرَ مُحْكَم، كَمَا نعلَمُ مَثَلًا أنَّ حَدِيثَ: «الطَّوافُ بالبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللهَ أَبَاحَ فِيهِ الكَلَامَ» نعلَمُ أَنَّهُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب استحباب خضاب الشيب بصفرة، رقم (٢١٠٢)، بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، رقم (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦).

ولـمَّا لَمْ يصِحَّ تعيينُهَا عَنِ النَّبيِّ ﷺ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ[١]، ....

لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأَنَّهُ غيرُ مُحكَم، فالطَّوافُ لا يَختَلِفُ عَنِ الصَّلَاة بمُجرَّد حِلِّ الكَلَام، بَلْ يختَلِفُ عنْهَا في أشيَاءَ كثيرَةٍ أكثرَ ممَّا يَتَّفِقُ معَهَا، وكَلَامُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُحْكَمًا.

إِذَن: علَّله ابْنُ حجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بتَفرُّدِ الوَلِيدِ، والاخْتِلَافِ، والاضطرَابِ، والتَّدليسِ، واحتِمَالِ الإدرَاجِ؛ كُلُّ هَذِهِ العِلَلِ تقدَحُ فِي صِحَّةِ الحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ عَدُّ الأسمَاءِ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الأسمَاءَ الَّتِي ذُكِرَتْ مِنْهَا أشيَاءُ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسمًا، ومنْهَا أشيَاءُ ثَبَتَ بِهَا الحَدِيثُ أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ ولَمْ تُذْكَرْ، فالرَّبُّ مثلًا لَمْ يُذْكَرْ في هَذِهِ الأسمَاءِ المعدُودَةِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أسمَاءِ اللهِ، والشَّافِي لَمْ يُذْكَرْ فِي هَذِهِ الأسمَاءِ المعدُودَةِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أسمَاءِ اللهِ، فلَمَّا كَانَ فِي هَذِهِ الأسمَاءِ المعدُودَةِ في الحَدِيثِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يكُونَ مِنْ أسمَائِهِ، ومِنَ الأسْمَاءِ الثَّابِتَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا، وهِيَ ظَاهِرَةٌ ومَشهُورَةٌ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عَدَّها لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأَنَّ كلامَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا تَناقُضَ فِيهِ.

وقـولُنَا: «(ص٢١٥ ج١١ ط. السَّلفيَّة)»، هَذِهِ النُّقطَةُ يَجِبُ أن يَنْتَبِهَ لَـهَا البَاحِثُ، بعضُ النَّاسِ يذْكُرُ رَقْـمَ الصَّفحَةِ والـجُزءَ في الَّذِي بَيْنَ يدَيْهِ، وهَذَا لَوْ كَانَتْ للكِتَابِ طَبْعَةٌ واحِدَةٌ لَحصَلَ المقصُودُ، لكِنْ إذَا كَانَ الكِتَابُ مَطبوعًا عدَّةَ طبعَاتٍ يَجِبُ أن تُقيِّدَ ذَلِكَ بالطَّبعَةِ الَّتِي نَقَلْتَ منْهَا، حتَّى لَا يَضِلَّ النَّاسُ بعْدَ هَذَا.

[١] أَيْ: فِي التَّعيينِ.

ورُوِيَ عنهُمْ فِي ذَلِكَ أنوَاعٌ[١].

وقَدْ جَمَعْتُ تسعَةً وتسعِينَ اسمًا مِمَّا ظَهَرَ لِي من كِتَاب اللهِ تعَالَى وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ[٢]:

فمِنْ كِتَابِ اللهِ تعَالَى: اللهُ[٣]، ....

[١] ومَنْ أحبَّ أَنْ يطَّلِعَ عَلَى هَذِهِ الأنوَاعِ فِي عَدِّهَا فليَرجِعْ إِلَى كِتَابِ (فتح البَاري)(١)؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ أشيَاءَ غريبَةً مِمَّا قَالَه بعضُ العُلَماءِ أَنَّهَا مِنْ أسمَاءِ اللهِ وهِيَ بعِيدَةٌ أَنْ تكُونَ مِنْ أسْمَاءِ اللهِ، وسَبَبُ هَذَا الاخْتِلَافِ وكثْرَةِ الاضطِرَابِ فِي تَعْيينِهَا والكَلَامِ فيهَا: أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فيهَا حَدِيثٌ بالتَّعْيينِ، فلَوْ صحَّ الحَدِيثُ بالتَّعْيينِ لَمْ يَبْقَ لأحَدٍ كَلَامٌ.

[٢] قَدْ أَكُونُ مُصيبًا أو مُخطِئًا، لكِنْ ليُعلَمْ أَنَّ هَذَا الكِتَابَ قَرأنَاهُ على سَمَاحَةِ الشَّيخِ عبْدِ العزِيز بْنِ بَازٍ قراءَةً مُتأَنِّيَةً عَلَى انفرَادٍ، ولَمْ يُنْكِرْ هَذَا الشَّيءَ الَّذِي ذكَرْنَاهُ مِنَ الأسمَاءِ، فيكُونُ هُنَاكَ اتِّفاقٌ بَيْنِي وبَيْنَهُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الأسمَاءَ صحِيحَةٌ، ورَاعَيْنَا فِي تَرْتِيبِهَا عَلَى الحُروفِ الهجائِيَّةِ لَا الحُروفِ الأبجدِيَّةِ(٢).

[٣] «اللهُ» وهَذَا أعرَفُ الأسمَاءِ حتَّى إِنَّ النَّحويينَ لـمَّا تكلَّمُوا عَلَى أعرَفِ المعَارِفِ قَالُوا: أعرَفُ المعَارِفِ هُوَ الضَّمِيرُ، إِلَّا اسْمَ (الله) فهُوَ أعرَفُ المعَارِفِ، فمَثلًا: (قُمْتُ) أعـرَفُ مِنْ (قَـامَ زَيْدٌ)؛ لأنَّ التَّاءَ فِي (قُمْتُ) لَا تَحْتَمِلُ غَيْرِي، أمَّـا

(١) لابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ (١١/ ٢١٥) ط.السلفية.

(٢) الحروف الهجائية هي: أ - ب - ت - ث -...، والحروف الأبجدية هي: أبجد هوز: أ - ب - ج - د -...

الأَحَدُ، الأعْلَى، الأكْرَمُ، الإِلَهُ[١]، الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ[٢]،.........

(قَامَ زَيدٌ) فيَحتَمِلُ أَنَّهُ زَيدُ بنُ عبدِ اللهِ أَوْ زَيدُ بنُ عبْدِ الرَّحمَنِ، إِذَنْ: أعرَفُ المعَارِفِ الضَّمَائِرُ إلَّا اسْمًا واحِدًا وهُوَ (الله)، فهُوَ أعرَفُ المعَارِفِ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ غيرَهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، وذَكَرَ بعْضُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ أنَّ الأصْلَ فِي (الله) الإلَهُ، وأَنَّهُ لكثْرَةِ الاستِعْمَالِ حُذِفَتِ الهمزَةُ كَمَا حُذِفَتْ في قولِهِمْ: النَّاسُ. إذْ أَصْلُهَا الأُنَاسُ، وَكَمَا حُذِفَتْ فِي قولِهِمْ: خَيْرٌ وشَرٌّ، فأصلُهَا أَخْيَرُ وأشَرُّ، والأدلَّةُ عَلَى أنَّ اللهَ تعَالَى مُسمًّى بهَذَا الاسْمِ كثِيرَةٌ لَا تُحصَى مِنْهَا قولُهُ تعَالَى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وفيْهَا ثَلَاثَةُ أسمَاءٍ.

[١] «الأحَدُ»؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١].

«الأَعْلَى»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

«الأكْرَمُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣].

«الإلَهُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

[٢] «الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾، وأَتَى بالوَاوِ لإفَادَةِ الجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ المُتقابِلَاتِ، يَعْنِي: لَمْ يَقُلِ: الأوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ. بَلْ قَالَ: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَعَ كَونِهِ أوَّلًا فهُوَ آخِرٌ، والعادَةُ أنَّ الأوَّلَ فِي الوُجُودِ يَسبِقُ مَا بعدَهُ فِي العَدَمِ؛ ولهَذَا يَستغْرِبُ النَّاسُ مَثَلًا: إِذَا مَاتَ الصَّغيرُ قَبْلَ الكَبِيرِ، ويقُولُونَ: السَّابِقُ بالوُجُودِ أحَقُّ بالسَّبْقِ بالعَدَمِ. لكِنْ قَالَ: هُوَ الأوَّلُ ومَعَ ذَلِكَ هُوَ الآخِرُ. فتكُونُ الوَاوُ هُنَا زِيَادَةً فِي التَّوكِيدِ -أَيْ: توكِيدِ مَا سَبَقَ- لِيَلْتَحِقَ بِهِ مَا بعْدَهُ، فكَانَ وُجودُ العطْفِ هُنَا أبلَغَ مِنْ عَدَمِهِ، كذَلِكَ في قولِهِ: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾.

البَارِئُ[١]، البَرُّ[٢]، البَصِيرُ[٣]، التَّوَّابُ[٤]، الجبَّارُ[٥]، الحَافِظُ[٦]، الحَسِيبُ[٧]، الحَفِيظُ[٨]،..

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ واضِحٌ أَنَّهَا مِثْلُ ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ لأنَّهما مُتقابِلَانِ، فلِمَاذَا جَاءَتِ الوَاوُ بَيْنَ قولِهِ: ﴿وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ﴾؟ قُلْنَا: لأنَّ الوصْفَين الأَوَّلَين يَتعلَّقَانِ بالزَّمَانِ والوَصْفَينِ الآخَرين يَتعلَّقَانِ بالمكَانِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ: هُوَ العَالِي فوقَ كُلِّ شيءٍ، والبَاطِنَ: هُوَ الَّذِي لَا يَحُولُ دونَهُ شَيْءٌ، فجَاءَتِ الوَاوُ حتَّى بَيْنَ ﴿وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ﴾.

[١] «البَارِئُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر:٢٤].

[٢] «البَرُّ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨].

[٣] «البَصِيرُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

[٤] «التَّوَّابُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٠]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة:١١٨].

[٥] «الجبَّارُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣].

[٦] «الحافِظُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف:٦٤].

[٧] «الحَسِيبُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء:٦].

[٨] «الحَفِيظُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى:٦]، وقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود:٥٧].

الحَفِيُّ[١]، الحقُّ[٢]، المُبينُ[٣]، الحكيمُ[٤]، الحَليمُ[٥]، الحَمِيدُ[٦]، الحَيُّ القَيُّومُ[٧]، الخَبِيرُ[٨]، الخَالِقُ[٩]، الخَلَّاقُ[١٠]،.......................................

[١] «الحَفِيُّ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، وهَذَا عنْدِي مَحِلُّ إِشكَالٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إنَّهُ مِنَ الأفْعَالِ ولَيْسَ مِنَ الأسْمَاءِ، حيْثُ جَاءَ مُقيَّدًا ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ وسنَذْكُرُهُ فيمَا بَعْدُ.

[٢] «الحَقُّ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦٢]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥].

[٣] «المُبِينُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾، وإنَّمَا أَتَيْنَا باسْمِهِ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾ بعْدَ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مَعَ أنَّ المِيمَ لَيْسَتْ بعْدَ الحَاءِ؛ لأَنَّهَا قُرِنَتْ فِي القُرآنِ جَمِيعًا، ومثلُهَا أيضًا ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وأيضًا ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾.

[٤] «الحَكِيمُ» والأدِلَّةُ علَيْهِ كَثِيرَةٌ(١).

[٥] «الحَلِيمُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٢٥].

[٦] «الحَمِيدُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١].

[٧] «الحَيُّ القَيُّوم» فِي آيَةِ الكُرسيِّ(٢).

[٨] «الخَبِيرُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

[٩] «الخَالِقُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ﴾ [الحشر:٢٤].

[١٠] «الخَلَّاقُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦].

---

(١) مِنْهَا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

(٢) وهِيَ قولُهُ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

الرَّؤُوفُ[١]، الرَّحمَنُ، الرَّحِيمُ[٢]، الرَّزَّاقُ[٣]، الرَّقِيبُ[٤]، السَّلامُ[٥]، السَّمِيعُ[٦]، الشَّاكِرُ[٧]، الشَّكُورُ[٨]، الشَّهِيدُ[٩]، الصَّمَدُ[١٠]، العَالِـمُ[١١]، العَزِيزُ[١٢]،...........

---

[١] «الرَّؤوفُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١١٧].

[٢] «الرَّحمَنُ الرَّحِيمُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

[٣] «الرَّزَّاقُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].

والرَّزَّاقُ أبلَغُ مِنَ الرَّازِقِ -باسْمِ الفَاعِلِ- ولَيْسَ في القُرآنِ ذِكْرُ الرَّازِق، بَلِ الرَّزَّاق.

[٤] «الرَّقِيبُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ [الأحزاب:٥٢].

[٥] «السَّلامُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣].

[٦] «السَّمِيعُ» والأدِلَّةُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ(١).

[٧] «الشَّاكِرُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٧].

[٨] «الشَّكُورُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٠].

[٩] «الشَّهِيدُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦].

[١٠] «الصَّمَدُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾.

[١١] «العَالِـمُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨١].

وَلَا يصْلُحُ أنْ يُقَالَ: «عَالِـمُ الغيبِ»؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ، و«العَالِـمُ» غَيْرُ مُضَافٍ.

[١٢] «العَزِيزُ» والأدِلَّةُ عليْهِ كَثِيرَةٌ(٢).

---

(١) مِنْهَا قَولُهُ تعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧].

(٢) مِنْهَا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

العَظِيمُ[١]، العَفُوُّ[٢]، العَلِيمُ[٣]، العَلِيُّ[٤]، الغفَّارُ[٥]، الغَفُورُ[٦]، الغَنِيُّ[٧]، الفتَّاحُ[٨]، القادِرُ[٩]، القَاهِرُ[١٠]،...

---

[١] «العَظِيمُ» في آيَةِ الكُرسيِّ(١).

[٢] «العَفُوُّ»؛ لقولِهِ تعالَى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء:١٤٩].

[٣] «العَلِيمُ» والأدِلَّةُ علَيْهِ كَثِيرَةٌ(٢).

[٤] «العَلِيُّ» في آيَةِ الكُرسيِّ(٣).

[٥] «الغفَّارُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ [ص:٦٦]، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [طه:٨٢].

[٦] «الغفُورُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:٢١٨]، والفَرْقُ بَيْنَ «الغَفَّار» و«الغَفُور»: أنَّ «الغَفَّارَ» باعْتِبَارِ كَثْرَةِ مَنْ يَغْفِرُ لَهُ، و«الغَفُورُ» باعْتِبَارِ وَصْفِهِ.

[٧] «الغَنِيُّ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]، وقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان:٢٦].

[٨] «الفَتَّاحُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ:٢٦].

[٩] «القَادِرُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٥]، وقولِهِ تعالَى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣].

[١٠] «القَاهِرُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

---

(١) وهِيَ قَولُهُ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾.

(٢) ومِنْهَا قولُهُ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

(٣) وهِيَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾.

القُدُّوسُ[١]، القَدِيرُ[٢]، القَرِيبُ[٣]، القَوِيُّ[٤]، القَهَّارُ[٥]، الكَبِيرُ[٦]، الكَرِيمُ[٧]، اللَّطِيفُ[٨]، المُؤمِنُ[٩]، المُتَعَالِي[١٠]، المُتكبِّرُ[١١]، المَتِينُ[١٢]، المُجِيبُ[١٣]، المَجِيدُ[١٤]،....

---

[١] «القُدُّوسُ»؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣].

[٢] «القَدِيرُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم:٥٤].

[٣] «القَرِيبُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ:٥٠].

[٤] «القَوِيُّ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [الشورى:١٩].

[٥] «القَهَّارُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم:٤٨].

[٦] «الكَبِيرُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩].

[٧] «الكَرِيمُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل:٤٠].

[٨] «اللَّطِيفُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

[٩] «المُؤمِنُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ في سُورَةِ الحَشْرِ.

[١٠] «المُتعَالِي»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ في سُورَةِ الرَّعْد.

[١١] «المُتكبِّرُ» فِي آخِرِ سُورَةِ الحَشْرِ(١).

[١٢] «المَتِينُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ في سُورَةِ الذَّارِيَات.

[١٣] «المُجِيبُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود:٦١].

[١٤] «المَجِيدُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥]، وقَولِهِ تعَالَى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود:٧٣].

---

(١) وَهِيَ قولُهُ تعَالَى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣].

المُحِيطُ[١]، المُصوِّرُ[٢]، المُقتَدِرُ[٣]، المُقِيتُ[٤]، المَلِكُ[٥]، المَلِيكُ[٦]، المَولَى[٧]، المُهيمِنُ[٨]، النَّصِيرُ[٩]، الوَاحِدُ[١٠]، الوَارِثُ[١١]، الوَاسِعُ[١٢]، الوَدُودُ[١٣]،..........................

---

[١] «المُحِيطُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء:١٢٦].

[٢] «المُصوِّرُ» فِي آخِرِ سُورَةِ الحَشْرِ(١).

[٣] «المُقتدِرُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ في سُورَةِ القَمَر.

[٤] «المُقِيتُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ في سُورَةِ النساء.

[٥] «المَلِكُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ في سُورَةِ الحَشْر.

[٦] «المَلِيكُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ في سُورَةِ القَمَر.

[٧] «المَولَى»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ في سُورَةِ الأنْفَال.

[٨] «المُهيمِنُ» في آخِرِ سُورَةِ الحَشْرِ(٢).

[٩] «النَّصِيرُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ فِي سُورَةِ الأنْفَال.

[١٠] «الوَاحِدُ»؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦].

[١١] «الوَارِثُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾.

[١٢] «الوَاسِعُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٣٠]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥].

[١٣] «الوَدُودُ»؛ لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾.

---

(١) وهِيَ قولُهُ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾.

(٢) وهِيَ قولُهُ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾.

الوَكِيلُ[١]، الوَلِيُّ[٢]، الوَهَّابُ[٣].

وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: الجَمِيلُ[٤]، الجَوَادُ[٥]، الحَكَمُ[٦]، الحَيِيُّ[٧]،........

---

[١] «الوَكِيلُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء:٨١].

[٢] «الوَلِيُّ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى:٩]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨].

أمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:٢٥٧] فهُوَ مُضَافٌ.

[٣] «الوهَّابُ»؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨].

[٤] «الجَمِيلُ» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ»(١).

[٥] «الجَوَادُ» قَالَ ﷺ في الحَدِيثِ القُدسيِّ: «بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ»(٢).

[٦] «الحَكَمُ»؛ لقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَعَلى آلِهِ وَسَلَّم في حَدِيثِ أَبي شُرَيحٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ»(٣).

[٧] «الحَيِيُّ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ»(٤)، لكِنَّ «الحَيِيَّ» غَيْرُ «الحَيِّ»، فـ«الحَيِيُّ» مِنَ الحَيَاءِ، و«الحَيُّ» مِنَ الحَيَاةِ، وَقَدْ سَبَقَ.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١).

(٢) سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة، (٢٤٩٥) وحسنَّه، وسنن ابن ماجه، كتاب الزهد (٤٢٥٧)، ومسند أحمد (٥/ ١٥٤)، والبيهقي في الشعب.

(٣) سنن أبي داود: كتاب الأدب (٤٩٥٥)، وسنن النسائي: كتاب آداب القضاة (٥٣٨٧).

(٤) سنن أبي داود: كتاب الحمام (٤٠١٢)، وسنن النسائي: كتاب الغسل (٤٠٦)، ومسند أحمد (٤/ ٢٢٤)، والترمذي.

الرَّبُّ[١]، الرَّفِيقُ[٢]، السُّبوحُ[٣]، السَّيِّدُ[٤]، الشَّافِي[٥]، الطَّيِّبُ[٦]، القَابِضُ البَاسِطُ[٧]، المُقدِّمُ المؤخِّرُ[٨]،..

[١] «الرَّبُّ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ»(١)، وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»(٢).

[٢] «الرَّفِيقُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»(٣).

[٣] «السُّبُّوحُ»؛ لقَولِهِ ﷺ فِي دُعَاءِ الرُّكوع والسُّجُود: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ»(٤).

[٤] «السَّيِّدُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ هُوَ السَّيِّدُ»(٥).

[٥] «الشَّافِي»؛ لقَولِهِ ﷺ: «وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ»(٦).

[٦] «الطَّيِّبُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»(٧).

[٧] «القَابِضُ البَاسِطُ»؛ لقَولِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ حِينَ غَلَا السِّعْرُ فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ سَعِّرْ لَنَا فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ هُوَ القَابِضُ البَاسِطُ»(٨).

[٨] «المُقَدِّمُ المُؤَخِّرُ»؛ لقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ: «أَنْتَ المُقَدِّمُ،

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩).

(٢) سنن النسائي: كتاب الطهارة (٥)، وسنن ابن ماجه: كتاب الطهارة (٢٨٩)، ومسند أحمد (١/ ٣، ٢/ ١٠٨).

(٣) صحيح البخاري: كتاب استتابة المرتدين (٦٩٢٧)، وصحيح مسلم: كتاب البر والصلة (٦٦٩٣).

(٤) صحيح مسلم: كتاب الصلاة (٤٨٧).

(٥) سنن أبي داود: كتاب الأدب (٤٨٠٦)، ومسند أحمد (٤/ ٢٤، ٢٥).

(٦) صحيح البخاري: كتاب الطب (٥٧٤٢)، ومسلم: كتاب الطب (٢١٩١).

(٧) صحيح مسلم: كتاب الزكاة (١٠١٥).

(٨) سنن أبي داود: أبواب الإجارة، باب في التسعير، رقم (٣٤٥١)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب من كره أن يسعر، رقم (٢٢٠٠).

المُحسِنُ[١]، المُعطِي[٢]، المَنَّانُ[٣]، الوَتْرُ[٤].

وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ»(١).

[١] «المُحسِنُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْإِحْسَانُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ»(٢)، وَقَدْ ذَكَرَهُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ(٣)، ووجَدْتُهُ أيضًا في مُصنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أوسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ برَقْمِ (٨٦٠٣) ص٤٩٢ ج٤، والظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ صَحِيحٌ؛ لأَنِّي لَمْ أَرَ فِي رُواتِهِ مَنْ طُعِنَ فِيهِ.

[٢] «المُعطِي»؛ لقَولِهِ ﷺ: «اللهُ المُعْطِي وَأَنَا قَاسِمٌ»(٤).

[٣] «المَنَّانُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «يَا مَنَّانُ، يَا بَدِيعَ السَّمَواتِ وَالْأَرْضِ»(٥).

[٤] «الوَتْرُ»؛ لقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَتْرٌ يُحِبُّ الوَتْرَ»(٦).

وَمَنْ أَرَادَ شَرْحَ هَذِهِ الأَسْمَاءِ فليَرْجِعْ إِلَى النُّونيَّةِ لابْنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقَدْ شَرَحَ كَثِيرًا مِنَ الأَسْمَاءِ، وَشَرَحَ مَا فِي النُّونيَّةِ أيضًا شَيخُنَا عبْدُ الرَّحمَنِ السَّعديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ(٧)، ورَأَيتُ كِتَابًا لبَعْضِ النَّحويِّينَ شَرَحَ فِيهِ الأسمَاءَ الحُسنَى كُلَّهَا(٨).

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التهجد (١١٢٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين (٧٧١).

(٢) الطبراني في (الأوسط)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٩).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام (٧٢٩٢)، وصحيح مسلم (٤٧١).

(٥) سنن أبي داود: كتاب الوتر (١٤٩٥)، وسنن الترمذي: كتاب الدعوات (٣٥٤٤)، وسنن النسائي: كتاب السهو (١٣٠٠)، وسنن ابن ماجه: كتاب الدعاء (٣٨٥٨)، ومسند أحمد (٣/ ١٢٠).

(٦) صحيح البخاري: كتاب الدعوات (٦٤١٠)، ومسلم: كتاب الذكر (٢٦٧٧).

(٧) في توضيح الكافية الشافية (ص:٨٥-٩٧) ط. السلفية.

(٨) واسمه: تفسير أسماء الله الحسنى، لأبي إسحاق الزجاج.

....

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ اسْمَ اللهِ هُوَ لَفْظُ الجَلَالَةِ (اللهُ)، أمَّا البَقِيَّةُ فصِفَاتٌ لَهُ تعَالَى، كَمَا لَوْ قِيلَ: زَيْدٌ العالِمُ. فإِنَّ العَالِمَ لَيْسَ اسمًا لزَيدٍ، بَلْ صِفَةٌ لَهُ.

فإنَّا نَقُولُ: هَذِهِ أيضًا أسمَاءٌ قَدْ تَسَمَّى اللهُ بِهَا.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: جَاءَ فِي السُّنَّةِ أنَّ اسْمَ اللهِ الأعظمَ «الحَيُّ القَيُّومُ» فَهَلْ هَذَا يَفِيدُ أنَّ الأسمَاءَ تتَفَاضَلُ؟

فالجَوَابُ: لَا شَكَّ أنَّهَا تتَفَاضَلُ في مَدلُولِها وفِي مَعْنَاهَا، فبعضُهَا يكُونُ لَـهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، كالقُرْآنِ الكَرِيمِ، فالقُرآنُ الكَرِيمُ مِنْ حَيْثُ المُتكلِّمِ بِهِ لَا يتَفَاضَلُ، لكِنْ مِنْ حَيثُ مدلُوله ومَوضُوعه يَختَلِفُ اختِلَافًا عظِيمًا، فقَولُهُ تعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ تَعْدِلُ ثلُثَ القُرآنِ، وأعظَمُ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ آيَةُ الكُرسيِّ، وأعظَمُ سُورَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ سُورَةُ الفَاتِحَةِ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: يَقُولُونَ: إنَّ لَفْظَ (هُوَ) وَرَدَ في القُرآنِ أكثَرَ مِنْ غَيرِهِ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تَعَالَى، ويَقُولُونَ: إنَّ هَذَا هُوَ الاسْمُ الأعظَمُ؛ ولذَا إذَا هَمَّ أحدُهُم بشَيءٍ ذَكَرَ (هُوَ) قُرابَةَ عَشَرَةِ آلَافِ مرَّةٍ فِي اللَّيلَةِ؛ لأنَّهُ الاسْمُ الأعظَمُ الَّذِي عبَّرَ اللهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بِهِ. فَمَاذَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ؟

فالجَوابُ: أن نَقُـولَ في الرَّدِّ عَلَيْهِمْ: بـأنَّ الضَّمِيرَ يَحكِي مَرجِعَهُ، فِفِي قـولِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ الضَّمِيرُ يرجِعُ إِلَى اللهِ، ولَوْ أُظْهِرَ فِي هَذَا السِّيَاقِ فقِيلَ: اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ لكَانَ الكَلَامُ رَكِيكًا، ولَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى المُرادِ، فالضَّمَائِرُ تَحكِي مَرجِعَهَا.

هَذَا مَا اخْتَرْنَاهُ بالتَّتَبُّع، وَاحَدٌ وثمانُونَ اسمًا في كِتَابِ اللهِ تعَالَى، وثمانِيَةَ عَشَرَ اسمًا في سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وإنْ كَانَ عنْدَنَا تَردُّدٌ في إدْخَالِ (الحَفِيّ)؛ لأَنَّهُ إنَّما وَرَدَ مُقيَّدًا في قَولِهِ تعَالَى عَنْ إبْرَاهِيمَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، وَمَا اخْتَرْنَاهُ فَهُوَ حَسْبَ علْمِنَا وفَهْمِنَا، وفوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ، حَتَّى يَصِلَ ذَلِكَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهادَةِ وَمَنْ هُوَ بكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ(١)[١].

---

[١] ولَمْ نَذْكُرِ الأسمَاءَ المُضافَةَ مِثْلَ: «رَبُّ العَالَمِينَ، وعَالِمُ الغَيبِ والشَّهادَةِ، وبَدِيعُ السَّمواتِ والأَرْضِ»، وهِيَ كَثِيرَةٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا أَنَّهَا مُرادَةٌ، وَلَوْ أَضَفْنَاهَا إِلَى مَا اخْتَرْنَاهُ لكَانَتْ تَزِيدُ عَلَى المِئَةِ والعِشْرِينَ تقريبًا، فالظَّاهِر أَنَّهَا غَيْرُ مُرادَةٍ، وأنَّ المُرادَ بالحَدِيثِ الأسمَاءُ المُجرَّدَةُ عَنِ الإضَافَةِ، والعِلْمُ عنْدَ اللهِ تعَالَى.

مسأَلَةٌ: هُنَاكَ أَسْمَاءٌ استَأْثَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعلمِهَا أو عَلَّمَهَا أحَدًا مِنْ خَلْقِهِ -كَمَا فِي الحَدِيثِ- فَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُدرِكَ الإنسَانُ أسمَاءَ ليسَتْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ بتَعْلِيمِ اللهِ تعَالَى لَهُ؟

الجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يقُولَ أحَدٌ ذَلِكَ إلَّا بالنُّبوَّةِ والوَحْيِ، فإِنْ قِيلَ: إنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ يُعلِّمُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بطَرِيقِ الكَشْفِ! فيُقَالُ: كُلُّ إنسَانٍ يَدَّعِي أَنَّهُ مكشُوفٌ لَهُ!!

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الأسمَاءُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ محدُودَةٌ أَمْ معدُودَةٌ؟

---

(١) لم نذكر الأسماء المضافة مثل: (رب العالمين، وعالم الغيب والشهادة، وبديع السموات والأرض). وهي كثيرة؛ لأنه لم يتبين لنا أنها مرادة، والعلم عند الله تعالى. (المؤلف)

القَاعِدَةُ السَّابعَةُ: الإلحَادُ في أسماءِ اللهِ تعَالَى هُوَ المَيْلُ بها عمَّا يَجِبُ فِيهَا[١]، وهُوَ أنْوَاعٌ:

فنَقُولُ: هِيَ معدُودَةٌ، لكِنَّ المُشْكِلَ اختِلَافُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهَا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ المعْصُومِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ تعيينُهَا؛ فلذَلِكَ اختلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَعْيينِهَا كَثِيرًا.

ولَا يَسْتَطِيعُ الوَاحِدُ أن يَضَعَ ضَوَابِطَ لَهَا؛ لأَنَّ هَذِهِ أمُورٌ غَيبِيَّةٌ تَتَوقَّفُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ.

مسْأَلَةٌ: هَلِ «الصَّانِعُ» مِنْ أسماءِ اللهِ تعَالَى؟

الجوَابُ: يُخبَرُ عَنِ اللهِ تعَالَى بأَنَّهُ صَانِعٌ، ولَيْسَ مِنْ أسمَائِهِ، وبَابُ الإخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الإنشَاءِ.

فائِدَةٌ: إذَا عُبِّدَ الإنسَانُ بصِفَةٍ لَا تَختَصُّ إلَّا باللهِ، فالتَّعْبِيدُ صَحِيحٌ حتَّى وإنْ لَمْ يكُنِ اسمًا.

[١] الإلحَادُ في اللُّغَةِ: المَيْلُ، ومِنْهُ اللَّحْدُ في القَبْرِ؛ لأَنَّهُ مَائِلٌ إلَى جَانِبٍ مِنْهُ، أمَّا في أسمَاءِ اللهِ -الَّذِي حَذَّرَ مِنْهُ سبحَانَهُ في قولِهِ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف:١٨٠]- فهُوَ الميلُ بِهَا عمَّا يَجِبُ فيهَا، هَذَا الضَّابِطُ للإلحَادِ فِي أسمَاءِ اللهِ، فمثلًا: لَوْ سَمَّيتَ اللهَ بغَيرِ مَا سَمَّى بِهِ نفسَهُ لكُنْتَ مُلحِدًا في الأسمَاءِ؛ لأنَّ الوَاجِبَ الاقْتِصَارُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ؛ لأنَّهَا توقِيفيَّةٌ، وَلَوْ أثبَتَّ الأسمَاءَ دُونَ مَا تضمَّنَتْهَا مِنَ الصِّفَاتِ لكُنْتَ مُلحِدًا فِيهَا؛ لأنَّ الوَاجِبَ إثبَاتُهَا مَعَ مَا تضمَّنَتْهُ مِنَ الصِّفَاتِ. وسيأتِي -بإذْنِ اللهِ- بَيَانُ ذَلِكَ.

الأَوَّلُ: أَنْ يُنكِرَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ والأحكَامِ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّعطِيلِ مِنَ الجهميَّةِ وغيرُهُمْ[١] وإِنَّما كَانَ ذَلِكَ إلحَادًا؛ لوُجوبِ الإيمَانِ بهَا، وبِمَا دَلَّتْ عليْهِ مِنَ الأحكَامِ والصِّفَاتِ اللَّائقَةِ باللهِ، فإنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا[٢].

---

[١] هُناكَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّجِهُونَ إلى الكَعْبَةِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نُثبِتَ للهِ اسمًا ولَا صِفَةً؛ لأَنَّنا إِذَا أَثْبَتْنَا لَهُ اسمًا شبَّهْنَاهُ بالمخلُوقَاتِ المَوجُودَةِ. فنَقُولُ لَهُ: وإذَا نَفَيْتَ شُبَّهْتَهُ بالمعدُومَاتِ. فإِذَا قَالَ: لَا أُثبِتُ هَذَا ولَا هَذَا. قُلْنَا: شَبَّهْتَهُ إذَنْ بالمُستحِيلَاتِ، -والحَمْدُ للهِ- أَهْلُ البَاطِلِ مُلاحَقُونَ مِنْ أيِّ شَيءٍ اسْتَتَرُوا بِهِ، فإِنَّهُمْ مُنْكَشِفُونَ، إِذَنْ نَقُولُ: مَنْ أَنْكَرَ الإثْبَاتَ لَزِمَهُ أن يُثبِتَ النَّفيَ، ومَنْ أَثْبَتَ النَّفيَ شَبَّهَهُ بالمَعدُومَاتِ، وإِنْ أَنْكَرَ النَّفيَ والإثبَاتَ شبَّهَهُ بالمُستحِيلَاتِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يكُونَ الشَّيءُ لَا مَوجُودًا ولَا مَعدُومًا، فإِنَّ تَقَابُلَ الوُجُودِ والعَدَمِ مِنْ بَابِ تَقَابُلِ النَّقِيضَينِ اللَّذَينِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا.

كَذَلِكَ أيضًا: هُنَاكَ مِنَ النَّاسِ المُنتسِبِينَ إِلَى الإسلَامِ مَنْ أَثْبَتَ الأسمَاءَ وأَنْكَرَ الصِّفَاتِ مِثْلُ المعتزِلَةِ.

وهُنَاكَ أيضًا: مِنَ النَّاسِ مَنْ أَثْبَتَ بعْضَ الصِّفَاتِ -وهُوَ قَلِيلٌ- ونَفَى البَاقِيَ كالأشْعَرِيَّةِ.

[٢] وقَدْ سَبَقَ أَنَّ الإيمَانَ بالاسْمِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ثَلاثَةِ أُمُورٍ فِي المُتعدِّي، وأمْرَينِ فِي اللَّازِمِ.

مسْأَلَةٌ: بعْضُ المُؤلِّفِينَ ذَكَرَ أَنَّ (الرَّحْمَنَ) اسْمٌ أعجَمِيٌّ لَمْ تكُنِ العَرَبُ تَعرِفُهُ، وعَلَيْهِ فَهُمْ يُنكِرُونَهُ؟

الثَّاني[١]: أَنْ يَجعَلَهَا دَالَّةً عَلَى صِفَاتٍ تُشَابِهُ صِفَاتِ المخلُوقِينَ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّشْبِيه[٢]، وذَلِكَ لأَنَّ التَّشبِيهَ مَعْنًى بَاطِلٌ لَا يُمكِنُ أن تَدُلَّ علَيْهِ النُّصُوصُ، بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى بُطلَانِهِ، فجَعْلُها دَالَّةً عَلَيه مِيلٌ بها عمَّا يَجِبُ فِيهَا[٣].

الجَوابُ: الَّذِي قَالَ: إنَّ «الرَّحْمَنَ» اسْمٌ أعجمِيٌّ هُوَ الأعجَمِيُّ؛ لأَنَّهُ لَا يَعرِفُ لغَةَ العَرَبِ، لكِنْ هُمْ أَنكَرُوا هَذَا إنكَارًا للاسْمِ؛ ولهَذَا جَاءَتْ (مَا) الَّتِي يُستفْهَمُ بِهَا عَنِ الوَصْفِ دُونَ (مَنْ) الَّتِي يُستفْهَمُ بِهَا عَنِ التَّعيينِ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان:٦٠]، فـ(مَنْ) و(مَا) اسْمُ استفْهَامٍ لكِنْ إنْ أُريدَ الاستفِهَامُ عَنِ العَينِ فهُوَ بـ(مَنْ)، وإنْ أُريدَ الاستفهَامُ عَنِ الوَصْفِ فَهُوَ بـ(ما) يَعْنِي: مَنْ هُوَ الَّذِي لَهُ الرَّحمَةُ الوَاسِعَةُ؛ لأَنَّ الرَّحمٰنَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَان وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى السَّعَةِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

[١] مِنَ الإلحَادِ.

[٢] مِمَّنْ يَنتَسِبُ إِلَى الإسْلَامِ ويتَّجِهُ إِلَى القِبْلَةِ مَنْ يقُولُ: أَسمَاءُ اللهِ ثَابِتَةٌ، لَكِنْ مَا يَثبُتُ منْهَا مِنَ الصِّفَاتِ فإِنَّهُ مُمَاثِلٌ لصِفَاتِ المخلُوقِينَ، فيَقُولُ: أَنَا أُثبِتُ أَنَّ اللهَ هُوَ السَّمِيعُ، البَصِيرُ، لكِنْ أَقُولُ: إنَّ سمعَهُ وبصرَهُ كبَصَرِ الآدَميِّ وسمعِهِ. فنَقُولُ: هَذَا إلحادٌ؛ لأنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا المعنَى، بَلْ إنَّ النُّصوصَ ورَدَتْ مُحذِّرَةً مِنَ التَّمثِيلِ والتَّشبِيهِ، وهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ التَّمثِيلِ الَّذِينَ جَعَلُوا مَعَ اللهِ شَرِيكًا.

[٣] نَقُولُ: ووجْهُ كونِهِ إلحادًا: «**لأَنَّ التَّشبِيهَ معنًى بَاطِلٌ لَا يُمكِنُ أن تدُلَّ علَيْهِ النُّصُوصُ، بَلْ هِيَ دَالَّـةٌ عَلَى بُطـلَانِهِ، فَجَعلُهَا دَالَّـةً عَلَيْهِ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا**»،

الثَّالِثُ: أَنْ يُسمَّى اللهُ تعَالَى بِمَا لَمْ يُسِمِّ بِهِ نفسَهُ، كتَسمِيَةِ النَّصارَى لَهُ: (الأَبَ)، وتَسمِيَةِ الفَلاسِفَةِ إِيَّاهُ (العِلَّةَ الفَاعِلَةَ)[١]، وذَلِكَ لأنَّ أسماءَ اللهِ تعَالَى تَوقيفيَّةٌ، فتَسمِيَةُ اللهِ تعَالَى بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الأَسماءَ الَّتِي سَمَّوه بِهَا نَفسَهَا بَاطِلَةٌ يُنزَّهُ اللهُ تعَالَى عنْهَا[٢].

إِذَنِ: الَّذِينَ أَثْبَتُوا أسماءَ اللهِ مَعَ التَّمثِيل مُلحِدُونَ؛ لأَنَّهُم جعَلُوهَا دَالَّةً عَلَى معنًى بَاطِلٍ وهُوَ التَّمثِيلُ.

[١] هَذَا أيضًا إلحَادٌ أَنْ تُسمِّيَ اللهَ بشَيْءٍ لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ بَاطِلًا مثْلَ النَّصارَى يُسمُّونَهُ الأَبَ؛ لأنَّ الوَاجِبَ الاقتصَارُ فِي أسْمَاءِ اللهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ، فإِدْخَالُ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْهَا يُعتَبَرُ إلحَادًا فِي الأَسمَاءِ.

[٢] ووجْهُ كَونِه إلحَادًا: «لأنَّ أسماءَ اللهِ تعَالَى تَوقيفيَّةٌ، فتَسمِيَةُ اللهِ بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نفسَهُ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يجِبُ فِيهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الأَسماءَ الَّتِي سَمَّوهُ بِهَا نفسَهَا بَاطِلَةٌ يُنزَّهُ اللهُ تعَالَى عَنْهَا»، ووجْهُ البُطلانِ فِي كَلَامِ النَّصارَى أَنَّهُم إذَا سَمَّوهُ الأَبَ اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يكُونَ وَالِدًا، وهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ، والفَلَاسِفَةُ سَمَّوه عِلَّةً فاعِلَةً، والعِلَّةُ الفَاعِلَةُ فِي الحَقِيقَةِ هِيَ أَمْرٌ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِجِ، إِنَّمَا يَفرِضُهَا الذِّهْنُ، يَعْنِي: يَفْرِضُ أَنَّ شَيْئًا عامًّا أَوْجَدَ الخَلْقَ، لكِنْ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِجِ، ومعْلُومٌ أَنَّ مَا يَفْرِضُهُ الذِّهْنُ إذَا لَمْ يُوجَدْ فِي الخَارِج فهُوَ تَخييلٌ لَا حقِيقَةَ لَهُ، كالإِنسَانيَّةِ مَثَلًا فكُلُّ بَنِي آدَمَ مُشتَرِكُونَ في الإِنسَانيَّةِ، هَذِهِ كُليَّةٌ عامَّةٌ، لكِنْ هَلْ هُنَاكَ شَيْءٌ يُسمَّى الإِنسانيَّةُ؟ الجَوابُ: لَا، فهُنَاكَ إِنسَانٌ، ولَكِنْ لَيْس هُنَاكَ إِنسانيَّةٌ -يَعْنِي: عامَّة-؛ هَكَذَا العِلَّةُ الفَاعِلَةُ لَيْس لَهَا وُجُودٌ فِي الوَاقِعِ؛ لأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ تَخييلٌ

الرَّابعُ: أَنْ يُشتقَّ مِنْ أسمائِهِ أسماءٌ للأصنامِ، كَما فَعَلَ المُشرِكُون في اشْتِقَاقِ العُزَّى مِنَ العَزِيزِ، واشْتِقَاقِ اللَّاتِ مِنَ الإلَهِ -عَلَى أحَدِ القَولينِ- فسَمَّوْا بها أصنامَهُمْ[١]؛ وذَلِكَ لأَنَّ أسماءَ اللهِ تعَالَى مُختصَّةٌ بِهِ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقَولِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨]، وقولِهِ: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر:٢٤]، فكَما اختصَّ بالعِبَادَةِ وبالأُلوهيَّةِ الحَقِّ، وبأَنَّهُ يُسبِّحُ لَهُ مَا في السَّمَواتِ

تَخيَّلَهُ الإنسَانُ وقَالَ: إنَّ هَذِهِ الموجُودَاتِ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ لَهَا مُوجِدٌ، وهَذَا المُوجِدُ لَيْسَ ربَّ العَالَمِينَ، ولكنَّهُ عِلَّةٌ يُسمُّونَهَا عِلَّةً فَاعِلَةً؛ يَعْنِي لَا بُدَّ أَنْ يَقعَ مَعْلُولُـها.

[١] أسماءُ اللهِ تعَالَى دَالَّةٌ عَلَى التَّوحِيدِ، فَإِذَا اشْتَقَّ منْهَا أسماءً وجعَلَهَا للصَّنمِ فهَذَا إلحَادٌ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ مُنافِيَةٌ غَايَةَ المُنافَاةِ للشِّرْكِ، فكَيْفَ يجعلُها دَرَجَةً وسُلَّمًا إلى الشِّرْكِ؛ هَؤُلَاءِ سَمَّوُا العُزَّى مِنَ العَزِيزِ، مَعَ أنَّ العَزِيزَ مُذكَّرٌ والعُزَّى مُؤنَّثٌ -والحَمْدُ للهِ- أنَّهُم يُسمُّونَ أصنامَهُم بالإنَاثِ، أمَّا اللَّاتُ ففَيْهَا قَوْلَانِ:

القَولُ الأَوَّلُ: إنَّ اللَّاتَ -بتَخفِيفِ التَّاءِ- مُشتَقٌّ مِنَ اللهِ، فنَقَلُوا اسْمَ اللهِ إلَى اسْمِ هَذَا الصَّنَمِ مَعَ تَغْيِيرٍ يَسيرٍ.

القَولُ الثَّانِي: إنَّ اللَّاتَّ -بتَشديد التاء- اسْمُ فَاعِلٍ، وهُوَ رَجُلٌ كَانَ يَلُتُّ السَّويقَ للحُجَّاجِ، أَيْ: يُثْرِيه بالمَاءِ والسَّمْنِ والأَقِطِ ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ، حتَّى يَأكُلَهُ الحُجَّاجُ فَهُوَ مُحْسِنٌ، ولـمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ، ثُمَّ اتَّخَذُوهُ إلـهًا، فعَلَى هَذَا القَولِ لَا تَكُونُ مِنْ بَابِ الإلحَادِ في الأسماءِ؛ لأنَّهُم لم يَنقُلُوا اسْمَ اللهِ إلَى هَذَا الصَّنمِ، بَلْ إنَّما سَمَّوْا رَجلًا أو وَصَفُوهُ باللَّاتِّ، ولَمَّا مَاتَ عكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ ثُمَّ عَبَدُوهُ.

والأرْضِ، فهُوَ مُختَصٌّ بالأسمَاءِ الحُسنَى، فتَسمِيَةُ غَيرِهِ بِهَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَختصُّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا.

والإلحَادُ بجَمِيعِ أنْواعِهِ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى هَدَّدَ المُلحِدِينَ بقَولِهِ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠][١].

ومِنْهُ[٢] مَا يَكُونُ شِرْكًا أَوْ كُفْرًا، حَسْبَمَا تَقْتَضِيهِ الأدِلَّةُ الشَّرعيَّةُ[٣].

---

[١] فالأنْوَاعُ الآنَ أربعَةٌ، وكُلُّها يَقُولُ عنْهَا المُؤلِّفُ: «والإلحَادُ بجَمِيعِ أنْواعِهِ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى هَدَّد المُلحِدينَ بقَولِهِ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾» كَلِمَةُ «ذَرُوا» فِعْلُ أمْرٍ، والمُرادُ به التَّهدِيدُ، كَمَا يقُولُ القَائِلُ للشَّخْصِ الَّذِي أمْسَكَ مُجْرِمًا قَالَ لَهُ: خلِّهِ عَنْكَ. يُرِيدُ أن يَفْتِكَ بِهِ، فقَولُهُ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ﴾ يَعْنِي: اتْرُكُوهُمْ أَنَا أُعَاقِبُهُمْ؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ والسِّينُ هَذِهِ للتَّنفِيسِ لَا التَّسْوِيفِ، يَعْنِي: للَّذِي يَأتِي بِقُرْبٍ، واعْلَمْ أنَّ السِّينَ تُفِيدُ مَعْنيَيْنِ: المعْنَى الأوَّلُ: التَّحقِيقُ، والمعنَى الثَّانِي: التَّقرِيبُ.

[٢] أَيْ: مِنَ الإلحَادِ.

[٣] إذَنِ: الأصْلُ فِي الإلحَادِ التَّحريمُ، وقَد يَكُونُ شِرْكًا، وقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، حسبَمَا تقتضِيهِ الأدِلَّةُ الشَّرعيَّةُ.

وبهَذَا انْتَهتِ القَواعِدُ الَّتِي أرَدْنَا إثباتَهَا في أسمَاءِ اللهِ تعَالَى وَهِيَ سَبْعُ قَواعِدَ.

* * *



قواعدُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى[١]



القَاعِدَةُ الأُولَى: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ[٢]:

---

[١] اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ مِنْ حَيْثُ هِيَ صِفَاتٌ، مِنْهَا صِفَاتُ كَمَالٍ عَلَى الإِطْلَاقِ، ومِنْهَا صِفَاتُ نَقْصٍ عَلَى الإِطْلَاقِ، ومِنْهَا مَا يَكُونُ نَقْصًا فِي حَالٍ وكَمَالًا فِي حَالٍ أُخْرَى، فالَّذِي هُوَ كَمَالٌ عَلَى الإِطْلَاقِ ثَابِتٌ للهِ، والَّذِي هُوَ نَقْصٌ عَلَى الإِطْلَاقِ يَمْتَنِعُ عَلَى اللهِ، والَّذِي هُوَ كَمَالٌ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ يُوصَفُ اللهُ بِهِ فِي حَالِ الكَمَالِ دُونَ حَالِ النَّقْصِ، هَذِهِ القَاعِدَةُ العَامَّةُ، وسيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ.

[٢] هَذِهِ متَّفَقٌ علَيْهَا، فكُلُّ المُسلِمِينَ يقُولُونَ: إِنَّ صِفَاتِ اللهِ كَامِلَةٌ ليسَ فِيهَا نَقصٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لكِنْ مَا هُوَ الكَمَالُ؟ هَلْ كُلُّ كَمَالٍ فِي المخْلُوقِ كَمَالٌ فِي اللهِ؟ وهَلْ كُلُّ كَمَالٍ فِي اللهِ كَمَالٌ فِي المخلُوقِ؟ الجَوَابُ: لَا، فَمَثَلًا (التَّكبُّر) صِفَةُ كَمَالٍ فِي اللهِ، وفِي المخْلُوقِ صِفَةُ نَقْصٍ، والأَكْلُ والشُّربُ والنِّكاحُ صِفَةُ كَمَالٍ فِي الإنسَانِ، وصِفَة نَقْصٍ بالنِّسبَةِ للهِ تعَالَى، فإذَا نُسِبَتَ إلى اللهِ فهِيَ صِفَةُ نَقْصٍ؛ ولهَذَا يُنزَّهُ اللهُ عَنْهَا.

لكنَّ الكَمَالَ المُطلَقَ دُونَ النِّسبيِّ، هَذَا ثَابِتٌ للهِ عَلَى الإِطْلَاقِ، والنَّقْصَ المُطلَقَ هَذَا يُنزَّهُ اللهُ عَنْهُ.

كالحَياةِ، والعِلْمِ، والقُدرَةِ، والسَّمْعِ، والبَصَر، والرَّحْمَةِ، والعِزَّةِ، والحِكْمَةِ، والعُلُوِّ، والعَظَمَةِ، وغيرِ ذَلِكَ[١]. وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا[٢] السَّمعُ، والعقْلُ، والفطرَةُ.

أمَّا السَّمْعُ: فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠]، والمَثَلُ الأعْلَى هُوَ الوصْفُ الأَعْلَى[٣].

وهَلِ الكَمَالُ يُوزَنُ بالشَّرعِ أو يُوزَنُ بالعَقْلِ؟ الجَوابُ: أمَّا أهْلُ التَّعطِيل فيزِنُونَهُ بالعقْلِ ويجعَلُونَ التَّلقِّيَ لصِفَاتِ اللهِ تعالَى بالعَقْلِ فَقَطْ، ولَا شَكَّ أنَّ هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، وأنَّهُ حُكْمٌ عَلَى اللهِ، ولَيْسَ رضًا بحُكْمِ اللهِ، أمَّا أهلُ السُّنَّة والجماعَةِ فيقُولُونَ: إنَّ الكَمَالَ يُتلقَّى مِنَ الشَّرْعِ، والعَقْلُ قَدْ يُسنِدُ الشَّرعَ، وقَدْ يَعْجِزُ عَنْ إدْرَاكِ الحُسْنِ لقُصُورِهِ، وقَدْ يَظُنُّ مَا كَانَ حَسنًا وليسَ بحَسَن، فالعقْلُ يَكُونُ مُسانِدًا للشَّرعِ، فيُثبِتُ مَا أثْبَتَهُ الشَّرعُ مِنَ الحُسْنِ، ولَا يَكُونُ مُستقِلًّا بمَعْرِفَةِ الحَسَنِ والقَبِيحِ بالنِّسبَةِ لأسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ؛ لأنَّ هَذَا أمْرٌ يُدرَكُ بالشَّرع.

[١] كُلُّ صِفَاتِهِ تَعَالَى كَامِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، فسَمْعُ اللهِ تعَالَى لَا يَلحَقُهُ النَّقصُ، يَعْنِي: لَا يُمكِنُ أن يَأتِيَ يَوْمٌ مِنَ الدَّهْرِ لَا يَسْمَعُ أبَدًا، بَلْ يسمَعُ عَزَّوَجَلَّ، وسمْعُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وحيَاتُهُ سبحَانَهُ كامِلَةٌ، لَا يُمكِنُ أن يأتِيَ يومٌ مِنَ الدَّهْرِ يكُونُ فيهَا نَقْصٌ فِي القُوَّةِ، أو فِي الصِّحَّةِ، أَوْ مَا أشْبَهَ ذَلِكَ، بَلْ كَامِلَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

[٢] أَيْ: أنَّ صِفَاتِ اللهِ كَمَالٌ.

[٣] ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾: يَعْنِي: العَيبَ والنَّقصَ للَّذِين لا يُؤمنُونَ بالآخِرَةِ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللهُ بقَولِهِ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، فالَّذِينَ

وأمَّا العَقْلُ: فوجْهُهُ أنَّ كُلَّ مَوجُودٍ حَقِيقَةً فَلَا بُدَّ أنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ[١] إمَّا صِفَةُ كَمَالٍ، وإمَّا صفَةُ نقْصٍ[٢]، والثَّاني بَاطِلٌ بالنِّسبَةِ إلَى الرَّبِّ الكَامِلِ.........

لَا يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ لَهُمْ مَثَلُ السَّوءِ، أمَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ المَثَلُ: يَعْنِي: الوَصْفَ، ومِنْهُ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ...﴾ [محمد:١٥] الآيَةَ، ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ أَيْ: وَصْفُهَا، وليْسَ المَرَادُ بذَلِكَ التَّمثِيلَ؛ لأنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مُمَثَّلٌ ومُمَثَّلٌ بِهِ.

﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾: الأكْمَلُ، ولَمْ يَقُلِ اللهُ تعَالَى: وللهِ مثَلُ الكَمَالِ. بَلْ قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ يَعْنِي: الَّذِي لَا شَيءَ فوقَهُ، فكُلُّ صِفَةٍ اتَّصفَ اللهُ بِهَا فهِيَ أعْلَى مَا يَكُونُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، وقَالَ تعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يَعْنِي: كُلُّ مَنْ فِي السَّمَواتِ والأرضِ يَعتَقِدُونَ هَذَا أنَّ للهِ المثلَ الأَعْلَى، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

[١] كُلُّ مَوجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صِفَتِهِ إلَّا صِفَةُ الوُجُودِ، ثُمَّ هَذَا الوُجُودُ هَلْ هُوَ وُجُودٌ وَاجِبٌ أو وُجُودٌ مُمكِنٌ، يَعْنِي: يَجُوزُ أنْ يُعدَمَ؟ هَذَا أيضًا صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا، إذَنْ: كُلُّ مَوْجُودٍ حقيقَةً لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ.

وقَولُنَا: «حقيقَةً» احْتِرَازًا ممَّا يُوجَدُ فِي الذِّهْنِ ويَفرِضُهُ الذِّهْنُ؛ لأنَّ الذِّهْنَ قَدْ يَفرِضُ أشْيَاءَ لَا يُمكِنُ أن تَقعَ، وهِيَ مُستحيلَةٌ، لكِنَّ الموجُودَ حقيقَةً لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ.

[٢] مَا دَامَ أَقررْنَا بأنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ؛ فإمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةَ كَمَالٍ، وإمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةَ نَقْصٍ.

المُستحِقّ للعِبَادَةِ[١]؛ ولهَذَا أظْهَرَ اللهُ تعَالَى بُطلَانَ أُلوهيَّةِ الأصْنَام باتِّصَافِهَا بالنَّقْصِ والعَجْزِ، فقَالَ تعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الأحقاف:٥][٢]، وقَالَ تعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل:٢٠-٢١][٣]، وَقَالَ عَنْ إبراهِيمَ وهُوَ يَحتَجُّ عَلَى

---

[١] وَإِذَا بَطَلَ الثَّانِي لَزِمَ الأَوَّلُ، وأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ لله تَعَالَى صِفَاتٌ كَامِلَةٌ.

[٢] يقُولُ لَكَ رَبُّكَ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾ مِنْ هَذَا الَّذِي يَدْعُو ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أَيْ: لَوْ بَقِيَ إِلَى يَوم القِيامَةِ يَدعُوه مَا استجَابَ لَهُ؛ فَمَنْ أَضَلُّ؟ الجَوَابُ: لَا أحَدَ أضلُّ مِنْ هَذَا؛ لأَنَّ العَاقِلَ لَا يُمكِنُ أَنْ يُتْعِبَ نفْسَهُ فِيمَا فَائِدَتُه معدُومَةٌ.

[٣] إِذَنْ: هُمْ مَوجُودُونَ بَعْدَ العَدَمِ، والرَّبُّ لَا يَجُوزُ أن يَكُونَ معدومًا مِنْ قَبْلُ، وأيضًا هُمْ عَاجِزُونَ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا، و﴿شَيْـًٔا﴾ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْي فتَعُمُّ أيَّ شَيْءٍ، وَقَدْ تَحدَّى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ الخَلْقِ، فقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾، يَجِبُ أن تَسْتَمِعَ لهَذَا المثَلِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج:٧٣]، كُلُّ الَّذِينَ يَدعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا، والذُّبَابُ مِنْ أَخَفِّ المخلُوقَاتِ وأَخَسِّ المخلُوقَاتِ، ولَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ، فهَذِهِ الأصنَامُ لَا تَخْلُقُ شَيْئًا وهِيَ تُخلَقُ؛ ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ يَعْنِي: أنَّ الأصنَامَ مَيْتَةٌ مَا فِيهَا حَيَاةٌ حتَّى تَنْفَعَ أو تَنْتَفِعَ، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ يَعْنِي: لَيْسَ عِنْدَهُم شُعورٌ فِي المُستَقْبَلِ، فكَيْفَ تُدْعَى مِنْ دُونِ اللهِ؟!

أَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـًٔا﴾ [مريم:٤٢][١].

وعَلَى قومِهِ: ﴿أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ۝٦٦ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنبياء:٦٦-٦٧][٢].

---

[١] ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ كَلِمَةٌ رَقِيقَةٌ مِنِ ابْنٍ مُشْفِقٍ عَلَى أَبِيهِ، ﴿لِمَ تَعۡبُدُ﴾ هَلِ الاستفهَامُ هُنَا للإنكَارِ أَوْ للتَّعجُّبِ أو للبَيَانِ؟ يَعْنِي: هَلْ مُرادُ إبراهِيمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أَنْ يُبيِّنَ حَالَ المعبُودَاتِ الَّتِي يَعبُدُها أَبُوهُ، أو مُرادُهُ أَنْ يَتعجَّبَ يقُولُ: كيفَ تعبُدُ مَا لَا ينفَعُكَ؟ أَوْ يُنكِرُ عَلَيْهِ؟ الجَوَابُ: كُلُّهَا مُحتَمَلَةٌ، فيُحتمَلُ أَنَّ إبراهِيمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أَرادَ أن يُبيِّنَ أَنَّ هَذِهِ الأصنَامَ لَا تَسمَعُ ولَا تُبصِرُ ولا تَنفَعُ، ويُحتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ تعجُّبًا، كَأَنَّهُ يقُولُ: سُبحَانَ اللهِ! كيفَ تَعْبُدُ هَذَا؟! ويُحتَمَلُ أَنَّهُ إنْكَارٌ، لكِنْ قَدْ يَبدُو للإنسَانِ أَنَّ الإنكَارَ فِي هَذَا المَقَامِ -أَيْ: مَقَامِ الدَّعوةِ الرَّقيقَةِ- غَيرُ وَارِدٍ.

[٢] وقَالَ تَعَالَى عَنْ إبراهِيمَ أيضًا مُحتجًّا: «وعَلَى قومِهِ: ﴿أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ۝٦٦ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنبياء:٦٦-٦٧]».

هَذِهِ الآيَةُ واضِحَةٌ أَنَّهُ أَرادَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بذَلِكَ الإنكَارَ، حيْثُ قَالَ: أَتَضجَّرُ منكُمْ وممَّا تعبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ، وأَنْعَى علَيْكُمُ العَقْلَ فِي قولِهِ: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾، وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ العقْلَ الصَّرِيحَ يُنَافِي الكُفْرَ القَبِيحَ مُنافَاةً كَامِلَةً، والعَقْلُ الصَّرِيحُ يَعْنِي: الخَالِيَ مِنَ الجَهْلِ، والخَالِيَ مِنْ إرادَةِ السُّوءِ؛ ولهَذَا قُلْنَا: «صريحٌ» بمعْنَى: خَالِصٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمُشاهَدِ أنَّ للمخْلُوقِ صِفَاتِ كَمَالٍ، وهِيَ مِنَ اللهِ تعَالَى، فمُعطِي الكَمالِ أَولَى بِهِ[١].

---

[١] هَذَا أيضًا دَلِيلٌ عقْليٌّ، لكنَّهُ دُونَ الأوَّلِ، وهُوَ أَنَّهُ مِنَ المعلُومِ أنَّ في المخلُوقِ كمَالًا، مثْلَ: العِلْمِ والقُدرَة والسَّمع والبَصَر وغَيرِ ذَلِكَ، والَّذِي أودَعَ فِيهِ ذَلِكَ الكَمالَ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ قَالَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: فمُعطِي الكَمالِ أَولَى بالكَمالِ: يَعْنِي: مُعطِي الكَمالَ تَفضُّلًا أَوْلَى بالكَمالِ، وهَذَا الدَّلِيلُ وإِنْ كَانَ فيْهِ شَيْءٌ مِنَ الضَّعْفِ؛ لأَنَّهُ رُبَّما يُوجَدُ إنسَانٌ مَثَلًا يُعطِي أحَدًا أو يُعينُ أحَدًا وهُوَ أقَلُّ منْهُ رُتبَةً، وأقَلُّ مِنْهُ قُوَّةً، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ، لكنَّهُ مِنْ حيثُ الأَصْل واضِحٌ أنَّهُ كَيْفَ لَا يَكُونُ كَامِلًا، وَهُوَ يُعطِي الكَمالَ؟! لَولَا كَمالُهُ مَا أَعطَى الكَمالَ.

إذَنْ: إذَا قَالَ قائِلٌ: مَا هُوَ دليلُكُم من جهَةِ العقْلِ عَلَى أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بصِفَاتِ الكَمالِ؟

قُلْنَا: أوَّلًا: كُلُّ مَوجُودٍ حقيقَةً فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، إمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةَ كَمالٍ، وإمَّا أَنْ تكُونَ صِفَةَ نقْصٍ، فصِفَةُ النَّقصِ مُستحيلَةٌ في حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وصِفَةُ الكَمالِ واجِبَةٌ للهِ، فوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَوصُوفًا بصِفَاتِ الكَمالِ؛ لأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الحصْرُ غيرُ صَوابٍ؛ لأنَّ الموجُودَ قَدْ يَكُونُ موصُوفًا بصِفَاتِ الكَمالِ، أو صِفَاتِ النَّقصِ، أو بصِفَةٍ لَا نقصَ فيهَا ولَا كَمالَ.

فالجَوابُ: هَذَا الأخِيرُ غيرُ صحِيحٍ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي لَيْسَ فيهَا صِفَةُ كَمالٍ ولَا نَقْصٍ هِيَ فِي الحَقِيقَةِ نَقْصٌ؛ لأَنَّهَا لَغْوٌ وعَبَثٌ، فالكَمالُ أن يَكُونَ الإنسَانُ مُتَّصِفًا بالصِّفَاتِ النَّافِعَةِ المُفيدَةِ، ومَا لَا نَفْعَ فيهِ ولَا ضَرَرَ فهُوَ داخِلٌ في صِفَاتِ النَّقصِ؛

وأمَّا الفِطْرَةُ: فلأنَّ النُّفوسَ السَّليمَةَ مجبُولَةٌ مَفطُورةٌ عَلَى محبَّةِ اللهِ وتعظيمِهِ وعبادَتِهِ، وهَلْ تُحِبُّ وتُعظِّمُ وتَعبُدُ إلَّا مَنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بصِفَاتِ الكَمَالِ اللَّائقَةِ برُبوبيَّتِهِ وأُلوهيَّتِهِ؟[١]

ولـهَذَا قَالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَاثًّا عَلَى تكمِيلِ الإيمانِ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ وَالْيَومِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»(١).

أمَّا الدَّلِيلُ الثَّاني مِنَ العَقْلِ: فأَنْ نَقُولَ: نَحْنُ نُشَاهِدُ في المخلُوقِ صِفَاتِ كَمَالٍ، والَّذِي أعْطَاهُ هَذَا الكَمَالَ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فمُعْطِي الكَمَالِ أَولَى بالكَمالِ، ومِنْ كَمَالِهِ أَنَّهُ أعطَى الكَمَالَ، فهَذَا أيضًا دَلِيلٌ عقليٌّ عَلَى ثُبوتِ صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذَا استدَلَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى بُطلَانِ أُلوهيَّةِ الأصنامِ بأنَّهَا نَاقِصَةٌ، فتَبيَّنَ بهَذَا أنَّ الرَّبَّ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ كَامِلَ الصِّفَاتِ، وإلَّا لم يَصِحَّ أن يكُونَ ربًّا.

[١] كُلُّ النُّفوسِ مجبُولَةٌ عَلَى مَحَبَّةِ اللهِ وتعظِيمِهِ؛ وذَلِكَ لكَمالِهِ، إِذْ إِنَّ المجْهُولَ لَا يُحَبُّ ولا يُعظَّمُ، ومَنْ عُلِمَ نقصُهُ لَا يُحَبُّ ولا يُعظَّمُ، فالفِطْرَةُ هَذِهِ الَّتِي هِيَ محبَّةُ اللهِ وتعظِيمُهُ مبنيَّةٌ عَلَى أَصْلٍ وهِيَ عِلْمُ الإنسَانِ فطريًّا بكَمالِ صِفَاتِ مَنْ يعبُدُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَما قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» لَولَا مَا يُحِيطُ بالإنسَانِ مِنَ البيئَةِ السَّيِّئَةِ لكَانَ عَلَى فطرَتِهِ مُستقِيمًا عَلَى دِينِ اللهِ، لكِنَّ البيئَةَ السَّيِّئَةَ تُؤَثِّرُ، كَما قَالَ فِي الحَدِيثِ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨).

وإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ نَقْصًا لَا كَمَالَ فيهَا فهِيَ مُمتنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ تعَالَى، كالمَوْتِ، والجَهْلِ، والنِّسيَانِ، والعَجْزِ، والعَمَى، والصَّمَمِ، ونحوِهَا[١].

لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨][٢]، وقولِهِ عَنْ مُوسَى: ﴿فِى كِتَـٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢][٣].

وقولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤][٤]، وقولِهِ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠][٥]،....................................

---

[١] هَذِهِ إِشَارَةٌ لِـمَا قُلنَاهُ قَبْلُ، بأنَّ مَا يُنسَبُ إِلَى اللهِ تعَالَى لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: ذَكَرَهَا المُؤَلِّفُ هُنَا، فَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ نَقْصًا لَا كَمَالَ فِيهَا فَهِيَ مُمتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ تعَالَى، كالمَوتِ فالمَوتُ نَقْصٌ، وكَذَا الجَهْلُ، والنِّسيَانُ، والعَجْزُ، والعَمَى، والصَّمَمُ، ونحوُهَا.

[٢] والشَّاهِدُ قولُهُ: ﴿لَا يَمُوتُ﴾ حيْثُ نَفَى الموتَ عَنْهُ تعَالَى.

[٣] حيْثُ نَفَى الجَهْلَ والنِّسيَانَ عَنْهُ تعَالَى، وقولُهُ: ﴿لَّا يَضِلُّ﴾ يَعْنِي: لَا يَجْهَلُ، ﴿وَلَا يَنسَى﴾ يَعْنِي: لَا يَنْسَى مَا عَلِمَهُ أَوَّلًا، فعِلْمُ المخلُوقِ محفُوفٌ بآفتَيْنِ هُمَا: الجَهْلُ السَّابِقُ عَلَى العِلْمِ، والنِّسيَانُ اللَّاحِقُ للعِلْمِ؛ أَمَّا علْمُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهُوَ مُنزَّهٌ عَنْ هَذَا وهَذَا.

[٤] حيْثُ نَفَى العَجْزَ عَنْهُ تَعَالَى.

[٥] حيث نَفَى عَنْهُ تعَالَى الصَّمَمَ.

وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّهُ أَعْورُ، وإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْورَ»(١)[١]، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»(٢)[٢].

وَقَدْ عَاقَبَ اللهُ تعَالَى الوَاصِفِينَ لَهُ بالنَّقْصِ، كَمَا فِي قولِهِ تعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤][٣].

---

[١] والشَّاهِدُ قولُهُ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْورَ»، فنَفَى عنْهُ تعَالَى العَمَى، وجْهُ الدَّلالَةِ: أنَّ قولَهُ: «لَيْسَ بِأَعْوَرَ» يقْتَضِي ثُبوتَ العَينَيْنِ كِلْتَيهِمَا، وأَنَّهُ ليسَ بأَعْمَى، وإِذَا انْتَفَى العَوَرُ فالعَمَى من بَابِ أولَى.

[٢] قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حينَمَا رَفَعَ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أصواتَهُمْ بالتَّسبِيحِ والتَّكبِيرِ رَفْعًا مُزعِجًا، قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» أَيْ: هَوِّنوا علَيْهَا «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»؛ لأنَّ الَّذِي يُرفَعُ لَهُ الصَّوتُ بشدَّةٍ هُوَ الأَصَمُّ أَوِ الغَائِبِ، يَعْنِي: إذَا كَانَ غَائبًا فإِنَّهُ لَيْسَ فيه صَمَمٌ، لكِنْ لَا يسمَعُكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: وَلَا غَائِبًا.

[٣] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ هَذَا وَصفٌ بالنَّقصِ، ومَعْنَى ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ عندَهُمْ أي: محبُوسَةٌ عَنِ الإنفَاقِ؛ لأنَّ اليَهُودَ أَهَمُّ شَيْءٍ عندَهُمُ المَالُ، لا يَعدِلُونَ بِهِ شيئًا، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: أَنَّ اللهَ غلَّهَا فصَارُوا أَشَدَّ النَّاسِ بُخْلًا، وصَارُوا يَأْمُرونَ النَّاسَ بالبُخْلِ -أعاذَنَا اللهُ مِنْ ذَلِكَ- ﴿وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ فجُوزُوا

---

(١) رواه البخاري: كتاب الفتن (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن (٢٩٣٣).

(٢) رواه البخاري: كتاب المغازي (٤٢٠٢)، ومسلم: كتاب الذكر (٢٧٠٤).

وقولُهُ تَعَالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران:١٨١][١].

عن المعصِيةِ بمثلِهَا حَيْثُ غُلَّتْ أيدِيهِم، وجُوزُوا باللَّعنِ؛ لأنَّهُم افتَرَوْا عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَذِبًا بِمَا قَالُوا؛ فقَالُوا: يَدُ اللهِ مغلُولَةٌ؛ ويَدُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَلْأَى سَحَّاءُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، (بل) للإضْرَابِ الإبطَالي، يَعْنِي: بَلْ بَاطِلٌ مَا سَبَقَ، وهَذِهِ الآيَةُ نَصٌّ في أنَّ يَدَي اللهِ اثْنَتَانِ لَا غَيْرَ، وهُوَ إجْمَاعُ أهْلِ السُّنَّةِ، وأمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١] بالجَمْعِ، فالمُرادُ بالأيدِي هُنَا النَّفس، كقَولِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، أَيْ: بِمَا كسبْتُمْ، وقَالَ تعالَى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، وكُلُّ شَيءٍ مِنْ أفعَالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُعلَّقٌ بالمشيئَةِ فاعلَمْ أنَّهُ مَقرُونٌ بالحِكْمَةِ، فهُوَ تعالَى يُعطِي لِحِكمَةٍ، ويمنَعُ لِحِكمَةٍ.

[١] ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ وهمُ اليهُودُ حيثُ قَالُوا: إنَّ اللهَ فقِيرٌ لَا يُعطِي ونحْنُ أغنِيَاءُ، ولكِنْ نَقُولُ: أنْتُمْ أغنيَاءُ بُخَلَاءُ، واللهُ غَنيٌّ حَمِيدٌ يُعطِي، فيَدُهُ عَزَّوَجَلَّ مَلْأَى سَحَّاءُ -أي: كثيرَةُ العَطَاءِ- اللَّيلَ والنَّهارَ، قَالَ: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ هَذَا وَعِيدٌ ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ نَكْتُبُهُ أيضًا، وقولُهُ: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: بيانٌ للوَاقِعِ، أَيْ: أنَّ قتلَهُمُ الأنبياءَ بغَيرِ حَقٍّ؛ لأنَّ الأنبيَاءَ دُعَاةٌ إِلَى الخَيرِ، دُعَاةٌ إلى الإصلَاحِ، رُسُلٌ من عنْدِ اللهِ، فقَتْلُهُمْ بغَيرِ حَقٍّ. ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ ﴿وَنَقُولُ﴾ أَيْ: يَوْمَ القِيَامَةِ، ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ أَيْ: ذُوقُوا عذَابَ النَّارِ الَّتِي كُلُّها حَرِيقٌ -والعِيَاذُ باللهِ-.

ونزَّهَ نفسَهُ عمَّا يَصفُونَهُ بِهِ مِنَ النَّقائصِ، فقَالَ سبحَانَهُ: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢][١].

---

[١] ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ﴾ أي: تنْزِيهٌ لَهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، ومِنْهُ مَا يَصفِونُهُ بِهِ مِنْ قَولِهِمْ: الملَائِكَةُ بنَاتُ اللهِ. ونحوُ ذَلِكَ، ﴿رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ﴾ أَيِ: الغلَبَةُ والقَهْرُ والسُّلطَانُ، والرَّبُّ هُنَا يَتعيَّنُ أن تكُونَ بمَعْنَى صَاحِبٍ، وَلَا يجُوزُ أن نُفسِّرَهَا بمَعْنَى خَالِقٍ، كَمَا في قولِهِ: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ أَيْ: خَالِقُ السَّمواتِ؛ لأنَّ العزَّةَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وصِفَاتُ اللهِ كُلُّها غَيْرُ مخلُوقة، إِذَنْ فيَتعيَّنُ أن تَكُونَ (رَبُّ) هُنَا بمَعْنَى صَاحِب.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: أَورِدُوا لَنَا شَاهِدًا مِنَ اللُّغَةِ العربيَّةِ عَلَى أنَّ الرَّبَّ يَكُونُ بمَعْنَى صَاحِبٍ؟

فالجَوابُ: هَذَا كَثِيرٌ، قَالَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ فِي لُقَطَةِ الإبِلِ: «دَعْهَا فَإِنَّ مَعهَا سِقَاءَهَا وَحِذَاءَهَا، تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا»[١]، فالمُرادُ بالرَّبِّ هُنَا: صَاحِبُهَا، سَواءٌ كَانَ مَالِكًا أو مُستَأجِرًا أو مُستعِيرًا أَوْ غيرَ ذَلِكَ. ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أَيْ: مَا يَصِفُونَ اللهَ بِهِ مِنَ النَّقْصِ ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ سلَّم عَلَى المرسَلِينَ لسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ العَيبِ والنَّقصِ، فهُمْ مَا قَالُوا إِلَّا حَقًّا ﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ختمَ هَذِهِ الآيَاتِ بالحَمْدِ الدَّالِّ عَلَى الكَمَالِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم، رقم (٩١)، ومسلم: كتاب اللقطة، رقم (١٧٢٢).

وقَالَ تعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون:٩١][١].

مسألَةٌ: مَا حُكْمُ قَولِ بعضِهِمْ: «رَبُّ القُرْآنِ» مُرِيدًا بذَلِكَ أَنَّهُ سبحَانَهُ صَاحِبُ القُرآنِ؟

الجَوابُ: الجهميَّةُ يقُولُونَ: القُرآنُ مخلُوقٌ. فإذَا قُلْتَ: رَبُّ القُرآنِ. أوهَمَ أَنْ تكُونَ جَهْمِيًّا، وعَلَيْهِ فَلَا تَقُلْ هَذَا.

[١] ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ (مِن): زائِدَةٌ للتَّوكِيدِ، أَيْ: مَا اتَّخَذَ اللهُ ولدًا لنَفْسِهِ، وهَذَا تكذِيبٌ لثَلَاثِ طَوائِفَ مِنْ بَنِي آدَمَ، كُلُّهُم زَاغُوا عَنِ الصِّراطِ المُستَقِيمِ فِي هَذَا البَابِ، عَلَى اليَهودِ والنَّصارَى والمُشرِكِينَ، فاليهُودُ قَالُوا: عُزَيرٌ ابْنُ اللهِ. والنَّصارَى قَالُوا: المسِيحُ ابْنُ اللهِ. والمُشركُونَ قَالُوا: الملائِكَةُ بنَاتُ اللهِ. فنَفَى اللهُ تَعَالَى عَنْ نفسِهِ أَنْ يَكُونَ اتَّخَذَ وَلَدًا رَدًّا عَلَى هَؤُلَاءِ المُفتَرِينَ، وكَمَا فِي سُورَةِ الإخلَاص: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، والدَّليلُ عَلَى انتفَاءِ الولدِ عنْهُ سبحَانَهُ لامتنَاعِ الصَّاحبةِ علَيْهِ قولُهُ تعالَى في سُورَةِ الأنعَام: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ أَيْ: فكَيفَ يكُونُ لَهُ وَلَدٌ ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠١]؟! وفيْهِ آيَاتٌ أُخرَى. وفي قولِهِ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ...﴾ الآيَةَ دَليلٌ عقْليٌّ في نَفْيِ الشَّريكِ حيثُ قَالَ تعَالَى: ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فلنَنْظُرْ هَلِ الكَونُ مُتنَافِرٌ أو مُنسَجِمٌ بعضُهُ مَعَ بَعْض؟

الجَوابُ: الثَّاني بِلَا شَكٍّ، ولَوْ كَانَ هُنَاكَ إلَهٌ آخَرُ لانْفَرَدَ كُلُّ إلَهٍ بِمَا خَلَقَ، كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ ملكُهُ، وحينَئِذٍ لَا بُدَّ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ المُلْكُ لَهُ وحدَهُ، فإمَّا أن

وإذَا كَانَتِ الصِّفَةُ كَمالًا فِي حَالٍ، ونَقْصًا فِي حَالٍ، لم تَكُنْ جَائِزَةً فِي حَقِّ اللهِ ولَا ممتَنِعَةً عَلَى سبيلِ الإطْلَاقِ، فَلَا تُثبَتُ لَهُ مُطلقًا، ولا تُنفَى عنه نفيًا مُطلَقًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفصِيل: فتَجُوزُ في الحَالِ الَّتِي تَكُونُ كَمالًا، وتَمْتَنِعُ في الحَالِ الَّتِي تَكُونُ نَقْصًا، وذَلِكَ كالمَكرِ، والكَيْدِ، والخِدَاعِ، ونحوِهَا؛ فهَذِهِ الصِّفَاتُ تَكُونُ كَمالًا إذَا كَانَتْ فِي مُقابَلَةِ مَنْ يُعامِلُونَ الفَاعِلَ بِمِثْلِهَا؛ لأنَّها حينَئِذٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ فَاعِلَهَا قَادِرٌ عَلَى مُقابَلَةِ عَدوِّهِ بمثْلِ فعلِهِ أو أشدَّ، وتَكُونُ نقصًا في غيرِ هَذِهِ الحَالِ[١]؛ ولهَذَا لم يَذْكُرْهَا اللهُ تعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ، وإنَّما ذَكَرَهَا فِي مُقابلَةِ مَنْ يُعاملُونَهُ ورُسلَهُ بمثلِهَا، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠][٢] ....

يَتَقَابَلَا وإمَّا أَنْ يَنتصِرَ أحدُهُما عَلَى الآخرِ، فإنْ تَقَابَلَا -أَيْ: عَجزَ كُلُّ واحِدٍ عَنِ الآخرِ- لَمْ يَصِحَّ أَنْ يكُونَا إلهَيْنِ؛ لأنَّ كِلَيْهِما عَاجِزٌ، وإنِ انفَرَدَ أحدُهُما بالعُلوِّ صَارَ الإلَهُ وَاحِدًا، فعَادَتِ المسأَلَةُ إِلَى أَنْ يكُونَ للخَلْقِ إلَهٌ وَاحِدٌ وهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي: تنزيهًا للهِ عَمَّا يصِفُه به هُؤلاءِ المشرِكُونَ.

[١] يَعْنِي: إذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبَبٌ.

[٢] المكْرُ: هُوَ الإيقَاعُ بالخَصْمِ مِنْ غَيرِ شُعُورِهِ بِهِ، وهُوَ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ إذَا كَانَ فِي مَوضِعِهِ وإلَّا فهُوَ نَقصٌ، يُذكَرُ أنَّ عليَّ بنَ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلَبَ مِنْهُ عمرُو بنُ وُدٍّ المُبارَزَةَ فِي القِتَالِ فبَارَزَهُ، فلمَّا أقْبَلَ عَلَى عَليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرَخَ عليٌّ بأعلَى صَوتِهِ: إنَّنِي لَمْ أَخْرُجْ مِنْ أَجْلِ أنْ أُبارِزَ رَجُلَينِ. فالْتَفَتَ عمرُو بنُ وُدٍّ ظنًّا أنَّ وراءَهُ رَجُلًا فضَرَبَهُ بالسَّيْفِ، هَذِهِ خَدِيعَةٌ لكنَّهَا فِي مَوضعِهَا؛ لأنَّ الرَّجُلَ إنَّما خَرَجَ ليَقْتُلَهُ،

....

وهُوَ أرَادَ أن يَتوصَّلَ إلى قتلِهِ بِمَا هُوَ أنْكَى وأقْرَبُ.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ﴾ يَعنِي: مِنَ الدَّهَاءِ والمُخادَعَةِ والمُمارَاةِ يَمكُرونَ، لكِنْ هُناكَ مَكْرٌ فوقَ مَكْرِهِمْ ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، ومِنْ ذَلِكَ مَا حَصَلَ مِنْ كُفَّارِ قُرَيشٍ مِنَ المكْرِ بالنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا عَجَزُوا عَنْ إخْمَادِ دَعوتِهِ، حَيْثُ اجْتَمَعَ الدُّهَاةُ منهُمْ والأذكيَاءُ في دَارٍ تُسمَّى دارَ النَّدوةِ، وقَالُوا: مَاذَا نفْعَلُ بهَذَا الرَّجُلِ، حيثُ سَفَّهَ أحْلَامَنَا، وأَضَلَّ نِسَاءَنَا وأبنَاءَنَا؟ فصَارَ رَأْيُهُم يدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أشيَاءَ: ليُثْبِتُوكَ، أو يَقتُلُوكَ، أو يُخرجُوكَ، فقَال بعضُهُم: احبِسُوهُ، وهَذَا يعنِي لِيُثْبِتُوك حتَّى لَا يَتَّصِلَ بِه أحَدٌ، ولا يَتَّصِلَ بأحَدٍ، فقَالُوا: هَذَا لَا يَصلُحُ. فقَالَ بعضُهُم: أخْرِجُوهُ، قَالُوا: لا يَصلُحُ؛ لأَنَّنَا إذَا أَخْرجنَاهُ اجتمَعَ عندَهُ أصحَابُهُ. فقَالَ بعضُهُم: إذَنِ اقتُلُوه. قَالُوا: كَيْفَ نقْتُلُهُ؟ إنْ قتَلَتْهُ قبيلَةٌ قَامَتْ عَلَيْهِم قبيلَةُ النَّبيِّ ﷺ. قَالُوا: اجمَعُوا عشَرَةً مِنَ الشُّبَّانِ الأقويَاءِ، مِنْ عَشَرَة قبائِلَ مُتفرِّقَةٍ، وأَعطُوا كُلَّ واحِدٍ سَيفًا صَارِمًا بَتَّارًا، فيَضرِبوُا محمَّدًا ضربةَ رجُلٍ وَاحِدٍ، فيَضِيعُ دمُهُ في القَبَائِلِ، فَلَا يَستَطِيعُ بنُو هَاشِمٍ أنْ يُطالِبُوا. ويُقَالُ: إنَّ الَّذِي جَاءَ بهَذَا الرَّأْيِ هُوَ إبْلِيسُ، قَالَ هَذَا الرَّأيَ، وصَوَّتُوا علَيْهِ بالإجْمَاعِ.

فاجْتَمَعَ عشَرَةٌ يَنتَظِرُونَ خُروجَ النَّبِيِّ ﷺ، ولكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ -إمَّا بوَحْيٍ أو بغَيْرِ وَحْيٍ- شعَرَ بِهِمْ، وأَمَرَ عَلِيَّ بنَ أبي طَالِبٍ أَنْ يبْقَى فِي مَنَامِهِ، وَهُوَ ﷺ قَدْ خَرَجَ في اللَّيْلِ وَهُمْ يَنتظِرُونَهُ، كلَّمَا رَأَوُا الفِرَاشَ وجَدُوا عَلَيْه نائِمًا، وقَالُوا: إلَى الآنَ لَمْ يَقُمْ، فانتَظَرُوا حتَّى طَلَعَتْ عَلَيْهِمُ الشَّمسُ.

وقولُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦][١]، وقولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف:١٨٢-١٨٣][٢]..............................

فهَذَا المكْرُ صَارَ أعظَمَ مِنْ مكرِهِمْ، بَلْ إنَّ بعْضَ المؤرِّخِينَ يُبالِغُ فِي هَذِهِ المسألَةِ، ويقُولُ: إنَّهُ خَرَجَ مِنْ بينِهِمْ يَذَرُّ عَلَى رُؤوسِهِمُ التُّرابَ، ويَقْرأُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس:٩]، فعَلَى كُلِّ حَالٍ: مَكْرُ اللهِ تعَالَى لأوليَائِهِ أعظَمُ مِنْ مكْرِ أعدَائِهِ بأوليَائِهِ.

[١] ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ أَيْ: كَيْدًا عظِيمًا، ويَعْنِي بذَلِكَ كُفَّارَ قُريش ﴿وَأَكِيدُ﴾ يَعْنِي: أَنَا، ﴿كَيْدًا﴾ أَيْ: أعظَمَ منْهُ كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾، فإذَا كَانَ هَؤُلَاءِ يَكيدُونَ كَيْدًا عَظِيمًا فإنَّ اللهَ يَكِيدُ كيدًا أعظَمَ، وتَأمَّلْ كيفَ قَالَ: ﴿وَأَكِيدُ﴾ ولم يَقُلْ: ونَكِيدُ كَيْدًا. للإشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ وحدَهُ سبحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكِيدَ هُمْ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعظِيمِ؛ لأنَّهُ وحدَهُ كَافٍ لِذَلِكَ.

[٢] نَعُوذُ باللهِ مِنْ ذَلِكَ! ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ هُمُ الكُفَّارُ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ أَيْ: نَتدَرَّجُ بِهِمْ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ مِنْ حَيْثُ لَا يعلَمُونَ، وذَلِكَ بإسبَاغِ النِّعَمِ عَلَيْهِمْ وَدفْعِ النِّقَمِ عَنْهُمْ، فيَظنُّونَ أَنَّهُم فِي رضًا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيَستمِرُّونَ في تكذيبِهِمْ، ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ﴾ أي: أُمْهِلُ لهُمْ ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾، وفي مَعْنَى هَذَا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران:١٧٨] -نسأَلُ اللهَ العَافِيَةَ- قَالَ أهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُٱللَّهُ: وإذَا رَأيتَ اللهَ قَدْ أغْدَقَ النِّعمَ عَلَى عبدِهِ وهُوَ يُبارِزُهُ بالمعصيَةِ فاعْلَمْ أنَّ ذَلِكَ

وقولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢][١]، وقولُهُ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٤-١٥][٢].

استدرَاجٌ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أمْهَلَ لَهُ مَعَ معصِيتِهِ، فيَكُونُ هَذَا استدراجًا يتنزَّلُ بِهِ مِنْ سَيِّئٍ إِلَى أسوأَ ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ أي: عظيمٌ قويٌّ.

[١] ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ حيثُ يُظهِرُونَ أنَّهُمْ مُسلمُونَ، بَلْ إنَّهم مُؤمِنُونَ، وهُمْ كَاذِبُونَ يفعَلُونَ ذَلِكَ خِدَاعًا للهِ ولرَسُولِهِ وللمُؤمنِينَ؛ لأنَّهم إِذَا قَالُوا: إنَّهم مُؤمِنُونَ كَفَّ المسلمُونَ عَنْ قتالِهِمْ؛ ولهَذَا لـمَّا استُؤذِنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِتَالِهِمْ قَالَ: «لَا، أَخْشَى أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»⁽¹⁾ والحمْدُ للهِ عَلَى هَذَا الحُكْمِ البَالِغَ الحِكْمَةِ؛ لأنَّنا لَوْ أَرَدْنَا أن نَقْتُلَ المنافِقِينَ؛ لأنَّهم مُنافِقُونَ لأمْكَنَ كُلَّ ظَالِمٍ مِنْ وُلاةِ الأُمُورِ أن يقْتُلَ أهْلَ الخَيرِ ويقُولُ: إنَّهم مُنافِقُونَ. لكِنَّ الشَّرعَ حسَمَ هَذَا البَابَ وقطَعَهُ، وجَعَلَ مُعامَلَةَ النَّاسِ فِي الدُّنيا عَلَى حَسبِ الظَّاهِرِ، وفِي الآخِرَةِ حَسبَ البَاطِنِ -نسأَلُ اللهَ أنْ يُصلِحَ بواطِننَا- ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ ونحْنُ معكَمُ وكُلُّ شَيءٍ يَقُولُونَهُ، حتَّى إنَّهم يَأْتُونَ ويُؤكِّدُونَ للرَّسُولِ ﷺ أنَّهم يشْهَدُونَ أنَّهُ رَسُولُ اللهِ، ولكِنَّ اللهَ خادِعُهم؛ يُمِلي لَهُمْ، ويَستُرُ علَيْهِمْ حتَّى يتَمادَوا فِي هَذَا النِّفاقِ، ويَستحِقُّوا أَنْ يكُونُوا في الدَّرْكِ الأسْفَلِ مِنَ النَّارِ.

[٢] ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ قَالَ اللهُ تعالَى مَطْلَعَ الآيَةِ السَّابقَةِ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، أَيْ: بالنَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم وأصحَابِهِ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب ما ينهى عن دعوة الجاهلية، رقم (٣٥١٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا، رقم (٢٥٨٤).

ولهَذَا لَمْ يذكُرِ اللهُ أَنَّهُ خَانَ مَنْ خَانُوهُ[١]، فقَالَ تعَالَى: ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٧١]، فقَالَ: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾، ولَمْ يَقُلْ: «فَخَانَهُمْ»[٢]، لأنَّ الخِيانَةَ خِدعَةٌ فِي مَقَامِ الائتِمانِ، وهِيَ صِفَةُ ذَمٍّ مُطلَقًا[٣].

الشَّاهِدُ: أنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأوصَافِ هِيَ كَمالٌ في حَالٍ، نَقْصٌ في حَالٍ؛ إنْ كَانَتْ فِي مُقابلَةِ العَدوِّ الَّذِي يَسخَرُ بِكَ ويُخادِعُكَ فهِيَ كَمالٌ، وإلَّا فهِيَ نَقْصٌ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: بعْضُ النَّاسِ إذَا رَأَى مَثَلًا ظُلْمًا في مُجتَمعٍ مِنَ المُجتمَعَاتِ، قَالَ: «اللهُ مُنتَقِمٌ» فهَلْ يَكفِي القَيْدُ الأوَّلُ؟

الجَوابُ: لَا، أَنَا أَرَى أَنَّهُ يُقيِّدُ فيُقَالُ: «اللهُ مُنتَقِمٌ مِنَ الظَّالِمِينَ»، وهُوَ أحسَنُ.

أمَّا إذَا كَانَتِ الصِّفَةُ نَقْصًا عَلَى كُلِّ حَالٍ فهِيَ ممنُوعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] وَذَكَرَ أَنَّهُ خَادِعٌ مَنْ خَادَعُوهُ.

[٢] ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ يَعْنِي: يُرِيدُوا خيانَةَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ فيمَا يقُولُونَهُ ويُظهرُونَهُ، فقَدْ خَانُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ وذَلِكَ بالكُفْرِ ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ يَعْنِي: جَعَلَ السَّيطرَةَ عليْهِمْ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ فلَمْ يقُلْ: خَانُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ فخَانَهُمْ، بَلْ قَالَ: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾.

[٣] لأنَّ الخِيَانَةَ وَصْفُ ذَمٍّ مُطلَقًا، أَيْ: عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِذْ إِنَّهَا غَدْرٌ فِي مَحَلِّ الائتِمانِ، والغَدْرُ في محَلِّ الائتِمانِ ذَمٌّ؛ ولهَذَا كَانَ مِنْ عَلَامَةِ النِّفَاقِ أَنَّ المُنافِقَ إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ؛ ولهَذَا لَمْ يَذْكرِ اللهُ أَنَّهُ خَانَ مَنْ خَانَهُ.

وبِـذَا عُرِفَ أنَّ قولَ بعْضِ العَـوَامِّ: «خَانَ اللهُ مَنْ يَخُونُ» مُنكَرٌ فَاحِشٌ، يَجِبُ النَّهيُ عَنْهُ[١].

---

[١] هَذَا يَقَعُ عنْدَ العَوَامِّ كَثِيرًا يَقُولُ: أَنَا سَأَئتَمِنُكَ لكِنْ لَا تَخُنِّي، قَالَ: أَبَدًا إِنْ خُنْتُكَ فاللهُ يَخُونُنِي. أو خَانَ اللهُ مَنْ يَخُونُ. وهَذَا حَرَامٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى لَا يُوصَفُ بالخِيَانَةِ مُطْلَقًا.

فَصَارَ مَا يُوصَفُ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى أقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

الأوَّلُ: مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ مُطْلَقًا.

والثَّانِي: مَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفُ بِهِ مُطْلَقًا.

والثَّالِثُ: مَا فِيهِ تَفْصِيلٌ.

أَمَّا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفُ بِهِ مُطْلَقًا فهُوَ: كُلُّ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ، مِثْلُ: الخِيَانَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللهَ خَائِنٌ. حتَّى فيمَنْ خَانَ اللهَ لَا يَجُوزُ أن نَقُولَ: إِنَّ اللهَ يَخُونُهُ. وقَولُ بعْضِ العَوَامِّ الآنَ: «خَانَ اللهُ مَنْ يَخُونُ» غَلَطٌ كَبِيرٌ، يَجِبُ أَنْ يُنهَى النَّاسُ عَنْهُ.

وأَمَّا مَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ مُطْلَقًا؛ لأَنَّهُ لَا يَتضمَّنُ نَقْصًا لكِنْ لَا يُسمَّى بِهِ تعَالَى مِثْلُ: المُتكلِّمُ، والمُرِيدُ، والفَعَّالُ لِـمَا يُرِيدُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذِهِ يُوصَفُ اللهُ بِهَا عَلَى الإِطْلَاقِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: العِلْمُ والحِكمَةُ»؛ لأَنَّ هَذَا مَأخُوذٌ مِنِ اسْمِهِ العَلِيم والحَكِيم، فَهِيَ ثَابِتَةٌ لَهُ بالاسْمِ لَا بالصِّفَةِ.

وأَمَّا مَا فِيهِ تَفْصِيلٌ فهُوَ مَا يُوصَفُ بِهِ حَيْثُ يَكُونُ كَمالًا، وَلَا يُوصَفُ بِهِ حَيْثُ

....

يكُونُ نَقْصًا، مِثْلُ: الخِدَاع فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إنَّ اللهَ خَادِعٌ. عَلَى وجْهِ الإطلَاقِ، بَلْ نقُولُ: إذَا كَانَ الخِدَاعُ يَدُلُّ عَلَى القُوَّةِ والسُّلطَةِ والغَلَبَةِ جَازَ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِهِ، مِثْلَ: أَنْ يَكُونَ فِي مُقابِلِ مَنْ يَخْدَعُ اللهَ، وكَذَلِكَ يُقَالُ في المكْرِ والكَيْدِ والاستهْزَاءِ والسُّخريَةِ ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة:٧٩]، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، المُهِمُّ أَنَّ ضَابِطَهُ أَنَّهُ في الحَالِ الَّتِي يَكُونُ كَمالًا يُوصَفُ اللهُ بِهِ وإلَّا فَلَا يُوصَفُ، ويَكُونُ كَمالًا إذَا كَانَ المُرادُ بِهِ الغَلَبَةَ والسلطةَ للمُخاصِم.

مسأَلَةٌ: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عِبْدِيَ المُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَكْرَهُ إِسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»[1]، فهَلْ تُثبَتُ صِفَةُ التَّرَدُّدِ للهِ؟

نقُولُ: التَّرَدُّدُ نَوعَانِ؛ تَرَدُّدٌ لإِشْكَالٍ ظَهَرَ عَلَى الفَاعِلِ، وَهَذَا مُمتَنِعٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَرَدُّدٌ عَنْ فِعْلِ الشَّيءِ المُتعلِّق بالآخَرينَ؛ لأَنَّهُ لَا يُحِبُّ أن يفْعَلَ شيئًا يُحزِنُهم أو يَكرَهُونَهُ، ولكِنْ لَا بُدَّ مِنْهُ -أَعْنِي: المَوْتَ-؛ فالتَّرَدُّدُ الممنُوعُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ هُوَ أَنْ يكُونَ الحَامِلُ للمُترَدِّدِ إشكَالَ الأمْرِ عنْدَهُ، وهَذَا في حَقِّ اللهِ مُمتَنِعٌ؛ أمَّا إذَا كَانَ يَفعَلُ أَوْ لَا يفْعَلُ مِنْ أَجْلِ حَالِ الآخَرينَ، فَلَا بَأْسَ، وهَذَا ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

مسأَلَةٌ: بعْضُ النَّاسِ إذَا قِيلَ لَهُ: فُلَانٌ يَنْشُد عَنْكَ. قَالَ: اللهُ يَنْشُد عنْهُ؟

الجَوابُ: يُنظَرُ فِي مُرادِ النَّاسِ بقَولِهِمْ: الله يَنْشُد عَنْ حَالِكِ. هَلْ مرادُهُمْ بأنَّ اللهَ تعَالَى جَاهِلٌ ويَبحَثُ، أو أنَّ اللهَ تعَالَى يَحْتَفِي بِكَ كَما احْتَفَيْتَ بِهِ؟ الجَوابُ: الثَّاني

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

القَاعِدَةُ الثَّانيَةُ: بَابُ الصِّفَاتِ أوسَعُ مِنْ بَابِ الأَسماءِ[١]:

فإِذَنْ: دَعُوا النَّاسَ عَلَى مُرادِهِمْ، أمَّا لَوْ كُنَّا فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ لَا يُرِيدُونَ هَذَا المعْنَى وَلَا يَطْرَأُ ببَالِهِمْ فهُنَا نَمْنَعُ، فالنَّاسُ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مُرادَهُم أَنَّ اللهَ يَحتَفِي بِهِ فهَذَا لَا شَكَّ فِي جوازِهِ.

الثَّاني: أَنْ نَعلَمَ أَنَّهُم يَعتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ جَاهِلٌ بأفْعَالِ العِبَادِ، ويَنشُد عنْهُم، فهَذَا حَرَامٌ وكُفْرٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يكُونَ هُنَاكَ عُرْفٌ وَلَا نِيَّةٌ فإِنَّنَا نَنْهَى عَنْهُ أيضًا؛ لِئَلَّا يقَعَ النَّاسُ فِي المحظُورِ.

مسأَلَةٌ: مَا حُكْمُ قَولِ بعضِهِمْ: «عَزَّ جَارُكَ»؟

الجَوابُ: لَا بَأْسَ بذَلِكَ، والمَعْنَى: عَزَّ مَنِ استجَارَكَ فأجَرْتَهُ، أمَّا قولُهُمْ: «عَزَّ جَاهُكَ» فَلَا يَجُوزُ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لَيْسَ أحَدٌ فوقَهُ حتَّى يكُونَ جَاهُ اللهِ حَظِيًّا عندَهُ.

[١] هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ، وهِيَ أنَّ بَابَ الإِخْبَارِ أوسَعُ مِنْ بَابِ الأسماءِ أَوْ مِنْ بَابِ التَّسمِيَةِ؛ وذَلِكَ لأُمُورٍ:

أوَّلًا: «وذَلِكَ لأنَّ كُلَّ اسْمٍ متضمِّنٍ لصِفَةٍ، كَمَا سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ قَواعِدِ الأسماءِ».

وثَانيًا: «ولأنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَتعلَّقُ بأفعَالِ اللهِ تعَالَى، وأفعَالُهُ لَا مُنتَهَى لَهَا، كَمَا أنَّ أقوَالَهُ لَا مُنتَهَى لَهَا» فهِيَ أوسَعُ مِنَ الأسماءِ.

وذَلِكَ لأنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتضمِّنٍ لصِفَةٍ -كَمَا سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ الثَّالثَةِ مِنْ قَواعِدِ الأسمَاءِ-؛ ولأَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَتعَلَّقُ بأفعَالِ اللهِ تعَالَى، وأفعَالُهُ لا مُنتَهَى لَـهَا، كَمَا أنَّ أقوالَهُ لَا مُنتَهَى لَـهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان:٢٧][١].

---

[١] التَّعليلُ الأوَّلُ وَاضِحٌ، وهُوَ أنَّ كُلَّ اسْمٍ فهُوَ مُتضمِّنٌ لصِفَةٍ، وعَلَيْهِ فَهُمَا مُتوازِنَانِ فِي هَذِهِ الحَالِ، لكِنْ هُنَاكَ صِفَاتٌ لَا يُسمَّى اللهُ بِهَا، فإِذَنْ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الأسمَاءُ مِنَ الصِّفَاتِ؛ ولِهَذَا كَانَتِ الصِّفَاتُ أوسَعَ مِنَ الأسمَاءِ، فَكُلُّ اسْمٍ فهُوَ مُتضمِّنٌ لصِفَةٍ، ولَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ يُشتَقُّ مِنْهَا اسْمٌ، فمَثَلًا: كَلِمَةُ (مُتكلِّم) صِفَةٌ لَكِنْ لَيْسَتِ اسْمًا، فَلَا يَجُوزُ أنْ نُسمِّيَ اللهَ بأَنَّهُ مُتكلِّمٌ، لكِنْ يَجُوزُ أن نُخْبِرَ عَنْهُ بأَنَّهُ مُتكلِّمٌ.

التَّعلِيلُ الثَّاني؛ يَقُولُ: إنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَتعلَّقُ بأفعَالِ اللهِ، والأفعَالُ ليسَتْ كالأسْمَاءِ، فأسْمَاءُ اللهِ دَالَّةٌ عَلَى العُمُومِ، وأمَّا أفْعَالُ اللهِ فكُلُّ فِعْلٍ فهُوَ خَاصٌّ بِمَا فَعَلَ، فمَثَلًا النُّزُولُ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا نُثبِتُهُ صِفَةً، لكِنْ لَا نُسمِّي اللهَ تَعَالَى بالنَّازِلِ.

وقَدْ يُقَالُ: إنَّ هُنَاكَ أمرًا ثالثًا فِي أنَّ بَابَ الصِّفَاتِ -الإِخْبَارِ- أوسَعُ مِنْ بَابِ الأسمَاءِ، وَهُوَ أنَّ الاسْمَ إنشَاءٌ، والإِخْبَارَ خبَرٌ عَنْ شَيْءٍ وَاقِعٍ، ويَتَّضِحُ هَذَا بالمثَالِ: لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يُسمِّيَ ابنَهُ عبدَ المطَّلِبِ فإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، مَعَ أنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِـهِ وسَلَّمَ أَقَـرَّ هَذَا، وَقَـالَ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ»(١)؛ لأنَّ هَذَا مِنْ بَابِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

ومِنْ أمثلَةِ ذَلِكَ: أنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى المَجِيءُ والإتيَانُ، والأَخْذُ والإمسَاكُ، والبَطْشُ، إِلَى غَيرِ ذَلِكِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُحصَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، وَقَالَ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وَقَالَ: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١١]، وَقَالَ: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج:٦٥][١]، وقَالَ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج:١٢]، وقَالَ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»(١).

فنَصِفُ اللهُ تعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى الوَجْهِ الوَارِدِ، ولَا نُسمِّيهِ بِهَا، فَلَا نَقُولُ: إنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ الجَائِي، والآتِي، والآخِذُ، والمُمسِكُ، والبَاطِشُ، والمُرِيدُ، والنَّازِلُ، ونحْوُ ذَلِكَ، وإنْ كُنَّا نُخْبِرُ بذَلِكَ عنْهُ ونَصِفُهُ بِهِ[٢].

الإخْبَارِ عَنْ شَيْءٍ وَاقِعٍ، حتَّى لَوْ فَرَضْنَا مَثَلًا: أَنَّ إنسَانًا لَهُ أبٌ وجَدٌّ، واسْمُ جدِّهِ عبْدُ النَّبِيِّ وقَالَ: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلانِ بْنِ عبْدِ النَّبِيِّ. فإنَّهُ يَجُوزُ، ولَوْ أَرَادَ أَنْ يُسمِّيَ عبْدَ النَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ. وبِهَذَا يَتبيَّنُ أنَّ بَابَ الصِّفَاتِ أوسَعُ.

«وأفعَالُهُ لَا مُنتهى لَـهَا، كَمَا أنَّ أقوالَهُ لَا مُنتَهَى لَـهَا» وَكُلُّ فِعْلٍ يفعَلُهُ اللهُ فإنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُشتَقَّ مِنْهُ صِفَةٌ، لكِنْ لَا يُشتَقُّ مِنْهُ اسْمٌ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧]، وَسَبَقَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الآيَةِ.

[١] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر:٤١].

[٢] نحْـنُ نصِفُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بأنَّهُ يَأْخُـذُ، ويَبطِشُ، ويُريـدُ، ويَتكلَّـمُ، ويَجِيءُ،

---

(١) رواه البخاري: كتاب التهجد (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين (٧٥٨).

....

ويَأْتِي، ويَمْشِي، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ، لكنَّنَا لَا نُسمِّيهِ بِهَا، وَكُلَّما سَمَّيناهُ باسْمٍ فإنَّ ذَلِكَ يَتضمَّنُ وصفَهُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْمُ مِنَ الصِّفَةِ، كَمَا سَبَقَ أنَّ الإيمَانَ بالاسْمِ يَحتَاجُ إِلَى الإيمَانِ بالاسْمِ اسمًا للهِ، وبِمَا تَضمَّنَهُ مِنْ صِفَةٍ، وبِمَا تضمَّنَهُ مِنْ أثَرٍ، وحُكْمٍ -إنْ كَانَ مُتعدِّيًا-.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ كُلُّ فِعْلٍ للهِ تَعَالَى يُؤخَذُ مِنْهُ صِفَةٌ عَلَى الإطْلَاقِ؟

فالجَوابُ: لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ للهِ تَعَالَى يُؤخَذُ مِنْهُ صِفَةٌ عَلَى الإطْلَاقِ، فكُلُّ الصِّفَاتِ لَا تكُونُ عَلَى الإطْلَاقِ، بَلْ تَكُونُ على حَسْبِ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وإذَا جَاءَتْ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ مُطلقةً فإنَّهُ يُطلَقُ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: وهَلْ يُشتَرَطُ فِيمَا يَصِحُّ الإخْبَارُ بِهِ عَنِ اللهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَتضمَّنُ نَقْصًا أَوْ أَنْ يُفِيدَ كَمالًا؟

فالجَوابُ: إذَا تَضمَّنَ نَقْصًا -ولَوْ كَانَ فِيهِ كَمالٌ- فإنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الإطْلَاقِ، ونَحنُ ذَكَرْنَا أنَّ الصِّفَاتِ ثَلَاثَةُ أقْسَامٍ: الأوَّلُ: لَا كَمالَ فِيهِ بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، فهَذَا لَا يُضَافُ إِلَى اللهِ أبَدًا لَا مُطْلَقًا ولَا مُقيَّدًا، والثَّانِي: كَمالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ، وهَذَا يُضَافُ إِلَى اللهِ، ولكِنْ لَا يُسمَّى بِهِ، والثَّالِثُ: مَا يَتضَمَّنُ نَقْصًا فِي حَالٍ وكَمالًا فِي حَالٍ، فهَذَا لَا يُطلَقُ عَلَى اللهِ، وإنَّما يُضَافُ إلَيْهِ فِي حَالِ الكَمالِ؛ ويُمكِنُ أَنْ نَزِيدَ قِسْمًا آخَرَ وهُوَ: مَا لَا يَتضمَّنُ نَقْصًا وَلَا كَمالًا، فهَذَا القِسْمُ بالنِّسبَةِ إِلَى اللهِ تعَالَى لَا يُوجَدُ.

مسألَةٌ: ذكَرَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي المدَارِجِ لـمَّا ذُكِرَ مُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ذَكَرَ

....

كَلِمَةً عَنْ شَيْخِ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «وَمَا زَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُرَبِّي مُوسَى ويُدلِّـلُهُ»، فأنْكَرَ المُحقِّقُ كَلِمَةَ (وَيُدلِّـلُهُ)[1] فهَلْ لَهُ وَجْهٌ فِي الإنْكَارِ؟

الجَوَابُ: لَا أَرَى وَجْهًا للإنْكَارِ؛ لأنَّ التَّدْلِيلَ معْنَاهُ: أَنْ يَأتِيَ الإنسَانُ عَلَى رَغْبَةِ المُدَلَّلِ، وهَذَا لَا يَمْتَنِعُ، بَلْ هَذَا مِنَ اللُّطْفِ، وزِيَادَةِ الرَّأفَةِ بالإنسَانِ، مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَقَدْ رَأَيْتُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ»[2]، تَعْنِي الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ونحْنُ نُشاهِدُ في الوَاقِعِ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُنعِمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ بجَلْبِ المنافِعِ ودَفْعِ المضَارِّ، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّدلِيلِ.

مسألَةٌ: مَا حُكْمُ التَّعبيرِ بِمَا يصِحُّ الإخبَارُ به عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يصِحُّ وصْفُهُ بِهِ، ولَا تَسمِيَتُهُ بِهِ؟

الجَوَابُ: إذَا كَانَ هَذَا الوَصْفُ لَا يُوصَفُ بِهِ سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَلَا بأْسَ.

مسألَةٌ: هَلْ يصِحُّ أن يُقَالَ عَنِ اللهِ تَعَالَى: «فَإِنَّهُ طَبِيبُكَ»؟

الجَوابُ: نَعَمْ، يَصِحُّ فإنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ الطَّبِيبُ فِي حَدِيثٍ مَرفُوعٍ[3]، ووَرَدَ فِي أَثَرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهُوَ خَبَرٌ، والإخْبَارُ أوسَعُ.

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٢٨)، حاشية رقم (١)، ط. دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٣هـ، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة الأحزاب، باب قوله: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾، رقم (٤٧٨٨)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها، رقم (١٤٦٤).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الترجل، باب في الخضاب، رقم (٤٢٠٧).

القَاعِدَةُ الثَّالثَةُ[١]: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ثُبوتِيَّةٌ، وسَلبِيَّةٌ[٢].

فالثُّبوتِيَّةُ: مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعَالَى لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وكُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، كالحَيَاةِ، والعِلْمِ، والقُدرَةِ، والاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزولِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، والوجْهِ، واليَدَينِ، ونحْوِ ذَلِكَ[٣].

---

[١] مِن قَواعِدِ الصِّفَاتِ.

[٢] وقولُنَا: «سَلبيَّةٌ» يَعنِي: المنفيَّةُ؛ لأَنَّهَا مِنَ السَّلْبِ، تقُولُ: سَلَبَ الثَّوبَ. أَيْ: تخَلَّى عَنْهُ، ولكِنْ قُلنَا هَذَا تَبَعًا لغَيرِنَا، وإِلَّا فالأَولَى أَنْ يُقَالَ: ثُبوتِيَّةٌ ومَنفيَّةٌ؛ لأَنَّ قولَنَا: مَنفيَّةٌ أوضَحُ، وهِيَ الَّتِي جَاءَ بِهَا القُرآنُ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

[٣] هَذِهِ نُسمِّيهَا صِفَاتٍ ثبوتِيَّةً، ثُمَّ الصِّفَاتُ الثُّبوتِيَّةُ تَنقَسِمُ إِلَى قسمَينِ: صِفَاتٌ معنويَّةٌ: تدُلُّ عَلَى مَعْنًى، وصِفَاتٌ خبريَّةٌ: جَاءَ بِهَا الخَبَرُ، ولكنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى كَمَا يَدُلُّ عليْهِ القِسْمُ الأَوَّلُ، ولَنَا أَنْ نَقُولَ: هِيَ الَّتِي نَظيرُهَا فينَا أبعَاضٌ وأجزَاءٌ، فهَذِهِ نُسمِّيهَا الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ؛ لأَنَّ العقْلَ لَا يَدُلُّ عليْهَا، فلَمْ يُثبِتْهَا إِلَّا مجرَّدُ الخبَرِ، ولأَنَّهَا لَيْسَتْ معنًى مِنَ المعَانِي؛ ولذَلِكَ الَّذِينَ فَسَّرُوهَا بمعنًى مِنَ المعَانِي أَخطَؤُوا وضَلُّوا، فالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اليدَ هِيَ القُدرَةُ، والوجْهَ هُوَ الذَّاتُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ هَؤُلاءِ أخطَؤُوا بِلَا شَكٍّ.

والحَاصِلُ: أَنَّ الصِّفَاتِ الثُّبوتِيَّةَ نوعَانِ: الأَوَّلُ: مَا يَدُلُّ عَلَى مَعنًى، والثَّاني: مَا يَدُلُّ عَلَى مُسمًّى هُوَ بالنِّسبَةِ لَنَا أبعَاضٌ وأجزَاءٌ، ولكِنْ بالنِّسبَةِ للهِ لَا نقُولُ هَذَا،

فَيَجِبُ[١] إثبَاتُها للهِ تعَالَى حقيقَةً عَلَى الوَجْهِ اللَّائقِ بِـهِ؛ بدَليلِ السَّمـعِ والعَقْلِ[٢]:

أَمَّا السَّمْعُ: فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦].

فالإيمَانُ باللهِ يَتضمَّنُ: الإيمَانَ بصِفَاتِهِ.

والإيمَانُ بالكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ يَتضمَّنُ: الإيمَانَ بكُلِّ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وكَونُ محمَّدٍ ﷺ رسولَهُ يَتضمَّنُ: الإيمَانَ بكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ مُرسِلِهِ، وهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ[٣].

بَلْ نَقُولُ: هِيَ يَدٌ حقيقيَّةٌ، ووجْهٌ حقيقيٌّ، وعَيْنٌ حقيقيَّةٌ، وقَدَمٌ حقيقِيٌّ، وسَاقٌ حقيقيٌّ، ومَا أَشْبَهَهَا(١).

[١] يَعْنِي: فِي الثُّبوتيَّةِ.

[٢] وَسَبَقَ لَنَا أنَّ المُرادَ بالدَّلِيلِ السَّمعيِّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

[٣] هَذَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الآيَةِ عَلَى وُجُوبِ إثْبَاتِ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ أَخْبرَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ؛ لأَنَّ اللهَ تعالَى أَنْزَلَ الكِتَابَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فالإيمَانُ بالكِتَابِ إيمَانٌ بمَنْ أَنْزَلَهُ، والإيمَانُ بالرَّسُولِ إيمَانٌ بمَنْ أَرْسَلَهُ، فلَا جَرَمَ أَنَّ الإيمَانَ بكُلِّ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ واجِبٌ.

---

(١) وانظر: القاعدة الخامسة من قواعد في صفات الله تعالى.

وأمَّا العَقْلُ: فلأَنَّ اللهَ تعالَى أَخبَرَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنْ غيرِهِ، وأَصدَقُ قِيلًا، وأحسَنُ حَدِيثًا مِنْ غَيرِهِ[١]، ....

وفِي الآيَةِ اخْتِلَافُ تَعْبِيرٍ، قَالَ تعَالَى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ فهَذَا التَّفرِيقُ اللَّفظِيُّ هَلْ يَقْتَضِي التَّفرِيقَ المعنَويَّ؟ الجَوَابُ: نَعَمْ، قَالَ أهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ﴿نَزَّلَ﴾ تَدُلُّ عَلَى أن تَنَزُّلَ الشَّيءِ شَيئًا فشيئًا، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥]، يَعْنِي: أنَّ ملائِكَةَ السَّماءِ الدُّنيَا يأتُونَ، ثُمَّ الثَّانيَةِ، ثُمَّ الثَّالثَةُ وهَكَذَا، وأمَّا إذَا قِيلَ: «أُنزِلَ» فهُوَ دفعَةٌ واحِدَةٌ. فالكُتُبُ السَّابقَةُ نزَلَتْ دَفْعَةً واحِدَةً؛ ولهَذَا قَالَ الكَافِرُونَ مُحتجِّينَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَعلَى آلِهِ وَسَلَّم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ يَعْنِي: كَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ، فَقَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يَعْنِي أَنزَلْنَاهُ دَفعَاتٍ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢]، إذَنْ: الدَّلِيلُ مِنَ السَّمْعِ عَلَى وُجُوبِ الإيمَانِ بالصِّفَاتِ الثُّبوتيَّةِ قولُهُ تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:١٣٦].

[١] «وأمَّا العَقْلُ: فلأَنَّ اللهَ تعَالَى أخبَرَ بِهَا» أَيْ: بالصِّفَاتِ الثُّبوتيَّةِ «عَنْ نفسِهِ وهُوَ أعْلَمُ بها» أي: بنَفْسِهِ «مِنْ غَيرِهِ وأصدَقُ قِيلًا، وأحسَنُ حدِيثًا مِن غيره» الدَّليلُ العَقليُّ عَلَى وُجُوبِ إِثْبَاتِ مَا أَخبَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّنا نَقُولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أخْبَرَ بهَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْ نَفْسِهِ، ونحْنُ لَا نُثْبِتُ مِنَ الصِّفَاتِ إلَّا مَا أَخْبَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وهُوَ أعلَمُ بنَفسِهِ مِنْ غَيرِهِ.

فمثلًا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، هَذَا خَبَرٌ صَادِرٌ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ

....

وهُوَ عَالِـمٌ بذَلِكَ وصَادِقٌ سبحَانَهُ فِيمَا يَقُولُ، والكَلَامُ هُنَا واضِحٌ غيرُ مُعقَّدٍ ولَا مُشوَّشٍ، فإذَا قَالَ قَائِلٌ: إنَّ مَعْنَاهُ: اسْتَولَى. نَقُولُ: إذَا كَانَ هَذَا معْنَاهُ فأْتِ بدَلِيلٍ عَلَى هَذَا؛ لأَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ وَرَدَتْ فِي القُرآنِ في سَبْعَةِ مَواضِعَ، لَيْسَ فِيهَا مَوضِعٌ واحِدٌ قَالَ اللهُ فيه: استَولَى. ولَوْ كَانَ اللهُ أرَادَ بـ(اسْتَوى) استَولَى لكَانَ كَلامُهُ غيرَ فَصِيحٍ، إِذْ إنَّ (استَولَى) غيرُ (اسْتَوى)، فإِذَا أَرَادَ بهَذَا غَيرَ ظَاهِرِهِ مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي عِدَّةِ مَواضِعَ، وَلَمْ يقُلْ فِيهَا وَلَا فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ: (استَولَى)، عُلِمَ أنَّهُ لَا يُريدُ هَذَا المعنَى، فتَفسِيرُكَ (استَوى) بمَعْنَى (استَوْلَى)، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللهِ نَاقصًا مِنْ حيْثُ البَيَان والفَصَاحَة؛ لأَنَّ التَّعْبِيرَ بهَذَا عَنْ هَذَا بدُونِ قَرينَةٍ وبِدُونِ أَنْ يأتِيَ ولَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً بهَذَا المعنَى الَّذِي ابتكرتَهُ فإنَّ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خِلَافُ الفَصَاحَةِ وخِلَافُ البَيَانِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، ولَمْ يَقُلْ: ليُعَمِّيَ عَلَيْكُمْ.

ولـهَذَا أيُّ إنسَانٍ يُحاوِلُ إنكَارَ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ نقُولُ لَهُ: هَلْ أخْبرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بهَا عَنْ نَفْسِهِ؟ إنْ قَالَ: لَا. فَقَدْ كَذَبَ، وإنْ قَالَ: نَعَمْ. نقُولُ: أأَنْتَ أعلَمُ أمِ اللهُ؟ إنْ قَالَ: أنَا أعْلَمُ؛ كَفَرَ، وإنْ قَالَ: اللهُ أعلَمُ. قلْنَا: إذَنْ: يَجِبُ علَيْكَ أن تُؤمِنَ بهَا؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى أعْلَمُ بنَفْسِهِ وأصدَقُ قِيلًا: فَمَا أخْبرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ عَنْ نَفسِهِ فهُوَ صِدْقٌ؛ لأَنَّ كَلَامَ اللهِ أصدَقُ الكَلَامِ، لَا يُمكِنُ أن يَعترِيَهُ الكَذِبُ، وأحسَنُ حَدِيثًا مِنْ غَيرِهِ فِي وُضُوحِهِ، وأُسلُوبِهِ، وبيَانِهِ، وبلاغَتِهِ، وفصَاحَتِهِ، ولذَاذَتِهِ عَلَى القَلْبِ، فاجْتَمَعَ فِي حَقِّ اللهِ تعَالَى الكَمَالُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ مِنْ حَيثُ العِلْمِ، والصِّدْقِ، والبَيَانِ؛ ولـهَذَا يَقُولُ المُؤلِّفُ: «**فَوَجَبَ إثْبَاتُها لَهُ كَمَا أَخْبَرَ بِهَا مِنْ غَيرِ تَردُّدٍ، فَإِنَّ**

فوَجَبَ إثبَاتُها لَهُ كَما أخْبَرَ بِهَا مِنْ غَيرِ تردُّدٍ، فَإِنَّ التَّرَدُّدَ فِي الخَبرِ إنَّما يَتَأتَّى حِينَ يَكُونُ الخَبَرُ صَادِرًا مِمَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ: الجَهْلُ، أَوِ الكَذِبُ، أو العِيُّ، بحيثُ لا يُفصِحُ بِمَا يُريدُ[١]، ....

التَّرَدُّدَ فِي الخَبرِ إنَّما يَتَأتَّى حِينَ يَكُونُ الخبرُ صَادِرًا مِمَّنْ يَجُوزُ عليْهِ: الجَهْلُ، أو الكَذِبُ، أو العِيُّ، بحيْثُ لَا يُفصِحُ بِمَا يُرِيدُ».

[١] الجَهْلُ وضدُّهُ: العِلْمُ، الكَذِبُ وضدُّهُ: الصِّدْقُ، العِيُّ وضِدُّهُ: البيَانُ والفصَاحَةُ، لَوْ جَاءَ رَجُلٌ يَعمَلُ نَجَّارًا إلى مَرِيضٍ وقَالَ: سَأَنْظُرُ هَذَا المَرِيضَ وقَامَ يَكشِفُ بطنَهُ وصدرَهُ وجبهتَهُ ورأْسَهُ وقَالَ: هَذَا المريضُ فِيهِ الدَّاءُ الفُلانيُّ. يَعْنِي: فِيهِ المرَضُ الفُلانيُّ، فإنَّنَا لَا نُصدِّقُهُ؛ لأَنَّهُ جَاهِلٌ بهَذِهِ الصِّنَاعَةِ، لكِنْ لَوْ جَاءَنَا وَقَالَ: هَذَا الخَشَبُ لَا يَصلُحُ أَنْ نَجعَلَهُ أبوابًا، قَبِلْنَا قولَهُ إذَا كَانَ صَدُوقًا؛ لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَذُوبًا، فقَدْ يقُولُ: لَا يَصلُحُ أَنْ يكُونَ أبوابًا حتَّى يَشتريَهُ هُوَ، عَلَى كُلِّ حَالٍ: هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ يُشَخِّصُ مرضَ هَذَا المريضِ وَهُوَ نَجَّارٌ لَا نَقْبَلُهُ مهْمَا كَانَ فِي الصِّدْقِ؛ لأَنَّهُ جَاهِلٌ.

ولَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ طَبِيبٌ جيِّدٌ، فَجَاءَ إِلَى المَرِيضِ وبَدَأَ يكْشِفُ بطْنَهُ ورأسَهُ وصدرَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا يَحتَاجُ إِلَى عِلَاجٍ طَوِيلٍ عَرِيضٍ يُمكِنُ أَنْ يُكلِّفَكُمْ مبلغًا كبيرًا، وهَذَا الرَّجُلُ جيِّدٌ في الصِّناعَةِ ومَاهِرٌ في الطِّبِّ، لكنَّهُ غَيْرُ موثُوقٍ مِنْ جِهَةِ الخَبَرِ، يُمكِنُ أن يَفعَلَ هَذِهِ الأَفَاعِيلَ حتَّى نُكثِرَ لَهُ الدَّراهِمَ، فإِنَّنَا لَا نَثِقُ بقَولِهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ بصَادِقٍ.

ولَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ ثَالِثٌ طَبِيبٌ جَيِّدٌ وهُوَ عَالِمٌ وصَدُوقٌ وأَمِينٌ لكنَّنَا لَا نَعْرِفُ كلَامَهُ فإِنَّنَا نَثِقُ بنَفْسِهِ، لكِنْ كَلامُهُ لَا نَثِقُ بِهِ؛ لأَنَّنَا مَا فَهِمْنَاهُ حَيْثُ نَقَصَ مِنْهُ بالنِّسبَةِ

وكُلُّ هَذِهِ العُيوبِ الثَّلاثَةِ ممتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فوَجَبَ قَبولُ خبرِهِ عَلَى مَا أخْبَرَ بِهِ[١].

لَنَا الفَصَاحَةُ، أمَّا كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ نَفْسِهِ وعَنْ غَيرِهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّهُ كَلَامٌ صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ لَا شَكَّ، وعَنْ صِدْقٍ لَا شَكَّ، وفِي أحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ البَلَاغَةِ لَا شَكَّ أيضًا، فهَلْ يَبْقَى بَعْدَ هَذَا تَرَدُّدٌ فِي اعتِقَادِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى؟ أبدًا مَا يَبْقَى تَرَدُّدٌ إطْلَاقًا في أنْ نَعتَقِدَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الكِتَابُ العَزِيزُ.

[١] هَذَا دَلِيلٌ عَقِلِيٌّ، فنَحْنُ لَا نعلَمُ الغَيبَ، ولَا نَعرِفُ عَنِ الغَيبِ إلَّا مَا أخبَرَنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ، وقَدْ أَخبَرَنَا عَنْ نَفْسِهِ بأَنَّهُ يَتَّصِفُ بكَذَا وكَذَا، فوَجَبَ قَبولُهُ؛ لأنَّنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نقُولَ: إنَّهُ صَادِرٌ عَنْ جَهْلٍ. ولَا نَستَطِيعُ أَنْ نقُولَ: إنَّهُ كَذِبٌ. ولَا نَستَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إنَّهُ عَيِيٌّ -لَيْسَ فَصِيحًا-. كُلُّ هَذَا لَا نَستَطِيعُهُ، فإذَنْ: يجِبُ أَنْ نُؤمِنَ بمُقتَضَاهُ؛ لأنَّهُ صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ بِلَا شَكٍّ، وصَادِرٌ من صَادِقٍ بِلَا شَكٍّ -بَلْ أصدَقُ الصَّادِقِينَ-، وبِلُغَةٍ وبَيَانٍ فَصِيحٍ، لَا يَمتَرِي فِي ذَلِكَ عَاقِلٌ؛ فَوَجَبَ اعْتِقَادُ مدلُولِهِ، سَواءٌ عَلِمْنَا أنَّ ذَلِكَ ممَّا يُقِرُّه العَقلُ أو لَا يُقِرُّهُ، مَعَ أنَّ العُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقُولُونَ: الشَّرعُ لَا يَأتِي بِمَا تُحِيلُهُ العُقُولُ، لكِنْ يَأتِي بِمَا تَحَارُ فِيهِ العُقُولُ، يَعْنِي: تَعجِزُ عَنْ إدْرَاكِ حِكْمَتِهِ؛ ولهَذَا أعْطَى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنْ شَاءَ مِنْ خَلقِهِ العقْلَ التَّامَّ، والفَهْمَ الثَّاقِبَ، حتَّى إنَّ شيخَ الإسلَامِ ابْنَ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (دَرء تَعَارُضِ العَقْل والنَّقْلِ) المُسمَّى بـ (العَقْل والنَّقل) قَالَ: «إنَّهُ لَا يَأتِي أَحَدٌ بحُجَّةٍ شَرعيَّةٍ يحتَجُّ بهَا عَلَى بَاطِلٍ إلَّا كَانَتْ هَذِهِ الحُجَّةُ حُجَّةً عَلَيْهِ»(١).

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٤) ط. جامعة الإمام.

وهكَذَا نقُولُ فيمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ اللهِ تَعَالَى، فإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعلَمُ النَّاسِ بربِّهِ، وأصدُقُهم خَبَرًا، وأنصَحُهُم إرادَةً، وأفصحُهُم بَيَانًا[١]، فَوَجَبَ قَبُولُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ[٢].

كَلَامٌ عَجِيبٌ، أيُّ إنسَانٍ يَحتَجُّ عَلَى أَحَدٍ بحُجَّةٍ شرعيَّةٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ لكِنْ عَلَى بَاطِلٍ، فإِنَّ هَذَا سيَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢]، فإِذَا قَالَ مُعطِّلٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إِذَنْ لَا صِفَاتِ لَهُ، نَقُولُ لَهُ: هَلْ تُقِرُّ بالآيَةِ؟ سيَقُولُ: نَعَمْ، فهُوَ كَلَامُ اللهِ. نَقُولُ: هَذِهِ حجَّةٌ عَلَيْكَ؛ لأنَّ نفْيَ المِثْليَّةِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ أَصْلِ الصِّفَةِ، فنَفْيُ المِثْلِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ أَصْلٍ لَا يُمكِنُ التَّماثُلُ فِيهِ بَيْنَ الآدميِّ والخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ. وهَذَا الَّذِي قَالَهُ شيْخُ الإسلَامِ صَحِيحٌ، لكنَّهُ يحتَاجُ إلى فَهْمٍ ثَاقِبٍ وإيمَانٍ صَرِيحٍ، وكُلَّما قَوِيَ إيمَانُ العَبْدِ قَوِيَ فهمُهُ لكِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[١] فَما مِنْ نَبيٍّ بعثَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إلَّا دلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيرِ مَا يَراهُ خَيرًا لهُمْ، وحذَّرَهُمْ ممَّا يَرَاهُ شرًّا، فهُوَ أنصَحُ الخَلْقِ، ولَا شَيْءَ مِنْ كَلَامِ البَشَرِ أفصَحُ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٢] ولهَذَا يَحْكُمُ بعضُ العُلماءِ النُّقَّاد الَّذِين جَرَتِ السُّنَّةُ في دِمَائِهِمْ ومُخِّهِم وعظَامِهم عَلَى الحَدِيثِ بأَنَّهُ باطِلٌ وإنْ لم يعرفُوا سنَدَهُ؛ لأنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ فصِيحٌ بيِّنٌ ظَاهِرٌ، بمُجرَّدِ مَا تَسْمَعُهُ وَيَقِفُ في أُذُنِكَ، تَعرِفُ أَنَّهُ كلَامُ الرَّسُولِ، حتَّى إنَّ بعْضَ النَّاسِ آتَاهُ اللهُ تعالَى مِنْ حُسْنِ النُّطْقِ مَا يُشَابِهُ كَلَامَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَا أَعْلَمُ أحَدًا أَشْبَهُ كَلَامًا بكَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ عَبْدِ اللهِ بنْ مسعُودٍ، فهُوَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إذَا تَكلَّمَ كأَنَّما يتكلَّمُ عَنْ نُبوَّةٍ.

والصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ: مَا نَفَاهَا اللهُ سبحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَكُلُّها صِفَاتُ نَقْصٍ فِي حَقِّهِ[١]

مسألَةٌ: كَيْفَ كذَّب هؤلَاءِ المُعطِّلَةُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الشَّيءِ الَّذِي يَصِفُ نفسَهُ فِيهِ، ولَوْ تكلَّمَ مَلِكٌ مِنْ مُلوكِ الدُّنيا عَنْ نفْسِهِ بشَيْءٍ يُريدُهُ هُوَ لَا يقْدِرُ عَلَيْهِ لَمْ يُكذِّبُوهُ؟!

الجَوابُ: أهْلُ التَّعطِيلِ إذَا كَانَ تَكذِيبُهُم بالصِّفَةِ الحقيقيَّةِ تكذيبَ تأْوِيلٍ، فهَذَا قَدْ يُعذَرُونَ فِيهِ؛ لأنَّهُم بزَعْمِهِمْ يُريدُونَ الحقَّ، لَكِنْ ضَلُّوا عَنْهُ، وأَمَّا إذَا كَانَ تأويلُهُمْ تكذيبًا -يَعْنِي: جَحَدُوا جَحْدَ تكذِيبٍ-، مِثْلَ أن يَقُولُوا: إنَّ اللهَ لَمْ يَستَوِ عَلَى العَرْشِ. فهَذَا كُفْرٌ ورِدَّةٌ عَنِ الإسلَامِ، لكِنْ هُمْ لَا يَقُولُونَ: لَمْ يَستَوِ عَلَى العَرْشِ؛ لأنَّهُمْ يَعرِفُونَ أنَّهُم لَوْ قَالُوا هَذَا لكَفَرُوا ولَا إشْكَالَ؛ إنَّما يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ مُستوٍ عَلَى العَرْشِ، لكِنْ معْنَى الاسْتِوَاءِ الاستِيلَاءُ، إنَّ اللهَ لَهُ يَدٌ لكِنْ معْنَى اليَدِ النِّعمَةُ أوِ القُدرَةُ، ولَوْ أنَّهُمْ جَحَدُوا جَحْدَ إنْكَارٍ وتَكْذِيبٍ كفَّرنَاهُمْ ولَا نُبالِي بِهِمْ، لكِنْ لِكَوْنِهِمْ يَتأوَّلُونَ ويدَّعُونَ أنَّهُمْ يُنزِّهُونَ اللهَ، فإنَّنَا نَنظُرُ فِي تأويلِهِمْ هَلْ يَحتَمِلُهُ اللَّفظُ أو لا يَحتَمِلُهُ ويُحكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَقْتَضِيهِ؟ ثُمَّ نقُولُ: إنَّ رُجوعَكُمْ إلَى العقْلِ فِي هَذِهِ الأُمورِ مُخالِفٌ للعَقْلِ صَرَاحَةً.

ووجْهُ ذَلِكَ: أنَّهُم يُحكِّمُونَ عقُولَهُمْ بالأُمورِ الغَيبيَّةِ، والأُمورُ الغيبيَّةُ لَا يُمكِنُ للإنسَانِ أن يُحِيطَ بِهَا، فرُجُوعُهُمْ إلَى مَا لَيْسَ بدَلِيلٍ هَذَا لَا شَكَّ أنَّهُ خِلَافُ العَقْلِ.

[١] كُلُّ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ فهِيَ صِفَاتُ نَقْصٍ فِي حَقِّهِ، وقَولُنَا: «فِي حَقِّهِ»؛ لأنَّهَا قَدْ تَكُونُ فِي حَقِّ المخلُوقِ كَمَالًا، وهِيَ فِي حَقِّ الخَالِقِ نقْصٌ، «كالمَوْتِ، والنَّومِ، والجَهْلِ، والنِّسيَانِ، والعَجْزِ، والتَّعبِ».

كالمَوتِ، والنَّومِ، والجَهْلِ، والنِّسيَانِ، والعَجْزِ، والتَّعَبِ[١]؛ فيَجِبُ نفيُها عَنِ اللهِ تَعَالَى -لِـمَا سَبَقَ- مَعَ إِثْبَاتِ ضِدِّهَا عَلَى الوَجْهِ الأكْمَلِ[٢]،..................

---

[١] فهَذِه منفيَّةٌ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّهَا كُلُّها نَقْصٌ في حَقِّهِ، فالمَوتُ: نَقْصٌ في حقِّه تعَالَى، وهُوَ في حَقِّ الآدمِيِّ قَدْ يَكُونُ كَمالًا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ إذَا كَانَ مُؤمِنًا يَنْتَقِلُ مِنْ حَسَنٍ إلى أحسَنَ، والنَّومُ: نَقْصٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، وفي حَقِّ الآدمِيِّ كَمالٌ؛ ولهَذَا إذَا مَرِضَ الإنسَانُ لَا ينَامُ، لكِنْ مَعَ ذَلِكَ هُوَ في حَقِّهِ كَمالٌ دالٌّ عَلَى النَّقصِّ؛ وذَلِكَ لأنَّ الإنسَانَ نَاقِصٌ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِرَاحَةٍ مِنْ نَوْمٍ عَنْ تَعَبٍ مَاضٍ، وإِلَى تجدِيدِ نشَاطٍ لعَمَلٍ مُستقبَلٍ.

والجَهْلُ والنِّسيَانُ، فالجَهْلُ: عدَمُ العِلْمِ، وهُوَ سَابِقٌ عَلَى العِلْمِ، والنِّسيَانُ: نِسْيَانُ مَا عَلِمَ، وهُوَ لَاحِقٌ بالعِلْمِ.

والعجْزُ والتَّعبُ، فالعَجْزُ: عدَمُ القُدرَةِ بالكُليَّةِ، والتَّعبُ: هُوَ القُدرَةُ مَعَ تَعَبٍ، وضِدُّ التَّعبِ القُوَّةُ، وضِدُّ العَجْزِ القُدرَةُ، فاللهُ تَعَالَى مُنزَّهٌ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّهَا صِفَاتُ نَقْصٍ.

[٢] فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يَمُوتُ لكَمالِ حَيَاتِهِ، لَا يَظلِمُ لكَمال عدلِهِ، لَا يَجهَلُ لكَمالِ عِلْمِهِ، لَا يَنْسَى لكَمالِ عِلمِهِ أَيضًا، لَا يَنَامُ لكَمالِ حَيَاتِهِ؛ لأنَّ النَّومَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ حَيَاتُهُ نَاقِصَةٌ حَيْثُ يحتَاجُ إلى رَاحَةٍ ممَّا سَبَقَ، وإِلَى تَجدِيدِ نشَاطٍ للمُستقبَلِ؛ ولهَذَا كَانَ أهلُ الجنَّةِ لَا يَنامُونَ لكَمالِ حَيَاتِهِمْ، وكَمالِ تنعُّمِهم، إِذْ لَوْ نَامُوا لدَلَّ ذَلِكَ عَلَى استِرخَاءِ البَدَنِ، وعَلَى حَاجَتِهِ للرَّاحَةِ، وفَاتَهُمْ مِنَ التَّنعُّم بمِقْدَارِ مَا اسْتَغْرَقَ نَومُهُمْ.

والغَفْلَةُ ضِدُّهَا كَمالُ المَرَاقَبَةِ؛ فلِكَمالِ مُراقبَتِهِ لَا يَغْفُلُ وَلَا يَشْغَلُه شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ،

....

وأمَّا قـولُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١]، فليسَ المعْنَى أَنَّهُ كَانَ بالأوَّلِ مَشغُولًا عنهُ، لَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ التَّهدِيدِ؛ ولهَذَا قَالَ بعدَهَا: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرحمن:٣٣]، فسنَفْرُغُ تهدِيدٌ بِلَا شَكٍّ، ليسَ معْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ مَشغُولًا بالأوَّلِ، مِثْلَمَا تَقُولُ لوَلَدِكَ إذَا أردْتَ أن تُهيِّبَهُ: أَنَا لَوْ أَتفرَّغُ لَكَ سَأُوريكَ.

واعْلَمْ أنَّ المُعطِّلَةَ يفرَحُونَ إذَا قُلْنَا بصِفَاتِ النَّفْيِ؛ لأنَّ أَصْلَ مذهَبِهِمُ النَّفيُ إلَّا مَا أثْبَتَهُ العقْلُ على قاعدَتِهِمْ، فهَلِ النَّفْيُ الَّذِي نحْنُ ننفِيهِ عَنِ اللهِ هُوَ مُجرَّدُ نَفْيٍ، كَمَا تقُولُ المعطِّلَةُ، أَوْ هُوَ نَفْيٌ لثُبوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ؟

الجَوابُ: الثَّانِي، لكِنْ هُمْ يَفْرَحُونَ بالنَّفْيِ المُجرَّدِ، أمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فيقُولُونَ: إنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يُوجَدَ في صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نَفْيٌ مجرَّدٌ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّفْيُ لإِثْبَاتِ الكَمَالِ -فَإذَا قُلْتَ مَثَلًا: فُلَانٌ قَوِيٌّ لا يَضْعُفُ عَنْ حَمْلِ هَذِهِ الصَّخرَةِ؛ لكَمَالِ قُوَّتِهِ. يعْنِي: أنَّهَا قُوَّةٌ لَا يلحَقُهَا ضَعْفٌ-، فكُلُّ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ المنفيَّة كُلُّها تَتضمَّنُ كَمَالًا، أَيْ: تتضَمَّنُ أمرًا ثبوتيًّا هُوَ الكَمَالُ.

وبذَلِكَ يحصُلُ الفَرقُ بيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وبيْنَ المُعطِّلَةِ؛ لأنَّ المُعطِّلَةَ يَصِفُونَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بصِفَاتِ النَّفْيِ المَحضِ، أمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فيقُولُونَ: إنَّ الصِّفَةَ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ نَفْسِهِ تَعْنِي إثباتَ كَمَالِ الضِّدِّ، ويَجِبُ أن تَعتقِدَ هَذَا، فمثلًا: قولُهُ تعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ لا يكفِي في الاعتقَادِ أن نقُولَ: إنَّ اللهَ لَا ينَامُ؛ حتَّى نعتَقِدَ أَنَّهُ لَا ينَامُ لكَمَالِ حيَاتِهِ وقَيومِيَّتِهِ، لَا مُجرَّد أَنَّهُ لَا يَنَامُ؛

وذَلِكَ لأنَّ مَا نَفَاهُ اللهُ تعَالَى عَنْ نَفْسِهِ فالمُرَادُ به بيَانُ انتفَائِهِ؛ لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّهِ، لَا لمُجرَّدِ نَفْيِهِ[١]؛ لأنَّ النَّفْيَ لَيْسَ بكَمالٍ، إلَّا أَنْ يَتضَمَّنَ مَا يدُلُّ عَلَى الكَمالِ[٢]، وذَلِكَ لأنَّ النَّفيَ عَدمٌ[٣]، والعَدَمُ لَيْسَ بشَيْءٍ، فضلًا عَنْ أَنْ يكُونَ كَمالًا[٤]، ....

لأنَّ مُجرَّدَ انتفَاءِ النَّومِ لَيْسَ كَمالًا، فالجِدَارُ مَثلًا لم نَرَهُ يومًا نائمًا، فيَجِبُ أن نؤمِنَ بأنَّ اللهَ لَا يَنَامَ لكَمالِ حيَاتِهِ وقَيوميَّتِهِ، كَذَلِكَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ أَيْ: مِنْ تعَبٍ وإعياءٍ، فلَا يَكفِي أَنْ نُؤمِنَ بأنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يَتْعَبْ فَقَطْ، بَلْ نُؤمِنُ بأنَّهُ لَمْ يَتْعَبْ لِكَمالِ قُوَّتِهِ، وإلَّا لقُلْنَا مَثَلًا: إنَّ العَمُودَ هَذَا عَلَيْهِ جِسْرٌ يَحْمِلُ السَّقْفَ، وهُوَ لَا يَتْعَبُ أبَدًا، ولَا سَمِعْنَا يومًا مِنَ الأيَّامِ أَنَّهُ قَالَ: تَعِبْتُ، إذَنْ: لَا يَكْفِي أَنْ نَعْتَقِدَ انتفَاءَ هذَا المنفِيِّ عَنِ اللهِ تعَالَى، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ نُضِيفَ إلَى ذَلِكَ إثْبَاتَ كَمالِ الضِّدِّ.

[١] مَا نَفَاهُ اللهُ لَيسَ المرادُ بذَلِكَ أن نَعْلَمَ أنَّهُ مُنتَفٍ عَنِ اللهِ، ولكِنْ لِنَعْلَمَ أَنَّ اللهَ موصُوفٌ بكَمالِ ضِدِّ هَذَا الشَّيءِ، أَوْ بضِدِّ هَذَا الشَّيءِ عَلَى الكَمالِ ولَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ لمُجرَّدِ نَفْيِهِ.

[٢] هَذِهِ قَاعِدَةٌ ذَكَرَهَا أَهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وغيرِهَا.

[٣] فقولُكَ: لَمْ يَقُمْ زَيدٌ، فالقِيَامُ معدُومٌ؛ لأنَّ كُلَّ نَفْيٍ فَهُوَ عَدَمٌ.

[٤] كَما قَالَ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فالنَّفْيُ المُجرَّدُ عَدَمٌ مَحْضٌ، والعَدَمُ لَيْسَ بشَيْءٍ، فهُوَ عَدَمٌ عَلَى اسْمِهِ، وإذَا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا لم يَكُنْ كَمالًا؛ لأنَّ أصلَهُ غيرُ موجُودٍ حتَّى نقُولَ: إنَّهُ كَمالٌ أوْ غيرُ كَمالٍ؛ ولذَلِكَ قَالَ: «والعَدَمُ لَيْسَ بشَيْءٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يكُونَ كَمالًا».

ولأَنَّ النَّفْيَ قَدْ يَكُونُ لعَدَمِ قَابليَّةِ المَحَلِّ لَهُ، فَلَا يَكُونُ كَمالًا[١] كَما لَوْ قُلْتَ: الجِدَارُ لَا يَظلِمْ[٢]. وقَدْ يكُونُ للعجْزِ عَنِ القِيَامِ بِهِ فيَكُونُ نَقْصًا[٣]، كَما فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ(١):

قُبيِّلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذَمَّـــةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ[٤]

---

[١] النَّفيُ إذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ إِثْبَاتُ كَمالِ ضِدِّهِ قَدْ يكُونُ لعَدَمِ القَابليَّةِ -أَيْ: قَابليَّةِ المدْحِ- فَلَا يُقبَلُ أَنْ يُمدَحَ أو يُذمَّ.

[٢] ولَا يُمكِنُ لأحَدٍ أَنْ يمدَحَ الجِدَارَ؛ لكون لَا يظْلِمُ؛ لأَنَّهُ لَا يَقبَلُ أصلًا المدْحَ والثَّنَاءَ؛ نَعَمْ لَكَ أن تَقُولَ: إنَّ هَذَا الجِدَارَ قَويٌّ. إذَا كَانَ بنَاؤُهُ مُحكَمًا، لكِنْ تُريدُ أن تَنفِيَ عَنْهُ صِفَةَ نقْصٍ لإثْبَاتِ كَمالِ الضِّدِّ! لا يُمكِنُ.

[٣] فالحَاصِلُ: أنَّ النَّفيَ المُجرَّدَ قَدْ يكُونُ لعَدَمِ القَابليَّةِ، بَلْ قَدْ يكُونُ للعَجْزِ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ المَنفيَّةِ فيكُونُ ذَلِكَ نَقْصًا، مَعَ أنَّ الأصْلَ أنَّ نَفْيَ العَيبِ مَدحٌ وكَمالٌ، لكِنْ قَدْ يكُونُ نَقْصًا؛ ولهَذَا قَالَ: «وَقَدْ يكُونُ للعَجْزِ عَنِ القِيَامِ بِهِ فيَكُونُ نقصًا، كَما فِي قَولِ الشَّاعِرِ:

قُبيِّلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ

[٤] «قُبيِّلَةٌ لَا يَغْدُرُونَ بِذِمَّةٍ» يَعْنِي: إِذَا عَاهَدُوا وَفَوْا، «ولَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ» يَعْنِي: إذَا عَامَلُوا النَّاسَ لَا يُمكِنُ أَنْ يظْلِمُوهُـمْ أبَدًا، وهُـوَ يُرِيدُ بهَذَا الذَّمَّ، والدَّليلُ عَلَى إرَادَتِهِ الذَّمَّ التَّصغِيرُ فِي قَولِهِ: «قُبيِّلَةٌ». يَعنِي: لَيسُوا بشَيْءٍ،

---

(١) البيت للنجاشي الحارثي، انظر: زهر الآداب (١/ ٣١).

وقولُ الآخَرِ(١):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ[١]   لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا[٢]

قَدْ يقُولُ قَائِلٌ: إنَّهُ قَدْ يُرادُ بالتَّصغِيرِ التَّملِيحُ والتَّودُّدُ، مثْلَمَا تقُولُ لخَادِمِكَ: يَا غُلَيِّم تعَالَ؛ تُرِيدُ بذَلِكَ التَّلطُّفَ مَعَهُ والتَّحبُّبَ إلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ قَالَ لابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «يَا غُلَيِّمُ أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ»(٢) بَدَلَ: «يَا غُلَامُ»، فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إنَّ المُرادَ بهَذَا التَّملِيحُ، فنَقُولُ: إنَّ الأصْلَ فِي التَّصغِيرِ التَّحقِيرُ، فَلَا نَعْدِلُ عَنِ الأصْلِ إلَّا بدَلِيلٍ، ولَا دَلِيلَ هُنَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ المَرَادَ بذَلِكَ هُوَ التَّملِيحُ، ودَائمًا في الخُصُومَاتِ إذَا أَرَادَ الإنسَانُ أن يَتدَرَّجَ فِي الخُصُومَةِ إلَى أكْثَرَ، صَغَّرَ المُخَاطَبَ فَقَالَ مَثَلًا: هَذَا قَولُكَ: يَا حُمَيدُ -تصغِيرُ حَمِدٍ-، أَوْ هَذَا قولُكَ: يَا عُبَيْدُ -تصغِيرُ عَبْدِ اللهِ- يُرِيدُ بذَلِكَ التَّحقِيرَ.

[١] وفي رِوَايَةٍ: «ذَوِي عَدَدٍ».

[٢] فهَذَا الرَّجُلُ يقُولُ: إنَّ قَومِي وإنْ كَانُوا كَثِيرِينَ أَوْ كَانُوا ذَوي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شيء وإن هَانَا، فيَنْفِي عنْهُمْ أَنْ يَكُونُوا مُمَارِسِينَ للشَّرِّ أَوْ وَاقِعِينَ في الشَّرِّ وإنْ هَانَا، وإذَا سَمِعْتَ هَذَا تَظُنُّهُ مَدْحًا، بَلْ هُوَ مِنْ تَأكِيدِ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المدْحَ، لكِنْ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَـمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِـي   بَنُو اللَّقِيطَـةِ مِـنْ ذُهْـلِ بْـنِ شَـيْبَانَا

---

(١) هو لقـريط بن أنيف؛ انظـر: شرح الحـماسة للتبريزي (١/ ١٠)، شرح الحـماسة للمـرزوقي (١/ ٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٧).

....

يعْنِي: لَوْ كُنْتُ مِنْ هَذِهِ القَبِيلَةِ مَا اسْتَبَاحَتْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهل بن شَيبانَ وَهَذَا ذَمٌّ؛ إِلَى أَنْ قَالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

«لَيْتَ لِي بِهِمْ» البَاءُ هُنَا للبدَلِيَّةِ، يَعْنِي: لَيْتَ لِي بدَلَهُمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ، تَمَنَّى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَأْتِي ببدَلِهِمْ مِنَ الَّذِينَ يَشنُّونَ الإغَارَةَ جَمِيعًا أَوْ وُحْدَانًا؛ لأَنَّ قومَهُ لَا يَشنُّونَ الإغَارَةَ ولَا يَفُكُّونَ إِبِلَ أصحَابِهِمْ مِنَ العَدوِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَجْزِهِمْ، وأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، حَيْثُ تُؤْخَذُ إِبِلُ أَصحَابِهِمْ مِنْ بَيْنِ أيدِيهِمْ، ورُبَّمَا يُبَرِّكُونَ عَلَى الآخِذِ.

الخُلَاصَةُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بالنَّفْيِ المَحْضِ:

أَوَّلًا: لأَنَّ النَّفيَ المحْض عَدَمٌ مَحْضٌ، والعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ كَمالًا.

ثَانِيًا: لأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيءِ قَدْ يَكُونُ لعَدَمِ قَابليَّتِهِ لَهُ، لَا لِكَمالِهِ الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ يَنْتَفِيَ عَنْهُ، مِثْلَ قَولِنَا: الجِدَارُ لَا يَظْلِمُ.

ثَالثًا: ولأَنَّ النَّفيَ قَدْ يَكُونُ للعَجْزِ عَنْ هَذَا المَنفِيِّ فيَكُونُ النَّفيُ حينَئِذٍ نَقْصًا، فإِذَا قُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ لَا يَغْدِرُ بالعَهْدِ. فهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ بالعَهْدِ لكَمالِ وَفَائِهِ، وحينَئِذٍ يَكُونُ كَمالًا، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَغدِرُ بالعَهْدِ؛ لأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ، فهُوَ يَخَافُ لَوْ غَدَرَ بالعَهْدِ هَذِهِ المَرَّةَ كَرُّوا عَلَيْهِ مَرَّاتٍ فمَرَّاتٍ حتَّى يُتلِفُوهُ، فهَذَا لعَجْزِهِ.

مثَالُ ذَلِكَ[١]: قولُهُ تعالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، فنفْيُ المَوتِ عَنْهُ يتضمَّنُ كَمالَ حَياتِهِ.

مثَالٌ آخَرُ: قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، نَفْيُ الظُّلمِ عَنْهُ يَتضَمَّنُ كَمالَ عَدْلِهِ[٢].

مثَالٌ ثَالِثٌ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، فنَفْيُ العجْزِ عَنْهُ يَتضمَّنُ كَمالَ عِلْمِهِ وقُدْرَتِهِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْدَهُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾[٣]؛..

فالحَاصِلُ: أَنَّهُ يجِبُ علَيْنَا نَحوَ صِفَاتِ اللهِ تعالَى الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَنْ نفسِهِ أن نُؤمِنَ بانْتِفَائِهَا، لَا بمُجرَّدِ الانتفَاءِ، ولكِنْ لإثْبَاتِ كَمالِ ضِدِّهَا، وإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ مَنفيَّةً؛ لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّهَا صَارَتْ صِفَةَ كَمالٍ، وهَذَا أَمْرٌ مُهِمٌّ يجِبُ أَنْ يُلاحَظَ.

[١] «مِثَالُ ذَلِكَ» يَعْنِي: مِثْل صِفَاتِ النَّفْيِ، «قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ فنَفْيُ الموتِ عَنْهُ يَتضَمَّنُ كَمالَ حَيَاتِهِ» عَزَّوَجَلَّ.

[٢] وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، الظُّلْمُ: زِيَادَةُ السَّيِّئَاتِ، والهَضْمُ، نَقْصُ الحَسَنَاتِ، وواللهِ مَا نَخَافُ هَذَا، بَلْ نَعْلَمُ أَنَّ جزَاءَ رَبِّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دَائِرٌ بَيْنَ أَمْرَينِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا؛ إمَّا فَضْلٌ، وإمَّا عَدْلٌ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ جَوْرٌ أو ظُلْمٌ، إمَّا فَضْلٌ: الحَسَنَةُ بعَشَرَةِ أَمْثَالِهَا، وإمَّا عَدْلٌ: السَّيِّئَةُ بمِثْلِهَا، وإمَّا عفْوٌ عَنِ السَّيِّئَةِ، فيَكُونُ دَاخِلًا فِي الأَوَّلِ، وهُوَ الفَضْلُ.

[٣] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ﴾ اللَّامُ هَذِهِ لَا يُمكِنُ أن نَقُولَ: إنَّهَا للتَّعلِيلِ،

لأَنَّ العَجْزَ سبَبُهُ: إمَّا الجَهْلُ بأسبَابِ الإيجَادِ، وإمَّا قُصورُ القُدرَةِ عنْهُ؛ فلِكَمالِ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى وقُدرَتِهِ لَمْ يَكُنْ ليُعجِزَهُ شَيْءٌ في السَّمَوَاتِ ولَا فِي الْأَرْضِ[١].

وبهَذَا المثَالِ عَلِمْنَا أنَّ الصِّفَةَ السَّلبيَّةَ قَدْ تتضَمَّنُ أكْثَرَ مِنْ كَمالٍ[٢].

وَلَا يُمكِنُ أنْ نَقُولَ: إنَّها للعَاقِبَةِ، بَلْ هِيَ لتَأكِيدِ النَّفْيِ؛ ولهَذَا تُسمَّى لَامَ الجُحودِ -أيِ: النَّفْيِ-، ولَامُ الجُحُودِ هِيَ الَّتِي تَأتِي بَعْدَ كَوْنٍ مَنْفِيٍّ، سَوَاءٌ (مَا كَانَ) أَوْ (لَـمْ يَكُنْ).

فهُنَا ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ﴾، وفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٨]، نُسمِّي هَذِهِ اللَّامَ لَامَ الجُحودِ والفِعْلُ بعدَهَا منصُوبٌ بِهَا عَلَى رَأْيِ الكُوفيينَ -وبِهِ نَأخُذُ؛ لأَنَّهُ أيسَرُ-، أو بـ(أَنْ) مُضمَرَةٍ عَلَى رَأْيِ البَصريينَ، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لَا يُعجِزُهُ إعدَامُ الموجُودِ ولَا إيجَادُ المعدُومِ، والتَّعلِيلُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾.

و﴿كَانَ﴾ هُنَا هَلْ نقُولُ: إنَّها مسلوبَةُ الزَّمَانِ. أو نَقُولُ: إنَّهَا فِيمَا مَضَى؟

الجَوَابُ: نقُولُ: إنَّهَا مسلُوبَةُ الزَّمَانِ، ولكنَّهُ يُؤتَى بِهَا لتَأكِيدِ اتِّصَافِ اسْمِهَا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ خبرُهَا، فهِيَ إذَنْ للتَّوكِيدِ والثُّبوتِ، وليْسَتْ للزَّمَانِ.

[١] لَوْ قِيلَ لإنسَانٍ لَا يَعرِفُ: أَصْلِحْ لَنَا هَذَا الجِهَازَ. فإنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يُصلِحَهُ وذَلِكَ لجهلِهِ، ولَوْ قُلْنَا ذَلِكَ لأشلَّ قَدْ دَرَسَ كَيْفَ يُصنَعُ هَذَا الجِهازُ، لكنَّهُ لَا يَستَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ فإنَّهُ لَنْ يُحدِثَ شَيْئًا لعَجْزِهِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُعجِزُهُ شَيْءٌ.

[٢] كَما هُنَا، فنَفْيُ العَجْزِ تَضمَّنَ شَيئَينِ هُمَا: كَمالُ العِلْمِ، وكَمالُ القُدرَةِ.

القَاعِدَةُ الرَّابعَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ صِفَاتُ مَدْحٍ وكَمَالٍ[١]، فكُلَّمَا كَثُرَتْ وتَنوَّعَتْ دَلَالَاتُهَا ظَهَرَ مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أكْثَرُ[٢].

مسأَلَةٌ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩] هَلْ هَذَا مِنَ الصِّفَاتِ السَّلبيَّةِ؟

الجَوابُ: لَا، بَلْ ثُبوتيَّةٌ؛ لأنَّ هَذِهِ فيهَا إثْبَاتُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَيْرٌ مِنْ أصْنَامِهِمْ، وقَارَنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بَيْنَ نَفْسِهِ والأصنَامِ؛ لأنَّ هَؤُلاءِ يَدَّعُونَ أنَّ للأصنَامِ حَقًّا كحَقِّ اللهِ تَعَالَى، فتَحدَّاهُم بقَولِهِ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهُمْ بأَنْفُسهم يُقرُّونَ بأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خيْرٌ، فهُوَ الَّذِي خَلقَهُمْ، ورزَقَهُمْ، ويُنجِّيهِمْ في ظُلُمَاتِ البَرِّ والبَحْرِ.

[١] هَذَا لَا إشْكَالَ فِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا: أنْ كُلَّ صِفَةٍ أَثْبَتَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنَفْسِهِ فهِيَ صِفَةُ كَمَالٍ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: فُلَانٌ كَرِيمٌ. هَذِهِ صِفَةُ مَدْحٍ، فَإِذَا قُلْتَ: وجَوادٌ. ازْدَادَتْ كَمَالًا، فَإِذَا قُلْتَ: وَسَهْلُ المَوطِئِ. يَعْنِي: لَيِّنٌ مَعَ إخْوَانِهِ ازدَادَتْ أيضًا كَمَالًا، فكُلَّمَا كَثُرَتْ صِفَاتُ الكَمَالِ الثُّبوتيَّةُ ظَهَرَ مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أكْثَرُ.

والقُرآنُ الكَرِيمُ مملُوءٌ بِذِكْرِ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى المُستَفَادَةِ مِنْ أسمَائِهِ، وكُلَّمَا كَثُرَتْ ظَهَرَ لَنَا مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أكْثَرُ، وقُلْنَا: «**ظَهَرَ مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ**»، ولَمْ نَقُلْ: حَصَلَ للمَوصُوفِ؛ لأنَّ هَذَا حَاصِلٌ، فكَمَالُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ حَاصِلٌ سَوَاءٌ علِمْنَاهُ أَمْ لَمْ نعلَمْهُ، لكِنْ كُلَّمَا تعدَّدَتْ ظَهَرَ لَنَا مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ.

وَعَلَى هَذَا يكُونُ قوله: «كُلَّمَا كَثُرتْ وتَنوَّعَتْ حَصَلَ للمَوصُوفِ مِنَ الكَمَالِ مَا لَـمْ يَحْصُلْ مِنْ قَبْلُ» هَذَا بالنِّسبَةِ لصِفَاتِ اللهِ غَيرُ سَدِيدٍ، بَلْ نَقُولُ: «**ظَهَرَ مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أكْثَرُ**».

ولهَذَا كَانَتِ الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ الَّتِي أخْبَرَ اللهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ أكْثَرَ بكَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلبيَّةِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ[١].

ولَا يَصِحُّ أيضًا أَنْ نَقُولَ: ازدَادتْ بِهَا كَمَالًا؛ لأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا هَذَا لكَانَ الَّذِي لَمْ يُبيَّن لَنَا يَعْنِي أنَّهُ نَقْصٌ، بَلْ نَقُولُ: «كُلَّمَا كَثُرتْ ظَهَرَ لَنَا مِنْ كَمَالِ المَوصُوفِ بها -وهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ- مَا هُوَ أكْثَرُ»، أمَّا بالنِّسبةِ للمَخلُوقِ فيُمكِنُ أَنْ تَقُولَ: كُلَّمَا ازدَادَتْ صِفَاتُ الكَمَالِ ازْدَادَ كَمالًا؛ لأَنَّ المخلُوقَ يَعتَرِيهِ النَّقصُ، أمَّا الرَّبُّ فَلَا يُمكِنُ أن تُعبِّرَ بهَذَا التَّعبيرِ فتَقُولُ: كُلَّمَا زَادَتِ ازْدَادَ كَمالًا، لكِنْ «يَظْهَرُ لَنَا مِنْ كَمَالِهِ مَا هُوَ أكْثَرُ».

[١] فالصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ يُمكِنُ أن تَعُدَّهَا بأصَابعِ يَدِكَ، بخِلَافِ الثُّبوتيَّةِ، وأنْتَ إذَا قُلْتَ لِمَلِكٍ مِنَ المُلُوكِ: أيُّهَا المَلِكُ، أنْتَ شُجَاعٌ، أنْتَ مِقْدَامٌ، أنْتَ سِياسيٌّ، أنْتَ كَرِيمٌ، أنْتَ تعطِفُ عَلَى المسَاكِينِ، أنْتَ تَبْنِي المسَاجِدَ، أنْتَ تَبْنِي المدَارِسَ. فإنَّهُ يزْدَادُ ويفرَحُ، ورُبَّمَا يَكْتُبُ لَكَ بمُكَافَأَةٍ، لكِنَّ الصِّفَاتِ السَّلبيَّةَ لَا يُمكِنُ التَّفصِيلُ فِيهَا، بَلِ التَّفصِيلُ فِيهَا قَدْ يكُونُ إهانَةً كَمَا لَوْ قُلْتَ لِمَلِكٍ مِنَ المُلوكِ: أنْتَ لَسْتَ بزَبَّالٍ، ولَسْتَ بكَسَّاح -الكَسَّاحُ هُوَ الَّذِي يُنظِّفُ المَرَاحِيضَ-، ولسْتَ بحَمَّار، ولسْتَ بحَجَّام. لَحَبَسَكَ؛ لأَنَّ هَذِهِ لَمْ يُتَّهَمِ المَلِكُ بِهَا حتَّى تَنْفِيَهَا عَنْهُ، فكَونُكَ تَنْفِي عَنْهُ هَذَا الشَّيْءَ يُعتَبَرُ إهَانَةً لَهُ؛ فلِذَلِكَ كَانَتِ الصِّفاتُ السلبيَّةُ في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَعَ كَونِهَا تَتضمَّنُ مَدْحًا وكَمالًا قَلِيلَةً بالنِّسبَةِ للصِّفَاتِ الثُّبوتيَّةِ، مَعَ العِلْمِ بأنَّ أهْلَ التَّعطِيلِ يُركِّزُونَ عَلَى صِفَاتِ النَّفْيِ، وَلَا يقُولُونَ شيئًا عَنْ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ؛ لأَنَّهُمْ -والعِيَاذُ باللهِ- يَرونَ أنَّ صِفَاتِ الإثْبَاتِ تَقتَضِي التَّمثِيلَ، وصِفَاتُ النَّفي تَقتَضِي العَدَمَ، ولَيْسَ فِيهَا تَمثِيلٌ.

أمَّا الصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ فَلَمْ تُذكَرْ غالبًا إلَّا في الأحْوَالِ التَّاليَةِ[١]:

الأُولَى: بيَانُ عُمُومِ كَمَالِهِ، كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤][٢].

الثَّانِيَةُ: نَفْيُ مَا ادَّعَاهُ في حَقِّهِ الكَاذِبُونَ، كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩١-٩٢][٣].

---

[١] وقَولُهُ: «غَالِبًا» أَيْ: لَيْسَ دائمًا.

[٢] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ هَذَا عَامٌّ في كُلِّ شَيْءٍ لَا يُماثِلُهُ أحَدٌ؛ لأَنَّ المُماثَلَةَ للمخلُوقِ تَقتَضِي نَقْصَ الخَالِقِ، فَهُوَ لَمْ يَقُلْ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في كَذَا أَوْ فِي كَذَا أَوْ فِي كَذَا مِنْ صِفَاتِ العُيوبِ، لَا بَلْ عَمَّمَ، فالنَّفْيُ المُجمَلُ مَدْحٌ بِلَا شَكٍّ، لكِنَّ النَّفْيَ المُفصَّلَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيبًا، كَذَلِكَ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ﴿كُفُوًا﴾ -بضَمِّ الفَاءِ- وإن هَمَزْتَ فلَكَ التَّسكِينُ فتَقُولُ: «كُفْئًا» وهِيَ قِرَاءَةٌ، أمَّا بالوَاوِ فهِيَ بالضَّمِّ لَا غَيْرَ (كُفُوًا).

[٣] قولُهُ: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ أَيْ: جَعَلُوا لَهُ وَلَدًا ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ هَذِهِ صِفَاتٌ سلبيَّةٌ الغَرَضُ مِنْهَا إبطَالُ مَا ادَّعَاهُ الكَاذِبُونَ المُفتَرُونَ، وهُنَا نَفْيٌ للوَلَدِ، وهُوَ نَفْيٌ خَاصٌّ، وقَدْ قُلْنَا: إنَّ النَّفْيَ الخَاصَّ لَيْسَ مَدْحًا في الوَاقِعِ، لكِنْ هُنَا نَفَى نفيًا خاصًّا، وذَلِكَ لنَفْيِ مَا ادَّعَاه الكَاذِبُونَ الَّذِين ادَّعوا للهِ وَلَدًا، فقال: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾، ادَّعَوْا له زَوجَةً، فَقَالَ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ [الجن:٣]، وكَلِمَةُ ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ﴾ أبلَغُ مِنْ كَلِمَةِ: «ومَا كَانَ لَهُ مِنْ وَلَدٍ»؛ لأنَّ كلِمَةَ «مَا يَنْبَغِي» تَـدُلُّ عَلَى الانْتفَاءِ، وعَلَى أنَّ ذَلِكَ لَا يَـلِيقُ بِهِ؛ ولِذلِكَ

الثَّالِثَةُ: دَفْعُ تَوهُّم نَقْصٍ مِنْ كَمَالِهِ فِيمَا يَتعلَّقُ بِهَذَا الأمْرِ المُعيَّنِ، كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦]، وقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨][١].

تُخاطِبُ الرَّجُلَ ذَا المروءَةِ إذَا فعَلَ شَيْئًا يُخَالِفُ المُروءَةَ فتَقُولُ لَهُ: هَذَا لَا يَنْبَغِي لَكَ. وفِي قَولِهِ: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ أَيْ: واللهِ مَا يَنبَغِي؛ لأنَّهُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، واعْلَمْ أنَّ كَلِمَةَ «لَا يَنْبَغِي» أَوْ «مَا يَنْبَغِي» أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَتْ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ فإنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الامْتِنَاعِ غَايَةَ الامْتِنَاعِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى هُنَا: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾، وقَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ نبيِّهِ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:٦٩]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»(١)، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُفِيدَةٌ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ النَّفْيُ بِـ(مَا) أو (لَا) في (يَنْبَغِي) فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ فَهُوَ للمُمتَنِعِ، ومِنْ ذَلِكَ أيضًا قَولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ [يس:٤٠]، يَعْنِي لَا يُمكِنُ أن تُدرِكَ القَمرَ فتَخرُجُ في اللَّيلِ؛ لأنَّ إدرَاكَ القَمرِ يَعْنِي: إدرَاكَ سلطَانِ القَمَرِ، فإنَّهُ لَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ في اللَّيلِ صَارَ نَهارًا ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾.

[١] والآيتَانِ بينَهُمَا فَرْقٌ يَتبيَّنُ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾؛ لِئَلَّا يَتوهَّمَ واهِمٌ أَنَّ اللهَ خلقَهَا عبثًا ولَعِبًا، فنَفَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يكُونَ خلقَهَا لَعِبًا، بَلْ خَلقَهَا بالحَقِّ وللحَقِّ، فالنَّفْيُ مُسلَّطٌ عَلَى قولِهِ: ﴿لَٰعِبِينَ﴾؛ لأنَّهُ مَعلُومٌ أنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّموَاتِ والأرْضَ، وفِي قَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩).

....

أَيْ: مِنْ تَعَبٍ وإعياءٍ، وذَلِكَ لِئَلَّا يَتوهَّمَ واهِمٌ أنَّ خَلْقَ هَذِهِ المخلُوقَاتِ العظيمَةِ يُلحِقُ التَّعبَ بالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، فَنَفَى اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ، ففِي الآيَةِ الأُولَى: نَفْيُ النَّقصِ في الإِرَادَةِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾، وإنَّما أردْنَا بِهِما حقًّا ما أردْنَا اللَّعِبَ والسُّدَى، ففيهَا كَمالُ الإرادَةِ، وفِي الآيَةِ الثَّانيَةِ: نَفْيُ النَّقصِ في الفِعْلِ والتَّنفِيذِ؛ ففِيهَا كَمالُ القُوَّةِ؛ لأَنَّ اللُّغُوبَ في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ التَّعبُ والإعياءُ، إِذَنْ فالصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ لَا تَأتِي غَالبًا إلَّا في حَالٍ مِنْ هَذِهِ الأَحْوَالِ الثَّلاثَةِ.

وفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾، قِيلَ: إنَّ المُرادَ بستَّةِ أيَّام سِتَّةُ آلَافِ سَنةٍ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، وإلى هَذَا جَنَحَ عُلَماءُ الجِيولُوجِيا قَالُوا: لأَنَّ تكَوُّنَ الأرضِ وتَضارِيسَها وما أَشْبَهَ ذَلِكَ تَحتاجُ إلى مُدَّةٍ تَنتَقِلُ مِنْ مَرحَلَةٍ إِلَى مَرحَلَةٍ حتَّى بَلَغَتْ سِتَّةَ آلَافِ سَنَةٍ، وبعضُهُم طوَّلَ المسأَلَةَ فأَتَى بمَقَاييسَ خياليَّةٍ ملايينَ الملَايينِ، وقَالَ آخَرُونَ: إنَّ المُرادَ بسِتَّةِ أيَّام يَعْنِي: سِتَّ ساعاتٍ أو أزمِنَةٍ وهِيَ كَسِتِّ لحَظَاتٍ؛ لأنَّ اللهَ يقُولُ للشَّيءِ: كُنْ فَيكُونُ؛ فالمُرادُ إِذَنْ سِتُّ لحَظَاتٍ. وقَالَ آخرُونَ: بَلِ المُرادُ بسِتَّةِ أيَّام كأيَّامِنَا، ولكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَلقَهَا فِي هَذِهِ الأيَّامِ؛ لِيُعلِّمَ عبادَهُ كَيْفَ يَصْنَعُونَ الأشياءَ، وأنَّ الَّذِي يَنبَغِي أَنْ يُصنَعَ الشَّيءُ بإتْقَانٍ دُونَ السُّرعَةِ. والصَّحِيحُ أنَّهَا سِتَّةُ أيَّامٍ كأيَّامِنَا، وأمَّا كونُهُ عَزَّوَجَلَّ قدَّرَهَا بهَذَا، فهَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لَا نَستَطِيعُ إدراكَها، فاللهُ أعلَمُ بِها، مثلُهُ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لماذَا جعَلَ اللهُ أُذُنَ الجَمَلِ صغيرَةً وأُذُنَ الحِمارِ طَويلَةً مَعَ أَنَّ الجَمَلَ أكبَرُ جِسْمًا، فالمُنَاسِبُ أن تكُونَ آذانُ الجَمَلِ طَويلَةً وآذَانُ الحِمار قصيرَةً؟! لكِنْ نَقُولُ: هُنَاكَ مِنَ الأشيَاءِ ما

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبوتِيَّةُ تنْقَسِمُ إِلَى قسمَينِ: ذَاتيَّةٍ وفعليةٍ[١]:

لا يستطِيعُ الإنسَانُ أَنْ يُعلِّلَها إطْلَاقًا إلَّا مُجَرَّدَ التَّسلِيمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، سواءٌ في الأُمُورِ الشَّرعيَّةِ أو في الأُمُورِ الكونيَّةِ.

[١] قَدْ يقُولُ قَائِلٌ: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ؟ ولمَاذَا لَا نُعْرِضُ عَنْ هَذِهِ التَّقسِيمَاتِ ونَقُولُ: لَا حَاجَةَ، فإِذَا وَصَفَ اللهُ نفْسَهُ بصِفَةٍ وَصْفْنَاهُ بِهَا ولَا نَقُولُ: ذَاتيَّةٌ ولَا فعليَّةٌ؟

فالجَوابُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الأَسَدُّ وهُوَ الأَولَى، لكِنْ لـمَّا وَقَعَ الخِلَافُ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ بَيْنَ مَا يُثبِتُونَهُ مِنَ الصِّفَاتِ ومَا لَا يُثبِتُونَهُ، وقَالُوا: إنَّ اللهَ سمِيعٌ، عليمٌ، قَدِيرٌ، لكنَّهُ لَا يَفْعَلُ، لَا يستَوِي عَلَى العَرْشِ، وَلَا يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، وَلَا يَأْتِي للفَصْلِ بَيْنَ العبَادِ، احْتَاجَ أَهْلُ السُّنَّة المتَّبِعُونَ للسَّلَفِ أن يُقسِّمُوا هَذَا التَّقسِيمَ مِنْ أجْلِ تحقِيقِ المَنَاطِ، ومَا يَرِدُ فِيهِ الخِلَافُ ومَا لَا يَرِدُ، وأَنْ يُبيِّنُوا أنَّ كِلَا النَّوعَينِ ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وإِلَّا فلَا شَكَّ أنَّ الأسلَمَ أَنْ يأخُذَ الإنسَانُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ولَا يتكَلَّمُ بمِثْلِ هَذَا، لكِنْ:

إِذَا لَمْ يَكُـنْ إِلَّا الأَسِـنَّةُ مَرْكَـبٌ ... فَمَا حِيلَـةُ المُضْـطَرِّ إِلَّا ركُوبُهَـا(١)

ولَا يُمكِنُ أَنْ يُترَكَ المجَالُ لهؤُلاءِ المُعطِّلَةِ المُحرِّفَةِ يَلعَبُونَ كَمَا شَاؤُوا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ نَنْزِلَ فِي الميدَانِ ونَخُوضَ غِمَارَ الدِّفَاعِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ نُهاجِمَ؛ لأَنَّ الحَقَّ مَعَنَا.

---

(١) البيت للكميت الأسدي في ديوانه (ص:٧١).

فالذَّاتيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بها، كالعِلْمِ، والقُدرَةِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ، والعِزَّةِ، والحِكْمَةِ، والعُلوِّ، والعظَمَةِ، ومِنْهَا[١] الصِّفَاتُ الخبريَّةُ، كالوَجْهِ، واليَدَينِ، والعَينَينِ[٢].

---

[١] أَيْ: مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ.

[٢] إِذَنِ الضَّابِطُ فِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ أَنَّهُ سبحَانَهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بها، فإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ لَازِمَةً لَا تَنْفَكُّ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهِيَ صِفَةٌ ذَاتيَّةٌ، فالحَيَاةُ والبَصَرُ والعِزَّةُ والحكمَةُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَذِهِ صِفَاتٌ ذاتيَّةٌ، وسُمِّيتْ بذَلِكَ للزُومِهَا للذَّاتِ، ثُمَّ قسَّمُوها إلى معنُويَّةٍ وخَبريَّةٍ، فَمَا كَانَ نَظِيرُ مُسَمَّاهُ أبعاضًا لَنَا سمَّوه خبريَّةً، ومَا كَانَ دالًّا عَلَى مَعْنًى سمَّوه معنَويَّةً، فالسَّمْعُ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ معنويَّةٌ، واليَدُ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ خبريَّةٌ، ولَمْ يقُولُوا: معنويَّةٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ قَالُوا: معنويَّةٌ. عَادُوا إلى تَأويلِ الأَشَاعِرَةِ وشُبَهِهَا.

لكِنْ أيضًا قَالُوا: صِفَاتٌ ذاتيَّةٌ. ولَمْ يقُولُوا: بعْضيَّةٌ. كَمَا نَقُولُ: يَدُنَا بعضٌ منَّا أو جُزْءٌ. قَالُوا: لأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُطْلِقَ كَلِمَةَ (بعْضٍ) أو (جُزْءٍ) عَلَى الله عَزَّوَجَلَّ، فتَحَاشَوْا هَذَا وقَالُوا: صِفَاتٌ ذاتيَّةٌ خبريَّةٌ.

وقَالُوا: خَبريَّةٌ؛ لأنَّهَا مُتلقَّاةٌ مِنَ الخَبَرِ، فإِنَّ عقُولَنَا لَا تَدلُّنَا عَلَى أنَّ للهِ تعَالَى يدًا؛ بِهَا يَأخُذُ ويَقْبِضُ، ويَبسُطُ، لكِنْ علِمْنَاهَا بمُجرَّدِ الخَبَرِ؛ لأنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةَ مثْلَ الحَيَاةِ والعِلْمِ والقُدرَةِ قَدْ دَلَّ عَلَيْهَا العَقْلُ، لكِنَّ اليَدَ والوَجْهَ والعَيْنَ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا العَقْلُ.

إِذَنِ الصِّفَاتُ الذَّاتيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مَعنويَّةٍ، وإِلَى خَبَريَّةٍ، فالسَّمْعُ والبَصَرُ والعلْمُ والقُدرَةُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كُلُّها تدُلُّ عَلَى مَعْنًى فهِيَ معنويَّةٌ، واليَدُ والوَجْهُ

....

والعينُ والرِّجلُ والسَّاقُ ومَا أشْبَهَهَا هَذِهِ صِفَاتٌ ذاتيَّةٌ؛ لأنَّهَا لازِمَةٌ للذَّاتِ، خبريَّةٌ لأنَّهَا جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ الخَبَرِ، فالعَقْلُ لَيْسَ لَهُ فِيهَا مدْخَلٌ إطْلَاقًا؛ ولهَذَا لَا يُمكِنُ أن نَقُولَ: إذَا جَازَ السَّاقُ للهِ فَلْتَجُزِ الرُّكبَةُ مثلًا؛ لأنَّ العَقْلَ هُنَا لَا يُمكِنُ أن يَتدَّخلَ، فنَقتَصِرُ فِي هَذِهِ المسَائِلِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الخَبَرُ ونُسمِّيهَا خَبريَّةً، ثُمَّ إنَّنَا لَا نَقُولُ: إنَّهَا جُزئيَّةٌ أو بعضِيَّةٌ؛ لوُجُوبِ تَحَاشِي هَذَا التَّعبيرِ فِي جَانِبِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ومِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ: جِنْسُ الأفعَالِ -لَا الفِعْلُ المُعيَّنُ-؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فعَّالًا، ولَا يَلزَمُ من قولِنَا هَذَا أَنْ يَكُونَ العَالَمُ قَدِيمًا مُقَارنًا للهِ عَزَّوَجَلَّ أبدًا؛ لأنَّهُ بالضَّرورَةِ أنَّ الفِعْلَ بعْدَ وُجودِ الفَاعِلِ، والمفعُولَ بعْدَ وُجودِ الفِعْلِ؛ ولهَذَا لـمَّا قَالَ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ بتسلسُلِ الحَوادَثِ فِي المَاضِي والمُستقبَلِ[1] شَنَّعُوا عَلَيْهِ، وقَالُوا: هَذَا الرَّجلُ أَشرَكَ. فقَالَ لَهُم: كَيْفَ هَذَا! كُلٌّ يَعلَمُ بصَرِيحِ العَقْلِ أنَّ المفعُولَ بعْدَ الفِعْلِ، والفِعْلُ صِفَةٌ فِي الفَاعِلِ.

ومِنَ الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ: «**الوَجْهُ**» وهُوَ وَاضِحٌ فِي القُرآنِ الكَريمِ، كذَلِكَ «**اليَدَانِ**»، وقَدْ جَاءَتْ مُتعدِّدَةً بصِيغَةِ التَّثنِيَةِ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وبصِيغَةِ الجَمْعِ كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس:٧١]، وبصِيغَةِ الإفْرَادِ كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الملك:١]، كَذَلِكَ «**العَينَانِ**» وقَدْ جَاءَتْ بصِيغَةِ الإفرَادِ كَمَا فِي قَولِ اللهِ تعَالَى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وبلفْظِ الجَمْعِ كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، ولَمْ تَأْتِ مُثنَّاةً فِي القُرآنِ، لكِنَّ السُّنَّةَ صَريحَةٌ فِي ذَلِكَ، فإنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ ذَكَرَ: «أَنَّ الدَّجَّالَ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢١٨)، مجموع الفتاوى (٨/ ٨٤)، (١٢/ ١٥٠) وغيرها.

....

أَعْوَرُ، وأَنَّ اللهَ لَيْسَ بأَعْورَ» وهَذَا نَصٌّ صريحٌ، وأمَّا مَنْ حرَّفَ هذَا الحدِيثَ عَنْ موضعِهِ وقَالَ: إنَّهُ أعورُ، أَيْ: مَعِيبٌ، وإنَّ اللهَ لَيْسَ بمَعِيبٍ. فقَولُهُ مَردُودٌ بالنَّصِّ؛ حيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنبَةٌ طَافِيَةٌ»[1]، وهَذَا واضِحٌ جدًّا في إبطَالِ قَولِ مَنْ قَالَ: إنَّ العَوَرَ هُنَا بمَعْنَى العَيْبِ.

فإذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ الدَّلالَةُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لله عَزَّوَجَلَّ إلا عينَانِ؟

قُلْنَا: إنَّما ذَكَرَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ هَذَا الوَصْفَ حتَّى يَتميَّزَ جليًّا أنَّ الدَّجَّالَ لَيسَ برَبٍّ، ولَوْ كَانَ لله عَزَّوَجَلَّ أكثرُ مِنْ عينَينِ لكَانَ التَّميُّزُ حَاصِلًا بأَنْ يقُولَ: وإنَّ رَبَّكُمْ لَهُ ثلاثَةُ أَعْيُن. أيضًا: لَوْ كَانَ لَهُ أعْينٌ ثلاثَةٌ لكَانَ السُّكوتُ عَنِ الثَّالثَةِ سكوتًا عَنْ كَمالٍ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ ثلاثَةُ أَعْيُنٍ فهِيَ كَمالٌ لَا شَكَّ، فالسُّكوتُ عنْهَا سكُوتٌ عَنْ ذِكْر كَمالِ الله عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ لـمَّا لَمْ يَذْكُرْهَا الرَّسُولُ ﷺ عَلِمْنَا أنَّهَا لَيْسَتْ صِفَةَ كَمالٍ في حقِّهِ عَزَّوَجَلَّ والأَمْرُ -والحَمْدُ لله- واضِحٌ ولا إشْكَالَ فيهِ، لكِنْ لمَاذَا لَمْ يذكُرِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أشيَاءَ أُخْرَى عقليَّةً بأَنَّ هَذَا الدَّجَّالَ مُحْدَثٌ؟ نقُولُ: لأَنَّ المسأَلَةَ كبيرَةٌ؛ ولهَذَا أعظَمُ فتنَةٍ مِنْ خَلْقِ آدَمَ إلَى قِيامِ السَّاعَةِ فِتْنَةُ الدَّجَّالِ، والنَّاسُ في تِلْكَ الحَالِ قَدْ لا يَتصوَّرُونَ الأُمُورَ المعقُولَةَ، ولكِنْ يَفهَمُونَ البَاطِلَ والحقَّ بالأُمورِ المحسُوسَةِ، وإلَّا فمِنَ المعلُومِ أنَّ هُنَاكَ فُرُوقًا كثيرَةً لَيْسَ فقَطْ بأَنَّهُ أعورُ والرَّبُّ ليسَ بأَعورَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

والفِعليَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتعلَّقُ بمَشيئَتِهِ، إنْ شَاءَ فعلَهَا، وإنْ شَاءَ لَمْ يَفعلْهَا، كالاستِوَاءِ عَلَى العَرشِ، والنُّزولِ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا[١].

وقد تكُونُ الصِّفَةُ ذاتيَّةً فعليَّةً باعتِبَارَين، كالكَلَامِ، فإنَّهُ باعتبَارِ أصلِهِ صفَةٌ ذاتيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَالُ مُتكَلِّمًا[٢]، وباعتبَارِ آحَادِ الكَلَامِ صِفَةٌ فعليَّةٌ؛

---

[١] والكَافُ هُنَا للتَّمثِيلِ، وليسَتْ للحَصْرِ، فالاستِواءُ عَلَى العَرشِ فِعلٌ يَتعلَّقُ بِمشيئَتِهِ، والنُّزولُ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا كَذَلِكَ فِعْلٌ يَتعلَّقُ بمَشيئَتِهِ، والعَجَبُ فِعلٌ يَتعلَّقُ بمشيئَتِهِ، والضَّحِكُ كَذَلِكَ، ولَكَ أَنْ تقُولَ ضَابِطًا وَهُوَ: أنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ لَهَا سَبَبٌ فهِيَ صِفَةٌ فعليَّةٌ. ووجْهُ ذَلِكَ: أنَّهَا تُوجَدُ بَعْدَ وُجُودِ السَّببِ فتكُونَ فِعْلًا، ولَيْسَتْ ذاتيَّةً؛ لأنَّ السَّببَ سَابِقُها؛ والذَّاتيَّةُ -كَما سَبَقَ- هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الصِّفَةُ الفعليَّةُ الَّتِي زعمْتُمْ أنَّها تتعلَّقُ بمشيئَتِهِ إنْ كَانَتْ كَمالًا فلِماذَا لَمْ تَكُنْ أزليَّةً؟ وإنْ كَانَتْ نَقْصًا فلِماذَا يَتَّصِفُ بها؟ كمَجِيءِ اللهِ -مثلًا- إنْ كَانَ كَمالًا فلِماذَا لَمْ تَكُنْ أزليَّةً؟ وإنْ كَانَتْ نَقْصًا فلماذَا تصِفُونَهُ بِهَا؟

فالجَوابُ: أنَّ الصِّفَاتِ الفعليَّةَ كَمالٌ في مَحلِّها، غَيْرُ كَمالٍ في غَيْرِ محلِّها، فهِيَ في محلِّها كَمالٌ تَدُلُّ عَلَى كَمالِ فعلِهِ عَزَّوَجَلَّ ومشيئَتِهِ، وفِي غَيْرِ محَلِّهَا لَيْسَتْ بكَمالٍ؛ لأنَّها لَوْ كَانَتْ كَمالًا لأَوْجَدَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] بمَعْنَى أنَّهُ لم يَأتِ زَمَنٌ مِنَ الأزمَانِ واللهُ لَا يَتكلَّمُ أبدًا، بَلْ هُوَ يتكَلَّمُ، ولَمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا؛ وعَلَيْهِ فهِيَ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ، لكنَّهَا ليسَتْ معنويَّةً؛ لأنَّنَا لَوْ قُلْنَا: إنَّها معنويَّةٌ. لَما خرجْنَا عَنْ كَلَامِ أهْلِ التَّأويلِ؛ لأنَّ أهْلَ التَّأويلِ يُحَاوِلُونَ أن يَجعلُوا الصِّفاتِ الخبريَّةَ معنويَّةً.

لأنَّ الكَلَامَ يَتعلَّقُ بمشيئَتِهِ، يَتكلَّمُ مَتَى شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا فِي قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٣][1].

---

[١] وإِنْ شِئْتَ زِيَادَةً فاقْرَأْ قولَ اللهِ تعالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] حيثُ كَانَ الكَلَامُ بعْدَ مَجِيءِ مُوسَى، إذَنْ: فَهُوَ حَادِثٌ.

فإنْ قِيلَ: إذَا قُلْتُمْ: إنَّ الكَلَامَ صِفَةٌ حَادِثَةٌ لَزِمَ أَنْ يكُونَ المُتكلِّمُ حَادِثًا؛ لأَنَّ الحَادِثَ لا يَقُومُ إلَّا بحادِثٍ؟

فالجواب: أن نَقُول: مَنْ قَالَ هذِهِ القَاعِدَةَ؟! بَلِ الحَادِثُ يكُونُ فِي الأَزَلِ وفِي الحَادِثِ، ومَنْ قَالَ: إنَّ الحَادِثَ لَا يكُونُ فِي الأَزَلِ؟ فأَنْتُم تُقَعِّدون بعقُولِكُم، وهِيَ عُقُولٌ فَاسِدَةٌ واهيَةٌ، ونَقُولُ لَكُمْ: أيُّما أكْمَلُ، ذاتٌ تَفعلُ مَا شَاءَتْ، أَوْ ذاتٌ لا تَفْعَلُ؟ الجَوابُ: الأَوَّلُ لَا شَكَّ، فكَمَالُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بكَمَالِ أفعَالِهِ.

فالحَاصِلُ: أنَّ الكَلَامَ عنْدَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ صِفَةٌ فعليَّةٌ باعتِبَارِ آحَادِهَا، وصِفَةٌ ذاتيَّةٌ باعتِبَارِ أصْلِهِ، فباعتِبَارِ أنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَالُ مُتكلِّمًا -كَمَا أنَّهُ لم يَزَلْ ولَا يَزَالُ خَالِقًا فعَّالًا لِـمَا يُرِيدُ- بهَذَا الاعْتِبَارِ يكُونُ صِفَةً ذاتيَّةً، وباعتِبَارِ آحَادِهِ يكُونُ صِفَةً فعليَّةً، فمَثَلًا إذَا أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يَخْلُقَ شَيْئًا قَالَ لَهُ: كُنْ. فيكُونُ، وهُنَا إرادَةٌ سَابِقَةٌ وإِرَادَةٌ مُقارِنَةٌ، والقَوْلُ يكُونُ بعْدَ الإِرَادَةِ المُقارِنَةِ للفِعْلِ، فإذَا أَرَادَ أَنْ يكُونَ الشَّيءُ قَالَ لَهُ: كُنْ. وبمُجرَّدِ مَا يقُولُ: كُنْ. يَكُونْ؛ ولهَذَا جَاءَتِ الفَاءُ ﴿فَيَكُونُ﴾.

أمَّا الإرادَةُ السَّابقَةُ بأنَّهُ سيَفعَلُ، فهَذِهِ سَابِقَةٌ لَا يَكُونُ بعدَهَا قَولٌ، لكِنَّ الإرادَةَ المُقارِنَـةَ هِيَ الَّتِي يَقَـعُ بعْدَهَا القَـولُ، فالقَـولُ: ﴿كُن﴾ إذَنْ: بعْـدَ الإرادَةِ،

....

وهَذَا يَدُلُّ علَى حُدوثِ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأنَّهَا صَارَتْ عِنْدَ إِرَادَةِ الفِعْلِ، كذَلِكَ القُرآنُ الكَرِيمُ فيْهِ آيَاتٌ واضِحَةٌ تَدُلُّ عَلَى أنَّ اللهَ تكلَّمَ بِهَا بعْدَ وُقُوعِ المُتحدَّثِ عَنْهُ، قَالَ تعَالَى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١]، فالغُدوُّ سَابِقٌ عَلَى هَذَا القَولِ، وفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، فالمسمُوعُ سابِقٌ، إِذَنْ: هَذَا القَوْلُ صَارَ بعْدَهُ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ؛ فكَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ باعتِبَارِ آحَادِهِ صِفَةٌ فعليَّةٌ، وباعتِبَارِ أصْلِهِ وأنَّهُ صِفَةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَالُ مُتَّصِفًا به صِفَةٌ ذاتيَّةٌ، هَذَا هُوَ تقسِيمُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِي كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا الأشاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ والكُلَّابيَّةُ ونحوُهُمْ، فقَالُوا: إنَّ الكَلَامَ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ فقَطْ؛ لأنَّهُم يجعلُونَ الكَلَامَ هُوَ المعْنَى النَّفسيَّ القَائِمَ بالنَّفْسِ، وأنَّ هَذَا المَسمُوعَ شَيْءٌ مخلُوقٌ خلَقَهُ اللهُ ليُعبِّرَ عمَّا في نفسِهِ، فكَانَ عَلَى مذهَبِهِمُ الكَلَامُ صِفَةً ذاتيَّةً، ولكِنَّ مَا ذَكَرَهُ السَّلَفُ هُوَ الحَقُّ المُطابِقُ للمَعْنَى اللُّغويِّ والعقْلِيِّ، وأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَتكَلَّمُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مَتَى شَاءَ، بِمَا شَاءَ، كَيْفَ شَاءَ؛ فلِهَذَا نَقُولُ: إنَّهُ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ باعتِبَارٍ، وفعليَّةٌ باعتِبَارٍ. ولا يُقَالُ: إنَّكَ إذَا قُلْتَ: إنَّ الكَلَامَ صِفَةٌ ذاتيَّةٌ فعليَّةٌ. فَقَدْ جَمَعْتَ بيْنَ المُتضادَّينِ. إِذْ إنَّنَا نَقُولُ: مَا دَامَتِ الجِهَةُ مُنفَكَّةً فَلَا تَنَاقُضَ؛ ولِهَذَا نَجِدُ السُّجودَ مثلًا، يَكُونُ شِرْكًا ويَكُونُ طَاعَةً باعتِبَارَينِ لَا باعْتِبَارٍ واحِدٍ، فإِنْ كَانَ للهِ عَزَّوَجَلَّ كَانَ طَاعَةً، وإنْ كَانَ لِغَيرِهِ كَانَ شِرْكًا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا خَصَصْتُمُ الكَلَامَ عَلَى صِفَةِ الكَلَامِ دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ، مَعَ أنَّ الصِّفَاتِ الفعليَّةَ كُلَّها مِنْ حَيْثُ جِنْسِهَا ذَاتيَّةٌ؟

وكُلُّ صِفَةٍ تعلَّقَتْ بمشيئَتِهِ تعَالَى فإنَّهَا تَابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ[١]، وقَدْ تَكُونُ الحِكْمَةُ مَعلُومَةً لَنَا، وقَدْ نَعجِزُ عَنْ إدراكِهَا، لكنَّنَا نعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُ سبحَانَهُ لَا يَشَاءُ شَيْئًا إلَّا وَهُوَ مُوافِقٌ للحِكْمَةِ، كَمَا يُشِيرُ إلَيْهِ قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠][٢].

فالجَوابُ: لأَنَّ الكَلَامَ هُوَ مَحَطُّ النِّزَاعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وأَهْلِ البِدَعِ، يَعْنِي: مَا وُجِدَ شَيْءٌ امتُحِنَ فِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ كالكَلَامِ.

مسأَلَةٌ: هَلِ القُرآنُ حَادِثٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى تكلَّمَ بِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ؟

الجَوابُ: أَصْلُ الكَلَامِ أنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتكلِّمًا، لكنَّنَا لا نعلَمُ كُلَّ كلامِهِ. أَمَّا كَلَامُ اللهِ تعَالَى -أَيْ: نَفْسُ الكَلَامِ المُعيَّنُ- فَإِنَّهُ حَادِثٌ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، فإِذَا قِيلَ: إنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللهِ مخلُوقٌ؛ فيُقَالُ: هَذَا غَلَطٌ، وهَلْ تَصِفُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بالكَلَامِ أَوْ لا؟ إِذَا قَالَ: أَصِفُ اللهَ بالكَلَامِ. فيُقَالُ: هَلِ المُتكلِّمُ الكَامِلُ في هَذَا الوَصْفِ يَتكَلَّمُ مَتَى شَاءَ أَوْ لَا؟

الجَوابُ: يَتكَلَّمُ مَتَى شَاءَ إِذَا كَانَ يَتكَلَّمُ مَتَى شَاءَ، فالكَلَامُ المُعَيَّنُ حَادِثٌ ولَا يَلْزَمُ أَنْ يكُونَ مخلُوقًا؛ لأَنَّهُ صِفَتُهُ، ومثلُهُ نزولُهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى السَّماءِ يَكُونُ فِي الثُّلُثِ الأَخِيرِ مِنَ اللَّيلِ، وقَبْلَ الثُّلُثِ نزولُهُ سبحَانَهُ غَيْرُ مَوجُودٍ، وحَدَثَ في الأَخِيرِ؛ إِذَنْ: نُزولُهُ سبحَانَهُ حَادِثٌ.

[١] هَذَا ضَابِطٌ غَيْرُ الأَوَّلِ، وهُوَ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ عَلَّقَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالمشِيئَةِ فإنَّهَا تَابِعَةٌ للحِكْمَةِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يَشَاءُ شَيْئًا عَبَثًا أَبَدًا، بَلْ لِحِكْمَةٍ.

[٢] وإِذَا عَلِمْتَ هَـذَا في الأُمُـورِ القَدَرِيَّةِ فاعْلَمْهُ أيضًا في الأُمُورِ الشَّرعيَّةِ،

القَاعِدَةُ السَّادسَةُ: يَلزَمُ في إثْبَاتِ الصِّفَاتِ التَّخلِّي عَنْ مَحْذُورَينِ عظِيمَينِ: أحدُهُمَا: التَّمثِيلُ، والثَّانِي: التَّكْييفُ[١].

فَأَمَّا التَّمْثِيلُ: فهُوَ اعتِقَادُ المُثبتِ أنَّ مَا أثْبَتَهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى مُمَاثِلٌ لصِفَاتِ المخلُوقِينَ، وَهَذَا اعتقَادٌ بَاطِلٌ بدَلِيلِ السَّمْعِ والعَقْلِ[٢].

لَا تَظُنَّ أنَّ اللهَ تعَالَى يُشرِّعُ شَيْئًا يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ فِعْلَهُ أَوْ يُرِيدُ مِنْ عبادِهِ تَركَهُ إلَّا لِحِكْمَةٍ، لكِنْ قَدْ نَعْلَمُهَا وَقَدْ لَا نَعْلَمُهَا.

[١] ولم نقُلِ: التَّعطِيلُ؛ لأنَّ التَّعطِيلَ لَا يَكُونُ إلَّا فِي النَّفْيِ، ونحْنُ نتكلَّمُ عمَّا نُثبتُهُ للهِ، فيَلْزَمُ أن يَتخَلَّى المُثبتُ عَنْ مَحْذُورَينِ عَظِيمَينِ؛ أحدُهُمَا: التَّمثِيلُ، والثَّاني: التَّكْييفُ، والفَرْقُ بينَهُما: أنَّ التَّكييفَ عَامٌّ، والتَّمثِيلَ خَاصٌّ، فكُلُّ مُمثِّلٍ فهُوَ مُكيِّفٌ، ولَيْسَ كُلُّ مُكيِّفٍ مُمثِّلًا، فَمَثَلًا: لَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَصِفَ لَكَ بَيْتًا وأقُولُ: صِفَةُ البَيْتِ كَذَا وكَذَا وكَذَا. فهَذَا تَكْييفٌ؛ لأَنَّهُ وصْفٌ مُطلَقٌ، ولَوْ قُلْتُ لَكَ: إنَّ البَيْتَ مِثْلُ بيتِكَ. فهَذَا تَمْثِيلٌ؛ لأنَّهُ وصْفٌ مُقيَّدٌ؛ هَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ التَّمثِيلِ والتَّكييفِ، وسيَأْتِي ذِكْرُهُ إنْ شَاءَ اللهُ.

[٢] وَهَذَا مَوجُودٌ فِي الأُمَّةِ، أَيْ: مَنْ يُمثِّلُ اللهَ بالخَلْقِ -والعِيَاذُ باللهِ- حتَّى ذُكِرَ عَنْ بعضِهِمْ أنَّهُ قَالَ: اسألُوني عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حتَّى أُمثِّلُهُ لكُمْ إلَّا الفَرْجَ واللِّحيَةَ. يَعْنِي: لَا أَقْدِرُ أَنْ أتكلَّمَ فيهَا -بظَنِّه أنَّ هَذَا مِنْ وَرَعِهِ- هَكَذَا نَقَلَهُ السَّفَّارينيُّ في شرحِهِ[١]، وسوَاءٌ صَحَّ هَذَا أَمْ لَمْ يَصِحَّ، فإنَّ طريقَةَ أهْلِ التَّمثِيلِ أنَّهم يُمثِّلُونَ الخَالِقَ بالمخلُوقِ -والعِياذُ باللهِ- وكأنَّهُم نَسُوا قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾،

---

(١) لوامع الأنوار (١/ ٩١).

....

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ، ويُقالُ: إنَّ أوَّلَ مَنْ قَالَ بالتَّمثِيلِ هِشَامُ بن الحَكَم الرَّافضيُّ؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ وثَنِيُّونَ، فَلَمَّا كَانَ وثنيًّا قَالَ بتَماثُلِ الخَالقِ بالمخلُوقِ، لكِنَّ أواخرَهُمْ صَارُوا على العَكْسِ مِنْ هَذَا، فصَارُوا معتَزِلَةً تمامًا حيثُ إنَّهُم يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ.

مسأَلَةٌ: فِي بَعْضِ وسَائِلِ الإعْلَامِ مَنْ يَقُولُ: إنَّهُ لَيْسَ بينَنَا وبَيْنَ الرَّافضَةِ فَرْقٌ، وإنَّهُمْ مذهَبٌ خَامِسٌ. فَما هُوَ خُلاصَةُ القَوْلِ في الحُكْمِ عليهِمْ؟

الجَوابُ: المسأَلَةُ تَحتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ أنفسَهُمْ لَيْسُوا عَلَى سَبِيلٍ وَاحِدٍ، بَلْ مُتفرِّقُونَ، فبعضُهُمْ قَرِيبٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وبعضُهُمْ بَعِيدٌ، وبعضُهُمْ مُشرِكٌ؛ فهُمْ يختَلِفُونَ، وأمَّا القَولُ بأنَّهُمْ كالمذَاهِبِ الأربعَةِ فهَذَا كالَّذِي يَقُولُ: إنَّ اليَهوديَّةَ والنَّصرانيَّةَ كالحَنْبَليَّةِ والشَّافعيَّةِ؛ لأنَّ الفَرْقَ ظَاهِرٌ، فأُنَاسٌ يَعتَقِدُونَ أنَّ مُدبِّرَ الكَونِ هُوَ فُلانٌ الَّذِي هُوَ إمَامُهُمْ، وأَنَّ مِنْ أئمَّتِهِمْ مَنْ هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ لَا يَنالُها مَلَكٌ مُقرَّبٌ، ولَا نَبِيٌّ مُرسَلٌ، وأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَاتُوا عَلَى النِّفَاقِ والكُفْرِ، وأنَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَاتَا عَلَى النِّفَاقِ، لَا يُمكِنُ أن نتَّفِقَ مَعَهُمْ إطلاقًا!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُفرَّقُ بَيْنَ الدَّاعِي لبِدْعَتِهِ وبَيْنَ المُقلِّدِ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ، يُفرَّقُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ والمُقلِّدِ، لكِنَّ المُقلِّدَ إِذَا جَاءَهُ الحَقُّ فالأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُعذَرُ، وإِلَّا لَعُذْرِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:٢٢]، لكِنْ رُبَّما يَأْتِيهِ الحَقُّ مثلًا مِنْ شَخْصٍ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ عَالِمٌ، ولَيْسَ لَدَيْهِ مَا يُؤَكِّدُ علمَهُ

أَمَّا السَّمْعُ: فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] [الشورى:٤٢].

فهَذَا رُبَّما يُعذَرُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأتِهِ مِنَ القَرَائِنِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ هَذَا العِلْمِ، أمَّا إذَا عَرَفَ أَنَّهُ إمَامٌ مِنْ أئمَّةِ المُسلمِينَ عَالِـمٌ مُجتَهِدٌ وبلَّغَهُ بالحَقِّ وأَصَرَّ عَلَى رَفْضِهِ فلَيْسَ لَهُ حُجَّةٌ.

وقولُهُ: «وَهَذَا اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ بدَلِيلِ السَّمْعِ والعَقْلِ» ولَمْ نَقُلِ: الحِسِّ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ مَعلُومًا بالحِسِّ؛ لأنَّهُ لَا يُشاهَدُ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا»(١).

[١] أيُّ شَيْءٍ مِنَ الأشيَاءِ لَا يَكُونُ مُمَاثِلًا للهِ، والكَافُ هُنَا صَارَ فِيهَا جِدَالٌ كَبِيرٌ مِنَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُاللَّهُ؛ لأَنَّ وجودَهَا مَعَ (مِثْل) مُشكِلٌ، إذْ كُلٌّ منهُما يَدُلُّ عَلَى التَّمثِيلِ، فَأَنْتَ إذَا قُلْتَ: لَيْسَ مِثْلَ مِثلِهِ شَيْءٌ. فمَعْنَاهُ: أَنَّكَ أَثْبَتَّ المِثْلَ ونَفَيْتَ المُماثَلَةَ عَنْ هَذَا المِثْلِ، وهَذَا تَنَاقُضٌ؛ لأنَّكَ إذَا نَفَيْتَ المُماثَلَةَ عَنِ المِثْلِ لَمْ تُثْبِتِ المِثْلَ، مَا دُمْتَ تَقُولُ: إنَّ مثلَهُ لَيْسَ شَيْءٌ مثلَهُ. إذَنْ هُوَ لَيْسَ مَوجُودًا أصلًا، وهَذَا يقتَضِي التَّناقُضَ الظَّاهِرَ؛ لهَذَا اخْتَلَفَ العُلَماءُ كيفَ يُخَرِّجُون هَذِهِ الآيَةَ:

فمنْهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّ الكَافَ زَائِدَةٌ للتَّوكِيدِ، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ، وإنَّ المِثْلَ هُنَا عَلَى بَابِهَا، ومَعْنَاهَا كَما يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ، فإنَّ العَرَبَ قَدْ تُطلِقُ مِثْلَ هَذِهِ العِبَارَةِ وتُرِيدُ ذَاتَ الشَّيءِ، كَما يقُولُونَ: مِثْلُكَ لَا يُهزَمُ. والمُرادُ: أَنْتَ لَا تُهزَمُ، لكِنْ أضَافُوا ذَلِكَ إِلَى المِثْلِ؛ لأَنَّهُ إذَا كَانَ مِثْلُكَ لَا يُهزَمُ فأَنْتَ مِنْ بَابِ أَوْلَى، فإذَا كَانَ مِثْلُ اللهِ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فاللهُ تعَالَى مِنْ بَابِ أَوْلَى. وهَذَا تَعْبِيرٌ سلِيمٌ، ولَيْسَ فيهِ إشكَالٌ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٤).

وقَولُهُ: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧][١]، وقولُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم:٦٥][٢]،..................................

ومنهُمْ مَن قَالَ: إنَّ (مِثْل) هِيَ الزَّائِدَةُ، ويكُونُ التَّقدِيرُ: لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ، فالزَّائِدُ إحْدَى هَاتَينِ الكَلِمَتَينِ، وَلَا شَكَّ أنَّ القولَ بزيَادَةِ الكَافِ أَوْلَى مِنَ القَوْلِ بزيَادَةِ المِثْلِ؛ لأَنَّ زِيَادَةَ الحُروفِ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ العَربيَّةِ، لكِنَّ زيادَةَ الأسماءِ قَلِيلٌ جدًّا إنْ كَانَ مَوجُودًا.

ومنهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّ (مِثْل) هُنَا بمَعْنَى ذَاتٍ، أَيْ: لَيْسَ كَذَاتِهِ شَيْءٌ، وهَذَا أيضًا لَيْسَ بصِوَابٍ؛ لأَنَّ المثْلَ لَا يُمكِنُ أَنْ يُرادَ بِهِ الذَّاتُ، فذَاتُ الشَّيءِ لَيْسَ هُوَ مِثْلَ الشَّيءِ.

ومنهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّ المِثْلَ بمَعْنَى الصِّفَةِ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [يونس:٢٤]، أَيْ: صِفَتُهَا وحَالُها، وكَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، أي: الوَصْفُ الأكمَلُ، قَالُوا: والمِثْلُ -بكَسْرِ المِيمِ- والمَثَلُ -بفَتْحِ المِيمِ- يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ كالشِّبْهِ -بكَسْرِ الشِّينِ- والشَّبَهِ -بفَتْحِ الشِّينِ- فيَكُونُ المرَادُ بالمِثْلِ هُنَا عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ: الصِّفَةَ، أَيْ: لَيْسَ كَصِفَتِهِ شَيْءٌ، فـ(مِثْلُ) بمعْنَى (مَثَل)، والمَثَلُ بمَعْنَى الصِّفَةِ، وأقربُ الأقوَالِ وأسهلُهَا: إنَّ الكَافَ للتَّوكِيدِ، فهُوَ كَمَا لَوْ نَفَى المِثْلَ مرَّتَينِ.

[١] ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾؟ الجَوابُ: لَا؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ يُوبِّخُهُم، وقولُهُ: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ ﴾ وهُوَ اللهُ ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ وهِيَ الأَصْنَامُ.

[٢] ﴿سَمِيًّا﴾ أَيْ: مُشابِهًا، و﴿هَلْ﴾ هُنَا للاستِفْهَامِ الَّذِي بمَعْنَى النَّفْيِ، واعلَمْ أنَّ الاستفْهَامَ الَّذِي بمَعْنَى النَّفْيِ يُفيدِ شَيئَينِ: نَفْيَ المذكُورِ، وتَحدِّيَ المخَاطَبِ

وقولُهُ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤][١].

وأمَّا العَقْلُ فمِنْ وُجُوهٍ[٢]:

الأوَّلُ: أنَّهُ قَدْ عُلِمَ بالضَّرورَةِ أنَّ بَيْنَ الخَالِقِ والمخْلُوقِ تَبَايُنًا في الذَّاتِ[٣]، وهَذَا يَستَلْزِمُ أن يكُونَ بينَهُمَا تَبايُنٌ فِي الصِّفَاتِ؛ لأَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوصُوفٍ تَلِيقُ بِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي صِفَاتِ المَخلُوقَاتِ المُتبَايِنَةِ فِي الذَّواتِ، فقوَّةُ البَعِيرِ مَثَلًا غيرُ قوَّةِ الذَّرَّةِ[٤]،..

أن يَنقُضَ هَذَا النَّفيَ، إِذَنْ فِيهِ معنَيَانِ: النَّفْيُ والتَّحدِّي، بخِلَافِ النَّفْيِ المُجرَّدِ فلَيْسَ فِيهِ إلَّا النَّفيُ، فَلَوْ كَانَتِ الآيَةُ -واللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ-: لَا تَعْلَمُ لَهُ سَميًّا. لَمْ تَكُنْ فِي القُوَّةِ مِثْلَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾.

[١] أَيْ: لَا أَحَدَ يُكافِئُهُ ويُنادِدهُ ويُماثِلُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

[٢] يعنِي انتفَاءُ المماثلَةِ في العَقْل من وُجوهٍ.

[٣] فَلَا أَحَدَ يُخَالِفُ أنَّ هُناكَ تَبايُنًا في الذَّاتِ بَيْنَ الخَالِقِ والمخلُوقِ، حتَّى مُعطِّلَةُ الصِّفَاتِ يُقرُّونَ بأنَّ بَيْنَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ تَبايُنًا في الذَّاتِ.

[٤] تقُولُ: الذَّرَّةُ قويَّةٌ والبَعِيرُ قَويٌّ، لكِنَّ بينَهُما فرقًا عظيمًا كَمَا بَيْنَ ذاتَيْهِمَا. وتقُولُ: للذَّرَّةِ رِجْلٌ وللبَعِيرِ رِجْلٌ، ولَا أَحَدَ مِنَ النَّاسِ يَفْهَمُ أن رِجلَ البَعيرِ كرِجْلِ الذَّرَّةِ؛ لأَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوصُوفٍ تُناسِبُهُ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ حَكِيمٌ في خَلقِهِ وفِي شَرْعِهِ.

فإذَا ظَهَرَ التَّبايُنُ بَيْنَ المخلُوقَاتِ مَعَ اشتِرَاكِهَا في الإمكَانِ والحُدُوثِ، فظُهُورُ التَّبايُنِ بينهَا[١] وبينَ الخَالِقِ أجْلَى وأقْوَى[٢].

الثَّاني: أنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ الرَّبُّ الخَالِقُ الكَامِلُ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ مُشَابهًا[٣] في صِفَاتِهِ للمخلُوقِ المربُوبِ النَّاقِصِ المُفتَقِرِ إلَى مَنْ يُكمِّلُهُ[٤]؟ وهَلِ اعتقَادُ ذَلِكَ إلَّا تَنقُّصٌ لحَقِّ الخَالِقِ؟! فإنَّ تَشبِيهَ الكَامِلِ بالنَّاقِصِ يَجعَلُهُ نَاقِصًا[٥].

---

[١] أَيْ: بينَ المخلُوقَاتِ.

[٢] إِذَنْ هَذَا دَلِيلٌ عقليٌّ عَلَى استحَالَةِ المُماثَلَةِ.

[٣] قولُهُ: «مُشَابِهًا» الصَّوابُ: مُماثِلًا.

[٤] هَذَا لَا يُمكِنُ.

[٥] قولُهُ: «تَشبِيهٌ» الصَّوَابُ: تَمْثِيلٌ.

وهذِهِ قاعِدَةٌ، وهِيَ أَنَّكَ إذَا مَثَّلْتَ كَامِلًا بنَاقِصٍ صَارَ الكَامِلُ ناقِصًا؛ ولهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ(١):

أَلَمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنْقُصُ قَـدْرُهُ ... إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

فكَيْفَ إذَا قَالَ: إِنَّ السَّيفَ مِثْلُ العَصَا؟! يَعْنِي: لَوْ قَالَ شَخْصٌ: عندِي سَيْفٌ عظِيمٌ جدًّا، مِنْ أحسَنِ السُّيوفِ، وهُوَ أَمضَى مِنَ العَصَا. سيَقُولُ المخَاطَبُ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ العَصَا لَا يَمْضِي إلَّا إذَا ضَرَبْتَ به شَيْئًا لَيِّنًا يَتفرَّقُ، لكِنْ لَوْ ضَربْتَ بِهِ شَيْئًا لا يَتفرَّقُ ولَوْ كَانَ لَيِّنًا، فإنَّهُ لَا يمْضِي، فَلَوْ ضَربْتَ بالعَصَا كُرةً لَيِّنَةً فـإنَّهُ لا يُمزِّقُهَا، لكِنْ لَـوْ ضَربْتَ بالسَّيفِ خَشَبَةً لمزَّقَهَا، المُهمُّ أنَّ تَمثِيلَ الكَامِلِ

---

(١) ينظر: قرى الضيف (٥/ ٢٩٩).

الثَّالِثُ: أَنَّنَا نُشاهِدُ في المخلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ في الأَسماءِ ويَختَلِفُ في الحقيقَةِ والكيفِيَّةِ، فنُشَاهِدُ أنَّ للإنسَانِ يَدًا لَيسَتْ كَيَدِ الفِيلِ، وَلَهُ قُوَّةٌ ليْسَتْ كَقُوَّةِ الجَمَلِ، مَعَ الاتِّفَاقِ فِي الاسْمِ، فهَذِهِ يَدٌ وهَذِهِ يَدٌ، وهَذِهِ قُوَّةٌ وهَذِهِ قوَّةٌ، وبينَهُما تَبايُنٌ في الكيفِيَّةِ والوَصْفِ؛ فعُلِمَ بِذَلِكَ أنَّ الاتِّفَاقَ في الاسْمِ لَا يَلزَمُ منْهُ الاتِّفَاقُ في الحقيقَةِ[١].

والتَّشبِيهُ كَالتَّمثِيلِ، وقَدْ يُفرَّقُ بينَهُمَا بأنَّ التَّمثِيلَ التَّسويَةُ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، والتَّشبِيهُ التَّسويَةُ في أَكْثَرِ الصِّفَاتِ، لكِنَّ التَّعبيرَ بنَفْيِ التَّمثِيلِ أَوْلَى؛ لموافَقَةِ القُرآنِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١][٢].

بالنَّاقِصِ يجعَلُهُ نَاقِصًا، ومعلُومٌ أَنَّنا إذَا شَبَّهْنَا الخَالِقَ عَزَّوَجَلَّ بالمخلُوقِ لَكَانَ هَذَا نقصًا في كَمَالِهِ جَلَّوَعَلَا.

[١] فالآدَمِيُّ لَيْسَ لَهُ قُوَّةٌ كقُوَّةِ الجَمَلِ، وأَشَارَ اللهُ تعَالَى إِلَى هَذَا فِي قولِهِ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ ٧١ وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ﴾ [يس:٧١-٧٢]، ولولَا أنَّ اللهَ ذلَّلَها لَنَا مَا استطَعْنَاهَا إطلَاقًا، تَجِدُ الصَّبِيَّ الصَّغيرَ يُمسِكُ زَمَامَ البَعِيرِ ويَجُرُّهُ إِلَى حَيْثُ شَاءَ؛ لأَنَّهُ مُسخَّرٌ مُذلَّلٌ.

[٢] إِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُاللَّهُ وجَدْتَ بعضَهُم يَقُولُ: «مِنْ غيرِ تَشْبِيهٍ». وبعضُهُمْ يقُولُ: «مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ».

لكِنْ عنْدَ التَّأَمُّلِ فِي مَدلُولِ الكَلِمَتَينِ تَجِدُ أَنَّ التَّمثِيلَ أَبلَغُ في المُماثَلَةِ، فإِذَا قُلْتَ: هَذَا الكِتَابُ يُماثِلُ هَذَا الكِتَابَ. فمَعْنَاهُ يُساوِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وإِذَا قُلْتَ: هَذَا الكِتَابُ يُشابِهُ هذَا الكِتَابَ. فهَذَا يعْنِي في أَكْثَرِ الأوصَافِ، أيضًا نقُولُ: إِنَّ التَّعْبِيرَ

وأمَّا التَّكييفُ: فهُوَ أَنْ يَعتَقِدَ المُثبِتُ أَنَّ كيفيَّةَ صِفَاتِ اللهِ تعالَى كَذَا وكَذَا، مِنْ غَيرِ أَنْ يُقيِّدَها بمُماثِلٍ[١]. وَهَذَا اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ بدَلِيلِ السَّمْعِ والعَقْلِ[٢]:

بنَفْيِ التَّمثِيل أَوْلَى وأحسَنُ مِنَ التَّعبِيرِ بنَفْيِ التَّشبِيهِ لوُجُوهٍ(١).

مسأَلَةٌ: مَا حُكمُ الإشَارَةِ بالإصْبَعِ إِلَى العَيْنِ؛ لتُحقِّقَ صِفَةَ البَصَرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ومِثْلُ ذَلِكَ الإشَارَةُ إِلَى الأُذُنِ لتُحقِّقَ صِفَةَ السَّمْعِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؟

الجَوابُ: إذَا كَانَ الإنسَانُ يَتكلَّمُ مَعَ عَوامِّ النَّاسِ فإنَّ العَامِّيَّ سيَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّمثِيلَ، فَلَا يفْعَلُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ المقصُودَ بذَلِكَ تحقِيقُ السَّمْعِ والبَصَرِ، ولَيْسَ التَّمثِيلَ؛ ولهَذَا قَالَ عَلِيُّ بنُ أبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعرِفُونَ -أَيْ: بِمَا يُمكِنُ أَنْ تَبلُغَهُ عقولُهُم- أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكذَّبَ اللهُ ورسُولُهُ»(٢)، وقَالَ ابْنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكَ لَنْ تُحدِّثَ قَوْمًا حَدِيثًا لا تَبلُغُهُ عُقولُهُمْ إِلَّا كَانَ لبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»(٣).

[١] التَّكييفُ: أَنْ يقُولَ: كيفيَّةُ صِفَاتِهِ كَذَا وكَذَا. دُونَ أن يُقيِّدَهَا بمُماثِلٍ، مِثْلَ أن يَتخيَّلَ كيفيَّةً مُعيَّنَةً ليَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ويَقُولُ: كيفيَّةُ يَدِهِ كَذَا وكَذَا. دُونَ أن يَقُولَ: كيفيَّةُ يَدِهِ كَيَدِ الإنسَانِ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فالفَرْقُ بينَهُمَا إِذَنْ: أَنَّ التَّمثِيلَ مُقيَّدٌ بمُماثِلٍ، والتَّكييفَ غَيْرُ مُقيَّدٍ؛ ولهَذَا نَقُولُ: كُلُّ مُمثِّلٍ مُكيِّفٌ. ولَا نَقُولُ: كُلُّ مُكيِّفٍ مُمثِّلٌ.

[٢] يَعْنِي: اعتقَادُ أَنَّ كيفيَّةَ صِفَاتِ اللهِ كَذَا وكَذَا، ويَتخيَّلُهَا، هَذَا هُوَ البَاطِلُ، فَلَا تَتوهَّمْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَ لصِفَاتِهِ كيفيَّةٌ، لَا؛ ولذَلِكَ ذُكِرَ فِي

---

(١) انظرها في (ص:٨٥-٨٦).

(٢) أخرجه البخاري معلقًا: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم، رقم (١٢٧).

(٣) أخرجه مسلم: المقدمة، بعد حديث رقم (٥).

أَمَّا السَّمْعُ: فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠][١]. وقَولُهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦][٢]،.......................................

بَعْضِ الآثَارِ: تَفَكَّرُوا في آيَاتِ اللهِ وفِي مَعَانِي صِفَاتِهِ، ولَا تفكَّرُوا في ذَاتِ اللهِ؛ لأَنَّ الإنسَانَ عَلَى خطَرٍ أَنْ يُمثِّلَ أو يَنْفِيَ.

[١] الوَاوُ تَعُودُ عَلَى الخَلَائِقِ، والضَّمِيرُ فِي ﴿بِهِۦ﴾ يَعُودُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَلَا يُحِيطُونَ باللهِ عِلْمًا، لَا فِي ذَاتِهِ ولَا فِي صِفَاتِهِ ولَا فِي أفْعَالِهِ؛ لأَنَّ الإنسَانَ أَقَلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بالخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ، وإِذَا كُنَّا لَا نُحِيطُ بِهِ عِلْمًا، فكَيْفَ يُمكِنُ أن نُكيِّفَ صفَاتِهِ؟! إِذْ لَا يُمكِنُ أن نُكيِّفَ صفَاتِهِ إِلَّا ونَحْنُ نُحِيطُ عِلْمًا بذَلِكَ وإِلَّا كُنَّا كَاذِبِينَ وقَائِلِينَ بغَيْرِ الحَقِّ.

[٢] ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ ﴿تَقْفُ﴾ بمَعْنَى: تَتَّبعُ، مَأْخُوذٌ مِنَ القَفَا؛ لأَنَّ المُتَّبعَ يَسِيرُ ورَاءَ المُتَّبَعِ، فأَيُّ شَيْءٍ لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ لَا تَتَّبِعْهُ، وهَذَا مَعَ أَنَّهُ يَتعلَّقُ بالعقيدَةِ، ويَتعَلَّقُ بالأحكَامِ الشَّرعيَّةِ، ويَتعلَّقُ حتَّى بالآدَابِ والأَخْلَاقِ، فالشَّيْءُ الَّذِي لَيْسَ عندَكَ مِنْهُ عِلْمٌ لَا تَتحَدَّثْ بِهِ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «كَفَى بالمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»(١)، واعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ يَنتقِدُونَكَ إِذَا قَفَوْتَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ؛ لأَنَّهُ سيَكُونُ الشَّيْءُ عَلَى خِلَافِ مَا حدَّثْتَ بِهِ، فَاحْرِصْ عَلَى التَّثبُّتِ وعَدَمِ التَّسرُّعِ فِي نَقْلِ الأَخْبَارِ حتَّى تعلَمَ.

﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ فالسَّمعُ يُسأَلُ عَنِ المَسمُوعَاتِ، والبَصَرُ عَنِ المرئيَّاتِ، والفُؤادُ -وَهُوَ القَلْبُ- عَنِ المعْقُولَاتِ، فَكُلُّ

---

(١) أخرجه مسلم: المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم (٥).

ومِنَ المعلُومِ أنَّهُ لَا عِلْمَ لَنَا بكيفيَّةِ صِفَاتِ رَبِّنَا؛ لأَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا عَنْهَا وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَنْ كَيفيَّتِهَا، فيَكُونُ تكييفُنَا قَفْوًا لِـمَا لَيْسَ لَنَا بِهِ عِلْمٌ، وقَولًا بِمَا لَا يُمكِنُنَا الإحَاطَةُ بِهِ[١].

وأمَّا العَقلُ: فلأَنَّ الشَّيءَ لَا تُعرَفُ كيفيَّةُ صِفَاتِهِ إلَّا بَعْدَ العِلْمِ بكيفيَّةِ ذَاتِهِ[٢]، أَوِ العِلْمِ بنَظِيرِهِ المُساوِي لَهُ[٣]، أَوْ بالخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وكُلُّ هَذِهِ الطُّرقِ مُنتفيَةٌ فِي كيفيَّةِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فوَجَبَ بُطلَانُ تكييفِهَا[٤].

شَيْءٍ فإنَّكَ مَسؤُول عَنْهُ، فَلَا تَسمَعْ لِـمَا لَا يَجُوزُ، ولَا تَقُلْ مَا لَا يَجُوزُ، ولَا تَفْعَلْ مَا لَا يَجُوزُ، وَلَا تُفكِّرْ فِيمَا لَا يَجُوزُ.

[١] هَذَا الدَّليلُ السَّمعيُّ.

[٢] يَعْنِي: فكَمَا أنَّ ذاتَهُ غيرُ معلُومَةِ الكَيْفِ عِنْدَنا فصِفَاتُهُ كَذَلِكَ غَيْرُ معلُومَةٍ.

[٣] مِثْلَ أَنْ أَقولَ: سيَّارَتِي مِثْلُ سيَّارتِكَ. فإنَّكَ تَعْرِفُ كيفيَّةَ سيَّارتي؛ لأَنَّكَ تُشاهِدُ نظيرَهَا.

[٤] كَأَنْ أَقُولَ لَكَ: سيَّارتي مُوديل تِسعَةٍ وتِسعِينَ، ولَونُهَا أحمَرُ. فإنَّكَ تَعرِفُ أنَّ صفَاتِهَا كَذَا وكَذَا؛ لأنِّي أَخبرتُكَ، وأَنَا صَادِقٌ، هَلْ هَذِهِ الطُّرُقُ الثَّلاثَةُ موجُودَةٌ فِي حَقِّ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ الجَوَابُ: لَا، إذَنْ: لَا يُمكِنُنَا أنْ نعلَمَ بكيفيَّةِ صِفَاتِ اللهِ عقْلًا؛ لهَذِهِ الأسبَابِ الثَّلَاثَةِ.

إِذَنْ: هَذِهِ القَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ وهِيَ: أنَّ الشَّيءَ لَا تُعرَفُ كيفيَّةُ صفَاتِهِ إلَّا بعْدَ العِلْمِ بكيفيَّةِ ذَاتِهِ، أَوِ العِلْمِ بنظِيرِهِ المُساوِي لَهُ، أَوْ بإِخْبَارِ الصَّادِقِ عنْهُ، وكُلُّ هَذِهِ الطُّرُقِ مُنتَفِيَةٌ فِي صِفَاتِ اللهِ، فَمَثَلًا: إذَا قُلْتُ: إنَّ للهِ سمْعًا. فإنَّكَ لَا تَستَطِيعُ أَنْ تُكيِّفَ

وأيضًا فإنَّنَا نَقُولُ: أيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لِصِفَاتِ اللهِ تعَالَى؟

إنَّ أيَّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا في ذِهْنِكَ فاللهُ أعظَمُ وأجلُّ مِنْ ذَلِكَ[١].

هَذَا السَّمْعَ؛ لأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْرِفَ كيفيَّةَ ذَاتِ اللهِ، فكَذَلِكَ كيفيَّةُ سمْعِهِ، هَلْ للهِ عَزَّوَجَلَّ نظِيرٌ حتَّى نَعْرِفَ سمْعَ اللهِ بمعْرِفَةِ سمْعِ نظيرِهِ؟ لَا، هَلْ أَخبرَنَا الرَّسُولُ بذَلِكَ؟ لَا.

ومِثْلُ ذَلِكَ استِوَاءُ اللهِ تعَالَى عَلَى العَرْشِ، هَلْ يُمكِنُ أَنْ نعرِفَ كيفيَّةَ استوائِهِ؟ لَا؛ لَأَنَّا لَمْ نَعْرِفْ كيفيَّةَ ذَاتِهِ، فكَذَلِكَ كيفيَّةُ استوَائِهِ، هَلْ لَهُ نَظِيرٌ كأَنْ يَكُونَ قَدِ استوَى عَلَى شَيْءٍ مِثْلِ العَرْشِ نَعرِفُهُ بِهِ؟ لَا، هَلْ أَخبرَنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ استوَى عَلَى العَرْشِ عَلَى كيفيَّةٍ كَذَا وكَذَا؟ لَا.

ولهَذَا قَالَ بعْضُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُاللَّهُ: إذَا قَالَ لَكَ الجَهميُّ: إنَّ اللهَ استوَى عَلَى العَرْشِ، كَيْفَ استوَى؟ فقُلْ لَهُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أخبَرَنَا أنَّهُ استوَى، ولَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ استوَى. وقَالَ آخَرُ: إذَا قَالَ لَكَ: كَيْفَ استوَى؟ فقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ بذَاتِهِ؟ فسيقُولُ: لَا أَعْرِفُ كيفيَّةَ ذَاتِهِ. فقُلْ لَهُ: إذَنْ لَا نَعرِفُ كيفيَّةَ صِفَاتِهِ؛ لأَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَنِ الكَلَامِ فِي الذَّاتِ.

[١] مَهْمَا كَانَ وهَذَا إيرادٌ مُفحِمٌ نقُولُ: أيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لِصِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فمثلًا أيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لاسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى العَرْشِ فاللهُ أعظَمُ وأجلُّ، فَلَا يُمكِنُ أن يَفرِضَ ذهنُكَ استِواءً كامِلًا عَلَى أكْمَلِ مَا يَكُونُ مِنَ الاستِوَاءِ إلَّا واللهُ أعظَمُ من ذَلِكَ، وكَذَلِكَ نقُولُ فِي صِفَةِ نُزولِهِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، وفِي صِفَةِ الوَجْهِ، وصِفَةِ اليَدِ، ومَا أشْبَهَهَا.

وأيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لصِفَاتِ اللهِ تعَالَى فإنَّكَ ستكُونَ كَاذِبًا فِيهَا؛ لأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَكَ بذَلِكَ[١].

وحينَئِذٍ يَجِبُ الكَفُّ عَنِ التَّكْيِيفِ؛ تَقْدِيرًا بالجَنَانِ[٢]، ....

إنَّ الإنسَانَ لَوْ أرَادَ أَنْ يُكيِّفَ جُلوسَ المَلِكِ عَلَى سَرِيرِ المُلْكِ لَمْ يستَطِعْ أَنْ يُكيِّفَهُ إذَا لَمْ يُشاهِدْهُ، ولَا يُمكِنُ أن يَقيسَهُ عَلَى استِوَاءِ مُعلِّمِ التَّلامِيذِ عَلَى كُرسيِّهِ؛ لأَنَّ استِواءَ المَلِكِ عَلَى كُرسيِّ المُلْكِ أعظَمُ بكَثِيرٍ، كذَلِكَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ لا يُمكِنُ أن تُقدِّرَ كيفيَّةَ استِوَائِهِ عَلَى العَرْشِ مَهْمَا كَانَ.

ثُمَّ نَقُولُ أيضًا: «**أيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فإنَّكَ سَتكُونُ كَاذِبًا فِيهَا؛ لأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَكَ بذَلِكَ**».

[١] وهَذِهِ هِيَ الوَصْمَةُ القَاصِمَةُ، فأيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا فأَنْتَ كَاذِبٌ؛ لأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَكَ بِهَا، حتَّى صِفَةُ الكَلَامِ لَا نَقْدِر أَنْ نَعرِفَ كَيْفَ يَتكلَّمُ، وإِنْ كُنَّا نَعرِفُ منْهُ سبحَانَهُ أَنَّهُ تَكلَّمَ بكَذَا ونَعرِفُ المتكلَّمَ بِهِ، وأَنَّهُ بحَرْفٍ يُكتَبُ ويُسمَعُ بحُروفٍ مُتتالِيَةٍ، لكِنْ كَيْفَ تَكلَّمَ أَوْ كَيْفَ صَوتُهُ بالكَلَامِ فاللهُ أَعْلَمُ، ولَا نَستَطِيعُ ذَلِكَ، بَلِ انْظُرْ إِلَى الطُّيورِ مَثَلًا تَجِدْهَا تَنْطِقُ والإنسَانُ يَنْطِقُ، ولَيْسَ نطقُهُمَا سَوَاءً، ولَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ يَعْرِفُ مَنْطِقَ الطَّيرِ، بَلْ إِنَّكَ أَنْتَ العَرَبيُّ تَتكلَّمُ والعَجَمِيُّ يَتكلَّمُ، هَلْ كيفيَّةُ أدائِكَ للحُروفِ ككيفيَّةِ أدَائِهِ للحُروفِ؟ أَبَدًا، وأَعْنِي بالعَجَمِ هُنَا مَنْ لَيْسَ بعَرَبيٍّ، وأمَّا عَجَمُ فَارِسَ فإِنَّ حُروفَهُم حُروفٌ عربيَّةٌ، لكِنْ تَخْتَلِفُ فِي التَّرتِيبِ.

[٢] «**تَقْدِيرًا بالجَنَانِ**» الجَنَانُ: هُوَ القَلْبُ، يَعنِي: لَا تُقدِّرَ بنَفْسِكَ كيفيَّةَ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَمَا لَا تُقدِّرُ كيفيَّةَ ذَاتِهِ، وَلَا يُمكِنُ للإنسَانِ أن يُقدِّرَ كيفيَّةَ ذَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ،

أَوْ تَقْرِيرًا بِاللِّسَانِ[١]، أَوْ تَحْرِيرًا بِالبَنَانِ[٢].

ولِهَذَا لَمَّا سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: كيْفَ اسْتَوَى؟ أَطْرَقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأْسِهِ حتَّى علَاهُ الرُّحَضَاءُ (العَرَقُ) ثُمَّ قَالَ: «الاستِوَاءُ غَيْرُ مجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ،

فَمَثَلًا: السَّمَكُ والحِيتَانُ فِي البِحَارِ لَا تستَطِيعُ أَنْ تكيِّفَ صِفَةَ كُلِّ سَمَكَةٍ، كذَلِكَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ لَا يُمكِنُ أَنْ تُقدِّرَ كيفيَّةَ صِفَاتِهِ بأيِّ حَالٍ مِنَ الأحْوَالِ، ولَا أَنْ تتخيَّلَهَا فِي ذِهْنِكَ؛ لأَنَّكَ إِنْ فعَلْتَ فسَيَكُونُ فِي نَفْسِكَ التَّمثِيلُ، ورُبَّما تَصِلُ -والعِياذُ باللهِ- إِلى إنكَارِ الخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ، فأَسْلِمْ تَسْلَمْ، دَعْ هَذِهِ التَّقدِيرَاتِ، لا تُقدِّرْهَا بأيِّ حَالٍ مِنَ الأحْوَالِ، فإِنَّ ذَلِكَ خَطَرٌ عَلَى دِينِكَ.

[١] فَلَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أن يتكَلَّمَ عَنِ الكيفِيَّةِ ويُقرِّرَهَا بلسَانِهِ فإِنَّهُ لا يَجُوزُ.

[٢] والبَنَانُ الإِصْبَعُ، والمُرادُ بذَلِكَ الكِتَابَةُ، فالوَاجِبُ البُعْدُ عَنِ التَّكْيِيفِ مُطلَقًا، والإنسَانُ قَدْ لَا يُمكِنُ أَنْ يتكَلَّمَ مَثَلًا بلسَانِهِ عن كيفيَّةِ الصِّفَةِ ولَا يُمكِنُ أن يَكتُبَهَا ببنَانِهِ، لكِنْ قَدْ يَأْتِيهِ الشَّيطَانُ فِي قلبِهِ، فاحْذَرْ هَذَا، وكُلَّما طَرَأَ عَلَى قَلْبِكَ فَقُلْ: أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ. امْتِثَالًا لأَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٢٠٠]، وَلَمْ يُرشِدْنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى هَذَا إِلَّا لأَنَّهُ يَعلَمُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الدَّواءُ، وإِلَّا فالشَّيطَانُ حَرِيصٌ، فَقَدْ وَسْوَسَ لأَبويكَ فعَصَيَا اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي أَمْرٍ نَهَاهُمَا اللهُ بنفْسِهِ عنْهُ حتَّى دَلَّاهُمَا بغُرُورٍ وقاسَمَهُمَا، وقَالَ: إِنِّي نَاصِحٌ. فاحْذَرِ التَّكييفَ فِي قَلْبِكَ، وأَبْعِدْه عَنْكَ، واستَعِذْ باللهِ إِنْ أَلقَاهُ الشَّيطَانُ فِي قلبِكَ حتَّى تَسْلَمَ.

والسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»[١]، ....

[١] مَالِكٌ هُوَ ابْنُ أَنسٍ، الإمَامُ المشهُورُ، ويُسمَّى إِمَامَ دَارِ الهِجْرَةِ. سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ هَذَا الرَّجُلُ يُحتَمَلُ أَنَّ استفهَامَهُ هَذَا استِفْهَامُ مُنكِرٍ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُنكِرُ الاستِوَاءَ، ويُحتَمَلُ أنَّ سُؤالَهُ هَذَا سُؤَالُ تَحَدٍّ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا كُنْتَ تُثبِتُ استِواءً بالمَعْنَى فأَثْبِتْهُ بالكيفِيَّةِ. ويُحتَمَلُ أَنَّهُ سُؤالُ اسْتِرْشَادٍ يَظُنُّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا السُّؤالِ جَائِزٌ، كُلُّ هَذِهِ الاحْتِمالاتِ وَارِدَةٌ، لكِنَّ الإمَامَ مَالِكًا «أَطْرَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ برَأْسِهِ» نَزَّلَهُ «حتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ» أَيْ: عَلَا جِسْمَهُ العَرَقُ، وصَارَ يَتصبَّبُ عَرَقًا، والظَّاهِرُ -واللهُ أعلَمُ- أَنَّهُ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ لأَنَّ السُّؤالَ عظِيمٌ، أَمِثْلُ مَالِكٍ يُسأَلُ عَنْ كيفِيَّةِ اسْتِوَاءِ اللهِ؟ أَوْ أَيُّ إنسَانٍ؟ لِذَا عَرِقَ عَرَقًا عظِيمًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وقَالَ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مجْهُولٍ» أَيْ: غَيْرُ مجهُولِ المَعْنَى.

فإِنْ قِيلَ: مَا الجَوَابُ عَمَّا نقَلَهُ صَاحِبُ لُمعَةِ الاعْتِقَادِ عَنِ الإمَامِ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيا»(١)، و«إِنَّ اللهَ يُرَى فِي الْقِيامَةِ»(٢)، وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الأحَادِيثِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نُؤمِنُ بِهَا، ونُصدِّقُ بِهَا بِلَا كيْفٍ، ولَا مَعْنًى(٣)؟.

فالجواب: أن نَقُولَ: مُرادُ الإمَامِ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: المعْنَى الَّذِي سَلكَهُ المعتزِلَةُ، قَالَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، بمعناه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٤) بمعناه.

(٣) انظر: التعليق المختصر على لمعة الاعتقاد لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:١٣).

....

شيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في الفَتْوَى الحَمَويَّةِ: أَرَادَ المَعْنَى المُبتدَعَ الَّذِي ابتدَعَهُ المُعتزِلَةُ وأشبَاهُهُمْ[1].

«والكَيْفُ غَيرُ مَعقُولٍ» أَيْ: لَا يُدْرَكُ بالعَقْلِ؛ لأَنَّ العَقْلَ لا يُمكِنُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَعرِفَةِ الكَيفيَّةِ، وإِذَا كَانَ لَا يُدرَكُ بالعَقْلِ، فإِنَّهُ يُدرَكُ بطَرِيقِ النَّقْلِ وَلَمْ يُنقَلْ، وكَلَامُ الإمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا قَالَ: «غَيْرُ مَعْقُولٍ» يَعْنِي: نَحْنُ لَا نُثبِتُ الصِّفَاتِ ولا كيفيَّتَهَا بالعَقْلِ، فنَحْتَاجُ إِلَى نَقْلٍ، ولا نَقْلَ فِي هَذَا.

«والإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» الإِيمَانُ به أَيْ: بالاستِوَاءِ وَاجِبٌ عَلَى المَعْنَى المعلُومِ الَّذِي قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مجهُولٍ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهِ نَفْسُهُ، وتَلَاهُ عَلَيْنَا رسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ، وقَرَأَهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأَقَرُّوهُ، إِذَنْ: هُوَ ثَابِتٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجمَاعِ -أَيْ: إجمَاعِ الصَّحَابَةِ- فوَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ.

فلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: كَيْفَ تقُولُ: إِنَّهُ قَدْ جاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ. وهُوَ فِي القُرآنِ؟

فالجَوابُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ قَرَأَ الْقُرآنَ، ونَطَقَ بِهِ مُؤمِنًا بِهِ، ومُصدِّقًا بِهِ، ومُقِرًّا بِهِ، وإِنْ كَانَ أَهْلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدِ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ الشَّيءَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا بالقُرآنِ لَا يقُولُونَ: إِنَّهُ ثَابِتٌ بالسُّنَّةِ؛ لأَنَّ ثُبوتَ القُرآنِ أَعْلَى مِنْ ثُبوتِ السُّنَّةِ، إِذْ إِنَّ السُّنَّةَ مَهْمَا بَلَغَتْ فِي طُرُقِهَا لَنْ تَبْلُغَ مرتَبَةَ القُرآنِ؛ فلِهَذَا كَانُوا لَا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا ثَبَتَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ فِي القُرْآنِ فَهُوَ فِي القُرآنِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الحَدِيثَ رَوَاهُ البُخارِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجه، وأَرَدْتَ أَنْ تُخرِّجَهُ

---

(١) انظر الفتوى الحموية (ص:٣٣٧).

....

فإنَّهُ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّكَ تقُولُ رَوَاهُ البُخَارِيُّ. ويُنتَقَدُ الرَّجُلُ مِنْ عُلَمَاءِ المُصطَلَحِ -وَهُوَ جدِيرٌ بالانتقَادِ- لَوْ خَرَّجَ حديثًا أو سَاقَ حَدِيثًا للاستِدْلَالِ بِهِ أَخْرَجَهُ ابنُ ماجَه والبُخاريُّ. فيَذكُرُ ابْنَ مَاجَه، ويَسكُتُ عَن البُخاريِّ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ أن تُثْبِتَ الحَدِيثَ لتَستدِلَّ بِهِ، فهَلْ تَسلُكُ الطَّرِيقَ الأَضعَفَ وتَترُكُ الأَقْوَى؟ لَا، وقَدْ قَالَ ابْنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ شَيْخِهِ شَيخِ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ أفرَادَ ابْنِ ماجَه رَحِمَهُ اللَّهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ. يَعْنِي: مَا انفرَدَ بِهِ ابْنُ مَاجَه، وخرَّجَهُ مِنْ بَيْنِ الكُتُبِ السِّتَّةِ فَهُوَ فِي الغَالِبِ ضَعِيفٌ[(١)].

أمَّا إجمَاعُ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فلأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ حرْفٌ واحِدٌ يقُولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اسْتَوى عَلَى عَرْشِهِ يَعْنِي: استَوْلَى عَلَيْهِ. ونحْنُ هُنَا نَقُولُ لكُلِّ وَاحِدٍ عندَهُ عِلْمٌ بذَلِكَ فلْيَتفضَّلْ بِهِ، فنَحْنُ لَهُ شَاكِرُونَ، عَلَى أَنَّنَا لَا نَقْبَلُهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ صَحَابِيٍّ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ للكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجمَاعِ الصَّحَابَةِ الآخَرِينَ، فقَولُهُ إِذَنِ: «الإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ»؛ لأَنَّهُ ثَبَتَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجمَاعِ الصَّحَابَةِ.

«والسُّؤالُ عنْهُ بدعَةٌ»، أيِ: السُّؤال عَنِ الكيفيَّةِ بِدْعَةٌ، وذَلِكَ لسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الأَوَّلُ: أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يسأَلُوا عَنْ ذَلِكَ، ونحْنُ نُشهِدُ اللهَ ونَعلَمُ أنَّ الصَّحابَةَ أحرَصُ مِنَّا عَلَى مَعْرِفَةِ اللهِ وصِفَاتِهِ ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يسأَلُوا، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ سَأَلُوا لأَجَابَهُم أعلَمُ المُجِيبِينَ بهَذَا، وهُوَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإِذَا وُجِدَ السَّبَبُ المُقتَضِي للسُّؤالِ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ المَانِعِ ولَمْ يَسأَلُوا عُلِمَ أنَّ السُّؤالَ بِدعَةٌ.

---

(١) انظر: زاد المعاد (١/ ٤٣٥) ط. الرسالة.

....

السَّبَبُ الثَّاني: أَنَّهُ لَا يَسأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا أصحَابُ البِدَعِ، حيثُ يَأتُونَ إلى المُثبِتَةِ ويَمتحِنُونهم في هَذَا السُّؤالِ، كيفَ وجهُهُ؟ كيفَ نزولُهُ؟ كيفَ ضحِكُهُ؟ كيفَ تَعجُّبُهُ؟ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إيذَاءً للمُثبِتِينَ وتَحدِّيًا لَهُمْ، ولكِنْ يَأبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نورَهُ -والحمْدُ للهِ-.

ثُمَّ قَالَ الإمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا أُرَاكَ إِلَّا مُبتَدِعًا»[١] نحْنُ ذكَرْنَا سَابقًا الاحتمالَاتِ الثَّلاثَةَ، إِلَّا أنَّ الإمَامَ مَالِكًا قَالَ: مَا أُراكَ إِلَّا مُبتدعًا؛ إمَّا مُنكِرًا أو مُتحدِّيًا، لَيْسَ مُسترشِدًا، وقَدْ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْ مَلَامِحِ الوجْهِ؛ لأنَّ ملامِحَ الوجْهِ تَدُلُّ على القَلْبِ، ومَا أبطَنَ إنسَانٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظهَرَهَا اللهُ تعَالَى على صفَحَاتِ وجْهِهِ، وفَلَتَاتِ لسَانِهِ، مَهْمَا كَتَمَ الإنسَانُ، فلَا بُدَّ أن يُظهِرَ اللهُ تعَالَى عَيْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ، أَوْ كَمَالَهُ عَلَى وَجْهِهِ، والوَجْهُ صفْحَةُ القَلْبِ، ومرَآةُ القَلْبِ، فالإمَامُ مالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَفرَّسَ في هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ مُبتَدِعٌ؛ ولهَذَا حَكَمَ بمُقتَضَى هَذِهِ الفِرَاسَةِ، وأَمَرَ أَنْ يُخرَجَ مِنْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَنَّهُ عَامٌّ للمُسلِمِينَ لأَنَّهُ مُفسِدٌ، والإمَامُ مَالِكٌ في المدينَةِ لَهُ قولُهُ ولَهُ ميزَانُهُ؛ ولهَذَا أَمَرَ بإخْرَاجِهِ، لكِنَّ مَعبَدًا الجُهَنِيَّ وعمرَو بنَ عُبيدٍ في مجْلِسِ الحَسَنِ البَصريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا سألُوا عَنِ القَدَرِ لَمْ يَأمُرْ بإخْرَاجِهِمْ، بَلْ أخبَرَهُمْ بالحَقِّ، ثُمَّ اعتزَلَا إلَى مكَانٍ آخَرَ فِي المسجْدِ، وجَعَلا يُقرِّرَانِ مذهَبَ المعتزِلَةِ؛ لأنَّ لكُلِّ مقَامٍ مقَالًا، والإنسَانُ قَدْ يكُونُ لَهُ وزنُهُ في مكَانٍ دُونَ مكَانٍ آخَرَ.

هَذِهِ الكلمَاتُ -مِنَ الإمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ- تَستحِقُّ أن تُكتَبَ بمِدَادٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى صَحَائِفِ الفِضَّةِ؛ لأنَّهَا كَلِمَاتٌ عظِيمَةٌ مِنْ إمَامٍ في السُّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

ورُوِيَ عَـنْ شيخِهِ ربيعَةَ أيضًا: «الاستِوَاءُ غَيرُ مجهُـولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ معقُولٍ»[١]..

[١] كَمَا قَالَه تلميذُهُ سواءٌ بسوَاءٍ.

فإِنْ قَالَ قائِلٌ: فَمَا معْنَى الاستِوَاءِ إذَنْ؟

فالجَوابُ: أنَّ الاستِوَاءَ وَرَدَ في اللُّغةِ العربيَّةِ عَلَى أربعَةِ أَوْجهٍ: الأَوَّلُ: مُطلَقًا، والثَّاني: مَقرُونًا بـ(عَلَى)، والثَّالِثُ: مَقرُونًا بـ(إِلَى)، والرَّابعُ: مَقرُونًا بالوَاوِ.

فأمَّا الأَوَّلُ فمعنَاهُ: الكَمَالُ، وكُلُّ شَيْءٍ بحسَبِهِ، ومِنْهُ قَولُ اللهِ تعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]، أَيْ: كَمَلَ، ومِنْهُ قولُ النَّاسِ: استوَى الطَّعامُ في الطَّبْخِ يَعنِي: نَضِجَ.

وأمَّا الثَّانِي: وَهُوَ المقرُونُ بـ(عَلَى) فمعنَاهُ: العُلوُّ عَلَى الشَّيءِ عُلوًّا خَاصًّا، وبعضُهُم يقُولُ: العُلوُّ والاستقرَارُ، وَقَدْ رُوِيَ في استِوَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى العَرْشِ عَنِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أربعَةُ مَعانٍ: وهِيَ: عَلَا، وارْتَفَعَ، وصَعِدَ، واستقَرَّ، لكِنَّ هَذِهِ في ثُبوتِهَا نَظَرٌ عمَّنْ أُسنِدَتْ إلَيْهِ، إنَّمَا لَا يَمْتَنِعُ أن يكُونَ هَذَا المعْنَى بالنِّسبَةِ للُّغَةِ العربيَّةِ.

وأمَّا الثَّالِثُ: وهُوَ المقرُونُ بـ(إِلَى) فمَعْنَاهُ: الانتهَاءُ إلى الشَّيءِ عَلَى وجْه الكَمَالِ، ومِنْهُ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٩]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، فَهَذِهِ بمعْنَى الانتهَاءِ إلَى الشَّيءِ عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ، وقِيلَ: إنَّهَا بمَعْنَى: عَلَا، أَيْ: عَلَا إلَيْهَا، ولكِنَّ القولَ الأَوَّل أصَحُّ، أَيْ: أنَّهَا بمَعْنَى الانتهَـاءِ إلَى الشَّيءِ عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ؛ لأَنَّهُ لَـمْ يَرِدْ عَنْهُ سبحَانَهُ أنَّهُ

وقَدْ مَشَى أَهْلُ العلْمِ بعدَهُمَا عَلَى هَذَا الميزَانِ، وإِذَا كَانَ الكَيْفُ غَيرَ معقُول، ولم يَرِدْ بِهِ الشَّرعُ فَقَدِ انتَفَى عَنْهُ الدَّلِيلَانِ؛ العقلِيُّ والشَّرعيُّ، فوَجَبَ الكَفُّ عنه[١].

استَوَى عَلَى السَّماءِ حتَّى نَحمِلَ (إِلَى) عَلَى مَعْنَى: عَلَا، أَمَّا استِوَاؤُهُ سبحَانَهُ فَلَا شَكَّ، لكِنْ عَلَى السَّماءِ لَمْ يَرِدْ، ولأَنَّ الأصلَ فِي (إِلَى) أن تَكُونَ للانتِهَاءِ والغَايَةِ، فهِيَ بمَعْنَى الانتِهَاءِ إِلَى الشَّيءِ، لكِنْ عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ، وقولُنَا: «عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ»؛ لأَنَّ مَعْنَى استَوَى أَيْ: كَمَلَ.

مَسأَلَةٌ: يَذكُرُ البعْضُ عَنْ قَولِ اللهِ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ يقُولُ: ثُمَّ قَصَدَ إِلَى السَّماءِ بإرادَةٍ تامَّةٍ، فهَلْ هَذَا يُخَالِفُ مَا قَرَّرنَاهُ مِنْ أَنَّ (إلى) في هَذِهِ الآيَةِ بمَعْنَى الانتِهَاءِ إِلَى الشَّيءِ عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ؟

الجَوابُ: لَا يُخَالِفُ؛ لأَنَّهُم قَالُوا: «قصَدَ بإرادةٍ تامَّةٍ» فيَجعَلُونَ الإرادَةَ هُنَا بمَعْنَى كَمَالِ الإرادَةِ.

وأَمَّا الرَّابعُ: أن تَكُونَ مقرُونَةً بالوَاوِ فتكُونُ بمَعْنَى المسَاوَاةِ، يَعْنِي: أَنَّ الشَّيءَ يُساوِي الشَّيءَ، ومِنْهُ قولُـهم: استَوَى المَاءُ والخَشَبُ. ويُمثِّلُ بِهَا النَّحويُّونَ عَلَى المَفْعُولِ مَعَهُ، فهُنَا بمَعْنَى المُساوَاةِ، ومِنْهَا أن تقُولَ: استَوَتْ إجَابَةُ فُلانٍ وفُلانٍ، يَعْنِي: تَساوَتَا، فهَذِهِ المعَانِي الأربعَةُ هِيَ الَّتِي وَرَدَ عَلَيهَا الاستِوَاءُ، إِذَنِ: الاستِوَاءُ معلُومٌ. فـ(استَوَى عَلَى) بمَعْنَى: عَلَا عَلَيْهِ وارتَفَعَ عَلَيْهِ.

[١] وهَذَا هُوَ طَرِيقُ السَّلامَةِ في الأُمورِ الغيبيَّةِ، لكِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُقالُ لَهُمْ: إنَّهُم يُرِيدُونَ التعمُّقَ وتحقِيقَ العقيْدَةِ تَجِدُهُ يَسأَلُ كَمْ أَصابِعُ اللهِ؟ كَمْ أَنَامِلُهُ؟

وهَذَا سُؤَالٌ لَا يَجُوزُ، بَلِ الوَاجِبُ السُّكوتُ عَمَّا سَكَتَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَنْهُ،

فـالحَذَرَ الحَذَرَ مِنَ التَّكييفِ أَوْ مُحاوَلَتِهِ، فـإنَّك إن فعلْتَ وقَعْتَ فِي مَفَاوِزَ لَا تَستَطِيعُ الخَلَاصَ منْهَا، وإِنْ أَلقَاهُ الشَّيطَانُ في قَلبِكَ فاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ نزَغَاتِهِ، فالجأْ إِلَى رَبِّكَ فإنَّهُ معَاذُكَ، وافْعَلْ مَا أمرَكَ بِهِ فإِنَّهُ طَبِيبُكَ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت:٣٦][1].

وأنْتَ في خَيرٍ وفي سلَامَةٍ لَا تَتعمَّقْ فتَغرَقَ، اسلُكْ مَا سَلكَهُ السَّلفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هَذَا وغيرِهِ، فهَذَا الكَلَامُ مِنَ الإمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ومِنْ شيخِهِ ربيعَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ميزَانٌ لجَمِيعِ الصِّفَاتِ.

فإذَا قَالَ قائِلٌ مثَلًا: إنَّ اللهَ تعَالَى يَنزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا كَيْفَ يَنزِلُ؟

نقُولُ: النُّزولُ غيرُ مجهُولٍ، والكَيْفُ غيرُ معقُولٍ، والإيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤالُ عنْهُ بدعَةٌ؛ وتَأمَّلْ قولَهُ: «الكَيْفُ غَيْرُ مَعقُولٍ» فإنَّهُ يدُلُّ عَلَى إثبَاتِ كيفيَّةٍ لكنَّهَا غَيْرُ معقُولَةٍ، ولَيْسَ كَمَا قَالَ بعضُهُمْ: إنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ نَفَى الكيفيَّةَ كُلَّهَا؛ لأنَّ نفيَ الكيفيَّةِ كُلِّهَا نَفْيٌ للوُجُودِ، إِذْ مَا مِنْ مَوجُودٍ إِلَّا ولَهُ كيفيَّةٌ، وعَلَى هَذَا فيكُونُ معنَى كَلَامِ الإمَامِ مَالِكٍ وغَيرِهِ مِنَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي نَفْيِ الكَيْفِ المرَادُ بِهِ: نَفْيُ التَّكْييفِ، لَا أصْلِ الكيفِيَّةِ، فإنَّ هَذَا مَوجُودٌ، وقَدْ سَبقَتِ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

[١] الحمْدُ للهِ، ذَكَرَ اللهُ تعَالَى الدَّاءَ والدَّوَاءَ، فالدَّاءُ المُتوقَّعُ هُوَ أن يَنزغنَّكَ مِنَ الشَّيطَانِ نزغٌ، سواءٌ في العقِيدَةِ أو في المعاصِي أَوْ في الأخلَاقِ، واعلَمْ أَنَّ الشَّيطَانَ لَا يَأمُرُ إِلَّا بالفحشَاءِ، لَا يأمُرُ بالخَيرِ أبَدًا، وإنَّما يَأمُرُ بالشَّرِّ، فكُلَّما همَمْتَ بشَرٍّ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨] هَذَا هُوَ الدَّواءُ، وهُوَ دَواءٌ نَاجِعٌ.

....

مسألَةٌ: مَا حُكْم قَولِ بعْضِ النَّاسِ: إنَّ اللهَ تعَالَى يَسمَعُ مِنْ غَيْرِ أُذُنٍ؟

الجُوابُ: لَا يجُوزُ؛ لأنَّهُم قَالُوا عَلَى اللهِ مَا لَا يَعلَمُونَ، لكِنْ لَا يلزَمُ من ثُبوتِ السَّمعِ ثُبوتُ الأُذُنِ، وأمَّا قولُنَا: «يُبْصِرُ بعَيْنٍ»؛ فهَذَا لأنَّ اللهَ تعَالَى أَثْبَتَ لَهُ العَيْنَ، وإلَّا لقُلنَا: «يُبْصِرُ» ولَا نُقيِّدُ بعَيْنٍ أَوْ بِلَا عَيْنٍ.

مسألَةٌ: البعْضُ عندَمَا يُريدُ أَنْ يُثبِتَ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ الخبريَّةِ مِثْلَ اليَدِ، يقُولُ: للهِ يَدٌ بمَعْنَى الجَارِحَةِ بهَذَا التَّعبِيرِ، فهَلْ يَصِحُّ؟

الجَوابُ: الَّذِينَ يُنكِرُونَ اليَدَ يقُولُونَ: لَوْ قُلْنَا بثُبوتِ اليَدِ لَزِمَ أَنْ نُثبِتَ لَهُ جَارِحَةً، والجَرحُ بمَعْنَى الكَسْبِ، كَما قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ [المائدة:٤] أيِ: الكَواسِبِ، وكَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام:٦٠]، فيَقْتَضِي أنَّ اللهَ تعَالَى يكسِبُ؛ فنَقُولُ: هَذَا بالنِّسبَةِ للآدمِيِّ، صحِيحٌ؛ أمَّا بالنِّسبَةِ للخَالِقِ لَا تَقُلْ: جَارحَةٌ ولَا غَيرُ جارحَةٍ. قُلْ: للهِ يَدٌ بِهَا يأخُذُ ويقبِضُ. وعَلَى مَنْ قَالَ مِثْلَ هَذَا القَولِ بأنَّ اليَدَ بمعْنَى الجَارِحَةِ أَنْ يُنصَحَ، ويُقَالَ لَهُ: إنَّ هَذَا القَولَ حَرَامٌ.

مسألَةٌ: هَلْ مِنَ المُناسِبِ أَنْ يُدرَّسَ العَامَّةُ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الخبريَّةِ أَوِ المعنويَّةِ مِنْ أجْلِ أن يَتعرَّفُوا عَلَى اللهِ تَعَالَى؟

الجَوابُ: أمَّا الصِّفَاتُ المعنويَّةُ فنعَمْ، يُدرِّسونَ إيَّاهَا، كالسَّمِيعِ، والبَصِيرِ، والعَلِيمِ، والحَكِيمِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وأمَّا الصِّفاتُ الخبريَّةُ فالنَّاسُ يختَلِفُونَ، فقَدْ يَفهَمُ العامِّيُّ مِنْهَا التَّمثِيلَ مباشرَةً، فهَذَا لا يُدرَّس درسًا عميقًا، ولكِنْ يُقالُ لَهُ مثلًا: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يداهُ مبسوطتَانِ، يُنفِقُ كَيْفَ يشَاءُ. كَمَا في القُرآنِ، فلِكُلِّ مَقَامٍ مقَالٌ،

القَاعِدَةُ السَّابعَةُ: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى تَوقيفيَّةٌ، لَا مَجَالَ للعَقْلِ فِيهَا:

فَلَا نُثبِتُ للهِ تعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ إلَّا مَا دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى ثُبوتِهِ[١]،....

وابْنُ مسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ ذَكَرَ قَاعِدَةً مُفيدَةً حيْثُ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُحدِّثَ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عقولُهُمْ إلَّا كَانَ لبعضِهِمْ فِتْنَةً»[١].

مسألَةٌ: هَلْ رُؤيَةُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فِي المَنَامِ ممكِنَةٌ أَوْ غيرُ مُمكِنَةٍ؟ وهَلْ كَلَّم اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَحَدًا مِنَ البَشَرِ فِي المَنَامِ؟

الجَوابُ: الَّذِي يَظهَرُ لِي أنَّ رُؤيتَهُ لَا تُمكِنُ إلَّا في حقِّ الرَّسُولِ ﷺ فقَدْ رَأى اللهَ تعَالَى، أمَّا غَيْرُ الرَّسُولِ فَلَا، لكِنَّ شيخَ الإسلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ يقُولُ: «وَقَدْ يَرَى المُؤمِنُ ربَّهُ فِي المَنَامِ فِي صُورٍ مُتنوِّعَةٍ عَلَى قَدْرِ إيمَانِهِ ويقينِهِ، فإذَا كَانَ إيمَانُهُ صحِيحًا لَمْ يَرَهُ إلَّا فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وإذَا كَانَ فِي إيمانِهِ نَقْصٌ رَأَى مَا يُشبِهُ إيمانَهُ، ورُؤيا المَنَامِ لَهَا حُكْمٌ غَيرُ رؤيَةِ الحقيقَةِ فِي اليَقظَةِ، ولَـها (تَعبيرٌ وتَأويلٌ) لِـمَا فيهَا مِنَ الأَمثَالِ المضرُوبَةِ للحقَائِقِ»[٢]، ومَعَ هَذَا لَا تَطمئِنُّ النَّفسُ لهَذَا، ولَا يُمكِنُ أن يُحيطَ الإنسَانُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ منَامًا، وهُوَ لَا يُحيطُ بِهِ يقَظَةً.

[١] هَذِهِ القَاعِدَةُ كَمَا سَبَقَ في (قَواعِد في أسمَاءِ اللهِ تعَالَى) وأَنَّهَا توقيفيَّةٌ، كذَلِكَ الصِّفَاتُ توقيفيَّةٌ، لَا يُمكِنُ أن تَصِفَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ إلَّا بما دلَّ الكتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى ثُبوتِهِ، إلَّا أنَّنا قُلْنَا فِي القَاعِدَةِ الخَامِسَةِ فِي الأسمَاءِ: «**أسمَاءُ اللهِ تعَالَى توقيفيَّةٌ، لَا مجَالَ للعقْلِ فيهَا. وَعَلَى هَذَا فيَجِبُ الوُقُوفُ فِيهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة، فَلَا يُزادُ فيها ولَا يُنقَصُ**»، حيْثُ قُلْنَا: «**عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ**». إِذَنِ: اللَّفْظُ لَا نُثبِتُهُ إلَّا إذَا

---

(١) سبق تخريجه (ص:١٨٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

قَالَ الإمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «لَا يُوصَفُ اللهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نفسَهُ، أو وَصَفَهُ بِهِ رسولُهُ، لَا يُتجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ» (انظُرِ القاعِدَةَ الخَامِسَةَ فِي الأسماءِ)[١].

جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لكِنْ فِي الصِّفَاتِ قُلْنَا: «مَا دلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ»؛ لأَنَّ الكِتَابَ والسُّنَّةَ قَدْ يَدُلَّانِ عَلَى المعْنَى وإِنْ لَم يَرِدْ بلفظِهِ، إذَنِ الفَرْقُ أَنَّنا في الأسماءِ لَا نُثبِتَ أيَّ اسْمٍ إلَّا إذَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، أمَّا في الصِّفَاتِ فإنَّنَا نُثبِتُ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، إِذْ إِنَّهُ قَدْ تكُونُ هُناكَ صفَاتٌ لَمْ يُنَصَّ عَلَيْهَا في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لكِنْ لَا تُنافِي الكَمَالَ، فهُنَا نُثبِتُهَا للهِ تعَالَى ولَا ضَرَرَ، وقَدْ سَبَقَ لَنَا أنَّ الصِّفَاتِ تنقَسِمُ إلَى ثَلاثَةِ أقْسَام: كَمالٌ محْضٌ، ونقْصٌ محضٌ، وفيهِ تفصِيلٌ.

[١] «(انظر القاعدة الخامسة في الأسماء)»، المَقصُودُ مِنْ هَذِهِ الإحَالَةِ بيَانُ أدلَّةِ كَوْنِ الصِّفَاتِ تَوقيفيَّةً؛ لأَنَّ الصِّفَاتِ كالأسماءِ توقيفيَّةٌ، وقَد سبَقَ أنَّنا استدلَلْنَا بدلَالَةِ السَّمْعِ ودَلَالَةِ العَقْلِ عَلَى أنَّهَا تَوقيفيَّةٌ، لَا يجُوزُ أن نُثبِتَ للهِ إلَّا مَا أَثْبَتَهُ لنفسِهِ فقَطْ.

وسبَبُ هَذِهِ المقولَةِ أنَّ الإمَامَ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ في زَمنِ محِنَةٍ، وكَانَ يُجادِلُ الجهمِيَّةَ والمعتزلَةَ وأصحَابَ الإرجَاءِ وغيرَهُمْ؛ فلهَذَا قَالَ: «لَا يُوصَفُ اللهُ إلَّا بِمَا وصَفَ بِهِ نفسَهُ أو وصَفَهُ به رسُولُه ﷺ، لَا يُتجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ»(١)، فظَاهِرُ كلَامِ الإمَامِ أحمَدَ أنَّكَ لَا تُثبِتُ أيَّ صفةٍ إلَّا وهِيَ منصُوصٌ عليْهَا بعينِهَا؛ لقَولِهِ: «لَا يُوصَفُ اللهُ إلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نفسَهُ»، عَلَى أنَّهُ يُحتمَلُ أَنْ يَكُونَ المَرادُ: إلَّا بِمَا وَصَفَ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦).

ولدَلَالَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى ثُبوتِ الصِّفَةِ ثَلاثَةُ أوجُهٍ:

الأوَّلُ: التَّصريحُ بالصِّفَـةِ، كالعِزَّة، والقُـوَّةِ، والرَّحمَةِ، والبَطْش، والوجْهِ، واليَدَينِ، ونحوِهَا[١].

به نفسَهُ جِنْسًا لَا عينًا، وحينَئذ يَكُونُ كَمَا ذكَرْنَا في القاعِدَةِ، لكِنَّ الإمَامَ أحمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ يَحتَرِزُ في مِثْلِ هَذِهِ الأشياءِ حتَّى إنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لفظِي بالقُرآنِ مخلُوقٌ. فهُوَ جهميٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيرُ مخلُوقٍ. فهُوَ مُبتدِعٌ»(١)، فخَطَّأَ مَنْ قَالَ: إنَّهُ مخلُوقٌ. ومن قَالَ: غَيرُ مخلُوقٍ. مَعَ أَنَّهُ عندَ التَّفصِيل نَقُولُ: إنْ أَرادَ باللَّفْظِ الملفُوظِ به أَنَّهُ مخلُوقٌ فهُوَ جهميٌّ، وإنْ أرَادَ التَّلفُّظَ بذَلِكَ فحَقٌّ مخلُوقٌ؛ لأَنَّهُ صوتُ الإنسَانِ، وقولُ الإمَامِ أحمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومَنْ قَالَ: غَيْرُ مخلُوقٍ. فهُوَ مُبتَدِعٌ» فإنَّهُ عنْدَ التَّحقِيقِ إذَا كَانَ يُريدُ دَفْعَ أُولئِكَ الَّذِينَ يقُولُونَ: إنَّهُ مخلُوقٌ. فهُوَ مُحِقٌّ؛ ولهَذَا لَا تَجِدُ هَذِهِ العِبَارَةَ: «غَيْرُ مخلُوقٍ» في كَلَامِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الأقدَمِين؛ لأنَّه لم يكُنْ هُناكَ بِدعَةٌ في القَولِ بخَلْقِ القُرآنِ.

[١] دَلِيلُ العِزَّةِ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون:٨]، ودَلِيلُ القُوَّةِ قولُهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، ودَلِيلُ الرَّحمَةِ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، ودَلِيلُ البطْشِ قولُهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج:١٢]، ودلِيلُ الوجْهِ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، ودَلِيلُ اليَدَينِ قولُهُ تعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ونحوها: كالعَينِ مثلًا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧).

الثَّانِي: تَضمُّنُ الاسْمِ لَـهَا[١]، مثْلَ: الغَفُورُ مُتضمِّنٌ للمغفِرَةِ[٢]، والسَّمِيعُ مُتضمِّنٌ للسَّمْعِ، ونحْو ذَلِكَ. (انظُرِ القَاعِدَةَ الثَّالثَةَ فِي الأَسمَاءِ)[٣].

الثَّالِثُ: التَّصريحُ بِفِعْلٍ أو وَصْفٍ دالٍّ علَيْهَا، كالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ[٤]، والنُّزولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيا[٥]،..

---

[١] بأَنْ تكُونَ الصِّفَةُ غيرَ منصُوصٍ عليْهَا بعينِهَا، لكِنَّ الاسْمَ يَتضمَّنُهَا، وقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ أسمَاءَ اللهِ لَا يَتِمُّ الإيمَانُ بِهَا إِلَّا بإِثباتِهَا أسمَاءً للهِ، وإِثْبَاتِ مَا تضمَّنَته من صِفَةٍ، وإِثبَاتِ مَا تضمَّنَتْهُ مِنَ الحُكْمِ إِذَا كَانَتْ مُتعدِّيَةً.

[٢] مَعَ أَنَّ صِفَةَ المغفرَةِ قَدْ وَرَدَتْ فِي القُرآنِ (ذُو المغفرَةِ): ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، لكِنْ لَا يمنَعُ أَنْ يكُونَ لثُبوتِ صفَةِ المغفرَةِ دَلِيلَانِ: أحدُهُما: التَّصرِيحُ بِهَا، والثَّانِي: الاسْمُ المُتضمِّنُ لَهَا.

[٣] قولُهُ: «وانظُرِ القَاعِدَةَ الثَّالثَةَ فِي الأَسْمَاءِ» وأَحَلْنا عَلَى هَذه القاعدةِ؛ لِيُعْرَفَ ماذَا يَتضمَّنُهُ الاسْمُ مِنَ الصِّفَةِ، فإِنْ دلَّتْ عَلَى وَصْفٍ مُتعَدٍّ تَضمَّنَتْ ثَلاثَةَ أُمُورٍ، وإِنْ دَلَّتْ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ مُتعدٍّ تَضمَّنَتْ أمرين.

[٤] لَا تَجِدُ اسْمًا مِنْ مادَّةِ (استَوَى)، لكِنْ لَكَ أن تَقُولَ: إِنَّ اللهَ مُستَوٍ عَلَى العَرْشِ. و(استَوَى) فِعْلٌ، فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَأتِي بمُستوٍ -اسْم فاعِل- والَّذِي وَرَدَ إِنَّما هُوَ (استَوَى) بالفِعْلِ؟ نقُولُ: لأَنَّ هَذَا الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَينِ عَلَى حَدَثٍ وزَمَنٍ، وإِنْ شِئْتَ فقُلْ: عَلَى مَعْنًى وزَمَنٍ، فالمَعْنَى في (استَوَى) الاستواءُ، والزَّمنُ الوَقْتُ.

[٥] يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللهَ تعَالَى نَـازِلٌ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا في الثُّلُث الآخِرِ مِنَ

والمَجِيءِ للفَصْلِ بَيْنَ العِبَادِ يومَ القِيامَةِ[١]، والانتقَامِ مِنَ المُجرِمِينَ[٢]، الدَّالُّ عَلَيْهَا[٣] -عَلَى التَّرتِيبِ- قَولُهُ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقَولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...» الحَدِيثَ(١)، وقَولُ اللهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، وقولُهُ: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢][٤].

اللَّيلِ، فإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ: نَازِلٌ والحَدِيثُ «يَنْزِلُ»؟ فنَقُولُ: لأَنَّ الفِعْلَ يدُلُّ عَلَى المَعْنَى الَّذِي هُوَ النُّزُولُ.

[١] وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ مِنْ قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢].

[٢] فإِذَا قِيلَ: إِنَّ كلمَةَ (الانتقَام) ليْسَتْ مَوجُودَةً فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فنَقُولُ: دَلَّ عَلَيْهَا قَولُهُ: ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢] فإِنَّ هَذَا وَصْفٌ دَالٌّ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تضمَّنَهَا.

[٣] أَيْ: عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ.

[٤] وممَّا يُلاحَظُ فِي هَذَا أَنَّ الصِّفَةَ المأْخُوذَةَ مِنَ الفِعْلِ لَا بُدَّ أَنْ تُقيَّدَ بِمَا قُيِّدَ بِهِ الفِعْلُ، فَلَا تجعلْهَا مُطلقَةً، فمَثَلًا: لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلْ مِنْ أسمَاءِ اللهِ المُنتقِمُ؟ فالجَوابُ: لَا، حتَّى لَوْ قُرِنَ بالعفُوِّ، مَعَ أَنَّهُ فِي عَدِّ الأسمَاءِ المذكُورَةِ المعرُوفَةِ (العَفُوُّ المُنتَقِمُ)، وعلَيْهِ فَلَا نَقُولُ: (العَفُوُّ المُنتَقِمُ). بَلْ لَا بُدَّ إِذَا أَثْبَتْنَا الصِّفَةَ هَذِهِ أَوْ أَثْبَتْنَاهُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، بمعناه.

....

اسْمًا مِنْ أسْمَاءِ اللهِ أَنْ نُقيِّدَهُ، ولَا يُمكِنُ أن نَقُولَ: إِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أسماءِ اللهِ وهُوَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مُقيَّدًا، وهَذَا هُوَ الفَرْقُ بيْنَ الاسْمِ والوَصْفِ: أَنَّ الاسْمَ يَصِحُّ مُطلَقًا، والوَصْفُ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقيَّدًا -أَيْ: بِمَا قُيِّدَ بِهِ-، فنَقُولُ: إنَّ اللهَ مُنتَقِمٌ مِنَ المُجرِمِينَ. ولَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ (مُنتَقِمٌ)، حتَّى ولَوْ قَرَنَّا بِهِ كَلِمَةَ (عَفُوٌّ).

إِذَنْ: طُرُقُ إثبَاتِ الصِّفَةِ للهِ تعَالَى ثَلَاثَةٌ: الأَوَّلُ: التَّصريحُ بالصِّفَةِ، وهَذَا واضِحٌ، كالقُوَّةِ والعِزَّةِ والرَّحمَةِ والمغفرَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، الثَّانِي: مَا تَضمَّنَهُ الاسْمُ مِنَ الصِّفَاتِ، فالغَفُورُ مثلًا مُتضمِّنٌ للمغفرَةِ، والسَّميعُ مُتضمِّنٌ للسَّمعِ، والبَصِيرُ مُتضمِّنٌ للبَصَرِ، وهَكَذَا، الثَّالِثُ: التَّصريحُ بفِعْلٍ أو وَصْفٍ دَالٍّ علَيْهَا مِثْل الاستِوَاء، لَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: أَنتَ تقُولُ: إنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الاستِوَاءَ عَلَى العَرْشِ، فأَيْنَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ الاستِوَاءُ عَلَى العَرْشِ؟ أَقُولُ: لَيْسَ مَوجُودًا، لكِنْ موجُودٌ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، والفِعْلُ مُشتَقٌّ مِنَ المصدَرِ الَّذِي هُوَ الاستِوَاءُ، وكَذَلِكَ نَقُولُ فِي النُّزولِ والمجِيءِ، وكَذَلِكَ نَقُولُ في الإتيَانِ وأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ دلَّ علَيْهِ الفِعْلُ، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨].

مسألَةٌ: بالنِّسبَةِ لإثبَاتِ صِفَةِ الوَجْهِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بقَولِهِ تعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]، أَلَا يُقَالُ: إنَّ هُنَاكَ ضَمِيرًا محذُوفًا تقدِيرُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ﴾ -هُوَ- ﴿رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؛ لئَلَّا يُقَالَ: إنَّ الَّذِي يَبْقَى هُوَ صِفَةُ الوَجْهِ للهِ تعَالَى؟

....

الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّ التَّعبِيرَ بالوَجْهِ عَنِ الذَّاتِ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ العربيَّةِ، تقُولُ مثلًا للرَّجُلِ: قصدْتُ وجهَكَ. وإنَّما قصدْتَ نفْسَ الرَّجُلِ، ولَا يُمكِنُ أن نَقُولَ: يبقَى وجْهُ اللهِ الَّذِي هُوَ وجهُهُ، يَعْنِي والبَاقِي يَفْنَى -تعَالَى اللهِ-.

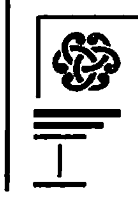
مسأَلَةٌ: قولُنا فِي قواعِدِ الصِّفَاتِ: إنَّ صِفَاتِ اللهِ توقيفيَّةٌ. مَا التَّوفِيقُ بيْنَ أنَّ صِفَاتِ اللهِ توقيفيَّةٌ وأنَّ بَابَهَا مَفتُوحٌ، لَيْسَ بمَحْدُودٍ فِي القُرْآنِ؟

الجَوابُ: أمَّا مِنْ جِهَةِ الصِّفَاتِ الخبريَّةِ فهِيَ توقيفيَّةٌ لَا شَكَّ، وأمَّا الصِّفَاتُ الذَّاتيَّةُ والفِعليَّةُ غيرُ الخبريَّةِ، فكُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّهُ جَائِزٌ؛ لأَنَّ أفعَالَ اللهِ لَا مُنْتَهَى لَـهَا.

مسأَلَةٌ: ذَكَرْنَا أَنَّنَا لَا نُثبِتُ للهِ تعَالَى صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ إلَّا بدَلِيلٍ، ثُمَّ ذكَرْنَا أنَّ بَابَ الإخبَارِ أوسَعُ، وقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَسْنَا إذَا أخبَرْنَا نَكُونُ قَدْ وَصَفْنَا؟

والجَوابُ: هَذَا إشكَالٌ لَا شَكَّ أَنَّهُ وَارِدٌ، لكِنْ ذكَرْنَا أنَّ التَّوقيفيَّةَ المحضَةَ هِيَ الأسماءُ، أمَّا الصِّفَاتُ فإِنَّهُ لَا مُنتَهَى لَـهَا، فيَجُوزُ أنْ نُخبِرَ عَنِ اللهِ تعَالَى بكُلِّ صِفَةٍ لَا تُنَافِي كمالَهُ وإنْ لَمْ يَرِدْ، مَا دَامَ دَاخِلًا فِي نِطَاقِ اللَّائِقِ باللهِ تعَالَى، لَكِنَّ بعْضَ الكُتَّابِ المُتأخِّرِينَ يقُولُ عَنِ اللهِ تعَالَى: إنَّهُ مُهندِسُ الكَوْنِ. وهَذِهِ العِبَارَةُ أرَى أنَّهَا لَا تَجُوزُ؛ لأنَّ قولَنَا: إنَّهُ مُهندِسٌ. تَقْتَضِي أَنَّهُ تعلَّمَ حتَّى أُعطِيَ شهادَةً فِي ذَلِكَ، فصَارَ مُهندِسًا، فمِثْلُ هَذِهِ العِبارَةِ لا تَصلُحُ، لكِنْ لَوْ قَالَ بدلَهَا: صَانِعُ الكَونِ؛ فَلَا بَأْسَ.

✱ ✱ ✱



قَواعِدُ في أدلَّةِ الأسماءِ والصِّفاتِ[١]

القاعِدَةُ الأُولَى: الأدِلَّةُ الَّتِي تُثبِتُ بِهَا الأسمَاءَ للهِ تعَالَى وصِفَاتِهِ، هِيَ: كتَابُ اللهِ تعَالَى، وسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، فَلَا تُثبتُ أسمَاءُ اللهِ وصِفَاتُهُ بغيرِهِمَا[٢]،...........

---

[١] هَذِهِ أيضًا مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ في هَذِهِ القَواعِدِ.

[٢] لَا يُمكِنُ أن نُثبِتَ للهِ عَزَّوَجَلَّ اسْمًا وَلَا صِفَةً إلَّا مِنْ كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وقَدْ عرَفْنَا أنَّ الصِّفَاتِ أوسَعُ مِنَ الأسمَاءِ، لكِنْ إذَا قَالَ قَائِلٌ: إذَا جَاءَنَا شَيْءٌ عَنِ السَّلَفِ -عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خاصَّةً- هَلْ نُثبِتُهُ أو لَا نُثبِتُهُ؟ فالجَوابُ: أنَّ القاعِدَةَ عندَ عُلَماءِ المُصطلَحِ أنَّهُ إنْ كَانَ هَذَا الصَّحابيُّ مِمَّنْ عُرِفَ بالأخْذِ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ فإنَّنَا لَا نَقْبَلُ قولَهُ؛ لأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ غيبيَّةٌ لَيْسَ للعَقْلِ فِيهَا مجَالٌ حتَّى نقُولَ: هَذَا رَأْيٌ لَهُ. وإنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ عُرِفَ بالأخْذِ عَنْ بَنِي إسرائِيلَ فإنَّنَا نَأْخُذُ بقَولِهِ لَا عَلَى أنَّهُ قولُهُ، ولكِنْ عَلَى أنَّ لَهُ حُكْمَ الرَّفْعِ، وقَدْ ذَكَرَ عُلَماءُ المُصطلَحِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابيِّ مِمَّا لَا مجَالَ للعَقْلِ فِيهِ ولَمْ يُعرَفْ بالأخْذِ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ فإنَّ لَهُ حُكْمَ الرَّفْعِ كأَخْبَارِ القِيامَةِ، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ.

تَنْبِيهٌ: مَثَّلَ بعضُ عُلَماءِ المُصطلَحِ مَنْ يَأْخُذُ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ بابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وابنُ عبَّاس مِنْ أشدِّ النَّاسِ تحذِيرًا مِنَ الأخْذِ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ كَمَا جَاءَ فِي صَحِيحِ البُخاريِّ، حَيْثُ عاتَبَ الصَّحابَةَ فقَالَ: كَيْفَ تَأْخُذُونَ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَهُمْ

....

-واللهِ- لَنْ يَرجِعُوا إِلَى مَا جَاءَ فِي كِتَابِكُمْ[١]. فأَنْكَرَ هَذَا أشدَّ الإنكَارِ، ولَا شَكَّ أنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَغْفُلُ عَنْ حَدِيثٍ وَرَدَ مَعَ أَنَّه بَحْرٌ في الحَدِيثِ؛ لأنَّ الإنسَانَ لَا يُحِيطُ بكُلِّ شَيْءٍ علمًا، أحيَانًا يَردُ نَفْيُ حَدِيثٍ في فَتْحِ البَارِي، ونَاهِيكَ بابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ اطِّلاعًا، وإذَا هُوَ بنَفْسِهِ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ فلِذَلِكَ نقُولُ: إنَّ الَّذِينَ عدُّوا ابْنَ عبَّاسٍ ممَّنْ عُرِفَ بأخْذِهِ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ لَمْ يَبلُغْهُمْ أنَّ ابْنَ عبَّاسٍ يُنكِرُ الأخْذَ عَنْ بَنِي إسرَائِيلَ[٢].

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهَلْ يُمكِنُ أَنْ تُؤخَذَ أسمَاءُ اللهِ وصفَاتُهُ مِنْ إجمَاعِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؟

فالجَوابُ: لَا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ إجمَاعٌ مِنَ السَّلَفِ إلَّا مَبْنِيًّا عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وحينَئِذٍ فالمَرجِعُ هُوَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ؛ لأنَّ الأسمَاءَ والصِّفَاتِ العِلْمُ بِهِمَا مِنْ بَابِ العِلْمِ بالخَبَرِ، لَيْسَتْ أحكَامًا يَدخُلُها القِياسُ حتَّى نَقُولَ: رُبَّما يكُونُ إجمَاعٌ عَنْ قِياسٍ. ولكنَّهَا أُمُورٌ تُدرَكُ بالخَبَرِ، وحينَئِذٍ لَا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ إجمَاعٌ إلَّا مُستَنِدًا إِلَى خَبَرٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فالمرجِعُ إِذَنْ فِي إثْبَاتِ أسمَاءِ اللهِ وصفَاتِهِ إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لكِنْ أحيَانًا لَا نَطَّلِعُ عَلَى دَلِيلِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لكنَّنَا نَطَّلِعُ عَلَى الإجمَاعِ، فنَقُولُ: إنَّ الإجمَاعَ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُستنِدًا إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

وهُنَاكَ إشكَالٌ فِي التَّعبِيرِ حَيْثُ قُلْنَا: «الأدلَّة» ولَـمْ نَذكُرْ إلَّا شَيْئَيْنِ -الكِتَابَ والسُّنَّةَ- والجَوابُ عَلَى هَذَا الإشكَالِ أنَّ المُرادَ بالأدلَّةِ الجِنْسُ، وإلَّا فإنَّ الكِتَابَ فِيهِ

---

(١) أخرجه البخاري، برقم (٢٦٨٥).

(٢) وانظر: الشرح الممتع (٧/ ٢٣٦).

وَعَلى هَذَا فَمَا وَرَدَ إِثبَاتُهُ للهِ تعَالَى مِنْ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ وجَبَ إِثبَاتُهُ[١]، وَمَا وَرَدَ نفيُهُ فيهِمَا وَجَبَ نفيُهُ مَعَ إِثْبَاتِ كَمَالِ ضِدِّه[٢]، وَمَا لَمْ يَرِدْ إِثبَاتُهُ ولَا نفيُهُ فيهِمَا[٣] وَجَبَ التَّوقُّفُ فِي لفظِهِ، فَلَا يُثْبَتُ ولا يُنفَى؛ لعَدَمِ وُرودِ الإثبَاتِ والنَّفي فِيهِ.

مِئَاتُ الأدلَّةِ، وكَذَلِكَ السُّنَّةُ، مِثْلُ هَذَا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات:٩].

[١] فالبَصَرُ وَرَدَ إِثبَاتُهُ، فيَجِبُ علينَا إِثبَاتُهُ، وقولُهُ: «فَمَا وَرَدَ» أَيْ: عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ بالنِّسبَةِ للسُّنَّةِ؛ ولهَذَا كَانَ عَلَى المُؤلِّفِ أن يَذكُرَ هَذَا القَيْدَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَرِدُ فِي السُّنَّةِ حدِيثٌ ضَعِيفٌ فِيهِ إِثبَاتُ اسْمٍ مِنْ أسمَاءِ اللهِ، ولَا يجِبُ علَيْنَا إِثبَاتُه، فَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدِ الصِّحَّةِ فِيمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مِنْ ذَلِكَ كلِمَةُ: (سِتِّير) فِي قولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ» حيثُ لَمْ أَجِدْهُ بهَذَا اللَّفْظِ، وإِنَّما الَّذِي وجدْتُهُ فِي (النِّهايَة فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ): «سَتِير»(١) كسَمِيع، وصَاحِبُ النِّهايَةِ عَالِمٌ فِي اللُّغَةِ وفِي الحَدِيثِ وقَالَ: إنَّها سَتِير؛ عَلَى أنِّي لَا أُنكِرُ أَنْ يكُونَ فِي اللُّغةِ فِعِّيل بمَعْنَى المُبالَغَةِ؛ لأَنَّ اللُّغةَ واسِعَةٌ، لكِنْ كونُنَا نُثبِتُ هَذَا الاسْمَ للهِ عَزَّوَجَلَّ بدُونِ يَقِينٍ لَا يُمكِنُ إِلَّا بِضَبْطِ مَنْ يُوثَقُ بضَبْطِهِ، أَوْ بالنَّقْلِ مُشافَهَةً.

[٢] لَا بُدَّ أن نُقيِّدَهُ بهَذَا، فننفِيه مَعَ إِثْبَاتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، فالظُّلمُ وَرَدَ نفيُهُ عَنِ اللهِ تعَالَى؛ فنَنْفِي عَنِ اللهِ تعَالَى الظُّلمَ مَعَ إِثبَاتِ كَمَالِ العَدْلِ.

[٣] أَيْ: فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٨٥٤) مادة (ستر).

وأمَّا معناهُ فيُفصَّلُ فِيهِ: فإنْ أُريدَ بِهِ حَقٌّ يَلِيقُ باللهِ تعالَى فهُوَ مَقبُولٌ؛ وإنْ أُريدَ بِهِ مَعْنًى لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وَجَبَ رَدُّهُ[١].

---

[١] هُناكَ أشياءُ تَنازَعَ المُتأخِّرُونَ عَلَيها؛ لأنَّهُ مِمَّا حَدَثَ مِنْ عِلْمِ الكَلَامِ، فمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهَا، ومِنْهُمْ مَنْ أثبَتَهَا، والصَّوابُ: أنَّنا نَتوقَّفُ فِي اللَّفْظِ، ونستَفْصِلُ فِي المَعْنَى، فاللَّفْظُ لا نُثبِتُهُ ولَا نَنفِيهِ، والمَعْنَى نَستَفْصِلُ، هَذَا إذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الاسْمُ دَالًّا عَلَى نَقْصٍ فيَجِبُ عَلَيْنَا نَفيُهُ بكُلِّ حَالٍ، أمَّا إذَا كَانَ مُحتَمَلًا فإنَّنا نَتوقَّفُ في لَفْظِهِ، ونستَفْصِلُ عَنْ مَعْنَاهُ.

وهَذَا غَايَةُ مَا يكُونُ مِنَ العَدْلِ، وغَايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ الأَدَبِ مَعَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورَسُولِهِ ﷺ، نقُولُ: الشَّيءُ الَّذِي لم يَرِدْ إثبَاتُهُ ولَا نَفْيُهُ لَا يَجُوزُ أن نُثبِتَهُ ولَا أَنْ نَنْفِيَهِ؛ لأنَّهُ لَمْ يَرِدْ إثْبَاتُهُ ولَا نَفْيُهُ، ولَيْسَ لَنَا الحَقُّ أَنْ نَتقدَّمَ بيْنَ يَدَيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورَسولِهِ ﷺ فنُثبِتَ مَا لَمْ يَرِدْ ونَنْفِيَ مَا وَرَدَ.

واعْلَمْ أنَّ العُلَماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَمْ يَلجَؤُوا إِلَى هَذَا التَّفصِيلِ إلَّا لأَنَّ أهْلَ التَّعطِيلِ أَلجَؤُوهُمْ إِلَى ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الجِسْمِ، والجِهَةِ، والحَادِثِ، والمحدُودِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وإلَّا فنَحْنُ في غِنًى عَنْ هَذَا، لكِنْ لَمَّا أَلجؤُوهُمْ إِلَى أَنْ يَتكلَّمُوا فِي هَذَا وَجَبَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَنزِلُوا في الميدَانِ ويَتكلَّمُوا، وإلَّا فالسُّكُوتُ عَمَّا لَمْ يَرِدْ أَسْلَمُ لكِنْ:

إذَا لَمْ يَكُــنْ إلَّا الأَسِــنَّةَ مَرْكَــبٌ ... فَمَا حِيلَـةُ المُضْـطَرِّ إلَّا ركُوبُهَـا[١]

لا يُمكِنُ أن نَدَعَ لَـهُمُ الميدَانَ يتجَارَونَ فِيهِ، ونحْنُ سَاكِتُونَ.

---

(١) البيت للكميت الأسدي في ديوانه (ص:٧١).

فممَّا وَرَدَ إثبَاتُهُ للهِ تَعَالَى: كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا اسْمٌ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تعَالَى دلَالَةَ مُطابقَةٍ، أَوْ تَضمُّنٍ، أَوِ التِزَامٍ[١].

ومِنْهُ[٢]: كُلُّ صِفَةٍ دلَّ عَلَيْهَا فِعْلٌ مِنْ أفعَالِهِ[٣]، كالاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، والمجيءِ للفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ يَوْمَ القِيامَةِ،..........

إِذَنْ: صَارَ الَّذِي لَمْ يَرِدْ نفيُهُ ولَا إثبَاتُهُ موقفُنَا نَحْوَ لفظِهِ: أن نَتوقَّفَ ونَقُولَ: لَا تُلْزِمْنَا بأَنْ نُثبِتَ ولَا نَنْفِيَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، لَكِنْ إِنْ أَلجَأْنَا أَوْ صَارَتِ الحَالُ تَقْتَضِي ذَلِكَ فإنَّنَا نَستفصِلُ عَنِ المَعْنَى، فإِنْ أُرِيدَ بِهِ حَقٌّ فهُوَ مَقْبُولٌ -ومُرادُنَا بـ(المعْنَى) مَا يَستقِرُّ في نُفُوسِنَا مِنَ المَعْنَى، لَكِنَّ اللَّفظَ لَا نُثبِتُهُ-، وإِنْ أُرِيدَ بِهِ معنًى لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وَجَبَ رَدُّهُ.

[١] وسَبَقَ لَنَا بَيَانُ دَلَالَةِ التَّضمُّنِ والمُطَابَقَةِ والالتِزَامِ(١)، فإِذَا دَلَّ اللَّفْظُ عَلَى المَعْنَى كُلِّهِ بجَمِيعِ أجزَائِهِ فهُوَ مَطَابِقٌ، ودَلَالَتُهُ عَلَى جُزْءِ المعْنَى تَضمُّنٌ، ودَلَالَتُهُ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ لَازِمٍ التزَامٌ، ومثَّلْنَا بكَلِمَةِ (الخَالِق) فقُلْنَا: الخَالِقُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الذَّاتِ وصِفَةِ الخَلْقِ -أَيْ: عَلَى الأمْرَينِ جَمِيعًا- دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ، وَعَلَى الذَّاتِ وحدَهَا -وهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ- تضمُّنٌ، وَعَلَى الخَلْقِ وحدَهُ تَضمُّنٌ أيضًا، وعَلَى العِلْمِ والقُدرَةِ والإِرَادَةِ التزَامٌ.

[٢] أَيْ: ممَّا وَرَدَ إثبَاتُهُ.

[٣] أَيْ: فهُوَ ممَّا يَجِبُ إثبَاتُهُ.

---

(١) في القاعدة الرابعة من قواعد في أسماء الله تعالى.

ونَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أفعَالِهِ الَّتِي لَا تُحصَى أنواعُهَا فَضْلًا عَنْ أفرادِهَا: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧][١].

ومِنْهُ[٢]: الوجْهُ، والعَينَانِ، واليَدَانِ، ونحوُهَا.

ومنْهُ: الكَلَامُ، والمشيْئَةُ، والإرَادَةُ بِقِسْمَيهَا: الكَونيّ، والشَّرعيّ، فالكَونيَّةُ بمَعْنَى المشيْئَةِ، والشَّرعيَّةُ بمَعْنَى المحبَّةِ

ومنْهُ: الرِّضَا، والمَحبَّةُ، والغَضَبُ، والكَرَاهِيَةُ، ونحوُها(١).

---

[١] كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾، فيَصِحُّ أَنْ نَصِفَ اللهَ تعَالَى بأَنَّهُ صَانِعٌ، ودَلِيلُ ذَلِكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، وَمِنْ عِبَارَاتِ العَوَامِّ عنْدَنَا يقُولُونَ: «يَا صَانِعَ كُلِّ مَصنُوعٍ» وهُوَ صَحِيحٌ؛ لأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ فِعلِهِ فهُوَ مَنْ فعَلَهُ وهَذَا وَاضِحٌ، وإنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ العِبَادِ فَقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، ولهَذَا لَا نُنكِرُ عَلَى العَامَّةِ؛ لأَنَّنَا نَعرِفُ قصدَهُم، وهُوَ أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ مُوجِدُ كُلِّ مُوجُودٍ، اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يُريدُوا معنًى آخَرَ، كأَنْ يَحتَاجَ فِي صُنعِهِ إلَى آلَاتٍ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: يَجِبُ علَيْنَا أَنْ نفْهَمَ أنَّنَا إذَا قُلْنَا: هَذَا صُنْعُ اللهِ. أَنَّهُ لَيْسَ معْنَى ذَلِكَ أنَّ اللهَ تعَالَى مُحتَاجٌ إِلَى آلَاتٍ يَصنَعُ بِهَا، فمَثَلًا: فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [الذاريات:٤٧] لَا أَحَدَ يَتصَوَّرُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَتَى بالعُمَّالِ والآلَاتِ لِذَلِكَ.

[٢] أَيْ: مِمَّا وَرَدَ إثبَاتُهُ.

---

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد. (المؤلف)

ومِمَّا وَرَدَ نفيُهُ عَنِ اللهِ سبحَانَهُ لانتفَائِهِ وثُبوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ: المَوتُ، والنَّومُ، والسِّنَةُ، والعَجْزُ، والإعيَاءُ، والظُّلْمُ، والغَفْلَةُ عَنْ أعْمَالِ العِبَادِ، وأَنْ يكُونَ لَهُ مَثِيلٌ، أَوْ كُفْءٌ، ونحوُ ذَلِكَ[١].

ومِمَّا لَمْ يَرِدْ إِثبَاتُهُ ولَا نَفْيُهُ لَفْظُ (الجِهَة)، فَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ نُثبِتُ للهِ تعَالَى جِهَةً؟

قُلْنَا لَهُ: لفظُ الجِهَةِ لَمْ يَرِدْ في الكتَابِ والسُّنَّةِ إثباتًا ولَا نَفْيًا، ويُغْنِي عَنْهُ مَا ثَبَتَ فِيهِمَا مِنْ أَنَّ اللهَ تعَالَى فِي السَّمَاءِ، وأَمَّا معنَاهُ فإمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ جِهَةُ سُفْلٍ، أو جِهَةُ عُلُوٍّ تُحِيطُ باللهِ، أَوْ جِهَةُ عُلُوٍّ لَا تُحيطُ بِهِ.

فالأَوَّلُ: بَاطِلٌ؛ لِمُنَافَاتِهِ لعُلـوِّ اللهِ تعَالَى الثَّابِتِ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفطرَةِ، والإجمَاعِ.

والثَّاني: بَاطِلٌ أيضًا؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى أعظَمُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ.

والثَّالِثُ: حَـقٌّ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى العَلِيُّ فـوقَ خلقِهِ ولَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ[٢].

---

[١] وأدلَّةُ هَذِهِ مذكُورَةٌ في مواضِعِهَا مِنْ كُتُبِ العَقَائِدِ، وقَدْ ذَكَرَهَا شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في (العَقِيدَة الوَاسطيَّة).

[٢] سَبَقَ لَنَا فِي أوَّلِ هَذِهِ القَاعِدَةِ المُفيدَةِ: أنَّ مَا ثَبَتَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ أسمَاءٍ فإنَّنَا نُثبِتُهُ، وَمَا ثَبَتَ نَفيُهُ فإنَّنَا نَنْفِيهِ، وَمَا لَمْ يَرِد نفيُهُ ولَا إثبَاتُهُ مِمَّا تَنَازَعَ النَّاسُ فِيهِ فإنَّنَا نتوقَّفُ في لفظِهِ، ومَعْنَى (التَّوقُّف) أَنْ لَا نُثبتَهُ، ولَا نَنْفِيَهِ، ونَسْأَلَ عَنْ مَعنَاهُ،

....

وكَونُنَا نَسْأَلُ عَنْ مَعْنَاهُ ونَستَفصِلُ؛ لأنَّ الَّذِينَ نَفَوُا الجِهَةَ مَثَلًا ادَّعُوا أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يُثبِتُونَ أنَّ اللهَ فِي جِهَةٍ تُحِيطُ بِهِ، فصَارُوا يَتوصَّلُونَ بنَفْيِ الجِهَةِ إِلَى نَفْي العُلوِّ؛ ولهَذَا نَحْتَاجُ أَنْ نَسْتَفْصِلَ، فإِنْ كَانَ حَقًّا وجَبَ قَبولُهُ وإن كَانَ بَاطِلًا وَجَبَ رَدُّهُ.

وعَلَى هَذَا: إذَا قَالَ لَنَا قَائِلٌ: هَلْ نَقُولُ: إنَّ للهِ جِهَةً، أَوْ إِنَّ اللهَ في جِهَةٍ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

فالجَوابُ: أنَّ لَفْظَ (الجِهة) لَمْ يَرِدْ في الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ فلَيْسَ عَلَيْنَا إِثْبَاتُ لفظِهِ وَلَا نَفْيُهُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ حتَّى يَجِبَ عَلَيْنَا أن نُثبِتَ أَوْ أَنْ نَنْفِيَ، ولكِنْ لِيُعلَمْ أَنَّ هَذَا يُورِدُهُ أَهْلُ التَّعطِيلِ عَلَى أَهْلِ الإثبَاتِ مِنْ أَجْلِ إلزَامِهِمْ بِمَا يَرونَ أَنَّهُ بَاطِلٌ حتَّى يَقُولُوا: هَذَا بَاطِلٌ. فلماذَا ذَهَبْتُمْ إلَيْهِ؟ نَقُولُ: أَمَّا الجِهَةُ فلَا نُثبِتُهَا وَلَا نَنْفِيهَا، ويُغْنِي عَنْ قَولِنَا: إنَّ اللهَ في جِهَةٍ أَنْ نَقُولَ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي العُلُوِّ، إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في السَّماءِ، إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فوقَ عبادِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا كُلَّهُ وَارِدٌ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فيُغْنِي عَنْ لَفْظِ (الجِهَة) مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ إثْبَاتِ عُلوِّ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى.

أَمَّا مَعناهُ فإِنَّنَا نَسأَلُ هَذَا الَّذِي وَجَّه إلِيْنَا هَذَا السُّؤالَ: مَاذَا تَعنِي بالجِهَةِ؟ هَلْ تُرِيدُ بذَلِكَ جِهَةَ سُفلٍ، أَوْ تُرِيدُ جِهَةَ عُلوٍّ تُحِيطُ بِهِ، أَوْ تُرِيدُ جِهَةَ عُلوٍّ لَا تُحِيطُ بِهِ؟

فالأقسَامُ إِذَنْ ثَلَاثَةٌ، ودَلِيلُ هَذِهِ الأقْسَامِ الحَصْرُ، فلَا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ رَابعٌ.

....

والجَوابُ: أنَّ الأوَّلَ بَاطِلٌ وهُوَ جِهَة السُّفْلِ كَمَا يقُولُ مَنْ يقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ بذَاتِهِ. فهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِـمَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّهِ الدَّالِّ عَلَى كَمَالِهِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ ثَبَتَ لَهُ العُلوُّ بِدَلَالَةِ الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والإجمَاعِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ[1].

وأمَّا الثَّاني: فبَاطِلٌ أيضًا، وَهُوَ كَونُهُ فِي جِهَةِ عُلوٍّ تُحِيطُ بِهِ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى أعظَمُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ وهُوَ شَيْءٌ مُستحِيلٌ، فإِذَا كَانَ اللهُ تعَالَى قَدْ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، هَلْ يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ يُحِيطُ بِهِ؟! لَا يُمكِنُ، فالسَّموَاتُ السَّبْعُ والأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كفِّ الرَّحمَنِ كخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أحدِنَا، وهَذَا أيضًا عَلَى سَبِيلِ التَّقرِيبِ، وإِلَّا فالفَضْلُ أعظَمُ، فاللهُ جَلَّ وَعَلَا لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخلُوقَاتِهِ، وإِنْ كُنَّا نَقُولُ: إنَّهُ فِي العُلوِّ؛ لأَنَّ العُلوَّ فضَاءٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَلَا يُحِيطُ به شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ.

إِذَنْ: تَعيَّنَ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنَّ للهِ عَزَّوَجَلَّ جهَةَ عُلوٍّ لَا تُحِيطُ بِهِ، وهَذَا أمْرٌ قَدِ اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ دَلَالَةُ الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والإجمَاعِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ.

إذَنْ: لفظُ الجِهَةِ لَا أُثبِتُهُ ولَا أَنفِيهِ، وأَنَا فِي عَافِيَةٍ مِنْهُ، وعنْدِي مَا يُغنِي عَنْهُ وهُوَ: أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ فوقَ العَرْشِ، وأَنَّهُ فوقَ السَّمواتِ، وأَنَّهُ العَلِيُّ، وأَنَّهُ القَاهِرُ فوقَ عبَادِهِ.

---

(١) انظر: (ص:٣٩١) من هذ الكتاب وكذا شرح فضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ على العقيدة الواسطية (١/ ٣٨٨)، ط. دار ابن الجوزي.

....

أَمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى فَلَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ عُلوٍّ أَوْ سُفْلٍ، والعُلوُّ إِمَّا أن يُحِيطَ باللهِ أَوْ لَا يُحِيطُ بِهِ؛ فَإِنْ أردْتَ بالجِهَةِ، جهَةَ السُّفل كَمَا يقُولُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مكَانٍ بذَاتِهِ. فهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا ثَبَتَ مِنْ عُلوِّهِ الدَّالِّ عَلَى كَمَالِهِ، وإِنْ أردْتَ أنَّهُ في جِهَةٍ تُحِيطُ بِهِ -أَيْ: جِهَةٍ عُليَا لكِنْ تُحِيطُ بِهِ، حَولَهُ الجُدْرَانُ، وفوقَهُ السَّقفُ، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ-، فهَذَا بَاطِلٌ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، لَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ شِمَالِهِ، وأنَّ كُلَّ مَا فَوق فهُوَ عَدَمٌ، يَعْنِي لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ المخلوقَاتِ فهَذَا حَقٌّ، فإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوقَ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُحَاذِيهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ أبدًا، كُلُّ شيءٍ فَهُوَ تحتَهُ، فإِذَنِ: اللهُ تعَالَى فِي جِهَةِ عُلوٍّ لَا تُحِيطُ بِهِ، والدَّلِيلُ عَلَى عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بذَاتِهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وإجمَاعِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والعَقْلِ، والفطْرَةِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ نَفَى صِفَةَ الجِهَةِ مُطلَقًا هَلْ يُحكَمُ عَلَيْهِ بأَنَّهُ مُخَالِفٌ للمَنْهَجِ السَّوِيِّ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ؛ لأنَّ نَفْيَ الجِهَةِ مُطلقًا مَعْنَاهُ نَفْيُ العُلوِّ، فإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَنْفِي العُلوَّ. فنَقُولُ: العُلوُّ أَيْنَ هُوَ؟ أليسَ العُلوُّ جِهَةً؟ وهَذَا مِثْلُ الَّذِينَ يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ يُرَى يَوْمَ القِيَامَةِ لَا فِي جِهَةٍ. فيُقَالُ لَهُمْ: وكَيْفَ يُرَى لَا فِي جِهَةٍ؟! وهَلْ هَذَا مَعقُولٌ؟! لأنَّ كُلَّ شَيءٍ يُرَى يَكُونُ بجِهَةٍ؛ إمَّا مُساوِيَةٍ، أَوْ أَنْزَلَ، أو فَوقَ.

مثَالُ آخَرُ: الجِسْمُ: قَالَ أَهْلُ التَّعطِيلِ: إِنَّ اللهَ لَيْسَ بجِسْمٍ، وَلَا عَرَض؛ لأنَّ الَّذِينَ نَفَـوْا الجِسْمَ ادَّعَـوا أنَّ إِثبَاتَ أَيِّ صِفَةٍ يستَلْزِمُ التَّجْسِيمَ، وقَالُـوا: الأجسَامُ

....

مُتماثِلَةٌ فقَالُوا: إنَّ اللهَ لَمْ يَستَوِ عَلَى العَرْشِ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ. فمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ صَارَ جِسْمًا، وأنَّهُ لا يَنزِلُ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ: يَنْزِلُ. صَارَ جِسْمًا، ولَا يَأتِي للفَصْلِ بَيْنَ العِبَادِ؛ لأنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لكَانَ جِسْمًا، ولَيْسَ لَهُ يَدٌ حقيقَةً وإلَّا لكَانَ جِسْمًا... إلى آخِرِهِ؛ فنَفَوا الصِّفَاتِ بهَذِهِ الحُجَّةِ، نقُولُ لَهُم: أَيْنَ فِي الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ نَفْيُ الجِسْمِ؟ والعَجَبُ أنَّ السَّفَّارِينيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَهَبَ إلَى هَذَا فِي سَفَّارِينِيَّتِهِ فقَالَ[1]:

وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا ... عَرْضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعَالَى ذُو الْعُلَا

فنَفَى أَنْ يكُونَ جِسْمًا أو عَرَضًا أو جَوهَرًا، هَذَا ظَاهِرُ كَلامِهِ، وقَدْ قِيلَ بِهِ، لكِنْ يُقَالُ لِمَنْ نَفَى الجِسْمَ عَنِ اللهِ تعَالَى أَوْ أثْبَتَهُ: مَا الَّذِي يُدريكَ؟ حيْثُ لَمْ يَرِدْ فِي القُرآنِ، ولَا فِي السُّنَّةِ، ولَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ نَفْيُ ذَلِكَ أو إثْبَاتُهُ، فالوَاجِبُ السُّكُوتُ كَمَا سَكَتَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ورَسولُهُ ﷺ، مَعَ أنَّهُ يُحتَمَلُ أنَّ مَعْنَى قَولِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ. أنَّ المعْنَى وَلَا نقُولُ ذَلِكَ. فيَكُونُ نَفْيًا للقَولِ بِهِ، لَا نَفْيًا لَهُ، وبينَهُمَا فَرْقٌ، وهَذَا التَّأويلُ بِنَاءً عَلَى إحسَانِ الظَّنِّ بهَذَا الرَّجُلِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وإلَّا فَهُوَ وَاضِحٌ أَنَّهُ يَنْفِي أَنْ يكُونَ اللهُ جِسْمًا، ومِن ثَمَّ جَعَل شيخُنَا عبدُ الرَّحمنِ بنُ سَعدِي رَحِمَهُ اللَّهُ بَدَلَ هَذَا البيتِ قولَهُ:

لَيْسَ الْإِلَهُ مُشْبِهًا عَبِيدَهْ ... فِي الْوَصْفِ مَعْ أَسْمَائِهِ العَدِيدَهْ

وهَذَا حَقٌّ لَا إشْكَالَ فِيهِ.

---

(١) انظر: شرح العقيدة السفارينية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (ص:٢٢٣).

....

عَلى كُلِّ حَالٍ: هَلْ تَقُولُ: إنَّ اللهَ جِسْمٌ أَوْ لَا تقُولُ؟ الجَوَابُ: أَمَّا اللَّفْظُ فلَيْسَ لَنَا، فَضْلًا عن أَنْ نَقُولَ، ولَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نُثْبِتَهُ أَوْ نَنْفِيهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَفْيٌ ولَا إِثْبَاتٌ فِي القُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، أَمَّا المَعْنَى فنَستَفْصِلُ فنَقُولُ: إِنْ أردْتَ بالجِسْمِ جِسْمًا يُشبِهُ المخلُوقَ، وأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَعْضَاءٍ وأبعَاضٍ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا المعْنَى بَاطِلٌ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، ونَفْيُكَ الجِسْمَ بهَذَا المَعْنَى صَحِيحٌ، وإِنْ أردْتَ جِسْمًا، أَيْ: ذَاتًا قائِمَةً بنفسِهَا، مُتَّصِفَةً بالصِّفاتِ الكَامِلَةِ الَّتِي تَلِيقُ بِهِ مِنَ الاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ والنُّزولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، وأَنَّهُ فعَّالٌ لِمَا يُريدُ يتكلَّمُ ويأخُذُ ويقْبِضُ ويَبسُطُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ؛ وَلِهَذَا يُرَى يَومَ القِيَامَةِ، إِذَنْ فنَفْيُكَ الجِسْمَ بهَذَا المَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ بهَذَا المَعْنَى جِسْمٌ.

أيضًا هُناكَ (الحَيِّزُ)، يقُولُونَ: إِذَا أَثْبَتَّ أنَّ اللهَ عَالٍ فَقَدْ جَعَلْتَهُ في حَيِّزٍ، أَيْ: في شَيْءٍ يَحُوزُه، فنَقُولُ مثلَمَا قُلْنَا في الجِهَةِ.

كَذَلِكَ هَلْ للهِ عَزَّوَجَلَّ (حَدٌّ)؟ أَو هَلِ اللهُ (محدُودٌ)؟ فنَقُولُ: أَمَّا اللَّفْظُ فإِنَّهُ لم يَرِدْ في القُرآنِ ولَا فِي السُّنَّةِ إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا، وأَمَّا المَعْنَى فنسأَلُ: مَاذَا تُريدُ بكَلِمَةِ (حَدٌّ)؟ هَلْ تُريدُ أَنَّ اللهَ تعَالَى يَحُدُّهُ شَيْءٌ مِنَ المخلُوقَاتِ؟ فهَذَا باطِلٌ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يُحِيطُ به شَيْءٌ مِنْ مخلوقَاتِهِ، أَمْ تُريدُ أنَّ للهِ عَزَّوَجَلَّ حدًّا، أَيْ: أَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ مُختَلِطًا بِهِمْ فهَذَا حَقٌّ؛ ولهَذَا نَجِدُ في بَعْضِ كُتُبِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ القَدِيمَةِ مَن يَقُولُ: إِنَّهُ موصُوفٌ بكَذَا وكَذَا، بِلَا حَدٍّ. احترازًا مِنَ الَّذِينَ يقُولُونَ:

....

إِنَّهُ محدُودٌ داخِلَ المخلُوقَاتِ. وبعْضُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقُولُ: بحَدٍّ. والجَمْعُ بَيْنَ القَولَينِ أن نَقُولَ: إنَّ الَّذِينَ نَفَوُا الحَدَّ يُرِيدُونَ بِهِ الحَدَّ الحَاصِرَ لَهُ، والَّذِينَ يَقُولُونَ بحَدٍّ يُرِيدُونَ بذَلِكَ أَنَّهُ بَائِنٌ مِنَ الخَلْقِ، عَلَى أنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ لَا يَنبغِي إثْبَاتُها ولا نَفْيُهَا؛ لأنَّها لَمْ تَرِدْ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ، وكُلُّ شَيْءٍ لَم يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ فتَجَنَّبْهُ، فإِنَّ تَجنُّبَه خيرٌ وأسلَمُ للذِّمَّةِ وأبرَأُ، والحمْدُ للهِ؛ إذَا لَمْ يَذْكُرْهَا اللهُ لَنَا نَفيًا ولَا إثْباتًا فإنَّنَا لَا نُكلَّفُ بِهَا.

وكُلُّ هَذِهِ المسَائِلِ ولَّدَهَا المُتكلِّمُونَ المُحدَثُونَ؛ ليَتوصَّلُوا بِهَا إِلَى معنًى بَاطِلٍ؛ لكِي يُوهِمُوا العَامَّةَ ومَنْ لَيْسَ عنْدَهُم عِلْمٌ رَاسِخٌ؛ بأنَّ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ هُوَ الحقُّ، وأنَّ هَذَا هُوَ غَايَةُ التَّنزِيهِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فيَنْفُونَ الصِّفَاتِ بمِثْلِ هَذِهِ الطُّرقِ؛ لِذَا كَانَ لِزَامًا أَنْ نَتكلَّمَ مَعَهُمْ -لكِنْ أَوَّلًا نَنْهَاهُمْ عَنْ هَذَا نَصيحَةً للهِ عَزَّوَجَلَّ- ونقُولَ: دَعُوا عنْكُمْ هَذِهِ التَّقدِيراتِ، اسلُكُوا مَا سَلَكَ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ هُمْ أقْوَى منْكُمْ إيمانًا، وأشدُّ رغبَةً في معْرِفَةِ اللهِ تعَالَى وأسمَائِهِ وصِفَاتِهِ.

والخُلاصَةُ: أنَّ هذِهِ القَاعِدَةَ مُهمَّةٌ، فأيُّ إنسَانٍ يُجادِلُكَ فِي نَفْيِ شَيْءٍ أَوْ إثْبَاتِهِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّكَ تقُولُ لَهُ: هَاتِ الدَّلِيلَ وإلَّا فَاسْكُتْ، فَلَا تُثْبِتْ ولَا تَنْفِ، والمعَانِي الحَقَّةُ ثَابِتَةٌ للهِ، والبَاطِلَةُ مُنفيَّةٌ عَنِ اللهِ تعَالَى.

مسأَلَةٌ: قولُـهُمْ: إنَّ اللهَ سبحَانَهُ لَيْسَ بجَوهَرٍ، ولا بجِسْمٍ، ولا بذِي طُولٍ ولَا قِصَرٍ، ولا بذِي حَرَارَةٍ ولا بُرودَةٍ، وأشْيَاءَ مِثْلَ هَذِهِ الأشيَاءِ؛ لمَاذَا لَا نَنْفِيهَا جُملَةً؛ لأنَّهَا لَمْ تَرِدْ فِي النَّصِّ؟

ودَلِيلُ هَذِهِ القَاعِدَةِ[١] السَّمْعُ والعَقْلُ[٢]:

الجَوابُ: لَا نستَطِيعُ أن نَنفيَهَا؛ لأنَّنَا إذَا نَفَيْنَاهَا فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمٍ، وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فلَيْسَ عنْدَنَا عِلْمٌ فنَستَفْصِلُ فِي المَعْنَى والحَمْدُ للهِ؛ ولهَذَا فالأشْيَاءُ الَّتِي تَستلْزِمُ النَّقصَ نَنفِيهَا، وإنْ لَمْ يُنصَّ عَلَيْهَا، فمثلًا: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ للهِ عَزَّوَجَلَّ أمعاءٌ؟ هَلْ للهِ مَعِدَةٌ؟ هَلْ للهِ كَبِدٌ؟ فهَذِهِ نَنْفِيهَا ونقُولُ: لَا؛ لأَنَّ هَذِهِ الآلَاتِ أجهزَةٌ للطَّعامِ والشَّرَابِ وهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤]؛ ولهَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ للهِ تعَالَى أَضْرَاسٌ؟ فنَقُولُ: لَا، أمَّا حَدِيثُ: «**إنَّ اللهَ يضْحَكُ حتَّى تبدُوَ أَضْراسُهُ**»(١) فلا يَصِحُّ إطْلَاقًا؛ لأنَّ الأضرَاسَ لطَحْنِ الطَّعام، فإنْ قِيلَ: إنَّ مِثْلَ البرودَةِ والحَرَارَةِ والقِصَرِ والطُّولِ أشيَاءُ مُتضادَّةٌ، فنَقُولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى لَم يُكلِّفْنَا بالقَولِ بِهَا؛ وعَلَى هَذَا فنَلْتَزِمُ الأدَبَ مَعَ اللهِ، مَا دَامَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَنْفِهَا عَنْ نَفْسِهِ ولَمْ يُثبِتْهَا مَا لَنَا وَلها؟! فاسْلُكِ الطَّرِيقَ الأسْلَمَ، وقُلْ: أَنَا عَبْدٌ لله، فما أَثْبَتَهُ لنفسِهِ أُثْبِتُهُ، ومَا نَفَاهُ عَنْ نفسِهِ نَفَيْتُهُ.

مسألَةٌ: مَا حُكْمِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى يَأتِي يومَ القِيَامَةِ بِلَا تَنَقُّلٍ؟

الجَوَابُ: لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: «بِلَا تَنقُّلٍ»، ولَا يَجُوزُ أن نَقُولَ: «بِلَا تَحرُّكٍ»، بَلْ نَقُولُ: «يَأْتِي كَيْفَ شَاءَ»، ومِثْلُ ذَلِكَ نقُولُ في النُّزولِ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا.

[١] أنَّ الأشيَاء ثلَاثَةُ أقسَامٍ: مَا أَثْبَتَهُ اللهُ ومَا نَفَاهُ، ومَا لَمْ يَرِدْ نَفْيُه، ولَا إثْبَاتُهُ.

[٢] والسَّمْعُ كَمَا تقدَّمَ يُرَادُ به القُرْآنُ والسُّنَّةُ.

---

(١) قال المروزي: «قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما تقول في هذا الحديث؟ قال: هذا بشع!». انظر: دفع شبه التشبيه (ص:١٨١).

فأمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥][١]، وقولُهُ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨][٢]،...

---

[١] ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ يَعْنِي بِهِ القُرآنَ، فهُوَ مُبارَكٌ في أجْرِهِ وتِلَاوتِهِ، مُبارَكٌ في تأثِيرِهِ، مُبارَكٌ في آثَارِهِ، مُبَارَكٌ في تِلَاوَتِهِ: الحَرفُ بحَسَنَةٍ، والحَسَنَةُ بعَشْرِ أمثَالِهَا، مُبارَكٌ في تَأثِيرِهِ: يُؤثِّرُ عَلَى القَلْبِ، فيُلَيِّنُ القَلْبَ القَاسِيَ، بَلْ قَدْ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ﴾ أي: الجَبَلَ ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٢١]، مُبارَكٌ في آثَارِهِ: فَتَحَ المسلِمُونَ به مَشَارِقَ الأَرْضِ ومَغَارِبَهَا، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢]، ففَتَحَتْ بِهِ الأُمَّةُ مَشَارِقَ الأَرْضِ ومَغَارِبَهَا، وهَذِهِ آثَارٌ عظِيمَةٌ، ﴿وَٱتَّقُوا۟﴾ أَيِ: اتَّقُوا مُخَالَفَتَهُ، فإِذَا قُمْنَا بِهَذَا؛ أثْبَتْنَا مَا أثْبَتَهُ اللهُ في القُرآنِ، ونَفَيْنَا مَا نَفَاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وسَكَتْنَا عَمَّا سَكَتَ اللهُ تعالَى عَنْهُ.

[٢] وقولُهُ تعالَى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ والإيمانُ يقتَضِي التَّصدِيقَ فِيمَا أَخْبَرَا بِهِ، وامتِثَالَ أمرِهِمَا، واجتِنَابَ نهيِهِمَا ﴿ٱلنَّبِىِّ﴾ أَيْ: مُنبَأٌ من عِنْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مُنبِّئٌ عَنِ اللهِ تعالَى، وقولُهُ: ﴿ٱلْأُمِّىِّ﴾ هَلِ المُرَادُ الَّذِي لَا يقرَأُ ولا يكتُبُ؟ أَوِ المُرادُ المنسُوبُ للأُمِّيينَ؟ كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢].

فعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ المعْنَى أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ كَانَ لَا يَقْرَأُ ولَا يَكْتُبُ، وهُوَ كذَلِكَ: كَانَ لَا يقرَأُ ولَا يَكتُبُ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت:٤٨]، وقَالَ تَعَالَى:

....

﴿يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ...﴾ [النحل:١٠٣]، فهُوَ لَا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ، فهُوَ أُميٌّ بهَذَا المَعْنَى.

ويجُوزُ أن يكُونَ أُميًّا بالمَعْنَى الثَّانِي، وهُوَ أَنْ يكُونَ مِنَ الأُمِّيينَ، وبِنَاءً عَلَى هَذَا لَوْ نَسَبْتَ شَخْصًا إِلَى الأُمِّيينَ -أَيْ: إِلَى العَرَبِ- وهُوَ يقَرَأُ ويَكتُبُ جَيِّدًا صَحَّتِ النِّسبَةُ.

والنَّبِيُّ ﷺ يصِحُّ أن يُوصَفُ بهَذَا وهَذَا، لكِنَّ الوَصْفَ الأَوَّلَ أهَمُّ، وهُوَ أَنَّهُ لا يقْرَأُ ولَا يَكْتُبُ، حتَّى لَا يَرْتَابَ أَحَدٌ في رِسَالَتِهِ فيقُولُ: هَذَا قَرَأَ الكُتُبَ وكَتَبَهُ، وعَلَيْهِ فيَكُونُ وصفُهُ بالأُمِّيَّةِ كَمالًا؛ لدَلَالَتِهِ عَلَى صِدْقِهِ، وأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يَفتَرِيَ مِنْ عنْدِهِ

وقولُهُ تعَالَى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ صَلَواتُ اللهِ وسَلامُهُ علَيْهِ يُؤمِنُ باللهِ الإيمانَ التَّامَّ الَّذِي لَا يُبَارِيهِ أَحَدٌ بِهِ؛ ولذَلِكَ نجِدُ أَنَّهُ أكمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في عبادَاتِهِ، وكُلَّما قَوِيَ الإيمانُ قَويَتِ العبادَةُ، فهُوَ أعبَدُ الخَلْقِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَمَنْ قَرَأَ سيرَتَهُ عَرَفَ حالَهُ.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ أي: الكونيَّةِ والشَّرعيَّةِ، يُؤمِنُ بالكَلِماتِ الكونيَّةِ، وأَنَّهُ جَلَّوَعَلَا إذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يقُولَ لَهُ: كُنْ؛ فيكُونُ، وأَنَّ الهزيمَةَ بالكَلِماتِ الكونيَّةِ، والانتصَارَ بالكلِماتِ الكونيَّةِ، وهَذَا يَتضمَّنُ أَنْ يُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ، ويُؤمِنَ كذَلكَ بالكَلِماتِ الشَّرعيَّةِ، فهُوَ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم أسبَقُ النَّاسِ إِلَى العَمَلِ بِمَا جَاءَ بِهِ هُوَ، كَما قَالَ عَنْهُ بعضُ المُلوكُ: عرفْتُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؛ لأَنَّهُ مَا أمَرَ

....

بأمْرٍ إلَّا كَانَ أوَّلَ فاعِلٍ لَهُ، ولَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ إلَّا كَانَ أوَّلَ تَارِكٍ لَهُ؛ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهَذَا يدُلُّ عَلَى كَمَالِ تَعبُّدِهِ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وقولُهُ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ آمنوا واتَّبِعُوا، فالإيمَانُ بالقلْبِ والاتِّبَاعُ بالجَوارح كالإيمَانِ والإسلَامِ إذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا، أمَّا إذَا ذُكِرَ أحدُهُمَا مُنفردًا شَمِلَ الآخَرَ.

وقولُهُ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (لعَلَّ) هَذِهِ كُلَّمَا جاءَتْ فِي كِتَابِ اللهِ منسُوبَةً لله عَزَّوَجَلَّ في كَلامِهِ فهِيَ للتَّعلِيل وليسَتْ للتَّرجِّي؛ لأنَّ التَّرجِّيَ إنَّما يكُونُ مِمَّنْ لَا يَستَطِيعُ الشَّيءَ إلَّا بصُعوبَةٍ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يصعُبُ علَيْه شَيْءٌ، وقَالَ بعضُ أهلِ العلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّها للتَّرجِّي باعتبَارِ المُخاطَبَةِ، أَيْ: تَرجُونَ بذَلِكَ الهدايَةَ، لكِنَّ المَعْنَى الأوَّلَ أصَحُّ؛ أنَّ (لعلَّ) فِي كَلَامِ اللهِ للتَّعلِيل، هَذَا إذَا جاءَتْ في كلَامِهِ الخَاصِّ، أمَّا مِثْلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر:٣٦]، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فهَذِهِ لَهَا معَانٍ خاصَّةٌ.

وقولُهُ: ﴿تَهْتَدُونَ﴾ أي: الهدَايتَينِ: هدَايَةَ العلْمِ، وهدَايَةَ العمَلِ؛ ولهَذَا كُلَّما كَانَ الإنسَانُ أتْبَعَ لرَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ أوسَعَ لعلْمِهِ، وأكْثرَ لعمَلِهِ وإخلَاصِهِ، وجَرِّبْ تَجِدْ؛ فأَنْتَ إذَا غَفَلْتَ في يوم مِنَ الأيَّامِ عَنْ شُعورِكَ بالمُتابَعَةِ صَارَتِ العِبَادَاتُ بالنِّسبَةِ لَكَ قَلِيلَةَ الثَّمرَةِ، لكِنْ إذَا شَعَرْتَ بأَنَّكَ تتَبعُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ وكأَنَّهُ أمامَكَ استَفَدْتَ فائِدَةً كبيرَةً؛ لذَا أدعُوكُمْ إلَى أَنْ تُلاحِظُوا هَذَا في عبادَاتِكُمْ، كُلَّمَا فعلتُمْ شَيْئًا مِنَ العبَادَاتِ استَشْعِرُوا بأَنَّكُم مُتَّبِعُونَ للرَّسُولِ ﷺ؛ ليكُونَ أسوتَكُمْ وإمامَكُمْ فِي الدُّنيَا والآخِرَةِ؛ ولهَذَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، إذَنْ: الإيمَانُ والاتِّبَاعُ كِلَاهُمَا سَبَبٌ للاهْتِدَاءِ.

وقولُهُ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧][١]، وقولُهُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠][٢]..

وإِذَا اسْتَكْبَرَ الإنسَانُ عَنِ العَمَلِ ففِيهِ خصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ إِبْلِيسَ، فإِنْ دلَّ القُرآنُ أوِ السُّنَّةُ عَلَى الكُفْرِ فهُوَ كَافِرٌ كالَّذِي لَا يُصلِّي مَثَلًا.

ومَنْ تَعَبَّد للهِ تعَالَى بجَهْلٍ فإِذَا قِيلَ لَهُ العِلْمُ الحقِيقِيُّ رفَضَهُ، فهَذَا مُستكْبِرٌ.

[١] ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ مِنَ الغَنَائِمِ فخُذُوهُ، ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، ولَا تُطالِبُوا بِهِ، ولا تَسْخَطُوا إِذَا لَمْ يَصِلْ إليكُمْ، فإِنْ قَالَ قائِلٌ: أيْنَ الدَّلالَةُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ عَلَى مَا نَحْنُ فيْهِ؟ فالجَوابُ: أَنَّهُ إِذَا كُنَّا مَأمُورينَ أَنْ نَأخُذَ مَا آتَانَا مِنَ الفَيءِ، وهُوَ عَلَى اسْمِهِ فَيْءٌ زَائِلٌ -دُنيَا زائِلَةٌ- فأَخْذُنَا بِمَا آتَانَا مِنَ العِلْمِ مِنْ بَابِ أَولَى، إِذَنْ: إِذَا أَعْلَمَنَا الرَّسُولُ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ بهَذَا الاسمِ أَنَّهُ من أسماء اللهِ عَزَّوَجَلَّ قَبِلْنَا، وإِلَّا فَلَا.

[٢] ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ﴾ المُرادُ به مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ، ﴿فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ وَجْهُ ذَلِكَ: أنَّ اللهَ تعَالَى أَمَرَ بطَاعَةِ الرَّسُولِ، فإِذَا أطَعْنَا الرَّسُولَ فقَدْ أَطَعْنَا اللهَ عَزَّوَجَلَّ، والرَّسُولُ ﷺ لَهُ الولايتَانِ: ولايَةُ التَّشريعِ وولايَةُ التَّنفِيذِ، فنكُونُ مأمُورينَ بطَاعتِهِ؛ لأَنَّهُ مُشرِّعٌ، ولأَنَّهُ أَمِيرٌ -في الوَاقِعِ- ذُو السُّلطَانِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ﴾ يَعْنِي: عن طَاعَةِ الرَّسُولِ ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [الشورى:٤٨] مُناسِبَةُ الجَوابِ للشَّرطِ: أنَّ المُرادَ به تسلِيَةُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ، يَعْنِي: مَنْ تَوَلَّى فإِنَّهُ لا يَضُرُّكَ وإِنَّما يَضُرُّ نفسَهُ وأنْتَ لَسْتَ

وقولُهُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩][١]،.................................

حفِيظًا عليهِمْ، ولَا مُسيطِرًا عليهِمْ، ولا جَبَّارًا علَيْهِمْ؛ فأمْرُهُمْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنْتَ أيُّها الرَّسُولُ مَا علَيْكَ إِلَّا البَلَاغُ ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [الشورى:٤٨].

وإِذَا كَانَ هكَذَا فمَنْ بعدَهُ ممَّن خَلَفَهُ في أُمَّتِهِ مِنَ العُلَماءِ مثلُهُ، فَما عَلَى العُلماءِ إِلَّا البَلَاغُ، فعلَيْهِمْ أن يأمُرُوا بالمعرُوفِ، ويَنهَوا عَنِ المُنكَرِ، وأمَّا أنَّ النَّاسَ يَأتمِرُونَ بأمرِهِمْ ويَنْتَهُونَ بنَهيِهِمْ فهَذَا لَيْسَ وَاجِبًا علَيْهِمْ ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦]، افعَلِ السَّببَ لهدَايَةِ الخَلْقِ، وابذُلْ مَا تستَطِيعُ، ولكِنْ لَا يَضِيقُ صدرُكَ بِمَا كَانَ علَيْهِ النَّاسُ؛ لأنَّكَ إِنْ فعلْتَ هَذَا اشْتغَلْتَ بعُيوبِ النَّاسِ عَنْ عُيوبِ نفسِكَ، وصَارَ لَيْسَ لَكَ هُمٌّ إِلَّا النَّاسَ، وهَذَا يُؤثِّرُ عَلَى الإنسَانِ، فتَجِدُهُ يُحِبُّ للنَّاسِ الخَيرَ، والأمرَ بالمعرُوفِ، والنَّهيَ عَنِ المُنكَرِ، والدَّعوَةَ، لكِنْ يَنْسَى نفسَهُ، والحمْدُ للهِ، فَما دَامَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ لنَبيِّهِ المُكلَّفِ بالرِّسالَةِ وتبلِيغِهَا قَالَ: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ فنحْنُ بينَنَا وبينَهُ مسَافَاتٌ، وعَسَى أَنْ نَقُومَ بِمَا يَجِبُ أن نُبلِّغَ؛ ولهَذَا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًا﴾.

[١] ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾ يَعْنِي: اختلفْتُمْ ﴿فِي شَيۡءٖ﴾ فقَالَ بعضُكُمْ: هَذَا حرَامٌ. وقَالَ بعضُكُمْ: هَذَا وَاجِبٌ، أَوْ هَذَا مُباحٌ. فإنَّنَا نَرجِعُ إِلَى شَيْئَينِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا، إِلَى اللهِ والرَّسولِ، ونَصِلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ طَرِيقِ كِتَابِهِ وهُوَ -والحمدُ للهِ- بينَنَا، ونَرجِعُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ في حَيَاتِهِ إِلَيْهِ نفْسِهِ حتَّى يَحْكُمَ بينَنَا، وبعْد مماتِهِ إِلَى مَا صَحَّ مِنْ سُنَّتِهِ ﷺ، لكِنْ قَالَ: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ يَعْنِي: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي الإِيمَانِ باللهِ واليَومِ الآخِرِ، فعِنْدَ التَّنازُعِ ارْجِعُوا إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، والإِيمَانُ باللهِ

....

واليَومِ الآخِرِ يَقترِنَانِ جميعًا؛ وذَلِكَ لأنَّ الإيمَانَ باللهِ باعتِبَارِ البِدَايَةِ، واليَومَ الآخِرَ باعتبَارِ النِّهَايَةِ، فباعتِبَارِ البِدَايَةِ إذَا كَانَ الإنسَانُ مُؤمِنًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ فلَا بدَّ أَنْ يَكُونَ في قلبِهِ حرَكَةٌ؛ ليصِلَ إِلَى الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ محبَّةً لَهُ، ورغْبَةً فِيمَا عنْدَهُ.

واليَومُ الآخِرُ كَذَلِكَ؛ إذَا كَانَ الإنسَانُ عنْدَهُ إيمَانٌ قَويٌّ باليَومِ الآخِرِ فسيَتجنَّبُ كُلَّ مَا يَكُونُ سَببًا للعُقوبَةِ في ذَلِكَ اليَومِ، ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ أَيْ: فِي الحَالِ ﴿تَأْوِيلًا﴾ بمَعْنَى: مَآلًا، حتَّى لَوْ غُلِبَ فهُوَ عَلَى خَيْرٍ، والإنسَانُ إذَا تَوَاضَعَ للهِ ورَجَعَ عَنْ قولِهِ؛ لأَنَّهُ يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، فهُوَ لَيْسَ بمَغْلُوبٍ، بَلْ هُوَ غَالِبٌ عَلَى نَفْسِهِ، وهُوَ مَا يُسمَّى بجِهَادِ النَّفْسِ، وأمَّا بالنِّسبَةِ للغَالِبِ فوَاضِحٌ أَنَّهُ خيرٌ لَهُ؛ لأَنَّهُ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، وقَضَى بالخَيرِ، فكَانَ خَيْرًا لَهُ.

فقَولُهُ: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أَيْ: أحسَنُ عاقِبَةً مِنْ أَنْ يَركَبَ بعضُكُمْ رأسَهُ، ولا يَخْضَعَ للحَقِّ، ولا يَقبَلَهُ، فإذَا أَبَى وذَاكَ أَبَى فسَوفَ يَبْقَى التَّنازُعُ، وتبْقَى الأُمَّةُ مُتفرِّقَةً، ولَا خيرَ في أُمَّةٍ مُتفرِّقَةٍ أبدًا، فصَارَ الرُّجوعُ إِلَى اللهِ ورَسولِهِ خيرًا في الحَالِ وفي المَآلِ.

ولَا تَظُنَّ أَنَّكَ إذَا غُلِبْتَ حِينَ رَجعْتَ إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَنَّ مَآلَ ذَلِكَ وعاقِبَتَهُ سيكُونُ سُوءًا لَكَ، وسَيقُولُ لَكَ النَّاسُ: فُلانٌ غُلِبَ، مِسكِينٌ لَيْسَ عندَهُ علْمٌ؛ لَا، بَلْ هُوَ خيرٌ لَكَ؛ لأَنَّكَ إذَا رجعْتَ إِلَى الحَقِّ وثِقَ النَّاسُ بكَ أكثَرَ، كَمَا أَنَّكَ إذَا سُئلْتَ عَنْ شَيءٍ لَا تعلَمُ عَنْهُ وقُلْتَ: لَا أَدرِي. وَثِقَ النَّاسُ بِكَ أكثَرَ، أمَّا الإنسَانُ الَّذِي في كُلِّ مسألَةٍ ولَوْ كَانَتْ مِنْ أعضَلِ المَسَائِلِ تَرِدُ علَيْهِ تَجِدُهُ سَرِيعًا

....

يقُولُ: الحُكْمُ فِيهَا كَذَا، الحُكْمُ كَذَا. أَوْ يقُولُ: فيهَا قولَانِ. كَمَا قَرَأْنا في بَعضِ الكُتبِ: رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ جِني، عَالِمٌ مِنْ عُلماءِ النَّحو كَانَ لَهُ أَبٌ شيخٌ كَبِيرٌ، وأَبُوه مُتزعِّمُ المشيخَةِ، ويجلِسُ للنَّاسِ، وهُوَ لَيْسَ عندَهُ علْمٌ، وولَدُهُ أعلَمُ مِنْهُ فيقُولُ لَهُ ولَدُهُ: يَا أبتِ، كُلَّما جاءَكَ سَائِلٌ يسأَلُ فقُلْ: فِي المسألَةِ قَولَانِ -لَا تَبُتَّ فِيهَا- والتَّفصِيلُ عنْدَ ابْنِي، وأَنَا أَكْفِيكَ. فكَانَ كُلَّما قَالَ لَهُ أَحَدٌ: هَلْ هَذَا حَرَامٌ أو لَيْسَ بحَرَامٍ؟ قَالَ: فِيهَا قولَانِ، والتَّفصِيلُ عنْدَ الابْنِ. فقَامَ رَجُلٌ ذَكِيٌّ وقَالَ لَهُ: أَفِي اللهِ شَكٌّ؟ يُرِيدُ أَنْ يقُولَ هَذَا الشَّيخُ الكَبِيرُ: فِيهَا قولَانِ. وفِعْلًا قَالَ: فِيهَا قَولَانِ، والعِلْمُ عنْدَ الابْنِ. فقَالَ الابْنُ: صَدَق أبي، فِيهَا قَولَانِ؛ ويُرِيدُ بذَلِكَ إعرَابَ الآيَةِ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠]؛ هَلْ (شَكٌّ) فَاعِلٌ، أَوْ (شَكٌّ) مُبتدَأٌ مؤخَّرٌ؟ فانْفَكَّ اللُّغزُ وخَابَ أَمَلُ الَّذِي تَحدَّاهُ؛ لأنَّ ابنَهُ وَجَدَ مَخرجًا، فالمُهمُّ أنَّك إذَا رجَعْتَ إلى الحَقِّ حينَما حصَلَ النِّزاعُ وحكَّمْتَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ لا تَظُنَّ أنَّ هَذِهِ هَزِيمَةٌ، بَلْ هَذِهِ غنيمَةٌ؛ ولِهَذَا أَوْصَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبَا مُوسَى الأشعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كِتَابِ القضَاءِ الَّذِي كَتبَهُ إلَيْهِ -وهَذَا الكِتَابُ هُوَ الَّذِي بَنَى علَيْهِ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ كتَابَهُ إعلَام المُوقِّعِين- حيْثُ نهَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنْ يَمنعَهُ مِنْ قَولِ الحَقِّ مَا قَضَاهُ بالأمْسِ قَالَ: إذَا أدلَى أحَدٌ إليْكَ اليومَ بشَيءٍ مُوافِقٍ للحَقِّ فاحْكُمْ بِهِ ولَا تقُلْ: أمسِ حكَمْتُ بضِدِّهِ. فالرُّجوعُ للحَقِّ فضيلَةٌ[1]، يُقَالُ: إنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُفعِتْ إلَيْهِ مسأَلَةُ المُشَرَّكَةِ؛ وهِيَ: زَوجٌ، وأُمٌّ، وأخَوانِ مِنْ أُمٍّ، وإخوَةٌ أشقَّاءُ؛ والمسأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، للزَّوجِ النِّصفُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فَرْعٌ وَارِثٌ للمرْأَةِ،

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١٥٠).

....

وللأُمِّ السُّدسُ؛ لوُجُودِ عَدَدٍ مِنَ الإخوَةِ، وللإخْوَةِ مِنَ الأُمِّ الثُّلثُ بنَصِّ القُرآنِ؛ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ أَيْ: مِنَ الوَاحِدِ ﴿فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ﴾ [النساء:١٢]، هَذَا كلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أمَّا الإخوَةُ الأشقَّاءُ فلَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ، وبهَذَا حَكَمَ عُمَرُ أوَّلًا، ثُمَّ رُفِعَتْ قضيَّةٌ أُخرَى وحَكَمَ بالتَّشريكِ فقَالَ: للزَّوجِ النِّصفُ، وللأُمِّ السُّدُسُ، ومَا بَقِي فللإخْوَةِ الأشقَّاءِ ولأُمٍّ. فشَرَّكَ بينَهُمْ، فقِيلَ لَهُ: يَا أميرَ المُؤمِنينَ حكمْتَ بالأمْسِ بكَذَا وكَذَا؟ قَالَ: ذَاكَ عَلَى مَا قَضيْنَا، وهَذَا عَلَى مَا نَقْضِي[1]. فصرَّح بأنَّهُ رَجَعَ، والرُّجوعُ إِلَى الصَّوَابِ فضيلَةٌ، فَلَا يَمنعْكُمُ القولُ بالأمسِ أَنْ تقُولُوا بالحَقِّ اليَومَ، فهَذَا الإمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ -وهُوَ إمَامُ أهْلِ السُّنَّةِ، ونَاهِيكَ به مُحدِّثًا فقيهًا- كَانَ يَرجِعُ عَنِ القَولِ الَّذِي قَالَهُ ولَا يُبالي، كَانَ يقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بأنَّ طَلَاقَ السَّكرَانِ وَاقِعٌ. يَعْنِي: الرَّجُلُ إذَا سَكِرَ وطَلَّقَ زَوجتَهُ أُلزِمَ بالطَّلَاقِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدرِي مَا يقُولُ، ثُمَّ رَجَعَ وقَالَ: إنَّ طَلَاقَ السَّكرَانِ لا يَقَعُ. وصَرَّحَ برُجوعِهِ فقَالَ: كُنْتُ أقولُ بطلَاقِ السَّكرانِ حتَّى تبيَّنتُهُ[2]. يعْنِي: حتَّى تَثبَّتُّ فِيهِ وتَبيَّنَ لِي، فرَأَيتُ إنْ قُلْتُ بوُقوعِ طَلَاقِ السَّكرَانِ أَتيْتُ خصلتَينِ؛ منعْتُهُ من زوجَتِهِ، أَيْ: حُرِمَ زوجُهَا مِنْهَا، وأَحلَلْتُهَا لغَيرِهِ، وإذَا قُلْتُ: إنَّهُ لَمْ يقَعْ. أَتيْتُ خصلَةً وَاحِدَةً وهِيَ أَنِّي أَحلَلْتُهَا لزَوجِهَا عَلَى تَقْدِيرِ أنَّهَا حَرامٌ علَيْهِ، فَمَا فَعلْتُ إلَّا خصلَةً واحِدَةً، ولكنِّي لَمْ أُحلَّهَا لغَيرِهِ، فالمُهمُّ أنَّ الرُّجوعَ للحَقِّ مِنَ الفَضَائِلِ العَظِيمَةِ، نسأَلُ اللهَ أن يَجعَلَنَا مِمَّنِ اتَّبعَ الحَقَّ.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٧٤٤).

(٢) الاختيارات الفقهية (المطبوع مع الفتاوى الكبرى) (٥/ ٤٨٩).

وقولُه: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ [المائدة:٤٩][١].

---

[١] أَيْ: وقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنبيِّهِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ ﴿ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ عنْدَ النِّزَاعِ ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ أَيْ: بالقُرآنِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء:١١٣].

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ لرَسُولِهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ تَثبيتًا لَهُ وتَأييدًا، وإلَّا فهُوَ لَنْ يَتَّبعَ أهواءَهُمْ، بَلْ أَمَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يقُولَ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام:٥٠]، فلَنْ يَتَّبعَ أهواءَهُمْ، لكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ينهَاهُ عَنْ ذَلِكَ تثبيتًا لَهُ، لَا إنكَارًا؛ لأنَّهُ لَمْ يقَعْ منْهُ اتِّبَاعُ الهَوَى، ولكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ نهَاهُ ليُثبِّتَهُ؛ حتَّى قَالَ اللهُ تعَالَى لَهُ في سُورَةِ الإسرَاءِ: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا﴾ يَعْنِي: لَوِ اتَّبعْتَ مَا يقُولُونَ؛ ﴿لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ۝٧٣ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا﴾ [الإسراء:٧٣-٧٥]، لماذَا يُذيقُهُ اللهُ ضِعْفَ الحيَاةِ وضِعْفَ المَمَاتِ؟ لأنَّهُ رَسُولٌ وزَلَّتُهُ ليسَتْ كزَلَّةِ غَيرِهِ.

ومِنْ هُنَا نعرِفُ أنَّ زَلَّةَ العَالِمِ أشَدُّ من زَلَّةِ غيرِهِ، وأنَّ العَالِمَ يَجِبُ علَيْهِ مِنَ الحِفَاظِ عَلَى السُّنَّةِ -غَيرِ الوَاجِبِ- مَا لَا يجِبُ عَلَى غيرِهِ، ويَجِبُ علَيْهِ مِنَ الحِفَاظِ عَلَى الوَاجِبِ أيضًا أكْثَرَ مِنْ غيرِهِ؛ لأنَّ العَالِمَ مُتَّبَعٌ، خُصُوصًا الَّذِي رَزَقَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ حُسْنَ نيَّةٍ وقصْدٍ، فسيكُونُ إمَامًا، سَوَاءٌ سَخِطَ أَوْ رَضِيَ، فإذَا كَانَ كَذَلِكَ فيَجِبُ علَيْهِ أَنْ يفعَلَ مَا لَا يَجِبُ عَلَى غيرِهِ، فلَوْ أنَّ رَجُلًا مِنَ العُلَمَاءِ أَمَّ النَّاسَ وصَارَ يَقْرَأُ

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جَاءَ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ.

وكُلُّ نَصٍّ يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جَاءَ فِي القُرآنِ فهُوَ دَالٌّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ[١]؛ لأَنَّ مِمَّا جَاءَ فِي القُرآنِ الأَمْرُ باتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، والرَّدُّ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنازُعِ؛ والرَّدُّ إِلَيْهِ يكُونُ إِلَيْهِ نَفْسِهِ فِي حِيَاتِهِ، وإِلَى سُنَّتِهِ بعْدَ وَفَاتِهِ[٢].

بِقِصَارِ المُفصَّلِ كُلَّ يَوم فِي صَلَاةِ الفَجْرِ فإِنَّهُ آثِمٌ؛ لأَنَّ النَّاسَ سيقُولُونَ: إِنَّ السُّنَّةَ فِي صَلَاةِ الفجرِ أَنْ يقرَأَ من قِصَارِ المُفصَّل. فيَكُونُ آثمًا؛ لأَنَّهُ بِفِعْلِهِ تَغيَّرَ الدِّينُ، إِذْ إِنَّهُ أَسْقَطَ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ -ولَوْ كَانَ مَسنُونًا- والعَوَامُّ يَحتجُّونَ بِفِعْلِ العَالِـمِ، أَمَّا لَوْ كَانَ العَالِـمُ يُصلِّي وحْدَهُ فإِنَّهُ لَا يَأْثَمُ؛ لأَنَّ لَهُ أَنْ يقرَأَ مَا تَيسَّرَ.

فالنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم لَنْ يتَّبِعَ أهواءَهُم، لكِنْ لشِدَّةِ الأَمْرِ وخُطورَةِ الأَمْرِ يَنْهَاهُ اللهُ تعَالَى أَنْ يتَّبِعَ أهواءَهُمْ تَثْبِيتًا لَهُ.

[١] انْتَبِهْ إِلَى هَذِهِ القَاعِدَةِ الَّتِي أَهمَلَهَا القُرآنِيُّونَ؛ لأَنَّ النَّاسَ انقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثَةِ أقسَام: قُرآنِيينَ، وسُنِّيِّينَ، وأَهْلِ الحَقِّ؛ فالقُرآنيُّونَ يقُولُونَ: لَا نَأْخُذُ إِلَّا بِمَا فِي القُرآنِ، والسُّنِّيُّونَ يَعملُونَ بالسُّنَّةِ ويجتَهِدُونَ فِي تحقِيقِهَا وتحريرِهَا، ولكِنْ لَا يعْرِفُونَ القُرآنَ، فلَوْ سَأَلْتَهُ عَنْ مَعْنَى آيَةٍ صَعُبَ علَيْهِ أَنْ يفهَمَهَا، لكِنْ تجِدُهُ يكدَحُ ليلًا ونهارًا فِي تحقِيقِ السُّنَّةِ مِنْ حيثُ السَّنَد، ومِنْ حَيثُ المَعْنَى، ومِنْ حَيثُ اللُّغَة، ولكِنْ فِي القُرآنِ مَا عندَهُ شَيْءٌ، والوَسَطُ هُوَ العِنَايَةُ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ.

وكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بالقُرآنِ فإِنَّهُ يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَان بالسُّنَّةِ.

[٢] وهَذَا أَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، فالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّنَا لَا نُؤمِنُ إِلَّا بِمَا جَاءَ فِي القُرآنِ. نقُولُ: إِنَّكُمْ لَـمْ تُؤمِنُوا بِمَا جَاءَ فِي القُرآنِ، ولَوْ أَنَّكُمْ آمنتُمْ بِمَا جَاءَ فِي القُرآنِ لآمنتُمْ

فأَيْـنَ الإيـمانُ بالقُـرآنِ لِمَنِ استكْبَرَ عَنِ اتِّباعِ الرَّسُـولِ ﷺ المَأمُـورِ بِـهِ فِي القُرآنِ؟[١]

وأيْنَ الإيمانُ بالقُرآنِ لِمَنْ لَـمْ يَرُدَّ النِّزاعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ أَمَرَ اللهُ بِهِ فِي القُرآنِ؟

وأيْنَ الإيمانُ بالرَّسُولِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ القُرآنُ لِمَنْ لَمْ يَقْبَلْ مَا جَاءَ فِي سُنَّتِهِ؟!

ولقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، ومِنَ المعلُومِ أنَّ كثيرًا مِنْ أُمُورِ الشَّريعَةِ العِلميَّةِ والعَمليَّةِ جَاءَ بيَانُهَا بالسُّنَّةِ، فيَكُونُ بيَانُهَا بالسُّنَّةِ مِنْ تِبْيَانِ القُرآنِ[٢].

بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، كالَّذِي يقُولُ: نحْنُ نُعظِّمُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بإِحْدَاثِ الاحتِفَالِ بمَولِدِهِ، أَوْ بغزَوَاتِهِ الَّتِي انْتَصَرَ فِيهَا.

ونَقُولُ: لَوْ كُنْتُمْ تُعظِّمُونَ الرَّسُولَ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ حَقَّ التَّعظِيمِ لاتَّبعْتُمُوهُ، ولَمَا فعلْتُمْ هَذَا؛ لأنَّكُم إذَا فعَلْتُم هَذَا وأحدَثْتُم في شريعَتِهِ مَا ليسَ مِنْ شريعَتِهِ، فهَذَا عُدوَانٌ؛ وهَذَا تَقَدُّمٌ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ ورَسُولِهِ.

[١] يَعْنِي: أيْنَ الإيمانُ بالقُرآنِ إذَا كَانَ لَا يَقْبَلُ مَا جَاءَ فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ، والقُرآنُ قَدْ أَمَرَ باتِّبَاعِهِ.

[٢] هَذَا أيضًا دَلِيلٌ جيِّدٌ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ لو قَالَ قَائِلٌ: القُرآنُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ عَدَدِ الرَّكعَاتِ، ولا عَدَدُ الرُّكوعِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، ولَا عَدَدُ الرَّواتِبِ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فكَيْفَ يكُونُ تِبْيَانًا لكُلِّ شَيْءٍ؟

وأمَّا العقْلُ فنقُولُ: إنَّ تفصِيلَ القَولِ فِيمَا يجِبُ أو يَمْتَنِعُ أو يجُوزُ في حَقِّ اللهِ تعَالَى من أمُورِ الغَيبِ الَّتِي لَا يُمكِنُ إدرَاكُهَا بالعَقْلِ، فَوَجَبَ الرُّجوعُ فِيهِ إلَى مَا جَاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ[١].

الجَوَابُ: مَا جَاءَ تِبيَانُهُ بالسُّنَّةِ فهُوَ تِبيَانٌ بالقُرآنِ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى أَمَرَنَا باتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ، وهَذَا دَلِيلٌ واضِحٌ وقَوِيٌّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ مِنْ ذَلِكَ فهُوَ كَمَا جَاءَ فِي القُرْآنِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ.

[١] قولُهُ: «إنَّ تفصِيلَ القَوْلِ» لأَنَّ المسأَلَةَ فِيهَا إجمَالٌ وفِيهَا تفصِيلٌ، فمِنْ حَيْثُ الإجمَالِ: إِنَّ العَقْلَ يُؤمِنُ بأَنَّ كُلَّ كَمَالٍ فهُوَ ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلَّ نَقْصٍ فهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُ، لكِنْ لَا يُمكِنُ للعَقْلِ أن يَهتَدِيَ لِهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّفصِيلِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ شرعيٍّ نَقْلِيٍّ يُؤَيِّدُهُ، وإلَّا فإِنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ قَطْعًا، أرَأَيْتَ قَولَ إبرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، لكِنْ عَلَى وَجْهِ التَّفصِيلِ لَا يَستَطِيعُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَحنُ قعَّدْنا قاعِدةً فيمَا سَبَقَ: أنَّنا إذَا أتَتْنَا صِفَةٌ مِثْلُ صفَةِ الجِهَةِ أَوِ الجِسْمِ فإِنَّنَا نَتوقَّفُ فِي اللَّفْظِ، أمَّا المَعْنَى فنَحكُمُ فِيهِ بعقُولِنَا؟

فالجَوابُ: لَا، بَلِ المعْنَى نَستفصِلُ فِيهِ؛ إنْ أُرِيدَ بِهِ معْنًى بَاطِلٌ ردَدْنَا المعْنَى، ولَا يُقَالُ: هَذَا مِنْ تَحْكِيمِ العَقْلِ؛ لأَنَّ العَقْلَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ اللهَ تَعَالَى مَوصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَمَالِ إجْمَالًا، ومُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ إجْمَالًا، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فكُلُّ شَيْءٍ يَتضمَّنُ نقْصًا ممَّا يُضَافُ إلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهُوَ مرفُوضٌ، فمَثَلًا: الحَاجَةُ إلَى الأَكْلِ نَقْصٌ، إِذَنِ اللهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الأكْلِ، حتَّى وإنْ لَمْ نَقْرَأِ القُرآنَ؛ وهَذَا وَاضِحٌ.

....

وإذَا قَالَ شَخْصٌ في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قَالَ: لَا يُمكِنُ أن يَجِيءَ، وإنَّ المُرادَ: جَاءَ أمرُهُ. نقُولُ: مَنِ الَّذِي يمنَعُهُ عَنِ المَجِيءِ؟! فإنْ كُنْتَ لَا تُثبتُ مَجِيئًا كمَجِيئِنَا مَثَلًا لزِيارَةِ شخْصٍ أَوْ مَا أشْبَهَ ذَلِكَ فقُلْ: هُوَ مجِيءٌ يَلِيقُ بعظَمَتِهِ وجلَالِهِ ولا نكيِّفُهُ. والقَاعِدَةُ أن نقُولَ: كُلُّ شَيْءٍ يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ ممَّا يُدَّعَى أنَّهُ عَقْلٌ فإنَّهُ لَيْسَ بعَقْلٍ، سوَاءٌ فِي الأُمُورِ الخَبَرِيَّةِ أوِ العمليَّةِ؛ لأَنَّ الكِتَابَ والسُّنَّةَ إنَّمَا جَاءَا بِمَا يُوافِقُ صَرِيحَ المعقُولِ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْنَا في القواعِدِ الَّتِي مَضَتْ بأنَّ العَقْلَ لَيْسَ لَهُ مجَالٌ في أَنْ يُثبِتَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفِي سِيَاقِ الاستدلَالِ سُقْنَا الآيَاتِ، ثُمَّ استدلَلْنَا بالعَقْلِ فَمَا مجَالُ العَقْلِ هُنَا مَعَ الأدلَّةِ؟

فالجَوابُ: العقْلُ هُنَا يُؤيِّدُ الآيَاتِ ويُثَبِّتُهَا زيادَةً؛ أمَّا أن نحكُمَ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بعقُولِنَا، فإذَا وَصَفَ اللهُ نفسَهُ بشَيْءٍ وعَقْلُنا لَا يقبَلُهُ قلْنَا: إنَّهُ مردُودٌ. وهَذَا لَا يُمكِنُ؛ فكُلُّ الأدِلَّةِ العقليَّةِ الَّتِي نَستدِلُّ بِهَا عَلَى الصِّفَةِ مثلًا فإنَّهَا مُؤيَّدَةٌ بالأدِلَّةِ السَّمعيَّةِ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: لماذَا لَا نَترُكُ هَذَا حتَّى لَا نَتشبَّهَ بالَّذِينَ أَثْبَتُوا الصِّفَاتِ بالعَقْلِ؟

فالجَوَابُ: لَا نترُكُ هَذَا؛ لأنَّهُم يقُولُونَ: إنَّ العَقْلَ لَا يدُلُّ علَيْهَا. وبعضُهُم يقُولُ: إنَّ العَقْلَ ينفِيهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إنَّ كَلَامَكَ هَذَا غَيْرُ صحِيحٍ.

مسأَلَةٌ: هَلْ كُلُّ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ التِي أثْبَتَهَا اللهُ تعَالَى فِي كِتَابِهِ، وفِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ يُمكِنُ الاستدلَالُ عَلَيْهَا بالعَقْلِ؟

القاعِدَةُ الثَّانيَةُ: الوَاجِبُ فِي نُصُوص القُرآنِ والسُّنَّةِ إجْراؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا دُونَ تحرِيفٍ، لا سيَّما نُصُوصُ الصِّفاتِ، حَيْثُ لَا مجالَ للرَّأيِ فِيهَا[١].

نقُولُ: بعضُهَا لَا يُدرِكُهَا الإنسَانُ بعقْلِهِ، وإلَّا لَوْ كَانَ يُدرِكُهَا بعقْلِهِ لقُلْنَا: إنَّ العَقْلَ يُدرِكُ بالتَّفصِيلِ مَا يَجِبُ للهِ، لكِنَّ العَقْلَ لَا يُنافِيهَا؛ ولهذَا كَانَ مِنْ قَواعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ أنَّ النُّصوصَ تَأتِي بِمَا تَحارُ فيهِ العُقولُ، لا بِمَا تُحيلُهُ العُقُولُ.

مسأَلَةٌ: قَولُ مَنْ يقُولُ: لَيْسَ فِي القُرآنِ صِفَةٌ إلَّا وَقَدْ دَلَّ العقْلُ الصَّرِيحُ عَلَيْهَا. هَلْ هَذَا عَلَى إطْلاقِهِ؟

نقُولُ: إنْ كَانَ مُـرادُه: دَلَّ العقْلُ عَلَى الإقـرَارِ بِهَا وإثبَاتِهَا. وإلَّا فـإنَّ العقْلَ لَا يَهْتَدِي إلَى تَفْصِيلِ مَا يَجِبُ للهِ مِنَ الصِّفَاتِ، فلعَلَّ مُرادَهُ: أَيْ: دلَّ عَلَى إقرَارِهَا وإثبَاتِهَا وأَنَّهُ لَا يُنكِرُهَا، وإذَا ثَبَتَتْ فمعْلُومٌ أنَّ العَقْلَ يُقرُّ بِهَا لَا شَكَّ، وهَذَا خِلَافًا للآخَرِينَ الَّذِينَ يقُولُونَ: إنَّ العقْلَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بكَذَا، ولَا يتَّصِفُ بكَذَا ممَّا وَصَفَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ به نفْسَهُ فِي القُرْآنِ. فنقُولُ: هَذَا غَلَطٌ مِنكُمْ، فكُلُّ مَا وَصَفَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ به نفسَهُ فِي القُرآنِ فإنَّهُ لَا يُنافِي العقْلَ.

[١] قولُهُ: «الوَاجِبُ» يَعنِي: عَلَى الأُمَّةِ -وَلَا سِيَّما العُلَماءُ منهُمْ-: إجرَاءُ نُصُوص الكِتَابِ والسُّنَّة عَلَى ظاهِرِهَا، والظَّاهِرُ مِنَ الكَلام هُوَ المُتبادرُ مِنْهُ عنْدَ الإطلَاقِ، كَمَا سيَأتِي فِي الأدلَّةِ لَا سيَّما نصُوصُ الصِّفاتِ؛ لأَنَّ نصُوصَ الصِّفاتِ مِنَ الأمُورِ الغيبيَّةِ الَّتِي لَيْسَ للعَقْل فِيهَا مجالٌ حتَّى يَتحكَّمَ ويَقُولَ: هَذَا لا يُرادُ به ظَاهِرُهُ. ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ، فنحْنُ نُسلِّمُ لهذِهِ النُّصوصِ، ونُجريها عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ اعتقَادِ أنَّ ظاهِرَها لَا يُرادُ بِهِ البَاطِلُ.

....

فلَوْ قَالَ قَائِلٌ مثلًا: إنَّ ظاهِرَ قولِهِ تعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ أَنْ تَكُونَ له يَدانِ تُماثِلانِ أيدِيَ المخلُوقِ. هَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؟

الجَوابُ: لَا، ليسَ هُوَ ظَاهِرَ اللَّفظِ، بَلْ نفْهَمُ مِنْ قولِهِ تعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ﴾ اللَّائقَتَانِ به، كَمَا لَوْ قُلْتَ: للهِرِّ يَدَانِ؛ هَلْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يقُولُ: إنَّ ظَاهِرَ هَذَا اللَّفظِ أنَّ يَد الهِرِّ كَيَدِ الإنسَانِ؟

الجَوابُ: لَا؛ لأنَّهَا لَّما أُضِيفَتْ إِلَى الهِرِّ فمَعْنَاهُ أنَّهَا تَلِيقُ بالهِرِّ.

وإذَا قُلْنَا: للذَّرَّةِ يَدَانِ. هَلْ يَلِيقُ أنَّ أحَدًا يفهَمُ مِنْ هَذَا الكَلَامِ أنَّ يد الذَّرَّة كَيَدِ الجَمَلِ والفِيلِ؟

الجَوابُ: لَا أبدًا، فَمَا دَامَ أُضيفتْ إلى الذَّرَّةِ، فأَنَا أَعْرِفُ أنَّها يَدٌ كَيَدِ الذَّرَّةِ.

إذَنْ: ظَاهِرُ النُّصوصِ في أسمَاءِ اللهِ وصفاتِهِ ظَاهِرُهَا المعنَى اللَّائقُ باللهِ؛ ولهَذَا يجِبُ علَيْنَا إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا -لَا عَلَى سَبِيل التَّمثِيل، بَلْ عَلَى المَعْنَى اللَّائقِ باللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ-؛ لأنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ أُضِيفَتْ إِلَى مَوصُوفِهَا، فيَقْتَضِي أن تكُونَ لَائِقَةً بِهِ، أَنَا أَقُولُ: أمسكْتُ الكَأْسَ يدُهُ بيَدِي؛ هَلْ تُفهَمُ أنَّ يَدَ الكَأس كيَدِي؟ الجَوابُ: لَا، فَيَدُ الكَأْسِ عُروتُهُ، لكِنَّ يَدِي غَيرُ يَدِ الكَأْسِ، فتَجِدُ أنَّ قولَنَا: «يَدُهُ بيدِي» كَلِمَتَانِ فِي جُملَةٍ واحِدةٍ، ومَعَ ذَلِكَ كلٌّ يَفهَمُ مِنَ اليَدِ المُضافَةِ إِلَى الكَأْسِ غَيرَ مَا يفهَمُ مِنَ اليَدِ المُضافَةِ إِلَى الَّذِي أمسكَهُ، فإذَنْ: يدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّتِي نَطَقَ بِهَا القُرآنُ والسُّنَّةُ لَيْسَ ظَاهِرُهَا أنَّهَا كأَيْدِي المخلُوقِينَ أبدًا، بَلْ إنَّ ظَاهِرَهَا يَدٌ تَلِيقُ به سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وحينَئِذٍ نقطَعُ دَابرَ هؤُلاءِ المُحرِّفِينَ الَّذِينَ يدَّعُونَ أنَّ ظَواهِرَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ هُوَ التَّمثِيلُ،

ودَلِيلُ ذَلِكَ: السَّمعُ، والعقْلُ.

أمَّا السَّمعُ: فقَولُهُ تعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥][١]،..

ويَتوصَّلُونَ بهَذَا الاعتِقَادِ البَاطِلِ إِلَى نَفْيِ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

واعْلَمْ أنَّ الكَلَامَ قَدْ يكُونُ نَصًّا لَا يحتَمِلِ التَّأويلَ، وقَدْ يكُونَ ظَاهِرًا يَحتَمِلُ تَأويلًا مَرجُوحًا، وقَدْ يَكُونُ مُحتَمِلًا للوجْهَينِ عَلَى السَّواءِ، فهَذِهِ ثلاثَةُ أقْسَامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ: مَا لَا يحتَمِلُ التَّأويلَ، بمَعْنَى أنَّهُ يكُونُ نَصًّا في الموضُوعِ، والنَّصيَّةُ لَيْسَتْ لذَاتِ اللَّفظِ، ولكِنْ للَّفْظِ، ولِـمَا يُحيطُ بِهِ مِنَ القَرائِنِ، فَقَدْ تَكُونُ الكَلِمَةُ نصًّا في سِياقٍ، وتَكُونُ في سِياقٍ آخَرَ لَيْسَتْ نصًّا، فهِيَ حَسْبَ السِّياقِ والقَرَائِنِ.

والقِسْمُ الثَّاني: مَا يَكُونُ الكَلَامُ مُحتَمِلًا لمعْنَيينِ أحدُهُمَا أرْجَحُ، فالوَاجِبُ الأخْذُ بالرَّاجِحِ.

والقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا يكُونُ مُحتملًا لمعْنَيينِ بدُونِ ترجِيحٍ، فالوَاجِبُ التَّوقُّفُ؛ لأنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَرجِيحٌ، والكَلَامُ مُحتمِلٌ، ولَا يجُوزُ أن نَحمِلَ الكَلَامَ عَلَى أحَدِ محمَلَيْهِ دُونَ دَلِيلٍ.

فيجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَأخُذَ بظَاهِرِ الكَلَامِ في القِسْمِ الأوَّلِ وَهُوَ النَّصُّ، وفي الثَّاني وَهُوَ الظَّاهِرُ، ولَا يجُوزُ العُدُولُ عَنْ ذَلِكَ. ولهَذَا أدِلَّةٌ سمعِيَّةٌ وعقليَّةٌ.

[١] أمَّا السَّمْعُ: فقَولُهُ تعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ هَذَا القُرآنَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمِينُ، والرَّوحُ الأمِينُ هُوَ جبرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ووصَفَهُ بالأمَانَةِ؛ لئَلَّا يقُولَ قَائِلٌ: لعلَّهُ خَانَ فأخفَى شيئًا أو زَادَ

....

شيئًا أو غيَّر؛ لأَنَّ المقَامَ مَقَامٌ عظِيمٌ، مقَامُ إبلاغِ كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ إِلَى عِبَادِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يكُونَ المُرسَلُ به أمينًا، وإلَّا لحَصَلَ الشَّكُّ والتَّردُّدُ، فأثْبَتَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أمانَةَ الواسطَةِ بينَهُ وبينَ الرَّسُولِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ، وهُوَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأَنَّهُ أمِينٌ، ثُمَّ ذَكَرَ محلَّ النُّزول هَلْ هُوَ عَلَى السَّمْعِ فَقَطْ، أَوْ عَلَى القَلْبِ الَّذِي هُوَ محَلُّ الوَعْي؟ والجَوابُ: الثَّانِي ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾؛ لأنَّ الإنسَانَ قَدْ يَرِدُ عَلَى سَمْعِهِ شَيْءٌ، ثُمَّ لَا يفقَهُهُ تمامًا، لكِنْ إذَا كَانَ ينزِلُ عَلَى القَلْبِ الَّذِي هُوَ محلُّ الوَعْي والحِفْظِ والإدرَاكِ صَارَ هَذَا أقْوَى في ثُبُوتِهِ، ثُمَّ بَيَّنَ العِلَّةَ مِنْ هَذَا الإنزَالِ -يَعْنِي: الحِكْمَةَ- قَالَ: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، ﴿بِلِسَانٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿نَزَلَ﴾ أو مُتعلِّق بقولِهِ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ﴾ واللِّسَانُ يَعْنِي: اللُّغةَ العربيَّةَ الَّتِي يَنْطِقُ بِهَا العَرَبُ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ بُعِثَ فِي العَرَبِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤]، فكَانَ القُرآنُ بلِسَانٍ عَربيٍّ مُبينٍ، وهَلْ (مُبين) بمَعْنَى: بَيِّن، أو (مُبين) بمَعنى: مُظهِر، أو كِلاهُمَا؟ الجَوابُ: كِلَاهُمَا؛ لأنَّ أبانَ تكُونُ لازِمَةً، وتَكُونُ مُتعدِّيَةً؛ فيُقَالُ: أَبانَ الصُّبحُ. أَي: بانَ، ويُقَالُ: أبانَ الخَفِيَّ. أَيْ: أوضَحَهُ وأظهَرَهُ، فهُوَ بَيِّنٌ في نفسِهِ، مُبينٌ لِـمَا يخْفَى، بلِسَانٍ عربيٍّ مُبينٍ ومُوضِّحٍ للشَّيءِ، وإذَا كَانَ قَدْ نَزَلَ باللِّسانِ العَربيِّ فالوَاجِبُ إذَا تلَونَا القُرآنَ الكَرِيمَ أن نَحمِلَ آيَاتِهِ عَلَى مَا يدُلُّ علَيْهِ اللِّسَانُ العَربيُّ، فإِنْ لَمْ نَفعَلْ فقَدْ حَرَّفْنَا الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وقولُهُ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢][١]، وقولُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وهَذَا يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ فهمِهِ عَلَى مَا يقتضِيهِ ظاهرُهُ باللِّسانِ العربِيِّ إلَّا أن يمنَعَ منْهُ دَلِيلٌ شَرعيٌّ[٢].

---

[١] قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢]، والضَّمِيرُ في ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ مفعُولٌ، و﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ حَالٌ؛ يَعنِي: حَالَ كونِهِ قرآنًا عربيًّا مَنسُوبًا إِلَى لُغَةِ العرَبِ، فلَا يُمكِنُ أن يُنسَبَ إِلَى غَيرِهَا، وَلَا يُمكِنُ أن يُعْدَلَ بِهِ عمَّا تدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ اللُّغَةُ العربيَّةُ، وكَفَى باللُّغَةِ العربيَّةِ فخرًا أن يُنسَبَ القُرآنُ الكرِيمُ إِلَيْهَا.

[٢] وقولُهُ تعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، فالهاءُ في قولِهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾ مفعُولٌ أوَّلٌ، و﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ مفعُولٌ ثَانٍ؛ لأنَّ (جَعَلَ) هُنَا بمَعْنَى: صَيَّرَ، أَيْ: صيَّرنَاهُ باللُّغَةِ العربيَّةِ، والحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ هِيَ قولُهُ: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أَيْ: تعقِلُونَ وتَفهَمُونَ معنَاهُ، وأنَّ هَذَا المعنَى يُحمَلُ عَلَى مَا يقتَضِيهِ اللِّسَانُ العربيُّ.

استدلَّ الجهميَّةُ بقَولِهِ تعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ عَلَى أَنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ، ولكِنَّ هَذَا الاستدلَالَ غيرُ صحِيحٍ؛ لأَنَّ المعنَى صيَّرنَاهُ باللُّغَةِ العَربيَّةِ، أَيْ: جعلْنَاهُ بهَذَا اللِّسَانِ العَربِيِّ وهُوَ كَلَامٌ، وكَلامُ الخَالِقِ غَيْرُ مخلُوقٍ؛ فلَا دَلِيلَ فِيهِ لِـمَا قَالُوا، إِذَنْ فقَولُهُ: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ هَذِهِ للتَّعلِيلِ، أَيْ: لأجْلِ أن تَعقِلُوا معانِيَهِ؛ لأَنَّهُ نَزَلَ بلُغَتِكُمْ، فلَزِمَ إجرَاؤُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اللِّسَانُ العربيُّ؛ ولهَذَا قَالَ: «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ فهمِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ باللِّسَانِ العَربِيِّ، إِلَّا أَنْ يمنَعَ مِنْهُ دَلِيلٌ شَرعيٌّ»، فَـمَا دَامَ أَنَّهُ نـزَلَ باللِّسَانِ العَـربِيِّ وجعَلَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ قـرآنًا عـربيًّا لنَعقِلَـهُ،

وقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى اليَهُودَ عَلَى تحريفِهِمْ، وبيَّنَ أنَّهمْ بتحريفِهم مِنْ أبعَدِ النَّاسِ عَنِ الإيمانِ؛ فقَالَ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥][1]،.....

إِذَنْ: يجِبُ أَنْ نحمِلَهُ عَلَى مَا يَقتضِيهِ اللِّسانُ العربيُّ -حَسبَ الظَّاهِرِ- إلَّا أَنْ يمنَعَ منْهُ دَلِيلٌ شرعيٌّ، فإِنْ مَنَعَ مِنْهُ دَلِيلٌ شرعيٌّ وَجَبَ حملُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

مثَالُ ذَلِكَ: الصَّلاةُ، فالصَّلاةُ في اللُّغةِ: الدُّعاءُ، وفي الشَّرعِ: عِبادَةٌ ذَاتُ أقوَالٍ وأفعَالٍ معلُومَةٍ، كذَلِكَ الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ: النَّماءُ والزِّيادَةُ، وفِي الشَّرعِ: حَقٌّ خَاصٌّ فِي أمْوَالٍ مخصُوصَةٍ، كذَلِكَ الحَجُّ فِي اللُّغَةِ: القَصْدُ، وفي الشَّرعِ: قَصْدُ مكَّةَ لأدَاءِ المَناسِكِ، وهَلُمَّ جرًّا؛ فَما نقَلَهُ الشَّرعُ عَنْ معناهُ الأصليِّ فِي اللُّغَةِ فإنَّهُ حقيقَةٌ فيما نقَلَهُ الشَّرعُ إلَيْهِ؛ ولهَذَا اسْتَثْنَيْنا فقُلْنَا: إلَّا أَنْ يمنَعَ مِنْهُ دَلِيلٌ شرعيٌّ.

[١] «**وقَدْ ذَمَّ اللهُ تعَالَى اليَهُودَ عَلَى تحريفِهِمْ وبيَّنَ أنَّهُم بتحريفِهِمْ مِنْ أبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الإيمانِ**»، نَسأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ؛ لأنَّ الإنسَانَ إذَا بَنَى عقيدَتَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كِتَابُهُ فإنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يَنتَقِلَ عَنْ هَذَا؛ بخِلَافِ الجَاهِلِ، فالجَاهِلُ يَسهُلُ أن تَنقُلَهُ ممَّا هُوَ عَلَيْهِ إِلَى مَا تُريدُهُ مِنْهُ، لكِنَّ الَّذِي يَبْنِي عقيدَتَهُ عَلَى كِتَابٍ مُقدَّس عنْدَهُ فإنَّهُ يبعُدُ أَنْ يَتحوَّلَ، وهُمْ حرَّفُوا التَّوراةَ تحريفًا ظَاهِرًا حتَّى حَرَّفُوا أمرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ حِينَ أمرَهُمْ إذَا فتَحُوا البلَادَ أَنْ يدخلُوا البَابَ سُجَّدًا، وأَنْ يقُولُوا: حطَّةٌ. فَماذَا فعلُوا؟

قَالَ المفسِّرُونَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّهُم دَخلُوا عَلَى أستاهِهِمْ، يَعْنِي: عَلَى أذْنَابِهِمْ، وعَلَى وَرَاءٍ أيضًا -أَيْ: عَكسُ مَا يَكُونُ في السُّجُودِ-، فالسُّجُودُ وضْعُ الإنسَانِ جبهَتَهُ عَلَى الأَرْضِ كَما هُوَ معرُوفٌ، لكِنْ هُمْ جعَلُوا يمشُونَ عَلَى وَرَاءٍ عَلَى أستاهِهِمْ

وقَالَ تعَالَى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء:٤٦][١].

وقَالُوا فِي (حِطَّة): (حِنْطَة)، مَعَ أَنَّ (حِطَّة) بمَعْنَى: حُطَّ عنَّا ذُنوبنَا، لكنَّهُم قومٌ يُرِيدُونَ الأكلَ، قَالُوا: حِنْطَةٌ. فحَرَّفُوا النَّصَّ عَلَى أَهوَائِهِم، ولَهُمْ أَيضًا تحريفَاتٌ كثيرَةٌ، لـمَّا حرَّفُوه قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُخاطبًا هذِهِ الأُمَّةَ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥]، هؤُلَاءِ يَبْعُدُ أَنْ يَهتَدُوا؛ لأَنَّهُم يَرونَ أَنَّهُم عَلَى صَوَابٍ، ومَنْ كَانَ كَذَلِكَ بَعُدَ جدًّا أن يَتحوَّلَ عمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

[١] وقَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، كَلِمَةُ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فيهَا إشكَالٌ؛ لأَنَّ الجَارَّ والمجرُورَ لَا يصِحُّ أن يَكُونَ مُتعلِّقًا بِهَا، فيُقَالُ: القُرآنُ أبلَغُ مَا يَكُونُ فصَاحَةً، فإِذَا كَانَتِ الكلِمَةُ لَوْ حُذِفَتْ لَاستُغنِيَ عَنْهَا فإِنَّهَا تُحذَفُ فِي بعضِ المواضِعِ مثْلَ هَذَا: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾، فالمبتدأُ محذُوفٌ، والتَّقدِيرُ: مِنَ الَّذِينَ هَادُوا قَوْمٌ يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ. ومِثْلُ هَذَا قولُهُ تَعَالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التوبة:١٠١] لَا يُمكِنُ أَنْ تجعَلَ ﴿مَرَدُواْ﴾ مُبتدأً -بَلِ المبتدأُ محذُوفٌ-، والتَّقدِيرُ ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ قومٌ ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ فانْتَبِهْ لِهَذِهِ الفَائِدَةِ.

يقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ والكَلِم يَعْنِي: كلَامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ -نسأَلُ اللهَ العَافِيَةَ- سمِعْنَا وعَصَيْنَا مُجاهَرَةً للكِبريَاءِ والرَّدِّ والرَّفْضِ ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَعْنِي: اسْمَعْ لَا أسمَعَكَ اللهُ، فهُوَ دُعَاءٌ عليْهِ،

....

كَمَا تقُولُ: اسْمَعْ أصمَّ اللهُ أذنَيْكَ. ويقُولُونَ للرَّسُولِ ﷺ: «وَرَاعِنَا» ويقصدُونَ الرُّعونَةَ؛ ولهَذَا نَهى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى المُسلمِينَ أَنْ يقولُوا: رَاعِنَا حتَّى وإِنْ أرادُوا بِهَا مَعْنًى صحِيحًا؛ لئَلَّا يُشبِهُوا اليهودَ في مقصَدِهِمْ، فَقَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ [البقرة:١٠٤]، وبمناسَبَةِ سياقِ هَذِهِ الآيَةِ أَوَدُّ أَنْ أَذْكُرَ أَنَّ الإنسَانَ إِذَا نَهى النَّاسَ عَنْ شَيْءٍ وكَانَ لَا بدَّ لَهُمْ مِنْهُ أَنْ يَذكُرَ لَهُمْ بدلَهُ مِمَّا أحلَّ اللهُ تعَالَى؛ لأَنَّهُ إِذَا سَدَّ البَابَ عَلَيْهِم فلَا بدَّ أن يَكسِرُوهُ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَنْفَذًا، فإِذَا وَجدُوا منفذًا لَمْ يَبْقَ لَهُمْ عُذْرٌ؛ ولهَذَا قَالَ تعَالَى: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾.

ومِنْ ذَلِكَ أيضًا قولُ لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لقَومِهِ: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ [الشعراء:١٦٥-١٦٦]، فهُوَ يَدُلُّهم عَلَى شَيْءٍ مُحَلَّل، وينهَاهُم عَنْ شَيءٍ مُحَرَّم، ومِنْ ذَلِكَ قولُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّم لـمَّا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ. قَالَ: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا، بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[1]، ومِنْ ذَلِكَ قولُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّم حِينَ قدَّمُوا لَهُ تمرًا طيِّبًا: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالُوا: يَا رسُولَ اللهِ نَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بصَاعَيْنِ والصَّاعيْنِ بثَلاثَةٍ. قَالَ: «هَذَا عَيْنُ الرِّبَا، ولَكِنْ بِيعُوا الرَّدِيءَ بالدَّرَاهِمِ، واشْتَرُوا بالدَّرَاهِمِ طَيِّبًا»[2]، هَذَا مَعْنَى الحَدِيثِ.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئًا فاسدًا، رقم (٢٣١٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، رقم (١٥٩٤).

وأمَّا العَقْلُ[١]: فلأَنَّ المُتكلِّمَ بهَذِهِ النُّصوصِ أعلَمُ بمرَادِهِ مِنْ غَيرِهِ[٢]، وَقَدْ خَاطَبَنَا[٣] باللِّسانِ العربيِّ المُبينِ، فوَجَبَ قَبولَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ وإلَّا لاختَلَفَتِ الآرَاءُ وتَفرَّقتِ الأُمَّةُ[٤].

فالحَاصِلُ: أنَّ الوَاجِبَ في نُصوصِ القُرآنِ والسُّنَّةِ إجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا دُونَ تحريفٍ، ودَلِيلُ ذَلِكَ السَّمْعُ والعَقْلُ؛ أمَّا السَّمعُ فَقَدِ استدلَلْنَا بعِدَّةِ آيَاتٍ، وبيَّنَّا في الآيَاتِ الأَخِيرَةِ أنَّ التَّحريفَ مِنْ صُنْعِ اليَهُودِ، وأنَّ مَنْ حرَّف مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ نُصوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ سَوَاءٌ العلميَّةُ أَوِ العمليَّةُ كَانَ فيْهِ شَبَهٌ مِنَ اليَهُودِ.

[١] أَيْ: عَلَى وُجوبِ إجرَاءِ النُّصوص عَلَى ظَاهِرِهَا.

[٢] لَا شَكَّ، فلَوْ سألَنَا سَائِلٌ: مَنْ أعلَمُ المُتكلِّمِينَ بكَلَامِهِمْ؟ مَن يَتكلَّمُون به إِنْ كَانَ الكلَامُ كلامَ اللهِ فهُوَ أعلَمُ بمُرادِهِ، وإنْ كَانَ الكَلَامُ كلَامَ الرَّسُولِ ﷺ فهُوَ أعلَمُ بمُرادِهِ، وإنْ كَانَ الكَلَامُ كلَامَ اللهِ وفسَّرَه الرَّسُولُ، فالرَّسولُ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أعلَمُ النَّاس بمُرادِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فالعَقْلُ يقتَضِي أَنْ نُجرِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ بِهِ قَدْ عَلِمَ المَعْنَى، وعَبَّر بِمَا تكلَّمَ بِهِ.

[٣] أي: اللهُ تعَالَى.

[٤] لأنَّنا لَوْ لَمْ نَقُلْ بقُبولِهِ على ظَاهِرِهِ، لكَانَ الأوَّلُ يَرَى أنَّهُ يُؤوَّلُ عَلى هَذَا الوَجْهِ، والثَّاني يَرَى أنَّهُ يُؤوَّلُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، والثَّالِثُ يَرَى أنَّهُ يؤوَّلُ عَلَى وَجْهٍ ثَالِثٍ... وهَكَذَا؛ فتَختلِفُ الأُمَّةُ لاختِلَافِ الآرَاءِ؛ ولهَذَا تَجِد المُتأوِّلِينَ الآنَ أكثَرَ النَّاسِ نِزَاعًا في المُرادِ مِنَ النُّصوصِ؛ لأنَّ كلَّ إنسَانٍ يُؤوِّلُه عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ رَأْيُهُ، فيَحْصُلُ الاختِلَافُ والتَّفرُّقُ، وتَكونُ الأُمَّةُ لَيْسَتْ أُمَّةً وَاحِدَةً، بَلْ أُممًا.

....

وبهَذَا نَعرِفُ أنَّ مَنْ قَالُوا: إنَّ اللهَ استَوَى عَلَى العَرْشِ، أي: استَوْلَى عليْهِ. خَرجُوا عَنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ؛ لأنَّه لَا يُوجَدُ في اللُّغَةِ العربيَّةِ (استَوَى) بمَعْنَى: (استَوْلَى) أَبَدًا، ومَنْ قَالُوا: المَرادُ بقَولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أَي: نِعمتَاهُ. فقَدْ أخطَؤُوا؛ لأنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ؛ ولذَلِكَ صَدَّرْ كُلَّ رَدٍّ عَلَى أهْلِ التَّعطِيلِ بقَوْلِكَ: «هَذَا لَا يصِحُّ؛ لأنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ»، وصدِّرْه أيضًا بقَوْلِكَ: «وخِلَافُ إجمَاعِ السَّلفِ المَرْضِيِّينَ وهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وقَدْ بيَّنَّا سَابِقًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أيْنَ الإجمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى أنَّ المُرادَ بنُصوصِ الصِّفَاتِ ظَاهِرُهَا؟

فالجَوابُ: إنَّ سكوتَهُمْ عَنْ تفسيرِهَا بِمَا يُخَالِفُ ظاهرَهَا يَدُلُّ عَلَى إجمَاعِهِمْ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُمْ رَأيٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لبيَّنُوهُ، فإجمَاعُهم عَلَى السُّكوتِ عَنْ تفسيرِهَا بخِلَافِ الظَّاهِرِ يَدُلُّ عَلَى إجمَاعِهِمْ بالقَوْلِ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وهَذِهِ طَرِيقَةٌ أيضًا قَلَّ مَنْ يَتفطَّنُ لَهَا، صَحِيحٌ أنَّ المُبطِلَ قَدْ يَبْهَتُكَ ويقُولُ: هَاتِ الدَّليلَ؟ أيْنَ قَولُ أبي بكْرٍ، وعُمَرَ، وعثمَانَ، وعَلِيٍّ، وابنِ مسعُودٍ، وابْنِ عبَّاسٍ، وغيرِهِمْ؟ فالجَوَابُ: أَنَّهُ لم يَرِدْ عنْهُمْ مَا يُخَالِفُ هَذَا الظَّاهِرَ، فكَانَ سكوتُهُمْ عَنْ مُخَالَفَتِهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى ذَلِكَ، هَذِهِ القَاعِدَةُ يُمكِنُ أن نجعلَهَا أصلًا في الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مُعطِّلٍ مِنَ الأشعريَّةِ والمعتزَلَةِ والجهميَّةِ وغيرِهَا.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ القَاعِدَةُ يُخشَى أَنْ تَكُونَ سِلَاحًا لأهْلِ التَّمثِيلِ، فيَكُونُ ظاهرُ النَّصِّ مماثلَةَ الخَالِقِ بالمخلُوقِ؟

....

فالجَوابُ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يكُونَ ظَاهِرُ مَا أخْبَرَ اللهُ تعالَى بِهِ عَنْ نفسِهِ هُوَ التَّمثِيلَ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى أضَافَ هَذِهِ الصِّفَاتِ لنَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مُناسِبَةً للمَوصُوفِ، إذَنْ: لَيْسَ ظَاهِرُ النُّصوصِ التَّمثِيلَ قَطْعًا؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَذْكُرْ صِفَةً مُطلقَةً حتَّى نَقُولَ: إنَّ المُطلَقَ يَشمَلُ جميعَ الأفرَادِ عَلَى وَجْهِ البَدَلِ. بَلْ ذَكَرَ صِفَةً مُضافَةً إلى نفسِهِ، فلزِمَ أن تَكُونَ عَلَى حَسبِ المُضافِ إلَيْهِ.

الوجْهُ الثَّاني: لَوْ فرَضْنَا فرضَ المُمتَنِعِ أنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، فإنَّ هَذَا الظَّاهِرَ مَصرُوفٌ بِمَا هُوَ نصٌّ واضِحٌ فِي قولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وبهَذَا يَبطُلُ -والحمْدُ للهِ- قَولُ المُمثِّلَةِ وقولُ المُعطِّلَةِ.

مسألَةٌ: فِي بَعْضِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ إذَا أجرَيْنَاهَا عَلَى ظَاهِرِهَا قَدْ يُفهَمُ مِنْهَا أنَّهَا تَأويلٌ مِثْلَ قولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

الجَوابُ: يَدُ اللهِ تعَالَى، يَعْنِي: يَدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأضَافَهَا اللهُ تعَالَى إلَى نَفْسِهِ؛ لأنَّهَا يَدُ رَسُولِهِ كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ [القيامة:١٨]، والمرَادُ قرَأَهُ جِبْرِيلُ، وهَذَا لَا يَخْرُجُ عمَّا قررنَاهُ مِنْ إجرَاءِ نُصوصِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأنَّ السِّيَاقَ يَدُلُّ علَيْهِ، فهَلِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ صَافَحَ النَّاسَ وهُمْ يُبايِعُونَ الرَّسُولَ؟ لَا، فإذَا ادُّعِيَ أنَّ ظَاهرَهَا أنَّ يدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الحقيقيَّةَ هِيَ الَّتِي تُبايعُ فإنَّ هَذَا يَمنعُهُ السِّيَاقُ، وسيَأتِي بإذْنِ اللهِ مَزيدُ إيضَاحٍ في فصْلِ الشُّبْهَةِ الَّتِي أَورَدَهَا أهْلُ التَّأويلِ عَلَى أهْلِ السُّنَّةِ.

....

مسألَةٌ: الوَاجِبُ عَلَيْنَا فِي نُصُوص الصِّفَاتِ إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وهِيَ بالمَعْنَى العَرَبِيِّ، لكِنَّ النَّاسَ قَلَّ فهمُهُم، فإذَا قُلْتَ: نُجريها عَلَى ظَاهِرِهَا. قَالَ: يَعنِي كَيْفَ؟ وهُوَ بهَذَا السُّؤالِ مُسترشِدٌ لَا مُتعَنِّتٌ، فمَثَلًا إذَا قُلْنَا: يَنزِلُ رَبُّنَا. قَالَ: كَيْفَ ينزِلُ اللهُ؟ مَا مَعْنَى ينزِلُ؟ فهَلْ لَنَا أن نقُولَ لَهُ: بالنِّسبَةِ لَنَا كَذَا وكَذَا، ولكِنَّ بالنِّسبة للهِ عَزَّوَجَلَّ هَذَا معْنَاهُ، لكِنْ لَيسَتْ ككيفيَّتِنَا، كَذَلِكَ الوَجْهُ والسَّاقُ هُوَ بالنِّسبَة لَنَا هَذَا، وبالنِّسبَةِ للهِ فهُوَ عَلَى مَا يَليقُ بجَلَالِهِ؟

الجَوابُ: لَا بَأْسَ بذَلِكَ.

مسألَةٌ: مَا تَوجِيهُ أهْلِ السُّنَّةِ لقَولِ اللهِ تعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «الْعِزَّةُ إِزَارِي، والْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي»(١)؟

الجَوابُ: الإيمَانُ بِهِ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ، فيُثبِتُونَ مَا أثْبَتَهُ اللهُ تعَالَى لنَفْسِهِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ هَذَا أسلُوبٌ مِنْ أسَاليبِ العَرَبِ؟ يَعْنِي: إزَارًا معنَوِيًّا، ورِدَاءً معنَوِيًّا.

قُلنَا: المسألَةُ ليسَتِ احتمَالَ اللَّفظِ للمَعْنَى، المسألَةُ كَيْفَ تُقابِلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يومَ القِيَامَةِ إذَا سَأَلَكَ وكَانَ ظَاهِرُ كَلامِهِ أنَّهُ إزَارٌ حقِيقِيٌّ ورِدَاءٌ حقِيقِيٌّ، فلْيُلاحَظْ هَذَا، فالمسألَةُ ليسَتْ ذَكَاءً مِنَ الإنسَانِ بحَيْثُ يستَطِيعُ أن يَصرِفَ النُّصوصَ كَمَا شَاءَ أو كَمَا يَعقِلُ، لَا بَلِ المسألَةُ خَبَرٌ محْضٌ أخْبَرَ اللهُ تعَالَى بِهِ عَنْ نفسِهِ لَا يُمكِنُ أن نقُولَ يومَ القِيَامَةِ: يَا ربَّنَا لَيْسَ إزَارًا لكَ ولَا رِدَاءَ لَكَ. ولكِنْ كَيْفَ ارتَدَى بِهِ وكيفَ اتَّزَرَ بِهِ؟ فهَذَا عِلمُهُ عنْدَ اللهِ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٨).

القَاعِدَةُ الثَّالثَةُ: ظَوَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ معلومةٌ لَنَا باعْتِبَارٍ، ومجهولَةٌ لَنَا باعتبَارٍ آخَرَ، فباعتبَارِ المعنَى هِيَ معلُومَةٌ، وباعتبَارِ الكيفيَّةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا مجهُولَةٌ[١].

وقَدْ دلَّ عَلَى ذَلِكَ: السَّمْعُ والعَقْلُ.

أمَّا السَّمْعُ: فمِنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩][٢].

---

[١] هذِهِ القَاعِدَةُ قَدْ تكُونُ جَوَابًا لسُؤالٍ وهُوَ: هَلْ ظَوَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ معلُومَةٌ أو غَيْرُ معلُومَةٍ؟ إنْ قُلْتَ: معلُومَةٌ؛ أَخْطَأتَ، وإنْ قُلْتَ: غيرُ معلُومَةٍ؛ أَخطَأْتَ، إِذَنِ الوَاجِبُ التَّفصِيلُ، فنَقُولُ: أمَّا مِنْ جِهَةِ المعنَى فهِيَ معلُومَةٌ لَنَا، وَلَا يُمكِنُ أنَّ اللهَ يُنزِّلُ علَيْنَا كتابًا بمنزلَةِ الحُروفِ الهجائيَّةِ أو بمنزلَةِ اللُّغةِ الفارسيَّةِ أو الإنجِليزيَّةِ ونحْنُ عَرَبٌ، أمَّا باعتبَارِ الكيفيَّةِ الَّتِي هِيَ عليْهَا فهِيَ مجهُولَةٌ لَا تُعْلَمُ، فالوَجْهُ معلُومٌ، واليَدُ معلومَةٌ، والعَيْنُ معلُومَةٌ، والقَدَمُ معلومَةٌ، والسَّاقُ معلومةٌ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هذِهِ معلومَةُ المعْنَى، نَعرفُهَا، لكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: صِفْ قدَمَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ صِفِ استوَاءَهُ. فنَقُولُ: هذِهِ مجهولَةٌ، لَا يُمكِنُ أَنْ تُعرَفَ. إِذَنْ: ظَوَاهِرُ نصوصِ الصِّفَاتِ معلومَةٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ المعنَى، مجهُولَةٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ الكيفيَّةِ.

[٢] ﴿كِتَٰبٌ﴾ خَبَرُ مبتدَأٍ محذُوفٍ، والتَّقدِيرُ: هَذَا كِتَابٌ، وجملَةُ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ صِفَةٌ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، ﴿مُبَٰرَكٌ﴾ سَبَقَ قريبًا وَجْهُ كونِهِ مُبارَكًا، وسَبَقَ أيضًا شرحُ هَذَا الكَلَامِ، ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ اللَّامُ للتَّعلِيلِ، أَيْ: لأجْلِ أَنْ يَدَّبَّروا آيَاتِهِ، ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أَيْ: ولأَجْلِ أن يَتذكَّرَ أولُو الألْبَابِ، وَلَمْ يقُلْ عَزَّوَجَلَّ في التَّدبُّرِ:

....

وليدَّبَّرَ أولُو الألْبَابِ؛ لأنَّهُ قَدْ يَتدبَّرُ آياتِهِ مَنْ هُوَ كَافِرٌ، والكَافِرُ لَهُ عَقْلُ إدراكٍ يتعلَّقُ بِهِ التَّكليفُ، لكِنْ لَيْسَ لَهُ عَقْلُ رُشْدٍ، بحَيْثُ يَعْقِلُ كَيْفَ يَتصرَّفُ؛ ولهَذَا سُمِّيَ العَقْلُ عَقْلًا؛ لأنَّهُ يَعقِلُ صاحبَهُ عمَّا يَضُرُّهُ، إذَنِ التَّدبُّرُ مُطلَقٌ لِكُلِّ مَنْ بَلَغَهُ الكِتَابُ؛ ولهَذَا رُبَّمَا تجِدُ مَنْ يُصنِّفُونَ في اللُّغةِ العربيَّةِ مَنْ هُمْ نَصَارَى، ويَشرَحُونَ معانِيَ الكَلِمَاتِ ويفهَمُونَهَا، لكنَّهُمْ لَا يَتذكَّرُونَ؛ لأنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ عُقُولٌ، أمَّا التَّذكُّر فمِنْ أصحَابِ العُقُولِ: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَٰبِ﴾، في هذِهِ الآيَةِ تنْبيهٌ عَلَى أَمْرٍ مُهِمٍّ وهُوَ: أنَّ أفعَالَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُعلَّلَةٌ، بمَعْنَى: أنَّ لَهَا عِلَّةً وحكمَةً، ولَا يُمكِنُ أن تكُونَ أفعَالُ اللهِ معطَّلَةً أَبَدًا، بَلْ هِيَ مُعلَّلَةٌ.

أمَّا نُفَاةُ العِلَّةِ -وهُمُ الجَبْريَّةُ، ومَنْ تَفرَّعَ مِنْهُمْ مِنَ الأشاعِرَةِ- قَالُوا: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يفعَلُ مَا يشَاءُ بدُونِ حكمَةٍ، ويُشرِّعُ مَا يشَاءُ بدُونِ حكمَةٍ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إنَّهُ لحكمَةٍ لكَمَلَ بهَذِهِ الحكمَةِ فكَمَلَ بغيرِهِ وصَارَ لَهُ غَرَضٌ؛ ولهَذَا مِنْ كَلِمَاتِهِمُ الرَّائعَةِ لفْظًا الفَاسِدَةِ معنًى: «سُبحَانَ مَنْ تنزَّهَ عَنِ الأغْرَاضِ والأبعَاضِ والأعرَاضِ» وهِيَ كلمَاتٌ لَهَا رَنِينٌ، لكِنَّ القصْدَ منْهَا فاسِدٌ باطِلٌ.

فقولُهُم: «سُبحَانَ مَنْ تنزَّهَ عَنِ الأبعَاضِ»، يُريدُونَ أن يُنكِرُوا الصِّفَاتِ الخبريَّةَ كُلَّهَا: الوَجْهَ، واليَدَينِ، ومَا أشْبَهَهَا.

وقولُهُمْ: «عَنِ الأعرَاضِ» يُريدُونَ أن يُنكِرُوا كُلَّ الصِّفَاتِ الَّتِي فِيهَا فِعْلٌ كالنُّزولِ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ.

وقولُهُمْ: «عَنِ الأغرَاضِ»: عَنِ الحِكْمَةِ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ حكمَةٌ، فيُقَالُ:

وقولُهُ تعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣][١]، وقولُهُ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤][٢].

سبحَانَ اللهِ! أَيُشرِّعُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للعِبَادِ أمْرًا ونهيًا بِلَا فائدَةٍ! هَذَا لا يُمكِنُ، بَلْ لا بُدَّ من فائدَةٍ قَدْ تَكُونُ معلُومَةً، وقَدْ تكُونُ غيْرَ معلُومَةٍ.

إِذَنْ أفعَالُ اللهِ تعَالَى مُعلَّلَةٌ، أَيْ: لَـهَا عِلَّةٌ، وإِنْ شِئْتَ وهُوَ أحسَنُ فقُلْ: لَـهَا حكمَةٌ، وكُلُّهَا حكمَةٌ، والشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ قولُهُ: ﴿لِيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أن نَتدبَّرَ الآيَاتِ إِلَّا مِنْ أجْلِ الوُصولِ إِلَى معنَاهَا، وإِلَّا لَـمْ يَكُنْ للتَّدبُّرِ فائدَةٌ، بمَعْنَى: أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ إِنَّمَا أنزَلَ هَذَا القُرآنَ لتدبُّرِهِ، وللوُصولِ إِلَى معنَاهُ، ولَوْلَا أنَّ لَهُ مَعْنًى يُفهَمُ بالتَّدبُّرِ لكَانَتْ هَذِهِ العِلَّةُ لَا قِيمَةَ لَـهَا، ومثْلُهُ: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ولا تَذَكُّرَ إِلَّا بَعْدَ معرِفَةِ المَعْنَى أيضًا.

[١] ومَعْنَى تعقِلُونَ: تَفهمُونَ، معنَاهُ: وتعقِلُونَهُ؛ لأَنَّهُ لَولَا أنَّ لَهُ معنًى لكَانَ اللِّسانُ العربيُّ واللِّسانُ الأعجَمِيُّ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، كُلُّها حرُوفًا وكلماتٍ جوفَاءَ غيرَ معلُومَةٍ لَنَا، وأظنُّهُ لَا يخْفَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أن يكُونَ للقُرآنِ معْنًى.

[٢] ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ﴾ وهُوَ القُرآنُ؛ لأنَّ القُرآنَ -واللهِ- فِيهِ ذكْرٌ لِمَنْ عَمِلَ بِهِ كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف:٤٤]، ورِفعةٌ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح:٤]، والذِّكْرُ هُوَ القُرآنُ؛ لأَنَّهُ ذِكْرٌ لِمَنْ قَامَ بواجِبِهِ ورِفعَةٌ، ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾، تُبيِّنُ اللَّفظَ والمَعْنَى جمِيعًا، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾

....

ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٦-١٩]، أَيْ: بيانَهُ لفْظًا ومعنًى.

ولهَذَا يُسأَلُ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ عَنْ معْنَى الآيَاتِ ويُبيِّنُها ويُحِيلُ علَيْهَا أحيانًا، كَمَا سُئِلَ عَنِ الكَلَالَةِ؛ قَالَ: عَلَيْكَ بآيَةِ الصَّيفِ، وهِيَ قولُهُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦][1]، إِذَنْ: فالرَّسُولُ ﷺ بيَّنَ القُرآنَ لفظَهُ ومعنَاهُ.

فإذَا قَالَ قَائِلٌ: إذَنْ يَلزَمُكُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يكُونَ للرَّسُولِ ﷺ تفسِيرٌ كَامِلٌ للقُرآنِ!.

فالجَوَابُ: إنَّ القُرآنَ بلسَانٍ عَربِيٍّ، والَّذِينَ نَزَلَ القُرآنُ بلغَتِهِمْ لَا يحتَاجُونَ إلى تفسِيرِهِ إلَّا فِي أُمُورٍ غَامِضَةٍ فسَّرَهَا الرَّسُولُ ﷺ، كقَولِهِ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، قَالَ: «الزِّيَادَةُ هِيَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[2]، وكقَولِهِ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، قَالَ: «أَلَا إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ»[3]، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لكِنَّ البَاقِيَ أمرُهُ واضِحٌ عنْدَ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يحتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، فالرَّسُولُ ﷺ بيَّنَ لَفْظَ القُرآنِ ومعنَاهُ، ولَمْ يترُكْ مِنْهُ شَيْئًا، وحينَئِذٍ فنَقُولُ: نُصُوصُ الصِّفَاتِ معلُومَةٌ لَنَا باعتبَارِ المعْنَى، أمَّا باعتبَارِ الكيفيَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا فهِيَ مجهُولَةٌ لَنَا.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ يَتفكَّرُونَ فِي المعْنَى، وهَذَا يدُلُّ عَلَى أَنَّ القُرآنَ الكَرِيمَ لَهُ مَعَانٍ هِيَ محَلُّ التَّفكِيرِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة، رقم (١٦١٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، رقم (١٨١).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الرمي، رقم (١٩١٧).

والتَّدبُّرُ لَا يَكُونُ إلَّا فيما يُمكِنُ الوُصُولُ إلى فَهْمِهِ؛ ليتذَكَّرَ الإنسَانُ بِمَا فَهِمَهُ مِنْهُ.

وكونُ القُرآنِ عربيًّا؛ ليَعقِلَهُ مَنْ يفهَمُ العربيَّةَ، يدُلُّ عَلَى أنَّ معنَاهُ معلُومٌ، وإلَّا لَمَا كَانَ فرْقٌ بَيْنَ أَنْ يكُونَ باللُّغَةِ العربيَّةِ أو غيرِهَا.

وبيَانُ النَّبيِّ ﷺ القُرآنَ للنَّاسِ شَامِلٌ لبيَانِ لفظِهِ وبيَانِ معنَاهُ.

وأمَّا العقْلُ[1]؛ فلأَنَّ مِنَ المُحَالِ أنْ يُنَزِّلَ اللهُ تعَالَى كِتَابًا، أَوْ يَتكلَّمُ رسولُهُ ﷺ بكَلَامٍ يُقصَدُ بهَذَا الكِتَابِ وهَذَا الكَلَامِ أَنْ يكُونَ هدَايَةً للخَلق، ويَبْقَى في أعظَمِ الأُمُورِ وأشدِّهَا ضرورةً[2] مجهولَ المعْنَى، بمنْزِلَةِ الحُروفِ الهجَائيَّةِ الَّتِي لَا يُفْهَمُ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّفَهِ الَّذِي تَأْبَاهُ حِكْمَةُ اللهِ تعَالَى، وَقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى عَنْ كِتَابِهِ: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١][3].

---

[١] يَعْنِي: وأمَّا دَلالَةُ العَقْلِ عَلَى أنَّ معَانِيَ ألفَاظِ القُرآنِ معلُومَةُ المعْنَى.

[٢] وهِيَ الأسماءُ والصِّفَاتُ.

[٣] يَعْنِي مَثَلًا: عنْدَ بعضِهِمْ إذَا سَأَلْتَهُ عَنْ قولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، قَالَ: لَا أدْرِي مَا مَعْنَاهَا.

وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مُحالٌ، يَعْنِي عَلَى رَأْيِ مَنْ يقُولُونَ: إنَّ نُصُوصَ الصِّفَاتِ غَيرُ مفهومَةِ المَعْنَى؛ لأَنَّهُ يَترتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يكُونَ مَا قصَّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علينَا مِنْ أنبَاءِ فرعَونَ وهامَانَ وقَارُونَ وغيرِهِمْ مِنَ الكفرَةِ معلُومَ المعنَى، ومَا قَصَّهُ أيضًا عَنِ الرُّسُلِ الكِرَامِ مِنَ الفَضَائِلِ والمنَاقِبِ معلومَ المعنى وما قصَّهُ عَنْ نفسِهِ مِنْ

....

صِفَاتِ الكَمَالِ غيرَ معلُومِ المعْنَى، وهَلْ هَذَا معقُولٌ؟! مَعَ أنَّ أشدَّ مَا يَكُونُ فِي الشَّرِيعَةِ الإسلَاميَّةِ وأَوْلَى وأوْجَبَ مَا يَكُونُ هُوَ معرِفَةَ اللهِ تعَالَى بأسمَائِهِ وصفَاتِهِ، فكَيْفَ يكُونُ القُرآنُ غيرَ معلُومِ المعْنَى فِي هَذِهِ الأُمُورِ العَظِيمَةِ الجَلِيلَةِ، ويكُونُ معلُومَ المعْنَى بمَا لَا يُنسَبُ إلَيْهَا؟ فاللهُ تَعَالَى أنزَلَ كِتَابًا، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تكَلَّمَ بكَلَامٍ، الغَرَضُ مِنْ هَذَا الكِتَابِ وهَذَا الكَلَامِ هدَايَةُ الخَلْقِ لمَصَالِحِ دينِهِمْ ودُنيَاهُمْ، فهَلْ مِنَ المعقُولِ أَنْ يكُونَ هَذَا الكَلَامُ الَّذِي يُقصَدُ به هدايَةُ الخَلْقِ لَا يُعرَفُ معنَاهُ؟ بَلْ هُوَ بمنزِلَةِ الحُروفِ الهجائيَّةِ؟ الجَوابُ: لَا، لَيْسَ مِنَ المعقُولِ أَبَدًا؛ لأَنَّ لفظًا لا يُعلَمُ معنَاهُ لَا يُمكِنُ أن يكُونَ هِدَايَةً؛ ولذَلِكَ لَوْ جَاءَنَا أعجميٌّ يَتكلَّمُ بكَلَامٍ كَثِيرٍ، هَلْ نَعرِفُ معنَاهُ؟ وَهَلْ نَستَفِيدُ مِنْ كَلَامِهِ؟ الجَوَابُ: لَا، فإِذَا قُلْنَا: إنَّ الكِتَابَ والسُّنَّةَ لَا يُعرَفُ معنَاهُمَا فِيمَا يتعَلَّقُ بالصِّفَاتِ. فمَعْنَى هَذَا أَنَّنَا كَابَرْنَا المعقُولَ كَمَا أَنَّنَا أَنْكَرْنَا المنقُولَ، فالمنقُولُ كُلُّهُ في الدَّلِيلِ عَلَى أنَّ القُرآنَ بيَانٌ، وكَابَرْنَا المعقُولَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المعقُولِ أن يُنزَّلَ هَذَا الكِتَابُ ويَتكلَّمَ هَذَا النَّبِيُّ بالكَلَامِ الَّذِي يُرادُ بِهِ الهدَايَةُ، ولكِنَّ المُخاطبينَ لَا يعرِفُونَ المعْنَى، إِذْ لَمْ يستَفِيدُوا مِنْ هَذَا اللَّفْظِ شَيْئًا، فالضَّرُورَةُ العقليَّةُ تستَلْزِمُ أَنْ يكُونَ القُرآنُ معلُومَ المَعْنَى وكَذَلِكَ السُّنَّةُ، هَذَا أمْرٌ ضَروريٌّ عَقْلِيٌّ لَا مَحِيدَ عَنْهُ.

والعجَبُ أنَّ كَثِيرًا مِنَ المُتأخِّرِينَ يَظنُّونَ أنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فيظنُّونَ أنَّ مذهَبَ السَّلَفِ هُوَ التَّفويضُ يَعْنِي أَنَّهُمْ لَا يَتكلَّمُونَ بالمَعْنَى إطْلَاقًا، تَسأَلُهُ عَنْ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ قَالَ: واللهِ لَا أدْرِي، ويَرَونَ أنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، وأنَّهُ أسْلَمُ مِنْ مَذْهَبِ الخَلفِ، وأَخطؤُوا خَطأً عظيمًا، كذَبُوا عَلَيْهِمْ

هَذِهِ دَلَالَةُ السَّمْعِ والعَقْلِ عَلَى عِلْمِنَا بمَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ[١].

إِنْ كَانُوا يَعرفُونَ مذهبَهُمُ الحقيقِيَّ، وضَلُّوا إِنْ كَانُوا لَا يعرفُونَ؛ لأَنَّ المنقُولَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَفهمُونَ المَعْنَى، لكِنْ يجهَلُونَ الكيفيَّةَ.

وقولُهُمْ: طريقَةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقَةُ الخلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ، هُوَ كَلَامٌ تجِدُهُ فِي بعْضِ كُتُبِ أَهْلِ العِلْمِ الَّذِينَ نَشْهَدُ بأَنَّهُم ثِقَاتٌ ولكنَّهُم أخطَؤُوا فِي هَذَا، وهُوَ كَلَامٌ مُتنَاقِضٌ؛ لأَنَّهُ إذَا كَانَ (أسلَمَ) يلزَمُ أَنْ يكُونَ (أعلَمَ وأحكَمَ)، أَيْنَ السَّلَامَةُ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ؟ وأَيْنَ السَّلَامَةُ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ حِكْمَةٌ؟ فهَذَا الكَلَامُ مُتناقِضٌ؟

ثُمَّ إذَا رَجَعْنَا إِلَى مذْهَبِ السَّلفِ ومذهَبِ الخَلَفِ وجَدْنا أَنَّ مذْهَبَ السَّلَفِ أسلَمُ وأعلَمُ وأحكَمُ، وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مذهَبَ أَهْلِ التَّفويضِ مِنْ شَرِّ أقوَالِ أَهْلِ البَدِعِ والإلحادِ[١]، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ المُتأخِّرِينَ يَظنُّونَ أَنَّ هَذَا مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ.

[١] فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِلامَ نَرْجِعُ لإثبَاتِ مَعَانِي صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هَلْ إِلَى دَلَالَةِ اللُّغَةِ أَوْ إِلَى مَاذَا؟

فالجَوابُ: كُلُّ مَا فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ يَرجِعُ إِلَى اللُّغَةِ العربيَّةِ؛ لأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ باللُّغَةِ العربيَّةِ إِلَّا مَا نَقَلَهُ الشَّرعُ عَنْ مَعْنَاهُ، فيَرْجِعُ إِلى الحقيقَةِ الشَّرعيَّةِ، وهَذَا سَواءٌ كَانَ فِي العَقِيدَةِ أَوْ كَانَ فِي الأَحْكَامِ العمليَّةِ؛ لأَنَّ هَذَا الشَّرعَ كُلَّهُ باللُّغَةِ العربيَّةِ، فكُلُّهُ يُحمَلُ عَلَى اللُّغَةِ العَربيَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تسمِيَةٌ شرعيَّةٌ، فيَرجِعُ إِلَى الشَّرعِ،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٥).

وأمَّا دَلالَتُها عَلَى جَهْلِنَا لَهَا باعْتِبَارِ الكيفيَّةِ، فَقَدْ سَبَقَتْ فِي القَاعِدَةِ السَّادسَةِ مِنْ قَواعِدِ الصِّفَاتِ[١].

وبهَذَا عُلِمَ بطلَانُ مذهَبِ المُفوِّضَةِ الَّذِينَ يُفوِّضُونَ عِلْمَ مَعَانِي نُصوصِ الصِّفَاتِ، ويَدَّعُونَ أنَّ هَذَا مذهَبُ السَّلَفِ[٢].

عَلَى أَنَّ الَّذِي لَهُ حقيقَةٌ شرعيَّةٌ أحيَانًا يكُونُ هُنَاكَ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ الحقيقَةُ اللُّغويَّةُ مِثْلَ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَأخُذَ الصَّلاةَ هُنَا عَلَى الحقيقَةِ الشَّرعيَّةِ لكَانَ المعْنَى: إِذَا جَاءَنَا إنسَانٌ بصَدَقَتِهِ قُلْنَا لَهُ: اضطَجِعْ. ثُمَّ صَلَّيْنَا عَلَيْهِ صَلَاةَ الجَنَازَةِ؛ لأَنَّ هَذَا مَعْنَى (صَلِّ عَلَيْهِمْ)، لكِنْ هُنَا قَرينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أنَّ المُرادَ بذَلِكَ الحقيقَةُ اللُّغويَّةُ، بَلْ تَفْسيرٌ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بذَلِكَ الدُّعاءُ، فإِنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَحَدٌ بصَدَقَتِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ»(١).

[١] بأَنَّنَا لَا يُمكِنُ أَنْ نعْلَمَ الكيفِيَّةَ وأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أن نَتحرَّى الوُصولَ إِلَى عِلْمِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نتصوَّرَ أيَّ كيفيَّةٍ بالنِّسبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ(٢).

[٢] وَهذَا -كَمَا قُلْتُ- مَوجُودٌ فِي كُتُبِ شُرَّاحِ الحَدِيثِ الَّذِينَ نَثِقُ بِهِمْ غَايَةَ الثِّقَةِ، ولكِنْ لَيْسَ أحدُهُمْ مَعصُومًا مِنَ الجَهْلِ والخَطَأِ، فتَجِدُ أَنَّ بعضَهُمْ يُسمِّي مذهَبَ أهْلِ السُّنَّةِ أَوْ مذهَبَ السَّلفِ هُوَ التَّفويضَ؛ ولذَلِكَ بعضُهُمْ، بلْ مِنْ أكَابرِ العُلَماءِ ممَّنْ لَا يَفهَمُونَ مذهَبَ السَّلفِ تمَامًا مَنْ يقُولُ: أَهْلُ السُّنَّةِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، رقم (١٤٩٧)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته، رقم (١٠٧٨).

(٢) وانظر ذلك أيضا في الكلام على التكييف في ثنايا القاعدة.

....

قِسمَينِ: مُفوِّضَةٍ ومُؤوِّلَةٍ، فالتَّفويضُ مذهَبُ السَّلَفِ، والتَّأويلُ مذهَبُ الخَلَفِ. ثُمَّ لَا يَذكُرونَ المذهَبَ الحقيقِيَّ لأهْلِ السُّنَّةِ، والمُفوِّضَةُ: مَعناهُ عندَهُمُ الَّذِي يَقرَؤُونَ النُّصوصَ ويُفوِّضُونَ أمرَهَا إِلَى اللهِ، تقُولُ لَهُ: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ. مَا مَعْنَى اسْتَوَى؟ قَالَ: اللهُ أعلَمُ. هَؤُلاءِ أهْلُ التَّفويضِ، وأهْلُ التَّأويلِ إِذَا سَألْتَهُمْ: مَا معْنَى: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ؟ قَالُوا: اسْتَوْلَى، فهَؤُلاءِ الجَمَاعَةُ الجَاهِلُونَ بمذهَبِ السَّلفِ يقُولُونَ: إنَّ مذهَبَ أهْلِ السَّلفِ هُوَ التَّفويضُ، وعندَهُمُ البَيْتُ المشهُورُ فِي عقَائِدِهِمْ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا ... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

وعنْدَهُمْ أنَّ جَمِيعَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ كُلَّها تُوهِمُ التَّشبِيهَ، فهُمْ يقُولُونَ: «كُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشبيهَا أوِّلْهُ»، فقَدَّمَ التَّأويلَ «أَوْ فوِّضْ ورُمْ تَنْزيهَا» وهَذِهِ قَاعِدَةٌ باطِلَةٌ؛ لأنَّنَا نَقُولُ: لَيْسَ فِي النُّصوصِ شَيْءٌ يُوهِمُ التَّشبِيهَ، بَلْ كُلُّها تَدُلُّ عَلَى أنَّ الصِّفَاتِ لَائِقَةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهَؤُلاءِ الجَاهِلُونَ بمذْهَبِ السَّلفِ يقُولُونَ: إنَّ مذهَبَ السَّلفِ هُوَ التَّفويضُ. ومعلُومٌ أنَّ هَذَا مِنْ أبْطَلِ الأقْوَالِ أَنْ يُنزِّلَ اللهُ عَلَيْنَا كِتَابًا، ويقُولَ رَسُولُهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُنَّةً، ونَقُولُ فِي أعظَمِ مَا تَرِدُ مِن أَجْلِهِ وهُوَ الصِّفَاتُ: إنَّهُ لَا يُفهَمُ معنَاهَا. هَذَا مِنْ أكْبَرِ القَدْحِ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ، وأهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ بَريئُونَ مِنْ هَذَا المذْهَبِ، ويُنكِرُونَهُ؛ لأنَّهُمْ يُثبِتُونَ النُّصوصَ ومَعَانِيَهَا اللَّائقَةَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ أهْلُ السُّنَّةِ والسَّلفُ يَنفُونَ التَّفويضَ مُطلَقًا؟

فالجَوابُ: فِيهِ تفصِيلٌ؛ فالتَّفويضُ فِي الكيفِيَّةِ يُثبِتُونَـهُ، والتَّفـويضُ فِي المعْنَى

والسَّلفُ بَريئُونَ مِنْ هَذَا المذهَبِ، وَقَدْ تَواتَرَتِ الأَقْوَالُ عَنْهُم بإثبَاتِ المعَانِي[١] لهَذِهِ النُّصوصِ إجمَالًا أحيَانًا، وتفصيلًا أحيَانًا، وتفويضِهِمُ الكيفيَّةَ إِلَى عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ[٢].

قَالَ شيخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ في كِتَابِهِ المعرُوفِ بـ(العَقْل والنَّقْل) (ص١١٦/ ج١) المطبُوعِ عَلَى هَامِشِ (مِنهَاجِ السُّنَّةِ): «وأمَّا التَّفويضُ فمِنَ المعلُومِ أنَّ اللهَ أمرَنَا بتَدبُّرِ القُـرآنِ، وحَضَّنَا عَلَى عقْلِهِ وفَهْمِهِ، فكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُـرَادَ مِنَّا

يُنكِرُونَهُ، وقَدْ تَواتَرَتِ الأَقْوَالُ عَنْهُمْ بإِثْبَاتِ المعَانِي لـهَذِهِ النُّصوصِ إجْمَالًا أحْيَانًا، وتفصيلًا أحْيَانًا، وتَفْويضِهِمُ الكيفِيَّةَ إِلَى عِلْمِ اللهِ؛ فنَقُولُ: استَوَى. لكِنْ كَيْفَ استَوَى؟ لَا نَقُولُ.

[١] فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ.

[٢] ومَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ مِنَ النُّقولِ فلْيَرْجِعْ إِلَى كُتُبِ السُّنَّةِ المُؤَلَّفَةِ فِي هَذَا البَابِ فهُمْ قَدِ اتَّفَقُوا عَلَى هَذِهِ الجُملَةِ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ»، وهَذِهِ مشهُورَةٌ عَنْ أئمَّةِ التَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ المَعْنَى مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: قولُهُمْ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»؛ لأَنَّنا نعلَمُ أَنَّهَا ألفَاظٌ جَاءَتْ لِمَعَانٍ، فَمَا جَاءَتْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُتلَى فَقَطْ!

والوَجْهُ الثَّانِي: قولُهُمْ: «بِلَا كَيْفٍ»؛ لأَنَّ نَفْيَ الكيفِيَّةِ دَلْيلٌ عَلَى ثُبوتِ أَصْلِ المَعْنَى، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ المَعْنَى ثَابِتًا مَا احْتَجْنَا إِلَى نَفْيِ الكيفِيَّةِ.

الإعرَاضُ عَنْ فهمِهِ ومعرفَتِهِ وعقْلِهِ[١] إِلَى أنْ قَالَ (ص:١١٨): «وحينَئِذٍ فيكُونُ مَا وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فِي القُرآنِ أو كَثِيرٌ ممَّا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ لَا يَعلَمُ الأنبيَاءُ معنَاهُ، بَلْ يقُولُونَ كلَامًا لَا يعقِلُونَ معنَاهُ[٢]،..........

---

[١] هَذَا أَوَّلًا: «أَنَّ اللهَ أمرَنَا بتَدبُّرِ القُرآنِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، لكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ اللُّزومِ، وَهُوَ أَنَّ اللهَ إِذَا كَانَ أنزلَهُ للتَّدبُّرِ وَجبَ عَلَيْنَا أن نتدبَّرَهُ؛ وإِلَّا لَمْ يَكُنْ لإنزالِهِ فائدَةٌ.

ثَانيًا: أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ لَمْ يتدبَّرِ القُرآنَ فقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤]، وقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ﴾ [المؤمنون:٦٨- ٦٩]، فَفِي هَذِهِ الآيَةِ إِشارَةٌ إِلَى شهَادَةِ أنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ لأَنَّ قولَهُ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ هُوَ القُرآنُ ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ﴾ الرِّسَالَةُ، وتَأمَّلِ القُرآنَ وسيَاقَاتِهِ تَجِدْهَا كَثِيرًا مَا تَقْرُنُ الإِخلَاصَ بالمُتابَعَةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَنْ يُرادَ مِنَّا الإعرَاضُ» لأَنَّ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لا تَتكلَّمْ فِي المَعْنَى. يقُولُونَ: أَعْرِضْ عَنْهُ، لَا تتكَلَّمْ فِي المَعْنَى، مَا لَكَ ولـهَذَا! اتلُ القُرآنَ للثَّوابِ فَقَطْ.

هَذَا بالنِّسبَةِ لآيَاتِ الصِّفَاتِ فَقَطِ الَّتِي هِيَ زُبدَةُ الرِّسالَةِ الإلهيَّةِ، أمَّا غيرُ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الأحكَامِ فمَعْنَاهَا مفهوم، ويجِب تدبُّرها.

[٢] أهْلُ التَّفويضِ يقُولُونَ: إنَّ الَّذِي فِي القُرآنِ لَا يَعلَمُ معنَاهُ حتَّى الرَّسُولُ محمَّدٌ عَلَيهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَـوْ سألْتَهُ: مَـا معنَى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؟ يقُـولُ: مَا أدْرِي.

قَالَ: ومعلُومٌ أنَّ هَذَا قَدْحٌ فِي القُرآنِ والأنبيَاءِ، إِذْ كَانَ اللهُ أنزَلَ القُرآنَ، وأخبَرَ أنَّهُ جعَلَهُ هُدًى وبيَانًا للنَّاسِ، وأَمَرَ الرَّسُولَ أَنْ يُبلِّغَ البلَاغَ المُبينَ، وأَنْ يُبيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وأَمَرَ بتدبُّر القُرآنِ وعَقْلِهِ، ومَعَ هَذَا فأشرَفُ مَا فِيهِ -وهُوَ مَا أخْبَرَ بِهِ الرَّبُّ عَنْ صِفَاتِهِ- لَا يعلَمُ أحَدٌ معنَاهُ فَلَا يُعقَلُ ولَا يُتدبَّرُ، ولَا يَكُونُ الرَّسُولُ بيَّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيهِمْ، وَلَا بَلَّغَ البَلَاغَ المُبينَ؛ وعَلَى هَذَا التَّقدِيرِ[١] فيَقُولُ كُلُّ...

مَا معْنَى ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾؟ قَالَ: مَا أدرِي، وأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ تقُولُ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»(١) مَا مَعْنَى يَنْزِلُ؟ يقُولُ: مَا أدرِي. أَنْتَ تقُولُ: «إِنَّ اللهَ يَضْحَكُ إِلَى رَجُلَيْنِ؛ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ»(٢)، مَا مَعْنَى يَضْحَكُ؟ قَالَ: مَا أدْرِي. هَلْ هَذَا مَعقُولٌ؟!

لَا يُعقَلُ! فأيُّ إنسَانٍ يَتكلَّمُ بكَلَام ويقُولُ: لَا أعقِلُ معنَاهُ. فهُوَ يَهذِي، وَهُوَ إِلَى الجُنُونِ أقْرَبُ مِنْهُ إِلَى العَقْلِ؛ ولهَذَا يقُولُ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ هَذَا القَولَ قَدْحٌ فِي القُرآنِ والأنبيَاءِ، وهَذَا صَحِيحٌ؛ لِذَا لَوْ سُئِلَ شخْصٌ عَنْ مَعْنَى قولِهِ: كَذَا وكَذَا. ممَّا هُوَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَلَّفَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا أدرِي. فإنَّ هَذَا يَحُطُّ مِنْ مرتبَتِه، فَإِذَا كَانَتِ الرُّسلُ تقُولُ مَا تَقُولُ مِنَ الوَحْيِ فيمَا يَتعلَّقُ بأسمَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وصِفَاتِهِ وهِيَ لَا تَدْرِي مَعْنَى مَا تقُولُ، فهَذَا مِنْ أكبَرِ القَدْحِ فِي الأنبيَاءِ علَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

[١] وهَذَا اللَّازِمُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم...، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠).

مُلحدٍ ومُبتدَع: الحَقُّ في نَفْسِ الأَمْرِ مَا علمْتُهُ برَأْيِي وعَقْلِي، ولَيْسَ في النُّصوصِ مَا يُناقِضُ ذَلِكَ؛ لأنَّ تِلْكَ النُّصوصَ مُشكِلَةٌ مُتشابِهَةٌ، ولَا يَعلَمُ أحَدٌ معْنَاهَا[١].

---

[١] وهَذَا لازِمٌ صَحِيحٌ؛ إذَا كَانَتِ النُّصوصُ لَيْسَ لَهَا مَعْنًى فإنَّهَا لَا يُمكِنُ أَنْ تُعارِضَ أيَّ بَاطِلٍ؛ لأنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا؛ وعَلَى هَذَا فكُلُّ مُلحِدٍ وزِنْدِيقٍ ومُبتدِعٍ يَأتِي بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الزَّندقَةِ والبِدَعِ والإلحَادِ ويقُولُ: مَا قُلتُهُ لَا يُنافِي القُرآنَ؛ لأَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ لَهُ مَعنًى، وكيْفَ تُصادِمُنِي بشَيْءٍ لَيْسَ لَهُ مَعنًى.

وصدَقَ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ! هَذَا لَازِمٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، ولَا نَسْتَطِيعُ أن نَردَّ عَلَى مُلحِدٍ إذَا كُنَّا لَا نَدْرِي مَا مَعْنَى القُرآنِ؛ لأَنَّهُ لَوْ قُلْنَا مَثَلًا: كلامُكَ بَاطِلٌ، فإنَّهُ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ. قَالَ المُلحِدُ: إنَّ (لَا إلَهَ إلَّا الله) ليْسَ لَهَا معْنًى. ولَوْ قُلْنَا لَهُ: إنَّ اللهَ يفعَلُ مَا يُرِيدُ. قَالَ: لَا أَبدًا، الإنسَانُ حُرٌّ يفعَلُ مَا يَشَاءُ، ولَيْسَ لَهُ تَعلُّقٌ بفِعْلِ اللهِ. ولَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: إنَّ اللهَ يفعَلُ مَا يُرِيدُ بالنِّسبةِ لفِعْلِ العَبْدِ؛ لأَنَّهُ يقُولُ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إنَّهُ لَا مَعْنَى للآيَاتِ. فنَحْنُ لَمْ نُخالِفِ الآيَاتِ!.

فرَضِيَ اللهُ عَنْ شَيخِ الإسلَامِ حَيْثُ فَتَحَ للأذكِيَاءِ مِثْلَ هَذِهِ الأَبْوَابِ، وإلَّا لكَانَ النَّاسُ فِي غفلَةٍ، بَلْ رُبَّمَا يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا سَكَتَ أَسْلَمُ لَهُ، وقَالَ مَثَلًا: أَنَا لَا أُفسِّرُ (استَوَى)، وَلَا (جَاءَ)، ولَا (يَضْحَكُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فأَنَا أَسلَمُ بذَلِكَ. فنَقُولُ: هَذَا غَلَطٌ، ولَسْتَ بأسلَمَ؛ لأَنَّكَ إذَا لَمْ تُفسِّرْهَا بِمَا أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ورسولُهُ ﷺ؛ فقَدْ هَلَكْتَ، لَا بُدَّ من معرِفَةِ المعْنَى، وإلَّا لأَمْكَنَ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**عَلَى هَذَا التَّقدِير فيَقُولُ كُلُّ مُلحِدٍ ومُبتَدِعٍ: الحَقُّ فِي نفْسِ الأَمْرِ مَا علمْتُهُ برَأْيِي وعَقْلِي، ولَيْسَ فِي النُّصوصِ مَا يُناقِضُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ تِلْكَ النُّصوصَ مُشكِلَةٌ مُتشابِهَةٌ، ولَا يعلَمُ أحَدٌ معنَاهَا!**».

ومَا لَا يعلَمُ أحَدٌ معنَاهُ لَا يَجُوزُ أن يَستدِلَّ بِهِ[١]، فيَبْقَى هَذَا الكَلَامُ سَدًّا لبَابِ الهُدَى والبيَانِ مِنْ جِهَةِ الأنبيَاءِ، وفَتْحًا لبَابِ مَنْ يُعارِضُهُمْ ويقُولُ: إنَّ الهُدَى والبيَانَ في طريقِنَا لَا في طَرِيقِ الأنبيَاءِ؛ لأنَّنَا نَحْنُ نعلَمُ مَا نقُولُ ونُبيِّنُهُ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ، والأنبيَاءُ لَمْ يعلَمُوا مَا يقُولُونَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبيِّنُوا مُرادَهُمْ[٢]»..

---

[١] يَصلُحُ أن يقال: يُستَدَلُّ به -بالضَّمِّ- وهُوَ أقربُ إلَى السِّيَاقِ.

[٢] وهَذَا لازِمٌ واضِحٌ، وهَذا اللازمُ كُفْرٌ محْضٌ وزيادَةٌ؛ لأَنَّ القَوْلَ بالتَّفويضِ يفْتَحُ بَابَ الإلحَادِ؛ لأَنَّ المُلحِدَ يقُولُ: لَا يُمكِنُ أن تَستدِلُّوا عليَّ بكَلَامٍ لَا تَدْرُونَ معنَاهُ، وأنَا أستدِلُّ عَلَيْكُمْ بعَقْلِي ورَأْيِي. ثُمَّ يقُولُ: إنَّ مَنْ يقُولُ: إنَّ المَعْنَى كَذَا. خَيْرٌ ممَّنْ يقُولُ: أنَا لَا أدْرِي.

ولهَذَا اشتبَهَتْ هَذِهِ المسألَةُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وقَالَ تِلْكَ العِبَارَةَ الصَّادقَةَ الكَاذِبَةَ، قَالَ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقَةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ. وهَذِهِ العِبَارَةُ صادقَةٌ كاذبَةٌ؛ صَادِقَةٌ في الجُملَةِ الأُولَى، وكاذبَةٌ فِي الجملَةِ الثَّانيَةِ، فالجُملَةُ الأُولَى: طريقَةُ السَّلفِ أسلَمُ. فبِلَا شِكٍّ، أمَّا: طريقَةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ. فهَذَا مِنْ أكذَبِ مَا يكُونُ مِنَ الكَلَامِ:

أوَّلًا: أنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مُتناقِضَةٌ، كَيْفَ تقُولُ: هَذِهِ أسلَمُ، وهذِهِ أعلَمُ وأحكَمُ؟ إذِ السَّلَامَةُ لَا تَكُونُ إلَّا بالعِلْمِ والحِكْمَةِ، لَا يُمكِنُ أَنْ يَسلَمَ الجَاهِلُ أبدًا، وَلَا يُمكِنُ أن يَسلَمَ السَّفِيهُ أبدًا، بَلْ إنْ تَنَزَّلْنَا قُلنَا: لَا يُمكِنُ أن يكُونَ الجَاهِلُ أسلَمَ مِنَ العَالِمِ، ولَا السَّفِيهُ أسلَمَ مِنَ الحَكِيمِ. فأَنْتَ إذَا أقرَرْتَ بأنَّ طريقَةَ السَّلفِ أسلَمُ لزِمَكَ أَنْ تُقِرَّ بأَنَّ طريقَةَ السَّلفِ أعلَمُ وأحكَمُ.

....

ثانيًا: أَنْ نقُولَ: بأيِّ وَجْهٍ قُلْتَ: إنَّ طريقَةَ السَّلفِ أسلَمُ، وطريقَةَ الخلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ؟ أَتَدْرِي مَنِ السَّلَفُ؟ السَّلَفُ هُمُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والخُلفَاءُ الرَّاشُدُونَ، والصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتَّابِعُونَ لَهُمْ بإحسَانٍ مِنْ أئمَّةِ الهُدَى والحَقِّ، فكَيْفَ تكُونُ طَرِيقَةُ الخَلَفِ أَهْدَى مِنْهُمْ وأعلَمَ وأحكَمَ؟! هَلْ مِنَ المُمكِنِ أَنْ نَقُولَ: أَنتَ يَا رسُولَ اللهِ، ويَا أَبَا بَكْرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمانُ، وعَلِيٌّ -والصَّحابَةُ كلُّهُم- طريقَةُ مَنْ يأتِي مِنْ هَؤُلَاءِ المعتزَلَةِ والنُّظَّارِ أعلَمُ وأحكَمُ مِنْكُمْ؟! هَذَا غَيْرُ معقُولٍ، ولَوْ أنَّ إنسَانًا ثَبتَ عَلَى هَذَا لأخرجْنَاهُ مِنَ الإسلَامِ؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ أعظَمِ القَدْحِ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ وأصحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنْ يَأْتِيَ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ- أفرَاخُ الصَّابئَةِ والمُشركِينَ واليَهودِ والنَّصَارَى، ثُمَّ يُقَالُ: هُمْ أعلَمُ وأحكَمُ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحَابِهِ فيمَا يَتعلَّقُ باللهِ وصِفَاتِهِ؟! هَذَا شَيْءٌ مُستَحِيلٌ.

فالمُهمُّ: أنَّ مِثْلَ هَذِهِ العِبَارَةِ: طريقَةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقَةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ. رُبَّمَا تجِدُونَهَا فِي كُتُبِ عُلَمَاءَ أجِلَّاءَ، وهُمْ لَوْ عَلِمُوا مُقتَضَى هَذِهِ العِبَارَةِ ومُستلزَمَاتِهَا مَا قَالُوهَا أَبَدًا، لكِنْ قَدْ تَندَرِجُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَروٍّ وتَمَهُّلٍ، ويَأْخُذُهَا الآخِرُ عَنِ الأَوَّلِ؛ وإلَّا لَوْ تَأمَّلُوا لوَجَدُوهَا مُتناقِضَةً باطلَةً، يلزَمُ مِنْهَا لوازِمُ فاسدَةٌ، ونَحْنُ نَرمِيهِمْ بدَائِهِمْ فنَقُولُ: زُعماؤُكُم ورُؤسَاؤُكُمْ مَاذَا كَانَ مُنْتَهَى أمرِهِمْ؟ الجَوابُ: الحَيْرَةُ والقَلَقُ والشَّكُّ.

قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ -وهُوَ أَبُو حَامِدٍ الغَزَّالِيُّ-: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عندَ المَوتِ أَهْلُ الكَلَامِ[1]، وهُمْ مَنْ يقُولُـونَ: إنَّهُمْ أعلَمُ وأحكَمُ، فهَذَا الرَّازِي مِنْ رُؤسَائِكُمْ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨).

فتبيَّنَ أنَّ قَوْلَ أهْلِ التَّفْويضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أنَّهُمْ متَّبِعُونَ للسُّنَّةِ والسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أقْوَالِ أهْلِ البِدَعِ والإلحَادِ»[1]، ....

يقُولُ: لَقَدْ تأَمَّلْتُ الطُّرقَ الكلاميَّةَ، والمَناهِجَ الفلسفيَّةَ فما رَأيْتُها تَشْفِي عَلِيلًا، ولَا تَرْوِي غَلِيلًا، ورَأَيْتُ أقربَ الطُّرقِ طريقَةُ القُرآنِ، أَقْرأُ فِي الإثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأَقْرأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، ومَنْ جرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرفَتِي.

هَذَا الكَلَامُ الجيِّدُ دَلِيلٌ واضِحٌ عَلَى أنَّ أهْلَ الكَلَامِ لَا يَنْتَفِعُونَ بكَلَامِهِمْ لَا تَشفِي عَلِيلًا، وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا، وَكَانَ قَدْ قَالَ مُتمثِّلًا أَوْ مُنْشِئًا(١):

نِهَايَـةُ إِقْـدَامِ العُقُـولِ عِقَـالُ ... وَأَكْثَـرُ سَـعْيِ العَـالَمِينَ ضَـلَالُ

وأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَغَايَـةُ دُنْيَانَـا أَذًى وَوَبَـالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيـهِ قِيـلَ وَقَـالُوا

[١] فمِنْ ثَمَّ قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فتبيَّنَ أنَّ قَوْلَ أهْلِ التَّفويضِ الَّذِينَ يَزعُمُونَ أنَّهُم مُتَّبِعُونَ للسُّنَّةِ والسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أقْوَالِ أهْلِ البِدَعِ والإلحَادِ» وذَلِكَ بالنَّظَرِ إِلَى اللَّوازِمِ الَّتِي تَلْزَمُ عَلَى قولِهِمْ، حَيْثُ يبْقَى كَلَامُ اللهِ تعَالَى لَيْسَ لَهُ قِيمَةٌ، وكَلَامُ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لَهُ قِيمَةٌ، ويَبْقَى كُلُّ مُلحِدٍ أَوْ مُبتَدِعٍ يَقُولُ: مَا دَامَ هَذَا الكَلَامُ لَيسَ لَهُ قِيمَةٌ فَلَا تَستَطِيعُ أَنْ تَرُدَّ عَلَيَّ، والحقُّ فِيمَا قُلْتُهُ مِنْ عَقْلِي.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥٩-١٦٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٨٢).

انْتَهَى كَلَامُ الشَّيخِ، وهُوَ كَلَامٌ سَدِيدٌ مِنْ ذِي رَأْيٍ رَشِيدٍ، وَمَا عَلَيْه مَزِيد -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَمَعَنَا بِهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ-[١].

القَاعِدَةُ الرَّابعَةُ: ظَاهِرُ النُّصوصِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْنِ مِنَ المعَانِي[٢]،..

وقَولُهُ: «مِنْ شَرِّ أقوَالِ أهْلِ البِدَعِ» يَعْنِي هُوَ إِذَنْ مُوازٍ لبِدْعَةِ الجَهْمِيَّةِ والمعتزلَةِ والقَدريَّةِ وغيرِهِمْ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «مِنْ شَرِّ» فهُوَ دَاخِلٌ فِي اسْمِ التَّفضِيلِ.

[١] مسألَةٌ: قَوْلُ بعضِهِمْ: «أَنْ تُؤمِنَ بِصِفَاتِ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ» هَلْ هَذَا مِنَ التَّفويضِ؟

الجَوَابُ: قَولُهُ: عَلَى مُرَادِ اللهِ. هَذَا مِنْ إِثْبَاتِ المَعْنَى؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ المَعْنَى، وَهَذَا مَعرُوفٌ عَنِ الإمَامِ الشَّافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهُوَ حَقٌّ.

[٢] سَبَقَ لَنَا فِي القَاعِدَةِ الماضِيةِ أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا فِيمَا يتعلَّقُ بأسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ وفِيمَا يتعلَّقُ بالأحكَامِ العمليَّةِ؛ لأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ باللُّغةِ العربيَّةِ فيَجِبُ أن يُحمَلَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ هَذِهِ اللُّغَةُ.

وهَذِهِ القَاعِدَةُ كالمُتمِّمِ للَّتِي قَبلَهَا، وهِيَ: أَنَّ ظَاهِرَ النُّصوصِ هُوَ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْنِ مِنَ المَعَانِي، وَلَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي لا يَحتَمِلُ غيرَهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَحتَمِلُ غيرَهُ، لكِنَّ أوَّلَ مَا يَتبَادَرُ إِلَى الذِّهنِ مِنَ المَعْنَى، هَذَا هُوَ ظَاهِرُ النُّصوصِ؛ ولهَذَا لَوْ قُلْتَ: قَتَلْتُ أَسَدًا فِي الفَلَاةِ. فالمُتبَادِرُ أَنَّهُ الحَيوَانُ المُفتَرِسُ، وَلَوْ قُلْتَ: رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ حَقِيبَةً إِلَى المَدْرَسَةِ. فالمُتبادِرُ أَنَّهُ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ، إِذَنْ: ظَاهِرُ اللَّفْظِ مِنَ المِثَالِ الأَوَّلِ: أَنَّ الأَسَدَ هُوَ الحَيوَانُ المُفتَرِسُ، وظَاهِرُ اللَّفْظُ مِنَ المثَالِ الثَّاني: أَنَّ المُرادَ بالأَسَدِ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ، وَهَذَا الَّذِي جَعَلَ شَيْخَ الإسلَامِ ابْنَ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يقُولُ:

وهُوَ يختَلِفُ بحَسَبِ السِّيَاقِ ومَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلَامُ[١]، فالكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ يكُونُ لهَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ، ومَعْنًى آخَرُ في سِيَاقٍ[٢]، وتَركِيبُ الكَلَامِ يُفِيدُ معْنًى عَلَى وَجْهٍ، ومعْنًى آخَرَ عَلَى وَجْهٍ[٣].

«إِنَّهُ لَا مَجَازَ فِي اللُّغَةِ»(١)؛ لأَنَّ المجَازَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ قرينَةٍ، هَذِهِ القَرينَةُ تجعَلُهُ حقيقَةً فِي سِيَاقِهِ، بحَيْثُ لَوْ أَرَادَ الإنسَانُ أَنْ يَصرِفَهُ عَمَّا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ لَمْ يَتمَكَّنْ، وبهَذَا نَعرِفُ أَنَّ كَلَامَ شيخِ الإِسلَامِ ابْنِ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَيْسَ مِنَ المُحَالِ، كَمَا ادَّعَاهُ بعضُهُمْ وقَالَ: إنَّ اللُّغَةَ العربيَّةَ فِيهَا أشيَاءُ مجَازِيَّةٌ لا بُدَّ. فنَقُولُ: هَذِهِ الأشيَاءُ المجازِيَّةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ قَرينَةٍ، هَذِهِ القَرينَةُ تجعَلُ الكَلَامَ في سِيَاقِهِ حقيقَةً، بحَيْثُ لَوْ أرَادَ الإنسَانُ أَنْ يَصرِفَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا تَمكَّنَ، إِذَنْ: ظَاهِرُ الكَلَامِ هُوَ مَا يَتبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ مِنَ المعَانِي.

[١] كَمَا سَيَأْتِي فِي الأَمْثِلَةِ.

[٢] وهِيَ كَلِمَةٌ واحِدَةٌ.

[٣] فإِذَا جاءَنِي طَالِبُ عِلْمٍ كَبِيرٌ مثلًا وَقَالَ: أُريدُ كُتُبًا. فقُلْتُ لوَكِيلِي عَلَى المخْزَنِ: أَعْطِهِ مَا يَلِيقُ بِهِ. وعنْدِي مِنَ الكُتُبِ الكِبَارِ والصِّغَارِ؟ فإِنَّهُ سيُعطِيهِ مِنَ الكِبَارِ لأَنَّهُ طَالِبُ عِلْمٍ، وجَاءَنِي وَاحِدٌ صَغِيرُ السِّنِّ وَقَالَ: أُريدُ كُتُبًا. فقُلْتُ لِوَكِيلِي: أَعْطِهِ مَا يَلِيقُ بِهِ. فإِنَّهُ يُعطِيهِ الأشيَاءَ الصَّغيرَةَ، وَهُوَ مَا يَلِيقُ بِهِ؛ فانْظُرْ إِلَى كَلِمَةِ: (مَا يَلِيقُ بِهِ)، لفظُهَا وَاحِدٌ، لَكِنِ اختَلَفَتْ بحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ الَّذِي يَلِيقُ بهَذَا غيرُ الَّذِي يَلِيقُ بهَذَا لَا بحَسَبِ السِّيَاقِ؛ لأَنَّ السِّيَاقَ وَاحِدٌ، وَهُوَ:

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٩١)؛ وانظر: الإيمان الكبير (ص:٨٣، وما بعدها) ط. المكتب الإسلامي.

فلفْظُ (القَريةِ)، مَثَلًا يُرَادُ بِهِ القَومُ تَارَةً، ومَسَاكِنُ القَومِ تَارَةً أُخرَى[١].

فمِنَ الأوَّلِ[٢]: قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء:٨٥][٣].

«أَعْطِهِ مَا يَلِيقُ بِهِ» بَلْ «بحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ»، فصَارَتِ الكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ يختَلِفُ مَعْنَاهَا.

والتَّركِيبُ كَذَلِكَ يختَلِفُ معناهُ مِنْ تَركِيبٍ إِلَى آخَرَ، كُلُّ شَيْءٍ فِي الوَاقِعِ يَعْتَمِدُ عَلَى القَرينَةِ، حتَّى إنَّ الَّذِينَ يَعبُرُونَ الرُّؤيَا تُعرَضُ عَلَيْهِمْ رُؤًى بصُورَةٍ وَاحِدَةٍ فيُفسِّرُونَهَا عَلَى وَجْهٍ باعتبَارِ راءٍ رَآهَا، وَعَلَى وَجْهٍ آخَرَ باعْتِبَارِ رَاءٍ آخَرَ؛ بحسَبِ حَالِ الرَّائِي؛ ولهَذَا يُخطِئُ مَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى الكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ فِي تَعْبِيرِ الرُّؤيَا؛ لأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ هُنَاكَ قَرَائِنُ تَحمِلُ العَابِرَ عَلَى أَنْ يُعبِّرَ الرُّؤيَا عَلَى هَذَا الوَجْهِ المُعيَّنِ.

[١] نَفْسُ القَريَةِ يُرَادُ بِهَا القَومُ -أَيْ: نَفْسُ القَوْمِ-، ويُرَادُ بِهَا مساكِنُ القَوْمِ حَسبَ السِّيَاقِ.

[٢] الَّذِي يُرَادُ بِهِ القَوْمُ.

[٣] أَيْ: مَا مِنْ قَريَةٍ تُكذِّبُ الرُّسلَ إلَّا قُضِيَ عَلَيْهَا؛ إمَّا بالهَلَاكِ والمَحْقِ، أَوْ بالعَذَابِ الشَّدِيدِ الَّذِي يكُونُ بالحُروبِ والمخَاوفِ وغيرِ ذَلِكَ، وهَذِهِ لَا شَكَّ أنَّ المُرادَ بذَلِكَ القَوْمُ لَيْسَتِ القَريَةَ؛ لأَنَّ القُرَى الَّتِي هِيَ المسَاكِنُ لَا تُعذَّبُ، بَلِ الَّذِي يُعذَّبُ هُوَ السَّاكِنُ.

كَذَلِكَ قَولُهُ تعَالَى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج:٤٥]، فالمُرادُ بالقَريةِ هُنَا القَومُ؛

ومِنَ الثَّانِي: قَولُهُ تعَالَى عَنِ الملائِكَةِ ضَيْفِ إبراهِيمَ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١][١].

وتقُولُ: صَنَعْتُ هَذَا بِيَدِي[٢]، فَلَا تَكُونُ اليَدُ كاليَدِ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]؛ لأَنَّ اليَدَ فِي المِثَالِ أُضيفَتْ إِلَى المخْلُوقِ، فتكُونُ مُناسِبَةً لَهُ[٣]،...

لأَنَّ مسَاكِنَ القَوْمِ لَا تُوصَفُ بهذَا الوَصْفِ؛ لِذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: المُرادُ بالقَريَةِ هُنَا المسَاكِنُ لقُلْنَا: إِنَّ اللَّفْظَ يأباهُ، وَهُوَ تحْرِيفٌ، إِذِ المسَاكِنُ لَا تكُونُ ظَالِمَةً.

ومِنْ ذَلِكَ قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ فكُلُّ إنسَانٍ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَا يُمكِنُ لآلِ يَعْقُوبَ أَنْ يقولُوا لأبِيهِمُ: اسأَلِ القَريَةَ -أَي: الجُدْرَانَ- فإِذَنْ: هِيَ حقيقَةٌ فِي سُؤَالِ أَهْلِ القَريَةِ.

[١] هُنَا لَا يُمكِنُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ المُرادَ بالقَريَةِ هُوَ السَّاكِنُ؛ لأَنَّهُ أضَافَ السَّاكِنَ إِلَى القَريَةِ. إِذَنِ: المُرادُ بالقَريَةِ هُنَا المسَاكِنُ دُونَ السَّاكِنِ، ولَوْ أَرَادَ الإنسَانُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ المُرادَ بِهَا السَّاكِنُ. قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ الكَلَامُ؛ لأَنَّهُ حينَئِذٍ يكُونُ الكَلَامُ: إِنَّا مُهلِكُو أَهْلِ أَهْلِ. وهَذَا لَا يَستَقِيمُ؛ فتَبَيَّنَ الآنَ أَنَّ ظَاهِرَ الكَلَامِ يختَلِفُ بِحَسبِ السِّيَاقِ والقَرَائِنِ، وأَنَّ الكَلِمَةَ فِي سِيَاقِهَا وقَرائِنِهَا حقيقَةٌ فِيهِ؛ لِوُجُودِ القَرينَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ المَعْنَى الأَوَّلِ.

[٢] يَعْنِي: إنسَانٌ صَنَعَ لَهُ كرسيًّا بيَدَيْهِ يقُولُ: صنَعْتُ هَذَا الكُرسيَّ بيَدِيَّ.

[٣] لأَنَّ الإضَافَةَ تُعيِّنُ المُرادَ، فَلَا تَظُنَّ أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: صَنَعْتُ هَذَا بيَدَيَّ. أَنَّهَا كقَـولِهِ تعَالَى عَنْ نفسِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ مَعَ أَنَّ التَّرْكِيبَ وَاحِدٌ، لكِـنَّ بينَهُمَا

وفِي الآيَةِ[١] أُضِيفَتْ إِلَى الخَالِقِ فتكُونُ لَائِقَةً بِهِ، فَلَا أَحَدَ سَلِيمَ الفِطْرَةِ صَرِيحَ العقْلِ يَعتَقِدُ أنَّ يَدَ الخَالِقِ كيَدِ المخلُوقِ أَوْ بالعَكْسِ[٢].

فَرْقًا؛ لأَنَّ اليَدَ في الأَوَّلِ أُضيفَتْ إِلَى الإنسَانِ المخلُوقِ، وفِي الثَّانِي إِلَى الرَّبِّ الخَالِقِ؛ ولهَذَا قَالَ: «اليَدُ فِي المِثَالِ أُضِيفَتْ إِلَى المخلُوقِ فتكُونُ مُناسبَةً لَهُ»، أَيْ: تكُونُ مُناسبَةً للمَخلُوقِ.

[١] ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

[٢] الفَرقُ بَيْنَ هَذَا المِثَالِ والمثَالِ السَّابِقِ فِي قَولِهِ: القَرية. واضِحٌ؛ لأَنَّ القَريَةَ عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ، واختَلَفَ مَعْنَاهَا بحَسَبِ السِّيَاقِ، وهَذِهِ -أيِ: اليَدُ- عَلَى صِفَةٍ فِي الذَّاتِ، واختَلَفَ معْنَاهَا بحَسَبِ الإضَافَةِ، فالمِثَالَانِ بينَهُمَا فَرْقٌ، لكِنَّ معنَاهُمَا وَاحِدٌ؛ بالنِّسبَةِ لكَونِ هَذَا حقيقَةً فِي مكَانِهِ، وهَذَا حقيقَةً في مكَانِهِ، حتَّى قولُهُ تعَالَى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤]، وهُوَ أَشْكَلُ مِنْ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ هذا أيضًا حقيقَةٌ فِي مكَانِهِ، والمعْنَى: ذُلَّ لهُمَا؛ لأَنَّ أَصْلَ الجنَاحِ للطَّيَرَانِ، والطَّيَرَانُ عُلُوٌّ وتَعَالٍ، فيَقُولُ: هَذِهِ العِزَّةُ الَّتِي أَنْتَ تَعْلُو بِهَا ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ أَيِ: الجَنَاحَ الذَّلِيلَ مِنَ الرَّحمَةِ.

فأَنْتَ إِذَا أَخَذْتَ بهَذَا سَهُلَ عَلَيْكَ جِدًّا الجَوَابُ عَمَّا يُورِدُهُ القَائِلُونَ بأَنَّ القُرآنَ فِيهِ مجَازٌ أَوِ اللُّغَةَ فيهَا مجَازٌ.

وفي قَولِ القَائِلِ(١):

وَإِذَا المَنِيَّــةُ أَنْشَــبَتْ أَظْفَارَهَــا ... أَلْفَيْــتَ كُــلَّ تَمِيمَــةٍ لا تَنْفَــعُ

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: «ديوان الهذليين» (١/ ٣).

ونقُولُ: «مَا عنْدَكَ إلَّا زَيدٌ»، وَ«مَا زَيْدٌ إلَّا عِنْدَكَ»، فتُفِيدُ الجُملَةُ الثَّانيَةُ معْنًى غَيرَ مَا تُفيدُهُ الأُولَى مَعَ اتِّحَادِ الكلِمَاتِ، لكِنِ اختَلَفَ التَّركِيبُ فتَغيَّرَ المَعْنَى بِهِ[١].

هَلْ أَحَدٌ يَتصوَّرُ أنَّ الموتَ سَبُعٌ؟ لَا أَحَدَ يَعتَقِدُ هَذَا، بَلْ كُلٌّ يعرِفُ المُرَادَ.

وهُنَا يَقُولُ: «فَلَا أَحَدَ سلِيمَ الفِطْرَةِ» وسلِيمُ الفِطْرَةِ: هُوَ الَّذِي بَقِيَ عَلَى مَا فَطَرَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الخَلْقَ، لَمْ يُهوِّدْهُ أبوَاهُ وَلَمْ يُنصِّرَاهُ، بَلْ هُوَ عَلَى فِطْرَتِهِ «صَرِيحَ العَقْلِ» هُوَ الَّذِي لَمْ يَشُبْ عَقْلَه شَائِبَةُ الشِّرْكِ، أَوِ الشُّبْهَةِ، أَوِ الشَّهوَةِ، بَلْ عقْلُهُ صرِيحٌ، لَا غُبَارَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ العَقْلَ الصَّريحَ مَعَ الفِطْرَةِ السَّلميَةِ يتَّفِقَانِ عَلَى الحَقِّ، فَلَا يُمكِنُ لِذِي عَقْلٍ صَرِيحٍ وفطرَةٍ سَلِيمَةٍ أَنْ يَتوهَّمَ أَوْ يَتخيَّلَ «أنَّ يدَ الخَالِقِ كَيَدِ المخلُوقِ».

[١] سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إنَّ الكلِمَةَ الواحِدَةَ يَكُونُ لَهَا معْنًى فِي سِيَاقٍ ومعْنًى آخَرُ فِي سِيَاقٍ، وتركِيبُ الكَلَامِ يُفيدُ معْنًى عَلَى وَجْهٍ ومَعْنًى آخَرَ عَلَىْ وجْهٍ؛ فإِذَا قُلْتَ: «مَا عِنْدَكَ إلَّا زَيْدٌ» و«مَا زَيدٌ إلَّا عِنْدَكَ»، فالكَلِمَاتُ واحِدَةٌ، والتَّرْكِيبُ مُختَلِفٌ فِي التَّرتِيبِ فَقَطْ، فالمَعْنَى المُستَفَادُ مِنَ المثَالِ الأَوَّلِ: «مَا عِنْدَكَ إلَّا زَيْدٌ» أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَحَدٌ عنْدَ هَذَا المُخاطَبِ إلَّا زَيْدٌ، ولكِنَّ زيدًا يَجُوزُ أَنْ يكُونَ في مكَانٍ آخَرَ، فالحَصْرُ إِذَنْ في المَاكِثِ فِي المكَانِ، وتَقُولُ: «مَا زَيْدٌ إلَّا عِنْدَكَ» فحصَرْتَ زيدًا في المكَانِ، وأنَّهُ لَيْسَ إلَّا عندَكَ فَلَا يُوجَدُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، ولكِنْ قَدْ يُوجَدُ أُنَاسٌ آخَرُونَ عِنْدَ المُخاطَبِ، بخِلَافِ الجُملَةِ الأُولَى، فالحَصْرُ الأَوَّلُ في الماكِثِ -الكَائِنِ-، والحَصْرُ الثَّانِي في المكَانِ؛ فتُفِيدُ الجملَةُ الثَّانيَةُ مَعْنًى غيرَ مَا تُفيدُهُ الأُولَى، مَعَ اتِّحادِ الكَلِمَاتِ؛ لكِنِ اختَلَفَ التَّركِيبُ، فتَغيَّرَ المَعْنَى بِهِ.

....

مسأَلَةٌ: الَّذِينَ نَفَوُا المجَازَ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ، هَلْ نَفَوهُ مُطْلَقًا أَمْ مِنْهُمْ مَنْ نَفَاهُ فِي القُرآنِ فَقَطْ؟

الجَوَابُ: هُمُ انقسَمُوا، فمِنْهُم مَنْ نَفَاهُ فِي القُرآنِ فَقَطْ؛ كالشَّيخِ الشِّنقيطيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، ومِنْهُمْ مَنْ نَفَاهُ مُطلَقًا كشَيْخِ الإسلَامِ ابْنِ تيميَّةَ وابْنِ القَيِّمِ وغَيرِهِمَا[2]؛ وعِلَّةُ الشَّيخِ الشِّنقيطيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَفْيِ أَنْ يكُونَ فِي القُرآنِ مجَازٌ، بأَنَّ المجَازَ يَصِحُّ نَفْيُهُ؛ وَقَالَ: لَيْسَ فِي القُرآنِ مَا يصِحُّ نفْيُهُ.

لكِنَّ كَلَامِ شَيْخِ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْعَدُ وأبيَنُ وأوضَحُ، وهُوَ -أَيْ: شَيْخُ الإسلَامِ- يقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الألفَاظُ قَوالِبُ للمعَانِي، فإذَا تعيَّنَ أَنْ يكُونَ المعْنَى كَذَا وكَذَا فِي هَذَا اللَّفْظِ فهُوَ حقيقَةٌ ونَنْتَهِي. والكَلَامُ مبسُوطٌ بسْطًا كَامِلًا في (مُختصَر الصَّواعقِ المُرسلَةِ)[3].

مسأَلَةٌ: القائِلُونَ بإثبَاتِ المجَازِ يقُولُونَ: لَـمْ يَسْبِقْ إلَى نَفْيِ المجَازِ إلَّا شيخُ الإسلَامِ وتلمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ؟

الجوَابُ: نقُولُ لَهُمْ: وتَقْسِيمُ الكَلَامِ إلَى حقيقَةٍ ومجَازٍ لَمْ يُعرَفْ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتَّابِعينَ لَهُمْ بإحسَانٍ؛ لأَنَّ تَقْسِيمَ الكَلَامِ إلَى حقيقَةٍ وإلَى مجَازٍ حَدَثَ مُتأخِّرًا، حتَّى إنَّهُ ذَكَرُوا عَنِ الإمَامِ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَثْبَتَ المجَازَ لـمَّا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ في قولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الضَّمَائِرِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الجَمْعِ

---

(١) انظر: أضواء البيان (رسالة منع جواز المجاز) (٨/ ١٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٩١)، مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٢).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٢).

إِذَا تَقـرَّرَ هَذَا فظَاهِـرُ نُصوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتبَادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْـنِ مِنَ المعَانِي[١].

وقَدِ انقسَمَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أقسَامٍ[٢]:

وَهُوَ وَاحِدٌ عَزَّوَجَلَّ: «هَذَا مِنْ مجازِ اللُّغةِ»(١)؛ فظَنُّوا أنَّ الإِمَامَ أحمَدَ أثْبَتَ المجَاز، لكِنْ أجَابَ عَنْ ذَلِكَ شيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وقَالَ: مَعْنَى قولِهِ: مِنْ مجَازِ اللُّغةِ. أَيْ: ممَّا تُجيزُهُ اللُّغةِ أَنْ يُعبِّرَ الإنسَانُ المعظِّمُ نفسَهُ بتعبِيرِ الجَمْعِ(٢).

[١] كلمَةُ: «إِذَا تقرَّرَ» أو «إِذَا كَانَ هَذَا» أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تُوجَدُ فِي كلَامِ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كثيرًا، وليْسَ المعنَى الشَّرطَ، بلِ المعْنَى التَّقريرُ، يَعْنِي: أَنَّهُ ثَبتَ، فيَتفرَّعُ عَلَيْهِ كَذَا، ولَيْسَ المَعْنَى أنَّ العَالِمَ الَّذِي تكلَّمَ أَوْ كَتَبَ يُريدُ (إِنْ ثَبتَ)؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ فِي الجِدَالِ -أَوْ فِي المُجادَلَةِ- يَعْتَرِضُ فيَقُولُ مثلًا: إِنَّ المُؤَلِّفَ يَقُولُ: إِذَا ثَبتَ. فهُوَ عنْدَهُ لَمْ يَثْبُتْ، ولكِنْ نَقُولُ: إِنَّ قولَ المُؤَلِّفِ: «إِذَا ثَبتَ» يَعْنِي: التَّقريرَ وأَنَّهُ ثَابتٌ، وهَذَا يُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلَامِ شَيخِ الإسلَامِ ابْنِ تيمِيَّةَ وابْنِ القَيِّمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وقَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِ غيرِهِمَا، لكِنْ يَجِبُ أَنْ لَا نَغْتَرَّ بمَنْ يُلَبِّسُ علَيْنَا ويقُولُ: إِنَّ شَيْخَ الإسلَامِ يقُولُ لَكَ: «إِذَا ثَبتَ» أَوْ «إِذَا كَانَ هَذَا»؛ لأَنَّ مُرادَهُ التَّقريرُ يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ كَانَ وأَنَّهُ قَدْ ثَبتَ، هُنَا نَقُولُ: «إِذَا تَقَرَّرَ» هَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنا إِلَى الْآنَ لَمْ نُقرِّرْ؟ لَا، بَلِ المَعْنَى أَنَّنا نُقرِّرُ أَنْ هَذَا ثَبتَ.

[٢] هَذَا الظَّاهِرُ انْقَسَمَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

---

(١) الرد على الجهمية للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٨٩). وانظر: في الكلام على المجاز موسعًا شرح نظم الورقات، لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٦٣-٧٧)، وشرح مختصر التحرير لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:١٣٩-١٦٨).

القِسْمُ الأوَّلُ: مَنْ جعَلُوا الظَّاهِرَ المُتبادِرَ مِنْهَا مَعنًى حَقًّا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَبْقَوا دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وهَؤُلاءِ هُمُ السَّلَفُ الَّذِينَ اجتَمَعُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأصحَابُهُ، والَّذِينَ لَا يَصدُقُ لَقَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ إلَّا علَيْهِمْ[1].

---

[١] قَولُهُ: «الَّذِينَ لَا يَصْدُقُ لقَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ إلَّا عَلَيْهِمْ»، لقَبُ «أَهْلِ السُّنَّةِ»؛ لأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بالسُّنَّةِ و«الجَمَاعَةِ»؛ لأَنَّهُمُ اجْتَمَعُوا علَيْهَا، فهُوَ لَا يَصدُقُ إلَّا عَلَى هَؤُلاءِ، وأمَّا مَنْ قَالَ: إنَّ المُرادَ بالجَمَاعَةِ هُنَا: جَمَاعَةُ الإِمَامَةِ، فأَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ يَعْنِي: الَّذِينَ تَحْتَ إِمَامٍ وَاحِدٍ؛ فهَذَا كَذِبٌ عَلَى اللُّغةِ، بَلِ المُرادُ بالجَمَاعَةِ الاجتِمَاعُ، هَذَا الأَصْلُ فِي لَفْظِ الجَمَاعَةِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ فِي (الوَاسطِيَّة)(١) الجَمَاعَةُ في الأَصْلِ اسْمٌ للاجتِمَاعِ، فيَكُونُ معْنَى (أهل السُّنَّةِ): أَيْ: أَهْل السُّنَّةِ والاجْتِمَاعِ عَلَى السُّنَّةِ، وبِهَذَا نَعرِفُ أَنَّ المُفَوِّضِينَ والمُؤَوِّلِينَ لَا يَصدُقُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ المُتأَخِّرينَ يَرونَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَنْحَصِرُونَ فِي المُفَوِّضَةِ والمُؤَوِّلَةِ، ولكِنَّنَا نَقُولُ وبمِلءِ أَفْوَاهِنَا: إنَّ المُفَوِّضَةَ والمُؤَوِّلَةَ لَا يَصدُقُ عَلَيْهِمْ هَذَا اللَّقَبُ؛ لأَنَّنَا نَعلَمُ أَنَّ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وسُنَّةَ أصحَابِه هُوَ إبقَاءُ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا، عَلَى مَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، والمُؤَوِّلَةُ يُحَرِّفُونَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، ونعلَمُ أيضًا أَنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحَابِهِ أَنَّ لِهَذِهِ النُّصوصِ مَعْنًى يَلِيقُ باللهِ، والمُفَوِّضَةُ يقُولُونَ: لَا مَعْنَى لَـهَا. أَوْ عَلَى الأَقَلِّ يقُولُونَ: لَا نَعْلَمُ لَـهَا مَعْنًى.

فالحَاصِلُ: أنَّ لَقَبَ أَهْـلِ السُّنَّةِ والجَـمَاعَةِ تَأْبَـى أَنْ يَنْطَبِـقَ إلَّا عَلَى مَـذْهَبِ السَّلَفِ فَقَط الَّذِينَ يُجْرُونَ النُّصوصَ على ظَاهِرِهَا عَلَى مَعْنًى يَلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٣٢٣).

....

ونقُولُ:

وَكُـلٌّ يَـدَّعِي وَصْـلًا لِلَـيْلَى وَلَـيْلَى لَا تُقِـرُّ لَـهُمْ بَـذَاكَا

هَاتُوا برهَانَكُمْ، وتَفضَّلُوا عَلَى مَائِدَةِ المُناقَشَةِ، أَيْنَ السُّنَّةُ مِنْ قَوْمٍ يُخَالِفُونَ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ وأصحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟! غيرُ موجُودةٍ، فإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ المُفَوِّضَةُ يُخَالِفُونَ طَرِيقَ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحَابِهِ؛ لأنَّ النَّبيَّ وأصحَابَهُ يُقرُّون باللَّفظِ والمَعْنَى، وهَؤُلَاءِ يُقرُّونَ باللَّفْظِ، ولَا يُقرُّونَ بالمعْنَى؛ وأَيْنَ السُّنَّةُ والجَمَاعَةُ مِنْ قَوْمٍ يُحَرِّفُونَ الكَلَامَ عَنْ مَواضِعِهِ، ويقُولُونَ: ليسَ المُرادُ بِهَا ظَاهرَهَا. مَعَ أنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحَابَهُ سُنَّتُهُمْ أَنْ تُجرَى السُّنَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا؟! ولكنَّنَا نَقُولُ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سلكُوا مذهَبَ التَّفويضِ أو مذهَبَ التَّأويلِ إذَا كَانَ هَذَا هُوَ مُؤدَّى اجْتِهَادِهِمْ، وهُمْ يُرِيدُونَ الحَقَّ، ولكِنْ لَمْ يُوَفَّقُوا لإصَابَتِهِ، فإنَّ اللهَ تعَالَى يَعفُو عنْهُمْ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جعَلَ لِمَنِ اجتَهَدَ فأَخْطَأَ أجرًا وَاحِدًا، ولِمَنِ اجتَهَدَ وأَصَابَ أجْرَينِ، فنَحْنُ نُخطِّئُهم ونَقُولُ: أخطأتُمْ ولَمْ تُصيبُوا. أمَّا منْ حَيثُ الإثْم فنَنْظُرُ؛ فمَنْ طَلَبَ الحَقَّ وصَدَقَ في طَلَبِهِ، واجْتَهَدَ فِي الوُصُول إِلَيْهِ، فإنَّنَا لَا نُؤثِّمُهُ، لكنَّنَا نُضلِّلُه في رَأيِه، لَا نُضلِّلُه في مسلَكِهِ ومنهجِهِ، لكِنْ نضلِّلُه في رأيِهِ، أمَّا مَنْ عَلِمْنَا أنَّهُ مُنازِعٌ مُكابِرٌ لَا يُرِيدُ الحَقَّ، وإِنَّمَا يُرِيدُ نَصْرَ رأيِهِ، ونَصْرَ مَتبوعِيهِ، فإنَّنَا نُضلِّلُهُ ونُخطِّئُهُ ونُؤثِّمُه أيضًا؛ لأنَّ هَذَا لَيْسَ بمُجتَهِدٍ وهَذَا هُوَ المِيزَانُ القِسْطُ، ونحْنُ لا نظْلِمُ أحَدًا على حِسَابِ دِينِنَا، أَوْ عَلَى حِسَابِ مَا يجِبُ علينَا مِنَ العَدْلِ، إنَّمَا نقُولُ: العَدْلُ شرعُ اللهِ، فإذَا تَمسَّكَ به أحَدٌ وأدَّى مَا يجِبُ عَلَيْهِ فليسَ بآثِمٍ.

وقَدْ أجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ[١] فقَالَ: «أَهْلُ السُّنَّةِ مُجمِعُونَ عَلَى الإقرَارِ بالصِّفَاتِ الوَارِدَةِ كُلِّها في القُرآنِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ، والإيمَان بِهَا[٢]، وحَمْلِهَا عَلَى الحقِيقَةِ لَا عَلَى المجَازِ، إلَّا أنَّهُم لَا يُكَيِّفُونَ شيئًا من ذَلِكَ، ولا يَحُدُّون فيه صِفَةً محصُورَةً»(١) اهـ.[٣]

وقَالَ القَاضِي أَبُو يَعلَى في كِتَابِ (إبطَال التَّأويل): «لَا يجُوزُ ردُّ هَذِهِ الأَخْبَارِ، ولَا التَّشَاغُلُ بتَأويلِهَا، والوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وأنَّهَا صِفَاتُ اللهِ، لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ سَائِرِ المَوصُوفِينَ بِهَا مِنَ الخَلْقِ، ولَا يُعتَقَدُ التَّشبِيهُ فِيهَا،.................

وأهْلُ السُّنَّة والجماعَةِ جعَلُوا المُتبادِرَ مِنَ النُّصُوصِ هُوَ المَعْنَى الحقيقِيَّ اللَّائقَ باللهِ، وقَالُوا: إنَّ هَذَا المعْنَى حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ، لكنَّهُ لَائِقٌ باللهِ. ففِي قولِهِمْ: «إنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ» رَدٌّ عَلَى المُعطِّلَةِ، وفِي قَولِهِمْ: «اللَّائق باللهِ» رَدٌّ عَلَى المُمثِّلَةِ الَّذِينَ جعَلُوهُ مُماثِلًا للمخْلُوقِ.

[١] أَيْ: أجمَعُوا عَلَى الأخْذِ بظَاهِرِ النُّصوصِ، وأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ، وأَنَّهُ هُوَ اللَّائقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا نقَلَهُ ابْنُ عبدِ البرِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**فقَالَ: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجمِعُونَ عَلَى الإقرَارِ بالصِّفَاتِ الوارِدَةِ كُلِّهَا في القُرآنِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ والإيمَانِ بِهَا**»

[٢] يَعْنِي: مُجمِعُونَ عَلَى الإقْرَارِ والإيمَانِ.

[٣] وهَذَا إجمَاعٌ أَخْبَرَ بِهِ مَنْ هُوَ مِمَّنْ يَتتَبَّعُ كلَامَ أَهْلِ العِلْمِ، ويَطَّلِعُ على خِلَافِهِمْ فيقُولُ: أجمعُوا عَلَى هَذَا.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

لكِنْ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ الإمَامِ أحمَدَ وسَائِرِ الأئِمَّةِ» اهـ[١]. نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ البرِّ والقَاضِي شَيخُ الإسلَامِ ابنُ تيميَّةَ في الفَتْوَى الحَمَوِيَّةِ ص٨٧-٨٩ ج٥ من مجمُوعِ الفتَاوى لابْنِ القَاسِمِ.

وهَذَا[٢] هُوَ المذهَبُ الصَّحِيحُ، والطَّرِيقُ القَوِيمُ الحَكِيمُ، وذَلِكَ لوجْهَينِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ تطبيقٌ تَامٌّ لِـمَا دلَّ عليه الكِتَابُ والسُّنَّةُ مِنْ وُجُوبِ الأخْذِ بِمَا جَاءَ فيهِمَا مِنْ أسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ كَمَا يعلَمُ ذَلِكَ مَنْ تتبَّعَهُ بعِلْمٍ وإنصَافٍ[٣].

---

[١] والَّذِي رُوِيَ أنَّهُم قَالُوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ» وهَذَا يقْتَضِي إبقَاءَ دَلالَتِها عَلَى مَا هِيَ علَيْهِ بدُونِ تَكييفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ؛ لأنَّهَا لَمْ تَأتِ للتَّمثِيل، إنَّمَا جَاءَتْ لإثْبَاتِ المعَانِي اللَّائقَةِ باللهِ تعَالَى.

[٢] أَيْ: إجرَاءُ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائقَةِ باللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

[٣] إذَا تأمَّلْتَ مذهَبَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وجدْتَهُ هُوَ المُطابِقَ لِـمَا دلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، وهَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى لَمْ يَذكُرْ لَنَا أسمَاءَهُ ولَا صِفَاتِهِ لُمجرَّدِ الخَبَرِ، بَلْ للأخْذِ بِمَا دلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الأسمَاءُ والصِّفَاتُ، والعَمَلِ بمُقتَضَاهَا، ولا يُمكِنُ سِوَى هَذَا؛ وإلَّا لكَانَتْ ألفَاظًا لَيْسَ لَهَا معْنًى، وكَانَتْ كَلِمَاتٍ جَوفَاءَ.

يَقُولُ: «كَمَا يعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَتبَّعَهُ بعِلْمٍ وإنصَافٍ» بعِلْم: ضِدُّهُ الجهْلُ، إنصَاف: ضِدُّهُ الجَوْرُ؛ وذَلِكَ لأنَّ الإنسَانَ لَا بُدَّ لَهُ في الحُكمِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أمرَينِ: العِلْم والإنْصَاف، فالجَاهلُ لَا يَجُوزُ أن يَحكُمَ؛ لأنَّهُ جَاهِلٌ، والجَائِرُ لَا يُقبَلُ حكمُهُ؛ لأنَّهُ جَائِرٌ، فمَنْ تَتبَّعَ النُّصوصَ بعِلْم، وجَمَعَ بينهَا، وأَنْصَفَ فيمَا يَتدبَّر وفيمَا يقُولُ فإنَّهُ يَعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أنَّ المذهَبَ الصَّحِيحَ هُوَ مذهَبُ أهل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ السَّلفِ الصَّالِح.

الثَّاني: أَنْ يُقَـالَ: إنَّ الحَقَّ إمَّا أن يكُـونَ فيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أو فِيمَا قَـالَهُ غيرُهُمْ[١]، ....

إِذَنْ: فيُشْتَرَطُ لـهَذَا التَّتَبُّعِ أَنْ يكُونَ بعِلْم وإنصَافٍ، فإنْ كَانَ بجَهْلٍ فإنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يَعرِفَ أنَّهُ مُطابِقٌ؛ لأَنَّهُ جَاهِلٌ، والجَاهِلُ كَيْفَ يعْرِفُ أنَّ هَذَا المذهَبَ مُطابِقٌ لِـمَا دلَّ عليْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ؟ وإنْ كَانَ بغَيرِ إنصَافٍ فإنَّهُ سيُكَابرُ ويقُولُ: هَذَا لَمْ يدُلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ. أنتُمْ تقُولُونَ: إنَّ للهِ وَجْهًا. والقُرآنُ يقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، فإذَا أَثْبَتُّمْ أنَّ للهِ وَجْهًا فَقَدْ أثبتُّمْ أنَّ لَهُ مَثِيلًا، وهَذَا المُكابِرُ لَيْسَ بمُنصِفٍ؛ لأنَّنَا نَقُولُ لَهُ: هَلْ لَكَ وجْهٌ؟ سيقُولُ: نَعَمْ. نقُولُ: وهل للحِمَارِ وَجْهٌ؟ سيقُولُ: نَعَمْ. نَقُولُ لَهُ: وهَلْ وجهُكَ كوَجْهِ الحِمَارِ؟ سيقُولُ: طبعًا لَا. فنَقُولُ لَهُ: إذَا كُنْتَ تَعْرِفُ الفَرْقَ بينَكَ وبَيْنَ وَجْه الحِمَارِ، فلِمَاذَا لَا تَعْرِفُ الفَرْقَ بيْنَ وجْهِ الرَّحمَنِ ووَجْهِ المخلُوقِ؟ فللَّهِ وَجْهٌ، لكِنْ لَا يُشبِهُهُ وجهُكَ، ولَا يُشبِهُ وجهَك، بَلْ للرَّحمنِ وجْهٌ يَلِيقُ بجَلَالِهِ، إِذَنْ: هَذَا الَّذِي يقُولُ: «إنَّكَ إذَا أَثْبَتَّ للهِ وجْهًا فَقَدْ أثْبَتَّ لَهُ مَثِيلًا» يَنتَقِضُ عَلَيْهِ بِمَا نَقَضَهُ هُوَ عَلَى نفسِهِ هَذَا الوجْهَ الأوَّلَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مذْهَبِ السَّلَفِ.

[١] والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الحَصْرِ قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢]، وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، فليسَ هُناكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ فيُقَالُ: إمَّا أَنْ يكُونَ الحَقُّ فيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أو فِيما قَالَهُ غيرُهُمْ، وقُلْنَا: أن يكُونَ الحَقُّ فيما قَالَهُ السَّلفُ أَوْ فيما قَالَهُ غيرُهُمْ؛ لِئَلَّا يقُولَ قَائِلٌ: أو فِيما قَالَهُ طَرَفٌ ثَالِثٌ. فإذَا قُلْنَا: أو فيما قَالَهُ غيرُهُمْ. فهُوَ يَشمَلُ.

والثَّاني بَاطِلٌ[١]؛ لأَنَّهُ يلزَمُ مِنْهُ أن يكُونَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لَـهُمْ بإحسَانٍ تَكلَّمُوا بالبَاطِلِ تَصْرِيحًا أَوْ ظَاهِرًا، ولم يَتكلَّمُوا مرَّةً واحِدَةً لَا تَصرِيحًا وَلَا ظَاهِرًا بالحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعتقَادُهُ؛ وهَذَا يَستَلْزِمُ أن يَكُونُوا إمَّا جَاهِلِينَ بالحَقِّ، وإمَّا عالِمِينَ به لكِنْ كتمُوهُ، وكِلَاهُما باطِلٌ؛ وبُطلَانُ اللَّازمِ يَدُلُّ عَلَى بُطلَانِ الملزُومِ، فتَعيَّنَ أَنْ يكُونَ الحَقُّ فيما قَالَهُ السَّلفُ دُونَ غيرِهِمْ[٢].

ونظِيرُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الفُقهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَوْ قَالَ رَجُلٌ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَزوجَتِي طَالِقٌ. وقَالَ الثَّاني: إِنْ كَانَ حَمَامًا فَزَوْجَتِي طَالِقٌ. وذَهَبَ الطَّائِرُ ولُا يُدرَى مَا هُوَ؛ فكِلَاهُمَا لَا تُطلَّقُ زوجَاتهمْ؛ لأَنَّ الأوَّلَ قَالَ: غُرابٌ. والثَّاني قَالَ: حَمَامٌ. ويُمكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، إِذَنْ لَا تُطلَّقُ زوجَاتُهُمْ، وقَالَ رَجُلٌ أيضًا لَهُ امرأَتَانِ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فزَينَبُ طالِقٌ، وإِنْ كَانَ حَمَامًا فَهِنْدٌ طَالِقٌ. وذَهَبَ الطَّائِرُ ولَا يُدرَي مَا هُوَ، فإِنَّ كُلَّ واحِدَةٍ منْهُما لَا تُطلَّقُ لاحتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ غُرَابًا ولَا حَمَامًا، ولَوْ قَالَ -أَيِ: الرَّجُلُ-: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فزَينَبُ طَالِقٌ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ غُرابٍ فهِندٌ طَالِقٌ. وذَهَبَ الطَّائِرُ ولَا يُدرَي مَا هُوَ، نَقُولُ: تُطلَّقُ إحدَاهُمَا يَقِينًا؛ لأَنَّهُ إمَّا غُرابٌ، أو غَيرُ غُرابٍ، لَيْسَ هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ، لَا غُرابٌ، ولا غَيْرُ غُرابٍ؛ لِذَا يقُولُ العُلَماءُ فِي هَذِهِ الحَالِ: نُميِّزُ المجهُولَةَ بالقُرعَةِ، فيُقرَعُ بينَهُمَا، فمَنْ خَرجَتِ القُرعَةُ عَلَيْهَا طَلُقَتْ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ إيقَاعِ الطَّلاقِ التَّعيينُ.

[١] وهُوَ أن يكُونَ الحَقُّ فيمَا قَالَهُ غيرُهُم.

[٢] هَذِهِ كُلُّها أدلَّةٌ عقليَّةٌ منطِقِيَّةٌ واضحَةٌ لَا مَحِيدَ عَنْهَا، نقُولُ: إمَّا أن يكُونَ

القسمُ الثَّاني[١]: مَن جعَلُوا الظَّاهِرَ المُتبادِرَ مِنْ نُصوصِ الصِّفَاتِ مَعْنًى بَاطِلًا لَا يَلِيقُ باللهِ وهُوَ: التَّشْبِيهُ، وأبقَوْا دَلَالَتَها عَلَى ذَلِكَ.

وهُؤلَاءِ هُمُ المُشبِّهَةُ، ومذهَبُهُم بَاطِلٌ محرَّمٌ مِنْ عِدَّةِ أوجُهٍ[٢]:

الحَقُّ فيما قَالَهُ السَّلفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أو فِيمَا قَالَهُ غيرُهُم، ولَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا، والدَّلِيلُ كَمَا سَبَقَ. الثَّانِي: أَنْ يكُونَ الحَقُّ فِيمَا قَالَهُ غيرُهُمْ؛ وهَذَا باطِلٌ لأَنَّهُ يَلزَمُ مِنْهُ أَنَّ السَّلَفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلَّهُم تَكلَّمُوا بالبَاطِلِ تصريحًا أَوْ ظَاهِرًا، وسَكَتُوا عَنِ الحَقِّ، فَلَمْ يتكلَّمُوا به لَا تصْريحًا ولا ظَاهِرًا، ويَلزَمُ عَلَى هَذَا إمَّا أَنَّهُم جَاهِلُونَ بالحَقِّ لا يَدرُونَ عَنْهُ، وإمَّا عَالِمُونَ بِه كَاتِمُونَ لَهُ، وكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

والَّذِي يقُولُ ذَلِكَ قَدْ نقُولُ: إنَّهُ كافِرٌ؛ لأَنَّهُ إذَا كَانَ هَؤُلاءِ لَمْ يَتكلَّمُوا إلَّا بالبَاطِلِ فهَذَا أكْبَرُ العَيْبِ والقَدْحِ فيهِمْ؛ لأَنَّهُ كَيْفَ يُمكِنُ أن يَكُونَ صَدْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ لَا يَعْلَمُونَ الحَقَّ فِيمَا يَتعلَّقُ بأسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وصِفَاتِهِ؟! هَذَا لا يُمكِنُ؛ لأَنَّنَا لَوْ فرَضْنَا جهلَهُم لكَانَ مَنْ بعدَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى، أيضًا لَا يُمكِنُ أن يَكتُمُوا الحَقَّ؛ لِحِرصِهِمْ عَلَى نَشْرِ العِلْمِ وبذلِهِ والجِهَادِ في وُصولِهِ إلَى أهْلِهِ، فَلَا يُمكِنُ أن يَكتُموا الحَقَّ؛ وكيفَ يُمكِنُ وهُمْ يَتْلُونَ قَولَ اللهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩].

[١] من الذين استدَلُّوا بالأدِلَّةِ.

[٢] -نسأَلُ اللهَ السَّلامَةَ- هَؤُلاء قَالُوا: نُجرِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأحادِيثَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، لكنَّهُمْ يَجعلُونَها مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ المخلُوقِينَ؛ يقُولُونَ: نعَمْ؛ اللهُ لَهُ وَجْهٌ،

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى النُّصوصِ، وتَعطِيلٌ لَهَا عَنِ المُرَادِ بِهَا، فكَيْفَ يكُونُ المُرادُ بِهَا التَّشْبِيهَ، وقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؟[١]

الثَّانِي: أنَّ العَقْلَ دلَّ عَلَى مُبايَنَةِ الخَالِقِ للمخلُوقِ في الذَّاتِ والصِّفَاتِ، فكَيْفَ يُحكَمُ بدَلَالَةِ النُّصوصِ عَلَى التَّشابُهِ بينَهُمَا؟[٢]

لكِنَّ وَجْهَهُ مثْلُ وجْهِ النَّاسِ، ولَهُ يَدٌ ويَدُهُ مثْلُ أيْدِي النَّاسِ. وهَكَذَا يقُولُونَ في بقيَّةِ الصِّفَاتِ؛ هَؤُلَاءِ سمَّاهُم أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: مُشبِّهَةٌ مُمثِّلَةٌ، والأَحْسَنُ أَنْ يُقالَ: (المُمثِّلَةُ). لكِنْ نَحْنُ مَشَيْنَا فِي هَذَا التَّعبِيرِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أكثَرُ المُصنِّفِينَ(١). والرَّدُّ عليهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

[١] لَوْ كَانَ المُرادُ بهَا التَّشبِيهَ لكَانَ القُرآنُ يُكذِّبُ بعضُهُ بعضًا؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فكَيْفَ تقُولُ أنْتَ: إنَّ الصِّفَاتِ الوَارِدَةَ في القُرآنِ تَدُلُّ عَلَى التَّشبِيهِ؟ لا شَكَّ أنَّها جِنَايَةٌ عَلَى النُّصوص.

[٢] هَذَا أيضًا دلِيلٌ عقلِيٌّ، وهُوَ أنَّ العقْلَ دَلَّ عَلَى مُبايَنَةِ الخَالِقِ للمَخلُوقِ في الذَّاتِ والصِّفَاتِ، ولَا أحَدَ يدَّعِي مُساوَاةِ الخَالِقِ للمخلُوقِ في الذَّاتِ ولَا فِي الصِّفَاتِ إلَّا المُكابر، فإِذَا كَانَ العقْلُ دَلَّ عَلَى امتِنَاعِ التَّماثُلِ والتَّشَابُهِ بَيْنَ المخلُوقِ والخَالِقِ فإنَّنَا لَوْ قُلْنَا بالتَّماثُلِ لكَانَتِ النُّصوصُ دَالَّةً عَلَى أمْرٍ مُمتَنِعٍ عَقْلًا، وهَذَا لَا يُمكِنُ.

---

(١) انظر ما سبق (ص:٨٥).

الثَّالِثُ: أنَّ هَذَا المفهُومَ الَّذِي فَهِمَهُ المُشبِّهُ مِنَ النُّصوصِ مُخَالِفٌ لِـمَا فَهِمَهُ السلَفُ منْهَا، فيَكُونُ بَاطِلًا[١].

فإنْ قَالَ المُشبِّهُ: أنَا لَا أَعْقِلُ مِنْ نُزول اللهِ ويدِهِ إلَّا مثلَ مَا للمِخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، واللهُ تعَالَى لَمْ يُخاطبنَا إلَّا بِمَا نَعرِفُه ونَعقِلُه[٢]، ....

---

[١] لمُخَالَفَتِهِ الإجماعَ، هَلْ أحَدٌ مِنَ السَّلَفِ -ونَعْنِي بالسَّلَفِ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأئمَّةَ المُسلمِينَ مِنْ بَعدِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ- هَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَالَ بالتَّمثِيلِ؟ الجوابُ: لَا، ومَنِ ادَّعى ذَلِكَ فعلَيْهِ الدَّلِيلُ، فكَيْفَ يَحجُبُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الحَقَّ عَنْ هَؤلَاءِ؛ ليدَّخِرَهُ لأهْلِ التَّمثِيلِ؟ فمَنْ آمَنَ بِهَا مَعَ التَّمثِيل كَانَ مذهبُهُ مُخَالِفًا لمذهَبِ السَّلَفِ.

[٢] وهَذِهِ شُبْهَةٌ قويَّةٌ للمُمَثِّلِ يقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا فِي القُرآنِ بِمَا نعقِلُ ونفهَمُ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ونحْنُ لَا نَعْقِلُ ولا نفْهَمُ مِنَ اليَدِ والنُّزُولِ والاستوَاءِ إلَّا مَا نُشَاهِدُ، وعَلَى هَذَا فيَكُونُ مَا أخبرَنَا اللهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ مُمَاثِلًا لِـمَا نُشَاهِدُ، فنَقُولُ: صَدَقْتَ. ثُمَّ يقُولُ: وأنَا لَا أَعْقِلُ مِنْ لَفْظِ اليَدِ والنُّزُولِ والاستوَاءِ والوَجْهِ والعَيْنِ ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ إلَّا مَا أُشَاهِدُ، وهَذَا يَقْتَضِي أنَّ اللهَ تعَالَى مُشابِهٌ للمَخْلُوقِ، فكُلُّ عَينٍ للهِ فهِيَ مثْلُ عَينِ المخلُوقِ. فنَقُولُ لَهُ: أيُّ مخلُوقٍ؟ هَلْ مِثْلُ عينِ الذَّرَّةِ، أَوْ مِثْلُ عَينِ الجمَلِ، أَوْ مِثْلُ عينِ الإنسَانِ، أيُّ العَينِ؟ -وأنَا لَا أَعرِفُ عَنْ جَوابِهِمْ فِي ذَلِكَ- لكِنْ بالتَّأكِيدِ سيقُولُ: مِثْلُ عَينِ الإنسَانِ؛ لأنَّ اللهَ يقُولُ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤]، والرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقُولُ: «إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»(١)، فيقُولُ المُشبِّهُ: إنَّ عينَهُ كَعَينِ الإنسَانِ. إِذَنِ: المُشبِّهُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم (٢٨٤١).

فجَوابُهُ مِنْ ثَلاثَةِ أوجُهٍ:

أحدُهَا: أنَّ الَّذِي خَاطَبَنَا بذَلِكَ هُوَ الَّذِي قَالَ عَنْ نفسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[١]، ونَهَى[٢] عبادَهُ أَنْ يَضربُوا لَهُ الأمثَالَ، أو يَجعَلُوا لَهُ أندادًا فقَالَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]، وقَالَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، وكلَامُهُ تعَالَى كُلُّه حَقٌّ، يُصَدِّقُ بعضُهُ بعضًا، ولَا يَتناقَضُ[٣].

هُوَ نفسُهُ يُشبِّهُ الله عَزَّوَجَلَّ بخَلْقِهِ، وعندَهُ تشبِيهٌ، أَيْ: إلقَاءُ الشُّبَه عَلَى النَّاسِ، وهَكَذَا كُلُّ مُبطِلٍ لا بُدَّ أن يَأتِيَ بشُبَهٍ تُحيِّر بعضَ النَّاسِ فيَقبَلُهَا، وهَذَا لَوْ جَاءَ عِنْدَ عَامِّيٍّ وقَامَ يَتكَلَّمُ بمِثْلِ هَذَا البَيَانِ لقَالَ: صَدَقْتَ، وهَذَا هُوَ الحَقُّ. ومَشَى عَلَى ذَلِكَ، ولكِنْ سنُبيِّنُ -إِنْ شَاءَ اللهُ- بُطلَانَ هَذِهِ الشُّبهَةِ مِن ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

[١] فكَيْفَ نَحمِلُ كلَامَهُ عَلَى المُماثَلَةِ وهُوَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ هَذَا لَا يُمكِنُ.

[٢] أي: الله سبحَانَهُ.

[٣] نَرُدُّ عَلَى المُشبِّهِ مِنْ كَلَامِ الَّذِي استدَلَّ بكَلامِهِ؛ فهُوَ استدلَّ بقَولِ اللهِ تعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وقَالَ: استِوَاءُ المخلُوقِ معلُومٌ لَنَا، فنَحمِلُهُ عَلَى مَا نَعْلَمُ. وكَذَلِكَ يُقَالُ في بقيَّةِ الصِّفَاتِ.

والجَوابُ: أن نقُولَ: إنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي نَفَى عَنْ نفسِهِ المِثْلَ، وهُوَ الَّذِي نهَانَا أن نَضرِبَ لَهُ الأمثَالَ أَوْ أَنْ نجعَلَ لَهُ الأندَادَ؛ فقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، وقَالَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وقَالَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

ثَانيهَا: أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلسْتَ تَعقِلُ للهِ ذاتًا لَا تُشْبِهُ الذَّواتِ؟ فسيقُولُ: بَلَى! فيُقَالُ لَهُ: فلْتَعْقِلْ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشْبِهُ الصِّفاتِ، فإنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كالقَولِ فِي الذَّاتِ، ومَنْ فرَّقَ بينَهُمَا فقَدْ تَنَاقَضَ![١]

وإذَا قُلْتَ: إنَّ هَذَا مِثْلُ هَذَا. كذَّبتَ قولَهُ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وضَربْتَ لَهُ مَثَلًا، وجَعَلْتَ لَهُ نِدًّا، وقَدْ نُهِيتَ عَنْ ذَلِكَ، وكَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُصدِّقُ بعضُهُ بعضًا.

ونَحْنُ يُمكِنُنَا أن نجمَعَ بَيْنَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، أَوْ ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾، نَستَطِيعُ أن نُوفِّقَ بينَهُمَا، فنقُولُ: «للهِ تعَالَى عَيْنٌ» لأَنَّ اللهَ أثبَتَهَا، «لَا تُمَاثِلُ أعْيُنَ المخلُوقِينَ»؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فيُمكِنُ أن نُوفِّقَ؛ وحينَئِذٍ نَسلَمُ مِنْ تمثِيلِكَ وضَربِكَ أمثَالًا للهِ عَزَّوَجَلَّ مَعَ إِثْبَاتِنَا حقَائِقَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ.

مسأَلَةٌ: كَيْفَ نُوفِّقُ بَيْنَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]، ثُمَّ بعدَهَا أَتَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ بمِثَالٍ وهُوَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ [النحل:٧٦]؟

فالجَوابُ: أنَّ المُرادَ بالأمثَالِ هُنَا لَيْسَتِ الأمثَالَ الَّتِي تُقرِّبُ المعَانِيَ، بَلِ المُرادُ بالأمثَالِ النُّظَراءُ والأندَادُ، فهِيَ مِثْلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾.

[١] لأَنَّ المُمثِّلَةَ يُقِرُّونَ بأنَّ ذَاتَ اللهِ تعَالَى لَيْسَ لَهَا مَثِيلٌ، فيُقَالُ: إذَا كُنْتَ تَعْقِلُ ذاتًا لَيْسَ لَهَا مَثِيلٌ فلْتَعْقِلْ صِفَاتٍ لَيْسَ لَهَا مَثِيلٌ؛ وهَذَا:

ثَالثُهَا: أَنْ يُقَالَ: أَلسْتَ تُشاهِدُ في المخلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي الأَسْمَاءِ ويَختَلِفُ في الحقِيقَةِ والكيفيَّةِ؟ فسيقُولُ: بَلَى! فيُقَالُ لَهُ: إذَا عقَلْتَ التَّبايُنَ بيْنَ المخْلُوقِينَ فِي هَذَا، فلِماذَا لَا تَعقِلُهُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ؟! مَعَ أَنَّ التَّبايُنَ بَيْنَ الخَالِقِ والمخْلُوقِ أظْهَرُ وأعظَمُ، بَلِ التَّماثُلُ مُستحِيلٌ بَيْنَ الخَالِقِ والمخلُوقِ، كَمَا سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ السَّادسَةِ مِنْ قَواعِدِ الصِّفَاتِ[١].

«فيُقَالُ لَهُ: فلتعْقِلْ لَهُ» أَيْ: للهِ عَزَّوَجَلَّ **«صِفَاتٍ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ، فإِنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كالقَوْلِ فِي الذَّاتِ، ومَنْ فرَّقَ بينَهُمَا فَقَدْ تَنَاقَضَ»**، وهَذَا إلزَامٌ لَهُ بِمَا يَعْتَقِدُ وبِمَا يقُولُ هُوَ بنَفْسِهِ، نقُولُ: هَلْ أنْتَ تُؤمِنُ بأَنَّ للهِ تعَالَى ذَاتًا؟ سيقُولُ: أُؤمِنُ بذَلِكَ. فهَلْ تَقُولُ: إنَّهَا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ أَوْ إِنَّهَا تُشبِهُ الذَّواتِ؟ سيقُولُ: لَا تُشبِهُ الذَّواتِ. فنَقُولُ لَهُ: فلْتعْقِلْ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشبِهُ الصِّفَاتِ؛ فإِنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كالقَوْلِ في الذَّات، ومَنْ فرَّقَ بينَهُمَا فقَدْ تَنَاقَضَ، أمَّا أَنْ تَقُولَ: أَعقِلُ لَهُ ذَاتًا لَا تُشْبِهُ الذَّوَاتِ، ولكِنْ لَا أعْقِلُ صِفاتٍ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ. فهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْكَ.

[١] هَذَا جَوابٌ ثَالِثٌ عقْلِيٌّ، -والحَمْدُ للهِ- أَهْلُ البَاطِلِ مخصُومُونَ مغلُوبُونَ؛ لأَنَّ العِزَّةَ للهِ، ولِرَسُولِهِ، وللمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا معنًى وَاضِحٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: لَا شَكَّ أَنَّكَ تُشاهِدُ في المخلُوقاتِ مَا يتَّفِقُ فِي الاسْمِ والصِّفَةِ ويختَلِفُ فِي الحَقِيقَةِ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَثْبَتَ للإنسَانِ سَمْعًا وَبَصَرًا، قَالَ تعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢-٣]، فهَلِ السَّمْعُ الَّذِي أَثْبَتَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للإنسَانِ كالسَّمْعِ الَّذِي أَثْبَتَهُ تعَالَى لنَفْسِهِ؟ الجَوابُ: لَا، وَكَمَا أَنَّ الإنسَانَ لَهُ قُوَّةٌ والفِيلُ لَهُ قُوَّةٌ فهَلِ القُوَّتَانِ سَوَاءٌ؟ الجَوابُ: لَا، فالفِيلُ أقْوَى، وَكَمَا أَنَّ للنَّملَةِ جِسْمًا وللجَمَلِ جِسْمًا فهَلِ الجِسْمَانِ

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ جعَلُوا المَعْنَى المُتبادِرَ مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ معْنًى بَاطِلًا، لَا يَلِيقُ باللهِ وَهُوَ التَّشبِيهُ[١]، ثُمَّ إِنَّهُمْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْكَرُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ المَعْنَى اللَّائِقِ باللهِ، وَهُمْ (أَهْلُ التَّعطِيلِ) سواءٌ كَانَ تعطيلُهُمْ عَامًّا فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ،

سَوَاءٌ فِي الكِبَرِ؟ الجَوابُ: لَا، فإِذَا كَانَ هَذَا التَّبايُنُ العَظِيمُ بَيْنَ المخلُوقَاتِ بعضِهَا مَعَ بَعْضٍ، فكَيْفَ لَا تَعْقِلُ أَيُّهَا المُمثِّلُ التَّبايُنَ العَظِيمَ بَيْنَ الخَالِقِ والمخْلُوقِ؟! مَعَ أَنَّهُ أظْهَرُ وأبيَنُ مِنَ التَّبايُنِ بَيْنَ المخلُوقَاتِ بعضِهَا مَعَ بَعْضٍ، وحينَئِذٍ لَا يَكُونُ قولُهُ -فِيمَا سَبَقَ- أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِثْلَمَا أُشَاهِدُ مِنَ الأعيَانِ: حُجَّةً لَهُ؛ لأَنَّا نَقُولُ: تَبيَّنَ أَنَّ قَوْلَكَ هَذَا بَاطِلٌ، وأَنَّهُ قَدْ يَعْقِلُ الشَّيءَ مُماثِلًا لشَيْءٍ فِي الاسْمِ مُخَالِفًا لَهُ فِي الحقِيقَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَتَماثَلَ المخْلُوقَاتُ -كَمَا هُوَ الوَاقِعُ- فإِنَّ البَشَرَ سَوَاءٌ، والإِبِلَ سَوَاءٌ، والغنَمَ سَوَاءٌ، فإِذَا جَازَ أَنْ تتماثَلَ المخلُوقَاتُ فإِنَّ ذَلِكَ لَا يجُوزُ بالنِّسبَةِ للخَالِقِ؛ لأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَيسَ لَهُ نَظِيرٌ، ولَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ، ولَيْسَ لَهُ نِدٌّ؛ فكَيْفَ يُحمَلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ عَلَى المُماثَلَةِ؟! والحَاصِلُ: أَنَّ أَهْلَ التَّمثيلِ خَالَفُوا المَعْقُولَ والمنقُولَ.

فائِدَةٌ: فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قَالَ: إِنَّ معنَاهَا يخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ والمَعْنَى: أَنَّا دَلَلْنَاهُ عَلَى الحَقِّ سَواءٌ كَانَ شَاكِرًا أَوْ كَانَ كَافِرًا، ثُمَّ يُبَيِّنَ جَزَاءُ هَذَا وَهَذَا، يَعْنِي أَنَّ اللهَ هَدَاهُ السَّبِيلَ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، وذَلِكَ بِمَا أَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ مِنَ الكُتُبِ، وَبِمَا أَوْدَعَ فِي الإِنسَانِ مِنَ الفِطْرَةِ، ومَعَ ذَلِكَ انْقَسَمَ النَّاسُ إِلَى شَاكِرٍ وكَفُورٍ.

[١] يَنْبَغِي أَنْ نَضَعَ بدَلَ التَّشبِيهِ: (التَّمثِيل)(١).

---

(١) انظر ما سبق (ص:٨٥).

أَمْ خَاصًّا فِيهِمَا، أَوْ فِي أحدِهِمَا، فهَؤُلاءِ صَرَفُوا النُّصوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَعَانٍ عَيَّنُوهَا بعقُولِهِمْ، واضطَرَبُوا فِي تَعْيِينِهَا اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وسَمَّوْا ذَلِكَ تَأْوِيلًا، وَهُوَ فِي الحقِيقَةِ تَحْرِيفٌ[1].

---

[١] القسْمُ الثَّالِثُ: هُمْ مَنْ جَعَلُوا المعْنَى المُتبادِرَ مَعْنًى لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ثُمَّ إِنَّهُمْ مِنْ أجْلِ ذَلِكَ أَنْكَرُوا مَا دلَّتْ عَلَيْهِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الأشَاعِرَةُ: إنَّ قولَهُ تعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ظَاهِرُهُ أَنَّ للهِ تعَالَى يَدَينِ، وإثْبَاتُ اليَدَينِ يَستَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَماذَا نَصْنَعُ؟ قَالُوا: نُحرِّفُ ونقُولُ: المُرادُ بـ(اليَدَينِ) النِّعمَتَانِ؛ وفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قَالُوا: لَوْ أَثْبَتْنَا مَجِيئًا حقيقيًّا لكَانَ مُشَابِهًا للمَخْلُوقِ، إِذَنْ: نُحرِّفُ ونقُولُ: المُرادُ بذَلِكَ: جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ.

ونحْنُ نشْهَدُ باللهِ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمَّا قَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أَنَّهُ مَا أَرَادَ يَدًا مِثْلَ أيدِينا أَبَدًا؛ ذَلِكَ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهُمْ جعلُوهَا دَالَّةً عَلَى مَعْنًى بَاطِلٍ غيرِ لَائِقٍ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا مُرَادٍ لَهُ، ونحْنُ نُوافِقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّشبِيهَ بَاطِلٌ، لكِنْ لَا نُوافِقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّشبِيهَ هُوَ ظَاهِرُ النُّصوصِ. هَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَنَا وبينَهُمْ.

وهَؤُلاءِ هُمُ الشَّرُّ، وَهُمُ الَّذِينَ أَلَّفَ عُلَماءُ السُّنَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الكُتُبَ الكَثِيرَةَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ؛ لأَنَّ نُفُورَ النَّاسِ عَنِ الطَّائِفَةِ الثَّانيَةِ وَهُمْ أَهْلُ التَّمثِيلِ نُفُورُهُمْ أَمْرٌ مَعلُومٌ بالفِطْرَةِ، يَعْنِي حتَّى العَامِّيُّ لَوْ تقُولُ لَهُ: أَنْتَ مِثْلُ اللهِ أَوِ اللهُ مِثْلُكَ. فإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ؛ فلهَذَا تَجِدُ كَلَامَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَى المُمَثِّلَةِ تجِدُهُ قَلِيلًا، لكِنَّ المِحْنَةَ والبَلَاءَ فِي أَهْلِ التَّأويلِ، أَوْ بالأَصَحِّ فِي أَهْلِ التَّحريفِ الَّذِينَ يُسمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّأويلِ، هَؤُلَاءِ هُمُ البَلاءُ، وهُمُ الَّذِينَ أَتْعَبُوا العُلَماءَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

....

يقُولُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ هَؤُلاءِ أشَدُّ ضَرَرًا مِنَ الفَلَاسِفَةِ وأحَقُّ بالرَّدِّ؛ لأنَّ الفَلاسِفَةَ أيْضًا بُطلَانُ قولِهِمْ مَعلُومٌ بالفِطْرَةِ، فنُفُورُ النَّاسِ مِنْهُمْ أعظَمُ، لكِنَّ هَؤُلاءِ يَأْتُونَ بزَخَارفَ مِنَ القَوْلِ يُمَوِّهُونَ بِهَا عَلَى العَامَّةِ فيَقْبَلُ النَّاسُ قولَهمْ، وهَؤُلاءِ أشَدُّ؛ لكنَّهُمْ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُولُ: هَؤُلاءِ لَا الإسلامَ نصَرُوا وَلَا الفلاسفَةَ كَسَرُوا[1]، فَهُمْ مَا نَفَعُوا النَّاسَ بَلْ ضَرُّوهُمْ أكْثَرَ.

ولهَذَا يَنبَغِي أنْ نُطِيلَ البَحْثَ فِي كَلَامِ هَؤُلاءِ، لَا مِنْ حَيْثُ استِدْلَالهِمْ، وَلَا مِنْ حَيْثُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، هَؤُلاءِ يقُولُونَ: إنَّ الظَّاهِرَ المُتبَادِرَ مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْنًى لَا يَلِيقُ باللهِ وَهُوَ التَّشبِيهُ، ثُمَّ لَمَّا جَعلُوا هَذَا هُوَ الظَّاهِرَ ذَهَبُوا يُحرِّفُونَ النُّصوصَ مِنْ أجْلِهِ، قَالُوا مَثَلًا: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ كلمَةُ (بيدَيَّ): ظَاهِرُهَا إثْبَاتُ اليَدِ والتَّشبِيهُ؛ لأَنَّهُمْ يُوافِقُونَ المُشبِّهَ فِي أنَّهُ لَا يَعْقِلُ مِنْ هَذِهِ الأشيَاءِ إلَّا مَا كَانَ مُشَابِهًا للمُشَاهَدِ؛ لَـمَّا اعْتَقَدُوا هَذِهِ العَقِيدَةَ الفَاسِدَةَ قَالُوا: إِذَنْ: مَاذَا نَصْنَعُ؟ هَلْ نُؤمِنُ بِهَا عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ؟! إذَا آمنَّا بِهَا عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ وَافَقْنَا المُشبِّهَةَ، إِذَنْ: يجِبُ أَنْ نُؤوِّلَهُ إِلَى مَعْنًى يَتَنَاسَبُ مَعَ عقُولِنَا؛ فنَقُولُ: المُرادُ باليَدِ النِّعمَةُ أَوِ القُوَّةُ، والمُرادُ بالاسْتِوَاءِ الاستِيلَاءُ، والمُرادُ بالنُّزولِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا نُزولُ الأَمْرِ أَوِ الرَّحْمَةِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يقُولُونَ: لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ نُقرَّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وهُوَ التَّشْبِيهُ، فيَجِبُ أَنْ نُؤوِّلَهَا:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا ... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٠).

....

هَذِهِ القَاعِدَةُ عندَهُمْ. قَالُوا: إمَّا أَنْ نُؤوِّلَ أَوْ نُفوِّضَ، ونقُولُ: لَا نَعرِفُ شَيْئًا أَبَدًا. ومَعلُومٌ أَنَّ التَّأويلَ أفضَلُ مِنَ التَّفْويضِ؛ لأَنَّ المُؤوِّلَ يقُولُ: أَنَا أُثْبِتُ للنُّصوصِ مَعْنًى، وَلَا أَقُولُ: إنَّهَا كَلِمَاتٌ كالحُروفِ الهجائيَّةِ، بَلْ أُثْبِتُ لَـهَا مَعْنًى، فَأَنَا خَيْرٌ مِنْكَ أَيُّهَا الأُمِّيُّ! ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨]؛ ولهَذَا سَمَّوْا أنفُسَهُمْ أَهْلَ العَقْلِ، وغيرُهُمْ لَا يَفْهَمُونَ شَيْئًا؛ لأَنَّكَ تَسأَلُهُمْ عَنْ أيِّ شَيْءٍ فيقُولُونَ: واللهِ لَا نَدْرِي. نَقُولُ لَهُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ مَا مَعْنَاهُ؟ يقُولُ: وَاللهِ لَا أدْرِي. إذَا قُلْتَ لَهُ: مَعْنَاهُ: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ. قَالَ: لَا أدْرِي. وإِذَا قُلْتَ لَهُ: مَعْنَاهُ: استَوْلَى عَلَى العَرْشِ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، أَنَا أُفوِّضُ الأَمْرَ إِلَى اللهِ؛ ولهَذَا لجَؤُوا إِلَى القَوْلِ البَاطِلِ: طَريقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وطَريقَةُ الخَلَفِ أعْلَمُ وأحكَمُ. وهَذَا مِنْ جَهْلِهِمْ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الجَهْلِ سلَامَةٌ، ونَقُولُ: إذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي تَعَلَّمْ، أَمَّا أَنْ تَسْكُتَ فِي أَعْظَمِ الأُمُورِ وَهِيَ أُمُورُ العَقِيدَةِ وتقُولَ: لَا أَدْرِي. فهَذَا لَيْسَ فِيهِ سَلَامَةٌ، بَلِ السَّلَامَةُ التَّعلُّمُ إذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي، وَهُمْ يقُولُونَ: يتعَلَّمُ لكِنْ عَلَى طَريقَةِ الخَلَفِ وَهِيَ التَّأويلُ؛ ولهَذَا نقُولُ: طريقَةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ، ونحْنُ نشهَدُ باللهِ أَنَّهُمْ إذَا كَانُوا يعْتَقِدُونَ أنَّ طريقَةَ السَّلِفِ هِيَ التَّفويضُ فإنَّ طَريقَةَ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ؛ لأَنَّ الَّذِي يُثبِتُ للنُّصوصِ مَعْنًى وَلَوْ كَانَ تَأْويلًا يُمكِنُ أَنْ يحتَمِلَهُ اللَّفْظُ في بَعْضِ السِّيَاقِ؛ لِذَا كَانَ أعلَمَ وأحكَمَ مِنْ رَجُلٍ أُميٍّ لَا يدْرِي مَا يقُولُ.

المُهمُّ: هؤُلاءِ هُمُ الخَطَرُ، وهُمُ الَّذِينَ يقُولُونَ: ظَاهِرُ النُّصوصِ التَّشبِيهُ. فيَجِبُ أَنْ نُؤوِّلَـها إِلَى مَعْنًى لَا يَسْتَلْـزِمُ التَّشبِيهَ عَلَى زَعْمِهِـمْ مَعَ أَنَّهُ -والحَمْدُ للهِ-

....

كُلَّ آيَةٍ يُؤَوِّلُونَهَا إِلَى مَعْنًى فِرَارًا مِنَ التَّشْبِيهِ فإِنَّهُ يلحَقُهُمُ التَّشْبِيهُ، فيَكُونُونَ قَدْ وَقَعُوا فِيمَا فرُّوا مِنْهُ، وَزَادُوا عَلَى ذَلِكَ تَحْرِيفَ الكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ، وتَعْطِيلَ اللهِ عمَّا يجِبُ لَهُ.

فمَثَلًا: إِذَا قَالُوا: المُرادُ باليَدِ: القُوَّةُ. قُلْنَا: هَلْ للإنسَانِ قُوَّةٌ؟ سيقُولُونَ: لَا، لَيْسَ لَهُ قُوَّةٌ. فإِذَا قَالُوا: لَا. نَقُولُ: اسْمَعُوا إِلَى قَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، حَيْثُ أَثْبَتَ لَهُ قُوَّةً، فَإِذَا كَانَ لَهُ قُوَّةٌ فعَلَى قَاعِدَتِكُمْ إِثْبَاتُكَ القُوَّةَ للهِ تَشْبِيهٌ، إِذَا قَالُوا: استَوَى عَلَى العَرْشِ يَعْنِي: استَوْلَى عَلَيْهِ. نَقُولُ: هَلِ الإِنسَانُ يَستَولِي؟ سيقُولُونَ: نَعَمْ يَستَوْلِي، فوَلِيُّ الأَمْرِ مُستَولٍ عَلَى الْأَمْرِ، فَإِذَا كَانَ الإِنسَانُ يَستَوْلِي وأَنْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: اسْتَوَى معْنَاهُ: اسْتَوْلَى. فَقَدْ أَثْبَتُّم للهِ عَزَّوَجَلَّ صِفَةً للمخلُوقِ مِثْلَهَا، وحِينَئِذٍ تكُونُ مُشبِّهًا، فكُلُّ شَيْءٍ يَلجَأُ إِلَيْهِ هَؤُلاءِ مِنْ تَحْرِيفِ النُّصوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا فإِنَّهُمْ يَقَعُونَ فِي مِثْلِ مَا فَرُّوا مِنْهُ، بالإِضَافَةِ إِلَى تَعْطِيلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عمَّا يجِبُ لَهُ، وتحرِيفِ كَلَامِهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ التَّعطِيلَ مَبنِيٌّ عَلَى التَّمثِيلِ؛ ولهَذَا يجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «كُلُّ مُعطِّلٍ فَهُوَ مُمثِّلٌ» باعْتِبَارِ البِدَايَةِ، ومُعطِّلٌ باعْتِبَارِ النِّهَايَةِ؛ لأَنَّ هَؤُلاءِ المُعطِّلَةَ لَمْ يُعطِّلُوا إِلَّا لأَنَّ ظَاهِرَ النُّصوصِ عندَهُمْ هُوَ التَّمثِيلُ، وإِذَا كَانَ هَذَا الظَّاهِرُ مُحَالًا، وَهُوَ التَّمثِيلُ، وَجَبَ أَنْ يُصرَفَ عَنْ ظَاهِرِهِ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقصٌ فِي العَقْلِ والدِّينِ؛ أَمَّا الدِّينُ فإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأَمَّا العَقْلُ فإِنَّهُ مِنَ المعلُومِ بالضَّرورَةِ أَنَّ الشَّيئَينِ قَدْ يَتَشَابَهَانِ فِي الأَصْلِ، ولكِنْ يَختَلِفَانِ فِي الحقِيقَةِ؛ لهَذَا قَالَ المؤلِّفُ:

ومَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أحدُهَا: أَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى النُّصوصِ، حَيْثُ جعَلُوهَا دَالَّةً عَلَى مَعْنًى بَاطِلٍ غَيْرِ لَائِقٍ باللهِ، وَلَا مُرادٍ لَهُ[١].

الثَّانِي: أَنَّهُ صَرْفٌ لِكَلَامِ اللهِ تعَالَى وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ ظَاهِرِهِ، واللهُ تَعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بلِسَانٍ عَربيٍّ مُبِينٍ، لِيَعْقِلُوا الكَلَامَ ويَفْهَمُوهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا اللِّسانُ العَربيُّ، والنَّبِيُّ ﷺ خَاطَبَهُمْ بأفْصَحِ لِسَانِ البَشَرِ؛........

«ثُمَّ إِنَّهُمْ مِنْ أجْلِ ذَلِكَ أَنْكَرُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ المَعْنَى اللَّائِقِ باللهِ، وهُمْ أَهْلُ التَّعطِيلِ، سَوَاءٌ كَانَ تَعطِيلُهُمْ عَامًّا فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ أَمْ خَاصًّا فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا»، هَذِهِ الجُمْلَةُ شَمِلَتِ الأَشَاعِرَةَ والمُعتزلَةَ والجَهميَّةَ والفَلاسِفَةَ، فَهِيَ قَدْ شَمِلَتْ كُلَّ مَنْ عَطَّلَ اللهَ عَنْ صِفَاتِهِ عَزَّوَجَلَّ.

«فهَؤُلاءِ صَرَفُوا النُّصوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَعَانٍ عَيَّنُوهَا بعُقُولِهِمْ، واضْطَرَبُوا فِي تَعْيِينِهَا اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وَسَمَّوا ذَلِكَ تَأْوِيلًا وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ تَحْرِيفٌ»، لكِنْ سَمَّوهُ تَأْوِيلًا فِرَارًا مِنْ إطْلَاقِ التَّحريفِ عَلَيْهِمْ، ونَحْنُ نقُولُ: كُلُّ تَأْوِيلٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرآنُ فهُوَ تَحْرِيفٌ.

[١] والمَعْنَى البَاطِلُ هُوَ التَّشبِيهُ، فجَعَلُوا هَذِهِ الدَّلالَةَ أوَّلِيَّةً، ثُمَّ لَمَّا ظَنُّوا هَذَا حَرَّفُوهُ إِلَى مَعْنًى يَلِيقُ باللهِ عَلَى زَعْمِهِمْ.

وَفِيهِ أيْضًا جِنَايَةٌ أُخْرَى عَلَى النُّصوصِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ صَرَفُوهَا عَنِ المُرادِ بِهَا فَعَطَّلُوهَا عَنْ دَلَالَتِهَا إِلَى مَعَانٍ ابْتَكَرُوهَا فَأَخْطَؤُوا مِنْ وَجْهَينِ: الأَوَّلُ: نَفْيُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: ابتكَارُ مَعَانٍ لَمْ يُرِدْهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ورَسُولُهُ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ المفهُومِ بذَلِكَ اللِّسانِ العَرَبِيِّ؛ غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَانَ عَنِ التَّكييفِ والتَّمثِيلِ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ[١].

الثَّالِثُ: أنَّ صَرْفَ كَلامِ اللهِ ورَسُولِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُهُ، قولٌ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣][٢]. ولِقَولِهِ سبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

فالصَّارفُ لكِلَامِ اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُهُ قَدْ قَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَقَالَ عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ لَيسَ المُرادُ بكَلَامِ اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ كَذَا، مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الكَلَامِ[٣].

---

[١] لأَنَّهُ لَوْ سَأَلَنَا سَائِلٌ: مَا ظَاهِرُ قَولِ اللهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؟ فالجَوَابُ: أَنَّهُ جَاءَ بنَفْسِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فَهُمْ صَرفُوهُ عَنِ الظَّاهِرِ وقَالُوا: جَاءَ أمرُهُ! واللهُ تعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بلِسَانٍ عَربيٍّ مُبِينٍ.

[٢] وَسَبَقَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الآيَةِ.

[٣] مثَالُهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قَالَ: المُرادُ جَاءَ أمرُهُ. فَصَرَفَ الكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَهُوَ مَجيءُ اللهِ نفسِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَتعيَّنَ هَذَا الأَمْرُ، إِذْ قَدْ يقُولُ قَائِلٌ: إنَّ قولَهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أَيْ: عَذَابُهُ لَا أمرُهُ، فالصَّارِفُ للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ يَكُونُ فِي مَتَاهَاتٍ؛ لأَنَّهُ يَحْتَمِلُ احتِمَالَاتٍ عدِيدَةً.

الثَّانِي: أَنَّهُ زَعَم أنَّ الْمُرادَ بِهِ كَذَا، لَمِعْنًى آخَرَ لَا يَدُلُّ علَيْهِ ظَاهِرُ الكَلَامِ.

وإِذَا كَانَ مِنَ المعلُومِ أنَّ تَعْيينَ أَحَدِ المَعْنَيينِ الْمُتسَاوِيينِ فِي الاحْتِمَالِ قَوْلٌ[١] بِلَا عِلْمٍ؛ فَمَا ظَنُّكَ بتَعْيينِ المَعْنَى المَرجُوحِ الْمُخَالِفِ لظَاهِرِ الكَلَامِ؟![٢]

مثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى لإبلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥][٣]. فَإِذَا صُرِفَ الكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَقَالَ: لَمْ يُرِدْ باليَدَينِ اليَدينِ الحَقيقيَّتَينِ، وإِنَّما أَرادَ كَذَا وكَذَا. قُلْنَا لَهُ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا نَفَيْتَ؟! ومَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا أَثْبَتَّ؟![٤] فَإِنْ أَتَى بدَلِيلٍ -وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ- وإِلَّا كَانَ قَائلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ فِي نَفْيهِ وإِثْبَاتِهِ[٥].

---

[١] أي: عَلَى اللهِ.

[٢] يكُونُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، إِذَا كَانَ تَعِيينُ أَحَدِ المَعنَيينِ الْمحتمَلِينَ قَوْلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، فتَعيينُ المَرْجُوحِ أبلَغُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ.

[٣] أيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ؛ مَعَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أمَرَكَ بهَذَا.

[٤] نقُولُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أنَّ الْمُرادَ غَيْرُ اليَدَينِ؟ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الكَلَامِ أنَّهُما يَدَانِ حقيقيَّتَانِ؟ أيْضًا: مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا أَثْبَتَّ؛ وَهُوَ أنَّ الْمُرادَ بِهَا مَثَلًا: النِّعمَةُ؟

[٥] فِي نَفْيِهِ أَنْ يُرادَ بِهَا اليَدَانِ الحَقيقيَّتَانِ، وفِي إِثْبَاتِهِ أنَّ الْمُرادَ بِهَا النِّعمَةُ مَثَلًا.

مثَالٌ آخَرُ: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ ظَاهِرُ الكَلَامِ أَنَّهُ اسْتَوَى بمَعْنَى: عَلَا عَلَى العَرْشِ عُلوًّا خَاصًّا يَلِيقُ باللهِ، قَالَ هَذَا الصَّارِفُ: مَعْنَى اسْتَوَى: اسْتَوْلَى. فهُنَا نَفَى مَا أَرَادَ اللهُ مِنَ العُلوِّ، وقَالَ: إنَّ اللهَ لَمْ يُرِدِ العُلوَّ. فنَقُولُ: أَيْنَ لَكَ العِلْمُ بهَذَا؟!

....

ثُمَّ قَالَ: والمُرادُ بذَلِكَ اسْتَوْلَى. فنقُولُ: أَيْنَ لَكَ العِلْمُ بهَذَا؟! فَأَنْتَ الْآنَ مُطَالَبٌ بالدَّلِيلِ عَلَى مَا نَفَيْتَ، والدَّلِيلُ عَلَى مَا أَثْبَتَّ؛ فإِنْ لَمْ تُثْبِتْ دَلِيلًا فِي ذَلِكَ فَقَدْ قُلْتَ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ؛ وإِذَا كَانَ مِنَ المعلُومِ أَنَّ تَعْيينَ أَحَدِ المَعنَيينِ المُتساويينِ فِي الاحْتِمَالِ قَوْلٌ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، فَما ظَنُّكَ بِتَعْيينِ المَعْنَى المَرْجُوحِ المُخَالِفِ لظَاهِرِ الكَلَامِ؟ يَصِيرُ أَوْلَى مِنْ أَنْ يكُونَ قَوْلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلمٍ.

مِثَالٌ آخَرُ: اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي القَرْءِ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، قَالَ بعضُهُمْ: القَرْءُ هُوَ الحَيْضُ. وقَالَ بعضُهُمْ: القَرْءُ هُوَ الطُّهرُ؛ واللَّفْظُ مِنْ حيْثُ المَعْنَى اللُّغويُّ مُحتَمِلٌ لَهُمَا، فَإِذَا قُلْتَ: المُرادُ بِهِ الحَيْضُ. قُلْنَا: هَاتِ الدَّلِيلَ. وإِذَا قُلْتَ: المُرادُ بِهِ الطُّهرُ. قُلْنَا: هَاتِ الدَّلِيلَ. فإِنْ لَمْ تَأْتِ بدَلِيلٍ كَانَ تعيينُكَ أَحَدَ الاحْتِمَالَينِ المُتسَاويينِ فِي الكَلَامِ قَوْلًا بِلَا عِلْمٍ، وكَانَ تعيينُكَ المَرجُوحَ يَكُونُ أبْعَدَ مِنَ العِلْمِ، ويَكُونُ أَوْلَى بأَنْ يكُونَ قَوْلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وهَؤُلاءِ المُحرِّفُونَ للكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ مِنْ أَهْلِ التَّأْويلِ صَرَفُوا الكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، فنَقُولُ: نُطالِبُكُمْ بالدَّلِيلِ عَلَى مَا نَفَيْتُمْ مِنَ المَعْنَى المُتبَادِرِ الظَّاهِرِ، وَعَلَى مَا أَثْبَتُّمْ مِنَ المَعْنَى المَرْجُوحِ.

إِذَنِ: الصَّارِفُ لكَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَرَسُولِهِ ﷺ عَنْ ظَاهِرِهِ قَالَ عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ مِنْ وَجْهَينِ: الْوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيسَ المُرادُ كَذَا. مَعَ أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الكَلَامِ، والوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: المُرادُ كَذَا. مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الكَلَامِ؛ فيَكُونُ قَائِلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ فِي نَفْيِ مَا أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وإِثْبَاتِ مَا لَمْ يُرِدْ.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: في إبطَالِ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعطِيلِ: أَنَّ صَرْفَ نُصوصِ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا مُخَالِفٌ لِـمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأصحَابُهُ وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا، فيَكُونُ بَاطِلًا؛ لأَنَّ الحقَّ -بِلَا رَيْبٍ- فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأصحَابُهُ، وسلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا[١].

الوَجْهُ الخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ للمُعطِّلِ: هَلْ أَنْتَ أعْلَمُ باللهِ مِنْ نَفْسِهِ؟ فسيَقُولُ: لَا[٢]. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا أخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ صِدْقٌ وحَقٌّ؟ فسيَقُولُ: نَعَمْ[٣].

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ كَلَامًا أفْصَحَ وأَبْيَنَ مِنْ كَلَامِ اللهِ تعَالَى؟ فسيَقُولُ: لَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُمْ قَدْ صَرفْتُمْ كَلَامَ اللهِ عَنْ ظَاهِرِهِ في نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨]، إِذْ إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الاستعاذَةَ بَعْدَ القَراءَةِ وَهَذَا غَيْرُ مُرادٍ لَا شَكَّ، وَكَمَا فِي قَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١] والمُرادُ يَوْمُ القِيامَةِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بـ﴿أَتَىٰٓ﴾؟

فالجَوابُ: أَنَّنَا صَرَفْنَا هَذَا الكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لوُجُودِ دَلِيلٍ؛ أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّعوُّذَ قبلُ فهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا تَفْسِيرٌ للقُرآنِ؛ وأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ المُرادَ بقَولِهِ تعَالَى: ﴿أَتَىٰٓ﴾ أَنَّهُ يَأْتِي، قَولُهُ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ إِذَنْ: هُوَ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ ونَحْنُ لَا نُنْكِرُ التَّأويلَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، إِنَّمَا نُنْكِرُ التَّأويلَ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

[١] وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا سَبَقَ أَنَّ مُخَالَفَةَ النَّبِيِّ ﷺ وأصحَابِهِ وسَلَفِ الأُمَّةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ البَاطِلُ والضَّلالُ.

[٢] وإِنْ قَالَ: نَعَمْ. كَفَرَ.

[٣] وإِنْ قَالَ: لَا. كَفَرَ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَظُنُّ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُعمِّيَ الحقَّ عَلَى الخَلْقِ فِي هُذِهِ النُّصوصِ؛ ليستخرِجُوهُ بعُقُولِهِمْ؟ فسيقُولُ: لَا[١].

هَذَا مَا يُقَالُ لَهُ باعتِبَارِ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ.

أَمَّا باعتِبَارِ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ فيُقَالُ لَهُ: هَلْ أَنْتِ أَعْلَمُ باللهِ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ؟ فسيقُولُ: لَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللهِ صِدْقٌ وحَقٌّ؟ فسيقُولُ: نَعَمْ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَفْصَحُ كَلَامًا وَأَبْيَنُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فسيقُولُ: لَا[٢].

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تعلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَنْصَحُ لعِبَادِ اللهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ؟ فسيقُولُ: لَا.

---

[١] وَلَوْ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَرَادَ أَنْ يَعْمِّيَ الحَقَّ. كَفَرَ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يقُولُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، ويقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء:١٧٦]، إِذَنْ: لا حُجَّةَ لَهُ إِطْلَاقًا، وهَذَا التَّقريرُ هُوَ حقيقَةُ تقريرٍ وتحدٍّ.

[٢] فإِذَا تمَّتْ هَذِهِ الشُّروطُ والإقرَارَاتُ فإِنَّهُ بِلَا شَكٍّ أَنَّهُ مهزُومٌ؛ لأَنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ اشْتَمَل عَلَى أَعْلَى أَنْوَاعِ العِلْمِ والصِّدْقِ والفَصَاحَةِ والإِرَادَةِ؛ وَمَتَى تمَّتْ هَذِهِ الأَوْصَافُ الأربعَةُ فِي كَلَامٍ وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ بدُونِ تَحْرِيفٍ.

فيُقَالُ لَهُ: إذَا كُنْتَ تُقرُّ بذَلِكَ، فلِمَاذَا لَا يَكُونُ عِنْدَكَ الإقْدَامُ والشَّجاعَةُ في إثبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لنَفْسِهِ، وأَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ عَلَى حقِيقَتِهِ وظَاهِرِهِ اللَّائقِ باللهِ؟[١] وكَيْفَ يكُونُ عنْدَكَ الإقْدَامُ والشَّجَاعَةُ فِي نَفْيِ حقيقَتِهِ تِلْكَ، وصَرْفِهِ إلَى مَعْنًى يُخَالِفُ ظاهِرَهُ بغَيْرِ عِلْمٍ؟[٢]

---

[١] إِذَنْ: إذَا لَمْ يُثْبِتْ، فهَذَا يَعْنِي الجُبْنَ التَّامَّ، وأَنَّهُ لَا شَجَاعَةَ عِنْدَهُ، بَلْ إِنَّنَا نَشكُّ فِي الإِجَابَاتِ الَّتِي سَبقَتْ إذَا كَانَ لَا يُقرُّ بأَنَّها حقيقَةٌ؛ لأَنَّ إجَابَتَهُ السَّابقَةَ تستَلْزِمُ أَنْ يكُونَ مُؤمِنًا بأنَّ مَا أَخبَرَ اللهُ تعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ حَقٌّ وصِدْقٌ وعَلَى حقيقَتِهِ لَيْسَ فِيهَا تَحْرِيفٌ.

[٢] الاستفْهَامُ هُنَا للإِنْكَارِ يَعْنِي: تَجبُنُ أَنْ تُقرَّ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نفسِهِ أَوْ أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُهُ ثُمَّ تُقدِمُ عَلَى أَنْ تُحرِّفَ ذَلِكَ عَنْ مَوْضِعِهِ، مَعَ أَنَّ الوَاجِبَ فِيمَا قَالَهُ اللهُ تعَالَى عَنْ نفسِهِ أَنْ نَقُولَ: سَمِعْنَا وصَدَّقْنَا. وكذَلِكَ إذَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ، ثُمَّ إنَّ النُّصوصَ -ولله الحمْدُ- لَا تتعَارَضُ فالنُّصوصُ المُثبِتَةُ تُقرَنُ بالنُّصوصِ النَّافيَةِ، فيُقَالُ: للهِ عَزَّوَجَلَّ وَجْهٌ لكِنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَهُ قَدَمٌ لكِنْ لَيْسَ كمثلِهِ شَيْءٌ، كَمَا قَالَ الرَّازي وَهُوَ مِنْ أئمَّةِ الكَلَامِ العُظَماءِ قَالَ: أَقْرَأُ في الإِثْبَاتِ قولَهُ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقولَهُ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأَقْرَأُ في النَّفْيِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ومَن جَرَّب مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرفَتِي؛ لأَنَّهُ خَاضَ عِلْمَ الكَلَامِ وعَلِمَ المَنْطِقَ، وَلَمْ يَنْتَهِ فِيهِ إِلَى شَيْءٍ، حتَّى إنَّ بعْضَ العُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ المَوْتِ هُمْ أَهْلُ الكَلَامِ -نَسأَلُ اللهَ العَافِيَةَ- وَالشَّكُّ عِنْدَ المَوْتِ، أَيْ: عِنْدَ آخِرِ سَاعَةٍ.

....

فلهَذَا أنصَحُ نفسِي وإِيَّاكَ أَنْ لَا تتعمَّقَ فِيمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُهُ، قُلْ: سَمِعْنَا وصَدَّقْنَا. وَلَا تَتعرَّض لشَيْءٍ، فكَثِيرًا مَا يُناقِشُ النَّاسُ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»[1] هَلْ يُثْبِتُ الملَلَ للهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ والجَوابُ: أَنْ لَا تتكلَّمَ بهَذَا، قُلْ كَمَا قَالَ رَسُولُهُ: «إِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» أَيْ: لَا يَمَلُّ مِنَ الثَّوابِ والجَزَاءِ حتَّى تَمَلُّوا مِنَ العَمَلِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وكَمَا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ومِنْ ذَلِكَ قولُ بعضِهِمْ: هَلْ للهِ تعَالَى أصَابعُ؟ وكَمْ هِيَ؟ عشَرَةٌ، عِشرُون، ثلاثُونَ، أربعُونَ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا الحَقُّ أَنْ نتكلَّمَ بهَذَا، بَلْ نُؤمِنُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ، ونَقُولُ: للهِ أَصَابعُ، والقُلوبُ بَيْنَ أُصبعَيْنِ مِنْ أَصَابع الرَّحمَنِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الحَبْرِ مِنَ اليَهُودِ، وذِكْرِهِ خَمْسَةَ أَصَابعَ للهِ تعَالَى فيَقُولُ: لكِنْ هَلْ هِيَ لَا تَزِيدُ؟

والجَوابُ: أَنَّهُ يجِبُ عَلَيْنَا السُّكوتُ، فهُوَ أسلَمُ لَنَا، وأَطْهَرُ لقُلوبِنَا، وأحسَنُ لخَاتِمَتِنَا، فالتَّعمُّقُ والجَدَلُ فِي الأَحْكَامِ الَّتِي تَتعلَّقُ بأفعَالِنَا نَحْنُ لَا بَأْسَ، ابْحَثْ وناقِشْ وقُلِ اللَّوازِمَ وَكُلَّ شَيْءٍ، لَكِنْ مَا يتعلَّقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ كُنْ أديبًا، لَا تتعَرَّضْ لشَيْءٍ، وأنْتَ إِذَا فَعَلْتَ هَذَا سَوْفَ تَخْصِمُ كُلَّ إنسَانٍ؛ لأَنَّ مَعَكَ سَيْفًا حَادًّا وَسَهْمًا ثَاقِبًا، أَلَا وَهُوَ التَّمسُّكُ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، أَقُولُ: هَكَذَا قَالَ اللهُ، وَلَا أَتعَدَّاهُ فِي أُمُورِ الغَيْبِ، هكَذَا قَالَ الرَّسُولُ، وَلَا أتعدَّاهُ فِي أُمُورِ الغَيْبِ، وَلَا أَقُولُ: يلزَمُ كَذَا ويلْزَمُ كَذَا. هُوَ لَا يَلزَمُنِي، بَلْ ولَا يلْزَمُنِي أَيْضًا أَنْ أُمثِّلَ بشَيْءٍ يُقرِّبُ المَعْنَى؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة، رقم (١١٥١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلة العمل الدائم، رقم (٧٨٢).

ومَاذَا يَضِيرُكَ إذَا أَثْبَتَّ للهِ تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِهِ في كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نبيِّهِ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، فأَخَذْتَ بِمَا جَاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا؟[١]

أفَلَيْسَ هَذَا أسلَمَ لَكَ وأقْوَمَ لجَوابِكَ إذَا سُئِلْتَ يَوْمَ القِيَامَةِ: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥].

أوَليسَ صرفُكَ لهَذِهِ النُّصوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا، وتَعْيينُ مَعْنًى آخَرَ مُخاطَرَةً مِنْكَ؟! فَلَعَلَّ المُرادَ يكُونُ -عَلَى تَقْدِير جَوازِ صَرْفِهَا- غَيْرَ مَا صَرفْتَها إِلَيْهِ[٢].

إلَّا إذَا عَلِمْتَ أنَّ في ذَلِكَ فَائِدَةً، وأنَّ صَاحِبي يُريدُ الوُصُولَ إِلَى الحقِيقَةِ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ أُمثِّلَ بشَيْءٍ محسُوسٍ حتَّى يَعْقِلَ، فهَذِهِ مَسَائِلُ خَطيرَةٌ جدًّا فِي الوَاقِعِ -نَسأَلُ اللهَ لَنَا الثَّبَاتَ-.

[١] قَالَ -وَمِنْ جُمْلَةِ الإِنْكَارِ-: «وَمَاذَا يَضِيرُكَ» أَيْ: يَضرُّكَ، «إِذَا أَثْبتَّ للهِ تَعالَى مَا أَثْبتَهُ لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَى الوَجْهِ اللَّائقِ بهِ، فأَخَذْتَ بِمَا جَاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ إِثْبَاتًا ونَفْيًا؟» مَا الَّذِي يَضِيرُهُ؟ الجَوابُ: لَا يَضِيرُهُ شَيْءٌ.

[٢] «أَفَلَيْسَ هَذَا» أَيِ: الإِثْبَاتُ «أسلَمَ لَكَ وأقومَ لجَوابِكَ إِذَا سُئِلْتَ يَوْمَ القِيَامَةِ: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؟» بَلَى، وَاللهِ أسلَمُ وأَثْبَتُ وأَقْوَمُ.

«أَولَيسَ صرفُكَ لهذِهِ النُّصوصِ عَن ظَاهرِهَا وتَعْيينُ معْنًى آخَرَ مُخاطَرَةً مِنْكَ؟!» الجَوابُ: بَلَى، واللهِ مخاطَرةٌ، لمَاذَا؟ قَالَ: «فلعَلَّ المُرادَ يَكُونُ -عَلَى تَقْدِير جَوازِ صَرفِهَا- غيْرَ مَا صَرفتَهَا إِلَيْهِ» إذَا صَرَفْتَ مَثَلًا الاستِوَاءَ إِلَى الاستِيلَاءِ، أَلَا يجُوزُ أَنْ يكُونَ الاستواءُ هُنَا بمَعْنًى غَيرِ الاستِيلَاءِ؟ الجَوابُ: بَلَى، إِذَنْ: أَنْتَ أَثْبَتَّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ، ونفيتَ مَا هُوَ ظَاهِرُ القُرآنِ والسُّنَّةِ؛ فالمسأَلَةُ خطِيرَةٌ، وَلَا تُجادِلْ إلَّا إذَا

الوَجْهُ السَّادسُ: فِي إبطَالِ مذهَبِ أهْلِ التَّعطِيلِ: أَنَّهُ يلْزَمُ عَلَيْهِ لوازِمُ باطِلَةٌ؛ وبُطلَانُ اللَّازمِ يَدُلُّ عَلَى بُطلَانِ الملْزُومِ[١].

فمِنْ هَذِهِ اللَّوازِمِ:

أوَّلًا: أَنَّ أهْلَ التَّعطِيلِ لَمْ يَصْرفُوا نُصوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا إلَّا حيْثُ اعتَقَدُوا أَنَّهُ مُستلْزِمٌ أَوْ مُوهِمٌ لتَشبيهِ اللهِ تَعَالَى بخَلْقِهِ[٢]، وتَشْبِيهُ اللهِ تَعَالَى بخَلْقِهِ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، قَالَ نُعَيمُ ابْنُ حَمَّادٍ الخُزَاعيُّ -أحَدُ مَشَايخِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُمَااللَّهُ-:.........

تَعيَّنَ عَلَيْكَ المُجادلَةُ؛ لبيَانِ الحَقِّ، وإلَّا فَسُدَّ بَابَ الجَدَلِ؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ مسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «مَا أُوتِيَ قَوْمٌ الجَدَلَ إلَّا ضَلُّوا»(١).

[١] وذَكَرْنَا سِتَّةَ أَوجُهٍ؛ لأَنَّهُ كُلَّما تكَاثَرَتِ الأدلَّةُ قَوِيَ المُرادُ؛ وإلَّا فإنَّهُ يكْفِي وَجْهٌ وَاحِدٌ.

[٢] هُمْ لَمْ يصرفُوهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إلَّا أَنَّهُم ظَنُّوا أَنَّهَا تستَلْزِمُ تَشبِيهَ اللهِ تعَالَى بخَلْقِهِ أَوْ تُوهِمُ ذَلِكَ، فإِذَا كَانُوا يَعتَقِدُونَ أَنَّها تستلزِمُ التَّشبِيهَ فهَذَا مِنْ أجْلِ أَنْ يدفَعُوا عَنْ أنفسِهِمُ التَّشبِيهَ، وإِنْ كَانُوا يَرونَ أَنَّهَا تُوهِمُ وإِنْ لَمْ تَدُلَّ عَلَى التَّشبِيهِ فهَذَا مِنْ أجْلِ أَنْ لَا يتوهَّمَ أحَدٌ أَنَّها تستلزِمُ التَّشبِيهَ، وفِي عَقِيدَةِ الأشَاعِرَةِ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

وهَذَا الكَلَامُ حَقٌّ، لكِنَّهُ بَاطِلٌ مِنْ جِهَةِ مَا يُرِيدُ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ جَمِيعَ نُصوصِ الصِّفاتِ المُثبَتَةِ تُوهِمُ التَّشبِيهَ.

---

(١)

مَنْ شَبَّهَ اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ[١]، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ[٢]،...

[١] لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للهِ تَعَالَى ولِرَسُولِهِ ﷺ، وتَكذيبُ اللهِ ورَسُولِهِ كُفْرٌ لَا شَكَّ فِي هَذَا؛ لأَنَّ مَدَارَ الكُفْرِ عَلَى شَيْئَيْنِ: جَحْدٌ أَوِ استِكْبَارٌ، والجَحْدُ يَعْنِي: التَّكذِيبَ، والاستكبَارُ يَعْنِي: العِنَادَ، لكِنَّ العِنَادَ لَيْسَ كالجَحْدِ، فَلَوْ جَحَدَ الإنسَانُ سُنَّةً ممَّا ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فهوَ كَافِرٌ، أمَّا الاستكبَارُ فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ لَا يَكُونُ كُفْرًا إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يَأْمُرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَأْمُرَهُ رَسُولُهُ، فحِينَئِذٍ يكُونُ كُفْرًا؛ لأَنَّ هَذَا مَصحُوبٌ بعَقِيدَةٍ، لكِنْ لَوْ أَنَّ إنسَانًا مَثَلًا تَرَكَ الزَّكَاةَ مَعَ إِقْرَارِهِ بأنَّها فريضَةٌ لكِن تركَها تَهاوُنًا فإنَّهُ لَا يكفُرُ؛ لحَدِيثِ أَبِي هُرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (صحِيح مُسلِمٍ) لـمَّا ذَكَرَ عُقوبَةَ تَارِكِ الزَّكَاةِ قَالَ: «ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»[١]، لكِنْ لَوْ تَرَكَ الصَّلاةَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لأَنَّ الأدلَّةَ تَدُلُّ عَلَى هَذَا، فيَكُونُ العَمَلُ الْآنَ: مِنْهُ مَا يَكُونُ تَرْكُهُ كُفْرًا، وَمَا لَا يَكُونُ تركُهُ كُفْرًا إِلَّا إِذَا كَانَ مَصحُوبًا بعَقِيدَةٍ؛ يَعتَقِدُ أَنَّهُ أعزُّ مِنْ أَنْ يَأمرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فيمْتَثِلَ أمرَهُ، فهَذَا لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: إنَّ إبليسَ كَفَرَ؛ لأَنَّهُ استكبَرَ، وهُناكَ فِي القُرآنِ الكريمِ ثَلَاثُ آيَاتٍ: آيَةٌ فيهَا (أَبَى واستكبَرَ)، وآيَةٌ فِيهَا (أَبَى) ولَيس فيهَا (استكْبَرَ)، وآيَةٌ فِيهَا (استكبَرَ) ولَيْسَ فِيهَا (أَبَى)، ممَّا يدلُّ عَلَى أَنَّ الاستكبَارَ أَوِ الإبَاءَ كُفْرٌ، وإِذَا اجْتَمَعَا صَارَ أشدَّ وأشدَّ، إِذَنْ: مَنْ شَبَّهَ اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ اللهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ.

[٢] يقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ» هَذَا عَكْسُ الأوَّلِ: فالأَوَّلُ: غَلَا فِي الإِثْبَاتِ، والثَّانِي: غَلَا فِي التَّنزِيهِ، فجَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ تَعَالَى بِهِ نفسَهُ، وبهَذَا فإنَّهُ يكُونُ كَافِرًا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧).

وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا»(١)[١] اهـ.

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ أَنْ يُجعَلَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ تعَالَى وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ تَشْبِيهًا وكُفْرًا أَوْ مُوهِمًا لذَلِكَ[٢].

واعْلَمْ أَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ تعَالَى بِهِ نفسَهُ عَلَى قِسْمَينِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يكُونَ جَحْدَ تكذِيبٍ، فهَذَا لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ، مِثْلَ أَنْ يقُولَ فِي قولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] قَالَ: لَمْ يَستَوِ اللهُ عَلَى عَرْشِهِ. فهَذَا كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: أَنْ يكُونَ جحْدُهُ جَحْدَ تَأْويلٍ بأَنْ يقُولَ: هُوَ مُستَوٍ عَلَى عَرشِهِ، لكِنَّ مَعْنَى الاستوَاءِ كَذَا؛ فهَذَا لَا يَكْفُرُ إِلَّا فِي بَعْضِ الصُّورِ، وَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللهَ لَيسَ لَهُ يَدٌ. فإِنَّهُ يكُونُ كَافِرًا؛ لأَنَّهُ جاحِدٌ جَحْدَ تكْذِيبٍ، وإِذَا قَالَ: بَلْ لَهُ يَدٌ لكِنَّ المُرادَ بِهَا كَذَا. فهَذَا لَا يَكْفُرُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يكفُرُ فِي بَعْضِ الأشيَاءِ الَّتِي لَا يُمكِنُ فِيهَا التَّأويلُ، لأَنَّهُ لَا يُقبَلُ مِنْهُ.

[١] وقَولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ وَلَا رَسولُهُ تَشبِيهًا**» صَدَقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ورَحِمَهُ، لَيسَ فيمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ، بَلْ هُوَ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ دُونَ تَكْييفٍ أَوْ تَمْثِيلٍ، كَمَا هِيَ القَاعِدَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ -والحمْدُ للهِ-.

[٢] ولَا إِشْكَالَ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُجْعَلَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ تعَالَى كُفْرًا، وَلَا ظَاهِرُ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ كُفْرًا؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّمَا بَيَّنَ الهُدَى وأَوْضَحَهُ، وأَرَادَ مِنَ العِبَادِ

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم (٩٣٦).

ثَانيًا[١]: أنَّ كِتَابَ اللهِ تعَالَى -الَّذِي أَنْزَلَهُ تِبْيانًا لكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدًى للنَّاسِ، وشِفَاءً لِـمَا في الصُّدُورِ، ونُورًا مُبِينًا، وفُرقَانًا بَيْنَ الحَقِّ والبَاطِلِ-: لَمْ يبيِّنِ اللهُ تعَالَى فِيهِ مَا يجِبُ عَلَى العِبَادِ اعتقَادُه في أسمَائِهِ وصِفَاتِهِ، وإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ مُوكَلًا إِلَى عُقُولِهِمْ، يُثْبِتُونَ لله مَا يَشاؤُونَ، ويُنكِرُونَ مَا لَا يُرِيدُونَ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ البُطْلَانِ[٢].

أَنْ يَهْتَدُوا، وَلَا يَضلُّـوا، فكَيْفَ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَ القُـرآنِ وَالسُّنَّةِ كُفْـرٌ؟! والَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ ظَاهِرَ هَذِهِ النُّصوصِ التَّشبيهُ، فنَؤوِّلُ. يَدَّعُونَ أنَّ ظَاهِرَهَا كُفْرٌ وضَلَالٌ -والعِيَاذُ باللهِ-.

والحَاصِلُ: أنَّ القَولُ بالتَّعطِيلِ يلزَمُ عَلَيْهِ لوازِمُ باطِلَةٌ؛ لأَنَّهُم إنَّمَا عَطَّلُوا وأنْكَرُوا ظَاهِرَ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّهُمُ اعْتَقَدُوا أنَّ ظَاهِرَهَا التَّمثِيلُ، وَلَمْ تَتَّسِعْ قُلوبُهم وتَصوُّراتُهُمْ للجَمْعِ بَيْنَ إِثْبَاتِ الحَقِيقَةِ ونَفْيِ التَّمْثِيلِ، فَمَثَلًا: لـمَّا أَثْبَتَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لنَفْسِهِ اليَدَينِ فَهِمُوا مِنَ اليَدينِ أَنَّهُمَا يَدَانِ مماثِلَتَانِ لأَيْدِي المَخلُوقِينَ، فلَمَّا فَهِمُوا هَذَا الفَهْمَ ذَهَبُوا يُعطِّلُونَهَا ويقُولُونَ: لَيْسَ المُرادُ باليَدَينِ اليدَينِ الحقيقَيتَينِ. قَالُوا: لأَنَّ اليَدَينِ الحقيقَيَّتَينِ تَستَلْزِمَانِ التَّمثِيلَ، والظَّاهِرُ مِنَ القُرآنِ والسُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ اليَدَينِ أَنَّهُمَا حقيقيَّتَانِ. نَقُولُ: إِذَنْ عَلَى قَولِكُمْ يلزَمُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ كُفرًا؛ لأَنَّ تمثِيلَ اللهِ بخَلْقِهِ كُفْرٌ، وأيُّ قَوْلٍ أفسَدُ مِنْ قَوْلٍ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ كُفْرًا، لَيْسَ هُنَاكَ قَوْلٌ أَشَدَّ مِنْ هَذَا القَوْلِ.

[١] مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ الَّتِي تَلزَمُ عَلَى كَلَامِهِمْ.

[٢] المعطِّلَةُ الْآنَ يُنكِرُونَ حقَائِقَ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ ويقُولُونَ: إنَّ المُرادَ باليَدِ: القُـوَّةُ، والَّذِي دَلَّنا عَلَى ذَلِكَ العَقـلُ، والمُرادُ بالاستِوَاءِ: الاستيلَاءُ، بدَلِيلِ العَقْلِ.

ثالثًا[١]: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وخُلفاءَهُ الرَّاشِدِينَ وأصحابَهُ وسَلَفَ الأُمَّةِ وأئمَّتَهَا، كَانُوا قَاصِرينَ أو مُقصِّرينَ في معرفَةِ وتَبيينِ مَا يجِبُ للهِ تعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ، أَوْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، أو يجُوزُ؛ إذْ لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْه أَهْلُ التَّعطِيلِ فِي صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وسُمَّوْهُ تَأويلًا[٢].

وهَكَذَا، فنَقُولُ لَهُمْ: إِذَنْ هَذَا الكِتَابُ العَظِيمُ الَّذِي أنزَلَهُ اللهُ تعَالَى تِبيَانًا لكُلِّ شَيْءٍ وشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدورِ لَيْسَ هُوَ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللهِ تعَالَى بأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ بَلِ الطَّرِيقُ العَقْلُ؛ لأَنَّ هَذَا القُرآنَ الَّذِي وُصِفَ بِهَذِهِ الأَوْصَافِ لَمْ يُبَيِّنْ مَا يجِبُ عَلَى العِبَادِ اعتقَادُهُ في أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ!! وهَذَا لَازِمُ قَوْلِهِمْ؛ لأَنَّهُ عَلَى زَعْمِهِمْ بَيَّنَ مَا لَيْسَ لَائِقًا باللهِ تعَالَى فَاخْتَارُوا أَنْ يُؤَوِّلُوهُ، وهَذَا مِنْ أَكْبَرِ القَدْحِ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ، أَنْ لَا نَجْعَلَ القُرآنَ والسُّنَّة هُمَا المرْجِعَ، بَلْ نجْعَلُ عُقُولَنَا القَاصِرَةَ هِيَ المَرْجِعَ؛ وَهَذَا لَازِمٌ بَاطِلٌ.

[١] مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ.

[٢] وَهَذَا أَيْضًا لازِمٌ بَاطِلٌ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ الحَقَّ فِيمَا قَالَهُ أَهْلُ التَّعطِيلِ مِنْ تَحْرِيفِ النُّصوصِ الَّذِي سَمَّوْه تَأويلًا فَإِنَّهُ يُقَالُ لَكَ: هَلْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ رسُولُ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوِ الخُلَفَاءُ، أَوِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ أئمَّةُ المُسلِمِينَ بعدَهُمْ؟ الجَوابُ: لَا، إِذَنْ يلْزَمُ عَلَى كَلامِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ وخلفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وبقيَّةُ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والأَئمَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إمَّا قَاصِرينَ أَوْ مُقصِّرينَ لَا بُدَّ؛ إِمَّا قَاصِرينَ فَلَمْ يَصِلُوا إِلَى المَعْنَى الصَّحِيحِ، وإِمَّا مُقصِّرينَ فَلَمْ يُبيِّنُوا للنَّاسِ المَعْنَى الصَّحيحَ، فلَيْسَ مذهَبُ أَهْلِ التَّأويلِ مَوجُودًا لَا فِي كَلَامِ

وحينَئِذٍ إمَّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ وخلفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُنَا قَاصِرِينَ؛ لجَهْلِهِمْ بذَلِكَ، وعجْزِهِمْ عَنْ مَعْرفَتِهِ، أو مُقصِّرينَ لعَدَمِ بَيَانِهِمْ للأُمَّةِ، وكِلَا الأَمْرَينِ بَاطِلٌ!!

رابعًا: أنَّ كَلامَ اللهِ ورَسُولِهِ لَيْسَ مَرجِعًا للنَّاسِ فِيمَا يَعتَقِدُونَهُ فِي رَبِّهِم وإلهِهِمُ الَّذِي مَعْرِفَتُهُمْ بِهِ مِنْ أَهمِّ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرائعُ، بَلْ هُوَ[١] زُبدَةُ الرِّسالَاتِ، وإنَّما المَرْجِعُ تِلْكَ العُقُولُ المضطرِبَةُ المُتَنَاقِضَةُ، وَمَا خَالَفَهَا فسَبِيلُهُ التَّكذِيبُ إِنْ وَجَدُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، أَوِ التَّحْرِيفُ -الَّذِي يُسمُّونَهُ تَأويلًا- إِنْ لَمْ يَتمَكَّنُوا مِنْ تكذِيبِهِ[٢].

الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحابَةِ، ولَا فِي كَلَامِ التَّابعِينَ لَهُمْ بإحسَانٍ، ولَا فِي كَلَامِ أئمَّةِ السَّلفِ، فهُمْ إمَّا قَاصِرُونَ أَوْ مُقصِّرونَ لا بُدَّ مِنْ هَذَا؛ وكِلَاهُمَا بالنِّسبَةِ للنَّبيِّ ﷺ والصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والأَئمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كِلَاهُمَا بَاطِلٌ؛ ولهَذَا قَالَ: «وحينَئِذٍ إمَّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ وخلفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُنَا قَاصِرِينَ؛ لجَهْلِهِمْ بذَلِكَ، وعجْزِهِمْ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، أَوْ مُقصِّرِينَ؛ لعَدَم بَيَانِهِمْ للأُمَّةِ، وكِلَا الأَمْرِينِ بَاطِلٌ!!».

[١] أَيْ: معرِفَةُ اللهِ.

[٢] هَذَا أيضًا اللَّازِمُ الرَّابِعُ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ: أنَّ كَلَامَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وكَلَامَ رَسُولِهِ ﷺ وكَلَامَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَ مَرجِعًا للنَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يجِبُ للهِ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، وفِيما يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ، وفِيمَا يجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ كَمالًا عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ.

....

يُلاحَظُ في هَذَا التَّقسِيمِ شَيْءٌ وَاجِبٌ، وشَيْءٌ ممتَنِعٌ، وشَيْءٌ جَائِزٌ، فالوَاجِبُ هُوَ الَّذِي يكُونُ صِفَةَ كَمالٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، والُممتَنِعُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ صِفَةَ نَقْصٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالجَائِزُ هُوَ الَّذِي يكُونُ لَهُ سَبَبٌ يَكْمُلُ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ، مِثْل: الضَّحَكِ، والفَرَحِ، والغَضَبِ، وَالنُّزولِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وعَلَيْهِ فنَقُولُ: إنَّكَ إذَا قُلْتَ بقَوْلِ أَهْلِ التَّعطِيلِ جَعَلْتَ المرجِعَ هُوَ العَقْلَ، وهَذِهِ العُقُولُ الَّتِي زَعَمْتَ أَنَّها هِيَ المَرْجِعُ؛ أيُّ عَقْلٍ نَزِنُ بِهِ ذَلِكَ؟!

ولنَفْرِضْ أَنَّهُ قَالَ: نَزِنُ هَذَا بعَقْلِ فُلَانٍ. نَقُولُ: أَيُّهما أعْلَمُ: هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قُلْتَ: إنَّه هُوَ المَرْجِعُ أَوِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ إذَا قَالَ: هَذَا الرَّجُلُ أعْلَمُ مِنَ الرَّسُولِ؛ كَفَرَ، وإذَا قَالَ: الرَّسُولُ. قُلْنَا: يجِبُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ؛ فأَيْنَ العَقْلُ الَّذِي زَعَمْتَ الْآنَ أَنَّهُ مَفْضُولٌ ومَرْجُوحٌ؟!

أيضًا: هِذِهِ العُقُولُ مُضطرِبَةٌ مُتناقِضَةٌ؛ لِذَا تَجِدُ هَؤُلاءِ العُقَلَاءِ الَّذِينَ يدَّعُونَ أَنَّهُمْ عُقَلَاءُ يقُولُونَ: هَذَا وَاجِبٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ. وآخَرُ يقُولُ: هَذَا مُمتَنِعٌ. والثَّالِثُ يقُولُ: هَذَا جَائِزٌ. بَلْ يَقُولُ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ هؤُلاءِ الَّذِينَ يدَّعُونَ أَنَّهم عُقَلاءُ تَجِدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ يُوجِبُ هَذَا الشَّيءَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وفي كِتَابٍ آخَرَ يقُولُ: هَذَا مُمتَنِعٌ. فإِذَا كَانَ هَذَا الاضطِرَابُ في هَذِهِ العُقُولِ فكَيْفَ يُمكِنُ أن تكُونَ هِيَ المرجِعَ للنَّاسِ فِيما يجِبُ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُه فِي ذَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟! والَّذِي يخَالِفُ العَقْلَ عِنْدَ هَؤُلاءِ إذَا كَانَ يُمكِنُهُم تكذِيبُهُ قَالُوا: هَذَا كَذِبٌ؛ ولهَذَا لَا يَعْتَدُّونَ بأَخْبَار الآحَادِ في بَابِ الصِّفَاتِ، بَلْ يَعْتَدُّونَ بالمُتواتِرِ، فكُلُّ أَخْبَارِ الآحَادِ عنْدَهُمْ لَيسَتْ حُجَّةً

....

فِيمَا يتعلَّقُ بصِفَاتِ اللهِ، فإِنْ عَجَزُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ وَرَدِّهِ -كالقُرآنِ مَثَلًا- ذَهَبُوا يُحرِّفُونَهُ؛ لأَنَّهُمْ لَا يَقدِرُونَ أَنْ يقُولُوا: إنَّ قولَهُ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ إِنَّهُ مَا ثَبَتَ؛ لأَنَّهُ ثَابِتٌ قَطْعًا، إِذَنْ يلجَؤُونَ إِلَى التَّحريفِ الَّذِي هُوَ صَرْفُ الكَلامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، فاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا دَلَّ العَقْلُ عَلَى خِلَافِهِ فهُوَ مَرفُوضٌ مَردُودٌ، وَمَا دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِهِ فهُوَ ثَابِتٌ، ومَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى إِثْبَاتِهِ ولَا نَفْيِهِ فَقَدِ انْقَسَمُوا فِيهِ إِلَى قِسْمَينِ، أكثرُهُم رَدَّه، وقال: لا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُثبتٍ. وبَعضُهُم تَوقَّفَ فِيهِ وقَالَ: مَا دَامَ لَيْسَ هُناكَ دَلِيلٌ مِنَ العَقْلِ عَلَى الرَّدِّ أَوِ الإِثْبَاتِ فلْنَتوقَّفْ؛ فصَارَ هُنَاكَ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الحَالُ الأُولَى: إذَا دَلَّ العَقْلُ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ أَوْ نَفْيِهَا أَثْبَتُوهَا أَوْ نَفَوْهَا.

الحَالُ الثَّانيَةُ: إذَا دَلَّ العَقْلُ عَلَى نَفْيِ مَا ثَبَتَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نَفوهُ.

ثُمَّ لَهُمْ فِي هَذَا طَرِيقَانِ: الطَّرِيقُ الأَوَّلُ: التَّكذِيبُ إِذَا أَمْكَنْ، والثَّانِي: التَّحريفُ إِذَا لَمْ يُمكِنْ، فَمَثَلًا فِي السُّنَّةِ لَهُمْ مَجَالٌ فِي التَّكذِيبِ؛ ولِهَذَا كَذَبُوا وقَالُوا: كُلُّ مَا ثَبَتَ مِنَ الصِّفَاتِ في خَبَرِ الوَاحِدِ فهُوَ مَردُودٌ، وَلَا تَثْبُتُ العَقِيدَةُ بخَبَرِ الوَاحِدِ. أَمَّا القُرآنُ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَردُّوهُ؛ وعَلَى هَذَا فطَرِيقُهُمُ التَّحريفُ؛ لأَنَّهُم لَا يَستَطِيعُونَ أَنْ يُنكِرُوهُ، فهُوَ ثَابِتٌ بالتَّواتِرِ الَّذِي لَيْسَ فَوقَهُ تَواتُرٌ، كَذَلِكَ ممَّا لَا يَستَطِيعُونَ رَدَّهُ السُّنَّةُ المُتواتِرَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الحَالُ الثَّالِثَةُ: إذَا كَانَ العَقْلُ لَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَ هَذِهِ الصِّفَةِ ولَا نَفْيَهَا، وهِيَ موجُودَةٌ في القُرآنِ؛ فَقَدِ انْقَسَمُوا فِيهِ إِلَى قِسْمَينِ: بعضُهمْ قَالَ: نُنْكِرُهَا؛ لأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدُلَّ العَقْلُ عَلَيْهَا، ومَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ فهُوَ مَرفُوضٌ؛ وبعضُهمْ قَالَ:

خَامسًا: أَنَّهُ يلزَمُ مِنْهُ جَوَازُ نفْي مَا أَثْبَتَهُ اللهُ ورَسُولُهُ، فيُقَالُ في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]: إنَّهُ لا يَجِيءُ. وفِي قَولِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا»: إنَّهُ لَا يَنْزِلُ. لأَنَّ إسنَادَ المجِيءِ والنُّزولِ إِلَى اللهِ مجازٌ عنْدَهُم، وأَظْهَرُ علامَاتِ المجَازِ عنْدَ القَائِلينَ بِهِ صِحَّةُ نفْيِهِ، ونَفْيُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ ورَسُولُهُ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ، ولَا يُمكِنُ الانفكَاكُ عَنْهُ بتأْويلِهِ إِلَى أَمْرِهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[١].

نَتوقَّفُ فِيهَا. وَهَذِهِ جُرْأَةٌ عَظِيمَةٌ -عِيَاذًا بِاللهِ- حَيْثُ ثَبَتَ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُتوقَّفُ فِيهِ، وَكَانَ الوَاجِبُ قبولَهُ.

وعَلَى هَذَا نَقُولُ: إنَّكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى العُقُولِ وتَركتُمُ المنْقُولَ فَأَنْتُمْ أخطَأْتُمْ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّ العُقُولَ مُتناقِضَةٌ مُضطرِبَةٌ، وأَمَّا الأَدِلَّةُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ فإنَّهَا مُتَّفقَةٌ ولَيْسَ فِيهَا أيُّ اختلَافٍ، بَلْ إِنَّ الرُّجوعَ إِلَى العَقْلِ إبطَالٌ لدَلَالَةِ العَقْلِ؛ لأَنَّ العَقْلَ لَا يُمكِنُهُ إدْراكُ مَا يجِبُ ويجُوزُ ويَمتَنِعُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ علَى سَبِيلِ التَّفصِيلِ، فكَانَ العَقْلُ يقتَضِي أَنْ نَرْجِعَ إِلَى النَّقْلِ، فتَقدِيمُ العَقْلِ عَلَى النَّقْلِ كُفْرٌ بالعَقْلِ وبالنَّقْلِ، فلَوْ كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ غَائِبٌ فإِنَّكَ لَا تَستَطِيعُ أَنْ تَصِفَ هَذَا الغَائِبَ عَلَى سَبِيلِ الدِّقَّةِ، وإِنْ كَانَ يُمكِنُكَ أن تصِفَهُ عَلَى سَبِيلِ الإجْمَالِ؛ لأَنَّكَ تُشاهِدُ نظيرَهُ، لكِنْ لَا تَستَطِيعُ أَنْ تَصِفَهُ عَلَى سَبِيلِ الدِّقَّةِ، إِذَنْ: فالعَقْلُ يَقْتَضِي أنَّ المَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى النَّقْلِ، فإِذَا قُلْتَ: بَلْ أرجِعُ إِلَى العَقْلِ. فَقَدْ كَفَرْتَ بالعَقْلِ وبالنَّقْلِ.

[١] هَذَا أيضًا مُهمٌّ، وهُوَ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ يلزَمُ منْهُ نَفْيُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ حيثُ قَالُوا: إنَّ المُرادَ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكِ، فهِيَ مجازٌ عَنْ مجِيءِ الأَمْرِ.

....

وأظْهَرُ علامَاتِ المجَازِ عنْدَ القَائِلِينَ بِهِ أَنَّهُ يصِحُّ نَفْيُهُ؛ ولهَذَا استَدَلَّ الشِّنقيطِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى مَنْعِ المجَازِ في القُرآنِ بأَنَّهُ لَيسَ في القُرآنِ شَيْءٌ يصِحُّ نفْيُهُ.

فأنْتَ مثلًا: إذَا قُلْتَ: رَأيتُ أسَدًا يحمِلُ حقيبَةً. فكُلُّ وَاحِدٍ يَستَطِيعُ أَنْ يقُولَ لكَ: هَذَا لَيْسَ بأَسَدٍ نفيًا صَريحًا. فإذَا قُلْنَا: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: إنَّهُ مجازٌ عَنْ مجِيءِ أمْرِهِ، وفِي قَولِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا»[1]: أَيْ: يَنْزِلُ أمرُهُ أَوْ رَحْمَتُهُ. فإنَّهُ يلزَمُ عَلَى قَولِكُمْ أنَّ اللهَ تعَالَى لَا يجِيءُ، وأنَّهُ لَا يَنْزِلُ؛ لأَنَّهُ يَصِحُّ نَفْيُهُ، وَلَا شَكَّ أنَّ هَذَا مِنْ أبْطَلِ البَاطِلِ أَنْ يُقَالَ فِيمَا أثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ: إنَّهُ يجُوزُ نَفْيُهَا. وَهُوَ تكذِيبٌ للنَّصِّ، فإذَا قَالُوا: نَحنُ نقُولُ: إنَّهُ يَنزِلُ، لكِنَّ النُّزولَ لأَمْرِهِ لَا لَهُ. فإنَّنا نقُولُ: لَا يَنْفَعُكُمْ هَذَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عندَكُمْ دَلِيلٌ يدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، ولَوْ كَانَ عنْدَهُم دَلِيلٌ لكَانَ هَذَا تَفْسِيرًا للقُرآنِ، وتفسيرُ القُرآنِ بالمَعْنَى الصَّحِيح جَائِزٌ؛ لهَذَا يَقُولُ المُؤَلِّفُ: «**وَلَا يُمكِنُ الانْفِكَاكُ عَنْهُ**» أَيْ: عَنْ هَذَا النَّفْيِ «**بتأْويلِهِ إِلَى أمرِهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يدُلُّ عَلَيْهِ**»، لَوْ قَالُوا في قولِهِ ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ**»[2]، يقُولُ: يضْحَكُ: بمَعْنَى يُثِيبُ، ولَيْسَ المُرادُ بِهِ الضَّحِكَ الحقِيقِيَّ. نقُولُ: إِذَنْ نَفَيْتُمُ الضَّحِكَ، ونَفْيُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ تكذِيبٌ لَهُ، والتَّكذِيبُ في النُّصوصِ كُفْرٌ. فإذَا قَالُوا: نَحنُ لَمْ نَنْفِ الضَّحِكَ، لكِنْ نقُولُ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء في آخر الليل، رقم (٧٥٨) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم...، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠).

ثُمَّ إنَّ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ مَنْ طَرَدَ قَاعِدَتَهُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ، أَوْ تعدَّى إِلَى الأَسْمَاءِ أَيْضًا، ومِنْهُمْ مَنْ تَنَاقَضَ فأَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بعْضٍ، كالأشعَرِيَّةِ والماتُرِيدِيَّةِ[١]:

إنَّ المُرادَ بالضَّحِكِ كَذَا. فنَقُولُ لَهُمْ: مَا الدَّلِيلُ؟ فلَا يُمكِنُ انفِكَاكُهُمْ عَنِ النَّفْيِ بالتَّأويلِ أَبَدًا؛ لأَنَّ التَّأويلَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ -فالحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِمَا اختُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ- والإنسَانُ إِذَا قَرَأَ أَقْوالَ النَّاسِ ومِلَلَهُم ونِحَلَهُمْ يحمَدُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ علَيْهِ، ويسأَلُ اللهَ الثَّبَاتَ؛ لأَنَّ الإنسَانَ مَا دَامَ لَمْ تَخْرُجْ روحُهُ فهُوَ عَلَى خَطَرٍ.

ونحْنُ بَسطْنَا فِي الكَلَامِ عَلَى أَهْلِ التَّعطِيلِ؛ لأَنَّ المُسلِمِينَ ابْتُلُوا بِهِمْ فِي الوَاقِعِ، فهُناكَ مُعتزِلَةٌ، وهُناكَ جهميَّةٌ، وهُناكَ أشاعِرَةٌ، وهُمْ كَثِيرُونَ؛ فلِذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ لدَينا ذَخِيرَةٌ، إِنْ شِئْتُم فقُولُوا: نُدافِعُ بِهَا هَؤُلاءِ. وإِنْ شِئْتُمْ فقُولُوا: نُهاجِمُ بهَا هَؤُلاءِ. والحمْدُ للهِ الأَمْرُ وَاضِحٌ وظَاهِرٌ، والعُقُولُ لَيْسَ لَـهَا تَحَكُّمٌ وَلَا حُكْمٌ ولا تحْكِيمٌ فِي هَذَا البَابِ.

[١] يَعْنِي: مِنْ أَهْلِ التَّعطِيلِ مَنْ طَرَدَ وقَالَ: يجِبُ أَنْ لَا نُثْبِتَ للهِ صِفَةً مِثْلَ المُعتزِلَةِ حَيْثُ أقرُّوا بالأَسْمَاءِ، وأنكَرُوا الصِّفَاتِ؛ وقَالُوا: إنَّها أعلَامٌ محضَةٌ مُجرَّدَةٌ عَنْ كُلِّ مَعْنًى. والصِّفَاتُ الخبريَّةُ اتَّفقُوا هُمْ والأشَاعِرَةُ عَلَى نفْيِهَا، ومِنْهُمْ مَنْ تناقَضَ فأثْبَتَ البَعْضَ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ العَقْلَ دَلَّ عَلَيْهِ، ونَفَى البَاقِيَ الَّذِي لَمْ يدُلَّ عَلَيْهِ العقْلُ، وعَلَيْهِ فأهْلُ التَّعطِيلِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثَةِ أقْسَامٍ: قِسْمٌ أَنْكَرُوا الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ، وقِسْمٌ آخرُ أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ دُونَ الأَسْمَاءِ، وقِسْمٌ ثَالِثٌ أَنْكَرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ، وأَثْبَتُوا الأَسْمَاءَ وبعْضَ الصِّفَاتِ.

....

فالَّذِينَ أنْكَرُوا الأسماءَ والصِّفَاتِ هُمْ غُلاةُ الجَهميَّةِ، قَالُوا: لَا يجُوزُ أن نُثْبِتَ للهِ اسمًا ولا صِفَةً، والوَاردُ في القُرآنِ والسُّنَّة إنَّما هِيَ أسْماءٌ لبَعْضِ مخلُوقَاتِهِ ولَيْسَتْ أسماءَ لَهُ، وإنَّما تسمَّى بِهَا عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ.

والَّذِينَ قَالُوا: نُثْبِتُ الصِّفَاتِ دُونَ الأسماءِ قَالُوا: إنَّ اللهَ سَمِيعٌ، لكِنْ بِلَا سَمْعٍ، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ... إلَى آخِرِهِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ تقُولُونَ: إنَّهُ سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، وبَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ لأنَّ البَصَرَ صِفَةٌ ونَحْنُ نُنْكِرُ الصِّفَاتِ، ويجْعَلُونَ هَذِهِ الأسماءَ أعْلامًا مجُرَّدةً فَقَطْ، كَمَا تَضَعُ اسْمَ (خَالد) لوَلَدِكَ ولَيس لَهُ صِفَةُ الخُلْدِ، يقُولُونَ: هَكَذا أسْماءُ اللهِ تُذكَرُ، لكنَّها أعلَامٌ مجرَّدةٌ لُمجرَّد العِلميَّةِ فقطْ، ولَيْسَتْ أسماءَ تَدُلُّ عَلَى معَانٍ!!

وأعجبُ مِنْ ذَلِكَ أنَّ بعضَهُمْ يقُولُ: إنَّ السَّمِيعَ والعَلِيمَ والبَصِيرَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وإنِ اختَلَفَ اللَّفْظُ، كَمَا تَقُولُ: قَمْحٌ وبُرٌّ وَحَبٌّ. هُمْ يقُولُونَ: هَذِهِ الأسْماءُ كُلُّها شَيْءٌ وَاحِدٌ، وهَذَا أيضًا يخَالِفُ المعقُولَ والمنقُولَ، كَيْفَ نَقُولُ: السَّمِيعُ هُوَ العَلِيمُ، والعَلِيمُ هُوَ الرَّحِيمُ، والرَّحِيمُ هُوَ العَزِيزُ، وهَكَذَا... هَذَا مُمْتَنِعٌ، وهَؤُلَاءِ هُمُ المعتَزِلَةُ، الَّذِينَ يقُولُونَ: إنَّنَا نُؤمِنُ بالأسْماءِ ونُنكِرُ الصِّفَاتِ.

قسْمٌ ثَالِثٌ آمَنُوا بالأَسْماءِ وآمَنُوا بالصِّفَاتِ، لكِنْ لَا بِكُلِّ الصِّفَاتِ، بَلْ ببَعْضِهَا، وهَؤُلاءِ هُمُ الأشعريَّةُ والمَاتُريديَّةُ نِسبَةً إلى أبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ وأَبِي مَنصُورٍ المَاتُريديِّ، والإمَامُ أَبُو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ ثَلَاثَةُ مذَاهِبَ:

أَثْبَتُوا ما أَثْبَتُوه بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يدُلُّ عَلَيْهِ، ونَفَوْا مَا نَفَوْهُ بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يَنْفِيهِ أَوْ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[١].

المذهَبُ الأَوَّلُ: مذهَبُ المعتزلَةِ، وبَقِيَ عَلَى هَذَا المَذْهَبِ نحْوَ أربعِينَ سَنَةً، ثُمَّ تبيَّنَ لَهُ بُطلانُهُ، وأعْلَنَ عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ وبعْدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ أنَّ مذهبَهُمْ -أي: المعتزلَةِ- بَاطِلٌ، وبَيَّنَ بُطلانَهُ وصَارَ يَرُدُّ علَيْهِمْ بشِدَّةٍ، ثُمَّ لَزِمَ عَبْدَ اللهِ بن سَعِيدِ بن كُلَّابٍ، وأَخَذَ عَنْهُ المذهَبَ، لكِنَّ المذهَبَ الَّذِي أخَذَهُ لَيْسَ صَرِيحًا، بَلْ فِيهِ شَائِبَةٌ، وأخَذَ عَنِ الأشعَرِيِّ في هَذِه الفَتْرَةِ جمَاعَةٌ مِنَ العُلَماءِ وَنَشَرُوا هَذَا المَذْهَبَ، وهُوَ:

المذهَبُ الثَّاني: مذهَبُ الأشاعِرَةِ الَّذِي بَيْنَ مذْهَبِ السَّلفِ ومذهَبِ المعتزِلَةِ، وصَارَ هُوَ المذهَبَ السَّائدَ للأشَاعِرَةِ، وَهُوَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ أصحَابُهُ المُنتَسِبُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ إنَّ اللهَ تعَالَى مَنَّ عَلَى أَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ لحُسْنِ نيَّتِهِ وسلامَةِ طَوِيَّتِهِ فاعْتَنَقَ مذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وأعْلَنَ في كِتَابِهِ (الإبانَة) -الَّذِي هُوَ آخِرُ كُتُبِهِ- بأَنَّهُ عَلَى مذْهَبِ الإمَامِ أحمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[١]، وهَذَا هُوَ:

المذهَبُ الثَّالِثُ: مذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ؛ ولهَذَا نَقُولُ لِمَنْ كَانُوا أشاعِرَةً عَلَى مذهبِهِ: إن كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فارْجِعُوا كَمَا رَجَعَ؛ لأَنَّ التَّأَسِّيَ يَقْتَضِي هَكَذَا أَنْ يثْبُتَ عَلَى مَا ثَبتَ عَلَيْهِ، وأَنْ يَتْرُكَ مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا فالأشعريَّةُ الْآنَ هُمْ فِي الوَاقِعِ لَا تَصِحُّ نسبتُهُم إِلَى أَبِي الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ رُجُوعُهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

[١] هَؤُلاءِ الَّذِينَ أثْبَتُوا بعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ: «**أثْبَتُوا مَا أثْبَتُوهُ بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يدُلُّ عَلَيْهِ، وَنَفَوْا مَا نَفَوْهُ بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يَنْفِيهِ أَوْ لَا يدُلُّ عَلَيْهِ**»؛ لأَنَّهُم

---

(١) الإبانة (ص: ٢٠).

فنقُولُ لَـهُمْ[١]: نَفْيُكُم لِـمَا نَفَيْتُمُوهُ بحُجَّةِ أَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ يُمكِنُ إثْبَاتُهُ بالطَّرِيقِ العَقلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُّمْ بِهِ ما أَثْبَتُّمُوهُ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بالدَّلِيلِ السَّمعيِّ[٢].

يقُولُونَ: مَا دلَّ العَقْلُ عَلَى ثُبُوتِهِ أَثْبَتْنَاهُ، وَمَا دلَّ عَلَى نَفْيِهِ نَفَيْنَاهُ؛ وَمَا لَا يدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ وَلَا إِثْبَاتِهِ نتَوقَّفُ فِيهِ؛ وأَكْثَرُهُمْ يقُولُونَ: نَنْفِيهِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الرَّدُّ عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ ممَّا ذُكِرَ فِي القَوَاعِدِ هُنَا؛ لأَنَّنَا نقُولُ:

أَوَّلًا: اعتِمَادُكُم عَلَى العَقْلِ فِي إِثْبَاتِ مَا يجِبُ إِثْبَاتُهُ ونَفْيِ مَا يُنفَى عَنْهُ بَاطِلٌ وغَيرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِـمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وسلَفُ الأُمَّةِ حَيْثُ لَمْ يَرجِعُوا إِلَى العَقْلِ فِي ذَلِكَ.

ثَانيًا: إنَّ العُقُولَ مُتَنَاقِضَةٌ مُضطرِبَةٌ لَا يُمكِنُ الرُّجوعُ إِلَيْهَا، فإنَّ أَصْحَابَ العُقُولِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم يدَّعِي أَنَّ العَقْلَ يُوجِبُ هَذَا الشَّيءَ، ومِنْهُمْ مَنْ يقُولُ: إِنَّ العَقْلَ يَمْنَعُهُ -وهَؤُلَاءِ عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ- ومِنْهُمْ مَنْ يقُولُ: إِنَّ العَقْلَ يُجوِّزُهُ. إذَنْ: إِلَى أَيِّ عَقْلٍ نَرجِعُ؟ إِلَى عَقْلِ فُلانٍ أَوْ إِلَى عَقْلِ فُلانٍ؟ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: «يا لَيتَ شِعْرِي بأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؟!» حَتَّى نَقُولَ: هَذَا دَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ، وَهَذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ. ثُمَّ إن تَنَاقُض الأدِلَّةِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا وبُطلانِهَا.

[١] فِي بَيَانِ التَّناقُضِ.

[٢] ثَالثًا: في جَوابِنَا عَلَى هَؤُلاءِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ العَقْلُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا نَفَيْتُمْ. وقَولُكُم: إنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ، مِثَالُ ذَلِكَ: هُمْ يقُولُونَ:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩).

....

إنَّ العَقْلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يَتَّصِفُ بالرَّحْمَةِ؛ لأَنَّ الرَّحْمَةَ لِينٌ وعَطْفٌ ورِقَّةٌ، وهَذَا لَا يُناسِبُ مَقَامَ الرُّبوبيَّةِ ومَقَامَ السُّلطَانِ، فيَجِبُ أَنْ يُنفَى، وعَلَيْهِ فيكُونُ المُرادُ بالرَّحمَةِ الإحسَانَ أَوْ إرَادَةَ الإحسَانِ، أمَّا أَنْ يكُونَ لَهُ رَحْمَةٌ فهَذَا لَا يُمكِنُ؛ لأَنَّ العَقْلَ يدُلُّ عَلَى عَدَم ثُبُوتِهَا.

فنقُولُ لَـهُمْ: بَلْ قَدْ دلَّ عليْهَا العَقْلُ، ودَلَالَةُ العَقْلِ عَلَيْهَا أَنَّنا نَقُولُ: نَحْنُ الْآنَ نَتَقَلَّبُ فِي نِعَمِ اللهِ تَعَالَى مِنَ الصِّحَّةِ، والرِّزْقِ، والسَّمعِ، والبَصَرِ، والعِلْمِ، والمَالِ، والوَلَدِ، والأهْلِ، والأَمْنِ، وغيرِ ذَلِكَ ممَّا لَا يُحصَى، فهَذِهِ النِّعَمِ تُدلُّ عَلَى الرَّحمَةِ، إِذَنْ: نُثبِتُ صِفَةَ الرَّحمَةِ بالعَقْلِ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآ﴾ [الروم:٥٠]، فحينَئِذٍ يكُونُ العَقْلُ دَالًّا عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ الرَّحمَةِ، ثُمَّ نَقُولُ: هَلِ اللِّينُ والرَّحمَةُ والعَطْفُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَلْ هِيَ صِفَاتُ كَمَالٍ أَوْ صِفَاتُ نَقْصٍ؟ الجَوابُ: هِيَ فِي مَوضعِهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وإِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ مَوضعِهَا فَلَا شَكَّ أَنَّهَا صِفَةُ نَقْصٍ.

ثُمَّ إذَا قُلْنَا: إنَّ الرَّحمَةَ تَستلزِمُ مَا ذَكَرْتُمْ فِي المخْلُوقِ فإِنَّهُ لَا يلزَمُ أَنْ تَستَلْزِمَهُ فِي الخَالِقِ، فيَكُونُ لَهُ رَحمَةٌ تخصُّهُ؛ ولذَلِكَ لَوْ أَنَّ مَلِكًا ذَا سُلطَانٍ قَويٍّ وقُدرَةٍ تَامَّةٍ تقدَّمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ فرَحِمَهُ وَرَقَّ لَهُ وعَفَا عَنْهُ هَلْ نَقُولُ: إنَّ هَذِهِ صِفَةُ نَقْصٍ فِي هَذَا السُّلطَانِ؟ الجَوابُ: لَا، بَلْ نَقُولُ: هَذِهِ صِفَةُ كَمَالٍ، ودَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ سُلطَانِهِ، حيْثُ كَانَ يُنزِّلُ الأشياءَ منَازِلَهَا، ويُعامِلُها بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهَا.

....

رَابِعًا: فِي الجَوَابِ عَلَيْهِمْ: أَنْ نَقُولَ: هَبْ أَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا نَفَيْتُمْ، لكنَّهُ ثَبَتَ بدَلِيلِ السَّمْعِ -لأَنَّ انتِفَاءَ الدَّلِيلِ المُعيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انتِفَاءَ المدلُولِ-، وإذَا ثَبَتَ بالسَّمْعِ وَجَبَ قَبولُهُ؛ لأَنَّ السَّمْعَ موردٌ للعَقْلِ، وإذَا كَانَ مَورِدًا للعَقْلِ فإِنَّ مَا ثَبَتَ بالسَّمْعِ وَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَقْبُولٌ؛ لأَنَّ العَقْلَ لَا يُنافِيهِ، والمُرادُ بالعَقْلِ العَقْلُ الصَّريحُ.

فمَثَلًا: هَبْ أنَّ العَقْلَ لا يدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الضَّحكِ والفَرَحِ والرَّحمَةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لكِنَّ السَّمعَ دَلَّ عَلَيْهِ، فوَجَبَ إِثْبَاتُهُ بدَلِيلِ السَّمْعِ، وانتفَاءُ الدَّلِيلِ المُعيَّنِ الَّذِي هُوَ العَقْلُ -كَمَا قَالُوا-؛ لا يستَلْزِمُ انتفَاءَ المَدلُولِ الَّذِي هُوَ الضَّحكُ والفَرَحُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ المدلُولَ قَدْ يكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ دَلِيلٍ، وهَذَا وَاضِحٌ فِي الأَمْرِ المعْقُولِ والأَمْرِ المَشْهُودِ بالحِسِّ.

فلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ الَّذِي يُوصِلُ إِلَى مَكَّةَ الْآنَ مَسْدُودٌ هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الوُصولُ إلى مَكَّةَ؟ الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّهُ يُمكِنُ الذَّهابُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ الإجمَاعَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَحْمَ الإبِلِ يَنْقُضُ الوُضوءَ، فَلَا نَنْقُضُ الوُضوءَ بِهِ؛ لأَنَّ الإجمَاعَ لَا يدُلُّ عليْهِ. فنَقُولُ: ثَبَتَ بدَلِيلٍ آخَرَ وهُوَ السَّمْعُ (السُّنَّةُ).

ولَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: إنَّ القُرآنَ لَا يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ سُجُودِ السَّهوِ لِمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا؛ فَنَقُولُ: جَاءَ بدَلِيلِ السُّنَّةِ.

والمُهمُّ أنَّ هَذِهِ القَاعِدَةَ مُفيدَةٌ، وهِيَ: أَنَّ انتِفَاءَ الدَّلِيلِ المُعيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انتِفَاءَ المدلُولِ؛ لأنَّه قَدْ يَكُونُ لَهُ دَلِيلٌ آخَرُ يَثْبُتُ بِهِ؛ فنَقُولُ لهَؤُلاءِ: سَلَّمنَا أنَّ العَقْلَ لَا يدُلُّ

مثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا صِفَةَ الإِرَادَةِ، ونَفَوْا صِفَةَ الرَّحمَةِ.

أَثْبَتُوا صِفَةَ الإِرَادَةِ؛ لدَلَالَةِ السَّمْعِ والعَقْلِ عَلَيْهَا.

أَمَّا السَّمْعُ: فمِنْهُ قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣].

وأمَّا العَقْلُ: فإِنَّ اخْتِلَافَ المخلُوقَاتِ وتخصِيصَ بعضِهَا بِمَا يختَصُّ بِهِ مِنْ ذَاتٍ أَوْ وَصْفٍ دَلِيلٌ عَلَى الإِرَادَةِ.

ونَفَوُا الرَّحمَةَ؛ لأنَّها تستَلْزِمُ لِينَ الرَّاحِمِ ورِقَّتَهُ للمَرحُومِ، وهَذَا مُحَالٌ في حَقِّ اللهِ تعَالَى[١].

عَلَى مَا نَفَيْتُمْ، لكنَّهُ يدُلُّ عَلَيْهِ السَّمْعُ، فوَجَبَ إِثْبَاتُهُ بدَلِيلِ السَّمْعِ.

[١] أَثْبَتُوا صِفَةَ الإِرَادَةِ ونَفَوْا صِفَةَ الرَّحمَةِ ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يُثبِتُوا الإِرَادَةَ عَلَى مَا أَثْبَتَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، بَلْ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ، فهُمْ أَثْبَتُوا الإِرَادَةَ بالدَّلِيلِ العَقليِّ، وقَالُوا: إِنَّ اختلَافَ المخلُوقَاتِ وتخصِيصَ بعضِهَا بِمَا تَخْتَصُّ بِهِ يدُلُّ عَلَى أَنَّ هُناكَ إِرَادَةً، أَلَيْسَ الجَمِيعُ يُؤمِنُونَ بأنَّ الخَلْقَ خَلْقُ اللهِ -الآدَمِيُّ وبهيمَةُ الأنعَامِ والسِّبَاعُ وغَيرُ ذَلِكَ- كيفَ اختَلَفَ هَذَا الخَلْقُ؟ الجَوَابُ: بالإِرَادَةِ؛ فتَخصِيصُ بعْضِ المخلُوقَاتِ بِمَا يختَصُّ بِه يدُلُّ عَلَى الإرادَةِ، حيثُ أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يكُونَ الآدمِيُّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فكَانَ، وأَنْ تكُونَ الفَرَسُ عَلَى مَا كَانَت عَلَيْهِ فكَانَت، وأَنْ يكُونَ الجَمَلُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فكَانَ، وأَيْضًا أَنْ تَكُونَ اليَدُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، والرِّجْلُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، وهَذَا كُلُّه يدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ وهُوَ حَقٌّ نُؤمِنُ بِهِ، كَمَا أَنَّ السَّمْعَ دَلَّ عَلَى إرادَةِ اللهِ، وفِي القُرآنِ كَثِيرٌ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

وأوَّلـوا الأدِلَّةَ السَّمعيَّةَ المُثبِتَةِ للرَّحمَةِ إلَى الفِعْـلِ أَوْ إرَادَةِ الفِعْلِ، ففَسَّرُوا الرَّحيمَ بالمُنْعِمِ أَوْ مُرِيدِ الإنعَامِ[١].

فنَقُولُ لَـهُمْ: الرَّحمَةُ ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى بالأدِلَّةِ السَّمعيَّةِ، وأدلَّةُ ثُبُوتِهَا أَكْثَرُ عَدَدًا وتَنَوُّعًا مِنْ أدلَّةِ الإرَادَةِ، فَقَدْ وَرَدَتْ بالاسْمِ مِثْل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]،

لكنَّهُم نَفَوْا صِفَةَ الرَّحمَةِ، وقَالُوا: إنَّ الرَّحمَةَ لَا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِهَا؛ لأَنَّها تدلُّ عَلَى رِقَّةٍ، ولِينٍ، وانعِطَافٍ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ممَّا ذَكَرُوا، وَهَذَا نَقْصٌ، وغَفَلُوا عَنْ دَلَالَةِ العَقْلِ عَلَيْهَا.

فهَذِهِ النِّعَمُ الكَثِيرَةُ الشَّاملَةُ واندفَاعُ النِّقَمِ يدُلُّ عَلَى الرَّحمَةِ، بَلْ دَلالَتُهُ عَلَى الرَّحمَةِ أَوْضَحُ بكَثِيرٍ مِنْ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ، حتَّى العَامِّيُّ يَخرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِثْرَ المَطَرِ ويقُولُ: برَحمَةِ اللهِ مُطِرْنَا. فيَستدِلُّ بالمطَرِ عَلَى رَحْمَةِ اللهِ، فيُقَالُ لَهُمْ: إنَّ دَلالَةَ العَقْلِ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحمَةِ بِمَا نُشاهِدُهُ مِنَ النِّعَمِ الكَثِيرَةِ واندفَاعِ النِّقَمِ أَجْلَى وأظْهَرُ وأَوْضَحُ مِنْ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ.

[١] والنِّعمَةُ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ- شَيْءٌ مُنفَصِلٌ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مخلُوقٌ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ دَلَّتْ دَلَالَةُ التَّخْصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ؟

فالجَوابُ: الآدمِيُّ آدمِيٌّ صِفَتُهُ معرُوفَةٌ، والفَرَسُ فرَسٌ صِفَتُهُ معرُوفَةٌ، فَمَا الَّذِي مَيَّزَ هَذَا عَنْ هَذَا؟

نَقُولُ: إرَادَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أرَادَ أَنْ يكُونَ الفَرَسُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وأَنْ يَكُونَ الآدمِيُّ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الإرَادَةِ، وأَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ تَكُونَ اليَدُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، والرِّجلُ عَلَى هَذَا الشَّكلِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى الإرَادَةِ أَيْضًا.

والصِّفَةِ مِثْلَ: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الكهف:٥٨]، والفِعْلِ مِثْلَ: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت:٢١][١].

ويُمكِنُ[٢] إثبَاتُهَا بالعقْلِ، فإنَّ النِّعمَ الَّتِي تَتْرَى عَلَى العِبَادِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، والنِّقَمَ الَّتِي تُدفَعُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ حِينٍ دَالَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحمَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ودَلَالَتُهَا عَلَى ذَلِكَ أَبْيَنُ وأجْلَى مِنْ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ؛ لظُهُورِ ذَلِكَ للخَاصَّةِ والعَامَّةِ، بخِلَافِ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ، فإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ إلَّا لأَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ[٣].

---

[١] يَعنِي: لَوْ تأمَّلْتَ الأدلَّةَ الَّتِي فِي القُرآنِ والسنَّةِ لوَجَدْتَ ذِكْرَ الرَّحمَةِ أكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الإرَادَةِ. وهَذَا مَعْلُومٌ بالتَّتبُّعِ، فالقُرآنُ مملُوءٌ مِنْ ذِكْرِ الرَّحْمَةِ، وَأَمَّا الإرَادَةُ فهِيَ أقَلُّ مِنْهَا بكَثِيرٍ، أيْضًا الرَّحمَةُ أكْثَرُ تَنَوُّعًا مِنْ صِفَةِ الإرَادَةِ، فالإرَادَةُ وَرَدَتْ بصِفَةِ الفِعْلِ ﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب:١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة:٢٥٣]، لكِنْ لَمْ تَأْتِ باسْمِ الفَاعِلِ وَلَا بالمَصْدَرِ.

أمَّا الرَّحمَةُ «فقَدْ وَرَدَتْ بالاسْمِ مِثْلَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والصِّفَةِ مِثْلَ: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾، والفِعْلِ مِثْلَ: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾»، وَلَمْ تَرِدِ الإرَادَةُ بالاسْمِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ (المُرِيدُ)، وَلَمْ تَرِدْ أيضًا بالوَصْفِ فَلَيْسَ فِيهِ (ذُو إرَادَةٍ)، إنَّمَا جَاءَتْ بالفِعْلِ فَقَطْ.

[٢] يعْنِي: مَعَ ثُبُوتِهَا بالسَّمْعِ.

[٣] الْآنَ لَوْ سألْتَ عَامِّيًا: هَلِ اللهُ تعَالَى يُريدُ؟ لقَالَ: نَعَمْ، اللهُ يُريدُ. فإِذَا سَأَلْتَهُ بأيِّ شَيْءٍ تَثبُتُ الإرادَةُ مِنَ النَّاحيَةِ العقليَّةِ؟ يَقُولُ: لأَنَّ اللهَ يُرِيدُ، وذُكِرَ ذَلِكَ فِي القُـرآنِ. ولَا يَسْتَطِيعُ أنْ يَأتِيَ بدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، لكِـنْ لَـوْ تَأْتِي إلَى عَامِّيٍّ وتَقُـولُ لَـهُ:

وأمَّا نفيُهَا بحُجَّةِ أنَّهَا تَستَلْزِمُ اللِّينَ والرِّقَّةَ؛ فجَوابُهُ: أنَّ هَذِهِ الحُجَّةَ لَوْ كَانَتْ مُستَقِيمَةً لأمْكَنَ نَفْيُ الإرَادَةِ بمِثلِهَا، فيُقَالُ: الإرَادَةُ مَيْلُ المُرِيدِ إِلَى مَا يَرجُو بِهِ حُصُولَ منفَعَةٍ أَوْ دَفْعَ مَضرَّةٍ؛ وهَذَا يستَلْزِمُ الحَاجَةَ، واللهُ تعَالَى مُنزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ[1].

هَلِ اللهُ يَرْحَمُ؟ سيقُولُ: نَعَمْ. وتَقُولُ لَهُ: أَعْطِنِي الدَّلِيلَ العقْلِيَّ أَوِ الحِسِّيَّ عَلَى الرَّحمَةِ. يقُولُ: ألَا تَرَى النِّعمَةَ الْآنَ؟! فاللهُ يُنزِّلُ الغَيْثَ، ويُنبِتُ النَّبَاتَ، ويَجْلِبُ الأَرْزَاقَ، فكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحمَةِ.

إِذَنْ دَلالَةُ العَقْلِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ الرَّحمَةِ للهِ تعَالَى أَبْيَنُ وأجْلَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى ثُبُوتِ الإرَادَةِ للهِ، وَهَذَا لَا يُمكِنُ أَنْ يُنكِرَهُ إِلَّا مُكَابِرٌ، والمُكَابِرُ لَا فَائِدَةَ مِنْ مُناظَرَتِهِ، لكِنَّ الإنسَانَ غَيرَ المُكابِرِ لَا بُدَّ أَنْ يُقرَّ ويَعْتَرِفَ بثُبُوتِ رَحْمَةِ اللهِ، وأَنَّ العَقْلَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ.

ومِنْ دَلَالَةِ العَقْلِ عَلَى إِثْبَاتِ الرَّحْمَةِ: انْدِفَاعُ النِّقَمِ؛ فلَوْ أَنَّ رَجُلًا أُصِيبَ بحَادِثٍ وسَلِمَ مِنْ هَذَا الحَادِثِ سيتحدَّثُ ويقُولُ: حَصَلَ حَادِثٌ عَظِيمٌ، ولكِنْ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ أَنَّنَا سَلِمْنَا أَوْ نَجَوْنَا، فاستَدَلَّ باندِفَاعِ النِّقَمِ عَلَى رَحْمَةِ اللهِ تعَالَى.

[١] إذَا قَالُوا: إنَّ الرَّحمَةَ تستَلْزِمُ الرِّقَّةَ واللِّينَ وَمَا أشْبَهَ ذَلِكَ. فنسْأَلُ: هَلْ هَذِهِ الصِّفَاتُ ممتَنِعَةٌ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ والجَوابُ: الَّذِي نَرَى أَنَّهُ لَيْسَ مُستلزِمًا أَنْ يكُونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَيِّنًا ورَقِيقًا لِمَنْ يَستَحِقُّ الرَّحمَةَ ولَا مَانِعَ، وَعَلَى فَرْضِ أَنَّ ذَلِكَ مُمتنِعٌ فإِنَّا نقُولُ: يلزَمُكُمْ في الإرَادَةِ مِثْلُ مَا يَلْزَمُكُمْ فِي الرَّحمَةِ، فالْإرَادَةُ أَنْ يَمِيلَ الإنسَانُ إِلَى شَيْءٍ يَرجُو مِنْهُ حُصُولَ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعَ مَضرَّةٍ، ولَا يُمكِنُ أَنْ يُرِيدَ الإنسَانُ شيئًا لَا يرجُو منفعَتَهُ ولَا دَفْعَ المَضرَّةِ بِهِ، إِلَّا رَجُلٌ لَيسَ لَهُ عَقْلٌ.

فَإِنْ أُجِيبَ: بِأَنَّ هَذِهِ إِرَادَةُ المخلُوقِ. أَمْكَنَ الجَوَابُ بِمِثْلِهِ فِي الرَّحمَةِ بأَنَّ الرَّحمَةَ المُستلزِمَةَ للنَّقْصِ هِيَ رَحمَةُ المخلُوقِ[١].

وبِهَذَا تبيَّنَ بُطلَانُ مذْهَبِ أَهْلِ التَّعطِيلِ، سَوَاءٌ كَانَ تَعطِيلًا عامًّا أو خاصًّا.

وبِهِ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَ الأشاعرَةِ والماتُريديَّةِ في أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ وَمَا احْتَجُّوا بِهِ لذَلِكَ: لَا تَنْدَفِعُ بِهِ شُبَهُ المعتزِلَةِ والجهميَّةِ، وذَلِكَ مِنْ وَجْهَينِ:

أحدُهُمَا: أَنَّهُ طَرِيقٌ مُبتدَعٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا سَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُها، والبدْعَةُ لَا تُدفَعُ بالبدْعَةِ، وإنَّما تُدفَعُ بالسُّنَّةِ[٢].

فإِذَنْ: إِذَا أَثْبَتُّمُ الإرَادَةَ لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِهَا أَنْ يَكُونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يَمِيلُ إِلَى مَا يرجُو منفعَتَهُ ودفْعَ مضرَّتِهِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى انْتِفَاعٍ بشَيْءٍ، وَلَا تَلْحَقُهُ مضرَّةٌ حتَّى يَحْتَاجَ إِلَى مَا يدْفَعُ الضَّررَ عَنْهُ، فَمَا يلزَمُهُمْ فِي الرَّحمَةِ يلزمُهُم في الإرَادَةِ.

[١] «**فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ إِرَادَةُ المخْلُوقِ أَمْكَنَ الجَوابُ بمثلِهِ فِي الرَّحمَةِ**»، أَيْ: «**بأَنَّ الرَّحمَةَ المستلزِمَةَ للنَّقصِ هِيَ رَحْمَةُ المخْلُوقِ**» هُنَا قُلْنَا: الرَّحمَةُ المستلزمَةُ للنَّقصِ وَلَمْ نَقُلِ: الرَّحمَةُ المستلزِمَةُ للِّين والرِّقَّةِ؛ لأَنَّهُ كَمَا قُلْنَا آنفًا قَدْ نُسلِّم بأنَّ اللِّينَ والرِّقَّةَ فِي موضعِهِمَا مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، وحينَئِذٍ لَا يَمْتَنِعَانِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الرَّحمَةَ المُستلزِمَةَ للنَّقصِ -وليَكُنِ النَّقْصُ كَمَا زَعَمْتُمُ اللِّينَ والرِّقَّةَ- هِيَ رحمَةُ المخلُوقِ، أَمَّا رحمَةُ الخَالِقِ فإنَّها رَحْمَةٌ ثَابتَةٌ لَهُ مَعَ كَمَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٢] وهَذِهِ قاعِدَةٌ مُفيدَةٌ في الأُمورِ العِلميَّةِ والأُمُورِ العمليَّةِ: البِدْعَةُ لَا يُمكِنُ أَنْ ندفعَهَا ببِدْعَةٍ أَبدًا، سَوَاءٌ كَانَتْ علميَّةً أو عمليَّةً، مِثَالُ البدْعَةِ العلميَّةِ هُنَا: بِدْعَةُ الأشَاعِرَةِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا -وَهِيَ السَّبعُ- دَلَّ عَلَيْهَا العَقْلُ،

....

فيَجِبُ إثْبَاتُهَا وَمَا نَفَيْنَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ فلأَنَّ العَقْلَ لَمْ يُثْبِتْهَا.

فقَالُوا: إذَنْ: نحْنُ أهْلُ العُقُولِ نَرُدُّ عَلَى المُعتزلَةِ ونَرُدُّ عَلَى الحشويَّةِ والمُشبِّهَةِ -كَمَا يزْعُمُونَ- أمَّا السَّلفيُّونَ فلا نَرُدُّ عَلَيْهِمْ؛ لأَنَّ السَّلفِيينَ عِنْدَهُم لَا يُثبِتُونَ مَعْنًى؛ رَجُلٍ يَقُولُ: أَنَا لَا أَعْمَلُ إلَّا قراءَةَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ فَقَطْ، وَلَا أتكَلَّمُ فِي المَعْنَى. مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ؟ لِهَذَا هُمْ يقُولُونَ: نَحْنُ لَا نَرُدُّ عَلَى السَّلفيِّينَ، لكنَّنَا نَرُدُّ عَلَى الحَشويَّةِ والمُشبِّهَةِ، وَكُلُّ مَن أَثْبَتَ الصِّفَاتِ فهُوَ عِنْدَهُمْ حَشويٌّ مُشبِّهٌ، فنَقُولُ لَهُمْ: إنَّ البِدْعَةَ لَا تُرَدُّ بالبِدْعَةِ، وطَرِيقَتُكُمْ هَذِهِ مُبتدَعَةٌ؛ لأَنَّكُمْ تَقُولُونَ: نُثبِتُ صِفَاتٍ، ولَا نُثبتُ صِفَاتٍ أُخْرَى.

كَمَا أَنَّهُ -أيْضًا- لَا يجُوزُ أَنْ نَدْفعَ البِدْعَةَ ببِدْعَةٍ فِي العَمَلِيَّاتِ، فَمَثَلًا: فِي يَومِ عَاشُورَاءَ: الرَّافِضَةُ يجعلُونَهُ يَوْمَ حُزْنٍ، ويحزَنُونَ ولَا يَفتَحُونَ المتَاجِرَ مِنَ اليَومِ التَّاسِعِ، فكَانَ هُنَاكَ أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ الخَيْرِ قَابَلُوهُمْ وجعَلُوا يومَ عَاشُوراءَ يَومَ فَرَحٍ وسُرورٍ، ويجعَلُونَ فِيهِ الاحْتِفَالَاتِ، ويُزيِّنُونَ أولادَهُمْ، ويُوزِّعُونَ عَلَيْهِمُ الهَدَايَا، ويتَزَاوَرُونَ، وَقَدْ أَدْرَكْنَا بعْضَ النَّاسِ إذَا كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ اشْتَرَوُا اللَّحْمَ، وطَبَخُوا الطَّعَامَ، وَوَزَّعُوا مِنْهُ، وقَالُوا: هَذَا يَوْمُ عِيدٍ.

نقُولُ: هَذِهِ بدعَةٌ. قَالُوا: إنَّنا نُريدُ أَنْ نُراغِمَ الرَّافضَةَ. نَقُولُ: لَا تُراغِمُوهُمْ ببدعَةٍ، وإنَّما يُراغَمُونَ بِبَيَانِ أنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ، وأمَّا أَنْ نَبْتَدِعَ فَهَذَا لَا يجُوزُ.

ومِثْلُ ذَلِكَ نَقُولُ فِي الَّذِينَ ابْتَدَعُوا الاحْتِفَالَ بمَوْلِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وإظْهَارَ الفَرَحِ بِهِ: إنَّهُ لَا يجُوزُ لَنَا أَنْ نُراغِمَهُمْ بإظْهَارِ الحُزْنِ تِلْكَ اللَّيلَةَ.

الثاني: أنَّ المعتزلَـةَ والجهميَّةَ يُمكِنُهُـمْ أَنْ يَحتجُّـوا لِـمَا نَفَوْهُ عَلَى الأشَاعِرَةِ والمَاتُريديَّةِ بمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ الأشَاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ لِـمَا نَفَوْهُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ[١]، فيقُولُونَ: لَقَدْ أبحتُمْ لأنْفُسِكُمْ نَفْيَ مَا نَفَيْتُمْ مِنَ الصِّفَاتِ بِمَا زَعَمْتُمُوهُ دَلِيلًا عَقِليًّا، وأَوَّلْتُمْ دَلِيلَهُ السَّمعيَّ، فلِمَاذَا تُحرِّمُونَ عَلَيْنَا نَفْيَ مَا نَفَيْنَاهُ بِمَا نَرَاهُ دَلِيلًا عَقِليًّا، ونُؤَوِّلُ دَلِيلَهُ السَّمعيَّ، فَلَنَا عُقُولٌ كَمَا أَنَّ لَكُمْ عُقُولًا، فإنْ كَانَتْ عُقُولُنَا خَاطِئَةً، فكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً؟! وإنْ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً، فكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُنَا خَاطِئَةً؟! ولَيْسَ لَكُمْ حُجَّةٌ فِي الإنْكَارِ عَلَيْنَا سِوَى مُجَرَّدِ التَّحكُّمِ واتِّبَاعِ الهَوَى[٢].

فالمُهمُّ أنَّ البِدَعَ لَا يُمكِنُ أَنْ تُبطَلَ بالبِدَعِ أَبَدًا، والبَاطِلُ لَا يُدفَعُ ببَاطِلٍ، وإنَّمَا نَدْفَعُ البَاطِلَ بالحَقِّ، فإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَدْفَعَ البِدْعَةَ فادْفَعْهَا بسُنَّة، وإلَّا كُنْتَ مُتَنَاقِضًا، وأيضًا لَا يُمكِنُ أَنْ تُدْفَعَ حُجَّة الخَصْمِ بالبِدْعَةِ.

[١] الأشَاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ احْتَجُّوا عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ بأَنَّ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ مُنَافٍ للعَقْلِ، ويَسْتَلْزِمُ التَّشبِيهَ، كَذَلِكَ يَستَطِيعُ أَنْ يَحْتجَّ المعتزلَةُ والجَهميَّةُ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ السَّبْعَ -الَّتِي يُثْبِتُهَا الأشَاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ- عَلَى الأشَاعِرَةِ والمَاتُريديَّةِ، ويقُولُونَ لَهُمْ: وإثْبَاتُكُمْ أَيْضًا لِـمَا أَثْبَتُّمْ مِنَ الصِّفَاتِ مُنَافٍ للعَقْلِ، ومُستلزِمٌ للتَّشبِيهِ، فاحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ الأشَاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فِيمَا نَفَوهُ.

[٢] مِنَ المعلُومِ أنَّ المُعتزلَةَ والجَهميَّةَ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ جُمْلَةً ويقُولُونَ: إنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بصِفَةٍ. فهَلْ يُمكِنُ للأشَاعِرَةِ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ مَا عَدَا السَّبْعَ أَنْ يَحتجُّوا عَلَيْهِمْ؟

الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّ المعتزلَـةَ والجَهميَّةَ سيقُولُـونَ: أَنْتُمْ أَوَّلْتُمْ في صِفَاتٍ ظَنَنْتُمْ

وَهَذِهِ حُجَّةٌ دَامِغَةٌ وإلزَامٌ صَحِيحٌ مِنَ الجَهْمِيَّةِ والمُعتزلَةِ للأشعرِيَّةِ والمَاتُريديَّةِ، وَلَا مَدْفَعَ لذَلِكَ ولَا مَحِيصَ عَنْهُ إلَّا بالرُّجوعِ لمذهَبِ السَّلَفِ الَّذِينَ يَطرُدُونَ هَذَا البَابَ، ويُثبِتُونَ للهِ تَعَالَى مِنَ الأَسْماءِ والصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِهِ فِي كتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ إثْبَاتًا لَا تَمْثِيلَ فِيهِ، ولَا تكْييفَ، وتَنْزِيهًا لَا تَعْطِيلَ فِيهِ، ولَا تَحْرِيفَ، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٤٠][١].

أنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، مِثْلَ الرَّحمَةِ، والضَّحكِ، والنُّزولِ، والمَجيءِ، والعَجَبِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تقُولُونَ: إنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، ونَحْنُ أيْضًا أنكَرْنَا الصِّفَاتِ؛ لأَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، أَوْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهَا، فأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ؟! أَنْتُمْ لَوْ أَثْبَتُّمُ الجَمِيعَ فلَكَمُ حُجَّةٌ عَلَيْنَا، وَلَوْ نَفَيْتُمُ الجَمِيعَ لَوَافَقْتُمُونَا، أَمَّا أَنْ تُثبِتُوا بَعْضًا وتَتْرُكُوا بَعْضًا بحُجَّةِ العَقْلِ فنَحْنُ أيْضًا نُثْبِتُ الأَسْمَاءَ وَلَا نُثْبِتُ الصِّفَاتِ بحُجَّةِ العَقْلِ، فلِمَاذَا تُحرِّمُونَ عَلَيْنَا نَفْيَ مَا نَفَيْنَاهُ، وتُبيحُونَ لأنْفُسِكُمْ أَنْ تَنفُوا مِثْلَهُ، وهَلْ هَذَا إلَّا عُدوانٌ عَلَى النَّاسِ، وتَنَاقُضٌ فِي الأَقْوَالِ؟! فَإمَّا أَنْ تُوافِقُونَا، وَإمَّا أَنْ تُوافِقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ! فَإِذَا كَانَ لَكُمْ عُقُولٌ فَلَنَا عُقُولٌ، وإِنْ كَانَتْ عُقُولُنَا خاطِئَةً فعُقُولُكُمْ خَاطِئَةٌ، وإِنْ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً فعُقُولُنَا صَائِبَةٌ، أَمَّا أَنْ تَقُولُوا: عُقُولُنَا -أَيْ: عُقُولُ الأشاعِرَةِ- صَائِبَةٌ، وعُقُولُكُمْ خَاطِئَةٌ. فَهَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ.

ولهَذَا كَانَ الأَشَاعِرَةُ خُصُومًا للمُعتزلَةِ والجَهميَّةِ، وخُصُومًا لأَهْلِ السُّنَّةِ؛ فكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم يُلزِمُهُم بِمَا يُناقِضُ قولَهُ، فأَهْلُ السُّنَّةِ يقُولُونَ: إمَّا أَنْ تَمْشُوا عَلَى الطَّرِيقِ الصَّوابِ فِيمَا نَفَيْتُمْ، وإمَّا أَنْ تَنْفُوا مَا أَثْبَتُّمْ؛ وكَذَلِكَ المعتزلَةُ والجَهميَّةُ.

[١] ذَكَرْنَا هَذَا الكَلَامَ عَنِ الأشاعرَةِ؛ لأَنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَهْلُ البَدَعِ مِنَ الجَهميَّةِ والمعتزلَةِ ولَا أَهْلُ الكُفْرِ مِنَ الفَلاسِفَةِ وغيرِهِمْ إلَّا الأَشاعِرَةَ، وادَّعَوْا أَنَّهُمْ

....

هُمُ الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بالعَقْلِ وبالسَّمْعِ، ويقُولُونَ: إنَّ السَّلفَ لَمْ يَنْفَعُوا بشَيْءٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعتزلَةِ؛ وذَلِكَ لأنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أنَّ مذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ التَّفويضُ، ومعلُومٌ أنَّنا إذَا قُلْنَا: إنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ التَّفويضُ. فإنَّ ذَلِكَ لَا يُجْدِي، وَلَا يَرُدُّ بِدَعَ المبتَدِعَةِ؛ لأنَّ الْمُبتَدِعَ يقُولُ للمُفوِّضِ: أنْتَ لَمْ تُثْبِتِ المَعْنَى حتَّى تَحتَجَّ بِهِ عَلَيَّ، أنْتَ رَجُلٌ أُمِّيٌّ لَا تَعْرِفُ الكِتَابَ إلَّا أمَانِيَّ؛ لِذَا -عَلَى زَعْمِهِمْ- لَوْ سُئِلَ السَّلفيُّ عَنْ قَولِهِ تعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾: مَا مَعْنَاهَا؟ لقَالَ: لَا أَدْرِي، أُفوِّضُ مَعْنَاهَا إِلَى اللهِ. أمَّا لَوْ سُئِلَ الأشْعَرِيُّ عَنْ مَعْنَاهَا لقَالَ مَعْنَاهَا: اسْتَوْلَى. وَالَّذِي يقُولُ: لَهَا مَعْنًى، وَهُوَ الاسْتِيلَاءُ. لَا شَكَّ أنَّهُ أعْلَمُ مِنَ الَّذِي يقُولُ: لَا أدْرِي. فمِنْ أجْلِ ذَلِكَ قَالُوا: إنَّ السَّلَفَ لَمْ يَنْفَعُوا فِي الرَّدِّ عَلَى الجَهميَّةِ والْمُعتزلَةِ والفَلَاسِفَةِ وغيرِهِمْ مِنْ أئمَّةِ البِدَعِ والكُفْرِ، والَّذِي رَدَّهُمْ هُمُ الأشَاعِرَةُ؛ لأنَّهُمْ قَالُوا: نَحْنُ نُثبِتُ المعْنَى، ومَعْنَاهُ: الاستيلَاءُ، وفَرْقٌ بَينَ مَنْ يُثبِتُ مَعْنًى، وَمَنْ كَانَ أُمِّيًّا لَا يَعْرِفُ مِنَ الكِتَابِ إلَّا القِرَاءَةَ فَقَطْ، وَهَذَا قَرَأْنَاهُ فِيمَا كُتِبَ، حَتَّى فِيمَا نُشِرَ فِي الصُّحُفِ الْآنَ مِمَّنْ تكلَّمُوا عَنِ الأشَاعِرَةِ، قَالُوا: الأشَاعِرَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ هُمُ الَّذِينَ نَفَعُوا في دَفْعِ البِدْعَةِ، أَمَّا السَّلفيُّونَ فإنَّهُمْ لَمْ يَنْفَعُوا فِي رَدِّ البِدَعِ؛ لأنَّهُمْ -عَلَى زَعْمِهِمْ- مُفوِّضَةٌ، أَيْ: يُفوضُونَ المَعْنَى، ويقُولُونَ: لَا نَدْري مَا مَعْنَى هَذِهِ الآيَاتِ أَوِ الأَحَادِيثِ الَّتِي فِي صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. وَمَا ادَّعَاهُ الأشَاعِرَةُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى أَهْلِ البِدَعِ إلَّا هُمْ فَمِنْ أَكْذَبِ الدَّعَاوَى، فالأَشَاعِرَةُ لَا يُمكِنُهُمُ التَّخلُّصُ مِنَ المَعتزلَةِ إذَا قَالَ لَهُمُ المعتزلَةُ: لِمَاذَا نَفَيْتُمْ هَذِهِ الصِّفَةَ وأثبتُّمْ هَذِهِ الصِّفَةَ؟ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَقُولُوا شَيْئًا؛ لأنَّه لَا فَرْقَ إلَّا مَا يدَّعُونَهُ مِنَ العَقْلِ، وَهَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ.

تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّ كُلَّ مُعطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وَكُلَّ مُمَثِّلٍ مُعطِّلٌ[١].

أَمَّا تَعْطِيلُ الْمُعطِّلِ فظَاهِـرٌ، وأَمَّا تمثِيلُهُ فـلأَنَّهُ إِنَّـمَا عَطَّلَ لاعْتِقَادِهِ أنَّ إثْبَاتَ

---

[١] هَذِهِ الكَلِمَةُ تَظُنُّ أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّنَاقُضِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ المُعطِّلَ يُكفِّرُ المُمثِّلَ، والمُمثِّلَ يُكفِّرُ المُعطِّلَ، فكَيْفَ نَقُولُ: إنَّ المُعطِّلَ مُتَّصِفٌ بالتَّمثِيلِ، والمُمثِّلَ مُتَّصِفٌ بالتَّعطِيلِ؛ لِذَا قَالَ: «**أَمَّا تَعْطِيلُ المُعطِّلِ فظَاهِرٌ؛ وأَمَّا تَمْثِيلُهُ فلأَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ لاعتِقَادِهِ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يستلزِمُ التَّشبِيهَ فَمثَّلَ أَوَّلًا، وعطَّلَ ثَانِيًا، كَمَا أَنَّهُ بتَعطِيلِهِ مَثَّلَهُ**» أَيْ: مَثَّلَ اللهَ تَعَالَى «**بالنَّاقِصِ**».

إِذَنْ: وَجْهُ تمثِيلِهِ أَنَّ هَذَا المُعطِّلَ فَهِمَ مِنْ نُصوصِ الصِّفَاتِ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّمثِيلِ، ففَهِمَ مِنْ مِثْلِ قَولِهِ تعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أَنَّ إثْبَاتَ اليَدِ مَعْنَاهُ التَّمثِيلُ، فذَهَبَ يُعطِّلُهَا، ويقُولُ: المُرادُ باليَدِ القُدْرَةُ أَوِ النِّعمَةُ. فصَارَ تَعطِيلُهُ مَبنيًّا عَلَى تَمْثِيلٍ، مَثَّلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانِيًا، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّكَ مُعطِّلٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ فإِذَا كُنْتَ تَعتَقِدُ أَنَّ إثْبَاتَ الصِّفَاتِ يستلزِمُ التَّمثِيلَ فَقَدْ عَطَّلْتَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مِنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ؛ لأَنَّ أيَّ إنسَانٍ يَعتَقِدُ أنَّ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى مُماثِلَةٌ لِصِفَاتِ المخلُوقِ فهُوَ مُعطِّلٌ للهِ عَنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ.

فصَارَ تمثِيلُ المُعطِّلِ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ النُّصوصَ؛ لاعتِقَادِهِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّمثِيلِ؛ فَمَثَّلَ أَوَّلًا، ثُمَّ عَطَّلَ ثَانِيًا.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا عَطَّلَ هَذِهِ النُّصوصَ فَقَدْ مَثَّلَ اللهَ تَعَالَى بالنَّاقِصِ؛ لأَنَّهُ إِذَا عَطَّلَهُ عَنِ الكَمَالِ صَارَ نَاقِصًا، فمَثَّلَ اللهَ تَعَالَى بالنَّاقِصِ.

الصِّفَاتِ يستلزِمُ التَّشبِيهَ فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا، كَمَا أَنَّهُ بتَعْطِيلِهِ مَثَّلَهُ بالنَّاقِصِ.

وأمَّا تَمثِيلُ المُمثِّلِ فظَاهِرٌ، وأمَّا تعطِيلُهُ فمِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ عَطَّلَ نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ، حَيْثُ جَعَلَهُ دَالًّا عَلَى التَّمثِيلِ، مَعَ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ، وإنَّما يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ[١].

الثَّانِي: أَنَّهُ عَطَّلَ كُلَّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُماثَلَةِ اللهِ لخَلْقِهِ[٢].

---

[١] نأخُذُ مَثَلًا للمُمثِّلِ، قَالَ المُمثِّلُ في قَولِهِ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أي: اسْتَوَى كاستِوائِنَا عَلَى السَّريرِ. نَقُولُ: أنْتَ الآنَ مُمَثِّلٌ، وأنْتَ في نَفْسِ الوَقْتِ مُعطِّلٌ؛ لأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَدلَّ عَلَى مَا ذَكَرْتَ مِنَ التَّمثِيلِ؛ لأَنَّ لدَينا أدلَّةً كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مماثَلَةِ اللهِ للخَلْقِ، إِذَنْ: عطَّلْتَ النَّصَّ عَنْ مَدلُولِهِ؛ لأَنَّ دَلَالَةَ النَّصِّ عَلَى صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، إنَّما تَكُونُ عَلَى صِفَاتٍ لَا تُماثِلُ صِفَاتِ المخلُوقِينَ، فإذَا جَعلْتَهُ دَالًّا عَلَى صِفَاتٍ تُماثِلُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ فَقَدْ عَطَّلتَهُ عَنْ مَعْنَاهُ الحقيقِيِّ. ومِثْلُ ذَلِكَ قولُهُمْ في قَولِهِ تعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾: أَيْ: يَدَانِ مِثْل أيدِي المخْلُوقِينَ. فَقَدْ عَطَّلَ النَّصَّ؛ لأَنَّ اليَدَ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لنَفْسِهِ والنَّصَّ الَّذِي ثَبَتَتْ بِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّمثِيلِ أَبَدًا، وإنَّما يَدُلُّ عَلَى يَدٍ لائِقَةٍ باللهِ.

[٢] فَلَا وَزْنَ عِنْدَ المُمثِّلِ لقَولِ اللهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ إِلَى آخِرِهِ؛ لأَنَّهُ إذَا قَالَ: إنَّ اسْتِوَاءَ اللهِ تَعَالَى عَلَى العَرْشِ كاسْتِوَاءِ المخْلُوقِ عَلَى السَّريرِ. فَقَدْ عَطَّلَ هَذِهِ الآيَةَ، وَهِيَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ لأَنَّ الآيَةَ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ المُماثَلَةِ وَهُوَ قَدْ أَثْبَتَ المُماثَلَةَ.

الثَّالِثُ: أَنَّـهُ عَطَّلَ اللهَ تَعَالَى عَنْ كَـمَالِهِ الوَاجِبِ حَيْثُ مَثَّلَـهُ بالمخلُـوقِ النَّاقِصِ[١].

---

[١] وَهَذَا تَعْطِيلٌ ثَالِثٌ، فَإِذَا زَعَمَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ كاستِوَائِهِ عَلَى السَّرِيرِ فَقَدْ عَطَّلَ اللهَ عَنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ؛ لأَنَّ تَشْبِيهَ الكَامِلِ بالنَّاقِصِ يجعلُهُ نَاقِصًا كَمَا هُوَ مَعرُوفٌ.

فصَارَتِ القَاعِدَةُ عنْدَنا: أنَّ كُلَّ مُعطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وكُلَّ مُمَثِّلٍ مُعطِّلٌ؛ فالأَوَّلُ: مِنْ وَجْهَينِ، والثَّانِي: مِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ.

⁂




فصـل[١]

اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ أهْـلِ التَّأويلِ أَوْرَدَ عَلَى أَهْـلِ السُّنَّةِ شُبْهَةً فِي نُصُوصٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ[٢]،........................

---

[١] عرَفْنَا ممَّا سَبَقَ أشياءَ كَثِيرَةً مِنْ قَواعِدِ الأسْماءِ والصِّفَاتِ، وخُلاصَتُهَا: أَنَّنا نَتجنَّبُ التَّمثِيلَ والتَّكييفَ، ونَتَجَنَّبُ التَّحريفَ والتَّعطِيلَ، ونَتَجَنَّبُ الخَوْضَ فِيهَا بتعمُّقٍ لَا حَاجَةَ لَهُ، ونَسْكُتُ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأَنَّنا نعلَمُ أَنَّهُمْ أَشَدُّ منَّا حِرْصًا عَلَى معرفَةِ اللهِ تعَالَى بأسمَائِهِ وصِفَاتِهِ، ونعلَمُ أنَّ عندَهُم مَنْ إذَا سَأَلُوهُ فهُوَ أَسَدُّ النَّاسِ جوَابًا، ونعلَمُ أَنَّهُم أورَعُ النَّاسِ بتَرْكِ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، ثُمَّ إِنَّنَا نَحمِلُ النُّصوصَ عَلَى ظَواهِرِهَا، لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يكُونَ هَذَا الظَّاهِرُ لَائِقًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يكُونَ هُوَ الظَّاهِرَ، يَعْنِي: لَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرُ النُّصوصِ فِي الأَسْماءِ والصِّفَاتِ مَعْنًى لَا يَلِيقُ باللهِ، هَذَا شَيْءٌ مُحَالٌ، بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ فإِنَّ أَهْلَ البَاطِلِ لَا بُدَّ أَنْ يُشَبِّهُوا عَلَى بَاطِلِهِمْ، ويُورِدُوا عَلَيْهِ إِيرَادَاتٍ مِنْ أَجْلِ إفحَامِ خُصُومِهِمْ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ؛ وَهَذَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الفَصْلِ، وَهِيَ أشياءُ شَبَّهَ بِهَا أَهْلُ التَّعطِيلِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ فَصْلٌ مُهِمٌّ.

[٢] وقَولُنَا: «أَهْلُ التَّأويلِ» نَرجُو اللهَ تعَالَى أن يعفُوَ عَنَّا بهَذَا التَّعبِيرِ؛ لأَنَّ الصَّوابَ أَنَّهُم أَهْلُ التَّحريفِ؛ لأَنَّ التَّأويلَ الَّذِي بِمَعْنَى التَّفسِيرِ -سَوَاءٌ وَافَقَ الظَّاهِرَ أَوْ خَالَفَ الظَّاهِرَ- لَيْسَ مَذْمُومًا، بَلْ هُوَ محمُودٌ وَاجِبٌ، لكِنَّ التَّأويلَ الَّذِي لَا دَلِيلَ

ادَّعَى[١] أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ صَرَفُوهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ ليُلزِمَ أهْلُ السنَّة بالموافَقَةِ عَلَى التَّأويلِ أَوِ المُداهَنَةِ فِيهِ، وقَالَ: كَيْفَ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا تأويلَ مَا أَوَّلنَاهُ مَعَ ارتكَابِكُمْ لِمثْلِهِ فِيمَا أَوَّلتُمُوهُ؟![٢]

عَلَيْهِ يجِبُ أَنْ نُسمِّيَهُ بِمَا يَستحقُّ مِنَ الأسماءِ وَهُوَ التَّحريفُ، لكنَّنَا قَدْ نُصانِعُ بعضَ النَّاسِ فِيمَا يُطلِقُونَهُ خَوْفًا مِنَ النُّفُورِ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ للأشعَرِيِّ مَثَلًا: أنْتَ مُحَرِّفٌ للكِتَابِ والسُّنَّةِ. فإنَّهُ سَوفَ يَنْفِرُ مِنْكَ، وَلَا يَقْبَلُ هَذَا اللَّقَبَ إطْلَاقًا، فمُصَانَعَةُ النَّاسِ فِيمَا يُطلِقُونَهُ مِنَ الألْقَابِ إذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ محظُورٌ شَرعيٌّ لَا بَأْسَ بِهِ.

وقَولُنَا: «إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ محظُورٌ شرعيٌّ» بمَعْنَى أنَّنَا نُبيِّنُ مَا يَقُولُ حَتَّى يَستَحِقَّ الوَصْفَ اللَّائِقَ وَهُوَ التَّحريفُ.

وقولُنَا: «أَوْرَدَ» بالإفْرَادِ، ويجُوزُ الجَمْعُ؛ لأَنَّ كَلِمَةَ (بَعْض) تَشْمَلُ الوَاحِدَ والجَمَاعَةَ.

[١] أَيْ: هَذَا البَعْضَ.

[٢] يعْنِي: بَعْضُ أهْلُ التَّأويلِ قَالُوا لأَهْلِ السُّنَّةِ: إنَّكُمْ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا التَّأويلَ -وهُوَ صَرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ-؛ فَقَالَ أهْلُ السُّنَّةِ: نَعَمْ، نُنْكِرُ عَلَيْكُمْ هَذَا؛ لأنَّكُم تَصرِفُونَ النُّصوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا. فَقَالَ هَذَا المُؤوِّلُ: أنْتُمْ أيْضًا صَرَفْتُمُ النُّصوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا فِي عِدَّةِ مَواضِعَ، فيلزَمُكُمْ أحَدُ أمرينِ: إمَّا أَنْ تُوافِقُونَا عَلَى مَا أَوَّلْنَاهُ فتُؤوِّلُوا جميعَ النصوص، وإمَّا أَنْ تُداهِنُوا وتَسكُتُوا عَنَّا ونَسْكُتَ عَنْكُمْ، كَمَا فِي قَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩]، يَعْنِي: اسْكُتْ ونَحْنُ نسْكُتُ -وسُمِّيَتْ مُداهَنَةً؛ لأَنَّهَا مَأخُوذَةٌ مِنَ الدُّهْنِ؛ لأَنَّ الدُّهنَ يُلَيِّنُ القَاسِيَ،

....

فكَأَنَّ الإنسَانَ إِذَا دَاهَنَ غيرَهُ كَأَنَّهُ لَانَ مَعَهُ، وسَكَتَ عَنْ بَاطِلِهِ-؛ وَكُلُّ هَذَا حَتَّى يَعذِرَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ بتَأويلِهِمْ.

مثَالُ ذَلِكَ: ادَّعَوا أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ أَوَّلُوا قَوْلَ اللهِ تعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْخُذُوا بظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ ظَاهِرَهَا عندَهُمْ أَنَّ السَّفينَةَ تجرِي فِي وَسَطِ عَينِ اللهِ. فيقُولُونَ: هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الكَلَامِ. وأَهْلُ السُّنَّةِ يقُولُونَ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ يَعْنِي: تَجرِي ونَحْنُ نَرَاهَا بأعيننَا، ويجعَلُونَ البَاءَ للمُصَاحَبَةِ، ولَيْسَتْ للظَّرفيَّةِ، وسيَأْتِي بإِذْنِ اللهِ جَوَابُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ عَلَى هَذَا، لكنِّي ضَرَبْتُ هُنَا مَثَلًا لِبَيَانِ دَعْوَى هَؤُلَاءِ المُؤَوِّلِينَ.

ويقُولُونَ أَيْضًا: أَنْتُمْ صَرَفْتُمْ قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتَ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[١] قَالُوا: ظَاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يكُونُ لَهُ هَذِهِ الأَعْضَاءَ: سَمْعَهُ وبصرَهُ ويدَهُ ورِجْلَهُ. وأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهَا، فلِمَاذَا أَوَّلْتُمْ بعْضَ النُّصوصِ وتَرَكْتُمُ البَعْضَ؟! ولِمَاذَا تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا تَأويلَ مَا أَوَّلْنَاهُ مَعَ ارْتِكَابِكُمْ لِمثْلِهِ فِيمَا أَوَّلتُمُوهُ؟! وهَذِهِ فِي الوَاقِعِ لَيْسَتْ حُجَّةً، ولكنَّهَا شُبْهَةٌ؛ لأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ أَوَّلُوا مَا أَوَّلُوا بدَلِيلٍ مِنَ الشَّرْعِ، وإِذَا كَانَ ذَلِكَ بدَلِيلٍ مِنَ الشَّرْعِ فإِنَّ هَذَا التَّأويلَ الَّذِي هُوَ صَرْفٌ للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ يُعتبَرُ تَفْسِيرًا؛ ولهَذَا تَجِدُ ابْنَ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُفسِّرَ الآيَةَ يَقُولُ: «القَوْلُ فِي تَأويلِ قَولِهِ تعَالَى»[٢] أَيْ: فِي تَفسِيرِهَا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

(٢) على سبيل المثال انظر: تفسير الطبري (١/ ١١٤، ١٢٢، ١٢٦).

ونَحْنُ نُجِيبُ -بعَوْنِ اللهِ- عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ بجَوَابَيْنِ: مُجْمَلٍ، ومُفصَّلٍ[١].

---

[١] وَهَذَا طَرِيقٌ جيِّدٌ فِي مسألَةِ الرُّدودِ أَنْ نَردَّهَا بِوَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: المُجمَلُ.

والوَجْهُ الثَّانِي: المُفصَّلُ.

وفَائِدَةُ الرَّدِّ بالمُجْمَلِ: أَنَّهُ يكُونُ رَدًّا عَامًّا عَلَى كُلِّ إيرَادٍ يَرِدُ، وهُوَ أنفَعُ لطَالِبِ العِلْمِ؛ لأَنَّهُ يَأخُذُ مِنْهُ قَاعِدَةً تُفيدُهُ فِي المسأَلَةِ المُعيَّنَةِ وغَيرِهَا، أمَّا المُفصَّلُ فيكُونُ جَوَابًا عَنْ ذَلِكَ الشَّيءِ المُعيَّنِ، أَوْ دَلِيلًا لِذَلِكَ الشَّيءِ المُعيَّنِ إذَا كُنَّا نَسْتَدِلُّ، وهُوَ أَبْلَغُ فِي إفحَامِ الخَصْمِ وفَتلِهِ وإدْحَاضِ حُجَّتِهِ.

فمَثَلًا: إذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أنَّ الإنسَانَ إذَا قَتَلَ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرِمٌ غيرُ مُتعمِّدٍ فلَيْسَ علَيْهِ إثْمٌ ولَا جَزَاءٌ؟ نَقُولُ: عنْدَنَا دَلِيلٌ خَاصٌّ ودَلِيلٌ عَامٌّ؛ فالخَاصُّ هُوَ قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة:٩٥]، فقيَّدَهُ بالمتعمِّدِ، والدَّلِيلُ العَامُّ قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥]؛ لأَنَّ (مَا) في قَولِهِ: ﴿فِيمَآ﴾ اسمٌ موصُولٌ عَامٌّ، فنَحْنُ فِي الحَقِيقَةِ إذَا كُنَّا نُريدُ أَنْ نَرُدَّ عَلَى مَسْأَلَةٍ مُعيَّنَةٍ نَأتِي بدَلِيلِهَا المُعيَّنِ، ولكِنْ يَنْبَغِي أَنْ نَأتِيَ بالدَّلِيلِ العَامِّ؛ لأَجْلِ أَنْ يَكُونَ الإنسَانُ مُستَعدًّا بِهِ لِكُلِّ مَا يَرِدُ؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ الخَاصَّ نَستَفِيدُ مِنْهُ فِي هَذِهِ المسأَلَةِ المُعيَّنَةِ فَقَطْ، ولَا يُمكِنُ أَنْ تَستَفِيدَ مِنْهُ فِي غَيرِهَا، اللَّهُمَّ إلَّا عَنْ طَرِيقِ القِيَاسِ الَّذِي قَدْ يُعارِضُكَ فِيهِ الخَصْمُ، لكِنَّ العَامَّ تَستَفِيدُ مِنْهُ أَكْثَرَ، فكُلَّمَا أمْكَنَ أَنْ يَكُونَ لَكَ فِي المسأَلَةِ دَلِيلَانِ: عَامٌّ وخَاصٌّ، فافْعَلْ، وكُلَّمَا أمْكَنَ أَنْ يَكُونَ لَكَ جَوَابٌ عَنْ شُبَهٍ تُورَدُ، عامٌّ وخاصٌّ فافعَلْ؛

أَمَّا المُجْمَلُ: فيتلخَّصُ فِي شَيْئَينِ:

أحدُهُما: أَنْ لَا نُسلِّمَ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلفِ لَهَا صَرْفٌ عَنْ ظَاهِرِهَا، فإِنَّ ظَاهِرَ الكَلَامِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ مِنَ المَعْنَى، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بحَسبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلَامُ، فإِنَّ الكَلِمَاتِ يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بحَسَبِ تَركِيبِ الكَلَامِ، وَالْكَلَامُ مُركَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ وجُمَلٍ، يَظْهَرُ مَعْنَاهَا وَيتَعَيَّنُ بضَمِّ بعضِهَا إِلَى بَعْضٍ[١].

لأَنَّ الخَاصَّ تَرُدُّ بِهِ الخَصْمَ فِي هَذِهِ المسأَلَةِ الخَاصَّةِ والعَامُّ تَرُدُّ بِهِ الخَصْمَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُمكِنُ أَنْ تَرِدَ عَلَيْكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ لَكَ دَلِيلٌ عَامٌّ أَوْ جَوَابٌ عَامٌّ فَلَا حَاجَةَ للخَاصِّ.

فالجَوابُ: لَا، بَلْ لَنَا حَاجَةٌ بالخَاصِّ؛ لأَنَّ الخَصْمَ قَدْ يُعارِضُ فيَدَّعِي أَنَّ العُمومَ لَا يشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، فإِذَا أَتَيْتَ بالدَّلِيلَيْنِ العَامِّ والخَاصِّ مَا بَقِي للخَصْمِ أَيُّ حُجَّةٍ.

[١] يَعْنِي: إِذَا قَالُوا لَنَا: أَنْتُمْ صَرَفْتُمْ هَذَا عَنْ ظَاهِرِهِ، فإِنَّنَا لَا نُسلِّمُ أَنَّ تَفْسيرَنَا لَـهَا مُخَالِفٌ للظَّاهِرِ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ الكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لفظُهُ وسيَاقُهُ، وسيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بَيَانُ ذَلِكَ فِي الأَمْثِلَةِ.

فإِذَا كَانَ ظَاهِرُ الكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لفظُهُ وسيَاقُهُ فإِنَّهُ يَخْتَلِفُ باخْتِلَافِ السِّيَاقَاتِ، فَقَدْ تَأْتِي كَلِمَةٌ فِي مَوْضِعٍ يكُونُ لَهَا مَعْنًى فِي مَوضِعٍ آخَرَ؛ لأَنَّ السِّيَاقَ يدُلُّ عَلَى هَذَا المَعْنَى الآخَرِ، وإِذَا كَانَ كذَلِكَ فإِنَّهُ إِذَا أَتَى نَصٌّ وسيَاقُهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مِنَ المعَانِي وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَأْخُذَ بهَذَا المَعْنَى الَّذِي اقْتَضَاهُ السِّيَاقُ وإِنْ كَانَ فِي سِيَاقٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي هَذَا المَعْنَى.

ثَانِيهِمَا: أَنَّنَا لَوْ سلَّمْنَا أنَّ تفسيرَهُم[1] صَرْفٌ لَـهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فإِنَّ لَـهُمْ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إمَّا مُتَّصِلًا وإمَّا مُنْفَصِلًا، وَلَيْسَ لمجرَّدِ شُبُهَاتٍ يزعُمُهَا الصَّارِفُ بَرَاهِينَ وقطعيَّاتٍ يَتوصَّلُ بِهَا إلى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ،

وانظُرْ إِلَى قَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢]، وانظُرْ إِلَى قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١]، فكَلِمَةُ (القَرية) فِي المَوْضِعَينِ يختَلِفُ مَعنَاهَا، فالقَرْيَةُ في قولِهِ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ يُرادُ بِهَا أَهْلُ القَريةِ؛ لأَنَّ تَوجِيهَ السُّؤالِ إِلَى القَريَةِ الَّتِي هِيَ المبَانِي لَا يُمكِنُ، وَلَا يُمكِنُ لآلِ يَعقُوبَ أَنْ يقُولُوا لأَبيهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اسْأَلِ القَريَةَ، أَي: الجُدْرَانَ مَثلًا، هَذَا مُستَحِيلٌ، لكِنَّ مُرادَهُمْ سُؤَالُ أهْلِ القَريَةِ، وعَبَّرُوا بالقَرْيَةِ مِنْ بَابِ المُبالَغَةِ فِي اسْتِقْصَاءِ السُّؤالِ؛ لأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: اسْأَلْ أهْلَ القريَةِ لكَانَ مِنَ المُحتَمَلِ أنَّ المَعْنَى: اسْأَلْ جِنْسَ الأَهْلِ وَلَوْ وَاحِدًا أَوِ اثْنَينِ، لكِنْ قَالُوا: «اسْأَلِ القَريَةَ»؛ لأَنَّ هَذَا أدَلُّ عَلَى الاسْتِيعَابِ ممَّا لَوْ قَالُوا: «اسْأَلْ أهْلَ القَريَةِ».

وفِي الآيَةِ الثَّانيةِ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ المُرادُ بالقَريَةِ: المبَانِي والأَرْضُ؛ لأَنَّهُ قَالَ: ﴿أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ أَيْ: أَهْلَ هَذَا المَكَانِ الَّذِي هُمْ سَاكِنُونَ فِيهِ، وهُوَ القَريَةُ، وَلَوْ قُلْتَ: إِنَّ المُرادَ بـ(القَريَةِ) أَهْلُ القَريةِ. لكَانَ المَعْنَى: (إِنَّا مُهلِكُو أَهْلِ أَهْلِ)، وهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ، فصَارَتِ (القَرْيَةُ) وهِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ لَهَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ، وَلَهَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ آخَرَ، وَهَذَا كَثِيرٌ حَتَّى فِي كَلَامِ النَّاسِ، وعَلَيْهِ فنَحْنُ لَمْ نَصْرِفْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ.

[1] أَيِ: السَّلَف.

أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ[١].

وأمَّا المُفصَّلُ فعَلَى كُلِّ نَصٍّ ادُّعِيَ أَنَّ السَّلَفَ صَرفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ[٢].

---

[١] يعني: إِذَا سَلَّمْنَا جَدَلًا أَنَّ الكَلامَ مَصْرُوفٌ عَنْ ظَاهِرِهِ فإِنَّما هُوَ لِدَلِيلٍ، وإِذَا كَانَ لِدَلِيلٍ فصَرْفُهُ حَقٌّ، فنَحْنُ لَا نُنْكِرُ التَّأْويلَ مُطْلَقًا، إِنَّما نُنْكِرُ التَّأويلَ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أمَّا مَا عَلَيْهِ الدَّلِيلُ فإِنَّنَا نُقرُّ بِهِ، ونجْعَلُهُ تَفْسِيرًا للكَلَامِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ إمَّا مُتَّصِلٌ، وإِمَّا مُنفَصِلٌ، إمَّا مُتَّصِلٌ بأَنْ يكُونَ فِي نَفسِ الكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وإمَّا مُنفصِلٌ بدَلِيلٍ آخَرَ.

فصَارَ الجَوَابُ لأَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أوَّلًا: أَنَّنَا لَا نُسلِّمُ أَنَّهُ صَرْفٌ للَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ مَا يَتبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ مِنْ مَعْنَاهُ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ باخْتِلَافِ التَّرَكِيبَاتِ واخْتِلَافِ الجُمَلِ والأَحْوَالِ ومَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

ثانيًا: سَلَّمْنا أَنَّهُ صَرْفٌ للَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، ولكنَّهُ بدَلِيلٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ إمَّا مُتَّصِلٌ وإمَّا مُنفصِلٌ، فإِذَا كَانَ بدَلِيلٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ لَمْ يَكُنْ صَرْفًا لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَّا بدَلِيلٍ مِنَ القَائِلِ والمُتكلِّمِ، فإِذَا قَالَ القَائِلُ أَوِ المتكَلِّمُ: أَنَا أُريدُ بكَلَامِي كَذَا وَكَذَا. فَلَنَا الحَقُّ فِي أَنْ نَصرِفَ كَلامَهُ إِلَى مَا أَرَادَهُ، وإِذَا كَانَ صَرفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ لدَلِيلٍ لَمْ يَكُنْ مَذْمُومًا، بَلْ هُوَ الوَاجِبُ، وَلَمْ يَكُنْ تَحْرِيفًا، بَلْ هُوَ تَفْسِيرٌ، فَصِرْنَا نَرُدُّهُ بالمَنْعِ تَارَةً، وبالتَّسلِيمِ تَارَةً أُخْرَى.

[٢] يَعْنِي: نُجِيبُ عَلَى كُلِّ نَصٍّ، والأَحْسَنُ أَنْ نَقُولَ: «فَعَنْ كُلِّ نَصٍّ»؛ لأَنَّ الجَوَابَ إِذَا عُـدِّيَ بـ(عَلَى) فَهُوَ جَـوابُ سُؤالِ سَائِلٍ، وإِذَا عُدِّيَ بـ(عَنْ) فهُوَ دَفْعُ

ولْنُمثِّل بالأَمْثِلَةِ التَّاليةِ فنَبْدأُ بِمَا حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ الغَزَّالِيُّ عَنْ بَعْضِ الحَنْبَلِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ: إنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتأوَّلْ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»[1]، و«قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ أُصْبعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[2]، و«إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ»[3][1] ....

شُبهَةِ مُشبِّهٍ، فَإِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى شَخْصٍ فَقُلْ: الجَوَابُ عَنْ كَلامِكَ مِنْ وَجْهَينِ. مَثَلًا، وإِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُجِيبَ سَائِلًا فَقُلِ: الجَوَابُ عَلَى السُّؤالِ كَذَا وَكَذَا. إِذَنْ: في الامتِحَانَاتِ نَقُولُ: أَجِبْ عَلَى السُّؤالِ. وهُنَا نَقُولُ: لَوْ قِيلَ: «فَعَنْ كُلِّ نَصٍّ ادُّعِيَ أَنَّ السَّلفَ صَرَفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ». لكَانَ أَحْسَنَ، لَكِنْ (عَلَى) إِذَا كَانَ السِّيَاقُ يُبيِّنُ المَعْنَى أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا بَأْسٌ.

[١] ذَكَرْنَا أَنَّ أَهْلَ التَّعطِيلِ أَوْرَدُوا عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ أَمْثِلَةً وقَالُوا: إِنَّكُمْ تَأَوَّلْتُمُوهَا، وإِيرادُهُمْ لذَلِكَ لَهُ غَرَضَانِ.

الغَرَضُ الأَوَّلُ: أَنْ يُلزِمُوا أَهْلَ السُّنَّة والجَمَاعَةِ بالتَّأوِيلِ فِيمَا عَدَاهُ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّكُمْ إِذَا أَوَّلْتُمْ فِي هَذِهِ النُّصوصِ فَأَوِّلُوا فِي غَيرِهَا، فإِنْ أَوَّلْتُمْ فِيهَا وَلَمْ تُؤوِّلُوا في غَيرِهَا فأَنْتُمْ مُتحكِّمُونَ، فإِذَا قُلْتُمْ: هُنَا نُؤوِّلُ، وَهُنَا لا نُؤوِّلُ. فهَذَا تَحَكُّمٌ، والتَّحكُّمُ فِي الأَدِلَّةِ غَيرُ جَائِزٍ، فَإِمَّا أَنْ تُجرَى مُجْرًى وَاحِدًا، وإِلَّا فالتَّناقُضُ.

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٥٥٧)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٢/ ٣٦٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٧/ ٣٣٨)؛ مرفوعًا، وأخرجه عبد الرزاق (٥/ ٣٩ رقم ٨٩١٩)، والأزرقي في تاريخ مكة (١/ ٣٢٣) موقوفًا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٥٤١).

....

الغَرضُ الثَّانِي: ممَّا يَهدُفُونَ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُداهِنُونَهُمْ، ومَعْنَى يُداهِنُونَهُمْ: أَيْ يَسكُتُونَ عَنْهُمْ، فيقُولُونَ: أَنْتُمْ تَأَوَّلْتُمْ هَذِهِ النُّصوصَ فاسْكُتُوا عَنَّا، لَا تُنْكِرُوا عَلَيْنَا؛ لأَنَّكُمْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمْ مِثْلَ فِعْلِنَا فِي هَذِهِ النُّصوصِ فَلَا حقَّ لَكُمْ فِي الإِنْكَارِ عَلَيْنَا. ونَحْنُ أَجَبْنَا بجَوابٍ مُجمَلٍ -كَما سَبَقَ- فقُلْنَا أَوَّلًا: رَفْضُ أَنَّ هَذَا مِن بَابِ التَّأويلِ، وثَانيًا: أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأويلِ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ إمَّا دَلَالَةً مُتَّصِلَةً أَوْ دَلَالَةً مُنفصِلَةً.

فجَوابُنَا الْآنَ: إمَّا بالمَنْعِ أَوْ بالتَّسْلِيمِ مَعَ الدَّلِيلِ، فالمَنْعُ بأَنْ نَقُولَ: إنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَأْويلٌ؛ لأَنَّ اللَّفظَ لَا يَدُلُّ عَلَى سِوَاهُ، والتَّسلِيمُ أَنْ نَقُولَ: نَعَمْ، هَذَا تَأْوِيلٌ ولكِنْ دلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وإذَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ، ونَحْنُ إنَّما نُنْكِرُ عَلَيْكُمُ التَّأويلَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ.

ثُمَّ أَجَبْنَا بجَوَابٍ مُفصَّلٍ عَنْ كُلِّ مسأَلَةٍ بعَيْنِهَا، فبَدَأْنَا أَوَّلًا بِما حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ الغَزَّالِيُّ عَنْ بَعْضِ الحَنبليَّةِ أَنَّهُ قَالَ: إنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتأَوَّلْ -والتَّأويلُ: كَما سَبَقَ صَرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ- إلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الأَوَّلُ: مَا يُروَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»، والثَّانِي: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمَنِ»، والثَّالِثُ: «إنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ» كَيْفَ التَّأْويلُ فِيهَا؟

قَالُوا: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّ هَذَا هُوَ يَدُ اللهِ اليُمنَى فِي الأَرْضِ، قَطْعًا هَذَا لَا يُرَادُ، ولكنَّهُ بمنزِلَةِ يَمِينِ اللهِ فِي كَوْنِ الإنسَانِ يستَلِمُهُ،

....

واستِلَامُهُ إِيَّاهُ كَأَنَّهُ مُعاهدَةٌ بينَهُ وبَيْنَ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ تَحِيَّةٌ بالمُصافحَةِ، فَعبَّر عَنْهُ بأَنَّهُ يَمِينٌ فقَالُوا: هَذَا تَأويلٌ. وادَّعَى أهْلُ التَّأويلِ أَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنَّ الحَجَرَ الأَسْوَدَ الَّذِي فِي الكَعْبَةِ وَهُوَ حَجَرٌ هُوَ يَمِينُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّتِي هِيَ يدُهُ الكَرِيمَةُ فِي الأَرْضِ لَاصِقَةٌ فِي الكَعْبَةِ. وَهَلْ يُمكِنُ لأَيِّ عَاقِلٍ أَنْ يَظُنَّ أَنْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؟ الجَوابُ: لَا، وَاللهِ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ حَجَرٌ فِي جِدَارٍ هو يَمِينُ اللهِ، هَذَا لَا يُمكِنُ، فكَيْفَ يقُولُ هَؤُلاءِ: إنَّ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ. إلَّا لمُجرَّدِ التَّشنِيعِ والتَّشويهِ؟!

الثَّانِي: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» ويُرَادُ بِه كَمَالُ قُدرَةِ اللهِ تعالَى فِي تَصْرِيفِ عِبَادِهِ، فقَالُوا: هَذَا تَأوِيلٌ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ جَمِيعَ القُلُوبِ بَيْنَ أُصبُعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ فتكُونُ أَصَابعُ الرَّحْمَنِ فِي صَدْرِ كُلِّ إنسَانٍ، هَكَذَا زَعَمُوا أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرَ بدَلِيلِ آخِرِ الحَدِيثِ: «يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ»، ولَيْسَ المُرادُ أَنَّ القُلوبَ بَيْنَ أُصبُعَينِ مِنْ أَصَابعِ اللهِ حقِيقَةً.

الثَّالِثُ: «إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ» قَالُوا: إِنَّ الرَّحْمَنَ لَيْسَ لَهُ نَفَسٌ، ولَكِنَّ المُرادَ بذَلِكَ نَصْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. فَقَالُوا: هَذَا تَأْوِيلٌ. قَالُوا: لأَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنَّ اللهَ لَهُ نَفَسٌ، وأَنَّهُ يَأتِي مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ. هَكَذَا زَعَمُوا. ومعْلُومٌ أَنَّ مَنْ عَرفَ اللهَ حَقَّ المَعْرِفَةِ لَا يُمكِنُ أَنْ يَتصوَّرَ هَذَا المَعْنَى الَّذِي زَعَمُوهُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ؛ لأَنَّ النَّفَسَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى جَوْفٍ يدْفَعُ النَّفَسَ ويتَلَقَّاهُ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ صَمَدٌ لا يَطْعَمُ ولَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفَسٍ وَلَا إِلَى شَيْءٍ، هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشيَاءَ زَعمَ الغَزَّالِيُّ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ تأَوَّلَ فِيهَا وصَرَفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا.

نقَلَهُ عَنْه شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ ص٣٩٨ ج٥ من مجمُوعِ الفتَاوَى، وَقَالَ: «هَذِهِ الحِكَايَةُ كَذِبٌ عَلَى أحْمَدَ»[١].

المِثَالُ الأَوَّلُ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»[٢].

والجَوابُ عَنْهُ: أَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ابْنُ الجَوزِيِّ فِي (العِلَلِ المُتَنَاهِيَة): «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ». وَقَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ: «حَدِيثٌ بَاطِلٌ، فَلَا يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ». وَقَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: «رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ» اهـ. وَعَلَى هَذَا فَلَا حَاجَةَ للخَوْضِ فِي مَعْنَاهُ[٣].

---

[١] -الحَمْدُ للهِ- وَعَلَى هَذَا فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نُجِيبَ عَنْ نِسْبَتِهَا إِلَى الإِمَامِ أَحْمَدَ مَا دَامَتْ أَنَّهَا كَذِبٌ؛ لأَنَّهُ قَدِ انهَارَ البُنْيَانُ، وهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي للإِنسَانِ أَنْ يتفَطَّنَ لَـهَا عِنْدَ المُنَاظَرَةِ، إِذَا أَوْرَدَ الخَصْمُ دَلِيلًا مَنْقُولًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَثْبِتْ هَذَا أَوَّلًا؛ ولِهَذَا تَجِدُونَ شَيْخَ الإِسلَامِ ابْنَ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ (مِنْهَاج السُّنَّة) فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافضِيِّ تَجِدُونَهُ أَوَّلَ مَا يَأْتِي بالمسأَلَةِ يقُولُ: الجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وُجُوهٍ: أَوَّلًا: أَنَّنَا نُطالِبُكَ بِصِحَّةِ النَّقْلِ. هَذَا أَوَّلُ شَيْءٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ النَّقْلِ، وإِذَا عَجَزَ انْتَهى، وَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، فإِذَا كَانَ هَذَا النَّقْلُ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ كَذِبًا كُفِينَا إِيَّاهُ وَمَعَ ذَلِكَ أَجَبْنَا عَنْهَا.

[٢] الحقيقَةُ أَنَّهُ كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَنَّنَا إِذَا ذَكَرْنَا الأَمْثِلَةَ أَنْ نَذْكُرَ مَا ادَّعَاهُ أَهْلُ التَّعطِيلِ فِي إِلْزَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، لكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذَا مَفْهُومٌ أَهْمَلْنَا ذِكْرَهُ فِي أَصْلِ الكِتَابِ -وَلَيْتَنَا لَمْ نُهمِلْهُ؛ لأَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ الكِتَابَ لَا يَعْرِفُ مَاذَا يَقُولُ أَهْلُ التَّعطِيلِ فِي إِلْزَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

[٣] إِذَنْ: سَبيلُهُ سَبِيلُ الأَوَّلِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ هُوَ مَوضُوعٌ بَاطِلٌ

....

-والحَمْدُ للهِ-، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ فكَيْفَ تُلزِمُونَنَا بأَنَّنَا صَحَّحْنَاهُ وأَوَّلْنَاهُ، وعَلَى هَذَا فَقَدْ كُفِينَا إِيَّاهُ بعَدَمِ ثُبُوتِهِ ولَا حَاجَةَ للخَوْضِ فِي مَعْنَاهُ لأَنَّهُ لَيْسَ بثَابِتٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ نَطْلُبَ لَهُ مَعْنًى، وفِي بُطْلَانِ هَذَا الحَدِيثِ فَائِدَةٌ عمليَّةٌ غَيْرُ العَقَدِيَّةِ وَهِيَ أَنْ لَا يعتَقِدَ العَامَّةُ التَّبَرُّكَ بالحَجَرِ الأَسْوَدِ كَمَا نُشاهِدُهُ، تجِدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ يَكُونُ مَعَهُ الطِّفْلُ يطُوفُ بِهِ، فيَقِفُ عَلَى الحَجَرِ الأَسْوَدِ، ثُمَّ يَمْسَحُ الحَجَرَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْسَحُ الطِّفْلَ مِنْ هَامَتِهِ إِلَى إِبْهَامِهِ؛ لأَجْلِ أَنْ يُنْزِلَ البَرَكَةَ، وكَذَلِكَ رَأَيْتُهُم فِي الرُّكنِ اليَمانِي حَيْثُ يَمْسَحُ الرُّكنَ اليَمانِيَ، ثُمَّ يُمرِّرُ يَدَهُ عَلَى الصَّبِيِّ، وهَذِهِ عقيدَةٌ بَاطِلَةٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الأَحْجَارِ بَرَكَةٌ باعْتِبَارِ ذَاتِها، وإِذَا قَصَدَ أَنَّهُ بركَةٌ لأَنَّهُ محَلُّ عِبَادَةٍ فهَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ، لَكِنْ لَوِ اعْتَقَدَ أَنَّ الحَجَرَ يَنْفَعُ مِثْلَمَا تَنْفَعُ أَحْجَارُ المُشرِكِينَ أَوْ يَضُرُّ صَارَ شِرْكًا أَكْبَرَ.

ولهَذَا صَرَّحَ أَمِيرُ المُؤمِنينَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يُقبِّلُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ فَقَالَ: «إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنفَعُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهَكَذَا التَّوحِيدُ- ولَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ»[1]، إِذَنْ: فتَقْبِيلُنَا إِيَّاهُ تَأَسٍّ برَسُولِ اللهِ ﷺ لَا غَيْرَ، والتَّأَسِّي برَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ عِبادَةٌ لَا شَكَّ.

والحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ بَاطِلٌ فَلَا نُكلَّفُ بالإِجَابَةِ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ العَقِيدَةِ، ونَسْلَمُ مِنْ حَيْثُ الاعْتِقَادِ البَاطِلِ بأَنَّ فِيْهِ بَرَكَةً ذَاتِيَّةً، فَهُوَ حَجَرٌ مِنَ الأَحْجَارِ، وقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ نَزَلَ مِنَ الجَنَّةِ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، فسَوَّدَتْهُ خطَايَا بَنِي آدَمَ[2]؛ لكِنَّ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ فِي هَذَا تحْتَاجُ إِلَى تحْرِيرٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام، رقم (٨٧٧).

لكِنْ قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: والمشْهُورُ -يَعْنِي: فِي هَذَا الأَثَرِ- إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ[١]: «الحَجَرُ الأَسودُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ، فمَنْ صَافَحَهُ وقَبَّلَهُ، فكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وقبَّلَ يَمِينَهُ»[٢]، وَمَنْ تدبَّرَ اللَّفْظَ المَنْقُولَ تَبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فيهِ، فإِنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»، وَلَمْ يُطلِقْ فَيقُولُ: يَمِينُ اللهِ. وحُكْمُ اللَّفْظِ المَقيَّدِ يُخَالِفُ حُكْمَ المُطلَقِ[٣].

---

[١] يَعْنِـي: ابْنُ عَبَّاسٍ.

[٢] إِذَنْ: هُوَ مَرويٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فيَكُونُ مِنْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ، وابْنُ عَبَّاسٍ -عَلَى رَأْيِ أَهْلِ المُصطَلَحِ- ممَّنْ عُرِفَ بالأَخْذِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهَذَا الكَلَامُ لَا يُقَالُ بالرَّأيِ، فيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، لَوْلَا هَذِهِ العِلَّةُ هِيَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ممَّن عُرِفَ بالأَخْذِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ ولكِنَّ هَذَا القَوْلَ مِنْ عُلَمَاءِ المُصطَلَحِ لَا صِحَّةَ لَهُ؛ لأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ممَّنْ يُنكِرُ إِنكَارًا بَالِغًا الأَخْذَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ويقُولُ: كَيْفَ تَأْخُذُونَ عَنْهُمْ وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ مِنْ كِتَابِكُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً(١)؟! ويُنكِرُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ عَنْهُمْ(٢)، فيُنْظَرُ أَوَّلًا فِي سَنَدِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَلْ هُوَ ثَابِتٌ أَوْ لَا؟ ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ فَقَدْ يَكُونُ ابْنُ عبَّاسٍ قَالَهُ عَنِ اجْتِهَادٍ؛ لأَنَّهُ لَا يَعلَمُ مَعْنًى لاسْتِلَامِهِ وتَقْبِيلِهِ إِلَّا كَمَنْ صَافَحَ اللهَ وقَبَّلَ يَمِينَهُ.

[٣] يقُولُ شَيْخُ الإسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ تَدبَّرَ اللَّفْظَ المَنْقُولَ تبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» وَلَـمْ يُطلِقْ، فيَقُولَ: يَمِينُ اللهِ. وحُكْمُ اللَّفْظ المُقيَّد يخَالِفُ حُكْمَ المُطلَقِ»؛ لأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» قيَّدَهَا،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، رقم (٢٦٨٥).
(٢) انظر: الشرح الممتع (٧/ ٢٣٦).

ثُمَّ قَالَ: «فمَنْ صَافحَهُ وقَبَّلَهُ فكَأَنَّمَا[١] صَافَحَ اللهَ وقبَّلَ يَمِينَهُ»، وهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ المُصَافِحَ لَمْ يُصافِحْ يَمِينَ اللهَ أَصْلًا، ولكِنْ شُبِّهَ بمَنْ يُصَافِحُ اللهَ، فأَوَّلُ الحَدِيثِ وآخرُهُ يُبيِّنُ أَنَّ الحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى كَمَا هُوَ مَعلُومٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ» اهـ ص٣٩٨ ج٦ مجمُوع الفَتَاوَى[٢].

وَلَوْ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ» وأطْلَقَ لَكَانَ فِيهِ اشْتِبَاهٌ، أَمَّا لَـمَّا قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَمِينَهُ الَّتِي هِيَ يَدُهُ؛ لأَنَّ يَدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَتْ فِي الأَرْضِ، وحينَئِذٍ فَلَا يكُونُ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَمِينُ اللهِ تعَالَى الَّتِي هِيَ يَدُهُ، وإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ بمَنْزِلَةِ يَمِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا أَيُّ محْذُورٍ.

[١] للتَّشْبِيهِ.

[٢] هَذَا الكَلَامُ الأَخِيرُ لشَيْخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أَمَّا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَدْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَثْبُتُ.

والخُلاصَةُ: أَنَّ الجَوابَ عَنْ هَذَا الأَثَرِ مِنْ وَجْهَينِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وحينَئِذٍ لَا حَاجَةَ للكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ومَعْنَاهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّنَا نُؤوِّلُهُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَنْ صَافَحَ هَذَا الحَجَرَ الَّذِي هُوَ حَجَرٌ كَمَنْ صَافَحَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ مُصافَحَةَ الحَجَرِ الَّذِي هُوَ حَجَرٌ مُجَرَّدُ تعبُّدٍ للهِ وَتَذلُّلٍ لَهُ، فكَأَنَّ الإنسَانَ لَمَّا تَذلَّلَ للهِ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى صَافَحَ وقَبَّلَ حَجَرًا مِنَ الأَحْجَارِ كَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وقَبَّلَ يَمِينَهُ؛ لكَمَالِ التَّذلُّلِ والتَّعبُّدِ؛ هَذَا إِذَا صَحَّ لأَنَّ مَنْ تَدبَّرَهُ يَتبيَّنْ أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ قَطْعًا أَنَّ الحَجَرَ يَمِينُ اللهِ الَّتِي هِيَ يَدُهُ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» فقَيَّدَهَا «فِي الأَرْضِ»،

المِثَالُ الثَّانِي: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصبعَينِ[١] مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمَنِ».

ويَمِينُ اللهِ الَّتِي هِيَ يَدُهُ لَا تَكُونُ فِي الأَرْضِ، وهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ اللَّفْظِ المُطلَقِ واللَّفْظِ المُقيَّدِ، وحينَئِذٍ إذَا قُلْنَا: إِنَّ الحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَيْسَ يَمِينَ اللهِ الحقيقِيَّةَ، فإِنَّنَا لَنْ نصرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ظَاهِرَهُ لَا يَفِيدُ هَذَا المَعْنَى حَتَّى يُقَالَ: إِنَّنا صَرَفْنَاهُ.

[١] قَولُهُ: «إِصْبَعَينِ»، إِصْبَعٌ مُثَلَّثُ الهَمزَةِ والبَاءِ، فَفِيهِ تِسْعُ لُغَاتٍ، والعَاشِرَةُ: أُصبوعٌ، كَمَا قِيلَ(١):

وَهَمْزَ أَنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ ... التِّسْعُ فِي أُصْبَعٍ واخْتِمْ بِأُصْبُوعِ

أُصبُوعٌ بضَمِّ الهَمْزَةِ.

«وَهَمْزَ أَنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ»، يَعْنِي: ثَلِّثِ الهَمْزَةَ والبَاءَ في إِصْبُع فتكُونَ تِسْعًا؛ لأَنَّكَ تَضرِبُ ثَلَاثَةً في ثَلَاثَةٍ فتكُونُ تِسعَةً، وبَيَانُ ذَلِكَ: نَأخُذُ فَتْحَ الهَمْزَةِ فتكُونُ فِي البَاءِ ثَلَاثَةٌ، هَذِهِ ثَلَاثَةٌ، ونَأخُذُ ضَمَّ الهَمْزَةِ فتكُونُ فِي البَاءِ ثَلَاثَةٌ، وهَذِهِ سِتَّةٌ، ونَأخُذُ كَسْرَ الهَمْزَةِ فتكُونُ فِي البَاءِ ثَلَاثَةٌ، وهَذِهِ تِسْعَةٌ، فإِذَا فَتَحْنَا الهَمْزَةَ يَجُوزُ فِي البَاءِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الفَتْحُ والضَّمُّ والكَسْرُ، فتَقُولُ: أَصبَع أَصبُع أَصبِع. هَذِهِ ثَلَاثَةٌ، وإِذَا ضَمَمْنَا الهَمْزَةَ، فيَجُوزُ في البَاءِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَيْضًا فتَقُولُ: أُصبَع أُصبِع وأُصبُع. هَذِهِ سِتَّةٌ، وإِذَا كَسَرْنَا الهَمْزَةَ، فيَجُوزُ في البَاءِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ فتَقُولُ: إِصْبَع إِصْبُع إِصْبِع. هَذِهِ تِسْعَةٌ، واللُّغةُ العَاشِرَةُ: أُصبوعٍ، تَقُولُ: مَا أَطْوَلَ أُصبُوعَهُ! يَعْنِي: إِصْبَعَهُ، يقُولُ: «وهَمْزَ أَنمُلَةٍ ثَلِّثْ وثَالِثَهُ» وثَالِثُ الأنمُلَةِ المِيمُ، وفِي الأَنْمُلَةِ تِسعُ لُغَاتٍ،

---

(١) البيت للعز القسطلاني، وهو في تاج العروس (٤١/ ٣١- نمل).

والجَوابُ: أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ صَحِيحٌ؛ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي البَابِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ القَدَرِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ[١] يصرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»(١).[٢]

افْتَحِ الهَمْزَةَ، فَفِي المِيْمِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، اكْسَرِ الهَمْزَةَ، فِي المِيمِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، ضُمَّ الهمْزَةَ فِي المِيمِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الجَمِيعُ تِسْعٌ، فتَقُولُ: أَنْمُلَة أَنْمَلة أَنْمِلة، هَذِهِ بالفَتْحِ، ضَمُّ الهَمْزَةِ أُنْمُلة أُنْمَلة أُنْمِلة، كَسْرُ الهَمْزَةِ إِنمَلة إِنْمُلة إِنْمِلة، وليْسَ فِيهَا: أَنْمُولٌ؛ لأَنَّهُ لَا قِيَاسَ فِي اللُّغَةِ، وَلَا نَحْكُمُ عَلَى العَرَبِ، والظَّاهِرُ أَنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِ الأَصبَعِ إِصْبَع، والأَنمُلَةُ الفَتْحُ والضَّمُّ.

[١] اللهُ أكبرُ مَنْ يُحصِي القُلُوبَ؟! وهِيَ بالنِّسبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ بَيْنَ إِصْبعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ.

[٢] قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا» (كلَّها) إِذَا جَاءَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (كُلَّ) توكِيدًا لِـمَا سَبَقَ، وَجَازَ أَنْ تجعلَهَا مُبتَدَأً ومَا بَعْدَهَا خَبَرًا، والجُمْلَةُ مِنَ المبتَدَأِ والخَبَرِ خَبَرُ (إنَّ)، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهَا تَوكِيدًا فهِيَ عَلَى حسَبِ المُؤَكَّدِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي (إِنَّ)، ولكِنَّ الخَبَرَ الَّذِي بَعْدَهُ يكُونُ خَبَرًا لـ(إِنَّ) فتَقُولُ مَثَلًا فِي هَذَا الحَدِيثِ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ» إِذَا جَعَلْتَ (كُلَّهَا) بالفَتْحِ تَكُونُ تَوكِيدًا (وبيْنَ إِصْبعَيْنِ) خَبَرَ (إِنَّ)، ويجُوزُ «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كلُّها بَيْنَ إِصْبعَيْنِ» فتكُونُ (كُلُّ) مبتَدَأً، (وبَيْنَ إِصْبَعَيْنِ) خَبَرَ المُبْتَدَأِ، وجمْلَةُ المبتَدَأِ والخَبَرِ خَبَرَ (إِنَّ).

---

(١) رواه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب لما يشاء، رقم (٢٦٥٤).

....

فهَذَا هُوَ الرَّسُولُ ﷺ يخَافُ مِنِ انْتِكَاسِ القَلْبِ، فيَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَصْرِفَ قَلْبَهُ عَلَى طَاعَتِهِ، وَفِي هَذَا الحَدِيثِ قَالَ: «يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» فهَلْ هَذِهِ المَشيئَةُ مَشيئَةٌ مُجَرَّدَةٌ أَوْ مَشِيئَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الحِكْمَةِ؟ الجَوَابُ: الثَّانِي: لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، واللهِ لَا يُمكِنُ أَنْ يُزِيغَ اللهُ قَلْبَ إنسَانٍ أَقْبَلَ عَلَى رَبِّهِ بِصِدْقٍ وإخْلَاصٍ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى أَكْرَمُ مِنْ عِبَادِهِ؛ مَنْ تَقَرَّبَ إليْهِ شِبْرًا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْهِ ذِرَاعًا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ بَاعًا، ومَنْ أَتَاهُ يَمْشِي أَتَاهُ هَرولَةً، فاللهُ تعَالَى أَكْرَمُ مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَخْذُلَهُ مَعَ صِدْقِ مُعامَلَتِهِ مَعَ اللهِ وصِدْقِ نيَّتِهِ، لكِنْ قَدْ يَكُونُ فِي القَلْبِ شَعْرَةٌ مِنْ شَعَرَاتِ النِّفَاقِ أَوِ الاسْتِكْبَارِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ممَّا يُعِيقُهُ عَنِ السَّلامَةِ، فيَزيغُ القَلْبُ بهَذَا، ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾.

وتأَمَّلْ في قَولِهِ ﷺ: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» وَلَمْ يَقُلْ: بَيْنَ أَصَابعِ اللهِ تعَالَى، لأَجْلِ أَنْ يُبيِّنَ أَنْ تَقْلِيبَ هَذِهِ القُلوبِ أمرُهَا يَسيرٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كالَّذِي بَيْنَ أَصَابعِ الإنسَانِ أَوْ فِي رَاحَتِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا.

ثُمَّ تَأَمَّلْ فِي قَوْلِهِ: «إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ سُبْحَانَهُ أَكْثَرَ مِنْ إِصْبَعَينِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «أَصَابعِ» جَمْعٌ، ثُمَّ أَضَافَهَا إِلَى الاسْمِ الكَرِيمِ (الرَّحْمَن) ليَفِيدَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُعامِلُ العِبَادَ إِلَّا بمُقْتَضَى الرَّحمَةِ، وفِي قَولِهِ: «كقَلْبٍ وَاحِدٍ» بيَانٌ عَلَى سَعَةِ عِلْمِهِ وسُلطَانِهِ وتَصرُّفِهِ في عِبَادِهِ يَصرِفُهُ كيفَ يشَاءُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُصرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا دَيْدَنَكَ دَائِمًا؛ أَنْ تسأَلَ اللهَ أَنْ يُصرِّفَ قَلْبَكَ عَلَى طَاعَتِهِ، وأَنْ لَا يُزيغَهُ.

وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ بظَاهِرِ الحَدِيثِ وقَالُوا: إنَّ للهِ تَعَالَى أَصَابعَ حقيقَةً، نُثبِتُهَا لَهُ كَمَا أَثْبَتَهَا لَهُ رَسُولُهُ ﷺ[١]، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إصبعَيْنِ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُمَاسَّةً لَهَا حتَّى يُقَالَ: إنَّ الحَدِيثَ مُوهِمٌ للحُلولِ، فيَجِبُ صَرْفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ. فَهَذَا السَّحَابُ مُسخَّرٌ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ وَهُوَ لَا يَمَسُّ السَّماءَ ولَا الأَرْضَ[٢]، ويُقَالُ: بَدْرٌ بَيْنَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ مَعَ تَباعُدِ مَا بَيْنَهَا وبَينَهُمَا[٣]، فقُلُوبِ بَنِي آدَمَ كُلُّها بَيْنَ إصبعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحمَنِ حقيقَةً، ولَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مُمَاسَّةٌ ولا حُلولٌ[٤].

---

[١] يجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤمِنَ بِذَلِكَ أَنَّ للهِ تَعَالَى أَصَابعَ حقيقَةً، ولكِنَّنَا لَا نَحدُّهَا بعَدَدٍ، ولَا نَعْلَمُ عَنْ عَدَدِهَا إلَّا مَا أَخْبَرَنَا بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

واعْلَمْ أنَّ الَّذِي يُقلِّبُ القُلُوبَ هُوَ اللهُ تعَالَى لَيْسَتِ الأَصَابعَ، وإلَّا لقَالَ: تُقَلِّبُها، وإضَافَةُ التَّقلِيبِ إلَى اللهِ تَعَالَى حقِيقَةً لَا إشْكَالَ فِيهِ، وذِكْرُ الأَصَابعِ لبَيَانِ الحَقِيقَةِ.

[٢] هَذَا باعْتِبَارِ مَسَافَةِ العُلوِّ.

[٣] «بَدْرٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ» باعْتِبَارِ تَبَاعُدِ المكَانِ، «بينَهَا» أَيْ: بَيْنَ بَدْرٍ، «وبينَهُمَا» أَيْ: مَكَّةُ والمدينَةُ.

[٤] فالسَّحَابُ الَّذِي يَنْزِلُ مِنْهُ المطَرُ فَوْقُ، وَمَعَ ذَلِكَ يُقَالُ: مُسخَّرٌ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ -كَمَا فِي القُرآنِ الكَرِيمِ- فَهُوَ لَا يُماسُّ السَّماءَ وَلَا يُماسُّ الأَرْضَ، أَيْضًا (بَدْرٌ) يُقَالُ: إنَّهَا بَيْنَ مَكَّةَ والمدِينَةِ، لكنَّهُ فِي الوَاقِعِ لَيْسَ تَحدِيدًا تَامًّا؛ لأَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ والمدِينَةِ مَسَافَةً، إنَّمَا يُعلَمُ أنَّها فِي هَذِهِ البُقْعَةِ، ورَأَيْنَا فِي (مُعْجَمِ البُلدَانِ) أَنَّهُ

....

قَالَ: عُنَيْزةُ بَيْنَ البَصرَةِ ومَكَّةَ[1]. وبيْنَ البَصْرَةِ ومَكَّةَ فَرْقٌ كَبِيرٌ، لكِنَّ المسأَلَةَ أَنْ تُفْهَمَ أَنَّهَا فِي هَذِهِ المَنْطِقَةِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: قَولُهُ ﷺ: «بَيْنَ إِصْبعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» لا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ المُمَاسَّةُ ولَا الحُلولُ، وَكلٌّ يَعْلَمُ هَذَا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصبعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ فهَلْ يجُوزُ لَنَا أَنْ نُمثِّلَ ذَلِكَ بالإِشَارَةِ؟

فالجَوَابُ: أَنَّ هَذَا حَرَامٌ لَا يجُوزُ؛ لأَنَّ هَذَا تَكْييفٌ، والتَّكييفُ لَا يجُوزُ، بَلْ وتَمْثِيلٌ والتَّمْثِيلُ أَيْضًا لَا يجُوزُ؛ بَلْ نَقُولُ: «بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» واللهُ أعلَمُ عَنِ الكَيفيَّةِ هَذَا هُوَ الوَاجِبُ، وهَذِهِ هِيَ السَّلامَةُ، أَمَّا مَا سَمِعْنَاهُ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ يدَّعُونَ أَنَّهُمْ مِنَ السَّلَفِ، وأَنَّهُمْ يُريدُونَ إِثْبَاتَ الحقيقَةِ فتَجِدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ يَقُولُ: «بَيْنَ إصبعَينِ»، ثُمَّ يأخُذُ شَيْئًا مَعَهُ بَيْنَ إصبعَيْهِ فإِنَّهُ حَرَامٌ؛ لأَنَّهُ تَمْثِيلٌ وَاضِحٌ، ثُمَّ مَنِ الَّذِي قَالَ لَكَ: إِنَّ الإصبعَينِ الإِبهَامُ والسَّبَّابَةُ، مَثَلًا: أَنَا لَوْ أَقُولُ لَكَ: عِنْدِي حَبَّةٌ أَضَعُهَا بَيْنَ إصبعَينِ، وآكُلُهَا فَلَا تَقدِرُ أَنْ تَعرِفَ بَيْنَ أَيِّ الأَصَابعِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يجُوزُ أَنْ أُمسِكَهَا بالسَّبَّابةِ والإِبهَامِ أَوْ بالسَّبَّابَةِ والوُسطَى أَوْ بالسَّبَّابَةِ والبِنْصِر أَوْ بالسَّبَّابَةِ والخِنصِر.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا يحِلُّ لإنسَانٍ يُؤمِنُ بعظَمَةِ اللهِ وجَلَالِ اللهِ أَنْ يُمثِّلَ كَيْفَ تكُونُ القُلُوبُ بَيْنَ إصبعَينِ مِنْ أَصابعِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ هُوَ أَيْضًا إِذَا مَثَّلَ لَا بُدَّ أَنْ

(١) معجم البلدان لياقوت الحموي (١٦٣\٤)

....

يكُونَ هُناكَ مُماسَّةٌ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّكَ أَثْبَتَّ أَنَّ أَصَابِعَ الرَّحمَنِ عَزَّوَجَلَّ فِي صُدُورِ النَّاسِ، وَهَذَا محْظُورٌ آخَرُ.

فالوَاجِبُ عَلَيْنا إِذَا أَرَدْنَا الإِيمانَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ واتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِإِحْسَانٍ أَنْ لَا نَتَجَاوَزَ مَا فَعَلُوهُ، بمَعْنَى أَنْ نَسْكُتَ عمَّا سَكَتُوا عَنْهُ، وكَفَى بِنَا -واللهِ- فخْرًا بهَذَا.

ونقُولُ: إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّها بَيْنَ إِصبعَينِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمَنِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لكِنْ لَا نَعْرِفِ الكيفيَّةَ وأَنَّ البَينيَّةَ هُنَا حقيقيَّةٌ، لكِنَّهَا لَيْسَتِ البَينيَّةَ الَّتِي يَتخيَّلُهَا عقْلُ الإنسَانِ؛ كَما قُلْنَا فِي المَعيَّةِ: إنَّها حقيقِيَّةٌ. ولَا يَلْزَمُ مِنْهَا الْمُخالَطَةُ والحُلولُ، لا بُدَّ أن نُؤمِنَ بهَذَا كَما هِيَ قَاعِدَةُ السَّلَفِ.

وهَذَا التَّقرير يُفِيدُ أنَّ المسألَةَ تُبحَثُ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: هَلْ للهِ عَزَّوَجَلَّ أَصابعُ؟ أَهْلُ التَّعطِيلِ يَقُولُونَ: لَيْسَ للهِ أَصَابعُ. كَما قَالُوا: لَيْسَ لَهُ يَدٌ. وإِنَّما المُرادُ بالحَدِيثِ أَيْ: قُدرَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى تَصْريفِ الخَلْقِ، وأنَّ ذَلِكَ كالَّذِي بَيْنَ أصبعَينِ مِنْ أَصَابِعِنَا نَفعَلُ فِيهِ مَا نَشَاءُ.

الوَجْهُ الثَّاني فِي الحَدِيثِ: قَولُهُ ﷺ: «بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ» هَلِ البَينيَّةُ تَقْتَضِي المَماسَّةَ؟ هُمْ يقُولُونَ: إِنَّ ظَاهِرَهَا المَماسَّةُ. وعَلَى هَذَا فتكُونُ أَصابعُ الرَّحمَنِ عَزَّوَجَلَّ فِي جَوْفِ بَنِي آدَمَ؛ لأَنَّ القَلْبَ فِي الجَوْفِ، وإِذَا كَانَتِ البَينيَّةُ تَقْتَضِي المَماسَّةَ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ أَصَابعُ الرَّحمَنِ جَلَّ وَعَلَا فِي صُدُورِ النَّاسِ؛ لأَنَّ القَلْبَ مَا دَامَ دَاخِلًا نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنَّ الأَصَابِعَ تَمَسُّ القَلْبَ. لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الأَصَابعُ دَاخِلَ الجَوْفِ، فتَكُونُ صِفَةُ اللهِ تعَالَى حَالَّةً فِي بَنِي آدَمَ.

....

هَكَذَا زَعَمَ أَهْلُ التَّعطِيلِ: أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الحَدِيثِ فقَالُوا: ظَاهِرُ الحَدِيثِ إِثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ، وهَذَا يَقْتَضِي التَّشبيهَ، وظَاهِرُهُ أَنَّ الأَصَابعَ مُمَاسَّةٌ للقَلْبِ، وهَذَا يَقْتَضِي الحُلولَ، فإِمَّا أَنْ تَقُولُوا بالتَّشْبِيهِ وبالحُلولِ، وإِمَّا أَنْ تُؤَوِّلُوا، وإِذَا أَوَّلْتُمْ فَهَذَا هُوَ مَا نُرِيدُهُ، ونَحتَجُّ بِهِ عَلَيْكُمْ.

فأَجَبْنَا عَلَيْهِمْ وقُلْنَا: أَوَّلًا: إِنَّ الأَصَابعَ نَلتَزِمُ بِهَا ونَقُولُ: إِنَّ للهِ تعَالَى أَصَابعَ حقيقَةً، لكِنْ نَنْفِي عَنْهَا المُماثَلَةَ ولَا نَلْتَزِمُ بِمَا أَلْزَمْتُمُونَا بِهِ مِنَ التَّشْبِيهِ؛ لأَنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا وإِذَا كُنْتُمْ أَنْتُمْ تُثبِتُونَ للإِنسَانِ أَصَابعَ وتُثْبِتُونَ للطُّيورِ أَصَابعَ، هَلْ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الأَصَابعِ للإِنسَانِ أَنْ تَكُونَ مُشابِهَةً لأَصَابعِ الطَّيْرِ؟ لَا يَلْزَمُ، إِذَنْ: لَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ تَكُونَ مُشابِهَةً لأَصَابعِ بَنِي آدَمَ أَبَدًا، فَنَحْنُ نَلْتَزِمُ بثُبُوتِ الأَصَابعِ وَلَا نَلْتَزِمُ بِمَا أَلْزَمْتُمُونَا عُدْوانًا واعْتِدَاءً بِأَنَّ هَذَا يَستَلْزِمُ التَّمثِيلَ.

ثَانيًا: بالنِّسبَةِ للمَمَاسَّةِ نَحْنُ لَا نَلْتَزِمُ مَا أَلْزَمْتُمُونَا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا بينيَّةَ إِلَّا بالمَماسَّةِ، بَلْ نَقُولُ: البينيَّةُ لَا تَستَلْزِمُ المَماسَّةَ، ودَليلُنَا عَلَى هَذَا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ البينيَّةِ المَماسَّةُ قَطْعًا، فلَيْسَ هُنَاكَ مَماسَّةٌ أَصْلًا وَلَا مُقَارَبَةَ بَيْن الأَرْضِ وبَيْنَ السَّحَابِ، ولَا بَيْنَ السَّحابِ وبيْنَ السَّماءِ فَرْقٌ شَاسِعٌ، واللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ونقُولُ مَثَلًا: بَدْرٌ بَيْنَ مَكَّةَ والمدِينَةِ، فهَلْ بَدْرٌ عَلَى حُدُودِ المدِينَةِ وعَلَى حُدُودِ مَكَّةَ؟ أَبَدًا، بينَهُما مَسَافَاتٌ، فتبَيَّنَ بهَذَا أَنَّ البينيَّةَ لَا تَقْتَضِي المَماسَّةَ، وحينَئِذٍ نَسلَمُ مِمَّا ادَّعيْتُمُوهُ عَلَيْنَا مِنَ القَولِ بالحُلولِ، أَوْ بأَنَّ هَذَا الحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى الحُلولِ.

المَثَالُ الثَّالِثُ: «إِنِّي أَجِدُ نفَسَ الرَّحمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ».

والجَوابُ: أنَّ هَذَا الحَدِيثَ رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ في المُسنَدِ[(١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ يمانٍ، وَالحِكْمَةَ يمانِيَةٌ، وَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ»[١] ....

[١] هَذَا الحَدِيثُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَينِ وَلَا فِي أَحَدِهِمَا، لكِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يشْتَمِلُ عَلَى ثَلاثَةِ أشْيَاءَ، كُلُّها مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ:

الأُولَى: «الْإِيمان يمانٍ»، قَالَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لأَنَّ الإِيمَانَ نَبعَ مِنَ الحِجَازِ، والحِجَازُ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: الشَّامُ واليَمَنُ، فَكُلُّ الحِجَازِ يُعتَبَرُ مِنْ مَنْطِقَةِ اليَمَنِ، فالإِيمَانُ يمَانٍ لأَنَّهُ نَبعَ مِنَ اليَمَنِ؛ أَيْ: مِنَ الحِجَازِ.

الثَّانِيَةُ: «والحِكْمَة يمانِيَةٌ» والحِكْمَةُ كَمَا تقَدَّمَ هِيَ تَنْزِيلُ الأشيَاءِ منَازِلَهَا، فأَهْلُ اليَمَنِ أهْلُ حكمَةٍ، وتَأنٍّ فِي الأُمُورِ، وتَقْدِيرٍ لَهَا، وتَنزيلٍ لَهَا فِي مَنَازِلِهَا.

الثَّالِثَةُ: «وأجد نفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ» هَذِهِ مَحَلُّ المُعتَرَكِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وأهْلِ التَّعطِيلِ، أهْلُ التَّعطِيلِ -أيِ: المُؤَوِّلَةُ- يقولُونَ: إِنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ: أنَّ للهِ نفَسًا يَأتِي مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ النَّفَسَ لا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِهِ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يَأْتِي مِنْ شَيْءٍ مُجَوَّفٍ ويحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُفرَّجَ عَنْهُ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ منزَّهٌ عَنْ هَذَا؛ لأَنَّ اللهَ أَحَدٌ صمَدٌ، فيقُولُونَ: هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الحَدِيثِ، فإمَّا أَنْ تَأْخُذُوا بِهِ، وإمَّا أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُ غَيرُ مُرادٍ. وحينَئِذٍ تَكُونُونَ قَدْ أَوَّلْتُمْ ووَقَعْتُم فيمَا تُنكِرُونَهُ عَلَيْنَا. ولكِنْ يُقَالُ لَهُمْ: إنَّ قَولَكُمْ: «إنَّ ظَاهِرَهُ أنَّ للهِ نَفَسًا يَأتِي مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ، وأنَّ اللهَ

(١) مسند أحمد (٢/ ٥٤١).

قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ[١]: «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ شَبِيبٍ، وهُوَ ثِقَةٌ»(١). قُلْتُ: وَكَذَا قَالَ فِي (التَّقريب) عَنْ شَبِيبٍ، ثِقَةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ(٢)، وَقَدْ رَوَى البُخارِيُّ نحوَهُ فِي (التَّاريخ الكَبِير)[٢].

يَتَنَفَّسُ ويَأتِي نَفَسُهُ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ»، أنَّ هَذَا لَيسَ هُوَ ظَاهِرَ الحَدِيثِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَعْنًى فَاسِدٍ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَبَدًا، وَمَنْ فَهِمَ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ظَاهِرًا يُنزَّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْهُ فَقَدْ سَاءَ فَهمُهُ وسَاءَ قَصْدُهُ، وأَمَّا مَنْ حَسُنَ قصدُهُ وصَحَّ فَهْمُهُ فَلَنْ يَفهَمْ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ أَبَدًا.

[١] لنُورِ الدِّينِ الهَيثَمِيِّ.

[٢] قَولُهُ: «**رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ**» يَعْنِي: رِجَالَ صحِيحِ البُخارِيِّ أَوْ صحِيحِ مُسلِمٍ حَسبَ اصْطلَاحِ صَاحِبِ الكِتَابِ، وإِذَا كَانَ رِجالُهُ رِجالَ الصَّحِيحِ فمَعْنَاهُ: أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الرِّجَال صَحِيحٌ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الرِّجَالِ رِجالَ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ السَّنَدُ صَحِيحًا؛ لأَنَّهُ رُبَّما يَكُونُ هُنَاكَ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ؛ فلْنَفرِضْ مَثَلًا أَنَّ زيدًا وعَمْرًا وبَكْرًا وخَالِدًا مِنْ رِجَالِ الصَّحيحِ، لكِنْ إِذَا رَوَى زَيدٌ عَنْ عَمرٍو عَنْ بَكْرٍ عَنْ خَالِدٍ قَدْ لَا يَكُونُ السَّنَدُ مُتَّصِلًا، وإِنْ كَانَ الرِّجَالُ رِجَالَ الصَّحِيحِ، لكِنَّ الغَالِبَ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ هَذَا إِلَّا لِقَصْدِ التَّوثِيقِ بهَذَا السَّنَدِ، لكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ السَّنَدُ صَحِيحًا؛ ولهَذَا يجِبُ أَنْ نَتحرَّى فِي الرِّجَالِ إِذَا قَالُوا: إنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. فنَنْظُرَ أَوَّلًا: هَلْ هَذَا صَحِيحٌ وأَنَّهُ ينطَبِقُ عَلَيْهِمْ

---

(١) مجمع الزوائد (١٠/ ٣١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٤٤).

وهَذَا الحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ[١]، والنَّفَسُ فِيهِ اسْمُ مَصْدَرِ نَفَّس يُنَفِّس تنفيسًا، مِثْلَ فَرَّج يُفرِّجُ تَفْريجًا وفَرَجًا[٢]...

أَنَّهُمْ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ نَنْظُرَ ثَانيًا: هَلِ السَّندُ متَّصلٌ؛ لأَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنْ ثِقَةِ الرِّجَالِ اتِّصَالُ السَّندِ.

قولُهُ: «فِي التَّقريب» أَيْ: تقريب التَّهذيبِ لابْنِ حَجَرٍ، وهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زُبدَةٍ لِـمَا فِي التَّهذِيبِ مِنَ الحُكْمِ بالتَّوثِيقِ أَوْ عدَمِهِ عَلَى الرِّجَالَ.

[١] يَعْنِي: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ يُجْرُونَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كسَائِرِ النُّصوصِ لكِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ أَهْلَ التَّعطِيلِ فِي مَعْنَاهُ، فأَهْلُ التَّعطِيلِ يزعُمُونَ أَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أنَّ للهِ نفَسًا يَأتِي مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ، ويقُولُونَ: هَذَا الظَّاهِرُ غَيرُ مُرادٍ -حتَّى عندَكُمْ مَعْشَرَ أَهْلِ السُّنَّة- لكنَّنَا نَقُولُ: لَا، لَيْسَ هَذَا ظَاهِرَ الحَدِيثِ. بَلْ نَقُولُ: إنَّ الحَدِيثَ ظَاهِرُهُ مَا سَيأْتِي فِي المَعْنَى.

[٢] «والنَّفَسُ فِيهِ اسْمُ مصْدَرٍ» فِعْلُهُ مِنْ «نَفَّسَ يُنفِّسُ تَنفِيسًا مِثْلَ فَرَّجَ يُفرِّجُ تَفْريجًا وفَرَجًا».

الفَرْقُ بَيْنَ المَصْدَرِ واسْمِ المَصْدَرِ: أَنَّ المَصْدَرَ مَا وَافَقَ الفِعْلَ فِي الحُروفِ والتَّرتيبِ، واسْمَ المصدَرِ مَا دَلَّ عَلَى المَصْدَرِ، ولَكِنْ لَا يُطَابِقُ الفِعْلَ.

إِذَنْ: نفَّسَ لَهُ مَصْدَرٌ وَلَهُ اسْمُ مَصْدَرٍ، مصدَرُهُ: تَنْفِيسًا واسْمُ المَصْدَرِ: نفَسٌ، وَهَذَا يُوجَدُ فِي الأَفْعَالِ كَثِيرًا يَكُونُ لَهَا مَصْدَرٌ وَلَهَا اسْمُ مصْدَرٍ؛ فَكَلَّمَ يُكَلِّمُ والمصْدَرُ مِنْهَا تَكْلِيمًا، واسْمُ المصدَرِ كَلَامٌ، ومثْلُهُ سَلَّم يُسَلِّم تَسْلِيمًا، واسْمُ المصْدَرِ سـلَامٌ، غَفَرَ يغْفِرُ غُفرانًا، واسْمُ المصدَرِ مَغْفِـرَةٌ؛ وعَلَى هَذَا فَقِسْ نظيرَ مَا نَحْـنُ فِيهِ

هَكَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ، كَمَا فِي (النِّهَايَة)، و(القَامُوس)، و(مقاييس اللُّغَةِ)[(١)]. قَالَ فِي (مَقَاييس اللُّغَة): النَّفَسُ كُلُّ شَيْءٍ يُفرَّجُ بِهِ عَنْ مَكْرُوبٍ[١].

فرَّجَ يُفَرِّجُ تفريجًا واسْمُ المصدَرِ فرَجٌ، فـ«نَفَّسَ يُنَفِّسُ تَنْفِيسًا» واسْمُ المصدَرِ نَفَسٌ، إِذَنْ: (نَفَسٌ) بمَعْنَى (تَنْفِيس)؛ لأَنَّ اسْمَ المصْدَرِ بمَعْنَى المصدَرِ، لَكِنْ يُخَالِفُهُ فِي الصِّيغَةِ، وكَلَّمْتُه تكليمًا وكلَّمْتُه كَلَامًا بمَعْنًى وَاحِدٍ، لكِنِ اخْتَلَفَا فِي الصِّيغَةِ.

[١] ومِنْ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[(٢)]؛ لأَنَّ المَعْنَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُفرِّجُ عنْهُ.

ومِنْهُ النُّفَسَاءُ فالنُّونُ والفَاءُ والسِّينُ دَالَّةٌ عَلَى التَّفريجِ وإِزَالَةِ الكُرَبِ.

قولُهُ: «النِّهَايَة» هِيَ لابْنِ الأَثِيرِ، وَهُوَ قَامُوسٌ، لكِنَّهُ لَيْسَ عَامًّا في اللُّغةِ كُلِّهَا، بَلْ مَا جَاءَ فِي أَلفَاظِ الحَدِيثِ مِنَ الغَرِيبِ -أَيِ: المَعْنَى الَّذِي يُشْكِلُ- فجَمَعَ الكَلِمَاتِ الغَرِيبَةَ فِي الأَحَادِيثِ وَفَسَّرَهَا.

كذَلِكَ (القَامُوسُ المُحيطُ) للفَيروزآبَادِي، والغَرِيبُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ فَارسيٌّ ومَعَ ذَلِكَ جَمَعَ قَامُوسًا في اللُّغةِ العَربيَّةِ، وَهَذَا مِنْ بَرَكَةِ القُرْآنِ؛ لأَنَّ القُرآنَ كِتَابُ اللهِ تعَالَى المُنَزَّلُ لجَمِيعِ الخَلْقِ، يَعتَنِي بِهِ جَمِيعُ المُسلمِينَ، وإِذَا اعْتَنَوْا بِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعلَمُوا اللُّغةَ العَربيَّةَ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٠٣) مادة: «نفس»؛ القاموس المحيط (نفس)، مقاييس اللغة (٥/ ٣٩٦) مادة: «نفس».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩).

فيكُـونُ مَعْنَى الحَدِيثِ: أنَّ تَنْفِيسَ اللهِ تعَالَى عَنِ المُؤمِنِينَ يَكُـونُ مِنْ أَهْـلِ اليَمَنِ[١].

قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: «وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ، وفَتَحُوا الأَمْصَارَ، فبِهِمْ نفَّسَ الرَّحمَنُ عَنِ المُؤمِنِينَ الكُرُبَاتِ» اهـ. ص٣٩٨ ج٦ مجمُوعُ فتَاوَى شَيْخِ الإِسْلَامِ لابْنِ القَاسِمِ[٢].

أَمَّا (مَقَايِيسُ اللُّغةِ) لابْنِ فَارسٍ فَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ لطَالِبِ العِلْمِ؛ لأَنَّهُ يَذْكُرُ المادَّةَ وجَمِيعَ مُشتَقَّاتِهَا فيقُولُ لَكَ مَثَلًا: فرَّجَ بمَعْنَى نفَّس وأَزَالَ الكُربَةَ، ثُمَّ يَذْكُرُ اشتِقَاقَاتِهَا، وَهُوَ مُفِيدٌ؛ وَلهَذا يُسمَّى مَقَايِيسَ اللُّغةِ، ويَنْفَعُ الإنسَانَ فِي مَعْرِفَةِ اشتِقَاقَاتِ اللُّغَةِ، وفِيهِ فَائِدَةٌ أُخرَى كَثْرَةُ الشَّواهِدِ فِيهِ مِنَ الشِّعْرِ العَرَبِيِّ.

[١] وَهُوَ كَذَلِكَ، قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا هُوَ الوَاقِعُ، فإِنَّ الأَنْصَارَ الَّذِينَ آووا المُهاجِرِينَ ونَصَرُوهُمْ كَانُوا مِنْ قَحطَانَ، وقَحْطَانُ مِنَ اليَمَنِ، فيكُونُ المَعْنَى أنَّ الفرَجَ للمُؤمِنِينَ والتَّنفيسَ والنُّصرَةَ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ اليَمَنِ.

[٢] فالحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَأْوِيلٌ؛ لأَنَّ المَعْنَى الَّذِي ادَّعَى أَهْلُ التَّعطِيلِ أنَّ ظَاهِرَهُ مَعْنًى فَاسِدٌ لَيْسَ هُوَ مَعْنَاهُ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مَعْنًى باطلًا لَا يَلِيقُ باللهِ، والمَعْنَى الَّذِي يَلِيقُ باللهِ هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، بَلْ يُوافِقُهُ، وَهُوَ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ المُرادَ بالنَّفَسِ التَّنفِيسُ، والمَعْنَى أنَّ التَّنفِيسَ عَنِ المُؤمِنِينَ وتَفرِيجَ الكُرُبَاتِ عَنْهُمْ ونصرَهُمْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، سَوَاءٌ فِي أَوَّلِ الإِسْلَامِ كالأَنْصَارِ الَّذِينَ تلَقَّوُا المُهَاجِرينَ، أَوْ كَانَ فِيمَا بَعْدُ، كالَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ.

....

إِذَنْ: لَا إِشْكَالَ، فنَحْنُ لَمْ نَصْرِفِ الحَدِيثَ عَنْ ظَاهِرِهِ، ولكِنَّا أَوَّلْنَاهُ إِلَى مَعْنًى يحْتَمِلُهُ، أمَّا المَعْنَى الَّذِي قَدْ يَدَّعِي المُدَّعِي أَنَّهُ ظَاهِرٌ فهَذَا لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا يَلِيقُ لأَنَّ اللهَ تعَالَى مُحِيطٌ بكُلِّ شَيْءٍ وأَيْنَما تولُّوا فثَمَّ وجْهُ اللهِ، ولَيْسَ يَأْتِي مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى فَرْضِ أَنَّهُ يَأْتِي؛ لذَلِكَ نَقُولُ: هُنَاكَ مَنْعٌ وتَسْلِيمٌ؛ فالمَنْعُ أَنْ نَقُولَ: إنَّ هَذَا الحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا توهَّمْتُمُوهُ مِنْ أنَّ المُرادَ بالنَّفَسِ هُوَ الهَوَاءُ الخَارِجُ مِنَ الرِّئَةِ، وأَنَّهُ أَصْلًا لَا يَدُلُّ، أَمَّا التَّسلِيمُ فنَقُولُ: هُوَ لَيْسَ بتَسْلِيمٍ فِي الوَاقِعِ، بَلْ نَقُولُ: إنَّ المُرادَ بـ(نَفَس) التَّنفِيسُ فهِيَ اسْمُ مَصْدَرٍ، وأَتَيْنَا بشَاهِدٍ مِنَ اللُّغةِ العَربيَّةِ وَهُوَ فرَّجَ يفرِّج تَفْرِيجًا وفرَجًا.

فالحَدِيثُ الوَارِدُ إِذَنْ: لَهُ مَعْنيَانِ؛ مَعْنًى بمَعْنَى التَّنفِيسِ، وَهُوَ مَعْنًى صَحِيحٌ لَائِقٌ باللهِ، ولَا يَخْرُجُ عَنْ ظَاهِرِ الكَلَامِ؛ وَمَعْنًى آخَرُ لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ المَعْنَى إِذَا كَانَ لَا يَثْبُتُ للهِ تعَالَى فَلَا يُمكِنُ أَنْ نُثبِتَهُ حَتَّى وإِنْ كُنَّا نَقُولُ: لَا يُشبِهُ المخلُوقَ، فَمَثَلًا لَا نَقُولُ: للهِ تَعَالَى أمعاءٌ لَا كأَمْعَاءِ المخْلُوقِ؛ لأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا بذَلِكَ لكُنَّا نَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ نُثْبِتُهُ للهِ تَعَالَى ونَقُولُ: «عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بجَلَالِهِ»!!

تَنْبِيهٌ: بَعْضُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُاللَّهُ فَسَّرَ الصَّمَدَ بأَنَّهُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ؛ وعَلَّلَ هَذَا بأَنَّ الَّذِي لَهُ جَوْفٌ يَحْتَاجُ إِلَى أَكْلٍ وشُرْبٍ وَهَواءٍ، وأَنَا أَرَى أَنَّ التَّعمُّقَ إِلَى هَذَا الحَدِّ لَا يَنْبَغِي، ويُقَالُ: الصَّمدُ هُوَ الكَامِلُ فِي صِفَاته، الذي تَصْمُدُ إِلَيْهِ جَمِيعُ المخلُوقَاتِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ إنْ فَسَّرْنَا الصَّمَدَ بأَنَّهُ هُوَ الكَامِلُ فِي صِفَاتِهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْه جمِيعُ مخلُوقَاتِهِ. إِذَنْ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِ النَّفَسُ؟

....

فالجوابُ: نَأخُذُه مِنْ دَلِيلٍ عَقليٍّ.

فإنْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ صَرْفُ النُّصوصِ بالعَقْلِ؟

فالجَوابُ: لكِنْ كَوْنُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْتَاجُ إِلَى نفَسٍ هَذَا نَقْصٌ بِلَا شَكٍّ، ونَعرِفُ ذَلِكَ بأنْفُسِنَا، فلَوْ تكَتَّمَ نفَسُكَ لَمِتَّ.

فإنْ قِيلَ: هَذَا في المخْلُوقِ. فنَقُولُ: العَيْبُ لَا يَكُونُ مَعَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَهْمَا كَانَ، وقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ مِنَ القَواعِدِ أنَّ كُلَّ وَصْفٍ يتضمَّنُ عَيْبًا للهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ مَنفِيٌّ عَنْهُ بدَلَالَةِ العَقْلِ كَمَا قَالَ إبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لأَبِيهِ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢].

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمِاذَا لَا نُثبِتُ النَّفَسَ للهِ تَعَالَى ونَقُولُ: إنَّهُ لَا يُشبِهُ نَفَسَ المخْلُوقِينَ مَا دَامَ الحَدِيثُ مُحتَمِلًا لمَعْنًى صَحِيحٍ وَمَعْنًى غيرِ صَحِيحٍ؟

فالجَوابُ: لَوْ كَانَ لَفظُ الحَدِيثِ: إنَّ اللهَ يَتَنَفَّسُ لقُلْنَا: نَعَمْ يجِبُ أَنْ نُثْبِتَ أَنَّهُ يَتَنَفَّسُ، ولكِنْ يَلِيقُ بِهِ، لكِنَّهُ ﷺ قَالَ: «نَفَسَ الرَّحْمَن مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ»، فعِنْدَنا أَوَّلًا: مَعْنَى النَّفَسِ الحقِيقِيِّ لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ تَقْيِيدُهُ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ أيْضًا يدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمِاذَا لَا نُثْبِتُ النَّفَسَ للهِ تَعَالَى بِدُونِ التَّعرُّضِ للَّوازِمِ كَمَا نَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ؟

فالجَوابُ: لأَنَّ النَّفَسَ إنَّمَا يخْرُجُ مِنْ ذِي جَوْفٍ يَتَنَفَّسُ بِهِ.

....

فإنْ قِيلَ: والكَلَامُ إنَّما يَصْدُرُ مِنْ ذِي آلَةٍ.

فالجَوابُ: لَا، بَلِ الكَلَامُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الأَرْضِ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الضَّحِكُ مَعْنًى، وَمَعَ ذَلِكَ نُثْبِتُهُ للهِ تَعَالَى.

فالجَوابُ: الضَّحِكُ يُقَالُ حتَّى في الأُمُورِ المخلُوقَةِ فنَقُولُ مَثَلًا: الدُّنيا ضَاحِكَةٌ لَهُ. إذَا ابْتَهجَ بَهْجَةً وسُرورًا، ولَيْسَ بلَازِمِ الضَّحكِ أَنَّ الإنسَانَ يُكشِّرُ بأنْيابِهِ.

مسأَلَةٌ: في قَولِهِ ﷺ: «الإِيمانَ يمانٍ، وَالحِكْمَةَ يمانِيَةٌ» لماذَا لَا يُقالُ: الإيمانُ يمانٍ في جِهَةِ مَكَّةَ، والنَّفَسُ مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ؟

الجَوابُ: صَحِيحٌ أَنَّهُ يجِبُ أَنْ نجعَلَ الحَدِيثَ وَاحِدًا، لكِنْ لَمَّا كَانَ نَصْرُ المُؤمنِينَ مِنْ قِبَلِ أهْلِ اليمَنِ بيِّنًا وَاضِحًا أُجْرِيَ الحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ، والَّذِينَ قَالُوا: إنَّ المُرادَ باليَمَنِ كُلُّ الحِجازِ؛ لأَنَّهم قَالُوا: إنَّ الإيمانَ والحِكْمَةَ مَا نَبعَتْ إلَّا بمَكَّةَ، وهَذَا هُوَ الوَاقِعُ، مَا نَبعَتْ بصَنْعَاءَ، أو بزَبِيدٍ، أو صَعْدَةَ، أو مَا أشْبَهَ ذَلِكَ، فيَقُولُونَ: إنَّهُ يتعيَّنُ أَنْ نَقُولَ هَكَذَا، أَمَّا «أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ» فالرَّسُولُ هُوَ الَّذِي قَالَهُ في المَدِينَةِ أَوْ في مَكَّةَ لا نَدْرِي مَا تَارِيخُ الحَدِيثِ، لكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى نَصَرَ المُؤمِنِينَ بالأنصَارِ فِي أَوَّلِ الإسْلَامِ، وكذَلِكَ بأَهْلِ اليَمَنِ فِي حُرُوبِ الرِّدَّةِ كَما قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وذَكَرَ الوَاقِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أَكْثَرَ الإمدَادِ جَاءَ لأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حَرْبِ الرِّدَّةِ مِنَ اليَمَنِ[١].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٨).

المِثَالُ الرَّابِعُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩][١].

مسأَلَةٌ: أَلَا يُقَالُ: إنَّ كَلَامَ شَيْخِ الإسْلَامِ هُوَ الَّذِي عَلَى الظَّاهِرِ؟

الجَوابُ: هَذَا بالنِّسبَةِ لـ(نَفس)، أمَّا بالنِّسبَةِ لـ(الإيمان يمانٍ)، فَلَا يُمكِنُ أَنْ نقُولَ: إنَّ الإيمانَ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ إلَّا إذَا أدْخَلْنَا الحِجازَ، فَلَا يُمكِنُ للإنسَانِ أَنْ يَطْمَئِنَّ إذَا قِيلَ: إنَّ الإيمانَ هُوَ فِي أهْلِ اليَمَنِ. فإِنْ قِيلَ: لَا يَلزم أَن يَكُون الإيمان إلَّا مِنْ أهْلِ اليمنِ. فالجَوابُ: إذَا قَالَ: «الإيمانُ يمانٍ»، فَهَذَا وَاضِحٌ فِيهِ الحَصْرُ، وكَذَا في (الحِكْمَة يمانِيَةٌ)؛ لأنَّهُ قَالَ: الحِكْمَة. أمَّا لَوْ قَالَ: حِكْمَةٌ يمانِية. وأَطْلَقَ يَعْنِي بدُونِ (أل) فَوَاضِحٌ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نُجرِي لَفْظَ اليَمَنِ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لأَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: إنَّ اليمنَ يُطلَقُ عَلَى مَا تَحْتَ الطَّائِفِ، فلِماذَا لَا نَقُولُ عَلَى الحَقِيقَةِ: الإيمانُ والحِكْمَةُ مِنَ اليَمَنِ.

فالجَوابُ: إذَا قُلْنَا: مَا وَرَاءَ الطَّائِفِ. خَرَجَتْ مَكَّةُ وخَرَجَتِ المدينَةُ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فالعُلَماءُ فَسَّرُوا هَذَا بِما قُلْتُهُ أَنَّ الحِجَازَ كُلَّهُ يُعتَبَرُ مِنْ مَنْطِقَةِ اليَمَنِ، بمَعْنى أَنَّ هُناكَ شَامًا ويَمنًا.

[١] قَالَ أَهْلُ التَّعطِيلِ: إِنَّكُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ حَرَّفْتُمُ النَّصَّ لأَنَّ ظَاهِرَ ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ أَنَّهُ كَانَ في الأَرْضِ نَازِلًا، ثُمَّ صَعِدَ إِلَى السَّماءِ مُرتَفِعًا، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ (إِلَى) للغَايَةِ، والغَايَةُ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ قَبْلَها مُغيًّا، فيَكُونُ ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، ذكَرَهَا بَعْدَ خَلْقِ الأَرْضِ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ فيقُولُونَ: إنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ أنَّ اللهَ كَانَ فِي الأَرْضِ؛ لأَنَّهُ خَلَقَ مَا فِي الأَرْضِ،

والجَوابُ: أنَّ لأَهْلِ السُّنَّةِ في تَفْسِيرِهَا قَولَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّها بمَعْنَى: ارْتَفعَ إِلَى السَّماءِ، وَهُوَ الَّذِي رجَّحَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ بعْدَ أنْ ذَكَرَ الخِلَافَ: «وَأَوْلَى المَعَانِي بقَولِ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ

ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ، فهَلْ أَنْتُمْ تَقُولُونَ بهَذَا الظَّاهِرِ يَا أَهْلَ السُّنَّة؟ يقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: لَا نَقُولُ بهَذَا. فيَقُولُ المُعطِّلَةُ: إِذَنْ: أَوَّلْتُمُ النَّصَّ، فنَحْنُ نَقُولُ: إنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ فِي الأَرْضِ، ثُمَّ صَعِدَ إِلَى السَّماءِ؛ فإِنْ قُلْتُمْ بِهِ فَقَدْ قُلْتُمْ بالظَّاهِرِ، لكِنْ لَا تَقُولُونَ بِهِ، وإِنْ لَـمْ تَقُولُوا بِهِ فَقَدْ أَوَّلْتُمْ، وحينَئِذٍ لَا تَعِيبُوا عَلَيْنَا التَّأويلَ، وَلَا تُنكِرُوا عَلَيْنَا التَّأويلَ؛ لأَنَّكُمْ إذَا أَنْكَرْتُمْ عَلَيْنَا مَا نُؤوِّلُ وَأَوَّلْتُمْ أَنْتُمْ؛ فهَذَا تَحَكُّمٌ وتَنَاقُضٌ، كَيْفَ تَقُولُونَ: هَذَا النَّصُّ يَجُوزُ تَأْويلُهُ، وهَذَا النَّصُّ لَا يَجُوزُ؟! ومَنِ الَّذِي قَالَ لَكُمْ هَذَا؟!

وبالنَّظَرِ إِلَى قَولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ نقُولُ: ذُكِرَتْ فِي القُرآنِ فِي مَوضِعَينِ في سُورَةِ البَقَرَة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، وفِي سُورَةِ فُصِّلَت قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت:٩-١١]، فظَاهِرُ الآيَتَينِ -عَلَى زَعمِهِمْ- أنَّ اللهَ كَانَ فِي الأَرْضِ، ثُمَّ صَعِدَ إِلَى السَّماءِ، ومَعْلُومٌ أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ لَا يقُولُونَ بهَذَا، بَلْ يقُولُونَ: إنَّ عُلوَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، فنَنْظُرُ الْآنَ جَوابَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: عَلَا عَلَيْهِنَّ وارْتَفَعَ، فَدَبَّرَهُنَّ بِقُدرَتِهِ، وخَلَقَهُنَّ سَبْعَ سَمَواتٍ»(١) اهـ. وَذَكَرَهُ البَغَـويُّ فِي تَفْسِيرِهِ قَـوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وأَكْثَرِ مُفَسِّرِي السَّلَفِ(٢)[١]. وذَلِكَ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ لَفْظِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾، وتَفْوِيضًا لِعِلْمِ كَيفِيَّةِ هَذَا الارتِفَاعِ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ[٢].

القَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الاسْتِوَاءَ هُنَا بِمَعْنَى القَصْدِ التَّامِّ؛ وإِلَى هَذَا القَوْلِ ذَهَبَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ البَقَرَة، والبَغويُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ فُصِّلَت. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «أَيْ: قَصَدَ إِلَى السَّماءِ، والاستِوَاءُ هَاهُنَا ضُمِّنَ مَعْنَى القَصْدِ والإِقْبَالِ؛ لأَنَّهُ عُدِّيَ بِـ(إِلَى)»(٣)...

[١] وعَلَى هَذَا الرَّأيِ تَكُونُ (إِلَى) بِمَعْنَى (عَلَى) ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ: ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى السَّماءِ، وَهَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ؛ لأَنَّ الاسْتِوَاءَ خَاصٌّ بالعَرْشِ، لَا يُقَالُ إِلَّا عَلَى العَرْشِ؛ لأَنَّهُ عُلوٌّ خَاصٌّ غَيْرُ العُلوِّ المُطلَقِ، ولَكِنْ يُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عنْهُ فيُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى السَّماءِ هَذَا عُلوٌّ مُطلَقٌ، أَيْ: عَلَا عَلَيْهَا، لكِنْ بيَّنتِ النُّصوصُ أنَّ المُرادَ بِهِ العِرْشُ، ومَنْ عَلَا عَلَى العَرْشِ فقَدْ عَلَا عَلَى السَّمواتِ؛ لأَنَّ العَرْشَ فوقَهَا.

[٢] يقُولُونَ: لأَنَّ (استَوَى) فِي اللُّغةِ العربيَّةِ بمَعْنَى: عَلَا وارْتَفَعَ، وأمَّا كَيفيَّةُ الاستِوَاءِ فَلَا نَعْرِفُ -اللهُ أعلَمُ-، بَلْ نَقُولُ: استَوَى عَلَى السَّماءِ اسْتِواءً يَلِيقُ بجَلَالِهِ، ولَا نَعْلَمُ كَيْفَ هَذَا، كَما نَقُولُ فِي الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ.

(١) تفسير ابن جرير الطبري (١/ ٤٣٠).
(٢) تفسير البغوي (١/ ٧٨).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٢١٣).

وقَالَ البَغَويُّ: «أَيْ: عَمَد إلَى خَلْقِ السَّماءِ»(١).[١]

وهَذَا القَوْلُ[٢] ليس صَرْفًا للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ اقْتَرَنَ بحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الغَايَةِ والانتِهَاءِ، فانْتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُنَاسِبُ الحَرْفَ المُقترِنَ بِهِ،

---

[١] إِذَنْ: عَلَى هَذَا القَولِ لَا إِشْكَالَ فِي الآيَةِ إِذَا فَسَّرْنا (اسْتَوَى) بمَعْنَى: قصَدَ وأَنَّ المُرادَ بالاستِوَاءِ هُنَا القَصْدُ التَّامُّ، وقَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «القَصْدُ التَّامُّ»؛ لأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ المادَّةِ وَهِيَ (اسْتَوَى) تَدُلُّ عَلَى الكَمالِ، فيُقَالُ: اسْتَوى الطَّعامُ بمَعْنَى: كَمَلَ نُضجُهُ، ويُقَالُ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤] أَيْ: كَمَلَ عَقْلُهُ؛ فلهَذَا قَالُوا: إِنَّهُ القَصْدُ التَّامُّ. يَعْنِي: القَصْدَ الكَامِلَ، والَّذِي جعَلَهُمْ يُفسِّرُونَهُ بالقَصْدِ؛ لأَنَّ الحَرْفَ الَّذِي عُدِّيَ بِهِ يَتضمَّنُ مَعْنَى ذَلِكَ، أَيْ: قَصَدْتُ إِلَى السَّماءِ، فلمَّا عُدِّيَ بـ(إِلَى) الَّتِي يُعدَّى بها القَصْدُ صَارَ (اسْتَوَى) مُضمَّنًا مَعْنَى القَصْدِ، وأَخَذْنَا مِنْ كَلِمَةِ (اسْتَوَى) الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الكَمالِ أَنَّ هَذَا القَصْدَ تَامٌّ كَامِلٌ، فابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا الفِعْلَ لـمَّا عُدِّيَ بـ(إِلَى) يجِبُ أَنْ نُحوِّلَهُ إِلَى تَضْمِينِ مَعْنَى القَصْدِ كَما فِي سَائِرِ الأَفْعَالِ الَّتِي تُعدَّى بحَرْفٍ لَا يَتنَاسَبُ مَعَ ظَاهِرِ لفظِهَا، فإنَّها تُضمَّنُ مَعْنَى ذَلِكَ الحَرْفِ.

إِلَّا أَنَّ البَغويَّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَسَّرَ الآيَةَ فِي سُورَةِ فُصِّلَتْ غيْرَ مَا فَسَّرَهَا بِهِ فِي سُورَةِ البَقَرَة، فَهُوَ إِمَّا أَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ مَعْنًى جَدِيدٌ، أَوْ أَنَّهُ نَسِيَ مَا قَالَهُ فِي الأَوَّلِ، أَوْ أَنَّهُ فسَّرَ هَذَا؛ ليَكُونَ التَّفسِيرُ مُزدَوجًا بمَعْنَى أَنَّهُ يجُوزُ أَنْ تُفسَّرَ بهَذَا أَوْ بهَذَا، ففِيهِ احْتِمالَاتٌ.

[٢] يَعنِي: القَوْلَ الثَّانِيَ.

---

(١) تفسير البغوي (٧/ ١٦٥).

أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ تعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦]، حيثُ كَانَ معناهَا: يَرْوَى بها عِبَادُ اللهِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ ﴿يَشْرَبُ﴾ اقْتَرَنَ بالبَاءِ فانْتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُناسِبُهَا وَهُوَ يَرْوَى، فالفَعْلُ يُضمَّنُ مَعْنًى يُنَاسِبُ مَعْنَى الحَرْفِ المُتعلِّقِ بِهِ؛ لِيلْتَئِمَ الكَلَامُ[١].

---

[١] هَذَا مُقْتَضَى اللُّغةِ العَربِيَّةِ، وهَذِهِ المسأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا البَصريُّونَ والكُوفيُّونَ، فَقَالَ البَصريُّونَ: إنَّ التَّجوُّزَ في العَامِلِ. وَقَالَ الكُوفيُّونَ: إنَّ التَّجوُّزَ في الحَرْفِ؛ والَّذِينَ قَالُوا: إنَّ التَّجوُّزَ يكُونُ في الحرفِ. قَالُوا: يجِبُ أَنْ نَجْعَلَ الحَرْفَ حَرْفًا يُنَاسِبُ العَامِلَ، والَّذِينَ قَالُوا: إنَّ التَّجوُّزَ يَكُونُ في العَامِلِ. قَالُوا: يجِبُ أَنْ نجعَلَ العَامِلَ عَلَى وَجْهٍ يُناسِبُ الحَرْفَ، ويُسمَّى هَذَا بـ(التَّضمِين)، وَهَذَا أَصَحُّ طَرِيقًا وأبينُ، وعَلَى هَذَا نَقُولُ في: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ يجِبُ أَنْ يُفسَّرَ (استَوَى) بمَعْنًى يُناسِبُ (إلى) الَّذِي هُوَ الحَرْفُ.

وعَلَى كَلام ابْنِ جَريرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَمَنْ تَبِعَهُ يقُولُونَ: يجِبُ أَنْ نُفسِّرَ (إِلَى) بمَعْنَى (عَلَى)، فيَجْعَلُونَ التَّجوُّزَ فِي الحَرْفِ وهَذَا مَذْهَبُ الكُوفيِّينَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

والبَغويُّ ومَنْ تَبِعَهُ -وَلَا نَعرِفُ أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَ البَغويِّ- يقُولُون: إنَّ التَّجوُّزَ لَيْسَ بـ(إِلَى)، بَلْ بالفِعْلِ، فهُوَ مُضمَّنٌ مَعْنًى يُنَاسِبُ الحَرْفَ الَّذِي هُوَ (إِلَى)، والمَعْنَى المُناسِبُ لَهُ هُوَ القَصْدُ، يَعْنِي: أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لـمَّا خَلَقَ الأَرْضَ قَصَدَ وَأَرَادَ إرادَةً تَامَّةً إِلَى خَلْقِ السَّماءِ، ثُمَّ ذَكَرْنَا مِثَالًا يتَّضِحُ بِهِ المَعْنَى، وَهُوَ قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾؛ فعَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ التَّجوُّزَ فِي الحَرْفِ فإِنَّ كَلِمَةَ ﴿يَشْرَبُ﴾ الحَرْفُ الَّذِي يُنَاسِبُهَا (مِنْ) أَيْ: يَشْرَبُ مِنْهَا؛ لأَنَّ العَيْنَ لَا يُمكِنُ أَنْ تَكُونَ إِنَاءً

....

يُشرَبُ بِهِ، بَلْ هِيَ مَورِدٌ يُشرَبُ مِنْهُ، فيَقُولُونَ: يَشرَبُ مِنْهَا عِبَادُ اللهِ. فيَجْعَلُونَ التَّجوُّزَ هُنَا بالحَرْفِ، والبَاءَ بمَعْنَى (مِنْ)، ويشرَبُ عَلَى مَعْنَاهَا الأصليِّ، وهَذَا مذهَبُ الكُوفيِّينَ، أمَّا البَصْريُّونَ فيَقُولُونَ: إنَّ التَّجوُّزَ فِي الفِعْلِ، والبَاءُ عَلَى مَعْنَاهَا الأصْليِّ لَيْسَتْ بمَعْنَى (مِنْ)، لكِنْ (يشْرَبُ) مُضمَّنَةٌ مَعْنَى (يروَى)، فيَكُونُ مَعْنَى قَولِهِ تعالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ أَيْ: يروَى بها، ولَا رِيَّ إلَّا بَعْدَ شُرْبٍ، فيقُولُونَ: نَحْنُ إذَا قُلْنَا: إنَّ ﴿يَشْرَبُ﴾ مُضمَّنٌ مَعْنَى (يروَى). لَمْ نُخَالِفِ الظَّاهِرَ؛ لأنَّهُ لَا رِيَّ إلَّا بَعْدَ شُرْبٍ، ونَجْعَلُ البَاءَ عَلَى مَعْنَاهَا، وإذَا قُلْتَ: يَشْرَبُ مِنْهَا دَلَّ عَلَى الشُّرْبِ، لكِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الرِّيِّ، ثُمَّ إنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا؛ يَعْنِي مَعَ ضَعْفِ الدَّلَالَةِ يلْزَمُ أَنْ تُؤَوِّلَ الحَرْفَ إِلَى مَعْنَى حَرْفٍ آخَرَ، فتُؤَوِّلَ البَاءَ إِلَى مَعْنَى (مِنْ).

وإِذَا طَبَّقْنَا هَذَا الكَلَامَ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ صَارَ فِي تَفْسِيرِهَا قَوْلَانِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: إمَّا أَنْ تَقُولَ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ بمَعْنَى (عَلَا)، وتَجْعَلَ ﴿إِلَى﴾ بمَعْنَى (عَلَى)؛ لأَنَّ الحَرْفَ الَّذِي يُناسِبُ الاسْتِوَاءَ بمَعْنَى الارْتِفَاعِ هُوَ (عَلَى)، وعَلَى هَذَا نَقُولُ: ثُمَّ استَوَى عَلَى السَّماءِ. أَيْ: عَلَى عَرشِهِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ السَّماءِ، وإِنْ كَانَ هَذَا المَعْنَى فِيهِ أيضًا شَيْءٌ مِنَ القَلَقِ؛ لأَنَّ الآيَاتِ الأُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمواتِ والأَرْضِ كُلِّهَا، وَلَوْ أَنَّنَا قُلْنَا: اسْتَوَى عَلَى السَّماءِ. وأُرِيدَ بِهَا السَّماءُ الحقيقيَّةُ لكَانَ اسْتِوَاءُ اللهِ تَعَالَى يَكُونُ عَلَى شَيْئَيْنِ: عَلَى العَرْشِ، وعَلَى السَّماءِ، وَهَذَا خِلَافُ المَعْرُوفِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فهُمْ يَرَونَ أَنَّ (إِلَى) بمَعْنَى (عَلَى).

....

القَولُ الثَّاني: يقُولُ: إنَّ (إلَى) للغَايَةِ، أَيْ: عَلَى مَعْنَاهَا الحقيقِيِّ كَمَا قَالَ فِي ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ فإنَّ البَاءَ عَلَى المَعْنَى الحقيقِيِّ، ولكِنْ ﴿يَشْرَبُ﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى (يَرْوَى)، هَؤُلاءِ قَالُوا: إنَّ (إلَى) عَلَى المَعْنَى الحقيقيِّ، و﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى القَصْد، لكِنِ القَصْدِ التَّامِّ؛ لأَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ الاسْتِوَاءِ وَهُوَ الكَمالُ والتَّمامُ، والمَعْنَى الَّذِي قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَنْ قَبْلَهُ وَمَنْ بَعْدَهُ أَقْرَبُ إِلَى الفَهْمِ وأَبْعَدُ عَنِ الاشْتِبَاهِ.

ولِهَذَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ، أَيْ: قَصَدَ قَصْدًا تَامًّا بإرَادَةٍ تَامَّةٍ إِلَى السَّماءِ فخَلَقَهَا؛ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت:١١]، وفِي الآيَةِ الأُخْرَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩]، وعَلَى المَعْنَيينِ جَمِيعًا فإنَّنا لَمْ نَخْرُجْ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لأَنَّنا لَوْ قُلْنَا: إنَّ الظَّاهِرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ التَّعطِيلِ مِنْ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ فِي الأَسْفَلِ، ثُمَّ صَعِدَ إِلَى السَّماءِ. لَوْ قُلْنَا: إنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. لكَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْنًى بَاطِلًا لَا يَلِيقُ باللهِ، وَكُلُّ مَعْنًى بَاطِلٍ فإنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرَ النُّصوصِ، وبهَذَا التَّقرِيرِ دَفَعْنَا قَوْلَ هَؤُلاءِ المُعطِّلَةِ: إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُؤَوِّلُونَ فِي النُّصوصِ.

مسأَلَةٌ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ لمَاذَا لَا نَقُولُ: إنَّ مَعْنَاهُ: ارْتَفَعَ وقَصَدَ؟

الجَوابُ: لَا يُمكِنُ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (اسْتَوَى) بمَعْنَى (ارْتَفعَ) و(إلَى) للغَايَةِ صَارَ قَبْلَ هَذَا دُونَ السَّماءِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ هَذَا.

المِثَالُ الخَامِسُ والسَّادِسُ: قولُهُ تعَالَى في سُورَةِ الحَدِيدِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقولُهُ في سُورَةِ المُجادَلَةِ[1]: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧][2].

مسأَلَةٌ: كَيْفَ نَعْرِفُ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مُضمَّنَةٌ أَوْ غَيْرُ مُضمَّنَةٍ؟

الجَوابُ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الكَلِمَةَ مُضمَّنَةٌ هُوَ السِّيَاقُ، ثُمَّ إِمَّا أَنْ تَقُولَ: إِنَّ التَّجوُّزَ فِي الحَرْفِ أَوِ التَّجوُّزَ فِي الفِعْلِ لَا بُدَّ، أَمَّا أَنْ تجعَلَ كِلَيْهِمَا بالمَعْنَى الحَقِيقيِّ فَلَا يَسْتَقِيمُ، فَمَثَلًا: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ لَا يُمكِنُ أَنْ تَجْعَلَ البَاءَ عَلَى مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ، و﴿يَشْرَبُ﴾ عَلَى مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ.

[١] ويجُوزُ: المجادِلَةُ.

[٢] يقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فقَالَ أَهْلُ التَّأويلِ: إِنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ أَنَّ اللهَ مَعَنَا بذَاتِهِ، وأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا بعِلْمِهِ؛ فأَخْرَجْتُمُ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا وَأَوَّلْتُمُوهَا، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ لَنَا فِي تَأْوِيلِنَا؛ لأَنَّكُمْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ مَعَنَا بعِلْمِهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا بِذَاتِهِ حَالًّا فِي الأَرْضِ وفِي كُلِّ مَكَانٍ نَقَعُ فِيهِ.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ المُجادَلَةِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ قَالُوا: فقَولُهُ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَهُمْ في أَمْكنَتِهِمْ وأَنْتُم يَا أَهْلَ السُّنَّة تَقولون: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ، ولَيْسَ بذَاتِهِ؛ فأَخْرَجْتُمُ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا، فكَيْفَ

والجَوابُ: أنَّ الكَلامَ فِي هَاتَينِ الآيَتَينِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ وظَاهِرِهِ، ولكِنْ مَا حقيقَتُهُ وظَاهِرُهُ؟[١]

تُخرِجُونَ مَا شِئْتُمْ مِنَ النُّصوصِ عَنْ ظَاهِرِهِ، ثُمَّ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا مَا أخْرَجْنَاهُ مِنَ النُّصوصِ عَنْ ظَاهِرِهِ؟! وهَلْ هَذَا إِلَّا حَيْفٌ مِنْكُمْ؟! فإمَّا أنْ تُوافِقُونَا عَلَى مَا أوَّلْنَا وإمَّا أنْ تَسكُتُوا عَنَّا -عَلَى الأقَلِّ-؟ إذَنْ: وَجْهُ كَوْنِ ذَلِكَ مِمَّا لَبَّسَ بِهِ أهْلُ التَّعطِيلِ أنَّهُمْ يقُولُونَ: إنَّ ظَاهِرَ الآيَتَينِ أنَّهُ مَعَنَا بذَاتِهِ فِي نَفْسِ المَكَانِ، وأنْتُمْ أخْرَجْتُمُوهُمَا مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ إِلَى أنَّهُ مَعَنَا بعِلْمِهِ، وأنَّ الَّذِي مَعَنَا عِلْمُهُ لَا نَفْسُهُ فهَذَا إخْرَاجٌ للْآيَةِ عَنْ ظَاهِرِهَا!!

[١] نقُولُ لَهُمْ: نَحْنُ لَمْ نُخْرِجِ الآيَتَينِ عَنْ ظَاهِرِهِمَا، ولَا أخْرَجْنَاهُمَا عَنْ حقيقَتيهِمَا؛ ونَقُولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَنَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لأنَّ الآيَةَ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ فقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ﴾ أيْ: تَعَالَى ﴿مَعَكُمْ﴾ وكُلُّ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ -سَواءٌ فِي فِعْلٍ أوْ فِي اسْمٍ أَوْ غَيرِهِ- فإنَّهُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ نفسِهِ حقيقَةً.

ولكِنْ نَختَلِفُ مَعَكُمْ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ؛ فأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إنَّ ظَاهِرَ الآيَتَينِ أنَّ اللهَ معَنَا، مُختَلِطٌ بِنَا، حَالٌّ فِي أمْكِنَتِنَا، كَمَا نَقُولُ: فُلَانٌ مَعَ فُلانٍ. أَيْ: فِي نَفْسِ المَكَانِ. ونحْنُ نَقُولُ لَهُمْ: لَيسَ هَذَا ظَاهِرَ الآيَتَينِ أَبَدًا؛ ولِهَذَا نَقُولُ: «**هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ**» أَيْ: ظَاهِرَ الكَلَامِ «**وحقيقَتَهُ أنَّ للهِ تَعَالَى مَعَ خلقِهِ مَعيَّةً تقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُختَلِطًا بِهِمْ، أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ؟ أو يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وحقيقَتَهُ أنَّ للهِ تعالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحيطًا بهِمْ: عِلْمًا وقُدرةً، وسَمعًا وبَصَرًا، وتَدْبيرًا، وسُلْطانًا، وغيرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ؛ مَعَ عُلوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فوقَ جَميعِ خَلْقِهِ؟**».

هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ[١] وحقيقَتَهُ أَنَّ للهِ تعَالَى مَعَ خَلقِهِ مَعيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُختلِطًا بِهِمْ، أَوْ حَالًا فِي أَمْكِنَتِهِمْ؟

أو يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وحقيقَتَهُ أَنَّ للهِ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعِيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ: عِلْمًا وقُدْرَةً، وسَمْعًا وبَصَرًا، وتَدْبِيرًا، وَسَلْطَانًا، وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ؛ مَعَ عُلوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ؟[٢]

---

[١] أي: ظَاهِرِ الكَلَامِ.

[٢] فأيُّ القَولَينِ يُقَالُ فِي الآيَةِ؟

الجَوابُ: هُوَ الثَّانِي قَطْعًا؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي نَفْسِ الآيَةِ فِي سُورَةِ الحَدِيدِ قَالَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، والعَرْشُ فِي العُلوِّ فَوْقَ كُلِّ المَخْلُوقَاتِ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، ولَوْ قُلْنَا: «مَعَنَا فِي مَكَانِنَا» لكَانَتِ الآيَةُ يُناقِضُ آخِرُهَا أَوَّلَـها؛ لأَنَّ أولَهَا يَقُولُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وآخِرُهَا يَقُولُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، فلَوْ قُلْنَا: «إنَّ اللهَ مَعَنَا بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ» تَنَاقَضَتِ الآيَةُ، وصَارَ آخِرُهَا مُنَاقِضًا لأَوَّلِـهَا، لكِنَّا نَقُولُ: الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ مَعَنَا، وإِنْ كَانَ فِي السَّماءِ مُستَوِيًا عَلَى العَرْشِ. وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يكُونَ مَعَنَا وَهُوَ مُستَوٍ عَلَى العَرْشِ؛ لأَنَّ مَعيَّةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَتْ كَمَعِيَّةِ المخْلُوقِ للمَخْلُوقِ، بَلْ هِيَ مَعيَّةٌ تَلِيقُ بجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَا تُمَاثِلُ مَعيَّةَ المخلُوقِ للمُخْلُوقِ، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ لَيْسَ كَعِلْمِ المخْلُوقِ، وقُدرَتَهُ لَيْسَتْ كَقُدْرَةِ المَخْلُوقِ، فكَذَلِكَ مَعيَّتُهُ لَيسَتْ كَمَعِيَّةِ المخلُوقِ؛ فجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا حقيقَةً هُوَ نَفْسُهُ وَهُوَ فِي السَّماءِ ولَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، ولَا يُمكِنُ أَبـدًا أَنْ تَصِفَ اللهَ تَعَالَى أَوْ أَنْ تَظُـنَّ أَنَّ صِفَاتِ اللهِ كَصِفَاتِ المخلُـوقِ،

....

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ تعالَى يقُولُ لِكُلِّ مُصلٍّ إِذَا قَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَالَ: «حَمِدَنِي عَبْدِي»، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قَالَ: «أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي»، وإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قَالَ: «مَجَّدَنِي عَبْدِي»، وإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: «هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ...»[1] إِلَى آخِرِ الحَدِيثِ، كَمْ مِنْ مُصلٍّ فِي العَالَمِ يقُولُ هَذِهِ الكَلِمَةَ، وصَاحِبُهُ يقُولُها فِي نَفْسِ اللَّحظَةِ؟! كَثِيرٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يرُدُّ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُتصَوَّرَ هَذَا فِي مخْلُوقٍ، فصِفَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُمكِنُ أَنْ تُقَاسَ بصِفَاتِ المخْلُوقِينَ أَبدًا.

فإِذَا قُلْنَا: إنَّ اللهَ مَعَنَا هُوَ نَفْسُهُ وهُوَ فِي السَّماءِ؛ فَلَا مَانِعَ، بَلْ هَذَا هُوَ الوَاجِبُ؛ وذَلِكَ لدَلَالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهِ.

وهَذِهِ المَعيَّةُ لَا تَقْتَضِي بأَنْ يَكُونَ مَعَنَا، مُخْتَلِطًا بِنَا، أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِنَا، كَما يقُولُهُ حُلوليَّةُ الجَهميَّةِ؛ لأَنَّ هَؤُلاءِ أَخطَؤُوا فِي فَهْمِ الآيَةِ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّهُ مَعَنَا مُخْتَلِطٌ بِنَا؛ حتَّى إِنَّهُمْ يقُولُونَ: إِنَّهُ مُخْتَلِطٌ بالإنسَانِ، مُختَلِطٌ بالحِمارِ! بالبَهيمَةِ! بِكُلِّ شَيْءٍ! وحَالٌّ فِي أَمْكِنَتِنَا؛ وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ، لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: لَيْسَ مَعْنَى الآيَةِ كَما زَعَمَ هَؤُلاءِ أَنَّهُ مُختَلِطٌ بالخَلْقِ، وأَنَّهُ حَالٌّ فِي أَمْكِنَتِهِمْ، بَلْ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَهُمْ مَعيَّةً حقيقِيَّةً تَقْتَضِي الإحَاطَةَ بِهِمْ عِلْمًا وقُدْرَةً وسَمْعًا وبَصَرًا وسُلْطَانًا وغيْرَ ذَلِكَ، فعَلَى هَذَا هَلْ نَحْنُ أَخْرَجْنَا الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا؟ أَبَدًا، لَمْ نُخرِجِ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا وَلَمْ نتأَوَّلْها، حَتَّى لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ مِنَ السَّلفِ مَنْ فسَّرَ آيَةَ المَعيَّةِ بالعِلْم

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

....

وقَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ أَيْ: وَهُوَ عَالِمٌ بِهِمْ، لأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ وبَيْنَ قَولِهِ: وهُوَ عَالِمٌ بِهِمْ؛ لأَنَّ المعيَّةَ أَشْمَلُ دَلَالَةً مِنَ العِلْمِ، فهِيَ تَقْتَضِي العِلْمَ والسَّمعَ والبَصَرَ، وَالقُدرَةَ، والسُّلطَانَ، والتَّدبيرَ، والتَّصرُّفَ، إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنْ مَعَانِي الرُّبوبيَّةِ، والعِلْمُ مَعْنًى خَاصٌّ.

وعَلَيْهِ فنَقُولُ: إِذَا كَانَ بَعْضُ السَّلفِ فسَّرَهَا ببَعْضِ لَوَازِمِهَا -وَهُوَ العِلْمُ- فإِنَّ التَّفْسِيرَ باللَّازِمِ أَوْ بَعْضِ اللَّازمِ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّفسِيرِ بدَلَالَةِ المُطابَقَةِ؛ لأَنَّ أَنْوَاعَ الدَّلالَةِ ثَلَاثَةٌ: مُطابقَةٌ وتَضمُّنٌ والتِزَامٌ، فهَبْ أَنَّهُمْ فَسَّرُوهَا بالعِلْمِ فإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِخْرَاجًا لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ (العِلْمَ) مِنْ بَعْضِ لَوَازِمِهَا، والتَّفسِيرُ باللَّازمِ تَفْسِيرٌ بمَدْلُولِ اللَّفْظِ؛ لأَنَّ مَدلُولَ اللَّفْظِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي دَلَالَةِ التَّضمُّنِ أَوْ دَلَالَةِ المُطابَقَةِ أَوْ دَلَالَةِ الالتزَامِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يُخَاطَبُونَ قَوْمًا يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا بذَاتِهِ، مُختَلِطٌ بِنَا، وَحَالٌّ فِي أَمْكِنَتِنَا. فيُرِيدُونَ أَنْ يُبيِّنُوا للنَّاسِ أَنَّ هَذَا المَعْنَى بَاطِلٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: لَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الجَهميَّةُ: إِنَّهُ هَاهُنَا فِي الأَرْضِ[1]؛ فأَرَادُوا أَنْ يُبيِّنُوا أَنَّ المُرادَ بذَلِكَ نَفْيُ مَا ادَّعَوهُ مِنْ كَونِهِ مَعَنَا فِي نَفْسِ المكَانِ، فإِنَّ هَذَا بَاطِلٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقِرَّهُ عَقْلٌ فَضْلًا عَنْ شَرْعٍ.

فالحَاصِلُ: أَنَّ احْتِجَاجَ هَؤُلاءِ المُعطِّلَةِ أَوْ أَهْلِ التَّأْويلِ عَلَيْنَا بِمَا فَسَّرَهُ بَعْضُ السَّلَفِ مِنْ (العِلْم) احْتِجَاجٌ أيضًا بَاطِلٌ حَتَّى لَوْ فسَّرنَاهَا بالعِلْمِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ:

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١١١)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٥٥-١٥٦).

ولَا رَيْبَ أَنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ لَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، ولَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ المعيَّةَ هُنَا أُضِيفَتْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهُوَ أَعْظَمُ وأجلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ![1]

أنَّ (العِلْمَ) بعْضُ اللَّوازِمِ، والتَّفسِيرُ باللَّازِمِ تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ، ولكِنَّهُ لَا يَنْفِي التَّفسِيرَ بدَلَالَةِ المُطَابَقَةِ.

وقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حقِيقَتِهِ، وأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، ولكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنونِ الكَاذِبَةِ.

[١] وكَونُ القَوْلِ الأوَّلِ لَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ المعيَّةَ هُنَا أُضِيفَتْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ونَحْنُ نُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ المَعيَّةَ تَقْتَضِي الاخْتِلَاطَ للَزِمَ أَنْ تُحِيطَ بِهِ المَخلُوقَاتُ.

ثُمَّ نَقُولُ أيضًا: كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ. واللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٧]؟ فالَّذِي تَكُونُ الأرْضُ كُلُّها قَبْضَتُهُ يومَ القِيامَةِ، كَيْفَ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ حَالًّا في مَكَانٍ مِنْهَا؟ فَهُوَ مُستَحِيلٌ غَايَةَ الاسْتِحَالَةِ، كُلُّ السَّموَاتِ السَّبْعِ والأَرَضِينَ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، وَهَذَا أيضًا عَلَى سَبِيلِ التَّقريبِ لَا عَلَى سَبِيلِ الحَقِيقَةِ والمُوازَنَةِ، بَلْ شَأْنُ اللهِ تعَالَى أعظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُحِيطَ بِهِ أَحَدٌ، عَزَّوَجَلَّ، لَا فِي ذَاتِهِ ولَا فِي صِفَاتِهِ، ومَهْمَا قَدَّرْتَ مِنْ غَايَةٍ فإِنَّ اللهَ تَعَالَى أعظَمُ وأَجَلُّ.

ولأَنَّ المَعيَّةَ فِي اللُّغـةِ العَربيَّةِ الَّتِي نَـزَل بِهَـا القُـرآنُ لَا تَسْتَلْـزِمُ الاخْتِلَاطَ أَوِ المُصاحَبَةَ فِي المَكَانِ، وإِنَّما تَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ مُصَاحَبَةٍ، ثُمَّ تُفسَّرُ فِي كُلِّ مَـوْضِعٍ بِحَسبِهِ[1].

ثُمَّ نَقولُ أيْضًا -كَمَا سَبَقَ أنَّ ذَكَرْنَا فِي العُلوِّ-: إنَّهُ إذَا قُلْنَا: إنَّهُ مَعَنَا فِي الأَرْضِ لَزِمَ أَحَدُ أمرينِ -وَلَا بُدَّ-، وَهُمَا إمَّا التَّعدُّدُ، وإمَّا التَّجزُّؤُ، وكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، فإذَنْ مَا قُلْتُمْ لَيْسَ هَذَا ظَاهِرَهَا، ونقولُ أيضًا: «**ولأَنَّ المعيَّةَ في اللُّغةِ العَربيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرآنُ لَا تستلزِمُ الاخْتِلَاطَ أَوِ المُصاحَبَةَ في المكَانِ، وإنَّما تَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ مُصَاحَبَةٍ، ثُمَّ تُفسَّر فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ**».

[١] ولهَذَا نَقُولُ: إنَّ قَولَهُمْ -فِيمَا سَبَقَ-: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ: فُلانٌ مَعَ فُلانٌ. اقْتَضَى أنْ يكُونَ مَعَهُ في نَفْسِ المكَانِ. نَقُولُ: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ لَيْسَ فِي كُلِّ استِعْمَالٍ، بَلْ قَدْ يُقَالُ: فُلانٌ مَعَ فُلانٍ وبينَهُمَا مَسافَاتٌ بعيدَةٌ، ويُقَالُ: فُلانَةٌ مَعَ زَوْجِهَا. وَهُوَ فِي المَشْرِقِ وَهِيَ فِي المَغْرِبِ، لكِنْ (مَعَ زَوْجِهَا) يَعْنِي: أَنَّهَا لَمْ تُطلَّقْ، ويُقَالُ مَثَلًا: الدَّولَةُ الفُلانيَّةُ مَعَ الدُّولِ الشُّيوعيَّةِ، مِثْلَ كُوبَا مَعَ الدُّولِ الشُّيوعيَّةِ والمكَانُ مُتبَاعِدٌ جِدًّا، ويقُولُ القَائِدُ للجُنْدِ: اذْهَبُوا إِلَى السَّاحَةِ وأَنَا مَعَكُمْ. وَهُوَ جَالِسٌ فِي غُرْفَةِ العَمليَّاتِ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إنَّ قولَكُمْ: إنَّ اللُّغَةَ العَربيَّةَ تَقْتَضِي أنَّ مَعيَّةَ الشَّخْصِ مَعَ الشَّخْصِ تَقْتَضِي اخْتِلَاطًا فِي المَكَانِ. لَيْسَ بِصَوابٍ، بَلِ المَعيَّةُ في اللُّغةِ العربيَّةِ تَدُلُّ عَلَى مُطلَقِ مُقَارَنَةٍ أَوْ مُصَاحَبَةٍ، وتَخْتَلِفُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بحَسبَهِ، فتَارَةً تَقْتَضِي اخْتِلَاطًا وَتَارَةً غَيْرَ ذَلِكَ، فإذَا قُلْتَ مَثَلًا: صَبَبْتُ لَهُ لبنًا مَعَ مَاءٍ أَوْ خَلَطْتُ لَهُ لَبَنًا مَعَ مَاءٍ، فهُنَا تَقْتَضِي الاخْتِلَاطَ بِلَا شَكٍّ؛ فصَبُّ المَاءِ عَلَى اللَّبَنِ يَخْتَلِطُ بِهِ ولَا يَنْفَصِلُ بعضُهُ عَنْ بَعْضٍ؛ ولـهَذَا يقُولُ قَائِلٌ فِي ذَمِّ قَـوْمٍ نَزَلَ بِهِمْ ضَيْفًا فَلَمْ يُعطُوهُ الضِّيافَةَ

وتَفْسِيرُ مَعيَّةِ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ بِمَا يَقْتَضِي الحُلولَ والاخْتِلَاطَ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لإِجْمَاعِ السَّلفِ، فَمَا فَسَّرَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ؛ بَلْ كَانُوا مُجمِعِينَ عَلَى إنْكَارِهِ[١].

أوَّلَ مَا قَدِمَ، بَلْ مَا أَعْطَوهُ الضِّيافَةَ إلَّا حِينَ أظْلَمَ اللَّيلُ؛ لأَجْلِ ألَّا يَرى مَا يُقدِّمُونَهُ لَهُ فِي الضِّيَافَةِ قَالَ:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

والمَذْقُ هُوَ اللَّبنُ المَخْلُوطُ بالمَاءِ، هَلْ رَأيْتَ الذِّئبَ قَطُّ؟ ومِنَ المَعلُومِ أنَّ لَونَ الذِّئبِ أشْهَبُ، لَيْسَ بأَبْيضَ، يقُولُ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا وُضِعَ عَلَى اللَّبَنِ مِنَ المَاءِ حَتَّى صَارَ مِثْلَ لَوْنِ الذِّئْبِ.

[١] والَّذِي فسَّرَهَا بهَذَا هُمُ الحُلوليَّةُ مِنَ الجَهميَّةِ وغيرِهِمْ؛ قَالُوا: هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ، فيَجِبُ أَنْ نَعْمَلَ بظَاهِرِهِ.

يقُولُ: وهُوَ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

«الأَوَّلُ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لإِجْمَاعِ السَّلفِ، فَمَا فسرهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ بذَلِكَ؛ بَلْ كَانُوا مُجمِعِينَ عَلَى إنْكَارِهِ»، فإِنَّ السَّلفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلُّهُم لَمْ يُفسِّرُوا المَعيَّةَ بِمَا يَقْتَضِي الاخْتِلَاطَ والمُشارَكَةَ فِي المَكَانِ أَبَدًا، بَلْ كُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى إنْكَارِ ذَلِكَ، وأَنَّهُ أمْرٌ بَاطِلٌ مُستَحِيلٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ كَلَامِهِمْ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ أَيْ: عَالِمٌ بِهِمْ، وَلَا نَقُولُ: كَمَا تَقُولُ الجَهميَّةُ: إِنَّهُ هَاهُنَا فِي الأَرْضِ(١).

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١١١)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٥٥-١٥٦).

الثَّانِي: أَنَّهُ مُنَافٍ لعُلـوِّ اللهِ تعَـالَى[1] الثَّابِتِ بالكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، والعَقْـلِ، والفِطْرَةِ، وإجمَاعِ السَّلفِ[2]، وَمَا كَانَ مُنَافيًا لِـمَا ثَبَتَ بدَلِيلٍ كَانَ بَاطِلًا بِمَا ثَبَتَ بِه ذَلِكَ المُنَافِي[3]، ....

وعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، يَعْنِي: أَنْكَرُوا أَنْ يكُونَ المرادُ بهَا مَعيَّةَ الاخْتِلَاطِ، ومَا كَانَ مُخَالِفًا لإجْمَاعِ السَّلَفِ فهُوَ بَاطِلٌ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ قَولًا مُحدَثًا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

[١] لأَنَّكَ إذَا قُلْتَ: إنَّ اللهَ مَعَكَ فِي المَكَانِ وأَنْتَ فِي المَسْجِدِ مَثَلًا فيَكُونُ اللهُ -عَلَى زَعْمِهِ- فِي المَسْجِدِ، والمسجِدُ غيرُ عَالٍ، فأَنْتَ إذَا فسَّرْتَ المعيَّةَ بأَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَنَا فِي الأَرْضِ في أمكِنَتِنَا فهَذَا يُنافِي عُلوَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] فإِذَا كَانَ العُلوُّ الثَّابِتُ بهَذِهِ الأدلَّةِ الخَمْسَةِ يُنافِيهِ القَوْلُ بأَنَّ اللهَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ، كَانَ القَولُ بأَنَّ اللهَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ، بَاطِلًا بمُقْتَضَى هَذِهِ الأدلَّةِ، أَيْ: بمُقْتَضَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجمَاعِ والعَقْلِ والْفِطْرَةِ.

وَلِـهَذَا نَقُولُ: «**وَمَا كَانَ مُنَافِيًا لِـمَا ثَبَتَ بدَلِيلٍ كَانَ بَاطِـلًا بِمَا ثَبَتَ بِهِ ذَلِكَ المُنَافِي**».

[٣] هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُفيدَةٌ، فالعُلوُّ يُنافِي القَوْلَ بأَنَّ اللهَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ، وَوَجْهُ المُنَافَاةِ وَاضِحَةٌ؛ لأَنَّ العُلوَّ إذَا كَانَ ثَابِتًا بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجْمَاعِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ.

إِذَنْ: كَونُ اللهِ فِي الأَرْضِ بَاطِلٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجمَاعِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ؛ وَهَذَا وَاضِحٌ لأَنَّ الشَّيءَ المُنَاقِضَ للشَّيءِ إذَا ثَبَتَ بدَلِيلٍ فَإِنَّ بُطلانَ ذَلِكَ المُنَاقِضِ يكُونُ بهَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ المُنَاقِضُ.

وعَلَى هَذَا فيَكُونُ تَفْسِيرُ مَعيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ بالحُلُولِ والاخْتِلَاطِ بَاطِلًا، بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ وإجْمَاعِ السَّلَفِ[١].

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُستَلْزِمٌ للوازِمَ باطلَةٍ لَا تَلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[٢].

وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ عَرَفَ اللهَ تَعَالَى وَقدَرَهُ حَقَّ قَدْرِه[٣]، وَعَرَفَ مَدلُولَ المَعيَّةِ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرآنُ أَنْ يَقُولَ: إنَّ حقيقَةَ مَعيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ مُختَلِطًا بِهِمْ، أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ[٤]..........................

---

[١] وكَونُنَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلقِهِ مَعيَّةً حقيقِيَّةً؛ لأَنَّ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرُ القُرآنِ، ولكنَّهَا مَعيَّةٌ مُضَافَةٌ إِلَى اللهِ فَلَا يُمكِنُ أَنْ تُنَافِيَ كَمَالَهُ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: إنَّهَا مَعيَّةُ اخْتِلَاطٍ؛ لأَنَّ هَذَا يُنافِي كَمَالَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَسَبَقَ ثُبُوتُ عُلوِّهِ بالأَدِلَّةِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ وإجْمَاعِ السَّلَفِ، بَلْ نَقُولُ: هِيَ مَعيَّةٌ حقيقيَّةٌ مُضَافَةٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى فتَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَعيَّةً خَاصَّةً بِهِ.

[٢] أَيْ: تَفْسِيرُ المَعيَّةِ بالاخْتِلَاطِ والحُلُولِ يَستَلْزِمُ لَوَازِمَ بَاطِلَةً لَا تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، مِثَالُ ذَلِكَ: إذَا كَانَ الإنسَانُ فِي مَكَانٍ قَذِرٍ كَالحَمَّامِ وَقُلْنَا: إنَّ مَعْنَى كَونِهِ مَعَنَا: أَنَّهُ فِي مَكَانِنَا يَلزَمُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَكُونُ فِي هَذِهِ الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ -والعِيَاذُ باللهِ- تعَالَى اللهُ، وهَذَا لَازِمٌ مِنْ أَبْطَلِ اللَّوازِمِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ بُطلَانَ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ المَلزُومِ ضَرُورَةً.

[٣] يَعْنِي: عظَّمَهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ.

[٤] لَا يُمكِنُ هَذَا لأنَّهَا مَعيَّةٌ مُضَافَةٌ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإِذَا كَانَتْ مَعيَّةً مُضَافَةً

فَضْلًا عَنْ أَنْ تستَلْزِمَ ذَلِكَ، وَلَا يَقُـولُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ باللُّغةِ، جَاهِلٌ بعظَمَةِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا[١].

فإِذَا تَبيَّنَ بُطْلَانُ هَذَا القَوْلِ تعَيَّنَ أَنْ يكُونَ الحَقُّ هُوَ القَولَ الثَّانِيَ[٢]،.......

إِلَى اللهِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ لَائِقَةً بِهِ، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِنَّهَا تَقْتَضِي الاخْتِلَاطَ مَعَ الخَلْقِ فِي أَمَاكِنِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ مُنَافِيًا للإِضَافَةِ الاخْتِصَاصيَّةِ الَّتِي تَلِيقُ باللهِ، وفَكِّرْ أَنْتَ الْآنَ! هَلْ يُمكِنُ لأَيِّ إنسَانٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللهَ مَعَكَ فِي المِرْحَاضِ إِذَا كُنْتَ فِي المِرْحَاضِ -عِيَاذًا باللهِ-؟ لَا يُمكِنُ إِطْلَاقًا! فإِذَا كَانَ لَا يُمكِنُ، فنَقُولُ إِذَنْ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يكُونَ مُقْتَضَاهَا الاخْتِلَاطَ، بَلْ هِيَ مَعيَّةٌ مُضَافَةٌ إِلَى اللهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ، فهِيَ لَا تستلْزِمُ المُخالَطَةَ، لكِنْ لَا يُقَالُ: لَا تَقْتَضِي المُخالَطَةَ؛ لأَنَّها قَدْ تَقْتَضِي المُخالَطَةَ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: المَاءُ مَعَ اللَّبنِ. يَعْنِي: مُختَلِطَانِ.

[١] الَّذِينَ يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا فِي كُلِّ مَكَانٍ يقُولُونَ: هَذَا مُستَلْزَم المَعيَّةَ، وقَدْ سَبَقَ أَنْ ضَرَبْنَا أَمْثِلَةً عَلَى أَنَّ المعيَّةَ تُطلَقُ عَلَى مَنْ بَيْنَكَ وبَيْنَهُمْ مَسَافَاتٌ مِثْلَ: بَدْرٍ بَيْنَ المدينَةِ ومَكَّةَ، والقَائِدُ يقُولُ للجُنْدِ: أَنَا مَعَكُمْ. وَهُوَ بَعِيدٌ عَنْهُمْ فِي غُرْفَةِ القِيادَةِ، وَكُلُّ النَّاسِ يقُولُونَ: نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا، أَوْ عَلَى يَمِينِنَا، أَوْ عَلَى شِمَالِنَا، ومَوضِعُهُ فِي السَّماءِ وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ آيَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فاللُّغةُ العربيَّةُ لَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ اللهُ تَعَالَى مَعَنَا فِي الأَرْضِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَسْتَلْزِمَ ذَلِكَ؛ وهُمْ يقُولُونَ: إِنَّها تستَلْزِمُ ذَلِكَ، ومِنْ أَجْلِ هَذَا رَمَوْنا بأَنَّنَا مُؤَوِّلَةٌ لنُصوصِ المَعيَّةِ.

[٢] «هُوَ القَولَ الثَّانِيَ» (القَولَ) بالنَّصْبِ؛ لأَنَّ (هُوَ) ضَمِيرُ فَصْلٍ، وضَمِيرُ الفَصْلِ لَا يُؤَثِّرُ، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء:٤٠]، فتَجِدُ أَنَّ ضَمِيرَ الفَصْلِ لَمْ يُغيِّرِ الإعْرَابَ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ لَيْسَ لَهُ محَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ أَنَّ للهِ تعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ، عِلْمًا وقُدْرةً، وسَمْعًا وبَصَرًا، وتَدْبيرًا، وسُلطَانًا، وغيرَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ رُبوبيَّتُهُ مَعَ عُلوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ[1].

---

[١] وقُلْنَا: «مَعَ خَلْقِهِ مَعيَّةٌ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ...»؛ لتَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ الْمُقْتَضِي والْمُقْتَضَى، فالعِلْمُ والسَّمْعُ والبَصَرُ والقُدرَةُ والسُّلطَانُ والتَّدبيرُ، هَذِهِ لَيْسَتْ هِيَ المعيَّةَ، ولكنَّهَا مِنْ مُقتضَيَاتِ المَعيَّةِ، وَالْمُقْتَضَى غيرُ الْمُقْتَضِي، فإِذَا كَانَ اللهُ مَعَنَا اقْتَضَى أَنْ يكُونَ عَالِمًا بِنَا، سَمِيعًا لأقْوالِنَا، بَصِيرًا بأفعَالِنَا، قَدِيرًا علَيْنَا، لَهُ السُّلطَةُ الكَامِلَةُ، والتَّدبيرُ، والتَّصرُّفُ. أمَّا المَعيَّةُ حقًّا فقَدْ سَبَقَ لَنَا أنَّها مَعيَّةٌ تَليقُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهِيَ لَا تَسْتَلْزِمُ -بَلْ وَلَا تَقْتَضِي- أَنْ يَكُونَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ.

واخْتَرْنَا كَلِمَةَ (تَقْتَضِي)؛ لأَنَّ الوَارِدَ عَنِ السَّلَفِ تَفْسِيرُ المَعيَّةِ بالعِلْمِ، وهَذَا تَفْسِيرٌ لَهَا بمقْتَضَاهَا ولَوازِمِهَا، لَا بحَقِيقَةِ مَعْنَاهَا، والَّذِي جرَّهُمْ إِلَى هَذَا هُوَ أَنَّ الجهميَّةَ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ لَهُمْ صَوْلَةٌ، يقُولُونَ للعَامَّةِ: إنَّ اللهَ مَعَنَا نَفْسَهُ فِي الأَرْضِ. والعَامِّيُّ إِذَا قَرَأَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ثُمَّ قِيلَ لَهُ: هَذَا المَعْنَى، يَلْتَبِسُ عليه الأَمْرُ بِلَا شَكٍّ، وعُقُولُ العَوَامِّ لَا تَسْتَوْعِبُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ اللهَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَهُوَ فِي السَّمَاءِ؛ فلذَلِكَ عَدَلَ السَّلَفُ -ومُرادِي مَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ-.

وإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُ هَذَا القَوْلِ: أَنَّ مَعْنَى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَيْ: هُوَ عَالِمٌ بِكُمْ، لَكِنْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَيْسِيرِ الفَهْمِ عَلَى العَامَّةِ، فإِذَا قِيلَ للعَامِّيِّ: إنَّ مَعْنَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَيْ: بعِلْمِهِ، أَيْ: يَعلَمُكُمْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أمْرُكُمْ، اطْمَأَنَّ وَعَرَفَ؛ لَكِنْ لَوْ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ حقيقَةً مَعَكَ، وهُوَ فِي السَّمَاءِ.

وَهَذَا هُـوَ ظَاهِـر الآيَتَينِ بِلَا رَيْبٍ[١]؛ لأَنَّهَا حَقٌّ، وَلَا يَكُـونُ ظَاهِـرُ الحَقِّ إِلَّا حَقًّا، ولَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ البَاطِلُ ظَاهِرَ القُرآنِ أَبَدًا[٢].

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي الفَتْوَى الحَمَـوِيَّةِ ص١٠٣ ج٥ من مجمُوعِ

قَدْ لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا، وَقَدْ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا عقلُهُ، ونَحْنُ إِذَا فسَّرنَاهَا باللَّازمِ المُحقَّقِ لَمْ نَخْرُجْ عَنْ مَعْنَاهَا؛ لأَنَّهُ سَبَقَ لَنَا أَنَّ لَازِمَ قَوْلِ اللهِ ورَسُولِهِ حَقٌّ، وأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللهِ ورَسُولِهِ، ومِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ الفَتْوَى قَدْ تَتغيَّرُ بحَسَبِ الحَالِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا تَغَيُّرًا لأَصْلِ الحُكْمِ؛ لأَنَّ الأَحْكَامَ لَا يُمكِنُ أَنْ تَتغيَّرَ، لكِنْ لِتَغيُّرِ العِلَلِ المُوجِبَةِ للحُكْمِ نَقُولُ: إِذَنْ: هُوَ «مَعَ خلقِهِ معيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ؛ عِلْمًا، وقُدْرةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وتَدْبيرًا، وسُلْطَانًا، وغيرَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ رُبوبيَّتُهُ مَعَ عُلوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ عَزَّوَجَلَّ»، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ(١)، وأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُمْ بالعِلْمِ فَقَطْ، بَلْ بالعِلْمِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ، والقُدْرَةِ، والسُّلطَانِ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ الرُّبوبيَّةُ(٢).

[١] والآيَتَانِ هُمَا: آيَةُ الحَدِيدِ، وآيَةُ المُجادَلَةِ.

[٢] والبَاطِلُ هُوَ القَوْلُ بأَنَّهُ مَعَنَا فِي المَكَانِ، وإِذَا كَانَ الإنسَانُ يَعرِفُ مَدْلُولَ العُلوِّ وأَصرَّ إِلَّا أَنْ يكُونَ فِي الأَرْضِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للهِ ورَسُولِهِ، والآيَةُ المُشتَبِهَةُ هَذِهِ تُحمَلُ عَلَى المُحْكَمِ، بَلْ كُلُّ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ مُشْتَبِهٍ نَحْمِلُهُ عَلَى المُحْكَمِ الَّذِي لَا يَشْتَبِهُ؛ لِئَلَّا نَكُونَ مِنَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ، ويَضْرِبُونَ القُرآنَ أَوِ السُّنَّةَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ.

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ٤٢).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص:١٨٨)، الحديث التاسع عشر.

الفَتَاوى لابْنِ قَاسِمٍ: «ثُمَّ هَذِهِ المَعِيَّةُ تَخْتَلِفُ أَحَكَامُهَا بحَسَبِ المَوارِدِ، فَلَـمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المعيَّةِ ومُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، ومُهَيمِنٌ، عَالِـمٌ بِكُمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَولِ السَّلَفِ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ(١)[١]. وَهَذَا ظَاهِرُ الخِطَابِ وحقِيقَتُهُ، وكَذَلِكَ فِي قَولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ الآيَةِ [المجادلة:٧].

ولـمَّا قَـالَ النَّبِيُّ ﷺ لصَاحِبِهِ فِي الغَـارِ: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، كَانَ هَذَا أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتِ الحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعِيَّةِ

---

[١] قولُهُ: «دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعِيَّةِ»، والحُكْمُ غَيْرُ المَعْنَى، فالحُكْمُ هُوَ المُقْتَضَى واللَّازِمُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولِهَذَا تَقَدَّمَ في الأَسْمَاءِ (السَّمِيعُ) لَهُ مَعْنًى وَلَهُ حُكْمٌ، فالمَعْنَى هُوَ ثُبوتُ السَّمْعِ، والحُكْمُ أَنَّهُ يَسْمَعُ؛ فيَقُولُ: «عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ» أَيْ: مَا تَقْتَضِيهِ هَذِهِ المَعِيَّةُ، «ومُقْتَضَاهَا» عُطِفَ عَلَيْهَا عَطْفَ تَفْسِيرٍ «أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، ومُهيمِنٌ عَالِـمٌ بِكُمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلفِ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ»، كَانَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهُ مَعَهُم بعِلْمِهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَنَا مَعَ عُلوِّهِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى هَذِهِ المَعيَّةِ أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِنَا مُطَّلِعٌ شَهِيدٌ مُهيمِنٌ لَا أَنَّهُ مَعَنَا بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ. وَقُلْنَا: «عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ» وَلَمْ نَقُلْ: عَلَى أَنَّ هَذِهِ المَعيَّةَ، لأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ.

---

(١) كان هذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه؛ لأنه إذا كان معلومًا أن الله تعالى معنا مع علوِّه لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالِمٌ بنا مطَّلع شهيد مهيمن لا أنه معنا بذاته في الأرض. (المؤلف)

هُنَا مَعيَّةُ الاطِّلَاعِ[١] وَالنَّصْرِ والتَّأييدِ[٢]»[٣].

ثُمَّ قَالَ: «فلَفْظُ المَعيَّةِ قَدِ اسْتُعْمِلَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ، يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لَا يَقْتَضِيهَا فِي المَوْضِعِ الآخَرِ[٤]، فإمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بحَسبِ المَواضِعِ، أَوْ تَدُلُّ عَلَى قَـدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَـا، وإِنِ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بخَاصِّيَّةٍ[٥]،...

[١] وهَذَا بالمَعْنَى العَامِّ. [٢] وَهَذَا بالمَعْنَى الخَاصِّ.

[٣] إِذَنْ: فالمَعيَّةُ تَخْتَلِفُ في أحكَامِهَا ومُقْتَضَيَاتِهَا بحَسبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فالعَامَّةُ مُقْتَضَاهَا الإحَاطَةُ بالخَلْقِ؛ عِلْمًا، وقُدْرَةً، وسُلْطَانًا، والخَاصَّةُ مُقْتَضَاهَا مَعَ الإحَاطَةِ النَّصْرُ والتَّأييدُ.

[٤] مَثَلًا: يُرَادُ بِهَا النَّصْرُ والتَّأييدُ، ويُرَادُ بها الإحَاطَةُ، ويُرادُ بها التَّهدِيدُ؛ حَسبَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ؛ فيُقَالُ: **«فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بحَسبِ المَوَاضِعِ، أَوْ تدُلُّ عَلَى قَدْرٍ مُشتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا، وإِنِ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بخَاصيَّةٍ».**

[٥] مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ شَيْخَ الإسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إنَّ المَعيَّةَ إمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دلَالَتُهَا بحَسَبِ المَواضِعِ؛ وَعَلَى هَذَا فتكُونُ مِنْ قِسْمِ المُشتَرَكِ -وَهُوَ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يدُلُّ عَلَى مَعْنَيينِ فأَكْثَرَ فإِنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لأحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ-، يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ: حقيقيَّةٌ فِي هَذَا وَهَذَا. ومثَّلُوا لذَلِكَ بكَلِمَةِ (عَيْن)، فكَلِمَةُ (عَيْن) تُطلَقُ بالمَعْنَى الحَقيقيِّ عَلَى العَيْنِ البَاصِرَةِ، وَعَلَى عَيْنِ المَاءِ، وَعَلَى النَّقْدِ، ومِنْهُ قَولُ الشَّاعِرِ(١):

أَنَدَّانُ أَمْ نَعْتَانُ.............. ....

(١) البيت لابن مقبل في ديوانه (ص:٢٤٥).

....

هَذَا نُسمِّيهِ مُشترَكًا، وَالَّذِي يُعيِّنُ أَحَدَ المَعانِي هُوَ السِّيَاقُ، فتَقُولُ مَثَلًا: بِعْتُ عَينًا بدَيْنٍ، فيَكُونُ المُرادُ بالعَيْنِ النَّقْدَ، ومِنْهُ (القَرْءُ) اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الحَيْضِ والطُّهْرِ؛ ولهَذَا اخْتَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ هَلِ المُرادُ ثَلاثَةُ أطْهَارٍ أَوْ ثَلاثُ حِيَضٍ؟ وَضِدُّ المُشتَرَكِ: المُترادِفُ، وهُوَ أَلْفَاظٌ مُتعدِّدَةٌ والمَعْنَى وَاحِدٌ، مِثْل: إنسَانٍ وبَشَرٍ، قَمْحٍ وبُرٍّ، ولَهُ أَمْثِلَةٌ؛ وهُنَاكَ المُتبَاينُ، وَهُوَ أَلْفَاظٌ مُتعدِّدَةٌ والمَعْنَى مُتعدِّدٌ كإنْسَانٍ وحَجَرٍ، بَعيرٍ وفَرَسٍ؛ فشَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُاللَّهُ يقُولُ: هَلْ نَجْعَلُ المَعيَّةَ تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهَا بحَسَبِ المَواضِعِ، بمَعْنَى أَنَّهَا مِنْ قِسْمِ المُشتَرَكِ، أَوْ نَقُولُ: إنَّهَا تَدُلُّ عَلَى قَدْرٍ مُشتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا، وإنِ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بخَاصِّيَّةٍ؟ وَهَذَا يُسمُّونَهُ مُشكِّكًا؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يتَّفِقُ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ، لكِنْ يَخْتَلِفُ فِي تَمَيُّزِ كُلِّ وَاحِدٍ عَنِ الْآخَرِ، إنْ نَظَرْنَا إِلَى هَذَا التَّميُّزِ قُلْنَا: إنَّهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ المُتبَاينَةِ، وإنْ نَظَرْنَا إِلَى القَدْرِ المُشتَرَكِ قُلْنَا: إنَّهُ مِنَ الأَلْفَاظِ المُشتَرَكَةِ؛ فلِهَذَا يُسمِّيهِ العُلَماءُ (المُشكِّك)؛ لأَنَّهُ يُوقِعُ السَّامِعَ أَوِ المُتكَلِّمَ فِي الشَّكِّ، بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُشتَرَكِ أَوْ يَكُونَ مِنَ المُتبَاينِ.

فإِذَا نظَرْنَا إِلَى أصْلِ المَعْنَى المُشتَرَكِ وَهُوَ المُصاحَبَةُ فالمَعيَّةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَدُلُّ عَلَى المُصاحَبَةِ، لكِنَّهَا تَمْتَازُ بِحَسبِ المَوارِدِ، فإِذَا قُلْتَ: المَاءُ مَعَ اللَّبنِ. هَذِهِ مُصَاحَبَةٌ إِذَا قُلْتَ: المَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا. هَذِهِ مُصاحَبَةٌ يَشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ المُصاحَبَةِ، لكِنْ تَخْتَلِفُ مُصَاحَبَةُ المَاءِ للَبَنِ ومُصَاحَبَةُ الرَّجُلِ لزَوجَتِهِ؛ هَلْ نَقُولُ: إنَّهُ بهَذَا الاخْتِلَافِ صَارَتْ مِنَ الْأَلْفَاظِ المُتَبايِنَةِ؟ أَوْ نَقُولُ: نَرْجِعُ لأَصْلِ المَعْنَى وَهُوَ المُصاحَبَةُ، لكِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَمْتَازُ بمُصَاحَبَتِهِ عَنِ الآخَرِ؛ فتَكُونُ مِنَ الأَلْفَاظِ المُشتَرَكَةِ؟ الوَاقِعُ أَنَّ الثَّانِيَ هُـوَ الأَقْرَبُ، ولكِنْ مَعَ ذَلِكَ لـمَّا كَانَ يَخْتَلِفُ الأَمْرُ بَيْنَ الأَصْلِ وبَيْنَ الصِّفَةِ

فعَلَى التَّقديرَينِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مُخْتَلِطَةً بالخَلْقِ حتَّى يُقَالَ: قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا» اهـ.[١]

ويدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مُخْتَلِطَةً بالخَلْقِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى ذَكَرَهَا فِي آيَةِ المُجادَلَةِ بَيْنَ ذِكْرِ عُمُومِ عِلْمِهِ فِي أَوَّلِ الآيَةِ وآخِرِهَا، فَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧][٢].

سمَّوْها مُشكِّكة، ولا مُشاحَّةَ في الاصطِلَاحِ، إِذَنِ: المَعِيَّةُ هِيَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، ويَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بحَسبِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، أَوْ بِحَسبِ السِّيَاقِ.

والحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا رَدٌّ وَاضِحٌ عَلَى أَهْلِ التَّعطِيلِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ مُختَلِطٌ بالخَلْقِ، وأَنَّ صَرْفَهَا عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ تَأْوِيلٌ، فَأَنْتُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ قَدْ أَوَّلْتُمْ، فيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ لفظَةَ المَعِيَّةِ «**إِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بحَسبِ المَوَاضِعِ، أَوْ تَدُلُّ عَلَى قَدْرٍ مُشتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا، وإِنِ امتَازَ كُلُّ موضِعٍ بخَاصِّيَّةٍ**».

[١] الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّكُمْ صَرفْتُمُوهَا عَنْ ظَاهِرِهَا وَهُمْ أَهْلُ التَّعطِيلِ قَالُوا: أَنْتُمْ يَا مَنْ تدَّعُونَ أَنَّكُمْ آخِذُونَ بالظَّاهِرِ صَرَفتُمْ مَعْنَى المَعِيَّةِ؛ لأَنَّ مَعْنَى المَعِيَّةِ عندَهُمُ الَّذِي يُرِيدُونَ أَنْ يُلزِمُونَا بِهِ هُوَ المخَالطَةُ، فيَقُولُ -أَيْ: شَيْخُ الإسلَامِ-: هَذَا لَيْسَ بلَازِمِ المَعِيَّةِ وإِنْ كَانَتْ تَقْتَضِي الاختِلَاطَ فِي بَعْضِ السِّيَاقَاتِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا بلَازِمٍ حتَّى تُلزِمُونَا بذَلِكَ.

[٢] فالعِلمانِ هُمَا فِي قَولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾، والثَّانِي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

فيَكُونُ ظَاهِرُ الآيَةِ أنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ المَعيَّةِ عِلْمُهُ بعِبَادِهِ، وأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، لَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُختلِطٌ بِهِمْ، وَلَا أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ[١].

أَمَّا فِي آيَةِ الحَدِيدِ فَقَدْ ذَكَرَهَا اللهُ تعَالَى، مَسبُوقَةً بذِكْرِ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ وعُمُومِ عِلْمِهِ، مَتلوَّةً بِبَيَانِ أَنَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُ العِبَادُ، فَقَالَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤][٢].

وهُنَا نُكْتَةٌ لُغويَّةٌ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، وقَالَ تعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، يقُولُ أَهْلُ اللُّغةِ: إِذَا كَانَ الثَّالِثُ مِنْ غَيرِ الجِنْسِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: رَابِعٌ. وإِنْ كَانَ مِنَ الجِنْسِ فقُلْ: ثالِثٌ، ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: ثَالِثُ اثنَينِ؛ لأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ عَلَى زَعْمِ المُثَلِّثِينَ الَّذينَ يقُولُونَ: إنَّ الآلهَةَ ثَلاثَةٌ. ولَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ لقَالَ: ثَالِثُ اثْنَينِ. وَقَالَ: ﴿ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ولَمْ يقُلْ: مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى أَرْبَعَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ؛ لأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ، فَهَذَا مَخْلُوقٌ وهَذَا خَالِقٌ.

[١] وإِذَا بَانَ لَكَ هَذَا الجَوابُ فهَذَا هُوَ المَطْلُوبُ، وإِنْ لَمْ يَبِنْ فعَلَيْكَ بالأَصْلِ وَهُوَ عُلُوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وعُلُوُّ اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ، ومَعْنَى (الذَّاتيَّة) أيِ: الَّتِي لَا يَنْفَكُّ عَنْهَا، فهُوَ لَمْ يَزَلْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَلَا يَزَالُ عَاليًا.

[٢] فلَيْسَ المُرادُ أَنَّهُ فِي الأَرْضِ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ المُرادُ أَنَّهُ فِي الأَرْضِ لتَنَاقَضَ مَعَ أَوَّلِ الآيَةِ، وَهُوَ قولُهُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ لأَنَّ مَنِ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرْضِ.

فيَكُونُ ظَاهِرُ الآيَةِ أنَّ مُقتَضَى هَذِهِ المعيَّةِ علمُهُ بعِبَادِهِ وبَصَرُهُ بأعْمَالِهِمْ مَعَ عُلوِّهِ عَلَيْهِمْ، واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ؛ لَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُختَلِطٌ بِهِمْ، وَلَا أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ؛ وإِلَّا لكَانَ آخِرُ الآيَةِ مُنَاقِضًا لأَوَّلِهَا الدَّالِّ عَلَى عُلوِّهِ واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

فإِذَا تبيَّنَ ذَلِكَ عَلِمْنَا أنَّ مُقْتَضَى كَونِهِ تَعَالَى مَعَ عِبَادِهِ: أَنَّهُ يَعْلَمُ أحوَالَهُمْ، ويَسْمَعُ أَقْوَالَهُمْ، ويَرَى أَفْعَالَهُمْ، ويُدبِّرُ شُؤونَهُمْ؛ فيُحيِي ويُمِيتُ، ويُغنِي ويُفْقِرُ، ويُؤتِي المُلكَ مَنْ يَشَاءُ، ويَنْزِعُ المُلكَ ممَّنْ يَشَاءُ، ويُعِزُّ مَنْ يَشَاءُ، ويُذِلُّ مَنْ يَشَاءُ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ممَّا تَقْتَضِيهِ رُبوبيَّتُهُ، وكَمَالُ سُلطَانِهِ، لَا يَحْجُبُهُ عَنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ، ومَنْ كَانَ هَذَا شَأنَهُ فهُوَ مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وَلَوْ كَانَ فَوقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ حقيقَةً(١) .[١]

قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) ص١٤٢ ج٣ مِنْ مجْمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ فِي فَصْلِ الكَلَامِ عَلَى المَعيَّةِ قَالَ: «وَكُلُّ هَذَا الكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ وأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ؛ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، ولَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنونِ الكَاذِبَةِ» اهـ.[٢]

وقَالَ فِي (الفَتْوَى الحَمويَّة) ص١٠٢، ١٠٣ ج٥ مِنَ المَجمُوعِ المذكُورِ: «وجِمَاعُ الأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الكِتَابَ والسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا: كَمَالُ الهُدَى والنُّورِ لِمَنْ

[١] وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ المعيَّةَ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ لَا تَسْتَلْزِمُ الاخْتِلَاطَ أَوِ المُصاحَبَةَ فِي المَكَانِ.

[٢] والظُّنونُ الكَاذِبَةُ فِي هَذِهِ الآيَةِ أَنَّهُ مُختَلِطٌ بالخَلْقِ.

(١) وقد سبق أن المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان. (المؤلف)

تَدَبَّرَ كِتَابَ اللهِ وسُنَّةَ نبيِّهِ، وقَصَدَ اتِّبَاعَ الحَقِّ، وأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ، والإلحَادِ في أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ[١].

---

[١] هَذِهِ شُرُوطٌ يَحْصُلُ مِنْهَا كَمَالُ الهُدَى والنُّورِ:

أَوَّلًا: التَّدبُّرُ، ومَعْنَى التَّدبُّرِ: التَّأَمُّلُ والتَّفكُّرُ فِي المَعْنَى، أمَّا المُعرِضُ عَنْ تَدبُّرِ المَعْنَى فَهذَا لَا يَحْصُلُ لَهُ كَمَالُ النُّورِ.

ثَانِيًا: وَقَصَدَ اتِّبَاعَ الحَقِّ؛ وهَذِهِ هِيَ النُّقطَةُ الوحِيدَةُ، فإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَدَبَّرُ القُرآنَ ويَتَدَبَّرُ الحَدِيثَ لَا لِقَصْدِ نَصْرِ الحَقِّ، ولكِنْ لِقَصْدِ نَصْرِ قَولِهِ، وهَذَا قَدْ يُحْرَمُ الوُصولَ إِلَى الحَقِّ، ويَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يُريدُ نَصْرَ قَولِهِ أَنَّهُ يُحاوِلُ لَيَّ أَعْنَاقِ النُّصوصِ إِلَى مَا يَقُولُ فيُحرِّفُ، لكِنْ تدَبَّرِ القُرآنَ والسُّنَّةَ وأَنْتَ مُتجَرِّدٌ مِنَ الهَوَى، تَابعٌ للقُرْآنِ والسُّنَّةِ، ولَا تَجْعَلِ القُرآنَ والسُّنَّةَ تَابِعَيْنَ لَكَ حتَّى يَحْصُلَ لَكَ كَمَالُ النُّورِ والهِدَايَةِ.

ثَالِثًا: قَالَ: «وأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ» والَّذِي يُبتَلَى بِهَذَا هُوَ مَنْ يُريدُ أَنْ يَنْصُرَ قَولَهُ؛ فتَجِدُهُ يُحاوِلُ أَنْ يَلْوِيَ أَعْنَاقَ النُّصوصِ إِلَى مَا يُريدُ، وَهَذَا لَا يُوفَّقُ، بَلِ الوَاجِبُ التَّسلِيمُ لِـمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، حَتَّى لَوْ كُنْتَ قَدْ قُلْتَ بخِلَافِهِ فِي الأَوَّلِ فَارْجِعْ إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وإِذَا رَجَعْتَ إِلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ، وأَنَارَ قَلْبَكَ، وسَهَّلَ لَكَ الرُّجوعَ إِلَى الحَقِّ، وتَرْكَ العِنَادِ.

وَمَا أَسْهَلَ هَذَا الأَمْرَ عَلَى مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ إِلَيْهِ! وَإِلَّا فَالنُّفُوسُ تُريدُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَتُهَا هِيَ العُلْيَا، وَهَذَا خِلَافُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا، وَهُوَ يُشبِهُ الَّذِي يُجَاهِدُ شَجَاعَةً، فلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالَّذِي يُجَاهِدُ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا

ولَا يَحسَبِ الحَاسِبُ[١] أنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بعضُهُ بَعْضًا الْبَتَّةَ مِثْل أَنْ يقُولَ الْقَائِلُ: مَا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرش يُخَالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، وقولِهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ»(١)..

هُوَ الَّذِي فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَصِلَ إِلَى الحَقِّ، وأَنْ يَفْتَحَ عَلَيْكَ مِنْ خَزَائِنِ فَضْلِهِ فعَلَيْكَ بحُسْنِ النِّيَّةِ، وأَنْ لَا تَتدبَّرَ القُرْآنَ وَلَا تَجْتَهِدَ فِي الوُصُولِ إِلَى الحَقِّ إِلَّا مِنْ أَجْلِ نُصْرَةِ الحَقِّ، وأَبْشِرْ بالخَيْرِ إذَا كُنْتَ هَكَذَا، وإِلَّا فَستُخْذَلُ وستَرَدَّدُ، وسيحْصُلُ لَكَ مَفَاسِدُ عظيمةٌ، كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، وقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق:١٥]، يَعْنِي: لَمَّا كَذَّبُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ اخْتَلَطَ عَلَيْهِمُ الأَمْرُ، وعَجَزُوا عَنِ الوُصُولِ إِلَى الحَقِّ.

فعَلَيْكَ أَنْ تَقْصِدَ بَيَانَ الحَقِّ، واتِّبَاعَ الحَقِّ، وَلَوْ خَالَفَ قَولَكَ، ولَا تَظُنَّ أَنَّكَ مَهْزُومٌ إِذَا رَجَعْتَ عَنْ قَولِكَ بمُقْتَضَى دَلِيلِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ إِنَّكَ مَنْصُورٌ وعَزِيزٌ؛ لأَنَّ اللهَ نصَرَكَ عَلَى نَفْسِكَ، وَمَتَى رَوَّضْتَ نَفْسَكَ عَلَى هَذَا سَهُلَ عَلَيْكَ الرُّجوعُ إِلَى الحَقِّ.

يقُولُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الفَتْوَى الحَمَوِيَّة: «وأَعْرَضَ عَنْ تَحرِيفِ الكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، والإلحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ». سَبَقَ مَعْنَى الإلحَادِ فِي الأَسْمَاءِ والإلحَادِ فِي الآيَاتِ فِي القَوَاعِدِ.

[١] يَعْنِي: لَا يَظُنُّ الظَّانُّ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الصلاة (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد (٥٤٧).

ونحوِ ذَلِكَ، فإِنَّ هَذَا غَلَطٌ[١].

وذَلِكَ أَنَّ اللهَ مَعَنَا حقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ العَرْشِ حقيقةً[٢]، كَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُما فِي قَولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤][٣].

فأخْبَرَ[٤] أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ، يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَما كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ

---

[١] يَعْنِي: الَّذِي يَظُنُّ أَنَّها تَتَنَاقَضُ لَا شَكَّ أَنَّهُ غَالِطٌ، وأَنَّهُ لَمْ يُمعِنِ النَّظَرَ، وأَنَّهُ فِي الغَالِبِ يُريدُ أَنْ يَنْصُرَ قَولَهُ، وَمَعَ الأَسَفِ أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ الْآنَ يَتَتَبَّعُونَ المُتَشَابِهَ؛ ليَضْرِبُوا القُرآنَ بعضَهُ ببَعْضٍ أَوِ السُّنَّةَ، ولَكِنْ إِذَا سَلَكْتَ طَرِيقَ التَّسلِيمِ، وَنَزَّلْتَ كُلَّ نَصٍّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ سَلِمْتَ مِنْ هَذَا.

فاحْذَرْ هَذَا الأَمْرَ! احْذَرْ أَنْ تَضْرِبَ الكِتَاب بعضَهُ ببَعْضٍ، سَلِّمْ وَلَا تَأْتِ بالمُتَشَابِهَاتِ؛ لتَضْرِبَ بِهَا المُحْكَمَاتِ.

[٢] وَهَذَا فِي حَقِّ اللهِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ يُمكِنُ، أَمَّا الوَاحِدُ مِنَّا الَّذِي يحصُرُهُ المكَانُ فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ فِي السَّقْفِ وفِي الأَرْضِ فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ لكِنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وهَذِهِ المَعيَّةُ لَيْسَتْ مَعيَّةَ أَنَّهُ فِي الأَرْضِ نفسِهَا، فَهَذَا لَا يُمكِنُ كَمَا سَبَقَ.

[٣] فِي سُورَةِ الحَدِيدِ.

[٤] سُبْحَانَهُ وتعَالَى.

عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»(١) اهـ.[١]

واعْلَمْ أنَّ تَفْسِيرَ المعيَّةِ بظَاهِرِهَا عَلَى الحقيقَةِ اللَّائِقَةِ باللهِ تَعَالَى لَا يُناقِضُ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلوِّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمَا لنَفْسِهِ في كِتَابِهِ المُبينِ المُنزَّهِ عَنِ التَّنَاقُضِ، وَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُمَا في كِتَابِهِ فَلَا تَنَاقُضَ بينَهُمَا[٢].

وكُلُّ شَيْءٍ فِي القُرْآنِ تَظُنُّ فِيهِ التَّنَاقُضَ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فتدبَّرْهُ حَتَّى يَتبَيَّنَ لَكَ؛

---

[١] حدِيثُ الأوعَالِ هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ أَهْلُ السُّننِ رَحِمَهُمُاللَّهُ، واخْتَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ فِي صِحَّتِهِ، وأنكَرَهُ المتأخِّرُونَ إنكَارًا عظِيمًا، وقَالُوا: هَذَا لَا يُمكِنُ أَنْ يَصِحَّ؛ لكِنَّ شيْخَ الإسلَامِ وابْنَ القَيِّمِ رَحِمَهُمَااللَّهُ يستَدِلَّانِ بِهِ دَائِمًا، وأدْنَى أحْوالِهِ عندَهُمَا أَنْ يَكُونَ حَسَنًا(٢).

[٢] وقَدْ سَبَقَ فِي آيَةِ الحَدِيدِ أنَّ اللهَ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وأَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ -أَيْ: أَنَّ اللهَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا-، فإِنَّهُ لا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ بينَهُمَا تَنَاقُضٌ أَبَدًا؛ لأَنَّ مَا جَمَعَ اللهُ بينَهُ فمَعْنَاهُ أنَّ الجَمْعَ بينَهُما ممكِنٌ غَيْرُ مُحَالٍ، والمُتنَاقِضَانِ الجَمْعُ بينَهُمَا مُحَالٌ.

فإِذَنْ نَقُولُ: بمجرَّدِ أنَّ اللهَ جَمَعَ بَيْنَ العُلوِّ والمعيَّةِ لنَفْسِهِ فإِنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بينَهُمَا؛ لأَنَّ القُرآنَ لَا يَدُلُّ عَلَى مُحَالٍ.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٠٦)، وأبو داود: كتاب السنة (٤٧٢٣)، وابن ماجه: المقدمة (١٩٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٩١-١٩٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم (١/ ١٥٤).

لقَولِهِ تعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢][١].

---

[١] ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾ هَذَا حَضٌّ؛ يَحُضُّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى أَنْ نَتَدَبَّرَ القُرآنَ ولَا سِيَّما إِذَا مَرَّتْ بِنَا آيَاتٌ ظَاهِرُهَا التَّعارُضُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾.

هَذِه قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ جدًّا، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي القُرآنِ تَظُنُّ فِيهِ التَّناقُضَ فاعْلَمْ أنَّ هَذَا الظَّنَّ خَطأٌ بِلا شَكٍّ؛ لأَنَّ التَّنَاقُضَ مُستَحِيلٌ، فَلَا يَجْتَمِعُ المُتَنَاقِضَانِ فِي القُرآنِ أَبَدًا، وَمَا جَمَعَ اللهُ تَعالَى بينَهُمَا فإِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ الجَمْعُ بينَهُمَا فَلَا تَنَاقُضَ، إِذَنْ فكُلُّ شَيْءٍ تَظُنُّ فِيهِ التَّناقُضَ فِي كِتَابِ اللهِ فاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الظَّنَّ خطأٌ. هَذِهِ قَاعِدَةٌ.

ونُردِفُهَا أيضًا بقَاعِدَةٍ أُخْرَى لَا تَعلُّقَ لَهَا فِي هَذَا البحْثِ، لكنَّهَا مُهِمَّةٌ أيضًا، وهِيَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الوَاقِعِ تَظُنُّ أَنَّ القُرآنَ يُخَالِفُهُ فهُوَ ظَنٌّ خطأٌ؛ مِثَالُ ذَلِكَ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية:١٧-٢٠].

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ سُطِحَتْ ونحْنُ نُشاهِدُ الأَرْضَ الْآنَ أنَّها كُرويَّةٌ، ولَيْسَ عنْدَنا في ذَلِكَ إِشْكَالٌ أَبدًا، فالقُرآنُ إِذَنْ يُناقِضُ الوَاقعَ؟!

فالجَوَابُ: هَذَا مُستَحِيلٌ أَنَّ القُرآنَ يُنَاقِضُ الوَاقِعَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان:٦١]، وقَالَ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح:١٦]، أي: السَّمواتِ السَّبعِ، ونحْنُ نعلَمُ الْآنَ أَنَّ أهْلَ الأَرْضِ وَصلُوا إِلَى القَمَرِ بدُونِ أَنْ ينَالَهُم شَيْءٌ، مَعَ أَنَّ الَّذِي يقرَبُ مِنَ السَّماءِ

....

يُصابُ بالشُّهُبِ الَّتِي تُحْرِقُهُ، كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى عَنِ الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن:٩].

والنَّبِيُّ ﷺ أشرَفُ الخَلْقِ، ومَعَهُ أشْرَفُ الملائِكَةِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَدْخُلَ السَّماءَ إلَّا بَعْدَ استئْذَانٍ وإِذْنٍ.

إِذَنْ: كَونُ القَمَرِ فِي السَّماءِ يُخَالِفُ الوَاقِعَ، فهَلْ نُكذِّبُ الوَاقِعَ أَمْ مَاذَا نَصْنَعُ؟

نقُولُ: الوَاقِعُ لَا يُمكِنُ تكذِيبُهُ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا كَذَّبَ الوَاقِعَ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ القُرآنِ يُخَالِفُهُ لكَانَ أَكْبَرَ مُسيءٍ إِلَى القُرآنِ؛ لأَنَّ الكُفَّارَ يقُولُونَ: إِنَّ القُرآنَ يُخَالِفُ الوَاقِعَ. وهَذَا لَا يُمكِنُ؛ لأَنَّ الوَاقِعَ لَا يَكذِبُ، وإِذَا كَانَ الوَاقِعُ لَا يَكذِبُ، فيَكُونُ القُرآنُ هُوَ الكاذِبَ، وحينَئِذٍ يكُونُ الَّذِي يقُولُ ذَلِكَ مُسِيئًا إِلَى القُرآنِ وإِلَى الإِسْلَامِ أعظَمَ إِسَاءَةٍ وهُوَ لَا يَدْرِي.

فنَقُولُ عَنِ الآيَةِ الأُولَى: ﴿وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ مَعَ أَنَّ الوَاقِعَ أَنَّهَا كُرويَّةٌ: لَا إِشْكَالَ فِيهَا. ونَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ بالآيَةِ مَا فَهِمْتَ مِنْ أَنَّ الأَرْضَ الْآنَ ممدُودَةٌ ولكِنَّهَا سُطِحَتْ -أَيْ: جُعِلَتْ كالسَّطْحِ- باعْتِبَارِ مَصَالِحِ الخَلْقِ، فكُلُّ النَّاسِ فِي مَنطِقَتِهِمْ يَعتَقِدُونَ أَنَّ الأَرضَ مُسطَّحَةٌ؛ لأَنَّهَا كَبِيرَةُ الحَجْمِ وكُرويَّتُهَا لَا تَبِينُ إِلَّا بقَدْرٍ كَبِيرٍ، فَهِيَ إِذَنْ مُسطَّحَةٌ، ونَقُولُ لَهُ: اقْرَأْ قَوْلَ اللهِ تعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق:١-٤]، وَهَذَا يومَ القِيامَةِ، قَالَ: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ يَعْنِي الْآنَ هِيَ غَيرُ ممدودَةٍ، إِذَنْ: فَهِيَ مَطويَّةٌ مكوَّرَةٌ، وحينَئِذٍ يتبيَّنُ لَنا أَنَّ القُرْآنَ لَا يُخَالِفُ الوَاقِعَ.

فإنْ لَمْ يتبيَّنْ لَكَ فعَلَيْكَ بطَرِيقِ الرَّاسخِينَ في العِلْمِ الَّذِينَ يقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وَكِلِ الأمْرَ إلى مُنَزِّلِهِ الَّذِي يَعلَمُهُ[١]،..........

وكَذَلِكَ بالنِّسبَةِ للقَمَرِ؛ نَقُولُ في قَولِهِ تعَالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ أَيْ: فِي العُلوِّ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ العُلوُّ هُوَ السَّماءَ ذَاتَ الأجْرَامِ، وقَالَ تعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ يقُولُ بعْضُ العُلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ القَمَرَ لَهُ وَجْهَانِ: وَجْهٌ إِلَى الأَرْضِ فِيهِ نُورٌ، ووَجْهٌ إِلَى السَّماءِ فِيهِ نُورٌ، فهُوَ يُنوِّرُ عَلَى السَّماءِ ويُنوِّرُ عَلَى الأرْضِ، فيَكُونُ نُورًا في السَّماءِ ونُورًا في الأَرْضِ. وقَالَ بعْضُ العُلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ﴿فِيهِنَّ﴾ أَيْ: فِي جِهَتِهِنَّ، أَيْ: فِي جِهَةِ العُلوِّ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: هَاتَانِ القَاعِدَتَانِ مُهمَّتَانِ، وَهُمَا:

أَوَّلًا: أَنَّ القُرآنَ لَا يُمكِنُ أَنْ يَقعَ فِيهِ التَّنَاقُضُ، فإِنْ ظَنَنْتَ أَنَّ فِيهِ تَنَاقُضًا فالظَّنُّ خَطأٌ.

ثَانيًا: أَنَّ القُرْآنَ لَا يُمكِنُ أَنْ يُخَالِفَ الوَاقِعَ، فإِنْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يُخَالِفُ الوَاقِعَ فالظَّنُّ خَطأٌ.

وفِي المسأَلَةِ الأخِيرَةِ يَبْقَى عنْدَنا مَعْرِفَةُ كَيْفَ الخَطَأُ؟ هَلْ هُوَ فِي (الوَاقِعِ) أَوْ فِي (مُخالفَةِ القُرآنِ لَهُ)؟

الجَوابُ: فِي (مُخَالَفَةِ القُرآنِ لَهُ)، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُخَالِفَهُ، لكِنْ قَدْ تَظُنُّ أَنَّ الوَاقِعَ يُخالِفُهُ وهُوَ فِي الوَاقِعِ لَا يُخَالِفُهُ، فحينَئِذٍ يكُونُ هَذَا الظَّنُّ خاطِئًا.

[١] «وكِلِ الأمرَ» يعْنِي: أَوْكِلْه إِلَيْهِ.

واعْلَمْ أنَّ القُصُورَ فِي عِلْمِكَ أَوْ فِي فَهْمِكَ، وأَنَّ القُرآنَ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ[١].

وإِلَى هَذَا الوَجْهِ أَشَارَ شَيْخُ الإسلَامِ فِي قَولِهِ فِيمَا سَبَقَ: «كَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُمَا».

وكذَلِكَ ابْنُ القَيِّمِ -كَمَا فِي (مُخْتَصر الصَّواعِقِ) لابْنِ المَوصليِّ ص٤١٠ ط. الإمام- فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ عَلَى المِثَالِ التَّاسِعِ ممَّا قِيلَ: إنَّهُ مجَازٌ؛ قَالَ: «وَقَدْ أخْبَرَ اللهُ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ مَعَ كَونِهِ مُستَوِيًا عَلَى عَرشِهِ، وقَرَنَ بيْنَ الأمرَينِ كَمَا قَالَ تَعَالَى:» -وذَكَرَ آيَةَ سُورَةِ الحَدِيدِ- ثُمَّ قَالَ: «فأَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ، وأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرشِهِ وأَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ يُبصِرُ أعمَالهُمْ مِنْ فَوقِ عَرشِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ يَرَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»، فعُلُوُّه لَا يُناقِضُ معيَّتَهُ، ومَعيَّتُهُ لَا تُبْطِلُ عُلُوَّه، بَلْ كِلَاهُمَا حَقٌّ» اهـ[٢].

الوَجْهُ الثَّاني: أَنَّ حقيقَةَ مَعْنَى المعيَّةِ لَا يُناقِضُ العُلوَّ، فالاجْتِمَاعُ بينَهُمَا مُمكِنٌ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ فإنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. وَلَا يُعدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا وَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ أحَدٌ أَنَّ القَمَرَ نَزَلَ فِي الأَرْضِ، فإِذَا كَانَ هَذَا مُمكِنًا فِي حَقِّ المخْلُوقِ،

---

[١] إِذَا وَجَدْتَ شيئًا مُتَناقضًا فِي القُرآنِ فِيمَا يَبدُو لَكَ، فهَذَا يَدُلُّ عَلَى قُصُورِ العِلْمِ أَوْ قُصورِ الفَهْمِ أَوْ تَقْصِيرٍ فِي التَّدبُّر، لكِنَّ كلَامَنَا فِي المُتدبِّرِ، فأَحْيَانًا يتدبَّرُ الإنسَانُ ويتدبَّرُ ويتدبَّرُ ويَبْقَى عنْدَهُ إِشْكَالٌ، فنَقُولُ: إنَّ هَذَا نَقْصٌ. ولَكِنْ مَا مَوْقِفُنَا إذَا عَجَزْنَا عَنِ الجَمْعِ؟ الجَوابُ: أَنْ نَقُولَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإِنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَتَنَاقَضَ ولَا يَتَضَارَبَ.

[٢] وَقَدْ أطَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ وابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ فِي هَذَا؛ لأَنَّ المسأَلَةَ مُهمَّةٌ جِدًّا، فهِيَ عقيدَةٌ، وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ جَلَّوَعَلَا مَعَنَا فِي الأَرْضِ.

فَفِي حقِّ الخَالِقِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ -مَعَ عُلوِّهِ سبْحَانَهُ- مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ وذَلِكَ لأَنَّ حقيقَةَ المَعيَّة لا تستلزِمُ الاجتِمَاعَ في المكَانِ.

وإِلَى هَذَا الوَجْهِ أشَارَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَوِيَّة) ص١٠٣ المُجلَّد الخَامِسِ مِنْ مَجْمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ حيْثُ قَالَ: «وذَلِكَ أنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إذَا أُطلِقَتْ فلَيْسَ ظَاهِرُهَا في اللُّغَةِ إلَّا المُقارَنَةَ المُطلَقَةَ مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مماسَّة أَوْ محاذَاةٍ عَنِ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ، فإذَا قَيَّدَتَ بمَعْنًى مِنَ المعَانِي دلَّتْ عَلَى المُقارنَةِ في ذَلِكَ المَعْنَى، فإنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلنَا نَسِير والقَمَرُ مَعَنَا، أَوْ وَالنَّجْمُ مَعَنَا. ويُقَالُ: هَذَا المَتَاعُ مَعِي؛ لمُجامَعَتِهِ لَكَ وإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فاللهُ مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حقيقَةً» اهـ.

وصدَقَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فإنْ مَنْ كَانَ عَالِمًا بِكَ مُطَّلِعًا عَلَيْكَ، مُهيمِنًا عَلَيْكَ، يَسْمَعُ مَا تَقُولُ، ويَرَى مَا تَفْعَلُ، ويُدَبِّر جَمِيعَ أُمُورِكَ، فَهُوَ مَعَكَ حقيقَةً وإِنْ كَانَ فَوقَ عَرشِهِ حقيقَةً؛ لأَنَّ المَعيَّةَ لَا تَستَلْزِمُ الاجْتِمَاعَ فِي المكَانِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ[1]: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ امْتِنَاعُ اجتِمَاع المَعيَّةِ والعُلُوِّ فِي حَقِّ المخْلُوقِ لَمْ يلْزَمْ أَنْ يكُونَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا في حَقِّ الخَالِقِ الَّذِي جَمَعَ لنَفْسِهِ بينَهُمَا؛ لأَنَّ اللهَ تعالَى لَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ مِنْ مخْلُوقَاتِهِ، كَمَا قَالَ تعالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١].

وإِلَى هَذَا الوَجْهِ أَشَارَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) ص١٤٣ ج٣ من مجمُوعِ الفَتَاوَى، حيْثُ قَـالَ: «وَمَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ

[١] مِنِ اجْتِمَاعِ العُلوِّ والمَعيَّةِ.

قُربِهِ ومَعيَّتِهِ لَا يُنافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلوِّهِ وفَوقيَّتِهِ، فإِنَّهُ سبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ وهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلوِّهِ» اهـ.[١]

---

[١] إِذَنْ: مَعيَّةُ اللهِ تعَالَى ذَاتيَّةٌ، لكنَّهَا لَيْسَتْ فِي الأَرْضِ كَمَا يقُولُ أهْلُ الاخْتِلَاطِ، بَلْ نَقُولُ: هُوَ نَفْسُهُ مَعَنَا لكِنَّهُ فِي السَّماءِ، فإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تقُولُونَ بهَذَا وفِي النُّزولِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا تقُولُونَ: إِنَّهُ يَنْزِلُ؟! نقُولُ: حتَّى النُّزولُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَنزِلُ بذَاتِهِ. كَمَا قَالَ العُلماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ أيضًا، ولكِنَّ هَذَا النُّزولَ ليْسَ كنُزولِ المخلُوقِ -الَّذِي إِذَا نَزَلَ يخْلُو مِنْهُ العَرْشُ أَوْ يكُونُ شَيْءٌ مِنَ السَّمَواتِ فوقَهُ- وعَلَيْنا أَنْ نُؤمِنَ بهَذَا، ولَا نتعَرَّضَ لهَذِهِ التَّقدِيرَاتِ؛ لأَنَّ هَذِهِ التَّقديرَاتِ مَا حَدَثَتْ إِلَّا أخِيرًا.

والمُسلِمُونَ فِي عَهْدِ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَخَذُوا القُرآنَ بظَاهِرِهِ وتَركُوا هَذِهِ التَّقديرَاتِ، مَا قَالُوا: يخْلُو مِنْهُ العَرْشُ أَوْ لَا يخْلُو، وَلَا قَالُوا: إِنَّهُ معَنَا يكُونُ فِي الأَرْضِ؛ لأَنَّهُم عَرفُوا أنَّ اللهَ تعَالَى مُنزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فالوَاجِبُ عَلَيْنا أَنْ نَأخُذَ القُرآنَ بظَاهِرِهِ.

فهَذَا الإِمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُٱللَّهُ أنْكرَ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ مسأَلَةً دُونَ هَذَا، لـمَّا قَالَ لَهُ عبدُ اللهِ: يَا أَبَتِ إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يقُولُ فِي رَمَضَانَ: «تُصفَّدُ الشَّياطِينُ»، ونَحْنُ نَرى الإِنسَانَ يَصْرَعُهُ الشَّيطَانُ، كَيْفَ هَذَا؟ فقَالَ لَهُ: أعْرِضْ عَنْ هَذَا، هكَذَا جَاءَ الحدِيثُ؛ فنهَاهُ أَنْ يُعارِضَ الحَدِيثَ بالوَاقِعِ، بَلْ وَلَا تَأَوَّلَ الحَدِيثَ؛ ليُوافِقَ الوَاقِعَ، بَلْ قَالَ: أعْرِضْ عَنْ هَذَا، هَكَذَا جَاءَ الحَدِيثُ؛ وهَذَا الوَاجِبُ عَلَيْنا فِيمَا جاءَتْ بِهِ النُّصوصُ مِنْ أُمُورٍ لَا نُدركُهَا نحْنُ؛ أَنْ نُسلِّمَ، نَقُولُ: سَمِعْنَا وآمَنَّا وصَدَّقْنَا.

....

أَمَّا كَوْنُ الوَاحِدِ مِنَّا يَقُولُ: لمَاذَا؟ ولمَاذَا؟ فَلَا يَنْبَغِي؛ ومِثْلُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بعضُ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ تَفتَّحَ العِلْمُ الكَونيُّ قَالُوا: إذَا كَانَ اللهُ ينْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا ثُلُثَ كُلِّ ليلَةٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا في السَّماءِ الدُّنيَا؛ لأَنَّ الثُّلثَ لَا يَزَالُ في السَّماءِ الدُّنيَا. نقُولُ: أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، ولَا تُقدِّرْ هَذَا الشَّيءَ، أَنْتَ مَا دَامَ الثُّلثُ عِنْدَكَ فالنُّزولُ حاصِلٌ، وإذَا طَلَعَ الفَجْرُ انْتَهَى النُّزولُ، قُلْ هَكَذَا، وآمِنْ باللهِ.

وهَكَذَا أيضًا كُلُّ شَيْءٍ أَضَافَهُ اللهُ تعالَى إِلَى نَفْسِهِ فاعْلَمْ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ حقيْقَةً، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: «بذَاتِهِ» كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (مُختَصَر الصَّواعِقِ) حيْثُ قَالَ[1]: كُلُّ مَا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ فهُوَ يَعْنِي بِهِ نفسَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: «بذَاتِهِ» إِلَّا إذَا أُلجِئْنَا إِلَى ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ ويُجادِلُ يقُولُ: ينزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، يَعْنِي: يَنْزِلُ أمرُهُ؛ فنَقُولُ: لَا، بَلْ يَنْزِلُ بذَاتِهِ، وإِنْ كَانَ مِنَ المُفتَرَضِ أَنْ لَا نَقُولَ: «بذَاتِهِ» أيضًا.

ولهَذَا أَنْكَرَ بعْضُ العُلَماءِ ممَّنْ يَتحفَّظُونَ تَحَفُّظًا كَامِلًا، أَنْكَرُوا عَلَى العُلَماءِ الآخرينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ قَالُوا: إِنَّهُ ينزِلُ بذَاتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ الرَّسُولُ ﷺ، ومثْلُهُ فِي: اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، حَيْثُ صَرَّح بعْضُ العُلَماءِ بالقَوْلِ: إِنَّهُ اسْتَوَى بذَاتِهِ عَلَى العَرْشِ. وأَنْكَرَ آخرُونَ مِنَ المُتحفِّظِينَ القَوْلَ: بذَاتِهِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: بذَاتِهِ.

فيقُولُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا خطَأٌ، فكُلُّ شَيْءٍ أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ فإِنَّما هُوَ إِلَى ذَاتِهِ ولَا حَاجَةَ أَنْ يَذكُرَ الذَّاتَ؛ لأَنَّ هَذَا مَعرُوفٌ؛ ولهَذَا لَمْ نَقُلْ: خلَقَ

---

(١) (٢/ ٣٧).

تتِمَّةٌ: انقَسَمَ النَّاسُ في معيَّةِ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ ثَلاثَةَ أقْسَامٍ[1]:

السَّمواتِ بذَاتِهِ، خَلَقَ الأَرْضَ بذَاتِهِ، أَنْزَلَ المَطَرَ بذَاتِهِ؛ لأَنَّ مِنَ المعرُوفِ أنَّ الشَّيْءَ إذَا أُضِيفَ إِلَى الشَّيءِ فهُوَ إِلَى نَفْسِ الشَّيءِ.

قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ كذَلِكَ مِثْلُ هَذَا الشَّيءِ، نَقُولُ: هُوَ نفسُهُ سبْحَانَهُ وتعَالَى مَعَنَا. لكِنْ لَا نَقُولُ: إنَّهُ مَعَنَا فِي الأَرْضِ، مُخْتَلِطًا بِنَا. ولكِنْ نَقُولُ: هُوَ عَلَى عَرشِهِ، وهُوَ مَعَنَا حقيقَةً، ولَيْسَ فِي ذَلِكَ إشْكَالٌ -والحَمْدُ للهِ-.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ النُّزولِ والدُّنوِّ في قَولِهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا كُلَّ لَيْلَةٍ»(١)، وَكَمَا فِي الحَدِيثِ الآخَرِ: «إِنَّ اللهَ يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ»(٢)؟

الجَوابُ: الوَاجِبُ أنَّنا فِي هَذِهِ المَسَائِلِ نَأخُذُ بالنُّصوصِ بألفَاظِهَا؛ لأَنَّ «يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا» بَيَّنَ أَنَّ مُنْتَهَى النُّزولِ السَّماءُ الدُّنيَا، و«يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ» لَمْ يُبيِّنْ مُنتَهَى الدُّنوِّ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»(٣)، وَهَذَا دُنوٌّ؛ فيُقَالُ: يُنزَّلُ كُلُّ نَصٍّ عَلَى مَا جَاءَ؛ فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إنَّ اللهَ يَدْنُو كُلَّ لَيْلَةٍ. فإنَّهُ يُنكَرُ عَلَيْهِ؛ لِـمَا بينَهُما مِنَ الفَرْقِ.

[١] «تَتمَّةٌ» أَيْ: لِـمَا سَبَقَ مِنَ الكَلَامِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، بمعناه.

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٤/ ٢٦٣)، وابن حبان (٢٤٨- موارد).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)، ومسلم (واللفظ له): كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤).

القِسْمُ الأَوَّلُ: يقُولُونَ: إِنَّ مَعيَّةَ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ مُقْتَضَاهَا العِلْمُ والإحَاطَةُ فِي المَعيَّةِ العَامَّةِ، ومَعَ النَّصْرِ والتَّأْييدِ فِي المَعيَّةِ الخَاصَّةِ، مَعَ ثُبُوتِ عُلوِّهِ بذَاتِهِ، واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

وهَؤُلاءِ هُمُ السَّلَفُ، ومذهَبُهُمْ هُوَ الحَقُّ، كَمَا سَبَقَ تقْريرُهُ[١].

القِسْمُ الثَّانِي: يقُولُونَ: إِنَّ مَعيَّةَ اللهِ لخَلْقِهِ مُقْتَضَاهَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ مَعَ نَفْيِ عُلوِّهِ واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ!

وهؤُلاءِ هُمُ الحُلوليَّةُ مِنْ قُدمَاءِ الجَهميَّةِ وغَيرِهِمْ، ومذهَبُهُمْ بَاطِلٌ مُنْكَرٌ، أَجْمَعَ السَّلفُ عَلَى بُطلَانِهِ وإنكَارِهِ، كَمَا سَبَقَ[٢].

---

[١] يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ، ومُقتَضَى هَذِهِ المَعيَّةِ الإحَاطَةُ بِهِمْ عِلْمًا وقُدرَةً وسُلْطانًا؛ هَذَا في المَعيَّةِ العَامَّةِ، وأَمَّا المعيَّةُ الخَاصَّةُ فَهِيَ أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعَهُمْ بالنَّصْرِ والتَّأْييدِ مَعَ عُلوِّهِ بذَاتِهِ واستِوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

[٢] هؤُلاءِ تَركُوا النُّصوصَ الَّتِي لَا تُحصَى فِي عُلوِّ اللهِ وأَخَذُوا بهَذَا النَّصِّ الَّذِي لَيْسَ بشَيْءٍ بالنِّسبَةِ لكَثْرَةِ النُّصوصِ الأُخْرَى، وَمَعَ ذَلِكَ فهُوَ مُشتَبِهٌ، لكِنَّ هَؤُلاءِ هُمُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ -أعَاذَنَا اللهُ مِنْ ذَلِكَ-.

هؤُلاءِ يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بذَاتِهِ، وإِنَّ اللهَ مَعَ الخَلْقِ في نَفْسِ أمكِنَتِهِمْ. وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ فَوْقَ السَّمَواتِ. بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَعَ الخَلْقِ، ولَيْسَ عَالِيًا بذَاتِهِ؛ فيُنكِرُونَ العُلوَّ ويُثبِتُونَ مَعيةَ الاختِلَاطِ، وهَؤُلاءِ آمَنُوا ببَعْضِ الكِتَابِ وكَفَرُوا ببَعْضٍ، آمَنُوا بالمعيَّةِ عَلَى وَجْهٍ أيضًا لَيْسَ مُرَادًا؛ لأَنَّ مَعيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لخَلْقِه لَمْ يُرِدِ اللهُ بهَا أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ أَبَدًا، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ هَذَا مُرادَهُ؛ لأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ،

القِسْمُ الثَّالِثُ: يقُولُونَ: إنَّ معيَّةَ اللهِ لِخَلْقِهِ مُقتَضَاهَا أَنْ يكُونَ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ مَعَ ثُبُوتِ عُلوِّهِ فَوْقَ عَرْشِهِ. ذَكَرَ هَذَا شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ ص٢٢٩ ج٥ مِنْ مجْمُوعِ الفَتَاوَى[١].

وقَدْ زَعَمَ هَؤُلاءِ أَنَّهُم أخذُوا بظَاهِرِ النُّصوصِ فِي المَعيَّةِ والعُلوِّ، وَكَذَبُوا فِي ذَلِكَ فَضَلُّوا، فإِنَّ نُصوصَ المعيَّةِ لَا تَقْتَضِي مَا ادَّعَوهُ مِنَ الحُلُولِ؛ لأَنَّهُ بَاطِلٌ،....

لَا يَلِيقُ باللهِ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الكتَابِ والسُّنَّةِ أمْرًا بَاطِلًا، لكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَهِمُوا هَذَا الفَهْمَ وأَثْبَتُوهُ -والعِيَاذُ باللهِ-.

[١] أَيْ: عَنْ بَعْضِ الطَّوائِفِ، ومذهَبُ هَؤُلاءِ يَخْتَلِفُ عَنْ مذْهَبِ الَّذِينَ قبلَهُمْ، وعَنْ مذهَبِ السَّلَفِ؛ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ، وبذَاتِهِ فَوقَ السَّماءِ. فقَولُهُمْ: بذَاتِهِ فَوْقَ السَّماءِ. يُوافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ويُخَالِفُونَ حُلوليَّةَ الجَهْمِيَّةِ؛ لأَنَّهُمْ يقُولُونَ: لَيسَ اللهُ بذَاتِهِ فَوْقَ السَّماءِ. وقَولُهُمْ: بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ. يُوافِقُونَ الجَهميَّةَ، ويُخَالِفُونَ السَّلفَ؛ لأَنَّ السَّلفَ لَا يَقُولُونَ: إنَّهُ بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ. فَلَا تَظُنَّ أنَّ هَذَا المذهَبَ هُوَ مذْهَبُ السَّلفِ أَوْ مذهَبُ الجَهميَّةِ.

والفَـرْقُ بينَهُمْ كَـما عَرَفْتَ، فالجَهميَّةُ يقُولُـونَ: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ. وَلَا يقُولُونَ: إنَّهُ فِي السَّماءِ؛ لأَنَّهُمْ يُنكِرُونَ العُلوَّ، وهَؤُلاءِ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ كَما قَالَ الجَهميَّةُ؛ ولكِنْ هُوَ بذَاتِهِ فِي السَّماءِ خِلَافًا للجَهْميَّةِ، ويقُولُونَ: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي السَّماءِ. فيُوافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ، ويقُولُونَ: إنَّهُ بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ. فيُخَالِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ، فهَؤُلاءِ أَخذُوا مِنْ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ؛ وزعمُوا أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ مَعَهُمْ ظَاهِرُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

وَلَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ بَاطِلًا[١].

---

[١] إِذَنِ: الرَّدُّ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ ظَاهِرُ نُصوصِ المَعيَّةِ أَنَّ اللهَ فِي الأَرْضِ، فَنَمْنَعُ أَنْ يكُونَ هَذَا ظَاهِرَ النُّصوصِ، ونَقُولُ: إِنَّ ظَاهِرَ النُّصوصِ وصَريحَ النُّصوصِ وتَنوُّعَاتِهَا عَلَى أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي السَّماءِ؛ لأَنَّ كَوْنَ اللهِ تَعَالَى مَعَنَا فِي الأَرْضِ، هَذَا بَاطِلٌ لَا شَكَّ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ اللهُ كَذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا كَمَا تقَدَّمَ كَثِيرًا مُخَالِفٌ لظَاهِرِ القُرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلفِ، ويَقْتَضِي أحَدَ أمرينِ: إمَّا التَّجزِئَةَ، وإمَّا التَّعدُّدَ، فالتَّجزِئَةُ بأَنْ يُقَالَ: اللهُ جُزؤُهُ هُنَا، وجُزؤُهُ هُنَا، وجُزؤُهُ هُنَاكَ. والتَّعدُّدُ بأَنْ يُقَالَ: كُلُّ اللهِ في هَذَا المكَانِ، وَكُلُّ اللهِ في المكَانِ الثَّانِي، وَكُلُّ اللهِ فِي المَكَانِ الثَّالِثِ! وكُلُّ هَذَا بَاطِلٌ، فدَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بظَاهِرِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ نَقُولُ: هَذِهِ دَعْوى بَاطِلَةٌ.

وقَولُهُمْ بأَنَّهُم أخذوا بالظَّاهِرِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَي: اللهُ مَعَكُمْ، فنُجرِيها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ وَعَلَيْهِ يَكُونُ فِي الأَرْضِ! وفِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٧] أَي: اللهُ تَعَالَى، فنُجريهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؛ وَعَلَيْهِ يَكُونُ اللهُ فِي العُلوِّ؛ فيَكُونُ اللهُ فِي السَّماءِ، ويكُونُ اللهُ في الأَرْضِ!! فَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ: إنَّ هَذَا لَيْسَ بصَوابٍ؛ لأَنَّهُ لا يلزَمُ مِنَ المعيَّةِ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرْضِ، إِذْ إِنَّ الشَّيءَ يكُونَ عَالِيًا ويُقَالُ فِي اللُّغةِ العربِيَّةِ: إِنَّهُ مَعَنَا. والعَرَبُ يقُولُونَ: إِنَّ القَمَرَ مَعَنَا، والقُطْبُ مَعَنَا، أَوِ الجَدْيُ مَعَنَا، أَوِ السُّهيلُ مَعَنَا، أَوِ الثُّريَّا مَعَنَا. وهِيَ فِي السَّماءِ، ولَا يُعدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا، وَلَا أَحَدَ يُنكِرُ هَذَا التَّعبيرَ، فنَقُولُ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا وإِنْ كَانَ فِي السَّماءِ. وَلَا نقُولُ: إِنَّهُ يلزَمُ أَنْ يكُونَ مَعَنَا فِي الأَرْضِ. والمَعيَّةُ أَيْضًا تَأْتِي لِمَعَانٍ مُتعدِّدَةٍ حَسبَ الإِضَافَاتِ، يُقَالُ مَثَلًا: فُلَانٌ مَعَ زَوجَتِهِ. -يَعْنِي: فِي عِصْمَتِهِ- حَتَّى لَوْ كَانَ فِي الشَّرقِ وَهِيَ فِي الغَرْبِ، ويُقَالُ: القَائِدُ مَعَ الجُنْدِ فِي المَيدَانِ. إِذَا كَانَ مُحِيطًا بِهِمْ، ويَعرِفُ تصرُّفَاتِهِم،

تَنْبِيهٌ: اعْلَمْ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ لمعيَّةِ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ: بأَنَّهُ «مَعَهُمْ بعِلْمِهِ» لَا يَقْتَضِي الاقْتِصَارَ عَلَى العِلْمِ، بَلِ المَعِيَّةُ تَقْتَضِي أَيْضًا إحَاطَتَهُ بِهِمْ سَمْعًا وَبَصَرًا وقُدْرَةً وتَدْبِيرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ[١].

تَنْبِيهٌ آخَرُ: أَشَرْتُ فِيمَا سَبَقَ إِلَى أَنَّ (عُلوَّ اللهِ تَعَالَى) ثَابِتٌ بالْكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ، والإجماعِ.

أَمَّا الكِتَابُ فَقَدْ تَنَوَّعَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ:

فتَارَةً بلَفْظِ العُلوِّ، والفَوقيَّةِ، والاستوَاءِ عَلَى العَرْشِ، وكَونِهِ في السَّماءِ؛ كقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦][٢].

وإِنْ كَانَ في غُرفَةِ القِيَادَةِ بَعِيدًا عَنِ الميدَانِ، فالمَعيَّةُ مَعْنَاهَا أَوْسَعُ ممَّا ظَنَّ هَؤُلاءِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُختلِطًا فِي المَكَانِ، وهَذَا مَعْنًى بَاطِلٌ، لَا أَحَدَ يَعتَقِدُهُ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَبَدًا.

[١] وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ ممَّنْ قَالَ ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ، وابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ(١).

[٢] وَقَدْ يَرِدُ عَلَى القَلْبِ الوَهْمُ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ أَنْ يتوهَّمَ الإنسَانُ أَنَّ كونَهُ فِي السَّمَاءِ يستَلْزِمُ أَنَّ السَّماءَ تُقِلُّهُ، وأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنْهُ، مُحيطَةٌ بِهِ، وهَذَا لَيْسَ بصَوَابٍ؛ وهُوَ وَهْمٌ بَاطِلٌ، وذَكَرْنَا أَنَّ العُلَمَاءَ رَحِمَهُمُٱللَّهُ أجَابُوا عَنْ

---

(١) انظر ما سبق في (ص:٣٦٩).

....

هَذَا الوَهْمِ فقَالُوا: إِمَّا أَنْ نجْعَلَ ﴿فِي﴾ بمَعْنَى (عَلَى) كَمَا جَاءَتْ بِهِ فِي مَوَاضِعَ، مِثْلَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١١]، أَيْ: عَلَى الأَرْضِ ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أَيْ: عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ: مَنْ عَلَى السَّماءِ.

ووَجْهٌ آخَرُ: يَجعَلُونَ (السَّماءَ) بمَعْنَى العُلوِّ، ويَجعَلُونَ (فِي) للظَّرفيَّةِ فيقُولُونَ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ: فِي العُلوِّ. والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (السَّماءَ) تَأْتِي بمَعْنَى العُلوِّ -حَتَّى يُقْبَلَ هَذَا التَّأوِيلُ- قَوْلُ اللهِ تعَالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، والسَّماءُ هُنَا بمَعْنَى العُلوِّ بدَلِيلِ قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة:١٦٤]، والمَاءُ يَنْزِلُ مِنَ السَّحابِ وَمَعَ هَذَا قَالَ: ﴿بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ السَّماءَ تَأْتِي بمَعْنَى العُلوِّ، فيَكُونُ مَعْنَى قَولِهِ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ: فِي العُلوِّ، فاللهُ تَعَالَى فِي العُلوِّ الأَعْلَى وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ؛ لأَنَّ مَا فَوْقَ المَخْلُوقَاتِ عَدَمٌ، والعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يكُونَ مُحِيطًا باللهِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ: فِي العُلوِّ. وبهَذَا يَزُولُ الإشكَالُ الَّذِي يَتوَهَّمُهُ الإنسَانُ.

فإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وبَيْنَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، وقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣]، أَفَلَا تَدُلُّ الآيَتَانِ عَلَى أَنَّ اللهَ كَائِنٌ فِي السَّمواتِ وفِي الأَرْضِ جَمِيعًا؟

....

فالجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنْ نقُولَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ أَيْ: أَنَّ ألوهيَّتَهُ فِي السَّماءِ والأَرْضِ، يَعْنِي: مَألُوهٌ مِنْ أَهْلِ السَّماءِ وَمِنْ أَهْلِ الأَرْضِ.

ونظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الكَلَامِ أَنْ نقُولَ: فُلانٌ أَمِيرٌ في المدينَةِ، وأَمِيرٌ فِي مَكَّةَ. مَعَ أَنَّهُ سَاكِنٌ في مكَّةَ، أَوْ في المدِينَةِ، ولَيْسَ سَاكِنًا فِيهِمَا جَمِيعًا، إِذَنْ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ يَعْنِي: أُلوهِيَّتُهُ ثَابِتَةٌ فِي السَّماءِ وَفِي الأَرْضِ، أمَّا هُوَ ذَاتُهُ فَهُوَ فِي السَّماءِ.

وكَذَلِكَ نَقُولُ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ أَيْ: وَهُوَ المأْلُوهُ في السَّمَواتِ وَفِي الأَرْضِ، -هَذَا إِذَا قُلْنَا باشْتِقَاقِ لَفْظِ الاسْمِ الكَرِيم (الله)، وهُوَ الصَّوابُ؛ لأَنَّ (الله) بمَعْنَى: مَأْلُوهٌ، فهُوَ المأْلُوهُ في السَّمَواتِ وفِي الأَرْضِ؛ وعَلَى هَذَا يكُونُ ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ جُمْلَةً مُستَأْنَفَةً.

أو نَقُولُ جَوَابًا آخَرَ: بأَنْ تَقُولَ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وتَقِفَ، ثُمَّ تَستأْنِفَ وتقُولَ: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ يَعْنِي: ويعْلَمُ سرَّكُمْ وجهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فكَونُهُ في السَّماءِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْلَمَ سِرَّكُمْ وجهرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فيَكُونُ الَّذِي فِي الأَرْضِ العِبَادَ، لكِنَّ المَعْنَى الأَوَّلَ أوْضَحُ؛ لأَنَّهُ يُطابِقُ آيَةَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَدَيْنَا ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، ويَردُّونَ المُتَشَابِهَ إِلَى

وتَارَةً بلَفْظِ صُعُودِ الأشيَاءِ وعُروجِها ورَفْعِها إلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥][١].

وتَارَةً بلَفْظِ نُزُولِ الأشيَاءِ مِنْهُ، ونَحْوِ ذَلِكَ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥][٢].

وأَمَّا السُّنَّةُ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ[٣] بأَنْوَاعِهِ: القَولِيَّةُ والفِعلِيَّةُ، والإقرارِيَّةُ، فِي أحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، تَبْلُغُ حَدَّ التَّواتُرِ، وَعَلَى وُجُوهٍ مُتنوِّعَةٍ، كَقَوْلِهِ ﷺ فِي سُجُودِهِ:...

المُحْكَمِ فيَقُولُ: هَذِهِ الآيَاتُ المُتشَابِهَاتُ أَنْزَلَها اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَكَذَا مُتشَابِهَةً ابْتِلَاءً وَامْتِحَانًا؛ لأَنَّ الَّذِي فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ يَتَّبِعُ المُتشَابِهَ؛ ليُشكِّكَ النَّاسَ فِي دِينِهِمْ، والمُؤمِنُونَ لَا يَتَّبِعُونَ المُتشَابِهَ ويقُولُونَ: كُلٌّ مِنْ عِنْدَ اللهِ، ولَا تَنَاقُضَ فِيهِ. ويَحمِلُونَ المُتشَابِهَ عَلَى المُحْكَمِ، فيَكُونُ الجَمِيعُ مُحْكَمًا.

والحَاصِلُ: أنَّ الأدلَّةَ قَدْ تَنَوَّعَتْ بالنِّسبَةِ للعُلُوِّ وهِيَ: العُلُوُّ، والفَوقِيَّةُ، والاسْتِوَاءُ عَلَى العَرْشِ، وكَونُهُ فِي السَّماءِ، فَهَذِهِ أربَعَةُ أنْواعٍ.

[١] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ﴾ إِذَنْ: هُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقُ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ كالأَوَّلِ.

[٢] والنُّزولُ لا يَكُونَ إِلَّا مِنْ أَعْلَى.

[٣] أَيْ: عَلَى عُلوِّ اللهِ.

«سُبْحَان رَبِّيَ الْأَعْلَى»(١). وقَولِهِ: «إِنَّ اللهَ لَـمَّا قَضَى الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»(٢)، وقولِهِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»(٣)[١]، وَثَبَتَ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ يقُولُ: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا»(٤)[٢]، وَأَنَّهُ رَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأَدَّيْتَ ونَصَحْتَ. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»(٥)، وأَنَّهُ قَالَ للجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فأَقَرَّهَا وقَالَ لسَيِّدِهَا: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(٦)[٣].

---

[١] ائْتَمَنَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى شَرْعِهِ ودِينِهِ ووَحْيِهِ، فكَيْفَ لَا يُؤْمَنُ عَلَى حُطَامٍ مِنَ الدُّنيَا يُقسِّمُهُ بَيْنَ النَّاسِ! وَهَذَا فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ التَّوبيخِ.

[٢] يُخَاطِبُ اللهُ تعَالَى، إِذَنِ: اللهُ فَوْقُ، وكَذَلِكَ أَيْضًا: وأَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأَدَّيْتَ ونَصَحْتَ. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»، وأَنَّهُ قَالَ للجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فأقَرَّها وقَالَ لسيِّدِهَا: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

[٣] إِذَنِ: اجْتَمَعَتِ السُّنَّةُ القَولِيَّةُ والفِعلِيَّةُ والإقرارِيَّةُ عَلَى عُلوِّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) رواه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

(٢) رواه البخاري: كتاب بدء الخلق (٣١٩٤)، ومسلم: كتاب التوبة (٢٧٥١).

(٣) رواه البخاري: كتاب المغازي (٤٣٥١)، ومسلم: كتاب الزكاة (١٠٦٤).

(٤) رواه البخاري: كتاب الاستسقاء (٨٩٧).

(٥) رواه أبو داود: كتاب المناسك (١٩٠٥).

(٦) رواه مسلم: كتاب المساجد (٥٣٧).

وأمَّا العَقْلُ: فَقَدْ دَلَّ عَلَى وُجُوبِ صِفَةِ الكَمَالِ للهِ تعَالَى وتنزِيهِهِ عَنِ النَّقْصِ، والعُلوُّ صِفَةُ كَمَالٍ، والسُّفْلُ نَقْص، فوَجَبَ للهِ تعَالَى صِفَةُ العُلوِّ، وتَنْزِيهُهُ عَنْ ضِدِّهِ[١].

وأمَّا الفِطْرَةُ: فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى دَلَالَةً ضَروريَّةً فِطْرِيَّةً، فَمَا مِنْ دَاعٍ أَوْ خَائِفٍ فَزِعَ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى إِلَّا وَجَدَ فِي قَلْبِهِ ضَرورَةَ الاتِّجَاهِ نَحْوَ العُلوِّ، لَا يَلْتَفِتُ عَنْ ذَلِكَ يَمْنَةً ولا يَسْرَةً[٢].

---

[١] الدَّلالَةُ العقليَّةُ أَنْ يُقَالَ: هَلِ العُلوُّ صِفَةُ كَمَالٍ أَوِ السُّفْلُ؟ الجَوَابُ: كُلٌّ يقُولُ: العُلوُّ. فإِذَا كَانَ العُلوُّ صِفَةَ كَمَالٍ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوصُوفٌ بصِفَاتِ الكَمَالِ، فهُوَ عَالٍ فِي ذَاتِهِ وفِي صِفَاتِهِ، أمَّا الجَهميَّةُ وأتْبَاعُهُمُ الَّذِينَ يقُولُونَ بالحُلولِ يقُولُونَ: إنَّهُ عَالٍ بصِفَاتِهِ ولَيْسَ عَالِيًا بذَاتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ، ولَا يُثبِتُونَ إلَّا الأَسْمَاءَ كَمَا سَبَقَ ذِكرُهُ.

[٢] وَهَذَا أمْرٌ معلُومٌ فِطرِيٌّ، بدُونِ أَنْ يَدْرُسَ الإنسَانُ أَوْ يقْرَأَ كِتَابًا يُقرِّرُ ذَلِكَ، بَلْ بمُجرَّدِ مَا تَقُولُ: يَا رَبِّ. يتَّجِهُ قَلبُكَ إِلَى السَّماءِ، والغَريبُ أَنَّ الَّذِينَ يُنكِرُونَ العُلوَّ إِذَا دَعَوْا يرفَعُونَ أيدِيَهُم إِلَى السَّماءِ، وَقَدِ التقَيْتُ بجَمَاعَةٍ فِي أَيَّامِ الحَجِّ وكَانُوا يُنكِرُونَ العُلوَّ وكَانَ هَذَا فِي يَوْمِ العِيدِ، فقُلْتُ لَهُمْ: أَمْسِ كُنْتُمْ فِي عَرَفَةَ تَدْعُونَ اللهَ، أَيْنَ تُوجِّهُونَ أيدِيَكُمْ؟ هَلْ تَقُولُونَ: اللَّهُمَّ إنَّا نسْأَلُكَ العِلْمَ النَّافِعَ، والعَمَلَ الصَّالِحَ إِلَى الأَرْضِ؟ قَالُوا: لَا، إِلَى فَوقُ. فقُلْنَا لَهُمْ: هَذَا أكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى عُلوِّ اللهِ، وأَنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ فَوْقُ، لَوْ تجِدُونَ صَبيًّا سَفِيهًا يَضَعُ يدَيْهِ أَوْ يُوجِّهُ يَدَيْهِ نحْوَ الأَرْضِ وَهُوَ يَدْعُو اللهَ عَزَّوَجَلَّ لوجَّهْتُمُوهُ، وقُلْتُمْ: هَذَا غَلَطٌ. فكَيْفَ تُنكِرُونَ هَذَا بأَلْسِنَتِكُمْ وتُقرُّونَ بِهِ فِي فِطَرِكُمْ؟!

واسْأَلِ المُصلِّينَ، يقُولُ الوَاحِدُ مِنْهُمْ في سُجُودِهِ: «سبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى» أيْنَ تتَّجِهُ قُلُوبُهُمْ حينَذَاكَ؟![١]

وأبُو المَعَالِي الجُوينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يتكَلَّمُ مَعَ النَّاسِ يَعِظُهُمْ أَوْ يُدرِّسُهُمْ، يقُولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى كَانَ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ. ومُرادُهُ أنَّهُ سُبْحَانَهُ كَانَ قَبْلَ العَرْشِ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، أَيْ: لَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْشِ، وهَذَا هُوَ الَّذِي يُرِيدُ -وهُوَ إنْكَارُ الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ- فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الهَمَذَانيُّ: يَا أُسْتَاذُ، دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ العَرْشِ، وأَخْبِرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرورَةِ؛ فَمَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللهُ. إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلبِهِ ضَرورَةً بطَلَبِ العُلوِّ(١)؟! وقَولُهُ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ العَرْشِ»؛ لأَنَّ الاستِوَاءَ عَلَى العَرْشِ دَلِيلُهُ سمعِيٌّ؛ فلَوْلَا أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أعْلَمَنَا أَنَّهُ استَوَى عَلَى العَرْشِ مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، فقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ دَلِيلُهُ سمعِيٌّ، ولَا نُنَازِعُكَ فِيهِ؛ لأَنَّ النِّزَاعَ فِيهِ يطُولُ، لكِنْ نَأتِي بدَلِيلٍ وَاضِحٍ مِثْلَمَا قَالَ إبرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لـمَّا قَالَ لَهُ المُحاجُّ: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾، قَالَ لَهُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وأبُو جعفَرٍ قَالَ نَفْسَ الشَّيءِ، قَالَ: مَا نُجَادِلُكَ فِي مسأَلَةِ الاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، لكِنْ أَخْبِرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرورَةِ؛ مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللهُ. إلَّا وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ ضَرورَةً بطَلَبِ العُلوِّ؟! فاعْتَرَفَ أَبُو المعَالِي وضَرَبَ عَلَى رَأْسِهِ... وَقَالَ: حيَّرَنِي الهَمَذانيُّ، حَيَّرَنِي الهَمَذانيُّ. ولَمْ يقْدِرْ أَنْ يُجِيبَ عَنْ هَذَا؛ لأَنَّ هَذَا أَمْرٌ معلُومٌ بالفِطْرَةِ، فَمَا مِنْ إنسَانٍ حَتَّى وإِنْ أَنْكَرَ بلِسَانِهِ أنَّ اللهَ تعَالَى فِي العُلوِّ، لَا يُمكِنُ بِفطْرَتِهِ إلَّا أَنْ يَقُولَ: إنَّ اللهَ فِي العُلوِّ.

[١] إِلَى العُلوِّ، فكُلُّ مُصَلٍّ إِذَا قَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، يتَّجِهُ قَلْبُهُ إِلَى فَوْق.

---

(١) انظر: مختصر العلو للذهبي (ص:٢٧٦-٢٧٧).

وأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ والأئِمَّةُ عَلَى أَنَّ اللهَ تعَالَى فَوْقَ سَمَـوَاتِهِ، مُستَوٍ عَلَى عَرْشِهِ؛ وكَلَامُهُـمْ مَشْهُـورٌ فِي ذَلِكَ نَصًّا وظَاهِـرًا، قَـالَ الأَوزَاعيُّ[١]: «كُنَّا والتَّابِعُونَ مُتَوافِرُونَ نَقُولُ: إنَّ اللهَ -تعَالَى ذِكْرُهُ- فَوْقَ عَرْشِهِ. ونُؤمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ»(١)، وَقَدْ نَقَلَ الإجمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ واحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، وَمُحَالٌ أَنْ يَقَعَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ خِلَافٌ، وَقَدْ تَطَابَقَتْ عَلَيْهِ الأدِلَّةُ العَظِيمَةُ الَّتِي لَا يُخَالِفُهَا إِلَّا مُكابِرٌ طُمِسَ عَلَى قَلْبِهِ، واجتَالَتْهُ الشَّياطِينُ عَنْ فِطْرَتِهِ -نسأَلُ اللهَ تعَالَى السَّلَامَةَ والعَافِيَةَ-.

فعُلُوُّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ مِنْ أَبْيَنِ الأَشْيَاءِ وأَظْهَرِهَا دَلِيلًا، وَأَحَقِّ الأَشْيَاءِ وأَثْبَتِهَا وَاقِعًا[٢].

ويُمكِنُ أَنْ نَستَدِلَّ أيضًا بحَدِيثِ الجَارِيَةِ؛ لأَنَّها أجَابَتْ بِفِطْرَتِهَا عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى -كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ- مَعَ أَنَّهُ يُحتَمَلُ أنَّهَا قَدْ عُلِّمَتْ هَذَا، فإِذَنِ: الفِطْرَةُ دَلَالَتُها أيضًا وَاضِحَةٌ عَلَى إِثْبَاتِ عُلوِّ اللهِ تعَالَى.

[١] إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ.

[٢] فصَارَتِ الأدِلَّةُ الخَمْسَةُ كُلُّهَا مُجتَمِعَةً عَلَى إِثْبَاتِ عُلوِّ اللهِ تعَالَى.

ولَوْ أَوْرَدَ عَلَيْنَا مُورِدٌ فَقَالَ: إنَّ قَولَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّحمَنِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]، يَحْتَمِلُ أَنَّ وَجْهَ اللهِ تَعَالَى -وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ ذَاتِهِ- أَنَّهُ كَانَ فِي الأَرْضِ، وَبَقِيَ؟

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٨٣٤).

تَنْبِيهٌ ثَالِثٌ: اعْلَمْ أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ، أَنَّهُ صَدَرَ مِنِّي كِتَابَةٌ لبَعْضِ الطَّلَبَةِ تتضَمَّنُ مَا قُلْتُهُ فِي بَعْضِ المجَالِسِ فِي مَعيَّةِ اللهِ تعَالَى لِخَلْقِهِ؛ ذَكَرْتُ فِيهَا أنَّ عقيدَتَنَا: أَنَّ للهِ تعَالَى مَعيَّةً حقيقيَّةً (ذَاتيَّةً) تَلِيقُ بِهِ، وتَقْتَضِي إحَاطَتَهُ بكُلِّ شَيْءٍ عِلمًا وقُدرَةً، وسَمْعًا وبَصَرًا، وسُلْطَانًا وتَدْبِيرًا، وَأَنَّهُ سبْحَانَهُ مُنزَّهٌ أَنْ يَكُونَ مُختَلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا في أمكِنَتِهِمْ، بَلْ هُوَ العَلِيُّ بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ، وعُلوُّهُ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَا ينْفَكُّ عَنْهَا، وَأَنَّهُ مُستَوٍ عَلَى عَرْشِهِ -كَمَا يَلِيقُ بجَلَالِهِ-، وأَنَّ ذَلِكَ لا يُنَافِي مَعِيَّتَهُ؛ لأَنَّهُ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وأردْتُ بقَولِي: «ذَاتيَّة» تَوكِيدَ حقيقَةِ مَعيَّتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى[١].

ومَا أَرَدْتُ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ سبْحَانَهُ فِي الأَرْضِ، كَيْفَ وَقَدْ قُلْتَ في نَفْسِ هَذِهِ الكِتَابَةِ كَمَا تَرَى: أَنَّهُ سبْحَانَهُ مُنزَّهٌ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا في أَمْكِنَتِهِمْ،

فنقُولُ: لَا يحتَمِلُ هَذَا؛ وحَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ يحتَمِلُ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ بَعِيدٍ، فالآيَاتُ الأُخْرَى الدَّالَّةُ عَلَى عُلوِّهِ عَزَّوَجَلَّ تجعَلُ هَذَا المُتشابِهَ مُحكَمًا، وَهَذَا كَمَا قرَّرْنَا ونُقرِّرُ إذَا جَاءَكَ نَصٌّ مُشتَبِهٌ يُنَافِي نَصًّا مُحكَمًا فاحْمِلِ المُشتَبِهَ عَلَى المُحْكَم حَتَّى يَستَقِرَّ ذِهْنُكَ وَلَا يَكُونَ عِندَكَ تَشويشٌ وَلَا شَكٌّ؛ لأَنَّكَ سَتَقُولُ مَثَلًا: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وَجهُ الاستثْنَاءِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ أَيْ: عَلَى الأَرْضِ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فهَذَا رُبَّمَا يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ فِي الأَرْضِ. فيُقَالُ: إِنْ صَحَّ هَذَا الاحْتِمَالُ فالنُّصوصُ الأُخرَى دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللهَ تعَالَى فِي السَّمَاءِ.

[١] لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، وإِذَا أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِهِ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ يُضِيفُهُ إِلَى نَفْسِهِ فالمُرادُ نفسُهُ تعَالَى هُوَ لَا غَيرُهُ.

وأَنَّهُ العَلِيُّ بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ، وأنَّ عُلوَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُّ عَنْهَا، وقُلْتُ فِيهَا أيضًا مَا نَصُّهُ بالحَرْفِ الوَاحِدِ:

«ونَرَى أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ ضَالٌّ إِنِ اعْتَقَدَهُ، وكَاذِبٌ إِنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيرِهِ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ أَوْ أئمَّتِهَا» اهـ.

وَلَا يُمكِنُ لعَاقِلٍ عَرَفَ اللهَ وقدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ أَنْ يَقُولَ: إنَّ اللهَ مَعَ خَلْقِهِ فِي الأَرْضِ[١]. وَمَا زِلْتُ وَلَا أَزَالُ أُنْكِرُ هَذَا القَوْلَ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِي جَرَى فِيهِ ذِكْرُهُ[٢]، وأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنِي وَإِخْوَانِي المُسلِمِينَ بالقَوْلِ الثَّابتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا وفِي الآخِرَةِ.

هَذَا وَقَدْ كَتَبْتُ بَعْدَ ذَلِكَ مَقَالًا نُشِرَ فِي مجلَّةِ (الدَّعوةِ) الَّتِي تَصْدُرُ فِي الرِّياضِ، نُشِرَ يومَ الاثْنَيْنِ الرَّابعِ مِنْ شَهْرِ مُحَرَّم سَنَةَ ١٤٠٤هـ أَرْبَعٍ وأَرْبَعِ مِئَةٍ وأَلْفٍ، بِرَقْمِ (٩١١)[٣] قَرَّرْتُ فِيهِ مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى......

---

[١] (لعَاقِلٍ) يَعْنِي: فَضْلًا عَنْ مُؤمِنٍ؛ لأَنَّ العَقْلَ يَمْنَعُ مَنْعًا بَاتًّا أَنْ يَكُونَ اللهُ تعَالَى مَعَ خَلقِهِ فِي الأَرْضِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: مَا سَبَقَ مِنْ تَقْرِيرِ دَلَالَةِ العَقْلِ عَلَى عُلوِّ اللهِ، فإِذَا كَانَ عُلوُّ اللهِ تعالَى ثَابتًا بالعَقْلِ لَزِمَ أَنْ يكُونَ وُجودُهُ فِي الأَرْضِ مُمتَنِعًا فِي العَقْلِ، وقَولُهُ: «عرَفَ اللهَ وقَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ» يَعْنِي: عَظَّمَهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ، فهُوَ مِنَ القَدْرِ بمَعْنَى التَّعظِيمِ، كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الزمر:٦٧].

[٢] أَيْ: ذِكْرُ المَعيَّةِ.

[٣] أَحَدَ عَشَرَ وتِسعِ مِئَةٍ(١).

---

(١) وستأتي المقالة مع تعليق الشيخ بإذن الله تعالى في (ص:٥٤٢).

مِنْ أَنَّ معيَّةَ اللهِ تعالَى لخَلْقِهِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا[١]، وأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الحُلولَ والاخْتِلَاطَ بالخَلْقِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَستلْزِمَهُ[٢]، ....

---

[١] فَهِيَ مَعيَّةٌ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهَا، وَلَا يُمكِنُ أَنْ نُفسِّرَهَا بخِلَافِ ظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ أُولَئِكَ القَوْمَ المُعطِّلَةَ لَمَّا رَأَوْا تَفْسِيرَ السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَهَا بالعِلْمِ ونحوِهِ أَجْلَبُوا وأَجْنَبُوا عَلَيْنَا، وقَالُوا: أَنْتُمْ تُنكِرُونَ التَّأويلَ وتتَأَوَّلُونَ، فَمَا بَالُ التَّأويلِ يكُونُ حَرَامًا عَلَيْنَا وَحَلَالًا لَكُمْ؟! فنَقُولُ: إِنَّنَا نُؤمِنُ بأَنَّ المَعيَّةَ حَقٌّ، ولَيْسَ فِيهَا تَأوِيلٌ، والَّذِينَ فَسَّرُوها بالعِلْمِ فَسَّرُوهَا ببَعْضِ لَوَازِمِهَا، وقَصْدُهُمْ في ذَلِكَ إبطَالُ مَا اشْتَهَرَ فِي وَقْتِهِمْ وانْتَشَرَ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي كُلِّ مَكَانٍ -وَمَنْ رَاجَعَ كُتُبَ السُّنَّةِ المُؤلَّفَةِ فِي هَذَا البَابِ عَرَفَ مَقْصُودَهُمْ-، كَمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إنَّ اللهَ ينْزِلُ (بذَاتِهِ) إِلَى السَّماءِ الدُّنيا، مَعَ أَنَّ كَلِمَةَ (بذَاتِهِ) لَا حَاجَةَ لَهَا؛ لأَنَّ النُّزولَ مَتَى أُضِيفَ إِلَى اللهِ فَهُوَ المرادُ بِهِ نفسُهُ، لكِنَّهُمْ يُضيفُونَ كَلِمَةَ (بذَاتِهِ) رَدًّا عَلَى الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الَّذِي يَنْزِلُ أمرُهُ، أَوْ رَحْمَتُهُ، أَوْ مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِهِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] لأَنَّ هُناكَ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُقتَضَى -يَعْنِي: الجَائِزَ-، فهُنَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ -أَيْ: ثَلَاثُ نِسَبٍ-: مُمتنعٌ، وجَائِزٌ، ولَازِمٌ، اللَّازِمُ: مُمتَنِعٌ لَا شَكَّ، وَهُوَ كَوْنُ اللهِ تعالَى فِي الأَرْضِ، والجَائِزُ: كَذَلِكَ مُمتَنِعٌ، والمُمتَنِعُ: يَعْنِي: أَنْ يَمْتَنِعَ أَنْ يكُونَ تعالَى فِي الأَرْضِ، فهُوَ لَا وَاجِبٌ ولَا جَائِزٌ، بَلْ مُمتَنِعٌ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الأَرْضِ.

لكِنْ لـمَّا حَصَلَ الإشْكَالُ مِنْ بَعْضِ الإخْوَانِ فِي كَلِمَةِ (مَعيَّة ذاتيَّة) رَأَيْتُ استِبْعَادَهَا؛ ولهَذَا قُلْتُ: «ورَأَيْتُ مِنَ الوَاجِبِ استبْعَادَ كَلِمَةِ (ذَاتيَّة)، وبيَّنتُ أَوْجُهَ الجَمْعِ بَيْنَ عُلوِّ اللهِ تعَالَى وحقيقَةِ المَعيَّةِ».

ورَأَيْتُ مِنَ الوَاجِبِ اسْتِبْعَادَ كَلِمَةِ (ذَاتِيَّة)، وبَيَّنْتُ أَوْجُهَ الجَمْعِ بَيْنَ عُلوِّ اللهِ وحقيقَةِ المعِيَّةِ[١].

---

[١] رَأَيْتُ مِنَ الوَاجِبِ حذفَهَا لِسَببين:

السَّببُ الأَوَّلُ: دَفْعُ الإنسَانِ عَنْ عِرضِهِ، والوَاجِبُ عَلَى الإنسَانِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ عِرْضِهِ مَا اسْتَطَاعَ؛ لأَنَّ نفسَهُ أَمَانَةٌ عنْدَهُ.

السَّببُ الثَّانِي: أَنْ لَا يتوهَّمَ وَاهِمٌ أَنَّ ذَلِكَ يُرادُ بِهِ الحُلُولَ، فيَحتَجُّ بِهِ الحُلوليَّةُ، ويقُولُونَ: هَاأَنْتُمْ تقُولُونَ: إِنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وهَذِهِ مسأَلَةٌ خَطيرَةٌ، وإِنْ كَانَ مِنَ المعلُومِ أَنَّ هَذَا الثَّانِيَ لَا يُمكِنُ مَعَ قَولِنَا: إِنَّ الَّذِي يَعْتَقِدُ ذَلِكَ كَافِرٌ. لكِنْ مَعَ هَذَا أَهْلُ البَاطِلِ يَتَشَبَّثُونَ بكُلِّ شَيْءٍ لَا سِيَّمَا مِنْ شَخْصٍ يُعتَبَرُ قولُهُ ويُؤخَذُ بِهِ، فيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يتجنَّبَ كُلَّ مَا يُمكِنُ أَنْ يتَشَبَّثَ بِهِ أَهْلُ البَاطِلِ؛ لئَلَّا يُوقِعَ النَّاسَ فِي بَاطِلٍ، فيكُونُ كلامُهُ مِنَ المُتشَابِهِ، وأَهْلُ الزَّيغِ يَتَّبعُونَ المُتشَابِهَ فيَأخُذُونَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ الجَورِ يتَّبِعُونَ المُتشَابِهَ مِنْ أَجْلِ القَدْحِ فِي قَائِلِهِ.

واعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ إِذَا جَاءَتْهُمْ كَلِمَةٌ مُوهِمَةٌ ينْقَسِمُونَ فِيهَا إِلَى قِسْمَينِ: قِسْمٌ يتَّخِذُ مِنْهَا مَجَالًا للسَّبِّ والقَدْحِ، وقِسْمٌ آخَرُ: يتَّخِذُ مِنهَا مَجَالًا للتَّشبُّثِ بِهَا عَلَى بَاطِلِهِ الَّذِي يُرِيدُهُ؛ لِهَذَا رَأَيْتُ أَنَّ مِنَ الوَاجِبِ أن نَتْرُكَ هَذِهِ الكَلِمَةَ؛ لئَلَّا تُوهِمَ ولَوْ بَعْدَ أَزْمَانٍ طَويلَةٍ -لأَنَّ الكُتُبَ تبْقَى ويَفْنَى الكَاتِبُ-؛ لأَنَّهُ رُبَّما يَأْتِي وَاحِدٌ يَحْتَجُّ يقُولُ: هَذَا كَلَامُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ يقُولُ: كَذَا وَكَذَا. إِذَنْ: فهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ تعَالَى مَعَنَا فِي الأَرْضِ، فَإِذَا أُزيلَتِ الكَلِمَةُ المُوهِمَةُ، وأُتِيَ بالكَلَامِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرْآنُ والسُّنَّةُ زَالَ المَحْذُورُ، واللهُ أعلَمُ.

واعْلَمْ أنَّ كُلَّ كلِمَةٍ تستلْزِمُ كَونَ الله تعَالَى فِي الأَرْضِ، أَوِ اختلَاطَهُ بمخْلُوقَاتِهِ، أَوْ نَفْيَ عُلوِّهِ، أَوْ نَفْيَ استِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ممَّا لَا يَلِيقُ بِهِ تعَالَى؛ فإِنَّهَا كَلِمَةٌ بَاطِلَةٌ، يجِبُ إنكَارُهَا عَلَى قَائِلِهَا كَائِنًا مَنْ كَانَ، وبأَيِّ لَفْظٍ كَانَتْ[١].

وكُلُّ كَلَامٍ يُوهِمُ -وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ- مَا لَا يَلِيقُ باللهِ تعَالَى فَإِنَّ الوَاجِبَ تجنُّبُه؛ لئَلَّا يُظنَّ باللهِ تَعَالَى ظَنُّ السُّوءِ، لكِنَّ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعَالَى لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ فالوَاجِبُ إِثْبَاتُهُ، وبَيَانُ بُطلَانِ وَهْمِ مَنْ تَوهَّمَ فِيهِ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ[٢].

---

[١] فكُلُّ كَلِمةٍ تَستَلْزِمُ هَذَا فإِنَّهُ يجِبُ إنكَارُهَا وُجُوبًا، وَالَّتِي لَا تَستلزِمُ هَذَا لكِنَّها تُوهِمُ فترْفَعُ أيضًا؛ لئَلَّا يَقَعَ الوَهْمُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ لَهُمْ هَوًى؛ سَوَاءٌ بالإِنْكَارِ عَلَيْكَ، أَوْ بالاسْتِدْلَالِ بكَلامِكَ، إِذَنْ: كُلُّ شَيْءٍ يُوهِمُ بَاطِلًا فدَعْهُ.

[٢] والحَاصِلُ: أنَّ هَذَا الكَلَامَ هُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ سَمِعَ مِنَّا تقريرَ حقِيقَةِ المعيَّةِ، وأَنَّ اللهَ تعَالَى مَعَنَا حقيقَةً هُوَ نفسُهُ، وكَتَبْتُ لَهُ كَلِمَةً فِي ذَلِكَ، ونَقَلْتُ لَهُ كَلَامَ أَهْلِ العِلْمِ وبيَّنْتُ لَهُ أَنَّ عقيدَتَنَا: أَنَّنَا نَعتَقِدُ أَنَّ اللهَ تعَالَى «مَعَنَا»، حَقٌّ عَلَى حقِيقَتِهِ، مَعيَّةٌ (ذاتيَّةٌ)؛ ففَهِمَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَلِمَةِ (ذَاتيَّة) أَنَّهُ يُرَادُ بِهَا الحُلُولُ، وأَنَّهُ مَعَنا هُوَ نفْسُهُ فِي الأَرْضِ، فاحْتَجَّ بذَلِكَ قَوْمٌ عَلَيْنَا.

حتَّى إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ بَعضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ البَلَادِ يحتجُّونَ بكَلَامِي هَذَا عَلَى مذهَبِهِمُ البَاطِلِ بأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مَعَنَا فِي الأَرْضِ، وآخَرُونَ احتَجُّوا بهَذَا عَلَيْنَا وقَالُوا: هَذَا الكَلَامُ لَا يجُوزُ. فلَمَّا رَأَيْنَا أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ أَوْجَبَتْ هَذَا الشَّكَّ أَوْ هَذَا

....

الوَهْمَ رَأَيْتُ مِنَ الوَاجِبِ تركَهَا؛ لأَنَّهَا تُوهِمُ مَعْنًى بَاطِلًا وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، والإنسَانُ يجِبُ أَنْ يَحْمِيَ جَنَابَ الرُّبوبيَّةِ مِنْ كُلِّ مَا يُوهِمُ مَعْنًى فَاسِدًا.

فقَـرَّرْتُ فِي هَذَا الكِتَابِ، وكذَلِكَ فِيمَا نُشِرَ فِي مجلَّةِ (الدَّعوَة)؛ قـرَّرْتُ أَنْ أحذِفَ كَلِمَةَ (ذَاتيَّة)، وأَقْتَصِرَ عَلَى قَولِهِ: «حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ»، ومعلُومٌ أَنَّ كَلِمَةَ «حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ» الَّتِي قَالَهَا شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ وتلمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، لَا شَكَّ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعَنَا هُوَ نَفْسُهُ، ولكِنَّهُ فَوْقَ السَّمَواتِ، ولَا مُنَافَاةَ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ: هُوَ مَعَنَا نَفْسُهُ، ولكِنَّهُ فَوْقَ السَّماءِ؛ لِـمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا مِنْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لَا يُقَاسُ بخَلْقِهِ، وَمِنْ أَنَّ العُلوَّ لَا يُنافِي المَعيَّةَ؛ كَمَا يُقَالُ: القَمَرُ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّماءِ.

انتهَى الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المسأَلَةِ، وَهِيَ مسأَلَةُ المَعيَّةِ، أَمَّا أَقْسَامُ المعيَّةِ فَهِيَ مَعرُوفَةٌ[1].

مسأَلَةٌ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ العِبَارَتَينِ: «اللهُ مَعَنَا بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ»، وَ«اللهُ مَعَنَا فِي كُلِّ مَكَانٍ»؟

الجَوابُ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، لكِنْ يُقَالُ: بذَاتِهِ؛ للتَّوكِيدِ فَقَطْ، لكِنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يُنَصُّ عَلَى الذَّاتِ فيُقَالُ: إنَّ اللهَ مَعَنَا بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ لئَلَّا يَفهَمَ السَّامِعُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ عَميقٌ المَعْنَى البَاطِلَ وَهُوَ الحُلولُ.

مسأَلَةٌ: مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ نَفْهَمُ أَنَّ كَوْنَ الإنسَانِ فِي السَّقْفِ وَهُوَ فِي الأَرْضِ

---

(١) انظرها في شرح الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ على العقيدة الواسطية (١/ ٤٠١).

....

أنَّ هَذَا مُحَالٌ فِي حَقِّ المخلُوقِ؟ ألَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: فُلَانٌ فِي المَنَارَةِ بذَاتِهِ، وهُوَ مَعَنَا بذَاتِهِ هُنَا؟ أَيْ: مُشرِفٌ عَلَيْنَا.

الجَوابُ: لَا، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ لذَاتٍ وَاحِدَةٍ أَنْ تكُونَ فِي مَكَانَينِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، أمَّا الإشرَافُ فَلَا بَأْسَ، لكِنْ هُوَ حقيقَةً لَا، بخِلَافِ الخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ فلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.

مسألَةٌ: قَولُهُمْ: «مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا»، هَلِ المَعْنَى أنَّ القَمَرَ بذَاتِهِ مَعَنَا؟

الجَوابُ: نَعَمْ، وهُوَ فَوْقُ، لكِنْ لَا نَقُولُ: هُوَ مَعَنَا حقيقَةً فِي الأَرْضِ، وَهُوَ فِي السَّطْحِ.

مسأَلَةٌ: عِنْدَ تفسِيرِنَا للمَعيَّةِ بأنَّهَا «حقِيقَة» وتَرْكِنَا لِمَا قَالَهُ السَّلفُ؛ مِنْ أنَّهَا العِلْمُ يقُولُ بعضُ النَّاسِ: ائتُونِي بحَرْفٍ وَاحِدٍ أنَّ السَّلَفَ فسَّرُوا المَعيَّةَ بغَيرِ العِلْمِ، وقَالَ: إنَّ هُنَاكَ مِنَ العُلماءِ مَنْ نَقَلَ الإجمَاعَ عَلَى تَفْسِيرِ السَّلفِ للمَعيَّةِ بالعِلْمِ، فهَلْ يُردُّ عَلَيْهِ بمِثْلِ نَقْلِنَا للإجْمَاعِ عَلَى إجمَاعِهِمْ عَلَى الاسْتِوَاءِ وعَلَى اليَدِ مَثَلًا، وَأَنَّهُ عَلَى الحقِيقَةِ؟

الجَوابُ: لَا أحْفَظُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّهَا -أي: المَعيَّةَ- العِلْمُ؛ إلَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَطْ، هَذَا إنْ صَحَّ عَنْهُ الأَثَرُ، والبَاقِي كُلُّهُ مِنَ التَّابِعِينَ فمَنْ بَعْدَهُمْ، بَعْدَ أَنْ ظَهَرَ مذهَبُ الجهميَّةِ، وَكَمَا قُلْنَا لكُمْ: إنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تُفسَّرَ بالعِلْمِ -أَيْ: بهَذَا اللَّازِمِ-؛ لئَلَّا يتوهَّمَ العَوامُّ الَّذِينَ لَا يَستَطِيعُونَ الجَمْعَ بَيْنَ العُلوِّ والمَعيَّةِ.

....

أمَّا عَنِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فنعَمْ، نَرُدُّ عَلَيْهِمْ بنَفْسِ الطَّرِيقَةِ، ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ نَحْصُرُ معْنَى المعيَّةِ بالعِلْمِ فَقَطْ مَعَ أَنَّهَا عَامَّةٌ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ فِي عِلْمِهِ، وسَمْعِهِ، وبَصَرِهِ، وقُدرَتِهِ، وكُلِّ شَيْءٍ.

مسأَلَةٌ: بَعْضُ مَنْ يَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الحُلولِ والاتِّحادِ يستَدِلُّ بآيَةِ المُجادلَةِ يقُولُ: إنَّ السِّياقَ فِي آيَةِ المُجادَلَةِ يَدُلُّ عَلَى أنَّ المعيَّةَ مَعِيَّةُ عِلْمٍ؛ لأَنَّهَا مَبدُوءَةٌ بعِلْمٍ ومَخْتُومَةٌ بعِلْمٍ؟

الجَوابُ: نَعَمْ، هَذَا قَرينَةٌ عَلَى أَنَّ المُرادَ بالمَعيَّةِ هُنَا لَوَازِمُهَا، وهُوَ لَيْسَ إِلَى ذَاكَ فِي الصِّحَّةِ؛ لأَنَّنَا حَتَّى لَوْ قُلْنَا: «عِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ» فَفِيهَا إِشْكَالٌ.

مسأَلَةٌ: هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَهْلِ الحُلولِ وأَهْلِ الاتِّحادِ؟

الجَوابُ: (الحُلوليَّةُ) يقُولُونَ: إنَّ الخَالِقَ مُنفَرِدٌ بَائِنٌ عَنِ الخَلْقِ، لكنَّهُ حَالٌّ فِي أَمْكِنَتِهِمْ فِي نَفْسِ الأَرْضِ. مثلًا، وَ(أَهْلُ الاتِّحادِ) يقُولُونَ: إنَّ الخَالِقَ اتَّحَدَ بالمخْلُوقِ. وهُنَاكَ أَهْلُ (وحدَةِ الوُجُودِ) وَهُمْ أَخْبَثُ مِنْ هَؤُلاءِ، كُلُّهُمْ يقُولُونَ: الخَالِقُ والمخْلُوقِ وَاحِدٌ مِنَ الأَصْلِ، لَيْسَ هُنَاكَ خَالِقٌ بَائِنٌ، بَلِ الخَالِقُ هُوَ المخْلُوقُ. وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّدمُريَّةِ مِنْ هَذَا شَيْئًا عَجِيبًا، وَهَذَا مذهَبُ غُلاةِ الصُّوفيَّةِ؛ حَتَّى إنَّ بعضَهُمْ يقُولُ: مَا فِي الجُبَّةِ إِلَّا اللهُ! يَعْنِي: نفسَهُ، إِذْ إِنَّهُ لَابِسٌ جُبَّةً، ويَأْتُونَ بكَلَامٍ هَذَيانٍ، ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَنَا نَاصِبٌ الْآنَ خَيْمَتِي عَلَى نَارِ جَهَنَّمَ! وهُوَ فِي الأَرْضِ، يَهْذِي.

مسأَلَةٌ: إِذَا قُلْنَا: «ذَاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ» هَلْ مِثْلُ قولِهِ فِي اللُّغةِ العربيَّةِ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ بنَفْسِهِ؟

المِثَالُ السَّابعُ والثَّامِنُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وقولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥][١]، حَيْثُ فُسِّرَ القُرْبُ فِيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ[٢].

الجَوابُ: نَعَمْ، بمَعْنَى: نَفْسٍ تَمَامًا؛ وَلِهَذَا أَرَى أَنَّ التَّعبِيرَ بِـ(النَّفْسِ) أَوْلَى؛ لأَنَّهَا اللَّفْظُ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّصُّ، مِثْلَمَا قُلْنَا فِي كَلِمةِ (مِثْل)، وأَنَّهَا أَوْلَى؛ ولأَنَّ الذَّاتَ فِي الأَصْلِ لَا تُقَالُ للعَينِ، إِنَّمَا هِيَ وَصْفٌ، كَمَا فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ»، فالأَصْلُ أَنَّ (ذَات) فِي النِّساءِ كَـ(ذُو) في الرِّجَالِ -صِفَةٌ-، وتَأْتِي (ذَات) و(ذُو) اسْمًا مَوصُولًا في لُغَةِ طَيِّئٍ.

أَمَّا قَولُهُ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَبَ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ مِنْهَا فِي ذَاتِ اللهِ»(١)، فالمَعْنَى: أَيْ: فِي جِهَتِهِ.

[١] «المِثَالُ السَّابعُ والثَّامِنُ» مِنَ الأَمْثِلَةِ الَّتِي احتَجَّ بِهَا أَهْلُ التَّعطِيلِ عَلَى أَهْلِ الإِثْبَاتِ وقَالُوا: كَيْفَ تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا التَّأْوِيلَ وَأَنْتُم تُؤَوِّلُونَ قولَهُ تعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، وقولَهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ حيثُ فُسِّر القُربُ فيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ.

[٢] إِنَّ السَّلفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرونَ أَنَّ المُرادَ بالقُربِ فِي الآيَتَينِ هُوَ قُربُ المَلَائِكَةِ، وإِلَى هَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وقَالَ: إِنَّ المُرادَ بالقُربِ قُربُ الملائكَةِ، لَا قُرْبُ اللهِ تعَالَى(٢). واسْتَدَلَّ لذَلِكَ -كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ- فقَالَ أَهْلُ التَّعطِيلِ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، رقم (٢٣٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٩).

والجَوَابُ: أنَّ تفسيرَ القُرْبِ فيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ لَيْسَ صَرْفًا للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِمَنْ تَدبَّرَهُ[١].

إنَّ ظَاهِرَ الآيَتَينِ أنَّ اللهَ بنَفْسِهِ أقْرَبُ إِلَى الإنسَانِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، ويقُولُونَ أيضًا: إنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ الثَّانيَةِ أَنَّ اللهَ بنَفْسِهِ أقْرَبُ إِلَى الحُلقُومِ أَوْ إِلَى المُحْتَضَرِ مِنْ أَهْلِهِ، هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الآيَتَينِ؛ لأَنَّ قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ فالضَّمِيرُ (نحْنُ) يعُودُ عَلَى (اللهِ)؛ وعَلَى هَذَا يَكُونُ الضَّمِيرُ المُستتِرُ في الخَبَرِ عَائِدًا عَلَى (اللهِ)، وَهَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ حَيْثُ قَالَ: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾، كذَلِكَ أيْضًا قولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ أَيْ: مِنَ الحُلْقُومِ، فالضَّمِيرُ (نَحْنُ) يعُودُ عَلَى (اللهِ)، والضَّمِيرُ المُستتِرُ فِي الخَبَرِ يعُودُ عَلَى (اللهِ)، فظَاهِرُ الآيَتَينِ أنَّ اللهَ نفسَهُ أقْرَبُ إِلَى الإنسَانِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، وكذَلِكَ أيضًا أقْرَبُ إِلَى الإنسَانِ مِنَ الحُلقُومِ ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة:٨٣-٨٤]، نحْنُ أقرَبُ إليْهِ، أَيْ: إِلَى الحُلقومِ، ويجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى نحْنُ أقْرَبُ إليْهِ؛ أَيْ: إِلَى المَيِّتِ المُحتضَرِ مِنْكُمْ؛ لهَذَا قَالَ أهْلُ التَّعطِيلِ: إنَّكُمْ إذَا فسَّرتُمُ القُربَ فِيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ فهَذَا تأويلٌ. أَيْ: صَرْفٌ للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، ولكِنْ كَمَا قُلْنَا سَابِقًا: إنَّ التَّأويلَ إِذَا كَانَ بدَلِيلٍ فهُوَ حَقٌّ، ولَا يُسمَّى تأويلًا بالمَعْنَى الاصطِلَاحيِّ، بَلْ يُسمَّى تَفْسيرًا.

[١] وفِي هَذَا حَثٌّ عَلَى التَّدبُّرِ قبْلَ الحُكْمِ، كَمَا أَمَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩] تَدبَّرْ، لَا تتعجَّلْ بالحُكْمِ؛ ولهَذَا قَالَ: «لِمَنْ تَدبَّرَهُ».

أَمَّا الآيَةُ الأُولَى: فإِنَّ القُرْبَ مُقيَّدٌ فِيهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ[١]، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨]، ففِي قولِهِ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ المُرادَ بِهِ قُربُ المَلَكَينِ المُتَلَقِّيينِ[٢].

أَمَّا الآيَةُ الثَّانِيَةُ: فإِنَّ القُربَ فِيهَا مُقيَّدٌ بحَالِ الاحْتِضَارِ، وَالَّذِي يحضُرُ المَيِّتَ عنْدَ مَوتِهِ هُمُ المَلَائِكَةُ؛ ولقَولِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، ثُمَّ إِنَّ فِي قَولِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٥] دليلًا بيِّنًا عَلَى أَنَّهُمُ الملائِكَةُ، إِذْ يدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا القَرِيبَ فِي نَفْسِ المكَانِ، ولكِنْ لَا نُبصِرُهُ، وَهَذَا يُعيِّنُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ قُربَ الملائِكَةِ؛............

---

[١] أَيْ: عَلَى قُرْبِ المَلَائِكَةِ.

[٢] وَلَوْ كَانَ المُرادُ بِهِ قُرْبَ اللهِ لكَانَ اللهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ دَائِمًا، سَوَاءٌ حِينَ يتلَقَّى المُتلقِّيَانِ عَنْ يَمِينِهِ وعَنْ شِمَالِهِ قَعِيدٌ أَوْ لَا.

وعَلَى هَذَا فيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿أَقْرَبُ﴾ الَّذِي هُوَ اسْمُ التَّفضِيلِ؛ لِذَا يحسُنُ الوُقُوفُ عِندَ قولِهِ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ﴾؛ لئَلَّا يَتوهَّمَ وَاهِمٌ أَنَّ قولَه: ﴿قَعِيدٌ﴾ بدَلٌ مِنَ ﴿الْمُتَلَقِّيَانِ﴾ ولَيسَتْ كَذَلِكَ، إِذَنِ: المُرادُ بالقُربِ قُرْبُ المَلائِكَةِ؛ لأَنَّهُ قيَّدَ ذَلِكَ بقَولِهِ: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ أَيْ: للإنسَانِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ حِينَ يتَلَقَّى المُتلقِّيَانِ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ. هَكَذَا قَرَّرَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ(١)، وهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ التَّدبُّرِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٩).

لاستِحَالَةِ ذَلِكَ في حَقِّ اللهِ تعَالَى[١].

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: فلِمَاذَا أَضَافَ اللهُ القُربَ إِلَيْهِ؟ وَهَلْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا التَّعبيرِ مُرَادًا بِهِ المَلائِكَةُ؟.

فالجَوابُ: أَضَافَ اللهُ تعَالَى قُرْبَ مَلائكَتِهِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ قُربَهُم بأمرِهِ، وهُمْ جُنُودُهُ ورُسلُهُ[٢].

---

[١] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٥]، قَولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ اختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَولِهِ: ﴿إِلَيْهِ﴾ هَلِ المُرادُ: إِلَى المُحتضَرِ أَوِ المُرادُ: إِلَى الحُلْقُومِ؟ وسَبقَتِ الإشَارَةُ إِلَيْهِ، وهَذَا لَا يُؤثِّرُ فِي مَعْنَى الآيَةِ بالنِّسبَةِ لقَولِهِ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾، فإِنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا القَريبَ مَوجُودٌ فِي المكَانِ لكِنْ لَا نُبصِرُهُ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَسْتَحِيلُ أَنْ يكُونَ مَوجُودًا فِي المَكَانِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وهَذَا مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ قَالَ: إِنَّ المُرادَ بذَلِكَ قُرْبُ الملائِكَةِ، وَبَيَّنَ وَجْهَ مَا قَالَ، وَهُوَ وَجِيهٌ.

[٢] إِذَنْ: نقُولُ: أَضَافَ اللهُ القُربَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ هَؤُلاءِ مَلائِكَتُهُ وجُنُودُهُ يأتَمِرُونَ بأمْرِهِ، فكَانَ قُربُهُمْ كقَرْبِهِ؛ كَمَا تَقُولُ مَثَلًا: بَنَى الأَمِيرُ قصْرَهُ. وَهَلِ الأَمِيرُ هُوَ الَّذِي بَاشَرَ بِنَاءَ القَصرِ بنَفْسِهِ أَوْ أَمَرَ بِهِ؟ الجَوَابُ: الثَّانِي، إِذَنْ فإِضَافَةُ الشَّيءِ إِلَى مَنْ يُدبِّرُ القَومَ إِضَافَةٌ سَائِغَةٌ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ، ولَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ، فهُنَا أَضَافَ اللهُ القُربَ إِلَيْهِ، والمُرادُ مَلائِكَتُهُ؛ لأَنَّهُمْ إِنَّما قُرِّبُوا بأَمْرِهِ؛ ولأَنَّهُم جنُودُهُ، فقُرْبُهُم كَقُربِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولِهَذَا نظِيرٌ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ جَاءَ نَحوُ هَذَا التَّعبيرِ مُرادًا بِهِ المَلائكَةُ،

وقَدْ جَاءَ نحوُ هَذَا التَّعبيرِ مُرَادًا بِه الملائِكَةُ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]، فإنَّ المُرادَ بِهِ قِراءَةُ جبريلَ القُرآنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَعَ أنَّ اللهَ تعَالَى أضَافَ القِرَاءَةَ إلَيْهِ، لكِنْ لـمَّا كَانَ جِبْرِيلُ يقرؤُهُ عَلَى النَّبيِّ ﷺ بأمْرِ اللهِ تعَالَى صحَّتْ إضَافَةُ القِراءَةِ إلَيْهِ تعَالَى، وكَذَلِكَ جَاءَ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:٧٤]، وإبراهِيمُ إنَّما كَانَ يُجادِلُ الملائكَةَ الَّذِينَ هُمْ رُسُلُ اللهِ تعَالَى»[1].

المِثَالُ التَّاسِعُ والعَاشِرُ: قَولُهُ تعَالَى عَنْ سَفِينَةِ نُوحٍ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقَولُهُ لُموسَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩].

كقَولِهِ تعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾، فإنَّ المُرادَ به قِراءَةُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ القُرآنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَعَ أنَّ اللهَ تعَالَى أضَافَ القِرَاءَةَ إلَيْهِ، لكِنْ لـمَّا كَانَ جبريلُ يقرؤُهُ عَلَى النَّبيِّ ﷺ بأمْرِ اللهِ تَعَالَى صحَّت إضافَةُ القِرَاءَةِ إلَيهِ تَعالَى، وكَذَلِكَ جَاءَ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾، وإبْراهِيمُ إنَّما كَانَ يُجادِلُ الملائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ رُسُلُ اللهِ تعَالَى».

[١] إذَنْ: هَلْ فِي قَولِنَا: إنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾، وقَولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ هَلْ فِيهَا إخْرَاجٌ للآيَتَيْنِ عَنْ ظَاهِرِهِمَا؟ الجَوَابُ: لَا، إذَنْ فاحْتِجَاجُ أهْلِ التَّعطِيلِ عَلَيْنَا بأنَّنا أوَّلْنَا احْتِجَاجٌ باطِلٌ؛ لأنَّ دَعْوَاهُمْ أنَّ ظَاهِرَهُمَا قُرْبُ اللهِ نفسِهِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، لَا يُساعِدُ عَلَيْهَا اللَّفْظُ -كَمَا تَقدَّمَ- فَتخلَّصْنَا الْآنَ مِنْ هَذَا الإيرَادِ، وتبيَّنَ الْآنَ أنَّ صَرْفَنَا الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا كَانَ بدَلِيلٍ، ونَحْنُ لَا نُنْكِرُ أنْ يُصرَفَ الكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ إذَا كَانَ بدَلِيلٍ، لأنَّ صَرْفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بدَلِيلٍ هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ تَمامًا.

والجَوابُ: أنَّ المَعْنَى فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ عَلَى ظَاهِرِ الكَلَامِ وحقِيقَتِهِ، لكِنْ مَا ظَاهِرُ الكَلَامِ وحقيقَتُهُ هُنَا؟

هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وحقيقَتَهُ أنَّ السَّفينَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ؛ أَوْ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُربَّى فَوْقَ عَيْنِ اللهِ تعالَى؟!

أَوْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ أنَّ السَّفينَةَ تَجْرِي وعَينُ اللهِ تَرْعَاهَا وتَكلَؤُهَا، وكذَلِكَ تَربيَةُ مُوسَى تكُونُ عَلَى عَيْنِ اللهِ تَعَالَى تَرْعَاهُ ويَكلَؤُهُ بِهَا.

ولَا رَيْبَ أنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ الكَلَامُ بمُقْتَضَى الخِطَابِ العَرَبِيِّ، والقُرآنُ إنَّمَا نَزَلَ بلُغَةِ العَرَبِ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وقَالَ تعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، ولَا أَحَدَ يفْهَمُ مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: فُلَانٌ يَسِيرُ بعَينِي. أنَّ المَعْنَى أنَّهُ يَسِيرُ دَاخِلَ عَينِهِ، ولَا مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: فُلانٌ تَخرَّجَ عَلَى عَينِي. أنَّ تَخرُّجَه كَانَ وهُوَ رَاكِبٌ عَلَى عينِهِ، وَلَوِ ادَّعَى مُدَّعٍ أنَّ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ فِي هَذَا الخِطَابِ لضَحِكَ مِنْهُ السُّفهاءُ فَضْلًا عَنِ العُقَلَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا مُمتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ، وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ عَرَفَ اللهَ وقدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ أَنْ يفهَمَهُ في حَقِّ اللهِ تعالَى؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى مُستوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، لَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا هُوَ حَالٌّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلوًّا كَبِيرًا[١].

[١] أهْلُ التَّعطِيلِ قَالُوا: إنَّ قَولَهُ تعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ مُؤوَّلٌ عِنْدَكُمْ؛

....

لأَنَّ ظَاهِرَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أَنَّهَا فِي وَسَطِ العَيْنِ، والبَاءُ تَأْتِي بمَعْنَى (في) كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِالَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، أَيْ فِي اللَّيلِ، وَقَالُوا أيضًا: إنَّ ظَاهِرَ قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ أنه فَوقَ العَيْنِ.

هكَذَا زَعَمُوا، وَهُمْ زَعَمُوا هَذَا المَعْنَى مَعَ أَنَّهُمْ لَا يقُولُونَ بِهِ؛ لأَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ العَيْنَ أَصْلًا، لكِنَّ قصدَهُمُ الإنكَارُ والإلزَامُ؛ أَنْ يُلزِمُوا أَهْلَ السُّنَّةِ إمَّا بمُوافقَةِ أَهْلِ التَّأويلِ عَلَى تَأويلِهِمْ، أَوْ بمُدَاهَنَتِهِمْ عَلَى الأَقَلِّ، فنَقُولُ: تَبًّا لَكُمْ! كَيْفَ يكُونُ هَذَا الظَّاهِرَ؟ وهَلْ أَحَدٌ يُمكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: إنَّ ظَاهِرَ قَولِهِ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أَنَّ السَّفينَةَ جَرَتْ بِعَيْنِ اللهِ فِي وَسَطِ عَينِهِ؟ أَبَدًا لَا يُمكِنُ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا أيضًا دَلِيلٌ عَلَى جَهْلِكُمْ باللُّغَةِ العَربيَّةِ، فإِنَّ البَاءَ لَا تَأْتِي للظَّرفيَّةِ إلَّا بقَرينَةٍ، كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِالَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، يَعْنِي: وَفِي اللَّيلِ، وأَنْتُمُ الْآنَ جعَلْتُمُوهَا للظَّرفيَّةِ؛ وَهِيَ لَا تَأْتِي للظَّرفيَّةِ إلَّا بقَرينَةٍ؛ لأَنَّ الأصْلَ أَنَّهَا لغَيرِ الظَّرفيَّةِ، بَلْ للمَصَاحَبَةِ والتَّعدِيَةِ، هَذَا الأَصْلُ، فهُنَا البَاءُ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ للمُصاحَبَةِ عَلَى المعْنَى الأَصليِّ، يَعْنِي: تَجْرِي وَعَينُنَا تَصْحَبُهَا بالرُّؤيةِ والرِّعَايَةِ والعِنَايَةِ، هَذَا المَعْنَى الَّذِي لَا يُحتَمَلُ غيرُهُ، هَذَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ.

كذَلِكَ أيْضًا كُلُّ العَرَبِ إذَا قَالُوا: هَذَا الشَّيءُ بعَينِي. فمَعْنَاهُ: أَنَّهُ عِنْدِي مَرئِيٌّ، ومنظُورٌ، ومُعْتَنًى بِهِ، ولَمْ تُفارِقْهُ عَيْنِي، وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: «وَاللهِ أَنْتَ بعَينِي» أَوْ «أَنْتَ بعَينِي وَعَلَى رَأْسِي» أَنَّ الرَّجُلَ دَخَلَ بوَسَطِ العَيْنِ ورَكِبَ عَلَى الرَّأْسِ،

....

بَلْ يُفْهَمُ مِنْ قَولِهِ: «عَلَى رَأْسِي»، يَعْنِي: مُعَظَّمٌ عِنْدِي، و«بِعَيْنِي» يَعْنِي: مُعتَنٍ بِكَ غَايَةَ العِنَايَةِ، حَتَّى كَأَنَّكَ مَا تَغِيبُ عَنْ عَينِي، هَذَا مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ولَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنَ التَّرْكِيبِ إِلَّا هَذَا، فَهَذَانِ وَجْهَانِ.

الوجْهُ الثَّالِثُ: كُلٌّ يَعْلَمُ أَنَّ السَّفِينَةَ مَا صَعِدَتْ إِلَى السَّمَاءِ، وإِنَّمَا السَّفِينَةُ فِي الأَرْضِ يَصنَعُهَا نُوحٌ فِي الأَرْضِ وجَرَتْ عَلَى المَاءِ فِي الأَرْضِ، فَكَيْفَ يُمكِنُ أَنْ نقُولَ: ظَاهِرُ اللَّفْظِ أَنَّ السَّفِينَةَ جَرَتْ بعَيْنِ اللهِ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا مُغَالَطَةٌ وعُدْوَانٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وعُدْوَانٌ عَلَى كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورَسُولِهِ ﷺ؟!

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ حَمَلْنَا قَوْلَ اللهِ تعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ الإنسَانَ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيءَ فِيهِ، فِيمَا لَوْ نَظَرَ إِلَى الشَّيءِ فإِنَّ صُورَةَ هَذَا الشَّيءِ تَكُونُ فِي عينِهِ، أَلَا يَكُونَ هَذَا الحَمْلُ صَحِيحًا؟

فالجَوابُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرِدَ مِثْلُ هَذَا؛ لأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّكَ جَعَلْتَ حَدَقَةَ عَيْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَحَدَقَةِ أعيُنِنَا، وأَنَّ الَّذِي يَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ هُوَ صُورَةُ السَّفِينَةِ.

أَمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ فإِنَّ (تُصنَع) بمَعْنَى: تُرَبَّى؛ لأَنَّ صِنَاعَةَ كُلِّ شَيْءٍ بحَسبِهِ، فصِنَاعَةُ الحَدِيدِ؛ لأَجْعَلَهُ قِدْرًا مَعْنَاهُ: تَهيِئَتُهُ للطَّبْخِ، وصِنَاعَةُ الإنسَانِ مَعْنَاهُ: تَربيتُهُ حتَّى أَحْمِلَهُ عَلَى أَنْ يكُونَ فِي أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الأخْلَاقِ، أَمَّا قولُهُمْ: إِنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى عَيْنِ اللهِ، أَيْ: مَصْنُوعٌ عَلَى عَيْنِ اللهِ، فَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ هَذَا مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ إِطْلَاقًا، صَحِيحٌ أَنَّ (عَلَى) بمَعْنَى العُلوِّ، لكنَّهَا بمَعْنَى العُلوِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بحَسبِهِ، لَوْ أَنَّ إنسَانًا قَالَ لشَخْصٍ: أَعْطِنِي هَذَا؛

فَإِذَا تَبيَّنَ بُطلَانُ هَذَا مِنَ النَّاحيَةِ اللَّفْظيَّةِ والمَعنويَّةِ[١] تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الكَلَامِ هُوَ القَوْلَ الثَّانِيَ أَنَّ السَّفينَةَ تجْرِي وَعَيْنُ اللهِ تَرْعَاهَا وتَكلَؤُهَا، وكذَلِكَ تَربيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللهِ يَرعَاهُ ويكلَؤُهُ بِهَا، وَهَذَا مَعنَى قَولِ بَعضِ السَّلَفِ: «بمَرْأًى مِنِّي»، فإِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يكلَؤُهُ بعَيْنِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَاهُ، ولازِمُ المَعْنَى الصَّحِيحِ جُزْءٌ مِنْهُ، كَمَا هُوَ مَعلُومٌ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، حَيْثُ تَكُونُ بالمطَابَقَةِ والتَّضمُّنِ والالتِزَامِ[٢].

فَقَالَ: عَلَى عَيْنِي، أَوْ عَلَى هَذَا. -يَعْنِي: عَلَى أَنْفِي-، فَلَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ سيَأْتِي بِهِ محْمُولًا عَلَى أنْفِهِ، بَلْ يَعْنِي بذَلِكَ أَنَّهُ مُستعِدٌّ غَايَةَ الاسْتِعْدَادِ حَتَّى لَوْ لَمْ يجِدْ مَا يحمِلُهُ إِلَّا عَلَى أنْفِهِ لحَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَفِي قَولِهِ: «عَلَى عَيْنِي» يَعْنِي: أَنَّ هَذَا سيَكُونُ مِنِّي محلَّ نظَرٍ وعِنَايَةٍ دَائمًا، فكُلٌّ يَعْرِفُ هَذَا المَعْنَى، وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ أَنَّ مَعنَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ التَّربيَةُ فَوْقَ العَينِ؛ لأَنَّهُ مَعْنًى بَاطِلٌ، لَا يُقِرُّهُ عَقْلٌ.

ثُمَّ نَقُولُ لهُمْ: أَيْنَ تَربَّى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ هَلْ هُوَ فِي الأَرْضِ؟ أَوْ فِي السَّماءِ عَلَى عَيْنِ اللهِ؟ الجَوابُ: فِي الأَرْضِ، وهَذَا أَيْضًا ممَّا يُبطِلُ قَولهُمْ: إِنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ أَنَّ مُوسَى تَربَّى عَلَى عَيْنِ اللهِ حقيقَةً. حينَئِذٍ نَقُولُ: نَحْنُ لَمْ نَصْرِفِ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ، والظَّاهِرُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ ظَاهِرُهُ ظَاهِرٌ بَاطِلٌ، لَيْسَ مُرَادًا، وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ المُرادُ؛ فبَطَلَ إلزَامُكُمْ إِيَّانَا بالتَّأويلِ.

[١] أَيْ: معنَويَّةٌ عقليَّةٌ؛ فمُحَالٌ أَنْ تَكُونَ السَّفينَةُ فِي عَيْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَمْ نَقُلْ: «مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ»؛ لأَنَّنا نُخَاطِبُ أُناسًا يقُولُونَ: نَحْنُ نتَّبِعُ الشَّرعَ.

[٢] وتَفْسِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ للآيَةِ بأَنَّ مَعْنَاهَا: تجْرِي وَعَيْنُنَا تَصْحَبُهَا بالمَرْأَى؛

....

لَا يُخالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ، نَقُولُ هَذَا لَا تعصُّبًا لرَأْينَا، لكِن هَذَا مَعْنَى الكَلامِ الَّذِي لَا يَحتَمِلُ غيرَهُ، كذَلِكَ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ أَيْ: عَلَى مَرْأَى مِنِّي، أرَاكَ بعَينِي وأسدِّدُكَ؛ وهَكَذَا وَقَعَ، فمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَربَّى فِي بَيْتِ فِرْعَونَ الَّذِي كَانَ يَقْتُلُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أجْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا هُوَ السِّرُّ فِي قَولِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ حَيْثُ يَسَّرَ اللهُ لَهُ هَذِهِ المرْأَةَ الصَّالِحَةَ -امرَأَةَ فِرْعَونَ-، فتَرَبَّى عنْدَهَا فِي بَيْتِ فِرْعَونَ، فتَبيَّنَ الْآنَ أنَّ هَؤُلاءِ الَّذِينَ أجْلَبُوا وأجْنَبُوا عَلَيْنَا إنَّما يَضُرُّونَ أنفسَهُمْ، حَيْثُ تَبيَّنَ عَوارُهُمْ وأنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ إِلَّا البَاطِلَ، وسبْحَانَ اللهِ! هَلْ تَفْسِيرُنَا لقَولِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ بهَذَا التَّفسِيرِ كتَفْسِيرِ أُولَئِكَ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أَيْ: بقُدرَتِي، وَهَلْ للهِ عَزَّوَجَلَّ قُدرتَانِ أَوْ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ؟! الجَوَابُ: قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ يَقْدِرُ بِهَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الإيرَادَاتِ تَبيَّنَ لَهُ أنَّ هَؤُلاءِ المُعطِّلَةِ أهْوَاءٌ، ولَيْسُوا يُرِيدُونَ الحَقَّ.

ثُمَّ إنَّ تَفْسِيرَ -يَعْنِي: بعْضَ السَّلفِ- قَولَهُ تعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أَيْ: بمَرْأَى مِنَّا، ليسَ مرادُهُم بذَلِكَ أنَّ اللهَ لَا عَينَ لَهُ، كَما احْتَجَّ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ، وَقَالُوا: إنَّ السَّلفَ فَسَّرُوا العَيْنَ بالرُّؤيَةِ؛ لأنَّنا نَقُولُ: إنَّ تَفْسِيرَ العَيْنِ بالرُّؤيَةِ؛ لأَنَّ الرُّؤيَةَ لازِمُ العَيْنِ، وتَفْسِيرُ الشَّيءِ بلَازِمِهِ صَحِيحٌ؛ لأَنَّهُ تَفْسِيرٌ بجُزْءِ مَعناهُ، فإِنَّ الدَّلالَةَ -كَما سَبَقَ- إمَّا مُطابَقَةٌ أو تَضمُّنٌ أو التزَامٌ، كَما فسَّر بَعْضُ السَّلَفِ المَعيَّةَ بأَنَّهُ مَعَنا بعِلْمِهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْ لَازِمِ المَعيَّةِ.

مسأَلَةٌ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ قَولِهِ تعَالَى فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ وقولِهِ

المثَالُ الحَادِي عشَرَ[١]: قَولُهُ تعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «وَمَا زَالَ عَبْدِي يَتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتَ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلِئَنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»[٢].

تعَالَى فِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ لَمِاذَا عَدَّى فِي قِصَّةِ نُوحٍ بِـ(البَاءِ) وفِي قِصَّةِ مُوسَى بِـ(عَلَى)؟

الجَوابُ: الظَّاهِرُ -واللهُ أعْلَمُ- ولَا نَقُولُ عَلَى اللهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مَا لَا نَعْلَمُ: أَنَّ التَّربِيَةَ لَمَّا كَانَ فِيهَا مُعانَاةٌ ومُعالجَةٌ أَتَى بِـ(عَلَى) دُونَ البَاءِ، أمَّا السَّفِينَةُ فلَيْسَتْ كذَلِكَ، فهِيَ تُوجَّهُ وتَجْرِي، ولَيْسَ فِيهَا كَبِيرُ مُعَانَاةٍ.

مسأَلَةٌ: مَا صِحَّةُ العِبَارَةِ الَّتِي يَقُولُـهَا العَامَّةُ: مَنْ وَضَعَ عَيْنَهُ فِي عَيْنِ اللهِ لَـمْ يَخِبْ؟ أَوْ ضَعْ عينَكَ فِي عَيْنِ اللهِ تُفْلِحْ؟

الجَوابُ: هَذِهِ العِبَارَةُ مُنكَرَةٌ، وبَدَلًا مِنْهَا أَنْ نَقُـولَ كَـمَا قَـالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْبُدِ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»(١).

[١] يَعْنِي: مِمَّا أَوْرَدَهُ أَهْلُ التَّعطِيلِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَقَالُوا: إِنَّكُمْ خَرَجْتُمْ بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، فلِمَاذَا تَخْرُجُونَ فِي هَذِهِ النُّصوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا، ثُمَّ تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا إِخْرَاجَ النُّصوصِ الأُخْرَى عَنْ ظَاهِرِهَا؟.

[٢] «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»؛ لهَذَا رَكْعَتَا صَلاةِ الفَجْرِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ رَكْعَتَيْ سُنَّةِ الفَجْرِ؛

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

....

لأَنَّ الفَرِيضَةَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ، وَهَكَذَا جَمِيعُ العِبَادَاتِ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ففرضُهَا أحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ نَفْلِهَا.

وقَولُهُ: «مَا يَزَالُ عَبْدِي يَتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ» أَيْ: بالتَّطوُّعِ الَّذِي لَيْسَ بِوَاجِبٍ «حَتَّى أُحِبَّهُ» (حَتَّى) هَذِهِ للغَايَةِ، أَيْ: إِلَى أَنْ أُحِبَّهُ.

واعْلَمْ أنَّ (حتَّى) تَكُونُ للغَايَةِ، وتَكُونُ ابتدَائيَّةً، وتَكُونُ تعليليَّةً؛ فقَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنِ المُنَافِقِينَ: ﴿لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون:٧]، لا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ غَائِيَّة، إِذْ لَا يَصِحُّ المَعْنَى؛ لأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ أَنَّهُمْ لَا يُنفِقُونَ حتَّى يَنْفَضُّوا، فإِذَا انْفَضُّوا فأَنْفِقُوا عَلَيْهِمْ، بَلْ يُرِيدُونَ التَّعلِيلَ؛ يَعْنِي مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْفَضُّوا عَنِ الرَّسُولِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ، وتَكُونُ للغَايَةِ كَثِيرًا مِثْلَ قَولِهِ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، ومثَالُ الابتدائيَّةِ قَولُ الشَّاعِرِ[1]:

.... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

لأَنَّ الَّذِي بعدَهَا يكُونُ مُبتدأً.

وقَولُهُ: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتَ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلِئَنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»، ادَّعَى هَؤُلاءِ المُعطِّلَةُ عُدْوَانًا وظُلْمًا أَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ: أَنَّ اللهَ نفسَهُ -جَلَّ وَعَلَا وحَاشَاهُ- يكُونُ سَمْعَ الإنسَانِ، وبصرَهُ، ويدَهُ، ورِجْلَهُ -أَعُوذُ باللهِ- هَذِهِ أجزَاءٌ

(١) البيت لجرير في ديوانه (ص:٣٦٧).

ولذَلِكَ نقُولُ في الرَّدِّ علَيْهِمْ: «والجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ صَحِيحٌ، رَوَاهُ البُخاريُّ في بَابِ التَّواضُعِ، الثَّامِنِ والثَّلاثِينَ مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ[(١)].

وقَدْ أخذَ السَّلَفُ أهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ بظَاهِرِ الحَدِيثِ، وأجْرَوْهُ عَلَى حقِيقَتِهِ[١].

ولكِنْ مَا ظَاهِرُ هَذَا الحَدِيثِ؟

هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَكُونُ سَمْعَ الوَلِيِّ وبصرَهُ ويدَهُ ورِجلَهُ؟[٢]

مِنْ مخلُوقٍ، فكَيْفَ يكُونُ الخَالِقُ جُزْءًا مِنْ مخلُوقٍ؟! هَلْ هَذَا مَعْقُولٌ؟! يقُولُونَ: فهَلْ تَقُولُونَ يَا مَعْشَرَ السُّنَّةِ: إنَّ اللهَ تَعَالَى يَكُونُ قَدَمَ الإنسَانِ المَحبُوبِ، ورِجْلَ الإنسَانِ المحبُوبِ، وسَمْعَ الإنسَانِ المحبُوبِ، وبَصَرَ الإنسَانِ المحبُوبِ؟ نقُولُ لهُمْ: لَا. فيقُولُونَ: إذَنْ أخرَجْتُمُ الحَدِيثَ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنْ يَكُونَ اللهُ هُوَ نفسَ سَمْعِ الإنسَانِ، ونَفْسَ بصَرِ الإنسَانِ، ونَفْسَ رِجْلِ الإنسَانِ، ونَفْسَ يدِ الإنسَانِ. هَذَا ظَاهِرُ الحَدِيثِ عِنْدَهُمْ؛ ونَحْنُ لَا نَقُولُ بهَذَا، لَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ هُوَ رِجْلُ الإنسَانِ، وَلَا يدُ الإنسَانِ، وَلَا سَمْعُ الإنسَانِ، ولَا بصرُهُ.

[١] ولَمْ يُؤَوِّلُوهُ كَمَا ادَّعَى هَؤُلاءِ المُعطِّلَةُ.

[٢] يدَّعِي أهْلُ التَّعطِيلِ أنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وأنَّ صرْفَهُ عَنْ هَذَا تَأويلٌ لَا يجُوزُ أَنْ يذْهَبَ إلَيْه الإنسَانُ وهُوَ يُنكِرُهُ عَلَى أهْلِ التَّأويلِ.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الرقاق (٦٥٠٢).

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسدِّدُ الوَلِيَّ فِي سَمْعِهِ وبَصَرِهِ ويدِهِ ورِجلِهِ؛ بحَيْثُ يكُونُ إدراكُهُ وعمَلُهُ للهِ وباللهِ وفِي اللهِ؟[١]

[١] أيُّها الظَّاهِرُ؟ الثَّانِي: هُوَ الظَّاهِرُ قَطْعًا، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَرِدَ الأَوَّلُ، فمَعْنَى «كُنْتَ سَمْعَهُ» يَعْنِي: أَنِّي أُسدِّدُ سمعَهُ حتَّى يَكُونَ للهِ وباللهِ وفِي اللهِ، «وَبَصَرَهُ» كذَلِكَ يُسدِّدُهُ في بصَرِهِ حَتَّى يَكُونَ بصرُهُ للهِ وباللهِ وفِي اللهِ، «وَيَدَهُ» يُسدِّدَ اللهُ بطشَهُ بيَدِهِ وعملَهُ بيدِهِ حتَّى يَكُونَ للهِ وباللهِ وفِي اللهِ، «وَرِجْلَهُ» يُسدِّدُهُ في مَشْيِهِ بحَيْثُ يكُونُ مَشيُهُ للهِ وباللهِ وفِي اللهِ، إِذَنْ: مَعْنَاهُ التَّسدِيدُ بِلَا شَكٍّ، لكِنْ مَا مَعْنَى قَولِنَا: «للهِ وباللهِ وفِي اللهِ»؟ (للهِ): هَذَا الإِخْلَاصُ، فلَا يَسْمَعُ إِلَّا سَمْعًا يتقرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ، ولَا يُبصِرُ إِلَّا كذَلِكَ، وَلَا يَمْشِي إِلَّا كَذَلِكَ، وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ، فهُوَ لَا يُرِيدُ بعمَلِهِ إِلَّا اللهَ عَزَّوَجَلَّ، (باللهِ) أَيِ: الاستِعَانَةُ، يَعْنِي: يَعْبُدُ اللهَ باللهِ، ولَوْلَا اللهُ مَا تَمَكَّنَ مِنْ عِبَادَتِهِ، فهُوَ لَا يَعتَدُّ بِنَفْسِهِ، ويَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، وإِنَّمَا يَسْتَعِينُ باللهِ، (فِي اللهِ): فِي شَرْعِهِ؛ لأَنَّ (فِي) للظَّرفيَّةِ، فيَكُونُ مَعْنَى (فِي اللهِ) أَيْ: فِي شَرْعِ اللهِ، يَعْنِي: لَا يَتَجَاوَزُ الشَّرعَ، فَلَا يَبْتَدِعُ فِي دِينِ اللهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، بَلْ يَكُونُ عَمَلُهُ خَالِصًا للهِ مُوافِقًا لشَرِيعَتِهِ عَلَى وَجْهِ الاستِعَانَةِ بِهِ، هَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ العِبَارَاتِ الثَّلَاثَةِ. إِذَنْ: فمَعْنَى الحَدِيثِ قَطْعًا: أَنَّ اللهَ إِذَا أَحبَّ عبْدَهُ سَدَّدَهُ؛ فِي أقْوالِهِ الَّتِي تُدرَكُ بالسَّمْعِ، وفِي أفعَالِهِ الَّتِي تُدرَكُ بالبَصَرِ؛ وكَذَلِكَ أيضًا فِي مَسْعَاهُ وبَطْشِهِ، فيَكُونُ اللهُ تَعَالَى سَمْعَ هَذَا الإنسَانِ، أَيْ: أَنَّهُ يُسدِّدُ هَذَا فِي سَمْعِهِ وفِي بَصَرِهِ، فيَحجُبُ سمعَهُ عَمَّا يُغضِبُ اللهَ، وبصرَهُ عَمَّا يُبغِضُ اللهَ، وكذَلِكَ مَسْعَاهُ وبطشُهُ يكُونُ عَلَى وَفْقِ مَا يُحِبُّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ[١] لَيْسَ ظَاهِرَ الكَلَامِ، بَلْ ولَا يَقْتَضِيهِ الكَلَامُ لِمَنْ تَدَبَّر الحَدِيثَ، فإِنَّ فِي الحَدِيثِ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»، وقَالَ: «وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسَتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»، فأَثْبَتَ عَبْدًا ومَعبُودًا، ومُتقرِّبًا ومُتقرَّبًا إِلَيْهِ، وَمُحِبًّا ومَحْبُوبًا، وسَائِلًا ومَسْؤُولًا، ومُعْطيًا ومُعْطًى، ومُستَعِيذًا ومُستَعَاذًا بِهِ، ومُعِيذًا ومُعَاذًا[٢]، فسِيَاقُ الحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى اثْنَينِ متبَاينَينِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غيرُ الآخَرِ، وَهَذَا يَمْنَعُ أَنْ يكُونَ أحدُهُمَا وَصْفًا فِي الآخَرِ أَوْ جُزْءًا مِنْ أجْزَائِهِ[٣].

---

[١] وَهُوَ دَعْوَى أنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنْ يكُونَ اللهُ نفْسَ السَّمْعِ والبَصَرِ واليَدِ والرِّجلِ.

[٢] «أَثْبَتَ عَبْدًا ومَعْبُودًا» فِي قَولِهِ: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي» هَذَا العَبْدُ، أمَّا المَعبُودُ: فلِأَنَّهُ لَا يُتصَوَّرُ عُبوديَّةٌ إلَّا بعَابِدٍ ومَعبُودٍ، فالعَبْدُ بَائِنٌ مِنَ الرَّبِّ، فالرَّبُّ شَيْءٌ والعَبْدُ شَيْءٌ آخَرُ، «مُتقرِّبًا ومُتقرَّبًا إِلَيْهِ» «يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ» فهُنَا مُتقرِّبٌ، وهُوَ العَبْدُ، ومُتقَرَّبًا إِلَيْهِ، وَهوَ اللهُ، «مُحِبًّا ومَحبوبًا» «حَتَّى أُحِبَّهُ» والحَابُّ غَيرُ المحبُوبِ، بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْهُ، «وَسَائِلًا وَمَسْؤُولًا» «وَلَئِنْ سَأَلَنِي» فأَثْبَتَ سَائِلًا ومَسؤُولًا، «ومُعطِيًا ومُعطًى» «لَأُعْطِيَنَّهُ» هَذَا فِيهِ مُعْطٍ ومُعطًى، «ومُستعيذًا ومُستعَاذًا بِهِ» «وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي» هَذَا مُستعِيذٌ ومُستعاذٌ بِهِ؛ لأَنَّ المُستعِيذَ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ هُنَاكَ مُستعَاذٌ بِهِ، «وَمُعِيذًا ومُعاذًا»؛ لقَولِهِ: «لَأُعِيذَنَّهُ».

[٣] «وَصْفًا فِي الآخَرِ» فِي قَولِهِ: «سَمْعَهُ» و«بَصَرَهُ» «أَوْ جُزءًا مِنْ أجْزَائِهِ»

الوَجْهُ الثَّانِي: أنَّ سَمْعَ الوَلِيِّ وبصرَهُ ويدَهُ ورِجْلَهُ كلَّهَا أوصَافٌ أَوْ أَجْزَاءٌ فِي مخلُوقٍ حَادِثٍ بعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يُمكِنُ لأَيِّ عَاقِلٍ أَنْ يَفْهَمَ أنَّ الخَالِقَ الأَوَّلَ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يكُونُ سَمْعًا وبَصَرًا وَيَدًا ورِجْلًا لمخْلُوقٍ[١]، بَلْ إِنَّ هَذَا المَعْنَى تَشمَئِزُّ مِنْهُ النَّفْسُ أَنْ تتصوَّرَهُ، ويَحْسِرُ اللِّسَانُ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الفَرضِ والتَّقدِيرِ، فكَيْفَ يَسُوغُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الحَدِيثِ القُدسيِّ، وإنَّهُ قَدْ صُرِفَ عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ. سبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمْدِكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ[٢].

فِي قولِهِ: «يدَهُ» و«رِجْلَهُ» «ويدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا» فَإِذَا كَانَا شَيْئَيْنِ مُتبَاينَينِ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ أحدُهُمَا وَصْفًا فِي الآخَرِ وَلَا جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ، فالحَدِيثُ وَاضِحٌ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى التَّبَايُنِ بَيْنَ الخَالِقِ والمخلُوقِ.

[١] سَمْعُ الإنسَانِ حَادِثٌ، وكَذَا بصرُهُ، ويدُهُ، ورِجلُهُ، فهَلْ يُمكِنُ أَنْ يكُونَ الخَالِقُ الأوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ هُوَ هَذَا الشَّيءَ الحَادِثَ؟ الجَوابُ: هَذَا شَيْءٌ مُستَحِيلٌ غَايَةَ الاستِحَالَةِ، وَمَا كَانَ مُستَحِيلًا فَلَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرَ الحَدِيثِ ولَا ظَاهِرَ القُرآنِ؛ لأَنَّ المُستَحِيلَ عَلَى اسْمِهِ مُمتَنِعُ الوُجُودِ، فَهَلْ يَدُلُّ القُرآنُ والسُّنَّةُ عَلَى شيْءٍ مُستَحِيلٍ لَا سِيَّمَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بجَنَابِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ؟ الجَوَابُ: لَا يُمكِنُ، وبِهَذَا عَلِمْنَا منْ حَيْثُ اللَّفْظ وَمِنْ حَيْثُ المَعْنَى أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ لَيْسَ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللهَ يكُونُ سَمْعَ الوَلِيِّ، أَوْ بصرَهُ، أَوْ يدَهُ، أَوْ رِجْلَهُ.

[٢] لَا يُمكِنُ لأيِّ عَاقِلٍ أَنْ يتصَوَّرَ أَنْ يكُونَ اللهُ رِجْلًا، أَوْ أَنْ يكُونَ يَدًا، حَاشَا وَكَلَّا، بَلْ إِنَّ الإنسَانَ يكَادُ لَا يَنْطِقُ بِهِ ولَوْ عَلَى سَبِيلِ الفَرْضِ، وحينَئِذٍ يَتبَيَّنُ

وإذَا تَبيَّنَ بُطلَانُ القَوْلِ الأَوَّلِ وامْتِنَاعُهُ تَعيَّنَ القَوْلُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسدِّدُ هَذَا الوَلِيَّ فِي سمْعِهِ وبصرِهِ وعملِهِ، بحَيْثُ يكُونُ إدراكُهُ بسمْعِهِ وبصرِهِ وعملُهُ بيدِهِ ورِجْلِهِ كُلُّه للهِ تَعَالَى إخْلاصًا، وباللهِ تَعَالَى اسْتِعَانَةً، وفِي اللهِ تَعَالَى شَرْعًا واتِّبَاعًا، فيَتِمُّ لَهُ بذَلِكَ كَمالُ الإخلاصِ والاستِعَانَةِ والمُتابعَةِ، وهَذَا غَايَةُ التَّوْفيقِ، وَهَذَا مَا فسَّرَهُ بِهِ السَّلَفُ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مُطَابِقٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ، مُوافِقٌ لحقيقَتِهِ، مُتعيِّنٌ بسِيَاقِهِ، ولَيْسَ فِيهِ تَأْويلٌ، وَلَا صَرْفٌ للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وللهِ الحَمْدُ والمِنَّةُ[١].

أَنَّ دَعْوَاهُمْ أَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنْ يكُونَ اللهُ رِجْلَ الوَلِيِّ، ويَدَهُ، وسمعَهُ، وبصَرَهُ دَعْوَى بَاطِلَةٌ لَا تمُتُّ إِلَى الحقيقَةِ بصِلَةٍ، لكِنْ هُمْ يُموِّهُونَ عَلَى العَوَامِّ، ويقُولُونَ: إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يُشنِّعُونَ عَلَيْنَا التَّأويلَ وهُمْ يَتَأَوَّلُونَ، ونَحْنُ نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بتأويلٍ؛ لأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ الَّذِي ادَّعيتُمُوهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرَ الحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ مَعنًى بَاطِلٌ، والمَعْنَى البَاطِلُ لَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ظَاهِرَ الكَلَامِ الحَقِّ، فتَبيَّنَ أَنَّ إجْلابَهُمْ عَلَيْنَا وإجنابَهُم عَلَيْنَا وصِيَاحَهُمْ علَيْنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الأَمثِلَةِ تبيَّنَ أَنَّ كُلَّهُ هَوًى وظُلْمٌ وعُدْوَانٌ.

[١] فصَارَ أَنَّ دَعْوَى ظَاهِرِ الحَدِيثِ: أَنَّ اللهَ يكُونُ سَمْعَ الوَلِيِّ وبَصَرَ الوَلِيِّ ويدَهُ ورِجْلَهُ دَعْوَى بَاطِلَةٌ يُبطِلُهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ وَجْهَينِ، وإِذَا بَطَلَتْ تَعَيَّنَ أَنْ يكُونَ مَعْنَى الحَدِيثِ: أَنَّ اللهَ يُسدِّدُهُ في سَمْعِهِ وبَصرِهِ ويدِهِ ورِجلِهِ، بحَيْثُ يكُونُ سَمْعُهُ وبصَرُهُ وبطشُهُ بيدِهِ ومَشْيُهُ برجْلِهِ كُلُّهُ للهِ، وباللهِ، وفِي اللهِ؛ وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غَايَةٌ تَامَّةٌ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الوُصولَ إِلَى ربِّهِ، فَما أَكْثَرَ مَا يَكُونُ سمعُنَا لغيرِ اللهِ! فَقَدْ نَسْمَعُ أَشيَاءَ نُنْصِتُ إِلَيْهَا لغيرِ اللهِ، ولكِـنْ خوفًا مِنْ هَذَا المخلُوقِ، أَوْ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُعَابَ

المِثَالُ الثَّانِي عَشَرَ: قَولُهُ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تقرَّبتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

وهَذَا الحَدِيثُ صَحِيحٌ؛ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ والدُّعاءِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى نحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُريرَةَ أَيْضًا، وكَذَلِكَ رَوَى البُخاريُّ نحوَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي كِتَابِ التَّوحِيدِ، البَابِ الخَامِسَ عَشَرَ(١)[١].

فيُقَالُ: هَذَا الرَّجُل لا يَسْتَمِعُ إِلَى كَلَامِ هَذَا الوَاعِظِ. مَثَلًا، فَلَا يَكُونُ سمعُنَا للهِ، وكَثِيرًا مَا يَكُونُ سمْعُنَا بغَيرِ اللهِ، أَيْ: أَنَّ الإِنسَانَ يَفْتَخِرُ بنَفْسِهِ، ويَستبِدُّ بنَفْسِهِ، وَلَا يُلقِي بَالًا لمَعُونَةِ اللهِ تَعَالَى لَهُ، وتَارَةً يَكُونُ سَمْعُنَا فِي غَيرِ اللهِ، يَعْنِي: فِي غَيْرِ دِينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فنَسْمَعُ الشَّيءَ المُحرَّمَ، والشَّيءَ اللَّغْوَ، وتَضِيعُ أوقَاتُنَا فِي ذَلِكَ، لكِنْ إِذَا سَدَّدَ اللهُ الإِنسَانَ وكَانَ سمْعُهُ للهِ وبِاللهِ وَفِي اللهِ؛ وكَذَلِكَ بصرُهُ، وكَذَلِكَ بطشُهُ، ومَشْيُهُ؛ حَصَّلَ بذَلِكَ السَّعادَةَ والتَّوفِيقَ.

المُهِمُّ: أَنَّهُ لَيسَ هُنَاكَ نَصٌّ قُرآنِيٌّ أَوْ سُنَّةٌ يَكُونُ ظَاهِرُهُ مَعْنًى بَاطِلًا أَبَدًا؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى وَصَفَ القُرآنَ بأَنَّهُ نَازِلٌ بالحَقِّ، وَوَصَفَ الرَّسُولَ بأَنَّهُ أُرسِلَ بالحَقِّ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ فِي كَلَامِ اللهِ أَوْ رَسُولِهِ -الَّذِي يَثْبُتُ عَنْهُ-، مَعْنًى باطِلٌ إطْلَاقًا.

[١] يقُولُ أَهْلُ التَّعطِيلِ: إِنَّكُمْ -يَا أَهْلَ السُّنَّةِ- أَخْرَجْتُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يتَقَرَّبُ بنَفْسِهِ ذِرَاعًا وَبَاعًا، وأَنَّهُ يَمْشِي

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر (٢٦٧٥)، وكتاب التوبة (٢٦٧٥م).

وَهذَا الحَدِيثُ كغَيرِهِ مِنَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الأفْعَالِ الاختِيَارِيَّةِ باللهِ تعَالَى[١]، وأَنَّهُ سبْحَانَهُ فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثل قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦][٢]، وقولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢][٣]، وقولِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقولِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.......................................

مَشْيًا، ويُهرْوِلُ هرولَةً؛ يقُولُونَ: هَذَا ظَاهِرُ الحَدِيثِ؛ فَهَلْ تَقُولُونَ بِهَذَا الظَّاهِرِ؟!

[١] فقَولُهُ: «وهَذَا الحَدِيثُ كغَيرِهِ مِنَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الأَفْعَالِ الاخْتِيَارِيَّةِ باللهِ تعَالَى»، و(الأفعَالُ الاختيَارِيَّةُ) تَرِدُ كَثِيرًا، فهَلْ مُرادُهُمْ أنَّ اللهَ تعَالَى يُجبَرَ عَلَى الأفْعَالِ؟ الجَوَابُ: لَا، بَلْ مُرادُهُمْ بالأفعَالِ الاختيَارِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ بالإِرَادَةِ، وهَذَا القِسْمُ مِنَ الصِّفَاتِ يُنْكِرُهُ أهلُ التَّعطِيلِ، يقُولُونَ: إنَّهُ لَا يَجِيءُ، وَلَا يأْتِي، وَلَا يفْرَحُ، ولَا يَضْحَكُ، ولَا يَغْضَبُ، ولَا يَسْخَطُ، ولَا يَعْجَبُ. قَالُوا: لأَنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ حَادِثَةٌ، والحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بحَادِثٍ. وَلَمْ يعْلَمُوا أَنَّ هَذِهِ مِنْ كَمَالِهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّهُ فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ فِي أَيِّ وَقْتٍ.

[٢] الشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ قولُهُ: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾.

[٣] ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وذَلِكَ يَومَ القِيامَةِ أَيْ: هُوَ نفسُهُ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ كَيْفَ يَجِيءُ؟ اللهُ أعْلَمُ، ﴿وَٱلْمَلَكُ﴾ أي: المَلائِكَةُ، فالمُرادُ بِهِ الجِنْسُ، ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ أَيْ: صَفًّا مِنْ وَرَاءِ صَفٍّ.

حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الْآخِرُ»(١)، وقولِهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ؛ إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ»(٢)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الأَفْعَالِ الاختِيَارِيَّةِ بِهِ تَعَالَى[١].

فَقَولُهُ فِي هَذَا الحَدِيثِ: «تَقَرَّبْتُ مِنْهُ»، و«أَتَيْتُ هَروَلَةً» مِنْ هَذَا البَابِ[٢].

والسَّلَفُ (أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ) يُجْرُونَ هَذِهِ النُّصوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا وحقيقَةِ مَعْنَاهَا اللَّائِقِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ غَيرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ[٣].

---

[١] فالأَدِلَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ حَقِيقةً كَثِيرةٌ، مِنْهَا مَا سُقْنَاهُ مِنَ القُرآنِ والسُّنَّةِ، فَيَجِيءُ وَيَسْتَوِي ويَنْزِلُ ويَفْرَحُ ويَضْحَكُ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى القَائِمَةِ بِهِ.

[٢] أَيْ: مِنْ بَابِ الأَفْعَالِ الاختيَارِيَّةِ، واللهُ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، يتَقَرَّبُ ذِرَاعًا أَوْ شِبْرًا أَوْ مَا شَاءَ، ويَأْتِي أَيْضًا كَمَا يَشَاءُ هَرولَةً أَوْ بِبُطءٍ؛ كُلُّ هَذَا أَمرُهُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وقَاعِدَةُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنْ نُثْبِتَ هَذَا الفِعْلَ عَلَى حقيقَتِهِ، ونقُولَ: إِنَّ اللهَ يتقَرَّبُ مِنَ الإِنسَانِ قَدْرَ ذِرَاعٍ وقَدْرَ بَاعٍ، ويَأْتِي هَرولَةً. كَمَا نَقُولُ: فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: إِنَّهُ يَأْتِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بنَفْسِهِ للقَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ؛ ولهَذَا قَالَ: «**والسَّلَفُ (أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ) يُجْرُونَ هَذِهِ النُّصوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا وحقِيقَةِ مَعْنَاهَا اللَّائِقِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ غَيرِ تكييفٍ ولَا تَمْثِيلٍ**».

[٣] وهَذِهِ -والحَمْدُ للهِ- قَاعِدَةٌ مُقَرَّرَةٌ مُستَدَلٌّ عَلَيْهَا بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والعَقْلِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، بمعناه.

(٢) رواه البخاري: كتاب الزكاة (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة (١٠١٤).

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ النُّزولِ ص٤٦٦ ج٥ من مجمُوعِ الفَتَاوَى: «وَأَمَّا دُنوُّهُ نَفْسُهُ وتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عبَادِهِ فهَذَا يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُ قِيَامَ الأَفْعَالِ الاختيَارِيَّةِ بنَفْسِهِ، ومَجِيئُهُ يومَ القِيامَةِ، ونُزولُهُ واستِوَاءُهُ عَلَى العَرْشِ، وهَذَا مَذْهَبُ أئمَّةِ السَّلَفِ وأئمَّةِ الإسلَامِ المَشهُورينَ وَأَهْلِ الحَدِيثِ، والنَّقْلُ عَنْهُمْ بذَلِكَ مُتَواتِرٌ» اهـ[١].

فأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنَ القَولِ بأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ مَعَ عُلوِّهِ؟[٢]

وأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إتيَانِهِ كَيْفَ يَشَاءُ بدُونِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ؟[٣]

وهَلْ هَذَا إلَّا مِنْ كَمَالِهِ أَنْ يكُونَ فعَّالًا لِمَا يُرِيدُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي بِهِ يَلِيقُ؟[٤]

---

[١] شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يقُولُ: «دُنُوُّهُ وتقرُّبُهُ» فجَعَلَ التَّقرُّبَ مِنْ بَابِ الأفعَالِ، وقَالَ: إنَّ أهْلَ الحَدِيثِ والسَّلفِ وأئمَّةَ الإسْلَامِ كُلُّهُمْ يُثبِتُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ، أَيِ: الصِّفَاتِ الفِعليَّةَ.

[٢] أيُّ مَانِعٍ؟ هَذَا إذَا قَدَّرْنَا أَنَّه يَمْتَنِعُ في حَقِّ المخْلُوقِ فهُوَ غَيْرُ مُمتَنِعٍ فِي حَقِّ الخَالِقِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

[٣] فهُوَ سبْحَانَهُ يَأتِي هَرولَةً، ويَأتِي بتَأَنٍّ، فأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ هَذَا؟ مَا دَامَ ثَبَتَ أَنَّهُ يَأتِي فِي القُرآنِ، فإنَّهُ إذَا أَتَى فَلَا بُدَّ أَنْ يكُونَ إمَّا بسُرْعَةٍ، وإمَّا بغَيرِ سُرعَةٍ، فأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ أَنْ يكُونَ بِسُرعَةٍ أَوْ بغَيرِ سُرعَةٍ؟ الجَوَابُ: لَا مَانِعَ، إلَّا أَنَّنَا لَا نَقُولُ: مَثَلًا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ يَعْنِي: يَوْمَ القِيامَةِ أَنَّهُ هَرولَةٌ أَوْ بِبُطءٍ، بَلِ اللهُ أعلَمُ، لَا نَدْرِي، لكِنْ نَفْسُ لفْظِ المَجيءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مجِيئًا.

[٤] الجَوَابُ: نَعَمْ، هُـوَ هَذَا؛ وَعَلَيْهِ فنُجْرِي الحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ، ونَقُولُ: إِنَّ اللهَ

وَذَهَبَ بعضُ النَّاسِ إِلَى أنَّ قولَهُ تعَالَى فِي هَذَا الحَدِيثِ القُدسيِّ: «أَتَيْتُهُ هَرولَةً»، يُرادُ بِهِ سُرعَةُ قَبولِ اللهِ تَعَالَى وإقبَالِهِ عَلَى عبدِهِ المُتقرِّبِ إِلَيْهِ المُتوجِّهِ بقَلْبِهِ وجَوارِحِهِ، وأنَّ مُجَازَاةَ اللهِ للعَامِلِ لَهُ أكْمَلُ مِنْ عَمَلِ العَامِلِ[١]. وعَلَّلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الحَدِيثِ: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي»، وَمِنَ المعْلُومِ أنَّ المُتقرِّبَ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ الطَّالبَ للوُصولِ إِلَيْهِ لَا يتقرَّبُ ويطلُبُ الوُصولَ إِلَى اللهِ تعَالَى بالمَشْيِ فقَطْ، بَلْ تَارَةً يكُونُ بالمَشْيِ كالسَّيرِ إِلَى المَسَاجِدِ ومَشَاعِرِ الحَجِّ والجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ ونحوِهَا، وتَارَةً بالرُّكوعِ والسُّجودِ ونحوِهِمَا، ....

يَأتِي حقِيقَةً هَرْولَةً، ويَتقَرَّبُ حقيقَةً ذِرَاعًا وَبَاعًا، وأَيُّ مَانِعٍ؟! لأَنَّ اللهَ يفْعَلُ مَا يُريدُ، وهَذَا ممَّا يُريدُهُ عَزَّوَجَلَّ.

إِذَنْ: عَلَى هَذَا التَّقريرِ نلتَزِمُ بأَنَّ اللهَ تعَالَى يَتَقَرَّبُ مِنَ العَبْدِ قَدْرَ ذِرَاعٍ أو بَاعٍ، وكذَلِكَ أيْضًا نُثْبِتُ بأَنَّ اللهَ تعَالَى يَأْتِي هَرولَةً؛ لأَنَّ إتيَانَهُ ثَابِتٌ حتَّى فِي القُرآنِ، وَلَمْ يَزِدْ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى مَا في القُرآنِ إِلَّا صِفَةَ الإتيَانِ، وأنَّهُ يكُونُ هرولَةً؛ فنَقُولُ: إِذَا أَثْبَتَّ أَنَّ اللهَ يَأتِي فإِنَّ اللهَ يأتِي عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، سَواءٌ كَانَ هَرولَةً، أو مَشْيًا، أَوْ عَلَى أيِّ صِفَةٍ، وإِذَا أَثبَتَّ أَصْلَ المَعْنَى وَهُوَ الإتيَانُ فأَثْبِتْ وَصْفَهَ، وَهُوَ الهَرولَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لنَفْسِهِ؛ وَلَا مَانِعَ.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الهَرولَةُ؟

نقُولُ: الكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، أَيْ: مجهُولٍ، والمَعْنَى مَعرُوفٌ، فأَنْتَ أَثْبِتِ المَعْنَى، وانفِ الكيفِيَّةَ.

[١] بعْضُ النَّاسِ فَسَّرَ الإتيَانَ هُنَا بأَنَّهُ سُرعَةُ المُجَازَاةِ.

وَقَدْ ثبتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»(١)[١]، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّقرُّبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وطَلَبُ الوُصُولِ إِلَيْهِ والعَبْدُ مُضطجِعٌ عَلَى جَنْبِهِ، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٩١]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لعِمْرَانَ بْنِ حُصينٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَـمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَـمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»(٢)[٢].

قَالَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ المُرادُ بالحَدِيثِ بَيَانَ مُجازَاةِ اللهِ تعَالَى العَبْدَ عَلَى عَمَلِهِ، وأَنَّ مَن صَدَقَ فِي الإقْبَالِ عَلَى رَبِّهِ وإِنْ كَانَ بَطِيئًا جَازَاهُ اللهُ تعَالَى بأَكْمَلَ مِنْ عَمَلِهِ وأفْضَلَ، وَصَارَ هَذَا هُوَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ بالقَرِينَةِ الشَّرعيَّةِ المفهُومَةِ مِنْ سِيَاقِهِ.

وإِذَا كَانَ هَذَا ظَاهِرَ اللَّفظِ بالقَرِينَةِ الشَّرعيَّةِ، لَمْ يَكُنْ تَفسيرُهُ بِهِ خُروجًا بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَا تَأْويلًا كتَأويلِ أَهْلِ التَّعطِيلِ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لَهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وللهِ الحَمْدُ[٣].

---

[١] فالرُّكوعُ والسُّجودُ لَيْسَ فِيهِمَا مَشْيٌ، بَلِ الإكْثَارُ مِنَ المَشْيِ حَالَ الرُّكوعِ يُبْطِلُ الصَّلاةَ، والمَشْيُ حَالَ السُّجودِ لَا يُمكِنُ؛ لكَونِهِ سَاجِدًا.

[٢] هَذَا المُؤوِّلُ لكَونِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَأتِي هَرْوَلَةً ويَتقَرَّبُ بَاعًا، عَلَّلَ هَذَا بأَنَّ المُتقرِّبَ إِلَى اللهِ تَعَالَى هَلْ هُوَ لَا يَتَقرَّبُ إِلَى اللهِ إِلَّا بالمَشْيِ؟ لَا، بَلْ يَتقَرَّبُ إِلَى اللهِ تعالَى وَهُوَ جَالِسٌ، وَهُوَ مُضطجِعٌ، بَلْ أقْرَبُ مَا يكُونُ مِنْ رَبِّه وهُوَ سَاجِدٌ.

[٣] فصَارَ المَعْنَى الثَّاني عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: أَنَّ الحَدِيثَ لَيْسَ ظَاهِرُهُ

---

(١) رواه مسلم: كتاب الصلاة (٤٨٢).

(٢) رواه البخاري: كتاب التقصير (١١١٧).

ومَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا القَائِلُ[١] لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظرِ، لكِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أَظْهَرُ وأسلَمُ، وأليَقُ بمذْهَبِ السَّلفِ.

ويُجابُ عمَّا جعلَهُ قرينَةً مِنْ كَوْنِ التَّقرُّبِ إِلَى اللهِ تَعَالَى وطَلَبِ الوُصُولِ إِلَيْهِ لا يختَصُّ بالمَشْيِ: بأَنَّ الحَدِيثَ خَرجَ مخْرَجَ المِثَالِ لَا الحصْرِ، فيكُونُ المَعْنَى: مَنْ أَتَانِي يَمْشِي فِي عِبَادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى المَشْيِ؛..........................

أَنَّ اللهَ تعَالَى يَأْتِي وَيقرُبُ، بدَلِيلِ أَنَّ الإنسَانَ الَّذِي يَتعبَّدُ إِلَى اللهِ هَلْ هُوَ يَمْشِي إِلَى اللهِ فِي تَعبُّدِهِ؟ الجَوَابُ: قَدْ يَكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ، فَقَدْ يَكُونُ التَّعبُّدُ بالمَشْيِ كالطَّوافِ والسَّعْيِ مَثَلًا، وقَدْ يَكُونُ التَّعبُّدُ بالاستِقْرَارِ والسُّكونِ مِثْلَ السُّجودِ والرُّكوعِ؛ لقَولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا...، اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا»[(١)] فهَلْ نَقُولُ: هَذَا الَّذِي رَكَعَ أَوْ سَجدَ إِنَّهُ لَـمْ يتقرَّبْ إِلَى اللهِ، وَلَـمْ يَأْتِ إِلَى اللهِ؟ الجَوَابُ: بَلْ تَقرَّبَ إِلَى اللهِ وَأَتَى إِلَيْهِ، وأَقْربُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ سَاجِدٌ.

إِذَنْ: فَلَيْسَ ظَاهِرُ الحَدِيثِ الإتيَانَ الفِعليَّ، وإِنَّما المُرادُ بِهِ الإتيَانُ المعنَويُّ، وَهُوَ الإِقْبَالُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالقَلْبِ والجوارِحِ؛ وَعَلَى هَذَا: فَلَا يَكُونُ فِيهِ التَّأْويلُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ التَّعطِيلِ.

[١] مِنْ أَنَّ المرادَ بالحَدِيثِ سُرْعَةُ قَبُولِ اللهِ تعَالَى وإقبَالِهِ عَلَى عَبْدِهِ المُتقرِّبِ إِلَيْهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (٧٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧).

لتَوقُّفِهَا عَلَيْهِ بكَوْنِهِ وسِيلَةً لَـهَا كَالمَشْي إِلَى المَسَاجِدِ للصَّلاةِ، أَوْ مِنْ مَاهيَتِهَا كالطَّوافِ والسَّعْيِ. واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[١].

---

[١] ثُمَّ إِنَّ القَاعِدَةَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُستحِيلٍ بالنِّسبَةِ إِلَى اللهِ وَجَبَ حملُهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وهَذَا لَيْسَ بمُستَحِيلٍ، أَيْ: أَنَّ اللهَ تعَالَى يَمْشِي ويَأْتِي هَروَلَةً.

مسألَةٌ: إِذَا أَثْبَتْنَا الإِتيَانَ للهِ هَرولَةً أَوْ غيرَهُ أَلَا يَكُونُ هُناكَ مُنافَاةٌ للعُلُوِّ؟

الجَوابُ: لَا، هَذَا بالنِّسبَةِ للمَخلُوقِ صحِيحٌ، لكِنْ بالنِّسبَةِ للخَالِقِ لَا مُنافَاةَ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، وَكَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (العَقِيدَة الوَاسطِيَّة): «هُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ»(١).

مسألَةٌ: قَولُهُ ﷺ فِيمَا يَروِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ»(٢)، هَلْ هَذَا الحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ الهَرولَةِ؟ وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ قَولَهُ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي...» خَاصٌّ بالعِبَادَاتِ القَوليَّةِ، وحدِيثُ الهَرولَةِ خَاصٌّ بالعِبَادَاتِ العَمَلِيَّةِ؟

الجَوابُ: هَذَا الحَدِيثُ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي...» غَيْرُ حَدِيثِ الهَرولَةِ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ...» يشْمَلُ جَمِيعَ أَنْواعِ العِبَادَاتِ، ثُمَّ إِنَّ الذِّكْرَ فِي النَّفْسِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ، أَيْ: لَيْسَ عندَهُ أَحَدٌ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ»، ويحتَمِلُ أَنْ يكُونَ الإِنسَانُ قَدْ حَدَّثَ نفسَهُ بذَلِكَ وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ بلِسَانِهِ،

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية لفضيلة شيخنا رحمه الله تعالى (٢/ ٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥).

المِثَالُ الثَّالِثَ عَشَرَ: قَوْلُهُ تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١][١].

والفَرْقُ بينَهُما ظَاهِرٌ، لَوْ أنَّ أحَدًا فِي مَكَانٍ خَالٍ وَذَكَرَ اللهَ، هَذَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ مَلَأٍ، ذَكَرَهُ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ عنْدَهُ أحَدٌ، وَمَنْ ذَكَرَ اللهَ فِي نَفْسِهِ -أَيْ: حَدَّثَ نفسَهُ بذَلِكَ- فَقَدْ ذَكَرَ اللهَ فِي نَفْسِهِ.

مسأَلَةٌ: فِي حَدِيثِ: «مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْولَةً»(١)، كَيْفَ يَتقرَّبُ العَبْدُ مَشْيًا وَشِبرًا وذِرَاعًا؛ لأَنَّ العَبْدَ يَعْمَلُ أعْمالًا، وَهَذِهِ الأَعْمالُ لَا تُقَاسُ بالشِّبْرِ؟

الجَوابُ: هُنَاكَ عِبَادَةٌ يُمشَى لَـهَا؛ كَالجِهَادِ، والسَّعْيِ إِلَى المَسْجِدِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وإِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مدَّ شِبْرٍ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ -مَثَلًا- فهَذَا عَمَلٌ صَالِحٌ يُقرِّبُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَيْسَ هَذَا بلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ؛ ولهَذَا أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، والمِثَالُ -كَمَا قَالُوا- يَصدُقُ بمِثَالٍ وَاحِدٍ.

[١] أَهْلُ التَّعطِيلِ يقُولُونَ: إِنَّكُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ صَرَفْتُمْ هَذِهِ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا، فَإِذَا سَوَّغْتُمْ لأنفسِكُمْ أَنْ تَصرِفُوا هَذِهِ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا فَلِمَ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا صَرْفَ الآيَاتِ الأُخْرَى عَنْ ظَاهِرِهَا؟ وَهَلِ البَابُ إِلَّا وَاحِدٌ؟ قُلْنَا لَهُمْ: مَا ظَاهِرُهَا؟ قَالُوا: ظَاهِرُها أَنَّ اللهَ تعَالَى خَلَقَ الأنعَامَ -كَالإِبِلِ- بِيَدِهِ كَمَا خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ؛ لأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ فهُوَ كقَولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ هَكَذَا زَعَمُوا، وقَالُوا: إِنَّكُمْ إِذَا صَرَفْتُمُ اليَدَ هُنَا عَنْ هَذَا المَعْنَى فَقَدْ أَوَّلْتُمْ.

---

(١) انظر تخريج الحديث السابق.

والجَوابُ: أَنْ يُقَالَ: مَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الآيَةِ وحقِيقَتُهَا حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا صُرِفَتْ عَنْهُ؟

هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأَنْعَامَ بِيَدِهِ كَمَا خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ؟

أَوْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأَنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غَيرَهَا، لَمْ يَخْلُقْهَا بِيَدِهِ، لكِنَّ إضَافَةَ العَمَلِ إِلَى اليَدِ والمُرادُ صَاحِبُها: مَعرُوفٌ فِي اللُّغةِ العربيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرآنُ الكَرِيمُ[١].

---

[١] هَذَا هُوَ الحَقُّ، وإِلَّا لكَانَتِ الأَنْعَامُ أفضَلَ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ بَنِي آدَمَ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: هُمْ لبَّسُوا بهَذِهِ الآيَةِ وقَالُوا: أَنْتُمْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ مَعْنَى قَولِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أَيْ: ممَّا عَمِلْنَا، وَهَذَا تَحْرِيفٌ وتَأْويلٌ، ومَا هَذِهِ الآيَةُ إِلَّا كَقَولِهِ عَنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

والجَوابُ: أَنَّ بَيْنَ الآيَتَينِ فُرُوقًا:

أَوَّلًا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي آيَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ فأضَافَ الخَلْقَ إِلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾؛ أمَّا هُنَا قَالَ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فأَضَافَ العَمَلَ إِلَى اليَدِ مُباشَرَةً فبَينَهُمَا فَرْقٌ، فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «قَطَعْتُ اللَّحْمَ بالسِّكِّينِ» فأَنْتَ القَاطِعُ والسِّكِّينُ بمنزلَةِ الآلَةِ، وبَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «قَطَعَتِ السِّكِّينُ اللَّحْمَ»؛ فبَيْنَهُما فَرْقٌ وَاضِحٌ.

ثانيًا: آيَةُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اقتُصِرَ فِيهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ اليَدُ؛ لقَولِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ فهِيَ مَحْصُورةٌ باثْنَينِ، وأَمَّا ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فهِيَ جَمْعٌ، والجَمْعُ يُرادُ بِهِ التَّعظِيمُ، لَا العَدَدُ المَحصُورُ؛ فبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وحِينَئِذٍ فَلَا يُلَبَّسُ بهَذِهِ الآيَةِ عَلَيْنَا.

أمَّا القَولُ الأوَّلُ فلَيْسَ هُوَ ظَاهِرَ اللَّفظِ؛ لوَجْهَينِ:

أحدُهُما: أَنَّ اللَّفظَ لَا يَقْتَضِيهِ بمُقْتَضَى اللِّسانِ العربيِّ الَّذي نَزَلَ القُرآنُ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى:٣٠]، وقَولِهِ: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الروم:٤١]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [آل عمران:١٨٢]؛ فإنَّ المُرادَ مَا كَسَبَهُ الإنسَانُ نفسُهُ، ومَا قدَّمَهُ، وإِنْ عَمِلَهُ بغَيرِ يَدِهِ، بخِلَافِ مَا إذَا قَالَ: عَمِلْتُهُ بِيَدِي، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٩]، فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُباشَرَةِ الشَّيءِ باليَدِ[١].

---

[١] والفَرْقُ بَينَ الصِّيغَتَينِ ظَاهِرٌ؛ فقَولُهُ: «عمِلتُهُ بيَدِي» مُباشرتُهُ باليَدِ، وبَيْنَ قولِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ وقولِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإنَّها لَا تَدُلُّ عَلَى أنَّ المُرادَ مُباشرتُهُ باليَدِ، ولهَذَا نَقُولُ: عَمَلُ النَّاسِ. ونُريدُ بذَلِكَ عملَهُمْ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ باليَدِ، أَوِ الرِّجْلِ، أَوِ العَينِ، أَوِ الأُذُنِ، أَوْ غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الجَوَارِحِ، لَا باليَدِ خَاصَّةً.

ونَقُولُ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾، وقَولِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾، وقَولِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾، والمَرادُ بِهَا قَدَّمْتُمْ، سَوَاءٌ عَمِلْتُمُوهُ باليَدِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالرِّجْلِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالعَيْنِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالأُذُنِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالأَنْفِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالفَمِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالرَّأسِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالصَّدْرِ، أَوْ عَمِلْتُمُوهُ بالظَّهْرِ؛ وَكُلُّ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ تَسْتَقِيمُ:

الثَّاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ المُرادُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خلَقَ هَذِهِ الأَنْعَامَ بِيَدِهِ لكَانَ لفْظُ الآيَةِ: خَلَقْنَا لَـهُـمْ بأيدِينَا أَنْعامًا. كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى فِي آدَمَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛..

«عَمِلْتُمُوهُ باليَدِ» بالبَطْشِ كالاعْتِدَاءِ عَلَى شَخْصٍ بالضَّرْبِ، «بالرِّجْلِ» بالمَشْيِ كالمَشْيِ مَثَلًا إِلَى الأَشْيَاءِ المُحرَّمَةِ، أَوِ الرَّكْلِ بالرِّجْلِ، «بالعَيْنِ» النَّظَرُ المُحرَّمُ، «بالأُذُن» السَّماعُ المَحرَّمُ، «باللِّسَانِ» الكَلَامُ المُحرَّمُ، «بالرَّأْسِ» نَطْحُهُ برَأسِهِ، «بالشَّمِّ» يَشَمُّ رَائِحَةً طَيبَةً مِنَ امرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، «بالظَّهْرِ» يَتدبر عَلَيْهِ بظَهْرِهِ، كَذَلِكَ أَيْضًا «بالصَّدْرِ»: يَرصُّه بصَدْرِهِ مَثَلًا.

فالعَمَلُ إِذَنْ لَا يَختَصُّ باليَدِ، فقَولُهُ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ المُرادُ بِمَا كَسَبُوا، سَوَاءٌ عَنْ طَرِيقِ اليَدِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ الرِّجْلِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فهَذِهِ الصِّيغَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى مُبَاشَرَةِ الشَّيْءِ باليَدِ خَاصَّةً، بَلْ يُرادُ بِهَا الإنسَانُ نفسُهُ.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ المُرادُ بِهَا الإنسَانَ نفسَهُ؛ فلِمَاذَا أُضِيفَتْ إِلَى اليَدِ؟

فالجَوابُ: لِأَنَّ أَكْثَرَ الأَعْمَالِ الَّتِي يُزَاوِلُهَا الإنسَانُ تَكُونُ باليَدِ، فالكِتَابَةُ مَثَلًا باليَدِ، وَالرَّبْطُ باليَدِ، وَالفَكُّ باليَدِ، والصِّنَاعَةُ باليَدِ، والأَكْلُ باليَدِ، وغَيْرُ ذَلِكَ؛ فأَكْثَرُ الأعْمَال تُزاوَلُ باليَدِ؛ فلِهَذَا أُضِيفَتِ الأَعْمَالُ إِلَيْهَا؛ بِنَاءً عَلَى الغَالِبِ والكَثْرَةِ، والتَّقْيِيدُ بالأَغلَبِ والكَثْرَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ.

إِذَنِ: القُرآنُ بمُقْتَضَى اللِّسَانِ العَرَبِيِّ يُضِيفُ العَمَلَ إِلَى اليَدِ، والمُرادُ العَامِلُ، أَوِ الكَاسِبُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا فِي الأَمْثِلَةِ.

لأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ بالبَيَانِ لَا بالتَّعمِيَةِ؛ لقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩][١].

وإذَا ظَهَرَ بطلَانُ القَوْلِ الأَوَّلِ[٢] تَعيَّنَ أَنْ يكُونَ الصَّوابُ هُوَ القَوْلَ الثَّانِيَ، وَهُوَ: أنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غيرَهَا، وَلَمْ يَخْلُقْهَا بِيَدِهِ، لكِنَّ إضَافَةَ العَمَلِ إِلَى اليَدِ كَإِضَافتِهِ إِلَى النَّفْسِ بمُقْتَضَى اللُّغةِ العَربيَّةِ، بخِلَافِ مَا إذَا أُضِيفَ إِلَى النَّفْسِ، وَعُدِّيَ بالبَاءِ إِلَى اليَدِ، فتَنَبَّهْ للفَرْقِ؛ فَإِنَّ التَّنبُّهَ للفَرْقِ بَيْنَ المُتَشَابِهَاتِ مِنْ أَجْودِ أنْوَاعِ العِلْمِ، وَبِهِ يزُولُ كَثِيرٌ مِنَ الإِشْكَالَاتِ[٣].

---

[١] فَلَوْ كَانَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُريدُ بقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أَيْ: ممَّا خَلَقْنَاهُ بأَيْدِينَا، لكَانَ يَقُولُ: «ممَّا عَمِلْنَا بأَيْدِينَا»، كقَولِهِ فِي آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُخَاطِبُ إبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، لكِنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، والمَعْنَى: ممَّا عَمِلْنَا، فَهُوَ كقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان:٤٩]، فالمُرادُ أنَّ هَذِهِ الأنْعَامَ عَمِلَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بنَفْسِهِ، يَعْنِي: خَلَقَها، ولَيْسَ المَعْنَى أنَّهُ عَمِلها بِيَدِهِ، أَيْ: خَلَقَها بِيَدِهِ؛ لأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَا يَقْتَضِيهِ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ، حينَئِذٍ نَقُولُ: نَحْنُ لَمْ نُخرِجِ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا.

[٢] وَهُوَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ الأنْعَامَ بِيَدِهِ.

[٣] إِذَنْ: أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ لَمْ يُخْرِجُوا بهَذِهِ الآيَةِ عَنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وحينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ فِيهَا حُجَّةٌ لأَهْلِ التَّعْطِيلِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا ضَابِطُ مَا يُعَدَّى بالبَاءِ؟

فالجَوَابُ: إِذَا كَانَ مَدْخُولُ البَاءِ هُوَ آلَةَ الفِعْلِ عُدِّيَ بالبَاءِ، فتَقُولُ مَثَلًا:

المِثَالُ الرَّابِعَ عَشَرَ: قولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠][١].

والجَوابُ: أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الآيَةُ تضمَّنَتْ جُملَتَينِ:

الجُمْلَةُ الأُولَى: قَولُهُ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾، وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ (أَهْلُ السُّنَّةِ) بظَاهِرِهَا وحَقِيقَتِهَا، وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كَانُوا يُبايعُونَ النَّبِيَّ ﷺ نفْسَهُ[٢]، ....

«كَتَبْتُهُ بِيَدَيَّ»، «قَطَعْتُهُ بالسِّكِّينِ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا لَـمْ يَكُنْ آلَةَ الفِعْلِ فإِنَّهُ لَا يُعدَّى بالبَاءِ.

[١] هَذِهِ الآيَةُ نَزَلَتْ فِي مُبَايَعَةِ الشَّجَرَةِ، وَذَلِكَ فِي صُلْحِ الحُدَيبِيَّةِ، لَمَّا أُشِيعَ أَنَّ عُثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مَندُوبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى قُرَيشٍ قُتِلَ، بَايَعَ النَّبِيَّ صلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أَصحَابُهُ عَلَى القِتَالِ، وَرَجَعَ عُثْمانُ، وَجَرَى الصُّلْحُ(١).

يقُولُ أَهْلُ التَّعطِيلِ: إِنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ المُبَايَعَةَ وَقَعَتْ مِنَ المُؤْمِنِينَ للهِ مُبَاشَرَةً، وَإِنَّ يَدَ اللهِ نَفْسِهِ فَوْقَ أَيدِيهِمْ عِنْدَ المُبَايَعَةِ. يقُولُونَ: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لأَجْلِ أَنْ يُلزِمُونا: إِمَّا بالقَوْلِ بِهِ -وَهُوَ مُمتَنِعٌ-؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فَوْقَ عَرْشِهِ، ويَدُهُ سبحَانَهُ لَمْ تَمَسَّ أَيْدِيَ هَؤُلاءِ المُبايِعِينَ؛ وإِمَّا بمُخَالَفَتِهِ -وَهُوَ مَا يُرِيدُونَهُ مِنَّا-؛ لأَنَّهُمْ حينَئِذٍ يقُولُونَ: أَنْتُمْ صَرفْتُمُ الآيَةَ عَنْ ظَاهِرِهَا، فلِماذَا تُشنِّعُونَ عَلَيْنَا إِذَا صَرَفْنَا الآيَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا وَأَنْتُمْ تَصرِفُونَ الآيَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا؟! هَذِهِ شُبهَتُهُمْ.

[٢] إِذَنْ: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾ صَرِيحٌ فِي أَنَّ المُبايَعَةَ كَانَتْ

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٢١٠)، تفسير ابن كثير (٧/ ٣٣٦).

كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

ولَا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ مِنْ قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أَنَّهُمْ يُبايِعُونَ اللهَ نفسَهُ، وَلَا أَنْ يدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لُمنافَاتِهِ لأَوَّلِ الآيَةِ[١] والوَاقِعِ واسْتحَالَتِهِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى[٢].

للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّهُمْ بَايَعُوا اللهَ، أمَّا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ فهَذِهِ هِيَ الَّتِي تَشَبَّثَ بِهَا هَؤُلاءِ المُعطِّلَةُ؛ لِيُلزِمُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ بأَنَّهُمْ قَالُوا بالتَّأويلِ.

[١] وَهِيَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾.

[٢] يَعْنِي: لَا يُمكِنُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ المُؤمِنِينَ بَايَعُوا اللهَ مُباشَرَةً؛ لوُجوهٍ ثَلَاثٍ:

أَوَّلًا: أَنَّه مُنَافٍ لأَوَّلِ الآيَةِ، وَهُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾، والبَيْعَةُ بيعَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَعَتْ للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَيْسَتْ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثَانِيًا: مُنَافَاتُهُ للوَاقِعِ؛ لأَنَّ الوَاقِعَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إنَّما بَايَعُوا الرَّسُولَ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَوْ فَهِمَ أَنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا مَدَّ يَدَهُ إِلَيْهِم لِيُبَايِعَهُمْ؛ ولهَذَا جَاءَ:

الوَجْهُ الثَّالِثُ: وَهُوَ استِحَالَتُهُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّنا لَوْ قُلْنَا: إنَّهُمْ يُبايِعُونَ اللهَ حقيقَةً؛ لَزِمَ إمَّا أَنْ يرتَفِعُوا إِلَى اللهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى فِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، وإمَّا أنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْزِلُ؛ وَكِلَا الأَمْرينِ مُستَحِيلٌ، ولكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ ذَلِكَ ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ توكِيدًا لهَذِهِ المُبايَعةِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مُبايعَةَ بَشَرٍ لبَشَرٍ، بَلْ حقيقَتُها أَنَّهَا مُبايعَةُ بَشَرٍ للخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فمُبايعَتُهُ مُبايعَةٌ للَّذِي أَرْسَلَهُ.

وإنَّما جعَلَ اللهُ تَعالَى مُبايَعَةَ الرَّسُولِ ﷺ مُبايعةً لَهُ؛ لأَنَّهُ رَسُولُهُ، وقَدْ بَايَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى، ومُبايعةُ الرَّسولِ عَلَى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ مَنْ أَرْسَلَهُ مُبايعةٌ لِمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لأَنَّهُ رَسُولُهُ المُبلِّغُ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةٌ لِمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠][١].

وَفِي إِضَافَةِ مُبايَعَتِهِمُ الرَّسُولَ ﷺ إِلَى اللهِ تعَالَى مِنْ تَشْرِيفِ النَّبِيِّ ﷺ وتَأييدِهِ، وتَوكِيدِ هَذِهِ المُبايعةِ وعِظَمِهَا، ورَفْعِ شَأنِ المُبايَعَةِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ[٢].

---

[١] فَلَوْ أَنَّ مَلِكًا أَرْسَلَ أُنَاسًا إِلَى البُلْدَانِ؛ لِيُبَايِعُوا عَنْهُ، فإِنَّ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ الَّذِينَ بَايَعُوا أَهْلَ البُلْدَانِ، إِذَا بَايَعَهُمُ النَّاسُ فإِنَّمَا بَايَعُوا المَلِكَ، مَعَ أَنَّ المُبايعَةَ المُبَاشِرَةَ لرُسُلِه، ولكِنَّ حقيقَتَهَا للمَلِكِ، هَؤُلاءِ بَايَعُوا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَ أَنْ يُبَايِعَهُمْ أَوْ أَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ؛ فصَارَتْ مَبايَعتُهُم للرَّسُولِ ﷺ مُبايعةً للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا تَدُلُّ الآيَاتُ أَبَدًا عَلَى أَنَّهُمْ بَايَعُوا اللهَ مُباشَرةً؛ لِـمَا سَبَقَ مِنَ الوُجُوهِ الثَّلَاثِ، وَهِيَ: مَنَافَاتُهُ لأَوَّلِ الآيَةِ، ومُخَالَفتُهُ للوَاقِعِ، واستِحَالَتُهُ. إِذَنْ: صَارَ مَعْنَى الآيَةِ: إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ؛ لأَنَّهُمْ يُبايِعُونَ رَسُولَهُ.

[٢] وَهَذا لَا شَكَّ فِيهِ، ففِي الإِضَافَةِ عِدَّةُ فَوائِدَ:

أَوَّلًا: تَشْرِيفُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ اللهَ جَعَلَ مُبايعةَ الرَّسُولِ مُبايعةً للهِ، فَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كالنَّائِبِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَشْرِيفٌ، كَإِضَافَةِ العُبودِيَّةِ الخَاصَّةِ فِي مِثْلِ قَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١].

الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، وَهَذِهِ أيضًا عَلَى ظَاهِرِهَا وحقيقَتِهَا، فَإِنَّ يَدَ اللهِ تعَالَى فَوْقَ أَيْدِي المُبايعِينَ؛ لأَنَّ يدَهُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهُوَ سَبْحَانَهُ فَوقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ، فَكَانَتْ يَدُهُ فَوْقَ أيدِيهِمْ[١]، وهَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ وحقيقَتُهُ، وهُوَ لتَوكِيدِ كَوْنِ مُبايعَةِ النَّبِيِّ ﷺ مُبايَعَةً للهِ عَزَّوَجَلَّ،..........

ثَانِيًا: تَوكِيدُ المَبايعَةِ وعظمُهَا؛ لأَنَّ مُبايعَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَتْ ذَاتَ أَمْرٍ سَهْلٍ، بَلْ هِيَ عَظِيمَةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لأَنَّهَا وَقَعَتْ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ومَعْلُومٌ أنَّ المَبايعَةَ للهِ تَقْتَضِي تَوكِيدَ الوَفَاءِ بِهَا.

ثالثًا: رَفْعُ شَأْنِ المُبايِعِينَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِهَذَا الرَّجُلِ: أَنْتَ الْآنَ بَايَعْتَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، لَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذَا رَفْعًا مِنْ شَأنِهِ وتَشْرِيفًا لَهُ، ونَحْنُ نَرَى أَنَّ الوَاحِدَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى المُلوكِ فِي الدُّنيَا صَارَ شَرِيفًا وَرَفِيعَ الشَّأنِ، فكَيْفَ إذَا قُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ بَايَعتَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ. فهَذَا هُوَ وَجْهُ قَولِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ فأَضَافَ المُبايعَةَ للهِ؛ لأَنَّهَا وَقَعَتْ مِنْ رَسُولِهِ المُبلِّغِ عَنْهُ، وَلِـمَا فِيهَا مِنَ التَّوكِيدِ والتَّعظِيمِ لِهَذِهِ البَيْعَةِ وَرَفْعِ شَأنِ المُبايعِينَ.

[١] الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: قَولُهُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ إِذَنْ: يَدُ اللهِ المُضَافَةُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَوقَ أيدِيهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ المَمَاسَّةُ، كَمَا نَقُولُ: السَّماءُ فَوقَنَا. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُمَاسَّةً لَنَا، وهَذِهِ أيضًا عَلَى ظَاهِرِهَا وحقيقَتِهَا؛ فإِنَّ يَدَ اللهِ فَوْقَ أيدِي المُبايعِينَ؛ لأَنَّ يدَهُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهُوَ سَبْحَانَهُ فَوقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ؛ فكَانَتْ يَدُهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، وَهَذَا -كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ- مِنْ بَابِ التَّوكِيدِ عَلَى أَنَّ مُبايعَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُبايعَةٌ للهِ، فيَدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَوقَ أيدِيهِمْ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا أَنْ تكُونَ يدُ اللهِ جَلَّوَعَلَا مُباشِرَةً لأيدِيهِمْ[١]، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا. مَعَ أَنَّهَا مُبايِنَةٌ لَنَا، بَعِيدَةٌ عَنَّا، فَيَدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَوْقَ أيدِي المُبايعينَ لِرَسُولِهِ ﷺ مَعَ مُبايَنَتِهِ تَعَالَى لِخَلْقِهِ، وعُلوِّهِ عَلَيْهِمْ[٢].

وَلَا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يَدُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَنْ يدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ اليَدَ إِلَى نَفْسِهِ، ووَصَفَهَا بِأَنَّهَا فَوْقَ أيدِيهِمْ، وَيَدُ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ مُبايعَةِ الصَّحابَةِ لَمْ تَكُنْ فَوْقَ أيدِيهِمْ، بَلْ كَانَ يَبْسُطُها إِلَيْهِمْ، فيُمسِكُ بأيدِيهِمْ كَالمُصافِحِ لَهُمْ، فيَدُه مَعَ أيدِيهِمْ لَا فَوْقَ أيدِيهِمْ[٣].

---

[١] يَعْنِي: وإِنْ كَانَتْ يَدُ اللهِ فَوْقَ أيدِيهِمْ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُباشِرةً، بَلْ ويَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مُباشِرةً فِي هَذَا المَوضِعِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، والمُبايِعُونَ فِي الأَرْضِ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللهِ الحَقِيقِيَّةُ مُباشِرَةً لأَيْدِيهِمْ.

[٢] وَهَذَا تَخْرِيجُ ظَاهِرِ أَنَّ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ لأَنَّهُ فَوْقُ، ويَدُهُ مِنْ صِفَاتِهِ، ويَكُونُ فِي هَذَا تَوْكِيدُ هَذِهِ المُبايعَةِ: أَنَّهُمْ كَأَنَّمَا بَايَعُوا يدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] وَهَذَا يُناقِضُ مَـا ذَكَـرْنَاهُ فِي (شَرْحِ العَقِيدَةِ الوَاسطِيَّةِ) مِنْ أَنَّ المُـرادَ: بِـ(يدِ اللهِ تعَالَى) يَدُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأَنَّهُم إِذَا كَانُوا يُبايِعُونَ اللهَ بِمُبايَعَةِ الرَّسُولِ، فيَدُ الرَّسُولِ كَيَدِ اللهِ تمامًا، فيَكُونُ المُرادُ بذَلِكَ يدَ الرَّسُولِ، بَلْ نقُولُ: إِنَّ المُرادَ أَنَّ يدَ اللهِ فوقَ أيدِيهِمْ عَلَى حقيقَتِهَا، وَلَيْسَ المُرادُ يدَ الرَّسُولِ، وَبيَّنَّا أَنَّ هَذَا لَا يُمكِنُ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ أَضافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، والأَصْلُ أَنَّ المُضَافَ وَصْفٌ لِلمُضافِ إِلَيْهِ.

....

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَضَعُ يدَهُ فَوْقَ أيدِيهِمْ ولَكِنْ يَبْسُطُها إِلَيْهِمْ فيُبايعُونَهُ، كَمَا قَالَ عَمْرُو بنُ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنَّبِيِّ ﷺ: ابسُطْ يدَكَ فَلأُبايعْكَ.

ثُمَّ أَيْضًا لئَلَّا يَحتجَّ بِهِ مَنْ يقُولُونَ بوَحْدَةِ الوُجودِ، أَوْ بالاتِّحادِ فيقُولُونَ: إنَّما قَالَ: ﴿يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ إِذَنْ: فالرَّسُولُ هُوَ اللهُ! ويَدُ اللهِ فَوْقَ أيدِيهِمْ، والَّذِي فوقَ أيدِيهِمْ يَدُ الرَّسُولِ، فجَعَلَ يَدَ الرَّسولِ يَدًا للهِ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ. -نسأَلُ اللهَ العَافِيَةَ- فهَذَا لَا يُمكِنُ أَبَدًا.

ومَا ذَكَرْنَاهُ في شَرْحِ العَقِيدَةِ الوَاسطيَّةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُحتَمَلٌ، وعَلَيْهِ فنَحْنُ مُتردِّدُونَ بَيْنَ أَنْ يكُونَ المُرادُ مَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا، أَوْ أَنْ يَكُونَ المُرادُ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي (القَواعِد المُثلَى)، وإنْ كَانَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي (القَواعِد المُثلَى) أقْرَبَ إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وهُوَ أنَّ يدَ اللهِ حقيقيَّةٌ فوقَ أيدِيهِمْ، يَعْنِي: كَأَنَّهُم بَايَعُوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ، ويدُهُ فوقَ أيدِيهِمْ ولَوْ كَانَ فِي السَّماءِ، وَلَا يلزَمُ المُماسَّةُ، والَّذِي يُرجِّحُ هَذَا أيْضًا أنَّ مُبايعَةَ الرَّسُولِ كالمُصافَحَةِ تَمامًا، فلَيْسَتْ يدُهُ ﷺ فوقَ أيدِيهِمْ؛ ولهَذَا قَالَ عَمْرُو بنُ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنَّبِيِّ ﷺ: ابسُطْ يدَكَ فلأُبايعْكَ.

وإذَا قُلْنَا: يدُ الرَّسُولِ. صَارَتْ إضَافَتُهَا إِلَيْهِ تعَالَى؛ لأَنَّهُ رَسُولُهُ فهُوَ قَائِمٌ مقَامَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ: إنَّ يَدَ اللهِ تَعَالَى بَاشَرَتْ أيدِيَهِمْ. بَلْ نَقُولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ مُبايعَةَ الرَّسُولِ كمُبَايَعَةِ اللهِ، ولَكِنَّ اللهَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، فتَكُونُ يدُ اللهِ فَوْقَ أيدِيهِمْ. وَأَنَا أَرَى أَنَّ الَّذِي يذْهَبُ إِلَى هَذَا أَوْ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إذَا قُلْنَا بقَولِنَا فِي (القَواعِدِ) يكُونُ كَأَنَّ الآيَةَ لَيْسَ فِيهَا فَائِدَةٌ أَوْ مَعْنًى؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ بأدلَّةٍ أُخْرَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى بصِفَاتِهِ فِي السَّماءِ، وَأَنَّهُ عَلِيمٌ.

المِثَالُ الخَامِسَ عَشَرَ: قولُهُ تعالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي ...» الحَدِيثَ.

وهَذَا الحَدِيثُ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي (بَابِ فَضْلِ عِيادَةِ المَرِيضِ)، مِنْ كِتَابِ البِرِّ والصِّلَةِ والآدَابِ (رقم٤٣ ص١٩٩٠/ تَرتِيب محمَّد فُؤاد عَبْد البَاقِي)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ! مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، يَا ابْنَ آدَمَ! اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ! وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ! اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»[1][1].

فالجَوابُ: لَا، بَلْ لَـهَا مَعْنًى، فمَعْنَاهَا: تَعْظِيمُ هَذِهِ المُبَايَعَةِ، والتَّحْذِيرُ مِنَ المُخالَفَةِ فِيهَا، مِثْلَمَا يُقَالُ للإنسَانِ: «اتَّقِ مَنْ فَوْقَكَ»، يَعْنِي: اتَّقِ اللهَ، فالمَقْصُودُ بذَلِكَ تعظِيمُ هَذِهِ المُبَايَعَةِ، والحَذَرُ مِنْ نَقْضِهَا.

[١] قَوْلُهُ: « قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟!» المَعْنَى: كَيْفَ أَعُودُكَ وأَنْتَ فِي غِنًى عَنِّي؟ أَوِ المَعْنَى: كَيْفَ أَعُودُكَ مِنْ مَرَضٍ وأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ لَا تَمْـرَضُ؟! يَحْتَمِلُ هَـذَا وَهَـذَا؛ المُهِـمُّ أَنَّ ابْـنَ آدَمَ يَقُـولُ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أعـودُكَ

---

(١) رواه مسلم: كتاب البر والصلة (٢٥٦٩).

....

وأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! «قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» «عَبْدِي فُلَانٌ» أَيْ: بالعُبوديَّةِ الشَّرعيَّةِ لَا الكَونيَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمكِنُ أَنْ تَكُونَ أيضًا عبودِيَّةً كَونيَّةً؟

فالجَوابُ: إِذَا ثَبَتَتِ العُبوديَّةُ الشَّرعيَّةُ فهِيَ ثَابتَةٌ كَوْنًا، لكِنْ لَا أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يحدُثُ لإنسَانٍ كَافِرٍ يكُونُ مَريضًا، فيَكُونُ اللهُ عندَهُ، حتَّى فِي الَّذِي اسْتَطْعَمَ، أَوِ الَّذِي اسْتَسْقَى، وإِذَا كَانَ كَافِرًا لَيْسَ بينَنَا وبينَهُ عَهْدٌ فإنَّنا نُريدُ أَنْ يَهْلِكَ إِذَا كَانَ حَربيًّا، أَمَّا إِذَا كَانَ مُعاهَدًا فَلَا بَأْسَ أَنْ نُعطِيَهُ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ﴾ [الممتحنة:٨].

فإِنْ قِيلَ: ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الجَنَّةَ بِسَبَبِ كَلْبٍ[١]، وَأَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ بِسَبَبِ هِرَّةٍ[٢]، إِذَا ثَبَتَ هَذَا أَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ إِطْعَامَ الكَافِرِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؟

فالجَوابُ: الكَافِرُ أَخْبَثُ مِنَ الكَلْبِ؛ لأَنَّنا أُمِرْنَا بقَتْلِهِ وقِتَالِهِ، أَمَّا الكَلْبُ فَقَدْ أَمَرَ ﷺ بقَتْلِ الكِلَابِ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهَا إِلَّا الكَلْبَ الأَسْوَدَ؛ لأَنَّهُ مِثْلُ الكَافِرِ شَيطَانٌ[٣].

«قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» لَوجَدْتَنِي هَلْ هُوَ وُجُودٌ حِسِّيٌّ؟ بمَعْنَى أَنَّ اللهَ فِي هَذَا المَكَانِ نفْسِهِ. الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّ هَذَا التَّفسِيرَ يُنَافِي

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، رقم (١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم (٢٣٦٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه...، رقم (١٥٧٢).

....

مَا ثَبَتَ مِنْ عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنَّ هَذِهِ العِنْدِيَّةَ يجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: هِيَ عِندِيَّةٌ خاصَّةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا نَدْري عَنْ كيفِيَّتِهَا، كالنُّزولِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيا نَقُولُ: هُوَ نُزُولٌ خَاصٌّ باللهِ، لَا نَدْرِي عَنْ كيفِيَّتِهِ.

يقُولُ أيضًا: «يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ» أَيْ: طَلَبْتُ مِنْكَ أَنْ تُطْعِمَنِي «فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ! وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟!» يَعْنِي: أَنَّكَ فِي غِنًى عَنْ هَذَا «قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي».

«يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ» يَعْنِي: طَلَبْتُ أَنْ تَسْقِيَنِي «فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي».

وقَولُهُ: «لَوْ سَقَيْتَهُ» يجُوزُ فِيهِ الوَجْهَانِ: سَقَى أَوْ أَسْقَى؛ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات:٢٧]، وقَالَ تعَالَى: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان:٢١]، إذَنْ: يجُوزُ «لَوْ سَقَيْتَهُ» وَ«لَوْ أَسْقَيْتَهُ»، أيْضًا فِي هَذَا مِنَ النُّكَتِ العربيَّةِ أَنَّ (لَوْ) فِي قَولِهِ: «لَوْ أَطْعَمْتَهُ» اقْتَرَنَتِ اللَّامُ بجَوابِهَا، وَ(لَوْ) فِي قَولِه: «أَمَا أَنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ» لَمْ تَقْتَرِنْ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الوَجْهَينِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فِفِي القُرآنِ الكَريمِ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي الزَّرْعِ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة:٦٥]، وقَالَ فِي المَاءِ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة:٧٠]، فيَجُوزُ فِي جَوَابِ (لَوْ) فِي الإِثْبَاتِ أَنْ يَقْتَرِنَ الجَوابُ باللَّامِ وأَنْ لَا يَقْتَرِنَ، أَمَّا إِذَا كَانَ النَّفيُ بـ(مَا) فإِنَّ الأَكْثَرَ عَدَمُ اقْتِرَانِهِ باللَّامِ تَقُولُ: «لَوْ جَاءَ زَيدٌ مَا جَاءَ عَمْرُو»، ولَا تَقُولُ: «لَمَا جَاءَ»، لكنَّهُ قَدْ تَقْتَرِنُ اللَّامُ فِي (مَا)

....

قَلِيلًا، ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[(١)]:

وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَـمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

الشَّاهِدُ قولُهُ: «لَـمَا افْتَرَقْنَا» والأَفْصَحُ والأَكْثَرُ: «مَا افْتَرَقْنَا».

وتأَمَّلْ هَذَا الحَدِيثَ، فِفِيهِ فوائِدُ عظِيمَةٌ:

أَوَّلًا: أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: «يَا ابْنَ آدَمَ! مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَعُودُكَ وأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟!» فَلَمْ يَقُلْ: كَيْفَ تَمْرَضُ وأَنْتَ رَبُّ العَالمينَ؟ لأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الأَدَبِ؛ لأَنَّ المَرَضَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ العَائِدِ، بَلِ الَّذِي مِنْ شَأْنِ العَائِدِ وفعلِهِ هُوَ العِيَادَةُ؛ فلِهَذَا قَالَ: «كَيْفَ أَعُودُكَ وأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟!» يَعْنِي: فأَنْتَ لَسْتَ بحَاجَةٍ لِي، فَفِعْلِي هَذَا لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فهَذَا الرَّجُلُ إِنَّمَا دَافَعَ عَنْ فِعْلِهِ هُوَ، وَمَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرًا مِنْهُ؛ كَذَلِكَ فِي الاسْتِطْعَامِ قَالَ: «اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي قَالَ: يَا رَبِّ! وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟!» وَلَمْ يَقُلْ: يَا رَبِّ! كَيْفَ تَستَطْعِمُنِي وأَنْتَ رَبُّ العَالمينَ؟ وإِنَّمَا قَالَ: كَيْفَ أُطعِمُكَ وأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! فدَافَعَ عَنْ فِعْلِهِ لَا عَنْ أَنَّ اللهَ تعَالَى يَسْتَطْعِمُ؛ كَذَلِكَ فِي قَولِهِ: «يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي! قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَسْقِيكَ وأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟!» فدَافَعَ أيضًا عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ عَدَلَ عَنْ قَولِهِ: كَيْفَ تَمْرَضُ؟! كَيْفَ تَحْتَاجُ إِلَى الطَّعامِ؟! كَيْفَ تَحْتَاجُ إِلَى الشَّرابِ؟! لأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مَعلُومٌ بأَنَّهُ مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنَّ العِيَادَةَ والإِطعَامَ والسَّقيَ غَيْرُ مُستَحِيلٍ بالنِّسبَةِ لِفِعْلِ الفَاعِلِ، فدَافَعَ عَنْهُ.

(١) انظر: مغني اللبيب (ص:٣٥٨)، همع الهوامع (٢/ ٥٧٢).

والجَوابُ: أَنَّ السَّلَفَ أَخَذُوا بهَذَا الحَدِيثِ وَلَمْ يَصْرِفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بتَحْرِيفٍ يتخَبَّطُونَ فِيهِ بأَهوائِهِمْ، وإِنَّمَا فسَّرُوهُ بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْمُتكِلِّمُ بِهِ[1]، فقَولُهُ تعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «مَرِضْتُ... وَاسْتَطْعَمْتُكَ... وَاسْتَسْقَيْتُكَ» بيَّنَهُ اللهُ تعَالَى بنَفْسِهِ حَيْثُ قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ، وأَنَّهُ استَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلانٌ، واسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلانٌ». وهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرادَ بِهِ مَرَضُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، واسْتِطْعَامُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، واستِسْقَاءُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ،.............

ثُمَّ تَأَمَّلِ الحَدِيثَ فِي المَرَضِ قَالَ: «لَوْ عُدْتَهُ لَوَجدْتَنِي عِنْدَهُ»، وَأَمَّا فِي الطَّعامِ فقَالَ: «لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»، وفِي السَّقْيِ قَالَ: «لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»، ففرَّقَ؛ لأَنَّ المَرِيضَ يكُونُ فِي حَالِ ضَعْفٍ وفِي حَالِ انْكِسَارٍ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَ الْمُنكسِرَةِ قُلوبُهُمْ، عِنْدَ الضُّعفَاءِ؛ فلِهَذَا كَانَ اللهُ تعَالَى عِنْدَ المَرِيضِ، أَمَّا الطَّعامُ والشَّرابُ فإِنَّ الطَّعامَ والشَّرابَ إنفَاقٌ، والإِنْفَاقُ يجِدُ الإنسَانُ ثَوابَهُ عِنْدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة:٢٦١].

نرجِعُ الآنَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ (أَهْلِ التَّعطِيلِ):

يقُولُ أَهْلُ التَّعطِيلِ: إنَّ ظَاهِرَ الحَدِيثِ أَنَّ اللهَ يمرَضُ، وأَنَّ اللهَ يحتَاجُ إِلَى الطَّعامِ، ويحتَاجُ إِلَى الشَّرابِ؛ قَالُوا: هَذَا ظَاهِرُ الحَدِيثِ، فَهَلْ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ تقُولُونَ بِهِ؟ الجَوابُ: لَا، لكِنَّنَا لَا نقُولُ: إِنَّ هَذَا ظَاهِرُ الحَدِيثِ. ونَحْنُ نَمْنَعُ أَنْ يكُونَ هَذَا ظَاهِرَ الحَدِيثِ، لكِنْ هُمْ يقُولُونَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُلزِمُونَا بأَنَّنَا أَوَّلْنَا.

[١] وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والَّذِي فسَّرَهُ بذَلِكَ هُوَ اللهُ المُتكلِّمُ بِهِ وهُوَ أعْلَمُ بمُرادِهِ، فإِذَا فسَّرْنَا المَرَضَ المُضَافَ إِلَى اللهِ والاسْتِطْعَامَ المُضافَ إِلَيْهِ والاسْتَسْقَاءَ المُضافَ إِلَيْهِ بمَرَضِ العَبْدِ واسْتَطْعَامِهِ واستسقَائِهِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ صَرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُ المُتكلِّمِ بِهِ، فهُوَ كَمَا لَوْ تكلَّمَ بهَذَا المَعْنَى ابْتِدَاءً[1] وإنَّمَا أضَافَ اللهُ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ أوَّلًا للتَّرغِيبِ والحَثِّ، كقَولِهِ تعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٤٥][2].

---

[١] إِذَنْ: بطَلَ اعْتِرَاضُهُمْ، وَالَّذِي أبطَلَهُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فسَّرَ ذَلِكَ، وبيَّنَ أنَّ المَرَضَ لَيْسَ مرضَهُ، وأنَّ الاسْتِسْقَاءَ لَيْسَ استِسقَاءَهُ، وأنَّ الاستِطعَامَ لَيْسَ استِطْعَامَهُ، فَمَا بَالُكُمْ تُشنِّعُونَ عَلَيْنَا إِذَا فَسَّرنَاهُ بذَلِكَ، والَّذِي فَسَّرَهُ هُوَ المُتكلِّمُ بِهِ؟

[٢] وَ﴿مَن﴾ هُنَا للتَّشويقِ، والقَرْضُ مَعرُوفٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَ بحَاجَةٍ لذَلِكَ، لكِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّرغِيبِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي يتصَدَّقُ لَا يُقرِضُ اللهَ تَعَالَى، وإنَّمَا يُعطِي الفَقِيرَ، وإنَّما سَمَّى اللهُ الإنفَاقَ مِنْ أجْلِهِ قَرْضًا؛ لأَنَّ القَرْضَ قَدْ عُلِمَ أَنَّ المُقترِضَ مُلتَزِمٌ بالوَفَاءِ، فكَأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ: إنَّمَا تُنفِقُونَهُ مِنْ أَجْلِي كالقَرْضِ تُقرِضُونَهُ؛ لَا بُدَّ أن يُرَدَّ علَيْكُمْ، وكَمَا سَمَّى اللهُ تعَالَى الثَّوابَ أَجْرًا، كالأَجِيرِ إِذَا أَدَّى عمَلَهُ وَجَبَتْ أُجْرَتُهُ، وهَذَا مِنْ فَضْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَمَا أَكْثَرَ فَضْلَهُ!.

فانْظُرْ إِلَى قَولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن:٦٠] فالإحسَانُ الأوَّلُ: هُوَ العَمَلُ، والإحسَانُ الثَّانِي: هُوَ الثَّوابُ، والَّذِي أحْسَنَ أوَّلًا وثانيًا: هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ومَعَ ذَلِكَ جعَلَ إحسَانَ الآدمِيِّ إحسَانًا يُثَابُ عَلَيْهِ بإحسَانٍ، وهَذَا كقَولِهِ: ﴿إِنَّ هَـٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ [الإنسان:٢٢]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ هَذَا الكَلَامَ فِي شَيْءٍ هُوَ الَّذِي وَفَّقَنَا لَهُ، وأعَانَنَا عَلَيْهِ، لكِن هَذَا مِنْ آثَارِ كَرمِهِ وجُودِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وهَذَا الحَدِيثُ مِنْ أَكْبَرِ الحُجَجِ الدَّامِغَةِ[١] لأَهْلِ التَّأويلِ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ نُصوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا بِلَا دَلِيلٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وإنَّمَا يُحَرِّفُونَها بشُبَهٍ بَاطِلَةٍ هُمْ فِيهَا مُتَنَاقِضُونَ مُضطَرِبُونَ، إِذْ لَوْ كَانَ المُرادُ خِلافَ ظاهِرِها[٢] كَمَا يقُولُونَ لبَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَسولُهُ، ولَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا مُمْتَنِعًا عَلَى اللهِ -كَمَا زَعمُوا- لبَيَّنَهُ اللهُ ورسُولُهُ كَمَا فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا اللَّائِقُ باللهِ مُمتَنِعًا عَلَى اللهِ لكَانَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ وَصفِ اللهِ تعالَى بِمَا يَمْتَنِعُ

الحاصِلُ: أَنَّنا نَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ المُرادَ بـ«مَرِضْتُ» أَيْ: مَرِضَ عَبْدِي، وَ«اسْتَطْعَمْتُكَ» أَيِ: استطعَمَكَ عَبْدِي، و«اسْتَسْقَيْتُكَ» أَيِ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي، إِذَا قُلْنَا بِهَذَا فإِنَّنَا لَمْ نُؤوِّلِ الحَدِيثَ، بَلْ قُلْنَا بِمَا فسَّرَهُ بِهِ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَإِذَا قُلْنَا بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ المُتكلِّمُ فكَأَنَّمَا قُلْنَا بكَلَامٍ ابْتِدَائِيٍّ؛ يَعْنِي كَأَنَّ اللهَ تعالَى ابْتَدَأَ وقَالَ: «مَرِضَ عَبْدِي فَلَمْ تَعُدْهُ، اسْتَطعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ».

وعَلَيْهِ فلَمْ نُخرِجِ الحَدِيثَ عَنْ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ بِهِ المُتَكَلِّمُ، بَلْ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ أَكْبَرِ الحُجَجِ الدَّامِغَةِ لأَهْلِ التَّأويلِ.

[١] «الدَّامِغَة» هِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدِّمَاغِ.

وهَذَا يُعبَّرُ بِهِ عَنِ الهَلَاكِ المُؤكَّدِ، ومِنْهُ قَولُهُ تعَالَى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨]، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَاجٍ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ، فيَدْمَغُهُ فإِذَا هُوَ زَاهِقٌ فِي الحَالِ.

[٢] أَيْ: ظاهِرُ النُّصوصِ.

عَلَيْه مَا لَا يُحصَى إِلَّا بكُلْفَةٍ، وَهَذَا مِنْ أَكْبرِ المُحَالِ[١].

ولنَكْتَفِ بهَذَا القَدْرِ مِنَ الأَمْثِلَةِ؛ لتكُونَ نِبْرَاسًا لغيرِهَا، وإِلَّا فالقَاعِدَةُ عنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مَعرُوفَةٌ، وَهِيَ إِجْرَاءُ آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، ولَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

---

[١] ثُمَّ نقُولُ: هَذَا الحَدِيثُ دَلِيلٌ دَامِغٌ وحُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى هَؤُلَاءِ المُحرِّفِينَ لنُصوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: لَوْ كَانَ المُرادُ خِلَافَ ظَاهِرِهَا لبَيَّنَهُ اللهُ كَمَا بيَّنَ فِي هَذَا الحَدِيثِ؛ فهَذَا الحَدِيثُ لَـمَّا كَانَ المُرادُ غيرَ ظَاهِرِهِ بيَّنه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فاليَدُ مَثَلًا يقُولُونَ: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يكُونَ المُرادُ بِهَا اليَدَ الحَقِيقِيَّةَ؛ نقُولُ: لَوْ كَانَ هَذَا مُمتَنِعًا لبَيَّنَهُ اللهُ؛ لئَلَّا نَعْتَقِدَ فِيهِ مَا هُوَ مُمتَنِعٌ. وإِذَا قُلْنَا: إِنَّ ظَاهِرَهَا خِلَافُ المَعْنَى اللَّائِقِ باللهِ -وَهُوَ الاحْتِمَالُ الثَّالِثُ- لكَانَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ وَصْفِ اللهِ بِمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَلِيقُ بِهِ مَا لَا يُحْصَى إِلَّا بكُلْفَةٍ؛ لأَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، فإِذَا قُلْنَا: إِنَّ ظَاهِرَهَا مُمتنِعٌ. صَارَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة ممَّا يَمْتَنِعُ عَلَى اللهِ الشَّيءُ الكَثِيرُ؛ يقُولُونَ مَثَلًا: الاسْتِوَاءُ بمَعْنَاهُ الحقِيقِيِّ مُمتَنِعٌ، واليَدُ بمَعْنَاهَا الحقِيقِيَّةِ مُمتَنِعَةٌ والوَجْهُ مُمتَنِعٌ، والرِّضَا مُمتَنِعٌ. وهَكَذَا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ، إِذًا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ ذِكْرِ مَا هُوَ مُمتنِعٌ عَلَى اللهِ؛ ونُسِبَ إِلَيْهِ مَا هُوَ كَثِيرٌ، وَهَذَا بِلَا شَكٍّ ظَاهِرُ البُطْلَانِ، بَلْ كُلُّ مَنْ تَأَمَّلَهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ.

فاتَّضَحَ لَنَا المُرادُ بهَذِهِ التَّعالِيلِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ: **«إِذْ لَوْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِهَا لبَيَّنَهُ اللهُ»، «لَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا مُمتَنِعًا عَلَى اللهِ لبَيَّنَهُ اللهُ»، «لَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا اللَّائِقُ باللهِ مُمتَنِعًا عَلَى اللهِ لكَانَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ وَصْفِ اللهِ تعَالَى بِمَا يَمْتَنِعُ علَيْهِ مَا لَا يُحصَى إِلَّا بكُلْفَةٍ»**.

وقَدْ تَقَدَّم الكَلَامُ عَلَى هَذَا مُستَوفًى فِي قَواعِدِ نُصوصِ الصِّفَاتِ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ[١].

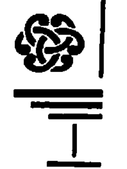
---

[١] وبهَذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَيْسَ ظَاهِرُ النُّصوصِ كَمَا زَعَمَ هَؤُلاءِ، وَكُلُّ هَذِهِ الآيَاتِ وأمثَالُها كُلُّهَا إنَّما يَأْتِي بِهَا هَؤُلاءِ؛ لإلزَامِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ بأحَدَ أمرَينِ: إمَّا أَنْ يُؤَوِّلُوا وإمَّا أَنْ يُداهِنُوا ويَسْكُتُوا عَنْ هَؤُلاءِ الَّذِينَ أَوَّلُوا النُّصوصَ وصَرفُوها عَنْ ظَاهِرِهَا!!

مسأَلَةٌ: حِينَ نُقرِّرُ أَنَّ صَرْفَ ظَاهِرِ اللَّفظِ بدَلِيلٍ أنَّ هَذَا لا يَكُونُ تأويلًا وإنَّما يَكُونُ تَفسِيرًا؛ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى التَّفْسِير نجِدُهُ مُتَوَافِقًا حقيقَةً مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَهَلْ هَذَا التَّفْسِيرُ حَقِيقَةً هُوَ صَرْفٌ لِظَاهِرِ المَعْنَى حقِيقَةً أَمْ أَنَّ هَذَا اصطِلَاحٌ فَقَطْ؟

الجَوَابُ: كُلُّ الأمثلةِ الَّتِي ذَكَرْنَا -كُلُّها فِي الوَاقِعِ- مَنَعْنَا أَنْ يكُونَ هَذَا ظَاهِرَ اللَّفْظِ مِنْ أجْلِ القَرينَةِ الَّتِي تَمْنَعُ ذَلِكَ، لكِنْ لَوْ فَرَضْنَا أنَّ هُنَاكَ شيئًا صَرِيحًا قَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ، مِثْلَ قولِهِ تعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، فإنَّ ظَاهِرَ اللَّفظِ أنَّكَ إذَا فرغْتَ مِنَ القِرَاءَةِ فاسْتَعِذْ باللهِ، وهَذَا غَيْرُ مُرادٍ؛ بَلِ المُرادُ إذَا شَرَعْتَ، بدَلِيلِ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ كَانَ يَسْتَعِيذُ باللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ عِنْدَ قِرَاءَةِ القُرْآنِ.

⁂




الخَاتمَةُ[١]

إذَا قَالَ قَائِلٌ: قَدْ عَرفْنَا بُطلَانَ مذْهَبِ أَهْلِ التَّأويلِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، ومِنَ المعلُومِ أنَّ الأَشَاعِرَةَ مِنْ أَهْلِ التَّأويلِ، فكَيْفَ يكُونُ مذهبُهُم باطلًا، وقَدْ قِيلَ: إنَّهُم يُمثِّلُونَ اليَوْمَ خَمْسَةً وتِسعِينَ بالمِئَةِ مِنَ المُسلِمِينَ؟!

وكيْفَ يكُونُ بَاطِلًا وقدوتُهُمْ في ذَلِكَ أبُو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ؟!

وكيْفَ يكُونُ بَاطِلًا وفيهِمْ فُلَانٌ وفُلَانٌ مِنَ العُلَمَاءِ المعرُوفِينَ بالنَّصيحَةِ للهِ، ولكِتَابِهِ، ولرَسُولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعَامَّتِهِمْ؟![٢]

---

[١] «الخَاتمَةُ» وَهِيَ مُهمَّةٌ جدًّا؛ لأنَّها تشتَمِلُ عَلَى حُكْمِ هؤُلاءِ المُؤوِّلَةِ المُعطِّلَةِ.

[٢] نَعَمْ، قِيلَ بهَذَا، فَقَدْ كَتَبَ بعْضُ النَّاسِ كِتَابًا نُشِرَ فِي الصُّحُفِ يتكلَّمُ عَنْ مذْهَبِ الأشَاعِرَةِ وأنَّهُ مِنْ مذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وأنَّ أهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ ينقسِمُونَ إلَى قسمَينِ: مُفوِّضةٍ ومُؤوِّلَةٍ.

فالمُفوِّضَةُ الَّذِينَ يقُولُونَ: اللهُ أعلَمُ بِمَا أَرَادَ. ويَسْكُتُونَ.

والمؤوِّلَةُ الَّذِينَ يُحرِّفُونَ النُّصوصَ.

ويقُولُ: إنَّ الأَشَاعِرَةَ مِنَ المُؤوِّلَةِ، ويُمثِّلُونَ اليَوْمَ خمسَةً وتسْعِينَ بالمِئَة مِنَ المُسلِمِينَ، فكَيْفَ يكُونُ مذهبُهُمْ بَاطِلًا وهُمْ يُمثِّلُونَ هَذِهِ النِّسبَةَ؟! وأمَّا مَنْ عَلَى مذهبِ السَّلفِ فَلَمْ يَبْقَ إلَّا خمسَةٌ بالمِئَةِ فَقَطْ، ومعلُومٌ أنَّ هَذَا الكَلَامَ في الحقيقَةِ ليسَ صَحِيحًا، كَمَا سيأْتِي إنْ شَاءَ اللهُ تعَالَى.

....

فهَذِهِ ثلاثَةُ أسئِلَةٍ: أوَّلًا: كَيْفَ نقُولُ: إنَّ الأشاعِرَةَ مذهبُهمْ بَاطِلٌ. مَعَ أنَّهُم يُمثِّلُونَ اليومَ خمسَةً وتِسْعِينَ بالمِئَةِ؟ ثَانِيًا: كَيْفَ نَقُولُ: إنَّ مذهبَهُمْ باطِلٌ. وقدوتُهُم أَبُو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ؟ ثَالِثًا: كَيْفَ نَقُولُ: مذهبُهُم باطِلٌ. وفيهِمْ فُلانٌ وفُلانٌ مِنَ العُلَماءِ؟.

وهَذَا الأخِيرُ هُوَ أهمُّهَا، فإنَّه يُوجَدُ مِنَ الأشاعِرَةِ مِنَ العُلَماءِ المعرُوفِينَ بالنَّصيحَةِ للهِ، ولكِتَابِهِ، ولرَسُولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعَامَّتِهِم، المعرُوفينَ بالصِّدقِ والإخلاصِ ونفْعِ المُسلِمِينَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، كالنَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهُوَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ الأشاعِرَةِ في بَابِ الصِّفاتِ؛ انظُرْ مثلًا شرحَهُ عَلَى صَحِيحِ مُسلِمٍ تَجِدْهُ يُؤوِّلُ الصِّفَاتِ، ومَعَ ذَلِكَ فإنَّنَا لَا نَشُكُّ أنَّ الرَّجُلَ عَالِمٌ مُخلِصٌ، نَفَعَ اللهُ بعلمِهِ، ولَهُ مِنَ المَقَامَاتِ الحَمِيدَةِ والآثَارِ الجَليلَةِ مَا عزَّ أَنْ يُوجَدَ لغَيرِهِ، لَا فِي الحَدِيثِ، ولَا في الفِقْهِ، ولَا فِي اللُّغَةِ، ولَا في رِجَالِ الحَدِيثِ؛ ومِنْ عَلَامَةِ القَبولِ لَهُ أنَّ مُؤلَّفَاتِهِ مُنتشِرَةٌ مَقبُولَةٌ يَقْرَؤُهَا الصَّغِيرُ والكَبِيرُ، فمَثلًا: (الأربعينَ النَّوويَّة) قلَّ صَغِيرٌ مِنَ المُسلِمِينَ إلَّا حَفِظَهَا، و(رِياض الصَّالِحِينَ) يُقرَأُ في كُلِّ المسَاجِدِ، و(شَرح المُهذَّبِ) مرجِعٌ، و(شَرْح صَحيحِ مُسلِمٍ) مرجعٌ أيضًا.

ولهَذَا مَا أكْثَرَ الَّذِينَ يَعتَبِرُونَ قولَهُ وينقُلُونَهُ ويَحتَجُّونَ بِهِ! وهُوَ كذَلِكَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكِنْ مَعَ هَذَا في بَابِ الصِّفَاتِ صَارَ مُخطِئًا فِيهَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعفَا عَنْهُ.

فكَيْفَ نَقُولُ: إنَّ الأشَاعِرَةَ مذهبُهُم بَاطِلٌ. وفِيهِمْ مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ؟ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ الْآنَ يَحْتجُّ بالرِّجَالِ عَلَى الحَقِّ، والوَاجِبُ أن نحتَجَّ بالحَقِّ عَلَى الرِّجَالِ،

قُلْنَا: الجَوابُ عَنِ السُّؤالِ الأوَّلِ[١]: أنَّنا لَا نُسلِّمُ أن تكُونَ نِسْبَةُ الأشَاعِرَةِ بهَذَا القَدْرِ بالنِّسبَةِ لسَائِرِ فِرقِ المُسلمينَ، فإنَّ هَذِهِ دَعْوَى تحتَاجُ إلى إثبَاتٍ عَنْ طَريقِ الإحصَاءِ الدَّقِيقِ[٢].

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أنَّهُم بهَذَا القَدْرِ أَو أكْثَرَ فإنَّهُ لَا يَقْتَضِي عِصمَتَهُم مِنَ الخَطَأِ؛ لأَنَّ العِصْمَةَ في إجمَاعِ المُسلِمِينَ لَا فِي الأَكْثَرِ[٣].

لَا بالرِّجَالِ عَلَى الحقِّ؛ فننْظُرَ إلَى المذهَبِ لَا إلَى الذَّاهِبِ، فالذَّاهِبُ قَدْ تَكُونُ نيَّتُهُ حَسَنَةً ويُريدُ الحَقَّ لكِنِ التبَسَ عَلَيْهِ، فالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم وهُمُ الكِرَامُ قَدْ يلتبِسُ عليهِمُ الأمْرُ، فمِنْهُم مَنْ أحلَّ رِبَا الفَضْلِ، ومِنْهُمْ مَنْ أحَلَّ المُتعَةَ إمَّا مُطلقًا أو عنْدَ الضَّرورَةِ، فالمُهِمُّ: أنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم يختَلِفُونَ في هَذِهِ الأشيَاءِ، ونحْنُ لَا ننظُرُ إلى الذَّاهِبِ وإنَّما ننظُرُ إلَى المذهَبِ؛ لأنَّهُ رُبَّما يُلبَّسُ عَلَى الإنسَانِ فيذْهَبُ إلَى هَذَا المَذْهَبِ، وَهُوَ مذْهَبٌ باطِلٌ.

[١] وهُوَ النِّسبَةُ.

[٢] فمَثلًا: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ الَّذِينَ في البِلَادِ السُّعوديَّةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ؛ لأنَّهُ لَا يَعْلَمُ أنَّ أَحَدًا مُخَالِفٌ، مِثلُهُ هَذَا الَّذِي قَالَ: نِسبَةُ الأشاعِرَةِ خمسَةٌ وتسعُونَ في المِئَةِ. هُوَ بِنَاءً عَلَى بلادِهِ الَّتِي عَاشَ فِيهَا، حَيْثُ إنَّ أكثرَهُم أشاعِرَةٌ، فظَنَّ أنَّ البِلَادَ الإسلاميَّةَ عُمُومًا عَلَى هَذَا النَّمَطِ فادَّعَى هَذِهِ الدَّعوَى.

[٣] يعنِي لَوْ سلَّمْنَا جدَلًا أنَّهُمْ يُمثِّلُونَ خمسَةً وتسعِينَ في المِئَةِ فإنَّ هَذَا القَدْرَ لَا يُعتبَرُ حُجَّةً يجِبُ الأخْذُ بِهِ، إذِ الحُجَّةُ في الإجمَاعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إنَّ إجماعَ المُسلمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّأويلِ، فإِنَّ السَّلفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ (وهُمُ الصَّحَابَةُ) الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ القُرونِ، والتَّابِعُونَ لَهُمْ بإحسَانٍ، وأئمَّةُ الهُدَى مِنْ بعدِهِمْ كَانُوا مُجمِعِينَ عَلَى إثبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ، وإجرَاءِ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ باللهِ تعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، ولَا تَكْيِيفٍ، ولا تَمْثِيلٍ.

وهُمْ خَيْرُ القُرونِ بنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ، وإجماعُهُمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ؛ لأَنَّهُ مُقتَضَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وقَدْ سَبَقَ نَقْلُ الإجمَاعِ عَنْهُمْ فِي القَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قَواعِدِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ[1].

---

[١] هَذِهِ مسألَةٌ فِي الأُصُولِ الَّتِي ادُّعِيَ فيهَا الإجمَاعُ أَوِ ادُّعِيَ الأَكْثَرُ؛ مَعَ أنَّ الإجمَاعَ الأوَّلَ ثَابِتٌ، نَظِيرُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إنَّ العُلَمَاءَ أجمَعُوا عَلَى أَنَّ طَلَاقَ الثَّلاثِ ثَلاثٌ، تَبِينُ بِهِ المَرْأَةُ. وهَذَا غَلَطٌ؛ لأَنَّهُم إِذَا ادَّعَوْا هَذَا الإجْمَاعَ نَقُولُ أَوَّلًا: لَا نُسلِّمُ؛ لأَنَّ مِنَ المُتأخِّرينَ مَنْ خَالَفَ. ثَانيًا: نقُولُ: هُناكَ إجمَاعٌ قدِيمٌ قَبْلَ هَذَا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، وسَنَتَينِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، والنَّاسُ كُلُّهُمْ يجعَلُونَ الطَّلَاقَ الثَّلاثَ واحِدَةً[1]، يَعْنِي: الرَّجُلُ إذَا قَالَ لزَوجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ، أنتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ»، أو «أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ»، أَوْ «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» يجعَلُونَهَا واحِدَةً، بَلْ حَتَّى إذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ» تكُونُ وَاحِدَةً؛ لأَنَّهُ لَيْسَ للإنسَانِ أَنْ يُغيِّرَ حُكْمَ اللهِ بمُجرَّدِ لفظِهِ هُوَ؛ ادَّعَى بعضُهُمْ عَلَى أَنَّ الطَّلاقَ الثَّلاثَ تَبِينُ بِهِ المَرْأَةُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢).

....

وَلَوْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، قَالَ مُنَازِعُوهُمْ: بَلِ الإِجْمَاعُ مَعَنَا، ونحْنُ أسعَدُ بالإجْمَاعِ مِنْكُمْ؛ لأَنَّهُ مَضَى عهدَانِ وبعْضُ الثَّالثِ؛ عَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ، وعَهْدُ أَبِي بَكْرٍ، وسَنَتَانِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بيَّنَ وَجْهَ اجْتِهَادِهِ، وهُوَ أنَّ النَّاسِ تَتَايَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ، وتهَافتُوا فِيهِ، وكَثُرَ فِيهِمْ؛ فأَرَادَ أَنْ يُعزِّرَهُمْ بِمَنْعِهِمْ مِنَ الرُّجوعِ.

وهَذَا نظِيرُهُ؛ أَيْ: أَنَّ النَّاسَ الْآنَ يكَادُونَ يُجمِعُونَ عَلَى أنَّ المذهَبَ الصَّحِيحَ مذهَبُ الأَشَاعِرَةِ، قُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ، بَلِ الأُمَّةُ الإسْلاميَّةُ مُجمِعَةٌ مِنْ قَبْلِ هَذَا الحَدَثِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

إِذَنِ الجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤالِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلًا: المنْعُ، يَعْنِي: أَنَّنَا نَمْنَعُ أَنْ يكُونَ نِسبَةُ الأشَاعِرَةِ إِلَى المُسلِمِينَ خَمْسَةً وتسعِينَ فِي المِئَةِ، ووَجْهُ المَنْعِ أَنْ نَقُولَ: هَلْ أجْرَيْتَ إحصَائيَّةً؟ الجَوابُ: لَا؛ فهُوَ لَمْ يَطُفْ فِي جَمِيعِ البُلْدَانِ الإسلَاميَّةِ كُلِّها وَنظَرَ، لكِنَّ هَذَا وَهْمُهُ، حَيْثُ تَوهَّمَ أنَّ نِسْبَةَ الأشَاعِرَةِ إِلَى المُسلِمِينَ خَمْسةٌ وتِسعُونَ فِي المِئَةِ، وهَذَا لَا يُسلَّمُ.

ثانيًا: لَوْ سلَّمْنا جَدَلًا عَلَى أَنَّهُم بهَذَا القَدْرِ أَنَّهُم خَمْسَةٌ وتِسْعُونَ فِي المِئَةِ فِي الوَقْتِ المُعاصِرِ، فهَلْ هَذَا يَقْتَضِي عِصْمَتَهُمْ مِنَ الخَطَأِ؟ لَا، بَلِ العِصْمَةُ بالإجمَاعِ؛ أمَّا قَوْلُ الأَكْثَرِ فَقَدْ يكُونُ هُوَ الخطَأَ، وقَولُ الأقلِّ هُوَ الصَّوابَ، كَمَا فِي هَذِهِ المسأَلَةِ، فإِنَّهُ لَا شَكَّ وإِنْ كَانَ الأشَاعِرَةُ خَمْسَةً وتِسعِينَ فِي المِئَةِ، فإِنَّ قَولَ الخَمْسَةِ فِي المِئَةِ هُوَ الصَّوَابُ المُوافِقُ لمذْهَبِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ثَالثًا: أَنْ نَقُولَ: إِذَا كَانُوا اليَومَ كَمَا تَزْعُمُونَ خَمْسَةً وتِسعِينَ فِي المِئَةِ فإِنَّهُم

والجَوابُ عَنِ السُّؤالِ الثَّانِي[١]: أنَّ أَبَا الحَسَنِ الأشْعَرِيَّ وغيرَهُ مِنْ أئمَّةِ المُسلِمِينَ لَا يدَّعُونَ لأنفسِهِمُ العِصْمَةَ مِنَ الخَطَأِ، بَلْ لَمْ يَنَالُوا الإمَامَةَ فِي الدِّينِ إلَّا حِينَ عَرَفُوا قَدْرَ أنفسِهِمْ، ونزَّلُوها منزِلَتَهَا، وَكَانَ في قُلُوبِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا استحَقُّوا بِهِ أَنْ يكُونُوا أئمَّةً، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، وقَالَ عَنْ إبرَاهِيمَ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل:١٢٠-١٢١][٢].

ثُمَّ إنَّ هَؤُلاءِ المُتأخِّرينَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إلَيْهِ[٣] لَمْ يَقْتَدُوا بِهِ الاقتِدَاءَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يكُونُوا علَيْهِ، وذَلِكَ أَنَّ أبَا الحَسَنِ كَانَ لَهُ مَرَاحِلُ ثَلاثٌ في العَقِيدَةِ:

فِي صَدْرِ سَلَفِ الأُمَّةِ لَيْسُوا بشَيْءٍ؛ لأَنَّ سَلَفَ الأُمَّةِ مُجمِعُونَ عَلَى خِلَافِ مذهَبِ الأَشَاعِرَةِ فِي بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ، وإجمَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ حُجَّةٌ مُلزِمَةٌ، فكَانَ عَلَى الأَشَاعِرَةِ وعَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالَفُوا هَذَا المَذْهَبَ؛ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرجِعُوا إِلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ وتَابعوهُمْ بإحسَانٍ مِنْ أئمَّةِ الهُدَى.

فالأجوِبَةُ صَارَتْ ثَلَاثَةً، وبهَذَا بَطَلَ تعلُّقُه الَّذِي تَشَبَّثَ بِهِ فِي سُؤالِهِ الأوَّلِ.

[١] وهُوَ قَولُهُ: وكَيْفَ يكُونُ باطلًا وقدْوتُهُمْ فِي ذَلِكَ أبُو الحَسَنِ الأشعريُّ؟

[٢] وقولُهُ تعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل:١٢٣]، لَمْ تُذْكَرْ في أَصْلِ الكِتَابِ، ولَا بُدَّ أَنْ تُذْكَر، وسقُوطُهَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الشَّاهِدَ فِيهَا، مَعَ أَنَّهُ يُؤخَذُ مِنْ قَولِهِ: ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ أَيْ: إمَامًا.

[٣] أَيْ: إلَى الأشعَرِيِّ.

المرحلَةُ الأُولَى: مَرحلَةُ الاعتِزَالِ: اعْتَنَق مذهَبَ المعتزَلَةِ أربعِينَ عَامًا، يُقرِّرُهُ ويُنَاظِرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وصَرَّحَ بتَضْلِيلِ الْمُعتزَلَةِ، وبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم(١).

المرحَلَةُ الثَّانيَةُ: مرحَلَةٌ بَيْنَ الاعْتِزَالِ المَحضِ والسُّنَّةِ المحْضَةِ: سَلَكَ فيهَا طَرِيقَ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ سَعِيدِ بنِ كُلَّابٍ(٢)، قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابنُ تيميَّةَ ص٤٧١ من المجلَّدِ السَّادسَ عَشَرَ مِنْ مجمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ: «والأشعَرِيُّ وأمثَالُهُ برزَخٌ بَيْنَ السَّلَفِ والجَهْمِيَّةِ، أَخَذُوا مِنْ هَؤُلاءِ كلَامًا صَحِيحًا ومِنْ هَؤُلاءِ أصُولًا عقليَّةً ظَنُّوها صحِيحَةً وهِيَ فاسِدَةٌ» اهـ[١].

المرحلَةُ الثَّالثَةُ: مرحلَةُ اعتِنَاقِ مذهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ الَّذِين إِمَامُهُمْ الإِمَامُ أحمَدُ بنُ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]، كَمَا قَرَّرَهُ فِي كِتَابِهِ: (الإِبَانَة عَنْ أُصُولِ الدِّيَانَةِ) وهُوَ مِنْ آخِرِ كُتُبِهِ، أو آخرُهَا.

قَالَ فِي مقدِّمَتِهِ: «جَاءَنَا -يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ- بكِتَابٍ عَزِيزٍ ﴿لَا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢][٣]،..............

---

[١] هَذَا يكُونُ بَيْنَ هَذَا وهَذَا.

[٢] الذي هو إمامهم.

[٣] قولُهُ تعَالَى: ﴿لَا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: البَاطِلُ لَا يَمْشِي، فكَيْفَ يَأْتِي مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ ومِنْ خَلْفِهِ؟ فالجَوابُ: أَنَّ هَذَا مِنَ التَّعبِيرِ اللُّغويِّ العَرَبِيِّ، وكُلٌّ يعرِفُ أَنَّ الْمُرادَ لَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ بَاطِلًا، لَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ؛ فَمَا سَبَقَ وأَخْبَرَ بِهِ القُرآنُ فهُوَ حَقٌّ ليسَ بباطِلٍ، ومَا يَأْتِي فهُوَ

---

(١) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٢ ج٤. (المؤلف)

(٢) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٥٥٦ ج٥. (المؤلف)

جَمَعَ فِيهِ[١] علْمَ الأوَّلِينَ، وأكمَلَ بِهِ الفَرَائِضَ والدِّينَ، فهُوَ صِرَاطُ اللهِ المستَقِيمُ، وحبلُهُ المَتِينُ، مَنْ تمسَّكَ بِهِ نجَا، ومَنْ خَالَفَهُ ضَلَّ وَغَوَى، وفِي الجَهْلِ تردَّى، وَحثَّ اللهُ فِي كتَابِهِ عَلَى التَّمسُّكِ بسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]».

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَأَمَرَهُمْ بطَاعَةِ رَسُولِهِ كَمَا أمرَهُمْ بطَاعَتِهِ، ودَعَاهُمْ إِلَى التَّمسُّكِ بسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، كَمَا أمَرَهُم بالعَمَلِ بكِتَابِهِ، فنبَذَ كَثِيرٌ مِمَّنْ غَلَبَتْ شِقوتُهُ واستحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ سُننَ نَبيِّ اللهِ ﷺ وَرَاءَ ظُهُورهِمْ، وعدَلُوا إلى أسْلَافٍ لَهُمْ قلَّدُوهم بدِينِهِمْ ودَانُوا بدِيَانَتِهِمْ، وأبْطَلُوا سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ورَفَضُوهَا وأنْكَرُوهَا وجَحَدُوهَا افْتِرَاءً مِنْهُم عَلَى اللهِ ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:١٤٠]»[٢].

كَذَلِكَ حَقٌّ ولَيْسَ بِبَاطِلٍ، وَمَا شَرَعَ مِنْ أحْكَامٍ فهُوَ حَقٌّ، لَا يترتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، لَا قَبْلَ الفِعْلِ، وَلَا بَعْدَ الفِعْلِ؛ ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ وقَولُهُ: ﴿بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ أَيِ: المستَقْبَلُ، و﴿خَلْفِهِۦ﴾ أيِ: المَاضِي؛ ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ بَدَأَ عَزَّوَجَلَّ بالحِكْمَةِ قَبْلَ الحَمْدِ؛ لأَنَّ المَقَامَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، فكُلُّ مَا فِي القُرآنِ فإنَّهُ مُطَابِقٌ للحِكْمَةِ، وكُلُّ مَا فِيهِ فإنَّ اللهَ تعَالَى يَستَحِقُّ عَلَيْهِ الحَمْدُ.

[١] أي: اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] يُشِيرُ فِي كَلَامِهِ هَذَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِلَى المُعتَزِلَةِ؛ لأَنَّهُم قَلَّدُوا أئمَّتَهُم، وتَرَكُوا الكِتَابَ والسُّنَّةَ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أُصُولًا مِنْ أُصُولِ المبتَدَعَةِ، وأَشَارَ إِلَى بُطلَانِهَا، ثُمَّ قَالَ:

«فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ المعتزِلَةِ، والجَهميَّةِ، والحَرُورِيَّةِ[١]، والرَّافِضَةِ، والمُرجِئَةِ؛ فعَرِّفُونا قولَكُمُ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، ودِيَانَتَكُمُ الَّتِي بِهَا تَدينُونَ؟

قِيلَ لَهُ: قولُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، ودِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا التَّمسُّكُ بكِتَابِ رَبِّنَا عَزَّوَجَلَّ، وبسُنَّةِ نَبيِّنَا ﷺ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأئمَّةِ الحَدِيثِ، ونَحْنُ بذَلِكَ مُعتَصِمُونَ، وَبِمَا كَانَ يقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ حنبلٍ -نضَّرَ اللهُ وجهَهُ، ورَفَعَ درجَتَهُ، وأجزَلَ مَثُوبَتَهُ- قَائِلُونَ[٢]، ولِمَنْ خَالَفَ قولَهُ مُجَانِبُونَ؛ لأَنَّهُ الإمَامُ الفَاضِلُ، والرَّئِيسُ الكَامِلُ»، ثُمَّ أثْنَى عَلَيْهِ بِمَا أَظْهَرَ اللهُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الحَقِّ، وذَكَرَ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ، ومَسَائِلَ فِي القَدَرِ، والشَّفَاعَةِ، وبَعْضَ السَّمعيَّاتِ، وقَرَّرَ ذَلِكَ بالأدلَّةِ النَّقليَّةِ والعقليَّةِ[٣].

---

[١] وَهُمُ الخَوَارِجُ.

[٢] «قَائلُونَ» مبتَدَأٌ مُؤخَّرٌ، خبرُهُ: «وبِمَا كَانَ».

[٣] هَذَا فِي كِتَابِهِ (الإبَانَة) وهُوَ ثَابِتٌ عَنْهُ، وإِنْ كَانَ بعْضُ الأشاعِرَةِ يُنكِرُونَ أَنْ يكُونَ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، لكنَّهُمْ مَحجُوجُونَ بنَقْلِ الثِّقَاتِ أنَّ هَذَا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَشَيْخِ الإسلَامِ ابْنِ تيميَّةَ وغَيرِهِ، وهُمْ أوثَقُ مِنْ هَؤُلاءِ وأجلُّ، وإلَّا فَمِنَ المعلُومِ أنَّ كُلَّ إنسَانٍ سَيَنْفِي ويقدَحُ فيمَا يكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ، فهُمْ يُنكِرُونَ (الإبَانَة) وغيرَ (الإبَانَة) ممَّا لَا يُوافِقُ مذهبَهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ كَانَ تَراجُعُ أَبِي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَراجُعًا كُلِّيًّا أَمْ أَدْرَكَتْهُ المنيَّةُ قَبْلَ أنْ يُصحِّحَ كُلَّ مَا عِنْدَهُ؛ لأَنَّهُ فِي كُتُبِهِ المُتأخِّرَةِ يُثبِتُ الصِّفَاتِ

والمُتأخِّرُونَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ أَخَذُوا بالمرحَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاحِلِ عقيدَتِهِ، والتزمُوا طَرِيقَ التَّأويلِ فِي عَامَّةِ الصِّفَاتِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا إِلَّا الصِّفَاتِ السَّبْعَ المذكُورَةَ فِي هَذَا البَيْتِ:

حَـيٌّ عَلِـيمٌ قَـدِيرٌ وَالْكَـلَامُ لَـهُ   إِرَادَةٌ وَكَذَاكَ السَّـمْعُ وَالبَصَـرُ

عَلَى خِلَافٍ بينَهُمْ وبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي كَيفيَّةِ إِثْبَاتِهَا[١].

الخبريَّةَ فَقَطْ، وَلَا يُثْبِتُ صِفَاتِ الأفعَالِ، وفِي كِتَابِهِ (الإبَانَة) ذَكَرَ أَقْوَالًا يُخَالِفُ فِيهَا أَهْلَ السُّنَّةِ، وَمَا ثَبَتَ عَنْهُ فِي الرُّجوعِ غَيْرُ الكلمَةِ العَامَّةِ الَّتِي قَالَ فِيهَا: إِنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الإمَامِ أحمَدَ؟.

فالجَوابُ: الأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ الإمَامُ أحمَدُ كَانَ عَلَيْهِ الأشعريُّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ.

وإِذَا وُجِدَ مَا يُخَالِفُ فقَدْ يَكُونُ فِي بعْضِ المَسَائِلِ لَا سِيَّما فِي مَسَائِلِ الإِيمَانِ، أَوْ مَسَائِلِ القَدَرِ والأفعَالِ؛ لكِنْ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ عَلَى مذْهَبِ الإمَامِ أحمَدَ، وكُلُّ مَا سَاقَهُ مِنَ الأمثِلَةِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَلَا تَجِدُ فِي كِتَابِهِ (الإبَانَة) أَوْ أيِّ كِتَابٍ مُتأخِّرٍ لَهُ مَا يُنَافِي ذَلِكَ.

وقولُهُ: «**الإمَامُ الفَاضِلُ والرَّئِيسُ الكَامِلُ**» لَيْسَ فِيهَا مَحْظُورٌ شَرعيٌّ؛ لأَنَّهُ يَعْنِي: كَامِلٌ بالنِّسبَةِ لِمَنْ بَعْدَهُ، أَوْ بالنِّسبَةِ لأَهْلِ التَّعطِيلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ وإِلَّا فمِنَ المعلُومِ أَنَّهُ لَا يُريدُ أَنَّهُ كَامِلٌ ككَمَالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] قَولُنَا: «**وَالتزمُوا طَرِيقَ التَّأويلِ**» مِنْ بَابِ التَّنزُّلِ مَعَهُمْ، حَيْثُ سمَّوْا أنفسَهُمْ أهْلَ التَّأويلِ، وَإِلَّا فالحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا تحريفٌ للكَلِمِ عَنْ مواضِعِهِ؛ لأَنَّهُ

ولـمَّا ذَكَرَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ مَا قِيلَ فِي شَأنِ الأشعريَّةِ ص٣٥٩ مِنَ المُجلَّدِ السَّادِسِ مِنْ مَجْمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ قَالَ:

«ومُرادُهُمُ الأشعريَّةُ الَّذِينَ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ الخبريَّةَ، وأمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بكِتَابِ (الإبَانَة) الَّذِي صَنَّفَهُ الأشعريُّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَلَمْ يُظهِرْ مقَالَةً تُنَاقِضُ ذَلِكَ فهَذَا يُعدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ».

لَا يَصدُقُ عليْهِ التَّأويلُ، إذِ التَّأويلُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرينَةٍ ودَلِيلٍ ظَاهِرٍ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ فهُوَ تَحرِيفٌ، وَمِنَ المَعلُومِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ عَلَى إنكَارِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وتحريفِ معَانِي النُّصوصِ إِلَى مَا يُرِيدُونَ، وإِنَّمَا ذَلِكَ تحرِيفٌ مَحْضٌ؛ ولهَذَا فنَحْنُ إذَا سمَّيناهُمْ (أهلَ التَّأويلِ)، فإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّنزُّلِ مَعَهُمْ عَلَى تسمِيَتِهِمْ، وَإِلَّا فإِنَّهُمْ (أهلُ التَّحريفِ)؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، والتَّأويلُ فِي القُرآنِ: إمَّا التَّفسيرُ، وإمَّا المآلُ والعَاقِبَةُ؛ أمَّا صَرْفُ اللَّفظِ عَنْ ظَاهِرِهِ فإِنْ كَانَ بدَلِيلٍ فهُوَ تفْسِيرٌ، وإِنْ كَانَ بغَيْرِ دَلِيلٍ فهُوَ تحْرِيفٌ.

وقولُنَا: «**وَلَمْ يُثبِتُوا إِلَّا الصِّفاتِ السَّبعَ**» يَعْنِي: هُمْ يُثبِتُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ، لكِنْ لَا يُثبِتُونَها كَمَا يُثبِتُهَا أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، فالكَلَامُ مثلًا عِنْدَ هَؤُلاءِ هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بالنَّفْسِ، ولَيْسَ بصَوتٍ مَسْمُوعٍ وأَحْرُفٍ مُتتابِعَةٍ، بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّ الصَّوتَ المَسمُوعَ صَوتٌ مَخْلُوقٌ، خَلَقَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِهِ، وأَنَّ الحُروفَ المُتتابِعَةَ كَذَلِكَ مخلُوقَةٌ، والكَلَامُ هُوَ المَعْنَى النَّفسيُّ!!

ونحْنُ نقُولُ لَهُمْ: هَذَا خطَأٌ وغَلَطٌ، ولَا يُمكِنُ أن يُسمَّى مَا فِي النَّفْسِ كَلَامًا إِلَّا مُقيَّدًا، كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة:٨]، أمَّا القَوْلُ والكَلامُ إذَا أُطلِقَ فهُوَ مَا كَانَ بحُروفٍ وأَصْوَاتٍ مَسمُوعَةٍ.

وقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي ص٣١٠: «وَأَمَّا الأشعريَّةُ فعَكْسُ هَؤُلاءِ، وقولُهُمْ يَستَلْزِمُ التَّعطِيلَ، وأنَّهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خارِجَهُ، وكَلَامُهُ مَعْنًى وَاحِدٌ، ومَعْنَى آيَةِ الكُرسيِّ، وآيَةِ الدَّيْنِ، والتَّوراةِ، والإنجِيلِ وَاحِدٌ، وَهَذَا مَعلُومُ الفَسَادِ بالضَّرورَةِ» اهـ[١].

وقَالَ تلمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ فِي النُّونيَّةِ ص٣١٢ مِنْ شَرْحِ الهَرَّاسِ (ط. الإمَامِ):

واعْلَمْ بِأَنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ الطَّرِيـ ـقِ المُستَقِيمِ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ[٢]

---

[١] قولُهُ: «وقولُهُمْ يَستَلْزِمُ التَّعطِيلَ، وأنَّهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ» لأنَّهُمْ يقُولُونَ: إنَّنَا لَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ فِي مَكَانٍ، ولَيْسَ فَوْقَ الخَلْقِ بذَاتِهِ؛ فيَستَلْزِمُ أنَّهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وهَذَا هُوَ التَّعطِيلُ المَحْضُ؛ كَذَلِكَ يقُولُونَ: إنَّ الكَلَامَ هُوَ المَعْنَى النَّفسِيُّ، وهُوَ مَعْنًى وَاحِدٌ؛ فيَرَونَ أنَّ الأَمْرَ والنَّهْيَ والخَبَرَ والاستِفْهَامَ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هُوَ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾، بَلْ ويقُولُونَ: إنَّ التَّوراةَ والإنجِيلَ والقُرآنَ والزَّبُورَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، لكِنْ إنْ عُبِّرَ عَنْهُ بالعربيَّةِ فهُوَ قُرآنٌ، وبالعِبْرِيَّةِ تَوراةٌ، وبالسُّريانيَّةِ إنْجِيلٌ، وبالدَّاوديَّةِ زَبُورٌ. هكَذَا يقُولُونَ؛ والعِيَاذُ باللهِ، وهَذَا مَعلُومُ الفَسَادِ بالضَّرورَةِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وهَلْ يُمكِنُ أَنْ يقُولَ أَحَدٌ: إنَّ قولَهُ تعَالَى: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هُوَ قولُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾؟ أَبَدًا، وَلَا يقُولُهُ عَاقِلٌ يتصوَّرُ مَا يقُولُ، ولكِنَّ المُصيبَةَ أنَّ العَقِيدَةَ إذَا رَسَخَتْ فِي القَلْبِ -وإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً- يَعْمَى الإنسَانُ عنْهَا، فهَؤُلاءِ عَمُوا عَمَّا يقُولُونَ، وَلَوْ تَأَمَّلُوا أقَلَّ تَأَمُّلٍ لعَلِمُوا أنَّ قولَهُمْ ظَاهِرُهُ البُطلَانُ والفَسَادُ، ولَا يُمكِنُ أَنْ يَقُولَ بِهِ عَاقِلٌ.

[٢] يَعْنِي: طَرِيقَ الأشعريَّةِ، أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ عَيْنَانِ فهُوَ لَا يَعْرِفُ عَنْ هَذَا،

إِلَى أَنْ قَالَ:

فاعْجَبْ لِعُمْيَانِ الْبَصَائِرِ أَبْصَرُوا   كَوْنَ الْمُقَلِّدِ صَاحِبَ الْبُرْهَانِ

وَرَأَوْهُ بالتَّقْلِيدِ أَوْلَى مِنْ سِوا   هُ بغَيْرِ مَا بَصَرٍ وَلَا بُرْهَانِ

وَعَمُوا عَنِ الوَحْيَيْنِ إِذْ لَمْ يَفْهَمُوا   مَعْنَاهُمَا عَجَبًا لِذِي الْحِرْمَانِ[1]

وقَالَ الشَّيخُ محمَّد أمين الشَّنقِيطِيُّ فِي تَفْسيرِهِ (أضوَاء البَيَانِ) ص٣١٩ ج٢ عَلَى تَفْسِيرِ آيَةِ استِوَاءِ اللهِ تعَالَى عَلَى عَرْشِهِ الَّتِي فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: «اعْلَمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِي هَذَا خَلْقٌ لَا يُحصَى كثرَةً مِنَ الْمُتأخِّرِينَ، فزَعَمُوا أنَّ الظَّاهِرَ الْمُتبادِرَ السَّابِقَ إِلَى الفَهْمِ مِنْ مَعْنَى الاسْتِوَاءِ واليَدِ مَثَلًا فِي الآيَاتِ القُرآنيَّةِ............

ومَنْ لَهُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ لَا يَعْرِفُ أيضًا، لكِنْ مَنْ لَهُ عَيْنَانِ بَصِيرتَانِ بالحَقِّ عَلِمَ أنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ الطَّرِيقِ الْمُستَقِيمِ.

[١] نسْأَلُ اللهَ السَّلامَةَ، اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ!

فسمَّاهُمُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عُميَانَ البصَائِرِ، يَعْنِي: وإِنْ كَانَ لَهُمْ عُيونٌ، لكِنْ بصائِرُهُمْ عُمْيٌ -والعِيَاذُ باللهِ-، فهُمْ جعَلُوا الْمُقلِّدَ صَاحِبَ البُرْهَانِ، وجَعَلُوهُ أَولَى مِنْ سِوَاهُ، فهُمْ يتَّبِعُونَ مَشَايِخَهُمْ وعُلَمَاءَهُمْ ولَا يُبالُونَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ يقُولُونَ: قَالَ فُلَانٌ، وقَالَ فُلَانٌ، وقَالَ فُلَانٌ؛ ولذَلِكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ دَلِيلًا فِي كُتُبِهِمْ إِلَّا نُقُولًا: قَالَ فِي كَذَا. قَالَ فِي الخُلاصَةِ. قَالَ بُرهَانُ الدِّينِ. قَالَ كَذَا. قَالَ كَذَا؛ أَمَّا الأدِلَّةُ فإِنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمْ مِنْهَا قَفْرٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا نَادرًا فيُقَالُ: أَيْنَ السَّلفِيَّةُ؟ وأَيْنَ السُّنَّةُ؟ اللهُ الْمُستعَانُ!

هُوَ مُشابَهَةُ صِفَاتِ الحَوَادِثِ، وقَالُوا: يجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَصْرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا»[١].

قَالَ[٢]: «وَلَا يَخْفَى عَلَى أَدْنَى عَاقِلٍ أَنَّ حقيقَةَ مَعْنَى هَذَا القَولِ أَنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ فِي كِتَابِهِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْمُتبَادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إِلَى الفَهْمِ الكُفْرُ باللهِ تعَالَى، والقَوْلُ فِيهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ جَلَّوَعَلَا[٣].

---

[١] كَمَا قَرَّرْنَا ذَلِكَ قَبْلُ؛ مِنْ أَنَّ أَهْلَ التَّعطِيلِ إِنَّما بَنَوْا تَعْطِيلَهُمْ عَلَى اعتِقَادِ أَنَّ إثبَاتَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا يَسْتَلِزمُ التَّمثِيلَ؛ فمثَّلُوا أَوَّلًا، وعطَّلُوا ثانيًا، فهُمْ جعَلُوا معْنَى الاستِوَاءِ للهِ تعَالَى كاسْتِوَاءِ الخَلْقِ، ويَدَهُ تعالَى كيَدِ الخَلْقِ، وقَالُوا: هَذَا بالإِجمَاعِ لَا يَكُونُ، أَيْ: أَنَّ يَدَ اللهِ كَأَيْدِينَا واستِوَاءَه كاستِوَائِنَا، قَالُوا: فإِذَا عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مُمتَنِعٌ بالإجمَاعِ فلْيَجِبْ صَرفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بمُقْتَضَى هَذَا الإجمَاعِ.

وانظُرْ إِلَى التَّمويه! لكِنْ نقُولُ لَهُمْ: هَلِ الإجمَاعُ عَلَى أَنَّ مَعْنَى اليَدِ مُمَاثَلَةُ المخلُوقِينَ؟ أَوِ الإجمَاعُ عَلَى أَنَّ يَدَ اللهِ لَا تُماثِلُ أيدِيَ المخلُوقِينَ؟ الثَّاني: أَنَّ يَدَ اللهِ لَا تُمَاثِلُ أَيْدِيَ المخْلُوقِينَ، إِذَنْ فنَقُولُ: مَا دَامَ هَذَا هُوَ الإجمَاعَ فإِنَّ يَدَ اللهِ المذكُورَةَ فِي القُرآنِ لَا تُمَاثِلُ أيْدِيَ المخْلُوقينَ بالإجمَاعِ. أمَّا أَنْ نقُولَ: لَيسَ لَهُ يدٌ بالإجمَاعِ، أَوْ أنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ اليَدُ الحَقُّ؛ فهَذَا خَطأٌ عظِيمٌ، فهُمْ قَلَبُوا الدَّلِيلَ فقَالُوا: أجمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ اللهَ لَيسَ لَهُ مُمَاثَلَةٌ، إِذَنْ: لَيسَ لَهُ يَدٌ؛ لأَنَّ اليَدَ تَستَلْزِمُ المماثَلَةَ؛ نَقُولُ: هَذَا خَطَأٌ، ولَيْسَ بصَحِيحٍ، وإذَا كُنْتُمْ تُرِيدُونَ أن تستَدِلُّوا بهَذَا الإجمَاعِ، فقُولُوا: إِنَّ للهِ يَدًا لَا تُمَاثِلُ أَيْدِيَ المَخلُوقِينَ بالإجمَاعِ، ونُوافِقُكُمْ عَلَى هَذَا.

[٢] أي: الشِّنقِيطيُّ.

[٣] إِذَا قِيلَ: هَذَا هُوَ المُتبادِرُ. لَزِمَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وَصَفَ نفسَهُ بِمَا ظَاهِرُهُ الكُفْرُ؛

والنَّبِيُّ ﷺ الَّذِي قِيلَ لَهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، لَمْ يُبيِّنْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ ذَلِكَ، مَعَ إِجْمَاعِ مَنْ تَعتَدُّ بِهِ مِنَ العُلَماءِ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَأْخِيرُ البَيَانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ، وأَحْرَى فِي العَقَائِدِ -لَا سِيَّما مَا ظَاهِرُهُ المُتبادِرُ مِنْهُ الكُفْرُ والضَّلالُ المُبينُ- حتَّى جَاءَ هَؤُلاءِ الجهَلَةُ مِنَ المُتأخِّرينَ فزَعَمُوا أَنَّ اللهَ أَطْلَقَ عَلَى نفسِهِ الوَصْفَ بِما ظَاهِرُهُ المُتبادِرُ مِنْهُ لَا يَلِيقُ، والنَّبِيُّ ﷺ كَتَمَ أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ المُتبادِرَ كُفْرٌ وضَلالٌ يجِبُ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْهُ، وكُلُّ هَذَا مِنْ تِلْقَاءِ أنفسِهِمْ مِنْ غَيْرِ اعْتِمادٍ عَلَى كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، سَبْحَانَكَ هَذَا بُهتَانٌ عَظِيمٌ، ولَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا القَوْلَ مِنْ أَكْبَرِ الضَّلَالِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الافْتِرَاءِ عَلَى اللهِ جَلَّ وَعَلَا ورَسُولِهِ ﷺ.

والحَقُّ الَّذِي لَا يَشُكُّ فِيهِ أَدْنَى عَاقِلٍ أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، أو وَصَفَه بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فالظَّاهِرُ المُتبادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إلى فَهْمِ مَنْ فِي قلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الإِيمَانِ هُوَ التَّنزِيهُ التَّامُّ عَنْ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الحَوادِثِ».

قَالَ: «وَهَلْ يُنكِرُ عَاقِلٌ أَنَّ السَّابِقَ إِلَى الفَهْمِ المُتَبَادِرُ لكُلِّ عَاقِلٍ هُوَ مُنافَاةُ الخَالِقِ للمَخْلُوقِ فِي ذَاتِهِ وجَمِيعِ صِفَاتِهِ؟ لَا واللهِ لَا يُنكِرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكابِرٌ!.

والجَاهِلُ المُفتَرِي الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّ ظَاهِرَ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَلِيقُ باللهِ؛ لأَنَّهُ كُفْرٌ وتَشْبِيهٌ؛ إِنَّما جَرَّ إِلَيْهِ ذَلِكَ تَنْجِيسُ قلبِهِ بقَذَرِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الخَالِقِ والمخلُوقِ، فَأَدَّاهُ شُؤْمُ التَّشْبِيهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِ الله جَلَّ وَعَلَا وعَدَمِ الإِيمَانِ بِهَا، مَعَ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا هُوَ

لأَنَّ إِثبَاتَ مماثَلَةِ اللهِ للخَلْقِ كُفْرٌ، وغَيْرُ لَائِقٍ بِهِ؛ فعَلَى زَعْمِ هَؤُلاءِ نَقُولُ: إِنَّ القُرآنَ عَلَى زَعْمِكُمْ مملُوءٌ بِما هُوَ ظَاهِرٌ فِي الكُفْرِ والنَّقْصِ للهِ عَزَّوَجَلَّ. كَمَا تَقَدَّمَ سَابِقًا.

الَّذِي وَصَفَ بِهَا نفسَهُ، فكَانَ هَذَا الجَاهِلُ مُشبِّهًا أوَّلًا، ومُعطِّلًا ثانيًا، فارتكَبَ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ ابْتِدَاءً وانتهاءً، وَلَوْ كَانَ قَلْبُهُ عَارِفًا باللهِ كَمَا يَنبَغِي، مُعظِّمًا للهِ كَمَا يَنْبَغِي، طَاهِرًا مِنْ أقْذَارِ التَّشبِيهِ لكَانَ المُتبادِرُ عنْدَهُ السَّابقُ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّ وَصْفَ اللهِ تعَالَى بالِغٌ مِنَ الكَمالِ والجَلَالِ مَا يَقْطَعُ أوهَامَ علائِقِ المُشابهَةِ بينَهُ وبيْنَ صِفَاتِ المخلُوقِينَ، فيَكُونُ قلبُهُ مُستعِدًّا للإيمَانِ بصِفَاتِ الكَمالِ والجَلَالِ الثَّابتَةِ للهِ فِي القُرآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، مَعَ التَّنزِيهِ التَّامِّ عَنْ مُشَابهَةِ صِفَاتِ الخَلْقِ عَلَى نَحْو قولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]» اهـ. كلامُهُ رَحِمهُ اللهُ[١].

---

[١] وهُوَ كَلَامٌ جيِّدٌ وصَرِيحٌ، يَصِفُ هَؤُلاءِ بالجَهْلِ وبقَذَارَةِ القُلوبِ وبأدغَالِ التَّشبِيهِ، وَبِمَا يستحِقُّونَ أَنْ يُوصَفُوا بِهِ؛ لأَنَّهُمْ قَالُوا: «إِنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا يَستَلْزِمُ التشبيهَ والتَّمثِيلَ، فيَجِبُ حينَئِذٍ صَرفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ لامْتِنَاعِ التَّمثِيلِ فِي حَقِّ اللهِ إجمَاعًا»، والَّذِي يسمَعُ مِثْلَ هَذَا الكَلَامِ يَضَعُهُ عَلَى رَأْسِهِ تَعْظِيمًا لِهَذَا القَوْلِ، لكِنْ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّهُ تَمْويهٌ؛ لأَنَّنا نَقولُ لَهُمْ: نَحْنُ مَعَكُمْ فِي أَنَّ العُلمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أجْمَعُوا عَلَى أَنَّ اللهَ لَا مَثِيلَ لَهُ، وأنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ المُمَاثِلِ لَهُ فِي صِفَاتِهِ، ولكِنْ أَثْبِتُوا مَا أَثْبَتَ اللهُ لنَفْسِهِ، وقُولُوا: بغَيْرِ تَمْثِيلٍ، استواءٌ بغَيرِ تمثِيلٍ، وجهٌ بغَيرِ تمثِيلٍ، عينٌ بغَيْرِ تمثِيلٍ...، حتَّى يكُونَ الدَّلِيلُ صَحِيحًا، أَوْ يَكُونَ الاستدلَالُ صَحِيحًا؛ أمَّا أَنْ تَنْفُوا الحَقَائِقَ بشُبْهَةٍ، فهَذَا لَا يُسلَّمُ لكُمْ.

وكَلَامُ الشَّيخِ الشَّنقيطيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جيِّدٌ وقَويٌّ، وهُوَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ المُتأخِّرِينَ، وكَلَامُهُ حُجَّةٌ بِلَا شَكٍّ مَعَ كَلَامِ ابْنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بأَنَّهُمْ عُمْيُ البَصَائِرِ -والعِيَاذُ باللهِ-

والأشعَرِيُّ أَبُو الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ، وهُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعَالَى لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لسَانِ رَسُولِهِ ﷺ؛ مِنْ غَيرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ ولَا تَمْثِيلٍ[١]. ومذهَبُ الإنسان ما قَالَهُ أخِيرًا إِذَا صَرَّحَ بحَصْرِ قولِهِ فِيهِ[٢]، كَمَا هِيَ الحَالُ فِي أَبِي الحَسَنِ، كَمَا يُعلَمُ مِنْ كَلامِهِ فِي (الإبَانَة)[٣].

مَعَ كَلَامِ شَيْخِ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا بأَنَّهُمْ يَأْتُونَ بكَلَامٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اللهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارجَهُ، وهَذَا غَايَةُ التَّعطِيلِ المَحْضِ.

[١] التَّحريفُ: فِي النُّصوصِ، والتَّعطِيلُ: فِي مَعَانِيهَا، وأيضًا المَعَاني لها تحريفٌ؛ لأَنَّ التَّحريفَ هُوَ تَغْيِيرُ النَّصِّ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى أَوْ هُمَا جَميعًا.

[٢] انتَبِهْ لهَذَا الضَّابِطِ.

[٣] أَوْ صَرَّحَ بالرُّجوعِ عَنِ الأوَّلِ؛ لكنَّنا لَمْ نَذْكُرْ هَذَا؛ لأَنَّنَا نُرِيدُ أَنْ نُعلِّقَ عَلَى كَلَامِ أَبِي الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وإِلَّا فمَذْهَبُ الإنسَانِ مَا قَالَهُ أخِيرًا، إِذَا صَرَّحَ بالرُّجوعِ عَنِ الأوَّلِ، أَوْ إِذَا حَصَرَ قولَهُ فِيهِ بأَنْ قَالَ: إِنَّمَا نَقُولُ بكَذَا وكَذَا. أمَّا إِذَا كَانَ للعَالِمِ قَولَانِ، ولَـمْ يُصرِّحْ بالرُّجوعِ عَنِ الأَوَّلِ فـإِنَّهُ يُعتَبَرُ قَائلًا بهَذَا وبهَذَا، يَعْنِي: إِذَا قَالَ المُجتَهِدُ قَولَينِ فهَلْ مذهَبُهُ الأخِيرُ، أَوِ الأَوَّلُ، أَوْ مَا وَافَقَ قَواعِدَهُ، أَوْ مَا وَافَقَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ؟ فِيهِ خِلَافٌ، والصَّحِيحُ أَنَّ كِلَا القَوْلَينِ مذْهَبٌ لَهُ.

ولذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الإمَامَ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ يُروَى عَنْهُ فِي المسأَلَةِ الوَاحِدَةِ أَكْثَرُ مِنْ رِوَايَتَينِ فيَكُونُ قَائِلًا بكِلَا القَوْلَينِ، وَلَا يُقالُ: إِنَّ مذهَبَهُ أحدُهُمَا. بَلْ يُقَالُ: إِنَّ كُلَّ

....

الأَقْوَالِ مذهبُهُ. حتَّى إنَّ فِي مذْهَبِهِ فِي مسأَلَةِ صَومِ يومِ الثَّلاثِينَ مِنْ شعبَانَ إذَا كَانَ هُنَاكَ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ سبعةُ أقْوالٍ، مِنْهَا خَمسَةٌ كلُّها رِوَاياتٌ عَنِ الإمَامِ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، والبَاقِي لأصحَابِهِ، إلَّا إذَا صَرَّحَ بالرُّجوعِ عَنِ الأوَّلِ فيكُونُ الأوَّلُ غيرَ مذهَبٍ لَهُ، أَوْ إذَا حَصَرَ قولَهُ فِي الأخِيرِ؛ فيكُونُ الأوَّلُ غيرَ قَوْلٍ لَهُ؛ لأَنَّ الحَصْرَ إثباتُ الحُكْمِ فِي المذكُورِ، ونفيُهُ عمَّا سِوَاهُ، وهَذَا مَا حَصَلَ لأَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ فِي كِتَابِهِ (الإبَانَة)، حيثُ قَالَ: «فإذَا قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أنكَرْتُمْ قولَ المعتزلَةِ والجهميَّةِ والحروريَّةِ والرَّافضَةِ والمُرجئَةِ فعَرِّفُونَا قولَكُمُ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، ودِيَانَتَكُمُ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ؟ قِيلَ لَهُ: قولُنَا الَّذِي نقُولُ بهِ، ودِيانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمسُّكُ بكِتَابِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ، وسُنَّةِ نبيِّنَا ﷺ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ الحَدِيثِ، ونَحْنُ بذَلِكَ مُعتَصِمُونَ...» إلَى آخرِهِ. فهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أنَّ مذهبَهُ مَا قَالَهُ أخِيرًا فِي هَذَا الكِتَابِ، فكَانَ عَلَى أتْبَاعِهِ أَنْ يتَّبِعُوا مَا قَالَهُ أخِيرًا إذَا كَانُوا صَادِقِينَ فِي انْتِسَابِهِمْ إلَى مذهبِهِ، وانتِمَائِهِمْ إلَيْهِ.

والخُلَاصَةُ: أنَّ مذْهَبَ الإنسَانِ هُوَ مَا قَالَهُ أخِيرًا إِذَا صَرَّحَ بالرُّجوعِ عَنِ الأوَّلِ، أَوْ صَرَّحَ بحَصْرِ قَولِهِ فِي الأَخِيرِ، وَأَمَّا إذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فمذهبُهُ القَوْلَانِ جَمِيعًا، أَوِ الثَّلاثَةُ، أَوِ الأربعَةُ، حَسبَ مَا يُروَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ؛ إلَّا إذَا كَانَ هُنَاكَ اصْطلاحٌ مِنْ أتْبَاعِهِ عَلَى أَنْ يكُونَ المذهَبُ مَثَلًا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جُلُّ الأصحَابِ، أَوْ أئمَّةُ الأصحَابِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لكِنْ هَذَا الأخِيرُ نُسمِّيهِ مَذْهَبًا اصْطِلَاحِيًّا لَا مَذهبًا شخصيًّا.

---

(١) الإنصاف (٣/ ٢٤٦-٢٤٧).

وعَلَى هَذَا فتَمامُ تقليدِهِ[١] اتِّبَاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أخِيرًا، وَهُوَ التِزَامُ مذْهَبِ أَهْلِ الحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ لأَنَّهُ المذهَبُ الصَّحِيحُ الوَاجِبُ الاتِّبَاعِ الَّذِي التَزَمَ بِهِ أَبُو الحَسَنِ نَفْسُهُ[٢].

[١] أي: تقلِيدُ أَبِي الحَسَنِ

[٢] وهَذَا وَاجِبٌ، سَوَاءٌ التَزَمَ بِهِ أَبُو الحَسَنِ أَوْ لَمْ يَلتَزِمْ، لكِنَّنَا نُرِيدُ أَنْ نُلْزِمَ أَتْبَاعَ أَبِي الحَسَنِ الَّذِينَ يدَّعُونَ أَنَّهُمْ أَتْبَاعُهُ بأَنْ يقولُوا بِمَا قَالَ بِهِ أَهْلُ الحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ.

وحَاصِلُ الجَوَابِ عَنِ السُّؤالِ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: إنَّ الأشَاعِرَةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وإنِ انْتَسَبُوا إلَى أَبِي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأَنَّ أَبَا الحَسَنِ الأشعَرِيَّ وغَيرَهُ مِنَ الأئمَّةِ لَا يدَّعُونَ لأنفسِهِمُ العصمَةَ، وَهُمْ أيضًا ليسُوا مَعصُومِينَ، بَلْ لَوِ ادَّعَى أَحَدٌ العِصْمَةَ لنَفْسِهِ لكَانَ ادِّعَاؤُهُ العصمَةَ هُوَ أَوَّلُ خَطَأٍ أخطَأَهُ؛ لأَنَّهُ لَا أَحَدَ يكُونُ مَعصُومًا مِنَ الخَطَأِ أبَدًا، إلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الرُّسُلِ، أَمَّا غيرُهُمْ فكُلٌّ مُعرَّضٌ للخطَأِ.

وعَلَيْهِ فنَقُولُ: حتَّى وإنْ كَانُوا أَتْبَاعَ أَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَلَا مَانِعَ أَنْ نَقُولَ: إنَّهُم مُخطِئُونَ، وَهُوَ أيضًا مُخطِئٌ، ولَيْسَ هُوَ مَعصُومًا؛ بَلْ هُوَ نفسُهُ لَا يدَّعِي العِصْمَةَ فِيمَا يقُولُ، وَلَا كَانَ إمَامًا إلَّا حِينَ عَرَفَ قَدْرَ نفسِهِ، وصَارَ مُتَّبِعًا للكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وتَواضَعَ للهِ وللحَقِّ وللخَلْقِ، وعَرَفَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعصُومٍ، وَأَنَّهُ كغَيرِهِ مِنَ البَشَرِ يُخطِئُ ويُصِيبُ، حينَئِذٍ عَرَفَ النَّاسُ قدْرَهُ.

ونقُولُ ثَانِيًا: هَؤُلاءِ الَّذِينَ يدَّعُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لأَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَتَّبِعُوهُ حقيقَةَ الاتِّبَاعِ، وَلَا اتَّبَعُوهُ الاتِّبَاعَ الحسَنَ؛ لأَنَّ أَبَا الحَسَنِ الأَشْعرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ

والجَوَابُ عَنِ السُّؤالِ الثَّالِثِ[١] مِنْ وَجْهَينِ:

الأَوَّلُ: أنَّ الحقَّ لَا يُوزَنُ بالرِّجَالِ، وإنَّما يُوزَنُ الرِّجَالُ بالحَقِّ؛ هَذَا هُوَ الميزَانُ الصَّحِيحُ، وإِنْ كَانَ لمقَامِ الرِّجَالِ ومَراتِبِهِمْ أَثَرٌ فِي قَبُولِ أقوالِهِمْ كَمَا نَقْبَلُ خَبَرَ العَدْلِ، ونتوقَّفُ فِي خَبَرِ الفَاسِقِ، لكِنْ لَيْسَ هَذَا هُوَ الميزَانَ فِي كُلِّ حَالٍ[٢].....

كَانَ لَهُ ثَلاثُ مَرَاحِلَ فِي عُمُرِهِ: كَانَ مُعتزليًّا، ثُمَّ بيْنَ المعتزِلَةِ وأهْلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ سُنيًّا؛ وَهُمُ اتَّبَعُوهُ فِي الحَالِ الوَسَطِ، ومُقْتَضَى الاتِّبَاعِ الحَسَنِ والقُدوةِ الحسَنَةِ أَنْ يتَّبِعُوه في آخرِ أَمْرِهِ؛ لأَنَّ هَذَا هُوَ الأمْرُ الَّذِي استَقَرَّ عَلَيْهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الطَّرِيقُ الَّذِي جَعَلَ المُخَالِفِينَ لأَهْلِ السُّنَّةِ يَسْلُكُونَ هَذَا المَسْلَكَ؛ هَلْ هُمْ مُتَّبِعُونَ في ذَلِكَ سُنَّةً أو إجْمَاعًا؟ عِلْمًا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي هَذِهِ الأُمُورِ.

فالجَوابُ: أَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعُونَ أئمَّتَهُمْ، ويَعتَقِدُونَ في هَؤُلاءِ الأئمَّةِ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْ غَيرِهِمْ. يقولُ شَيْخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِمْ: هَؤُلاءِ أُوتُوا ذَكَاءً وَمَا أُوتُوا زَكَاءً، وأُوتُوا فُهُومًا وَمَا أُتُوا عُلُومًا(١)؛ لأَنَّ عِلمَهُمْ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ قَلِيلٌ، لَيْسَ عندَهُمْ إِلَّا المنَاظَرَاتُ والأحكَامُ العقليَّةُ.

[١] وهُوَ قَوْلُهُ: «وكَيْفَ يكُونُ بَاطِلًا وفِيهِمْ فُلانٌ وفُلانٌ مِنَ العُلَماءِ المعرُوفِينَ بالنَّصِيحَةِ للهِ، ولكِتَابِهِ، ولرَسُولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلمِينَ وعَامَّتِهِمْ؟».

[٢] هَذِهِ الجُملَةُ مُفيدَةٌ جِدًّا فِي الميزَانِ، نَقُولُ: «**الحَقُّ لَا يُوزَنُ بالرِّجَالِ**» يَعْنِي: أَنَنَا لَا نَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا القَوْلِ بِأَنَّهُ صَوابٌ أَوْ صَحِيحٌ؛ لأَنَّ فُلانًا قَالَهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُخطِئُ لَا شَكَّ، لكنَّنَا نَزِنُ الرِّجَالَ بالحَقِّ، أَيْ: أَنَنَا إِذَا عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

....

حَرِيصٌ عَلَى الحَقِّ مُتَّبِعٌ لَهُ ارْتَفَعَ قَدْرُ هَذَا الرَّجُلِ عِنْدَنَا، وَصَارَ لَهُ مِيزَانٌ، فالرِّجَالُ يُوزَنُونَ بالحَقِّ ولَا يُوزَنُ بِهِمُ الحَقُّ؛ لأَنَّهُم تَابِعُونَ للحَقِّ، والحَقُّ لَيْسَ تَابِعًا لَـهُمْ؛ إِلَّا أنَّ هَذَا الكَلَامَ عَلَى إِطْلَاقِهِ يُشكِلُ؛ لأَنَّهُ قَدْ يقُولُ قَائِلٌ: إِذَا كُنْتَ لَا تَزِنُ الحَقَّ بالرِّجَالِ فهُنَاكَ رِجَـالٌ إِذَا قِيلَ للنَّاسِ: إِنَّهُمْ قَالُـوا بكَذَا. تَوقَّفَ النَّاسُ وأَخَذُوا بأَقْوَالِهِمْ؛ لأَنَّهُم يَعتَبِرُونَهُمْ أئمَّةً.

فنَقُولُ: هَذَا صَحِيحٌ، وَلَا شَكَّ أنَّ القَوْلَ يُعتبَرُ بقَائِلِهِ أَيْضًا، فَلَا نُهْدِرُ الأَئمَّةَ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَ صِغارُ العِلْمِ قَليلُو المُروءَةِ لَمَّا نُوقِشَ أحدُهُمْ وقِيلَ لَهُ: هَذَا قَوْلُ الإمَامِ أحمَدَ. قَالَ: مَنِ الإمَامُ أحمَدُ؟! الإمَامُ أحمَدُ رَجُلٌ وأَنَا رَجُلٌ. ولكِنْ نقُولُ: الفَرْقُ عَظِيمٌ بينَكَ وبيْنَ الإمَامِ أحمَدَ. ولَا شَكَّ أنَّ هَذَا مِنْ إعجَابِهِ بنَفْسِهِ، وأنَّهُ يُخشَى أَنْ يُحرَمَ برَكَةَ العِلْمِ مِنْ قِلَّةِ مُروءَتِهِ، ولَوْ تَلطَّفَ بالجَوَابِ وقَالَ: نَعَم، الإمَامُ أحمَدُ عَلَى العَينِ والرَّأْسِ، لكِنْ لَيْسَ مَعصُومًا. لَوَافَقْنَاهُ، فالإمَامُ أحمَدُ حَبِيبٌ إِلَيْنَا ولكِنَّ الحَقَّ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ، وكَذَلِكَ بقيَّةُ الأئمَّةِ.

ولهَذَا استَدْرَكْنَا هَذَا الاستِدْرَاكَ، ولَا بُدَّ مِنْهُ؛ وهُوَ: «**وإِنْ كَانَ لِمَقَامِ الرِّجَالِ ومَرَاتِبِهِمْ أَثَرٌ فِي قَبُولِ أَقْوالِهِمْ**»؛ ولهَذَا «**نَقْبَلُ خَبَرَ العَدْلِ، ونتوقَّفُ فِي خَبَرِ الفَاسِقِ**» فَوزَنَّا الخَبَرَ الآنَ بالرِّجَالِ فقُلْنَا: إنَّ خَبَرَ العَدْلِ مقبُولٌ وخبَرَ الفَاسِقِ مُتَوقَّفٌ فِيهِ؛ وَلَا نَقُولُ: مَردُودٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يقُولُ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، وَلَمْ يَقُلْ: فَرُدُّوهُ؛ وكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَنَا رَجُلٌ مُتبحِّرٌ فِي العِلْمِ: هَذَا حَرَامٌ. وَقَالَ لَنَا طَالِبُ عِلْمٍ صَغِيرٌ: هَذَا حَرَامٌ؛ فإِنَّنَا نَثِقُ بالأَوَّلِ لَا شَكَّ أكثَرَ، «**لكِنْ لَيْسَ هَذَا هُوَ المِيزَانَ فِي كُلِّ حَالٍ**».

فإِنَّ الإنسَانَ بَشَرٌ يَفُوتُهُ مِنْ كَمَالِ العِلْمِ وقُوَّةِ الفَهْمِ مَا يَفُوتُهُ، فَقَدْ يكُونُ الرَّجُلُ دَيِّنًا وَذَا خُلُقٍ، ولكِنْ يَكُونُ نَاقِصَ العِلْمِ، أَوْ ضَعِيفَ الفَهْمِ، فيفُوتُهُ مِنَ الصَّوابِ بقَدْرِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ النَّقْصِ والضَّعفِ[١]، ....

---

[١] وَهَذَا صَحِيحٌ مُسلَّمٌ بِهِ، فإِنَّ الإنسَانَ يَفُوتُهُ مِنْ كَمَالِ العِلْمِ وكَمَالِ الفَهْمِ مَا يَفُوتُهُ حتَّى يُخطِئَ، ولَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُخطِئَ الإنسَانُ ويَرجِعَ إِلَى الصَّوابِ إِذَا تَبيَّنَ لَهُ؛ وَهَذَا يقَعُ كَثِيرًا.

فكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فهمُهُ قَلِيلٌ وحِفْظُهُ قَويٌّ، فتَجِدُهُ يحفظُ المُتُونَ المُخْتَصَرَ مِنْهَا والمطوَّلَ، لكِنَّ فَهمَهُ قَلِيلٌ، مَا يَكَادُ يَسْتَخْرِجُ الفَائِدَةَ، ومِنَ القَصَصِ فِي ذَلِكَ قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي حَفِظَ كِتَابَ (الفُروع) فِي فِقْهِ الإمَامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ لمُؤلِّفِهِ مُحمَّدِ بنِ مُفلحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تَلَامِيذِ شَيْخِ الإسلَامِ ابْنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ -ويُعبِّرُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ بقَولِهِ: قَالَ شَيْخُنَا- وكِتَابُ (الفُروع) مملُوءٌ مِنَ العِلْمِ العَظِيمِ، لَيْسَ فِي الفِقْهِ فَقَطْ، بَلْ فِي الفِقْهِ والآدَابِ، لكنَّهُ فِيهِ صُعُوبَةٌ في الفَهْمِ، لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا إنسَانٌ مُتبحِّرٌ مُتمرِّسٌ في كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، المُهمُّ: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ حَفِظَ كِتَابَ (الفُروع) عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، لكِنَّ فهمَهُ قَلِيلٌ جِدًّا، فكَانَ يَخرُجُ مَعَ أصحَابِهِ، وإِذَا أَشكَلَتْ عليهِمْ مسأَلَةٌ مِنَ المَسَائِلِ جعَلُوهُ كالكِتَابِ أَيْ: مراجعة، وقَالُوا: يَا فُلانُ، مَاذَا يقُولُ صَاحِبُ (الفُروع) فِي هَذَا البَابِ؟ ثُمَّ يَسرُدُ عَلَيْهِمُ البَابَ، لكِنْ مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأخُذُ مسأَلَةً واحِدَةً، سبْحَانَ اللهِ! وفَضْلُ اللهِ يؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ.

وأحَدُ الطَّلبَةِ فِي دَارِ التَّوحِيدِ فِي الطَّائِفِ أَوَّلَ مَا فُتِحتْ أعْطَوهُ امْتِحَانًا في الفِقْهِ، وقَالُوا لَهُ: مَا حُكْمُ تخصُّر الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ -يَعْنِي: وضْعَ يدِهِ عَلَى خَاصِرتِهِ-؟

أَوْ يكُونُ قَدْ نَشَأَ عَلَى طَرِيقٍ مُعيَّنٍ أو مذهَبٍ مُعيَّنٍ لَا يَكَادُ يَعرِفُ غيرَهُ، فيَظنُّ أنَّ الصَّوابَ مُنحَصِرٌ فِيهِ، ونحْوُ ذَلِكَ[١].

والطَّالِبُ هَذَا لَا يَفْهَمُ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَنْتِجَ المَسَائِلِ، فكَتَبَ الجَوابَ: قَالَ المُؤلِّفُ: «فصْلٌ: يُكرَهُ فِي الصَّلَاةِ التفاتُهُ، وفرقعَةُ أَصَابِعِهِ، وتَشبِيكُهَا، وتَخصُّرُهُ، وتَروُّحُهُ...» وكَتَبَ نِصْفَ الفَصْلِ، وَكَتَبَ فِي الآخِرِ: يَا أَسْتَاذُ، خُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ.

المُهمُّ: أنَّ النَّاسَ يَختَلِفُونَ فِي الحِفْظِ، ويَختَلِفُونَ في الفَهْمِ، وَلَا يَخْلُو أحَدٌ مِنْ خَطَأٍ.

[١] ولَا يُلْتَفَتُ لغيرِهِ أبدًا، وهَذَا كَثِيرٌ؛ تَجِدُ مَثَلًا البِلَادَ الَّتِي عَلَى مذهَبِ الإمَامِ أحمَدَ بنِ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ ذُكِرَ لعَامَّتِهِمْ مذَاهِبُ أُخْرَى استَنْكَرُوهَا وَلَمْ يَروهَا مِنَ الإسْلَامِ، وصَعُبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْتَقِلُوا عَنْ مذهبِهِمُ الأوَّلِ، ومِثْلُ ذَلِكَ مَنْ نَشَأَ عَلَى مَذْهَبِ الرَّافِضَةِ وهُوَ عَامِّيٌّ لَا يعرِفُ الحَقَّ، بَلْ قَالَ لَهُ عُلماؤُهُ: كَذَا وَكَذَا. فظَنَّهُ الحَقَّ؛ فهَذَا لَا نَجزِمُ بسُوءِ قصدِهِ؛ إلَّا إذَا دَعَوْنَاهُ وبَيَّنَّا لَهُ الحَقَّ، وقَالَ: لَا، ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾؛ فهُنَا نَعرِفُ أَنَّهُ ليسَ قصدُهُ الحَقَّ.

إِذَنْ: صَارَ للرِّجَالِ اعتبَارٌ، لكنَّنَا نقُولُ: لَيْسَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ، فالنَّفْيُ عَلَى سَبِيلِ الإطلَاقِ لَيْسَ بصَحِيحٍ، والإثْبَاتُ عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ فَلَوْ فَرَضْنَا أنَّ أَبَا الحَسَنِ الأشعَرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مذهَبُهُ مذهَبَ الأشَاعِرَةِ المُتأخِّرينَ فإنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يكُونَ هُوَ الصَّوابَ، بِناءً عَلَى القَاعِدَةِ: أنَّنَا لَا نَزِنُ الحَقَّ بالرِّجَالِ، ولكِنْ نَزِنُ الرِّجَالَ بالحَقِّ؛ كَمَا أنَّ هُنَاكَ قَاعِدَةً أُخْرَى مُهمَّةً، وَهِيَ: أنَّ أَقْوَالَ الرِّجَالِ لَا يُحتَجُّ بِهَا، ولَكِنْ يُحتَجُّ لَـهَا.

الثَّانِي: أَنَّنا إذَا قَابَلْنَا الرِّجَالَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الأشَاعِرَةِ بالرِّجَالِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ وجدْنَا في هَذَا الطَّرِيقِ[١] مَنْ هُمْ أجَلُّ وأعظَمُ وأهْدَى وأقْوَمُ مِنَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الأشَاعِرَةِ، فالأَئمَّةُ الأربعَةُ أصحَابُ المذاهِبِ المتبُوعَةِ لَيْسُوا عَلَى طَرِيقِ الأشَاعِرَةِ[٢].

وإذَا ارْتَقَيْتَ إِلَى مَنْ فَوقَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ تَجِدْهُمْ عَلَى طَرِيقِ الأشَاعرَةِ.

وإذَا عَلَوتَ إِلَى عَصْرِ الصَّحَابَةِ والخُلفَاءِ الأربعَةِ الرَّاشدِينَ لَمْ تَجِدْ فيهِمْ مَنْ حَذَا حَذْوَ الأشَاعِرَةِ في أسمَاءِ اللهِ تعَالَى وصِفَاتِهِ وغيرِهِمَا مِمَّا خَرَجَ بِهِ الأشَاعِرَةُ عَنْ طَرِيقِ السَّلفِ[٣].

---

[١] يَعْنِي: طَرِيقَ السَّلَفِ.

[٢] صَحِيحٌ، وهُمْ أجلُّ مِنْ أَبِي الحَسَنِ الأشعريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ومِنْ غَيرِهِ مِنْ أتبَاعِهِ.

[٣] إِذَنْ نقُولُ: أَنْتُم إذَا قَابلتُمُونَا بالرِّجَالِ، وقُلتُمْ: مَعَنَا فُلَانٌ وفُلانٌ وفُلانٌ. قُلْنَا لَـهُمْ: مَعَنَا الأئمَّةُ الأربَعَةُ؛ فهَلْ فِي مَتبُوعِيكُمْ مَنْ هُوَ مثلُ الأئمَّةِ الأربَعَةِ؟ الجَوابُ -لَا أحَدَ مِثلُهُمْ، فَهُمْ أيضًا يقُولُونَ-: لَا، ولَا يستَطِيعُونَ أن يقُولُوا: إنَّ في مَتبُوعِينا مَنْ هُوَ مِثْلُ الأئمَّةِ الأربَعَةِ، ولَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ لكَذَّبَهُمُ النَّاسُ، فالإمَامَةُ في الدِّينِ تُعرَفُ بكثرَةِ الأتْبَاعِ، فأيْنَ لوَاحِدٍ مِنْ أئمَّةِ الأشَاعِرَةِ مِنَ الأتْبَاعِ مَا كَانَ لهَؤُلاءِ الأئمَّةِ الأربعَةِ الَّذِينَ جُمْهورُ المُسْلِمِينَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ.

ثُمَّ نَرتَقِي فَوقَ هَذَا ونَقُولُ: كُلُّ التَّابعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ عَلَى مَذْهَبِ الأشَاعِرَةِ؛ وهَلْ أَحَدٌ يدَّعِي أنَّ فِي مَتبُوعِيهِ مَنْ هُوَ أفضَلُ مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ لا عَلَى سَبِيلِ الأفْرادِ؟ أَبَدًا.

ونَحْنُ لَا نُنكِرُ أنَّ لبعضِ العُلَماءِ المُنتسِبِينَ إِلَى الأشعريِّ قَدَمَ صَدْقٍ فِي الإسلَامِ والذَّبَّ عَنْهُ، والعِنَايَةِ بكِتَابِ اللهِ تعَالَى وبسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ رِوَايَةً ودِرَايَةً، والحِرْصِ عَلَى نَفْعِ المُسلِمِينَ وهِدَايَتِهِمْ، ولكِن هَذَا لَا يستلزِمُ عِصْمَتَهُمْ مِنَ الخَطَأِ فيمَا أخطَؤُوا فِيهِ، ولَا قَبولَ قولِهِمْ فِي كُلِّ مَا قَالُوهُ، ولَا يَمْنَعُ مِنْ بَيَانِ خَطَئِهِمْ وَرَدِّهِ لِـمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ الحَقِّ وهِدَايَةِ الخَلْقِ[١].

ثُمَّ نَرتَقِي فَوقَ هَذَا ونَقُولُ: عِنْدَنَا الصَّحَابَةُ والخُلفَاءُ الرَّاشِدُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَوْ وُزِنَ جَمِيعُ مَتبُوعِيكُمْ -وأَنْتُمْ مَعَهُمْ- بأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرجَح بِهِمْ أَبو بكْرٍ ألفَ مرَّةٍ، فهَلْ فِي مَتبُوعِيكُمْ مَنْ يكُونُ مِثْلَ هَؤُلاءِ؟ الجَوَابُ: لَا.

فتبيَّنَ الْآنَ أنَّنَا لَوْ ذَهَبْنَا نُقَابِلُ الرِّجَالَ بالرِّجَالِ لوَجَدْنَا رِجَالَنَا أعظَمَ بكَثِيرٍ مِنْ رِجَالِهِمْ، لَا الَّذِينَ فِي طَبَقَتِهِمْ، وَلَا الَّذِينَ أعْلَى مِنْ طَبَقَتِهِمْ، وَلَا الطَّبقَةَ العُلْيَا -وَهُمُ الصَّحَابَةُ والخُلفَاءُ الرَّاشِدُونَ-؛ فتبيَّنَ الآنَ أنَّ قولَهُمْ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لَا يُمكِنُ رُجحَانُهُ، بَلْ ولَا مُساواتُهُ لمذهَبِ السَّلَفِ بأيِّ حَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ -والحَمْدُ للهِ-.

[١] لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُمثِّلَ لَوجَدْنَا كَثِيرًا مِنْ هَؤُلاءِ، مِثْلَ: النَّوويِّ وابْنِ حَجَرٍ العَسقلانيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، فنَحْنُ نُحبُّهُم للهِ وباللهِ؛ لأَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ فِي الإِسْلَامِ فِي الذَّبِّ عَنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، والعِنَايَةِ بِهِمَا، وغيرِ ذَلِكَ، ولكِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ نَقُولَ إِذَا أَخطَؤُوا: إِنَّهُمْ أخطَؤُوا. ولَا يَلْزَمُ أَنْ يكُونَ كُلُّ مَا قَالُوهُ صَوَابًا؛ وإِذَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَضِلُّوا فِي مسأَلَةِ الصِّفَاتِ فَلَا نَظُنُّ أَنَّهُمْ تعَمَّدُوا المُخَالَفَةَ أَبَدًا، ونَحْنُ نَنْتَفِعُ بكُتُبِهِمْ إِلَى أَنْ يَشَاءَ اللهُ.

وأَمَّا مَنْ قَالَ مِنَ السُّفهَاءِ -كَمَا سَمِعْنَا وَوَرَدَتْ عَلَيْنَا استفتَاءَاتٌ- مِنْ أَنَّهُ يجِبُ

....

إحراقُ (فَتْح البَارِي) الَّذِي قَالَ عَنْهُ الشَّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا هجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ»[1]، وذَلِكَ لَـمَّا طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يَشْرَحَ صَحِيحَ البُخَارِيِّ، فهُوَ مُغْنٍ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، كَيْفَ يقُولُ: إنَّهُ يُحَرَقُ؟! ولكِنْ مَعَ الأسَفِ الشَّدِيدِ إنَّ بعْضَ الإخوَانِ الصِّغَارِ عُقُولًا وإدْرَاكًا لَا يَسْتَعْمِلُونَ الحِكْمَةَ فِيمَا يقُولُونَ وفِيمَا يُحَكِّمُونَ، وعنْدَهُمْ مِنَ الإعْجَابِ بأنْفُسِهِمْ مَا يجعَلُهم يحتَقِرُونَ غيرَهُمْ.

وهَذِهِ مَصيبَةٌ -نسأَلُ اللهَ أَنْ يُعيذَنَا مِنْهَا-؛ لأَنَّ الإنسَانَ إذَا أُعجِبَ بنَفْسِهِ -والعِيَاذُ باللهِ- لَا يَكَادُ يَرْجِعُ إِلَى الحَقِّ، ولَوْ رَآه مِثْلَ الشَّمْسِ، والإنسَانُ يجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يعرِفَ قَدْرَ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَيْضًا يجِبُ عَلَى الإنسَانِ إذَا أخْطَأَ وبَيَّنَ لَهُ صَاحِبُهُ الخَطَأَ أن يشكُرَهُ عَلَى هَذَا، لا أَنْ يتعصَّبَ لرَأْيِهِ، وإذَا لَمْ يُناقِشْهُ صَاحِبُهُ وكَتَبَ عَلَيْهِ ردًّا مثلًا فَلْيَقُلْ: الحمدُ للهِ! إنْ كَانَ الصَّوابُ مَعِي، فَقَدْ عرَّضَ هَذَا الَّذِي رَدَّ عَلَيَّ نفسَهُ لعُقوبَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّهُ رَدَّ الحَقَّ؛ وإِنْ كَانَ الحَقُّ مَعَهُ فهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيَّ أَنْ عَصَمَ النَّاسَ ممَّا ضلَلْتُ فِيهِ، أَمَّا بعضُ النَّاسِ إذَا رَدَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ صَارَ كَأَنَّهُمْ يَتَهَاوَشُونَ كالدِّيَكَةِ، وكُلُّ وَاحِدٍ يَنْتَصِرُ لرَأْيِهِ ولَوْ كَانَ عَلَى خَطَأٍ؛ فَهَذَا غَلَطٌ.

ثُمَّ إنَّ الإنسَانَ إذَا أَحْجَمَ عَنِ المُرادَةِ والمُنازَعَةِ فهُوَ أَشْرَفُ لَهُ وأَعْلَى لقَدْرِهِ، والمسأَلَةُ لَيْسَ أَنْ يَنْتَصِرَ الإنسَانُ لنَفْسِهِ وإنَّمَا يَنْتَصِرُ للحَقِّ؛ فإذَا كُنْتَ تَنْتَصِرُ للحَقِّ فَدَعْ هَذَا واتْرُكْهُ يَرُدُّ عَلَيْكَ، وبرَدِّهِ الحَقَّ الَّذِي هُوَ شَريعَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّهُ يَبوءُ بالإثْمِ، وإنْ كَانَ الصَّوابُ مَعَهُ فهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْكَ أَنْ وَفَّقَكَ لمَنْعِ إضْلَالِ النَّاسِ بكَلَامِكَ، ومَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ بعضُ القُضاةِ لَـمَّا سُئِلَ عَنْ هَيْئَةِ التَّمييزِ، وكَيْفَ تُجعَلُ

---

(١) انظر: فهرس الفهارس (١/ ٣٢٣).

ولَا نُنْكِرُ أيضًا أنَّ لبعضِهِمْ قَصْدًا حَسَنًا فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وخَفِيَ عَلَيْهِ الحَقُّ فِيهِ[١]، ولكِنْ لَا يَكْفِي لقَبولِ القَولِ حُسْنُ قصدِ قَائِلِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُوافِقًا لشريعَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لَهَا وَجَبَ رَدُّهُ عَلَى قَائِلِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ؛ لقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»(١)[٢].

هيئَةُ التَّمييزِ فَوْقَ القَاضِي؟! -وهيئَةُ التَّمييزِ تكُونُ فيمَا إِذَا حَكَمَ القَاضِي، ثُمَّ اعترَضَ المحكُومُ عَلَيْهِ عَلَى الحُكْمِ رُفِعَ؛ لهَذِهِ الهيئَةِ- قَالَ: أَنَا أَحْمَدُ اللهَ أَنْ كَانَ هُناكَ هَيْئَةُ تمييزٍ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ الخَطَأُ مِنِّي فهَيْئَةُ التَّمييزِ تَمْنَعُنِي مِنَ الخَطَأِ، فتَمْنَعُنِي مِنْ أَنْ أَظْلِمَ فُلَانًا وأُعطِي فُلَانًا الَّذِي لَا يَستحِقُّ، وهَذَا مِنْ عَقْلِهِ ومِنْ فِقْهِهِ أيضًا.

[١] أيضًا نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ مَعَ هؤُلاءِ مَنْ لَهُ قَدَمُ صِدْقٍ فِي العِنَايَةِ بكِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كابْنِ حَجَرٍ والنَّوويِّ وغيرِهِمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَلَا نُنْكِرُ أيْضًا أنَّ لَـهُمْ قَصْدًا حَسَنًا فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تأويلِ آيَاتِ الصِّفَاتِ، فمَثَلًا: إِذَا قَالُوا: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ تَنْزِيهًا للهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ مُمَاثَلَةِ المخلُوقِينَ -كَمَا زَعَمُوا- فهَذَا حُسْنُ قصدٍ، فهُمْ مَا قَصَدُوا بقَولِهِمْ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ تحريفَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وإِنَّمَا قَصَدُوا قَصْدًا حَسَنًا وَهُوَ تَنْزِيهُ اللهِ تعَالَى عَنْ مُمَاثَلَةِ المخلُوقِينَ، فَهُمْ لَا يُرِيدُونَ مخالفَةَ أَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورَسُولِهِ ﷺ أَبَدًا، وَلَا أَظُنُّ أَنَّ تحريفَهُمْ لنُصُوصِ الصِّفَاتِ إِلَّا عَنْ حُسْنِ قَصْدٍ؛ لِـمَا نَعْلَمُ مِنْ حِرْصِهِمْ عَلَى الشَّريعَةِ وحفظِهَا وتحريرِهَا بِمَا أَلَّفوهُ مِنَ الكُتُبِ العَظِيمَةِ الَّتِي جعَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَـهَا قَبُولًا.

[٢] فإِذَا خَالَفَ قَولُهُ الحَقَّ هَلْ يُبرِّرُ لَنَا أَنْ نَقُولَ بقَولِهِ أَوْ أَنْ نُصوِّبَ قولَهُ؟ الجَوَابُ: لَا يَلْزَمُ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ قـولَهُ إِذَا كَانَ خطأً وَلَوْ كَانَ هُوَ حَسَنَ القَصْدِ فإِنَّـهُ

---

(١) رواه مسلم: كتاب الأقضية (١٧١٨).

ثُمَّ إِنْ كَانَ قائِلُهُ مَعرُوفًا بالنَّصيحَةِ والصِّدْقِ فِي طَلَبِ الحَقِّ اعتُذِرَ عنْهُ في هَذِهِ المُخالَفَةِ، وإلَّا عُومِلَ بِمَا يستحِقُّهُ بسُوءِ قَصْدِهِ ومُخالَفَتِهِ[1].

مَردُودٌ؛ لقَولِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»(١)، وفي لَفْظٍ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»(٢).

ولذَلِكَ أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُسامَةَ بنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنكارًا عَظِيمًا حينَما قَتَلَ المُشرِكَ الَّذِي قَالَ لَهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ ونعلَمُ أَنَّ أُسامَةَ لَهُ قَصْدٌ حَسَنٌ في قَتْلِهِ إِيَّاهُ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا قَالَـهَا تَعوُّذًا مِنَ القَتْلِ»، والقِصَّةُ: أَنَّ أُسامَةَ بنْ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَحِقَ رَجُلًا مِنَ المُشرِكِينَ، فلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ الرَّجُل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -تَشَهَّدَ شهادَةَ الحَقِّ- فظَنَّ أُسامَةُ أَنَّهُ أَرادَ أَنْ يَتَعوَّذَ مِنَ القَتْلِ ويَفْتَكَّ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ، فقَتَلَهُ، ولـمَّا أُخبِرَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ بذَلِكَ جَعَلَ يُردِّدُ الكَلِمَةَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» حتَّى قَالَ أُسامَةُ: تمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ(٣). قَالَ ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتَّى يَقَعَ مِنْهُ هَذَا فِي حَالِ الكُفْرِ، وإذَا أَسْلَمَ يُغْفَرُ لَهُ، فالمُهِمُّ: أَنَّ حُسْنَ قَصْدِ الفَاعِلِ لَا يَجْعَلُ فعلَهُ حَسَنًا إِذَا كَانَ خَطأً.

[١] هَذَا أيضًا جيِّدٌ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ القَائِلَ الَّذِي خَرَجَ عَنْ جَادَّةِ الصَّوابِ مَعرُوفٌ بالنَّصيحَةِ والصِّدْقِ وطَلَبِ الحَقِّ فإِنَّنَا نَعتَذِرُ عَنْهُ، وَلَا نَكرَهُهُ عَلَى مَا قَالَ وَلَا نُبْغِضُهُ، بَلْ نَقُـولُ: هَذَا رَجُـلٌ بَشَرٌ يَجُـوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُـوزُ عَلَى البَشَرِ مِنَ الخَطَـأِ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨/ ١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨/ ١٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد، رقم (٦٨٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، رقم (٩٦).

....

ونَعْتَذِرُ عَنْهُ، ونسأَلُ اللهَ لَهُ العَفْوَ والمَغْفِرَةَ، ونقُولُ: كُلُّ إنسَانٍ يُخطِئُ، وكُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وإِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أجْرَانِ، وإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعرُوفٍ بالنَّصيحَةِ، بَلْ هُوَ دَاعِيَةٌ إِلَى البِدْعَةِ، مُصِرٌّ عَلَيْهَا، لَا يَقْبَلُ نصيحَةً مِنْ نَاصِحٍ؛ فإنَّنَا نُعامِلُهُ بِمَا يستَحِقُّ بسُوءِ قصْدِهِ ومُخالَفَتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ تبيَّنَ لَنَا فِيهِ أمْرَانِ: الأَوَّلُ المخالَفَةُ، والثَّانِي: سُوءُ القَصْدِ؛ فنُعامِلُهُ بِمَا يستَحِقُّ، فإِذَا كَانَ لَنَا سُلْطَةٌ فإنَّنَا نَردعُهُ بالقُوَّةِ السُّلطَانِيَّةِ أَنْ يَمْضِيَ في بِدْعَتِهِ، وإِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا سُلْطَةٌ فباللِّسَانِ والقَلَمِ، فنُبيِّنُ أنَّ هَذَا خَطَأٌ مجَانِبٌ للصَّوابِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِماذَا نَستَدِلُّ عَلَى سُوءِ القَصْدِ؛ لأَنَّ سُوءَ القَصْدِ فِي الوَاقِعِ عَمَلٌ قَلبِيٌّ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ؟

فالجَوابُ: بالقَرائِنِ، مِثْلَ أَنْ نَعْرِفَ أنَّ هَذَا الرَّجُلَ رَقِيقُ الدِّينِ، أَيْ: لَيْسَ عنْدَهُ دِينٌ، فَلَا نَجِدُهُ مُحافِظًا عَلَى الصَّلَواتِ، وَلَا كَثِيرَ الصَّدقَاتِ، ولَا مُحِبًّا لأَهْلِ الخَيْرِ، وَلَا عَلِمْنَا أَنَّهُ قَامَ يومًا مِنَ الأَيَّامِ يَنْصُرُ الحَقَّ أَوْ يتكَلَّمُ بِهِ، والقَرَائِنُ قَدْ تَكُونُ بَرَاهِينَ عَلَى أَنَّهُ سَيِّئُ القَصْدِ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ يَعْنِي: جعَلْنَا لَـهُمْ سِيمَا -أَيْ: عَلَامَةً واضِحَةً- ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠]، فالمُنافِقُ -والعِياذُ باللهِ- لَا يُمكِنُ أَنْ يقُومَ في يوم مِنَ الأَيَّامِ لنَصْرِ الحَقِّ، بَلْ يَتَستَّرُ، وغَايَةُ مَا هُنَالِكَ أَنَّهُ يُدافِعُ هُجُومَ النَّاسِ عَلَيْهِ فَقَطْ، أَمَّا أَنْ يكُونَ عِنْدَهُ شَيْءٌ إيجَابِيٌّ فِي نَصْرِ الحَقِّ ودَحْضِ البَاطِلِ فهَذَا لَا يُمكِنُ؛ فَنَحْنُ نَعرِفُ سُوءَ قَصْدِهِ بقَرَائِنِ عَمَلِهِ، وإلَّا فـإنَّنَا فِي الحَقِيقَةِ لَـمْ نُنَقِّبْ -وَلَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نُنَقِّبَ عَنْ قُلـوبِ النَّاسِ-، لكِـنْ جَعَلَ اللهُ تَعَالَى لِكُلِّ شَيْءٍ قَـدْرًا، وعَلَى كُلِّ شَيْءٍ دَلِيلًا،

....

وعَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى النَّاسِ بِعَيْنِ القَدَرِ والشَّرعِ، فبِعَينِ الشَّرعِ نَرُدُّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ بَاطِلٍ وبِعَينِ القَدَرِ نَرِقُّ لَهُمْ ونُعامِلُهُمْ باللُّطْفِ.

ولـمَّا نَقَلَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الفَتْوَى الحمويَّة) مَا قَالَهُ الشَّافعيُّ في أَهْلِ الكَلَامِ أَنَّهُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**حُكمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضرَبُوا بالجَريدِ، ويُطَافُ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ، ويُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، ورَجَعَ إِلَى الكَلَامِ**»[1]، قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ: «**وَهُمْ مُستحقُّونَ لِـمَا قَالَهُ الشَّافعيُّ مِنْ وَجْهٍ، ولكِنْ مَنْ نَظَرَ إليهِمْ بِعَينِ القَدَرِ تَوجَّعَ لُهُمْ وَرَقَّ لُهمْ وَرَحِمَهُمْ**»[2]، يَعنِي كَيْفَ حُرِمَ هؤُلاءِ مِنَ الحَقِّ حتَّى ضَلُّوا هَذَا الضَّلالَ؛ وَهُمْ مَنْ هُمْ فِي الذَّكَاءِ، وفِي العِلْمِ، فتَرِقُّ لَهُمْ؛ لكِنْ بِعَيْنِ الشَّرعِ لَا تَرْحَمُهُمْ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الزَّانِي والزَّانِيَةِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢].

مسأَلَةٌ: هُناكَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يتسرَّعُونَ بالحُكْمِ بمُجرَّدِ أنَّ الشَّخْصَ يُخَالِفُ في مسأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ، عِلْمًا أَنَّهُ وُجِدَ في بَعْضِ مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ مَا اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ السُّنَّةِ فِيمَا بينَهُمْ، فَمَا الشَّيْءُ الَّذِي يَخرُجُ بِهِ الشَّخْصُ مِنْ مُسمَّى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ؛ حتَّى يكُونَ ضَابِطًا عَامًّا يَرجِعُ إِلَيْهِ طُلَّابُ العِلْمِ؟

الجَوابُ: الخُروجُ عَنْ مَنْهَجِ أَهْـلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ نَوعَـانِ: خُروجٌ مُطلَـقٌ، ومُطلَـقُ خُروجٍ؛ فمُطلَـقُ الخُروجِ معناهُ أَنَّهُ يَخرُجُ عَنْ مَنْهَجِ أَهْـلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَـةِ

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٩٣)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث، رقم (١٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (الفتوى الحموية) (٥/ ١١٩).

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُكفِّرُونَ أَهْلَ التَّأويلِ أَوْ تُفسِّقُونَهُمْ؟[١]

فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَائِلِ، فهُنَا لَا يجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَيسَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ. عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ، بَلْ نَقُولُ: خَرَجَ فِي هَذِهِ المسألَةِ؛ كالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، فإنَّ بعضَهُمْ يُنكِرُ الاستِوَاءَ عَلَى العَرْشِ، ولكنَّهُ لا يُنكِرُ العُلوَّ، ولَا يُنكِرُ بقيَّةَ الصِّفَاتِ؛ وبعضُهُمْ يُنكِرُ الصِّفَاتِ الخبريَّةَ، كالوَجْهِ، واليَدَينِ، وَلَا يُنكِرُ الصِّفَاتِ المعنويَّةَ، فلَا يجُوزُ أَنْ نَصِفَهُ بالخُروجِ المُطلَقِ، بَلْ هَذَا عنْدَهُ: مُطلَقُ خُروجٍ، ونَقُولُ: هُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِي كَذَا. فيَجِبُ أَنْ نُقيِّدَ.

[١] وبَقِي (أَوْ تَعذُرونَهُمْ).

هَذِهِ المسألَةُ مُهمَّةٌ جدًّا، يَعْنِي: قَدْ تُعادِلُ مسَائِلَ كَثِيرَةً مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الكِتَابِ، وَهِيَ مسألَةُ (التَّكفِير والتَّفْسِيقِ).

هَذِهِ المسألَـةُ الَّتِي فَسَـدَتْ بِهَا الأُمَّةُ، فَـمَا خَرَجَ الخَوارِجُ إلَّا بِهَذِهِ المسألَـةِ؛ بتكفِيرِهِمُ المُسلِمِينَ، واستحْلَالِ دِمَائِهِمْ، وكَذَلِكَ مَا حَصَلَتِ العَدَاوَةُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا بتَفْسِيقِ بعضِهِمْ بَعْضًا إِذَا خَالفَهُ فِي أَمْر مِنَ الأُمورِ، وهَذِهِ مسألَةٌ يجِبُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ العِنَايَةُ بِهَا، وأَنْ يَتَّقِيَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ فلَا يُقدِمُ عَلَى تَكْفِيرِ أَحَدٍ بدُونِ بيِّنَةٍ، ولَا يُحجِمُ عَنْ تَكْفِيرِ أَحَدٍ مَعَ وُجُودِ البيِّنَةِ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ أيْضًا مَنْ يَتَهَاوَنُ فِي التَّكفِيرِ، وَلَا يُكَفِّرُ مَنْ قَامَتِ الأدِلَّةُ عَلَى تَكْفِيرِهِ، كمَسْأَلَةِ تَرْكِ الصَّلَاةِ مَثَلًا، فإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يتَهَاوَنُ فِي هَذَا الأَمْرِ، ولَا يُعطِي النُّصوصَ حقَّهَا مِنَ التَّأمُّلِ والجَمْعِ بَيْنَ أطْرَافِهَا والنَّظَرِ نَظَرًا عميقًا؛ فتَجِدُهُ يستغْرِبُ أَنْ يُقَالَ لشَخْص يقُولُ: أشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسُـولُ اللهِ. ولكِـنْ لَا يُصلِّي؛ يَستَغْرِبُ أن نقُولَ عَلَيْهِ:

قُلْنَا: الحُكْمُ بالتَّكفِيرِ والتَّفسِيقِ لَيْسَ إِلَيْنَا، بَلْ هُوَ إِلَى اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ ﷺ، فهُوَ مِنَ الأحْكَامِ الشَّرعيَّةِ الَّتِي مَردُّهَا إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فيَجِبُ التَّثبُّتُ فِيهِ غَايَةَ التَّثبُّتِ، فَلَا يُكَفَّرُ وَلَا يُفسَّقُ إِلَّا مَنْ دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ فِسْقِهِ[١].

إِنَّهُ كَافِرٌ؛ فَلَا يُكَفِّرُهُ، وهَذَا خَطَأٌ وإحجَامٌ وجُبنٌ؛ فالوَاجِبُ الإقدَامُ فِي مَوْضِعِ الإِقْدَامِ، والإِحْجَامُ فِي مَوْضِعِ الإحجَامِ، لَا نتهوَّرُ فنُطلِقُ الكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يُكفِّرْهُ اللهُ ورَسُولُهُ كالخَوَارِجِ؛ وَلَا نَتَدَهْورُ فنَمْنَعُ الكُفْرَ عَنْ مَنْ كَفَّرَهُ اللهُ ورَسُولُهُ كالمُرجِئَةِ.

[١] وهَذِهِ القَاعِدَةُ وَاجِبَةُ الاتِّبَاعِ؛ لأَنَّهَا دَلَّتْ عَلَيْهَا أدلَّةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ وهِيَ أَنَّ التَّكفِيرَ والتَّفسيقَ والتَّعدِيلَ والتَّأمِينَ -يَعْنِي: جَعْلَ الإِنسَانِ مُؤمِنًا- كالتَّحلِيلِ والتَّحريمِ والإِيجَابِ؛ فالتَّحلِيلُ والتَّحريمُ والإِيجَابُ نَرجِعُ فيهِ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ؛ كَذَلِكَ التَّكفِيرُ والتَّفسِيقُ والتَّعدِيلُ والتَّأمِينُ نَرْجِعُ فِيهِ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَلَا نَقُولُ: هَذَا كَافِرٌ. إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ كَافِرٌ، وإِلَّا فالأَصْلُ الإِسلَامُ حتَّى يقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الكُفْرِ.

ثُمَّ إِنَّ الإِنسَانَ إِذَا كَفَّرَ أَحَدًا وَلَيْسَ بِكَافِرٍ فإِنَّهُ يَعُودُ هَذَا الوَصْفُ إِلَيْهِ، ومَعْنَى «يعُودُ إِلَيْهِ» أَيْ: أَنَّهُ قَدْ يُبتَلَى فيرتَدُّ عَنِ الإِسلَامِ إِلَّا أَنْ يتُوبَ، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّ الإِنسَانَ إِذَا كَفَّر شَخْصًا كَفر فِي الحَالِ لَا؛ لأَنَّ هَذَا لَيْسَ بكُفْرٍ، يَعْنِي: كَونُ الرَّجُل يقُولُ لمُسلِمٍ: يَا كَافِرُ أَوْ أَنْتَ كَافِرٌ. وَهُوَ لَمْ يُكفِّرْهُ اللهُ ورَسُولُهُ، هَذَا لَا يُخْرِجُهُ مِنَ الإِسلَامِ، ولَكِنَّ قَولَ الرَّسُولِ ﷺ: «إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»(١)، المَعْنَى أَنَّهُ يكُونُ سَبَبًا

---

(١) ولفظ الحديث: «ومن دعا رجلًا بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه». أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه، رقم (٦١).

....

لأَنْ يرتَدَّ عَنِ الإسلَامِ، فهُوَ إذًا عَلَى خَطَرٍ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ هَذَا التَّكفِيرُ فيكفُرُ هُوَ في المُستَقْبَلِ.

فالحُكْمُ بالكُفْرِ والفِسْقِ لَيْسَ إِلَيْنَا، كَمَا أَنَّ الحُكْمَ بالوُجُوبِ والتَّحريمِ لَيْسَ إِلَيْنَا، بَلْ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ؛ فإِذَا قَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ عَنْ هَذَا العَمَلِ أَوْ هَذَا القَوْلِ أَوْ هَذَا التَّرْكِ: إِنَّهُ كُفْرٌ؛ قُلْنَا: إِنَّهُ كُفْرٌ. ولَا نُبَالِي، وإِذَا لَمْ يَقُلِ اللهُ ورَسُولُهُ: إِنَّهُ كُفْرٌ. حَرُمَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ كُفْرٌ. كَمَا لَوْ قَالَ اللهُ ورَسُولُهُ: هَذَا حَرَامٌ؛ فعَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: حَرَامٌ. وَلَا نُبالِي رَضِيَ النَّاسُ بهَذَا أَوْ كَرِهُوا، وإذَا لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ حَرَامٌ؛ فَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ حَرَامٌ.

فالتَّكفِيرُ حُكْمٌ شَرعيٌّ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بالشَّرْعِ، فلَيْسَ لَنَا أَنْ نُكَفِّرَ عِبَادَ اللهِ إِلَّا إِذَا كفَّرهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ إمَّا فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، سَوَاءٌ كَانَ بقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ؛ لأَنَّ الكُفْرَ قَدْ يكُونُ بقَوْلٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِفِعْلٍ، وقَدْ يكُونُ بتَرْكٍ؛ وإِذَا صَدَقَ الوَصْفُ عَلَى شَخْصٍ وَجَبَ أَنْ يُطَبَّقَ عَلَيْهِ الوَصْفُ، فمَثَلًا: إذَا قَالَ قَوْلًا يَكفُرُ بِهِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لَمْ يَخْلُقِ السَّمَواتِ إِلَّا بمَعُونَةِ أَحَدٍ؛ فنقُولُ: هَذَا كَافِرٌ. إِلَّا إِذَا وُجِدَ مَانِعٌ؛ وإِلَّا فالأَصْلُ أَنَّ مَنْ أَتَى مَا يَكُونُ سَبَبًا للكُفْرِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ: الأَصْلُ أَنَّهُ كَافِرٌ.

وأَمَّا قَولِ بَعْضِ الجُهَّالِ: إِنَّ المَقَالَةَ تَكُونُ كُفْرًا، وَالقَائِلُ لَا يَكْفُرُ. فلَيْسَ بصَحِيحٍ؛ ولذَلِكَ يُشْكِلُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ: هَلْ نُكفِّرُ الرَّجُلَ بعَيْنِهِ إِذَا ترَكَ الصَّلَاةَ؟ والجَوابُ: نُكفِّرُهُ بعينِهِ ونَقْتُلُهُ، وإِذَا سَجَدَ شَخْصٌ لصَنَمٍ نُكفِّرُهُ بعَيْنِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ

....

مَانِعٌ، فالْأَصْلُ أنَّ الوَصْفَ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّرعُ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا: الْأَصْلُ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الفَاعِلِ إِلَّا إِذَا وُجِدَ مَانِعٌ؛ أَمَّا التَّوقُّفُ فِي تَكْفِيرِ المُعيَّنِ أَوْ تَفْسِيقِهِ فهَذَا يَقْتَضِي أَنْ نَرْفَعَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الكُفْرِ والفِسْقِ عَنِ النَّاسِ.

فالأَصْلُ إِذَنْ: أَنَّ مَنْ قَالَ قَوْلًا يكْفُرُ بِهِ أَوْ فَعَلَ فِعْلًا يكفُرُ بِهِ أَوْ تَرَكَ مَا يَكْفُرُ بِهِ، أَنَّهُ كَافِرٌ بعَيْنِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ مَانِعٌ، فإِنْ وُجِدَ مَانِعٌ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَمْ تبلغْهُ الدَّعْوَةُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ نَحْكُمُ عَلَى الرَّجُلِ بالكُفْرِ إِنْ صَدَرَ مِنْهُ شَيْءٌ يُوجِبُ الكُفْرَ أَوْ نُنَاقِشُه قَبْلَ ذَلِكَ ونُبيِّنُ لَهُ؟

فالجَوابُ: نَحْكُمُ عَلَيْهِ بالكُفْرِ، فإِذَا قَالَ: أَنَا لَمْ أَدْرِ عَنْ هَذَا. وذَكَرَ مَانِعًا رَفَعْنَا عَنْهُ الكُفْرَ؛ لأَنَّ الأَصْلَ كَمَا سَبَقَ: أَنَّ مَنْ فَعَلَ مُكفِّرًا أَوْ مُفسِّقًا حُكِمَ عَلَيْهِ بِهِ -أَيْ: بمُقْتَضَاهُ- مَا لَمْ يَأْتِ بمَانِعٍ؛ كَمَا أَنَّ الأَصْلَ مَثَلًا في المِيرَاثِ إذَا كَانَ أَبًا أَوِ ابْنًا الأَصْلُ أَنَّهُ يَرِثُ مَا لَمْ نَجِدْ مَانِعًا؛ كذَلِكَ أيضًا فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ: الأَصْلُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ يقَعُ طَلاقُهُ مَا لَمْ يذْكُرْ مَانِعًا؛ وَلِهَذَا لَا نَرَى مِنَ الحُسْنِ مَا يفعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ يَكتُبُونَ المحَاضِرَ يقُولُ مَثَلًا: طلَّقتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ فِي حَيْضٍ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هَلْ فِي طُهْرٍ جَامَعْتَ فِيهِ؟ قَالَ: لَا.

فَهَذِهِ الأَسئِلَةُ لَا حَاجَةَ لَهَا؛ لأَنَّهُ بالاتِّفَاقِ لَا يُشتَرَطُ انتفاءُ المَانِعِ، وإِلَّا لَكَانَ كُلُّ إِنسَانٍ يُورِدُ عَلَيْنَا مسأَلَةً فَرضيَّةً أَوْ غَيْرَ فَرضيَّةٍ نَذْكُرُ المَوَانِعَ، فَمَثَلًا: لَوْ جَاءَ إِنسَانٌ وبَاعَ عَلَى شَخْصٍ بَيْعًا، هَلْ نَقُولُ: هَلْ بِعتَهُ بَعْدَ أَذَانِ الجُمُعَةِ الثَّانِي؟ نَقُولُ:

....

لَا يجِبُ هَذَا؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنَّ الأشيَاءَ مَاشِيَةٌ عَلَى شُروطِهَا، وانتفَاءِ مَوانِعِهَا، فَإِذَا ذَكَرَ المَانِعَ يُنظَرُ فِيهِ، فهَؤُلاءِ الَّذِينَ يكْتُبونَ المحَاضِرَ في كيفِيَّةِ الطَّلاقِ أَرَاهُمُ الْآنَ يذكرُونَهَا: هَلْ طَلَّقْتَها فِي طُهْرٍ جَامَعْتَهَا فِيهِ؟ هَلْ هِيَ حَائِضٌ؟ وهَذَا لَا حَاجَةَ للسُّؤالِ عَنْهُ؛ أَوَّلًا: لأنَّ جُمهُورَ أَهْلِ العِلْمِ -ومِنْهُمُ المذاهِبُ الأربعَةُ- يَرونَ أنَّ الطَّلاقَ فِي الحَيْضِ وَاقِعٌ، وأنَّ الطَّلاقَ في طُهْرٍ جَامَعَ فِيهِ وَاقِعٌ، فإذَا كَانَ أَكْثَرُ الأُمَّةِ عَلَى هَذَا، وأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ هَذَا المَانِعُ فَلَيْسَ بمَانِعٍ؛ فكَيْفَ نُنَبِّشُ؟! ثُمَّ إِنَّنا إِذَا نَبَّشْنَا عَنْ هَذَا وصَارَ قَدْ طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأَتَهُ أَوَّلَ طَلْقَةٍ فِي عَامِ عَشَرَةٍ وهِيَ حَائِضٌ، وفِي عَامِ أَحَدَ عَشَرَ طلَّقَها فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ، وَفِي عَامِ اثْنَيْ عَشَرَ طَلَّقَهَا فِي غَضَبٍ شَدِيدٍ. فبِهَذَا لَمْ يَحْصُلْ طَلَاقٌ، ونَفْتَحُ للنَّاسِ أبْوابًا مَعَ أَنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ لَوْ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ الأَوَّلِ حِينَ انْقَضَتْ عدَّتُهَا لَنْ يَقُولُ: هَذِه زَوْجَتِي. ففَتْحُ أَبْوَابِ الحِيَلِ للنَّاسِ غَلَطٌ، كَذَلِكَ التبَسَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ -حتَّى عَلَى بَعْضِ العُلَماءِ وطَلَبَةِ العِلْمِ- الطَّلَاقُ فِي النِّفَاسِ: هَلْ هُوَ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ؟ بَعْضُ النَّاسِ يقُولُ: حَرَامٌ؛ وهَذَا خَطَأٌ فَلَيْسَ حَرَامًا.

وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَضيَّةِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا**»[1]، يُريدُ طَاهِرَةً مِنَ الحَيْضِ، ووَجْهُ كَونِ الطَّلَاقِ فِي الحَيْضِ حَرَامًا أَنَّهُ لَمْ يُطلِّقْ للعِدَّةِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحَيْضَةَ الَّتِي طَلَّقَ فِيهَا لَا تُحسَبُ مِنَ العِدَّةِ، فيَكُونُ قَدْ طَلَّقَ لغَيرِ عِدَّةٍ، لكِنْ إِذَا طَلَّقَ فِي النِّفَاسِ فَقَدْ طَلَّقَ للعِدَّةِ؛ لأَنَّ هَذَا النِّفَاسَ لَا يُحتَسَبُ بِهِ فِي العِدَّةِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ...﴾، رقم (٥٢٥١)، ومسلم: كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (١٤٧١).

والأَصْلُ في المُسلِمِ الظَّاهِرِ العدَالَةِ بَقاءُ إسلَامِهِ وبقَاءُ عَدَالَتِهِ حتَّى يتحقَّقَ زَوَالُ ذَلِكَ عَنْهُ بمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرعيِّ، ولَا يجُوزُ التَّساهُلُ فِي تكفِيرِهِ أَوْ تَفْسِيقِهِ؛ لأَنَّ فِي ذَلِكَ محْذُورَينِ عَظِيمَينِ:

أحدُهُمَا: افْتِرَاءُ الكَذِبِ عَلَى اللهِ تعَالَى فِي الحُكْمِ، وَعَلَى المحكُومِ عَلَيْهِ فِي الوَصْفِ الَّذِي نُبرزُهُ بِهِ[١].

فَهُوَ كَمَا طَلَّقَهَا طَاهِرَةً؛ فَلْيُفْهَمِ الفَرْقُ، وهَذَا مِنَ الفُروقِ بَيْنَ الحَيْضِ والنِّفَاسِ، وَهُوَ أَنَّهُ يجُوزُ الطَّلَاقُ في حَالِ النِّفَاسِ، ولَا يجُوزُ في حَالِ الحَيْضِ؛ لأَنَّ أَصْلَ مَدَارِ التَّحريـمِ عَلَى قَولِـهِ تعَـالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١].

مسأَلَةٌ: إِذَا عَمِلَ الإنسَانُ عَمَلًا يَعلَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ، لكِنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا العَمَلَ كُفرٌ، مِثْلَ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ حَرَامٌ، لكِنْ لَا يَعْلَمْ أَنَّ تركَهَا كُفرٌ، هَلْ يُكفَّرُ بذَلِكَ؟

الجَوابُ: يُكفَّرُ بذَلِكَ، حتَّى وإنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كُفرٌ، إلَّا إذَا كَانَ فِي بَلَدٍ يُقرِّرُ أهلُهُ وعلمَاؤُهُ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِكُفرٍ.

[١] إذَا كفَّرَ شَخصًا لَمْ يَقُمِ الدَّلِيلُ عَلَى تَكْفِيرِهِ فَهَذَا افْتِرَاءٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حَيْثُ حَكَمْتَ بأَنَّ هَذَا كَافِرٌ واللهُ تعَالَى لَمْ يُكفِّرْهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ حَكَمْتَ بأَنَّ هَذَا حلَالٌ واللهُ تعَالَى لَـمْ يُحِلَّهُ، أَوْ هَذَا حَرَامٌ واللهُ تعَالَى لَمْ يُحرِّمْهُ، ثُمَّ إنَّ فِيهِ افْتِرَاءً عَلَى المحكُومِ عَلَيْهِ، واعْتِدَاءً عَلَيْهِ، وظُلْمًا لَهُ حَيْثُ وَصَفْتَهُ بأَنَّهُ كَافِرٌ، ومُقْتَضَى هَذَا الوَصْفِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُصلِّيَ عَلَيْهِ، وأَنَّهُ لَوْ مَاتَ لَمْ يَحِلَّ لَكَ أَنْ تَدعُوَ لَهُ

....

بالرَّحِمِ، وأنَّه لَوْ مَاتَ وَهُوَ مِنْ أَقَارِبِكَ الَّذِينَ تَرِثُهُمْ لَمْ يَحِلَّ لَكَ ميرَاثُهُ؛ هَذَا مُقتَضَى إطلَاقِ الوَصْفِ عَلَيْهِ.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ -مَثَلًا- لأَخِيهِ الشَّقِيقِ: أَنْتَ كَافِرٌ. يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ ولَهُ عَمٌّ، فالعَمُّ يرِثُهُ، وَلَا يَرِثُهُ هَذَا الأَخُ؛ لأَنَّهُ عِنْدَ هَذَا الأَخِ كَافِرٌ، والكَافِرُ لَا يَرِثُهُ المُسلِمُ، فيَرِثُهُ العَمُّ الَّذِي يقولُ: إنَّ ابْنَ أَخِي هَذَا مُسلِمٌ ولَيْسَ بكَافِرٍ. فالمسأَلَةُ هَذِهِ خَطِيرَةٌ جِدًّا، وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ اليَوْمَ مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الدِّينِ وإِلَى الغَيرَةِ فِي دِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: تجِدُهُمْ يُكَفِّرُونَ مَنْ لَمْ يُكفِّرْهُ اللهُ ورَسُولُهُ، بَلْ مَعَ الأَسَفِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ صَارُوا يُناقِشُونَ فِي وُلاةِ أُمُورِهِمْ، ويُحَاوِلُونَ أَنْ يُطلِقُوا عليهِمُ الكُفْرَ!! لمُجرَّدِ أَنَّهُمْ فَعلُوا شَيْئًا يعتقِدُهُ هؤُلاءِ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَقَدْ يكُونُ مِنَ المَسَائِلِ الخِلافيَّةِ، وَقَدْ يكُونُ هَذَا الحَاكِمُ مَعذُورًا بجَهْلِهِ؛ لأَنَّ الحَاكِمَ يُجالِسُهُ صاحِبُ الخَيْرِ، ويُجالِسُهُ صَاحِبُ الشَّرِّ؛ ولكِلِّ حَاكِمٍ بِطَانَتَانِ، إمَّا بطَانَةُ خَيرٍ، وإمَّا بطَانَةُ شَرٍّ، فبَعْضُ الحُكَّام مَثَلًا يَأتِي إِلَيْهِ أَهْلُ الخَيْرِ يقُولُونَ لَهُ: هَذَا حَرَامٌ، ولَا يجُوزُ لَكَ أَنْ تفْعَلَ. ويَأتِيهِ آخرُونَ ويقُولُونَ لَهُ: هَذَا حَلَالٌ، ولَكَ أَنْ تَفْعَلَهُ.

ولِنَضْرِبْ مَثَلًا فِي البُنوكِ: الْآنَ نَحنُ لَا نَشُكُّ بأَنَّ بَعْضَ البُنوكِ وَاقِعَةٌ فِي الرِّبَا الَّذِي لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ آكلَهُ ومُوكلَهُ وشاهدَيْهِ وكَاتِبَهُ، وَأَنَّهُ يجِبُ إغلاقُهَا واستِبدَالُ هَذِهِ المُعامَلَاتِ بمُعَامُلاتٍ حَلالٍ، حتَّى يقُومَ أَوَّلًا دينُنَا، ثُمَّ اقتصادُنَا ثانيًا، ولَا شَكَّ أَنَّ أكمَلَ اقتِصَادٍ وَأَتَمَّ اقتِصَادٍ وأنفَعَ اقتصَادٍ للعِبَادِ هُوَ أَنْ نَسِيرَ عَلَى الخُطَّةِ الَّتِي رَسَمَهَا لَنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ورَسُولُهُ ﷺ، وأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ خُطَّةً تُخَالِفُ ذَلِكَ هِيَ الَّتِي فِيهَا الاقتصَادُ فقَدْ توهَّـمَ توهُّمًا عَظِيمًا، وَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا؛ لأَنَّنا نعْلَمُ

....

أَنَّهُ لَا يُصلِحُ العِبَادَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ رَبُّهم عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ شَرْعَ اللهِ فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، وإِنْ تَوهَّمَ الوَاهِمُ أنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً فهُوَ مَفْسَدَةٌ، وَلَا نَشُكُّ فِي هَذَا.

ورُبَّما يكُونُ الأَمْرُ وَاضِحًا عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فيَأْتِي رَجُلٌ ويقُولُ للحَاكِمِ: هَذَا لَيْسَ مِنَ الرِّبَا، بَلْ هَذَا مِنْ تَمَامِ الاقتصَادِ، وَلَا يُمكِنُ اقتصَادٌ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُمكِنُ للأُمَّةِ حَيَاةٌ إِلَّا باقتِصَادٍ، وَهَذَا لَيْسَ بحَرَامٍ؛ لأَنَّ هَذَا لَيْسَ بذَهَبٍ ولَا فِضَّةٍ، والنَّصُّ إنَّما جَاءَ فِي الذَّهَبِ والفِضَّةِ، بَلْ هَذَا ورَقٌ مِنْ جِنْسِ الفُلوسِ، وَقَدْ قَالَ العُلَماءُ عَنِ الفُلوسِ: إنَّها عُروضٌ لَا يَجْرِي فِيهَا الرِّبَا، كَما نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فُقَهَاءُ الحَنابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فقَالُوا: إنَّ الفُلوسَ عُروضٌ مُطلقًا؛ لأَنَّ الفُلوسَ أثمَانٌ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ[1]. ومَعْنَى «عُروضٌ مُطلقًا» أنَّه لَا يَجْرِي فِيهَا الرِّبَا، وَأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يُرِيدَ بِهَا الإِنسَانُ التِّجَارَةَ، هَذَا وَجْهٌ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الرِّبَا المُحرَّمَ هُوَ الرِّبَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الجَاهليَّةِ بحَيْثُ إِذَا انْتَهَى الأَجَلُ، قَالَ للمَدِينِ: إمَّا أَنْ تُرْبِيَ، وَإِمَّا أَنْ تَقْضِيَ. يَعْنِي: إمَّا أَنْ تُعطِيَنِي حَقِّي، وَإِمَّا أَنْ نَجْعَلَ المِئَةَ مِئَةً وعِشْرِينَ. وإِذَا تَمَّ الأَجَلُ الثَّانِي قَالَ: إمَّا أَنْ تُعطِيَنِي حَقِّي وإمَّا أَنْ نَجْعَلَ المِئَةَ وعِشرينَ مِئَةً وأربعَةً وأربعِينَ؛ باعْتِبَارِ أَنَّهُ أَضَافَ فِي الأَوَّلِ خُمسَ المِئَةِ، وفِي الثَّانِي يُضِيفُ خُمُسَ المِئَةِ والعِشْرِينَ، وهَكَذَا يَزِيدُ.

قَالَ: هَذَا هُوَ الرِّبَا المَنهِيُّ عَنْهُ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران:١٣٠] فإِذَا قَدَّمَ مِثْلَ هَذَا البَحْثَ إلى الحَاكِمِ، وَقَالَ للحَاكِمِ: اطمَئِنَّ، هَـذَا كَـلَامُ الفُقهَاءِ إِنْ أردْتُمْ كَـلَامَ الفُقهَاءِ، وَهَـذَا كَـلَامُ رَبِّ العَالمينَ إِنْ

(١) انظر: الإنصاف (٣/ ٩٥).

....

أَرَدْتُمُ القُرآنَ ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ فإِذَا كَانَ الحَاكِمُ لَيْسَ عِنْدَهُ حَصِيلَةٌ قويَّةٌ فِي العِلْمِ الشَّرعيِّ سيقُولُ: الحمْدُ للهِ! إِذَنْ: تَبْقَى البُنوكُ، وَكُلٌّ يعمَلُ عَلَى مَا يَشَاءُ. فهَذَا الرَّجُلُ -الَّذِي يُقدِّمُ مِثْلَ هَذَا البَحْثِ- بِطَانَةُ سُوءٍ لَا شَكَّ.

لكِنْ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أقُولَ: إِنَّ التَّعجُّلَ في تكفِيرِ حُكَّامِ المُسلمِينَ بمِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ خطَأٌ عَظِيمٌ، فعَلَيْكَ بالصَّبرِ؛ لأَنَّهُ رُبَّما يَكُونُ الحَاكِمُ مَعذُورًا، فإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ وقَالَ: نَعَمْ، هَذَا هُوَ الشَّرعُ، وأَنَّ هَذَا الرِّبَا حَرَامٌ، لكِنْ أَرَى أَنَّهُ لَا يُصلِحُ الأُمَّةَ فِي الوَقْتِ الحَاضِرِ إِلَّا هَذَا الرِّبَا؛ حينَئِذٍ يكُونُ كَافِرًا؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ دِينَ اللهِ فِي هَذَا الوَقْتِ غَيْرُ صَالِحٍ للعَصْرِ، أَمَّا أَنْ يُشَبَّهَ عَلَيْهِ ويُقَالُ: هَذَا حَلالٌ؛ لأَنَّ الفُقَهاءُ قَالُوا كَذَا، ولأَنَّ اللهَ قَالَ كَذَا؛ فهَذَا قَدْ يكُونُ مَعذُورًا؛ لأَنَّ كَثِيرًا مِنْ حكَّامِ المُسلمِينَ الْآنَ يجهَلُونَ الأحْكَامَ الشَّرعيَّةَ أَوْ كَثِيرًا مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرعيَّةِ، فأَنَا ضَرَبْتُ هَذَا المَثَلَ حتَّى يَتبيَّنَ أَنَّ الأَمْرَ خَطِيرٌ، وأَنَّ التَّكفِيرَ يجِبُ أَنْ يَعْرِفُ الإنسَانُ شُروطَهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ.

أَمَّا جَوابُنَا عَنْ هَذَا المُشَبِّه فنَقُولُ أَوَّلًا: نَعَمِ، الفقَهاءُ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الفُلوسَ عُروضٌ، وأَنَّهُ لَا رِبَا فِي الفُلُوسِ، وَلَوْ كَانَتْ نَافِقَةً -أَيْ: يُتعَامَلُ بِهَا- فيَجُوزُ أَنْ أُعطِيَكَ قِرْشًا وَاحِدًا وتُعطِيَنِي قِرشَينِ؛ لأَنَّ هَذِهِ ليْسَتْ بذَهَبٍ ولَا فِضَّةٍ، بَلْ هِيَ مَعدِنٌ آخَرُ يجُوزُ فِيهَا رِبَا الفَضْلِ. بَلْ قَالُوا: يجُوزُ فِيهَا رِبَا النَّسيئَةِ أَيْضًا؛ لأَنَّ قِرْشًا بقِرْشَينِ إِلَى أَجَلٍ، كبَعِيرٍ ببعِيرينِ إِلَى أَجَلٍ؛ ولِهَذَا قَالَ صَاحِبُ (المُنتَهَى): لَا رِبَا فِي فُلوسٍ مُطلَقًا -يَعْنِي: نَافِقَةً أَوْ غَيرَ نَافِقَةٍ- رِبَا نسيئَةٍ أَوْ رِبَا

....

فَضْلٍ[1]، لكِنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الفُلوسَ النَّافِقَةَ كالنُّقُودِ تجْرِي فِيهَا رِبَا النَّسيئَةِ، لكِنْ لَا يجْرِي فِيهَا رِبَا الفَضْلِ، وَهَذَا القَوْلُ وَسَطٌ، فيَجْرِي فِيهَا رِبَا النَّسيئَةِ، بمَعْنَى أَنَّهُ لَا يجُوزُ أَنْ آخُذَ مِنْكَ قِرْشًا بقِرْشَينِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ حَالًا لَمْ يُقبَضْ، ولكِنْ لَا يجرِي فِيهَا رِبَا الفَضْلِ فيَجُوزُ أَنْ آخُذَ قِرْشًا بقِرْشَيْنِ نَقْدًا وَلَا بَأْسَ بِهِ، والبُنوكُ الرِّبويَّةُ الْآنَ مَبنيَّةٌ عَلَى قِرْشٍ بقِرْشَينِ إِلَى أَجَلٍ، لَا عَلَى قِرْشٍ بقِرْشَينِ نَقْدًا، فَأَنْتَ مَثَلًا: لَا يُمكِنُ أَنْ تعطيَهُمْ وَاحِدًا ويُعطُونَكَ اثْنَينِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، بَلْ إِلَى أَجَلٍ إِذَنْ فَهِيَ رِبًا.

ثَانيًا: نَقُولُ: هَذِهِ الْأَوْرَاقُ وإِنْ كَانَتْ بمنزِلَةِ الفُلوسِ؛ لأَنَّها قِيمَةُ النَّقدَينِ ولَيْسَتْ هِيَ النَّقدينِ، لكِنْ نَقُولُ: إِنَّهَا تَقُومُ مقَامَ البَدَلِ، فيَجْرِي فِيهَا الرِّبَا.

أَمَّا قولهُمْ: «**إِنَّ القُرآنَ يدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّبَا هُوَ مَا يُؤكَلُ أَضْعَافًا مُضاعفَةً**»، فَهَذَا خَطأٌ عَظِيمٌ؛ لأَنَّهُ ثَبتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ الرِّبَا يكُونُ فيمَا لَا يُؤكَلُ أَضْعَافًا مُضاعَفَةً؛ فالصَّاعُ بالصَّاعَينِ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**عَيْنُ الرِّبَا! عَيْنُ الرِّبَا!**»[2] يَعْنِي: كَمَا نَقُولُ: الرِّبَا بعَينِهِ؛ وَلَمْ يَقتَصِرْ عَلَى قَولِهِ: هَذَا رِبًا.

وهَلْ فِيهِ ظُلْمٌ؟ الجَوَابُ: لَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ؛ لأَنَّ التَّمرَ الَّذِي جِيءَ بِهِ إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ طَيِّبٌ يُؤخَذُ الصَّاعُ مِنْهُ بالصَّاعَينِ والصَّاعِينِ بالثَّلاثَةِ برِضَا البائِعِ والمُشتَرِي، ولَيْسَ فِيهِ أَكْلٌ للمَالِ بالبَاطِلِ مِنْ حَيْثُ القِيمَةِ؛ لأَنَّ القِيمَةَ

---

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئًا فاسدًا، رقم (٢٣١٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، رقم (١٥٩٤).

....

للصَّاعَيْنِ تُساوِي قِيمَةَ الصَّاعِ الوَاحِدِ، فلَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ وَلَا قَهْرٌ ولَا إكْرَاهٌ، ومَعَ ذَلِكَ قَالَ الرَّسولُ ﷺ: «عَيْنُ الرِّبَا» فَهَلْ أنْتَ أحقُّ بالتَّشريعِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ؟ أَبَدًا، المُشَرِّعُ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ إمَّا فِي كِتَابِهِ، وَإِمَّا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وحينَئِذٍ تَدْحَضُ حُجَّتُهُ، حَيْثُ ادَّعَى أنَّ هَذَا لَيْسَ بِرِبًا، وَأَنَّ الرِّبَا مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ، وَهُوَ الَّذِي يُؤكَلُ أضْعَافًا مُضَاعَفَةً، هَذَا مَا نَقُولُهُ حَوْلَ شُبْهَةِ هَذَا الرَّجُلِ[1].

وقَصْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ أُمثِّلَ بأَنَّ الحُكَّامَ لَهُمْ بِطَانَتَانِ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: لَهُ بِطَانَةُ خَيْرٍ ولَهُ بِطَانَةُ شَرٍّ[2]، فتَأتِي بِطَانَةُ الشَّرِّ وتُزَيِّنُ لَهُ الشَّرَّ، أَوْ تدفع أَوْ تُخفِي عَنْهُ سُوءَ الشَّرِّ؛ وهُوَ بَشَرٌ يُمكِنُ أَنْ يُصدِّقَ بهَذَا، لَا سيَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ رَصِيدٌ علمِيٌّ مِنَ الشَّرْعِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَحْنُ نَقُولُ: إنَّ تَكْفِيرَ الإنسَانِ بدُونِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ واضِحٍ لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ افْتِرَاءٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَعَلَى شَرْعِهِ، واعتِدَاءٌ عَلَى المَحْكُومِ عَلَيْهِ بالكُفْرِ وافتِرَاءٌ عَلَيْهِ أيْضًا؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: هُوَ كَافِرٌ؛ وَهُوَ لَمْ يَكْفُرْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لماذَا لَا يُنادِي الحَاكِمُ العُلَماءَ جَمِيعًا، ويُفتُونَ لَهُ بِمَا يَرونَهُ مِنْ شَرْعِ اللهِ تعَالَى فِي مَسْأَلَةِ الرِّبَا وغيرِهَا ويأخُذُ بقَولِهِمْ؟

فالجَوابُ: أنَّ هُناكَ مَنْ يَرَى بأَنَّهُمْ عُلَماءُ يُفتُونَ لَهُ بحِلِّ هَذَا، فإِذَا جَاؤُوا مَثَلًا عِنْدَ هَذَا الحَاكِمِ وحَصَلَ بَيْنَهُمُ المُناظَرَةُ، فإِنَّ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يذْهَبُونَ إِلَى شَيْءٍ يُخَالِفُ

---

(١) انظر تفسير القرآن الكريم - سورة آل عمران، لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب المعصوم من عصم الله، رقم (٦٦١١).

....

النُّصوصَ سَيأْتُونَ بكُلِّ شُبْهَةٍ مِثْلَ: حَمَلِ بْنِ النَّابغَةِ لـمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأَنْ يُغرَمَ الجنِينَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شِرْبَ وَلَا أَكَلَ ولَا نُطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ فضَخَّمَ المسأَلَةَ فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ»[1] مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، فهَؤُلَاءِ يَأْتُونَ بأَشْيَاءَ كقَولِهِمْ: لَا يُمكِنُ أَنْ يَمْشِيَ الاقتصَادُ إِلَّا بِهَذَا، وَلَا يُمكِنُ أن تَكُونَ لَنَا سُيولَةٌ -دَرَاهِمُ- إِلَّا بِهَذَا، وإِلَّا نُصْبِحُ أُمَّةً فَقِيرَةً؛ فيَأْتُونَ بأَشْيَاءَ عِنْدَ الحَاكِمِ يحسَبُهُ الظَّمآنُ مَاءً وَهُوَ سَرَابٌ بقِيعةٍ، فَإِذَا كَانَ الحَاكِمُ رَجُلًا ذَكِيًّا أَوْ مُصَانِعًا قَالَ: أصبحَتِ المسأَلَةُ خِلافيَّةً، وَمَا دَامَتْ خِلَافيَّةً، والأَمْرُ يَقْتَضِي أَنْ نَدَعَ الأُمُورَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَلَا نُشوِّشَ، فلْتَبْقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

فالمسأَلَةُ مُعقَّدَةٌ غَايَةَ التَّعقِيدِ، المُهِمُّ أَنْ نَتَأَنَّى فِي هَذِهِ الأُمُورِ وأَنْ نخْشَى اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَبْلَ أَنْ نَخْشَى النَّاسَ، وأَنْ تعلَمَ أَنَّ اللهَ سبحَانَهُ لَا يُحِبُّ الفَسَادَ وَلَا يُحِبُّ المُفسِدِينَ، فتُرَاقِبُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قبْلَ أَنْ تحْكُمَ عَلَى عِبادِ اللهِ؛ حتَّى تَعْرِفَ شَرْعَ اللهِ فِي هَذَا الأَمْرِ؛ ولهَذَا مَنَعَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الخُروجِ عَلَى الأئمَّةِ إِلَّا بِشُروطٍ ثَقِيلَةٍ جِدًّا[2]؛ فَقَالَ: «أَنْ تَرَوْا» هَذَا الأَوَّلُ، «كُفْرًا بَوَاحًا»، هَذَا الثَّانِي؛ «عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللهِ بُرْهَانٌ» هَذَا الثَّالِثُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الكهانة، رقم (٥٧٥٨)، ومسلم: كتاب القسامة، باب دية الجنين، رقم (١٦٨١).

(٢) الحديث الذي أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون من بعدي أمورًا تنكرونها...»، رقم (٧٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (١٧٠٩).

....

وقَولُهُ: «تَرَوْا» رُؤْيَةَ عَيْنٍ أَوْ عِلْمَ يَقِينٍ، و«كُفْرًا بَوَاحًا» أَيْ: صَرِيحًا لَيْسَ فِيهِ احتِمَالٌ، أيضًا لَا يَكْفِي أَنِّي أَرَى أَنَّ هَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ؛ لأَنِّي قَدْ أَرَى أَنَّهُ كُفْرٌ صَرِيحٌ، لكِنْ هُوَ عنْدَ اللهِ تعَالَى لَيْسَ بكُفْرٍ صَرِيحٍ؛ ولِذَا قَالَ: «عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللهِ بُرْهَانٌ» وَلَمْ يَقُلْ: «دَلِيلٌ»، بَلْ قَالَ: «بُرْهَانٌ»، وهُوَ أشدُّ؛ لأَنَّ البُرهانَ مَا برهَنَ عَلَى الشَّيْءِ وَدَلَّ عَلَيْهِ ضَرورَةً.

وهُناكَ شَرْطٌ رَابعٌ لَمْ يُذْكَرْ فِي الحَدِيثِ لكنَّهُ مَعلُومٌ، وهُوَ القُدرَةُ عَلَى إزاحَةِ هَذَا الحَاكِمِ، وهَذَا مُهمٌّ؛ لأَنِّي قَدْ أَرَى فِي الحَاكِمِ كُفْرًا صَرِيحًا عنْدِي فِيهِ مِنَ اللهِ بُرهَانٌ، لكِنْ مَا عِنْدِي قُدْرَةٌ عَلَى إزَاحَتِهِ، فمِنَ السَّفَهِ أَنْ أَخْرُجَ عَلَيْه بأَسْلِحَةٍ خَفِيفَةٍ، وهُوَ عِنْدَهُ الأسلِحَةُ الثَّقيلَةُ؛ لأَنَّ مَعْنَى هَذَا القَضَاءُ عَلَيَّ وَعَلَى أمثَالِي، ويَحكُمُ عَليَّ كَمَا يُريدُ.

ومِنَ الخَطَأِ مَا نَسْمَعُ في البلادِ الأُخْرَى وَمَا عِنْدَهُم مِنْ غَيرَةٍ قويَّةٍ واندفَاعٍ يَظنُّونَ بأنْفُسِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ أَمَامَهُمُ الجِبَالُ لهَدَّمُوهَا، ثُمَّ يقُومُونَ عَلَى الحَاكِمِ أَوْ يُفسدُونَ في الأَرْضِ ويُحدِثُونَ الفَوضَى وزعزَعَةَ الأَمْنِ، مَعَ أَنَّهُم لَنْ يُصلِحُوا أبدًا، فهَذِهِ المسَائِلُ لَيْسَتْ بِهيِّنَةٍ، وَمَا انْفَتَحَ بَابُ الشَّرِّ على المُسلِمِينَ إلَّا بالخُروجِ عَلَى الأَئمَّةِ، فمُنْذُ قُتِلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والمُسلمُونَ في انْحِدَارٍ، وَهُوَ البَابُ الَّذِي يُكسَرُ الَّذِي رَآهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكسَرُ[1]، فكُسِرَ البَابُ وبَقِيَ القَصْرُ بِلَا بَابٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة تكفر الخطيئة، رقم (١٤٣٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، رقم (١٤٤).

....

وَهُنَاكَ مَسألَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهِيَ أَنِّي قَدْ أحكُمُ بكُفْرِ الحَاكِمِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ أُقَاتِلَه، بَلْ وَلَا أَقُولُ بكفرِهِ أَمَامَ العَامَّةِ؛ لأَنِّي رُبَّما إذَا قُلْتُ ذَلِكَ ذَهَبَ هؤُلاءِ العَامَّةُ الَّذِينَ عِنْدَهُم غيرَةٌ فأَرَادُوا أَنْ يُقَاتِلُوا ويخرجُوا بدُونِ سِلَاحٍ، وهَذِهِ أَيْضًا مسأَلَةٌ يجِبُ للإنسَانِ أَنْ يتفطَّنَ لَهَا؛ وَلِهَذَا أَحْيَانًا بَعْضُ النَّاسِ يُلزِمُونَ الوَاحِدَ بكُفْرِ فُلَانٍ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقُولَ هَذَا الكَلَامَ؛ لأَنَّها تُؤخَذُ مِنْهُ هَذِهِ الكَلِمَةُ، وَقَدْ يُزَادُ عَلَيْهَا، ويُقَالُ: إنَّ فُلَانَ بنَ فُلانٍ كفَّرَ هَذَا الحَاكِمَ، فعَليكُمُ الخُروجَ عَلَى هَذَا الإمَامِ. وهَذِهِ مَسَائِلُ مُعقَّدَةٌ غَايَةَ التَّعقِيدِ، ولَكِنَّ الإنسَانَ البَصِيرَ يُحاولُ بمعونَةِ اللهِ واستِعَانَتِهِ باللهِ عَلَى إصْلَاحِ الحَاكِمِ مَا اسْتَطَاعَ، وَمَا لَمْ يَستَطِعْ فأَمرُهُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مسأَلَةٌ: هُنَاكَ حَاكِمٌ مُعيَّنٌ، ويَنتَسِبُ للإسلَامِ، ورُبَّما يُصلِّي، لكِنْ أَتَى بمُكفِّرٍ، كَما لَوْ حَكَّمَ القَانُونَ، فهَلْ مِثْلُ هَذَا يُحكَمُ بكُفرِهِ؟

الجَوابُ: الحُكْمُ بالقَانُونِ فِيهِ شُبْهَةٌ؛ لأَنَّ بَعْضَ العُلَماءِ المُعاصِرينَ خَاصَّةً يقُولُونَ: إنَّ مَا يتعلَّقُ بأُمُورِ الدُّنيَا هَذَا رَاجِعٌ للمَصَالِحِ المُرسَلَةِ، والنَّاسُ فِيهِ كُلٌّ يَنْظُرُ لمصلَحَتِهِ، ويَستدلُّونَ بحَدِيثٍ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى مَا يقُولُونَ، وهُوَ قَوْلُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»[1]، ولكِنَّ هَذَا الحَدِيثَ لَيسَ المُرَادُ بِهِ: أَنْتُمْ أعلَمُ بأُمُورِ دُنَياكُمْ بالنِّسبَةِ للتَّحلِيلِ والتَّحريمِ والإيجَابِ، بَلِ المُرادُ بالنِّسبَةِ للصَّنعَةِ، والدَّليل عَلَى هَذَا: سَبَبُ الحَدِيثِ؛ لأَنَّ سَبَبَ الحَدِيثِ هُوَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم لـمَّا قَدِمَ المدينَةَ وَجَدَ النَّاسَ يُلقِّحُونَ النَّخلَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣).

....

-يَصْعَد إِلَى فَحْلِ النَّخْلِ ويَأتِي باللِّقَاحِ مِنْهُ، ثُمَّ يصعَدُ إِلَى النَّخلَةِ ويُلقِّحُهَا- وهَذَا فِيهِ تَعَبٌ وفِيهِ ضَيَاعُ وَقْتٍ، فقَالَ: «لَوْ تَرَكْتُمْ هَذَا» أَوْ كَلِمَةً نحوَهَا، فَتَرَكُوا هَذَا ولَمْ يُلقِّحُوا في تِلْكَ السَّنَةِ، فَأَتَتِ الثَّمَرَةُ شِيصًا -أَيْ: فَسَدَتْ- فَأَتَوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! هكَذَا النَّخْلُ! فقَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»، فبَعْضُ الحُكَّام يكُونُ عندَهُ -والعِيَاذُ باللهِ- جُلَسَاءُ سُوءٍ ويُزِينُونَ لَهُ مَا يحكُمُ بِهِ ممَّا يُخالِفُ الشَّرعَ، فهَذَا لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الحُجَّةِ علَيْهِ، وإِذَا أُقيمَتْ قَالَ: نَعَمْ، هَذِهِ هِيَ الشَّريعَةُ، لكنَّهُ يُخالِفُ الشَّريعَةَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الشَّريعَةَ لَيْسَتْ صَالحَةً لِكُلِّ زَمَانٍ ومَكَانٍ؛ حينَئِذٍ يكُونُ مُرتدًّا، فَإِنْ قِيلَ: عَلَى هَذَا لَا نُكفِّرُ أَحَدًا؟ فالجَوَابُ: نَعَمْ، لَا نكفِّرُ أَحَدًا؛ إِلَّا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى كُفْرِهِ، ومسأَلَةُ التَّكفِير لَيْسَتْ بالأَمْرِ السَّهلِ؛ لأَنَّهُ يلزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَستَبِيحَ دمَهُ ومالَهُ، ونُعلِنُ الحَرْبَ عَلَيْهِ، أَوْ أَنْ نَسْكُتَ عَنْ وَاجِبٍ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ مُشرِّعُ القَوانِينِ الوضعِيَّةِ يكفُرُ كُفْرًا مُطْلَقًا؛ لأَنَّهُ طَاغُوتٌ شَرَّعَ للنَّاسِ قَوانِينَ ودَعَاهُمْ لطَاعَتِهِ؟

فالجَوابُ: هَذَا إِذَا عَلِمَ الحَقَّ وقَالَ: إِنَّهُ لَا يُصلِحُ النَّاسَ إِلَّا هَذِهِ القَوانِينُ المُخالِفَةُ للشَّرْعِ. فهَذَا كَافِرٌ، لكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمِ الحَقَّ، ولُبِّسَ عَلَيْهِ يكُونُ كغَيْرِهِ مِنَ المُتأَوِّلِينَ وَلَوْ كَانَ هُوَ المُشرِّعَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَسُنُّ القَوانِينَ يَظُنُّ أَنَّها لَا تُخَالِفُ الشَّرعَ، والقَائِلُونَ بالمصَالِحِ المُرسلَةِ قَدْ توَسَّعُوا فِيهَا جِدًّا؛ حتَّى أَجَازُوا الرِّبَا إِذَا كَانَ للاستِثْمَارِ لَا للاسْتِغْلَالِ.

الثَّاني: الوُقُوعُ فِيمَا نبَزَ بِهِ أَخَاهُ إِنْ كَانَ سَالِمًا مِنْهُ، ففِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجعَتْ عَلَيْهِ»، وفِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ[١] عَلَيْهِ»(١).[٢]

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الذينَ يُشرِّعُونَ قوانينَ تُخالِفُ المعلُومَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ، كَأَنْ يُشرِّعَ قَانُونًا فِيهِ إبَاحَةُ الزِّنَا وإِبَاحَةُ شَرْبِ الخَمْرِ، وغيرُهَا مِنَ الأشيَاءِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ ضِمْنَ المصَالِحِ المُرسلَةِ؟

فالجَوابُ: هَذَا حتَّى لَوْ لَمْ يُشرِّعْ قَوانِينَ؛ إذَا قَالَ: إنَّ الزِّنَا حَلَالٌ. فَهُوَ كَافِرٌ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بالإسلَامِ وَلَا يَعْرِفُ.

[١] «حَارَ عَلَيْهِ» أَيْ: رَجعَ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق:١٤] أَيْ: أَنْ لَنْ يَرْجعَ.

[٢] هَذَا هُوَ المحظُورُ الثَّانِي؛ أَنَّ الإنسَانَ إذَا قَالَ لشَخْصٍ: إِنَّهُ كَافِرٌ؛ ولَيْسَ بكَافِرٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لذَلِكَ فهُوَ كَمَا قَالَ، وإِلَّا رَجَعَتْ إِلَى ذَاكَ، لكِنْ مَا مَعْنَى رَجَعَتْ إِلَى ذَاكَ؟ هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا بهَذَا؟ أَوِ المَعْنَى أَنَّهُ يُبتَلَى حتَّى يَعصِيَ اللهَ فيَكْفُرُ؟ الجَوابُ: هُوَ الثَّانِي؛ لأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ لشَخْصٍ: يَا كَافِرُ. وهَذَا المُدعوُّ لَيْسَ بكَافِرٍ، فَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَفَرَ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» يَعْنِي لَا بُدَّ -وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ- أَنْ يَرْجعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الوَصْفُ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ؛ فإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ،

---

(١) رواه مسلم: كتاب الإيمان (٦٠، ٦١).

وعَلَى هَذَا فيَجِبُ قَبْلَ الحُكْمِ عَلَى المُسلم بكُفْرٍ أَوْ فِسقٍ[١] أَنْ يُنظَرَ في أمرينِ:

أحدُهُمَا: دَلالَةُ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ هَذَا القَوْلَ أَوِ الفِعْلَ مُوجِبٌ للكُفْرِ أَوِ الفِسْقِ[٢].

وقَولُهُ ﷺ: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»(١)، إمَّا المُكفِّرُ أَوِ المُكفَّرُ، وفي رِوَايَةٍ تُفصِّلُ أيضًا: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ» فالحَذَرَ الحَذَرَ، ولكِنْ لَوْ قَالَ إنسَانٌ لشَخْصٍ: أَنْتَ كَافِرٌ. لَا يَقْصِدُ الحُكْمَ عَلَيْهِ بالكُفْرِ، لكِنْ مِنْ بَابِ المُغاضَبَةِ، فهَذَا لَيْسَ مُرادَ الحَدِيثِ؛ لأَنَّ معْنَاهُ: أَنْتَ كَافِرٌ بهَذَا الفِعْلِ، كَمَا فِي قَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ [الحجرات:٩]، مَعَ أَنَّ اقتِتَالَ المُؤمِنِينَ حُكمُهُ كُفْرٌ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ»(٢).

وقولُهُ ﷺ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ» أَيْ: قَالَ: يَا كَافِرُ «أَوْ قالَ: عَدُوُّ اللهِ» يَعْنِي: هُوَ عَدُوُّ اللهِ «وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ».

[١] أَيْ: قَبْلَ الحُكْمِ بالتَّكفِيرِ أَوِ التَّفسِيقِ.

[٢] قَبْلَ أَنْ تَقُولَ: إنَّ هَذَا الرَّجُلَ فَاسِقٌ. أَوْ أَنْ تَقُولَ: إنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَافِرٌ. يجِبُ أن تَنْظُرَ في أمْرَينِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: ثُبُوتُ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ أَوْ فِسْقٌ، ولَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى ثُبُوتِ أَنَّهُ كُفْرٌ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (٦١٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، رقم (٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن أن يحبط عمله، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق»، رقم (٦٤).

....

أَوْ فِسْقٌ إِلَّا الكِتَابُ والسُّنَّةُ، فنَنْظُرُ هَلْ دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّة عَلَى أن فِعْلَ هَذَا كُفْرٌ، أَوْ تَرْكُ هَذَا كُفْرٌ، أَوْ قَوْلُ هَذَا كُفْرٌ، أَوِ السُّكوتُ عَنْهُ كُفْرٌ، أَوْ لَا؟ وكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الفِسْقِ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا؛ ليَكُونَ حُجَّةً لَكَ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، إذَا قُلْتَ: هَذَا كُفْرٌ أَوْ فِسْقٌ. ووجَدْتَ إطْلَاقَ الكُفْرِ أَوِ الفِسْقِ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ صَارَ لَكَ حُجَّةٌ، وإلَّا فَلَا حُجَّةَ لَكَ، وسَتَبُوءُ بإِثْمِ القَولِ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَنْظُرُ هَلْ هُوَ الكُفْرُ المُخرِجُ عَنِ المِلَّةِ، أَوْ أَنَّهُ كُفْرٌ دُونَ كُفرٍ؛ فقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ للنِّسَاءِ: «إِنَّكُنَّ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وتَكْفُرْنَ العَشِيرَ»[1]، هَلْ نقُولُ: إنَّ المُرادَ بالكُفرِ هُنَا الكُفْرُ المُخرِجُ عَنِ المِلَّةِ؟ الجَوابُ: لَا، وقَولُهُ ﷺ: «سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ»[2]، هَلْ هُوَ مُخرِجٌ عَنِ المِلَّةِ؟ الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى سمَّى المُتقاتِلِينَ إخوةً، إِذَنْ: نَنْظُرُ أيضًا هَلْ هَذَا الكُفْرُ مُخرِجٌ عَنِ المِلَّةِ أَوْ لَا؟

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْتُمُ الْآنَ دَلَالَةَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّ هَذَا القَوْلَ أَوِ الفِعْلَ مُوجِبٌ للكُفْرِ أَوِ الفِسْقِ، وَلَمْ تَذْكُرُوا أَنْ نَنْظُرَ: وهَلِ الكُفْرُ كُفْرٌ أكبَرُ، والفِسْقُ فِسْقٌ أكْبَرُ أَوْ لَا؟ نَقُولُ: إنْ كُنَّا لَمْ نُصرِّحْ بِهِ، فمُرادُنَا الكُفْرُ الأكبَرُ والفِسْقُ الأكبَرُ، والفِسْقُ فِيهِ أَكْبَرُ وأصْغَرُ؛ فقَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة:٢٠] المُرادُ بِهِ: الأكْبَرُ، وقولُهُ تَعَالَى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ﴾ [الحجرات:٦] المُرَادُ بِهِ: الأَصْغَرُ.

---

(١) أخرجه البخاري: باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نقص الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق»، رقم (٦٤).

الثَّانِي[١]: انطبَاقُ هَذَا الحُكْمِ عَلَى القَائِلِ المُعيَّنِ أَوِ الفَاعِلِ المُعيَّنِ، بحَيْثُ تَتمُّ شُروطُ التَّكفِيرِ أَوِ التَّفسِيقِ فِي حَقِّهِ وتَنْتَفِي المَوَانِعُ[٢].

---

[١] وهُوَ أَهَمُّ مِنَ الأَوَّلِ أَوْ مُتسَاوِيَانِ.

[٢] هَذَا أيضًا مُهمٌّ، وهُوَ انطبَاقُ هَذَا عَلَى المحْكُومِ عَلَيْهِ بالكُفْرِ أَوِ الفِسْقِ، هَلْ يَنطَبِقُ عَلَى هَذَا الشَّخْصِ المُعيَّنِ أَنْ يكُونَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ لَا يَنْطَبِقُ؟ وهَذَا مِنْ بَابِ تحقِيقِ المنَاطِ، بأَنْ تَعرِفَ الحُكْمَ الشَّرعيَّ أَوَّلًا، ثم تُطبِّقَه ثَانيًا؛ فهَلْ ينطَبِقُ إِذَنْ هَذَا الحُكْمُ عَلَى هَذَا الفَاعِلِ المُعيَّنِ أَوْ لَا يَنْطَبِقُ؟ نَنظُرُ ونتأَمَّلُ؛ لأَنَّكَ لَوْ حَكَمْتَ بكُفْرِهِ حَكَمْتَ باسْتِحْلَالِ قَتْلِهِ وأخْذِ مَالِهِ وفَقْدِهِ الحَيَاةَ؛ وَكُلُّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الكُفْرِ، فالمسأَلَةُ لَيْستْ هَيِّنَةً.

رُبَّما يُصِرُّ شَخْصٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى أَمْرٍ تَرَى أَنَّهُ مَعصِيةٌ، وبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يكُونُ فِي نظَرِكَ فَاسِقًا، لكِنَّ هَذَا الشَّخْصَ مُقلِّدٌ لآخَرَ يَرَى أَنَّهُ مُباحٌ فَلا يجُوزُ حينَئِذٍ أَنْ أصفَهُ بالفِسْقِ، فمَثَلًا: هُنَاكَ أُناسٌ يرونَ أَنَّ شُربَ الدُّخَانِ حَلَالٌ أَوْ مَكرُوهٌ، وأَنَا أَرَى أَنَّهُ حَرَامٌ -وَلَا شَكَّ عِنْدَي أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِـمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ، وإِضَاعَةِ المالِ، ومفاسِدَ أُخرَى- لكِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي قلَّدَ مَنْ يَثِقُ بِهِ، ويَرَى أَنَّهُ أَوْثَقُ مِنْكَ فِي العِلْمِ؛ قَالَ لَهُ: إِنَّهُ حَلَالٌ، وَلَا بأْسَ بِهِ؛ إِلَّا إِذَا رَأَيْتَ مِنْهُ ضَرَرًا عَلَى نَفْسِكَ، فهُوَ حَرَامٌ عَلَيْكَ. قَالَ: وَأَنَا لَمْ أَرَ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى نَفْسِي، وَلَا يُهِمُّنِي إِنْ شَربتُهُ، أو ابتعَدْتُ عَنْهُ يومَينِ أَوْ ثلاثَةً أَوْ عشَرَةَ أَيَّامٍ، فَلَا أتضرَّرُ بفَقْدِهِ وَلَا بِشُربِهِ، فأَرَى أَنَّهُ حَلَالٌ؛ هَلْ يُمكِنُ أَنْ تحْكُمَ عَلَى هَذَا بالفِسْقِ؟ الجَوَابُ: لَا، وأشدُّ مِنْ هَذَا وأعظَمُ: رَجُلٌ أَكَلَ لحْمَ إِبلٍ، وملأَ بطنَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَامَ يُصلِّي بِلَا وُضُوءٍ مُقلِّدًا مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بنَاقضٍ؛ وأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ نَاقِضٌ، والصَّلَاةُ بحَدَثٍ مِنْ أعظَمِ المُحرَّمَاتِ، بَلْ إِنَّ بعْضَ العُلَماءِ يقُولُ: مَنْ صَلَّى مُحدِثًا كَفَرَ؛ لأَنَّهُ مُستَهزِئٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويُذكَرُ هَذا عَنْ

....

مذْهَبِ أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]؛ فهَذَا الرَّجُلُ هَلْ تُفسِّقُهُ إذَا قَامَ يُصلِّي بِلَا وُضوءٍ؟ الجَوابُ: لَا؛ ولهَذَا يجُوزُ أَنْ تُصلِّيَ خَلفَ مَنْ أكَلَ لحْمَ إبلٍ ولَمْ يتوضَّأْ إذَا كَانَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بناقِضٍ؛ لأَنَّكَ تعْتَقِدُ الْآنَ أنَّ صلَاتَهُ بالنِّسبَةِ لاعتقَادِهِ صحِيحَةٌ، وَلَوْ كُنَّا نُعامِلُ النَّاسَ بِمَا نعْتَقِدُهُ نَحْنُ: مَا بَقِينَا نَقْتَدِي بإمَامٍ؛ إلَّا أَنْ يشَاءَ اللهُ.

لكِنْ إذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرَّجُلَ يلعَبُ، وأنَّهُ يأْخُذُ برَأْيِ فُلانٍ في هَذَا؛ لأَنَّهُ أسهَلُ، ورَأْيُ الثَّاني فِي أَمْرٍ آخَرَ؛ لأَنَّهُ أسهَلُ، وإِنْ كَانَ يُخَالِفُ الثَّانيَ فِي المسأَلَةِ الأُولَى، عَرَفْنَا أَنَّهُ مُتَلاعِبٌ؛ وهَذَا شَيْءٌ فيمَا بَيْنَ الإنسَانِ وبَيْنَ رَبِّهِ، لكِنْ بالنِّسبَةِ للحَاكِمِ الشَّرعيِّ فِي البَلَدِ يجِبُ إذَا رَأَى مِنْ هَذَا الشَّخْصِ التَّلاعُبَ وأنَّهُ يُقلِّدُ فُلَانًا فِي كَذَا ويُقلِّدُ فُلَانًا فِي كَذَا اتِّبَاعًا لهَوَاهُ يجِبُ أَنْ يُعزِّرَهُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حَدُّ الخِلَافِ المقبُولِ الَّذِي يُعذَرُ صَاحِبُهُ؟

فالجَوابُ: الظَّاهِرُ لِي: أَنَّهُ لَا يُعذَرُ الإنسَانُ إذَا كَانَ النَّصُّ صَرِيحًا ووَاضِحًا وَلَمْ يَقُمْ نَصٌّ عِنْدَ المُخالِفِ مُعارِضٌ لَهُ، فإذَا كَانَ النَّصُّ صَرِيحًا ولَيْسَ عِنْدَ المُعارِضِ نَصٌّ صَرِيحٌ مُخَالِفٌ لَهُ: فهَذَا لَا يُعذَرُ؛ ولهَذَا قَوْلُ الفُقهاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «لَا إنْكَارَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ»[(٢)]، هَذِهِ العِبَارَةُ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَأْخُذَهَا عَلَى إطْلَاقِهَا؛ بَلْ نَقُولُ: نُنكِرُ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ إذَا لَمْ يَكُنِ الاجتِهَادُ مَبنيًّا عَلَى شُبْهَةٍ، أمَّا إذَا كَانَ الأَمْرُ مُشتَبِهًا عِنْدَهُ وقَالَ: أَنَا أَرَى مثَلًا أنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ»[(٣)]

---

(١) ينظر: البحر الرائق، لابن نجيم (١/ ١٥١)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٧١٩).

(٢) الإقناع للحجاوي (١/ ١٦٨).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٣).

ومِنْ أهمِّ الشُّروطِ[١]: أَنْ يَكُونَ عَالِـمًا بمُخَالَفِتِهِ الَّتِي أوجَبَتْ أَنْ يكُونَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا[٢]؛..

يُعارِضُهُ حدِيثُ جَابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ آخِرُ الأمرينِ ترْكَ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ(١). فهَذِهِ شُبْهَةٌ، لكِنْ لَوْ يَأتِي مَثلًا حَاكِمٌ أَوْ مُفتٍ ويقُولُ: مَنْ وجَدَ مالَهُ عنْدَ رَجُلٍ قَدْ أفلَسَ فلَيْسَ أحقَّ بِهِ؛ فهَذَا نُنْكِرُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الحَدِيثَ وَاضِحٌ: «مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»(٢)، لكِنْ إِنْ أَتَى بشَيْءٍ مِنَ النَّصِّ يكُونُ شُبْهَةً لَهُ فِي هَذَا فنَحْنُ نَقبَلُ، أمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يقُولَ: واللهِ أَنَا أَرَى أَنَّ العَينَ انْتَقَلَتْ إِلَى مِلْكِ هَذَا الرَّجُلِ، وإِذَا انْتَقَلَتْ إِلَى مِلكِهِ فقَدْ تعلَّقَ بِهِ حَقُّ جَمِيعِ الغُرمَاءِ؛ فَقَطْ مُجَرَّدُ تَعْلِيلٍ، فهَذَا لَا نَقْبَلُهُ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَفْهَمُ هَذَا قَبْلَكَ، وَمَعَ هَذَا قَالَ: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

[١] أَيْ: شُروطُ التَّكفِيرِ والتَّفسِيقِ.

[٢] هَذَا مِنْ أهمِّ الشُّروطِ أَنْ يكُونَ عالمًا بمُخَالَفَتِهِ، وَلَا يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ عَالِمًا بالحُكمِ المُترتِّبِ عَلَى ذَلِكَ، وبينَهُمَا فَرْقٌ؛ فَلَـوْ أَنَّ إنسَانًا كَفَرَ -والعِياذُ باللهِ- أَوْ فَسَقَ بشُرْبِ الخَمرِ وَهُوَ لَا يَدرِي أَنَّهُ يُعاقَبُ هَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ؟ الجَوابُ: لَا.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَهُوَ لَا يدْرِي مَاذَا يَترتَّبُ عَلَيْهِ حتَّى جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ وقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْتُ. قَـالَ: «مَـا الَّذِي أَهْلَكَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأتِي فِي نَهَارِ رَمَضَـانَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار، رقم (٣٥٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، رقم (٢٤٠٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري...، رقم (١٥٥٩).

لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥][١].

وقولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ [التوبة:١١٥-١١٦][٢].

وَأَنَا صَائِمٌ. وَهُوَ لَا يَدْرِي مَاذَا يتَرَتَّبُ عَلَيْهِ لكنَّهُ يدْرِي أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لقَولِهِ: «هَلَكْتُ» فبيَّنَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ الكفَّارَةَ(١).

ومثالٌ آخَرُ: لَوْ أنَّ رَجُلًا زَنَى وَهُوَ ثَيِّبٌ، ويعلَمُ أنَّ الزِّنَا حَرَامٌ، لكِنْ لَمْ يَدْرِ أَنَّهُ يُرجَمُ، فإنَّهُ يُرجَمُ لأَنَّهُ عَلِمَ بأَنَّهُ حَرَامٌ وانْتَهكَ الحَرَامَ؛ فإذَا عَلِمَ أَنَّهُ كُفْرٌ، لكنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ إذَا كَفَرَ مَثَلًا لَا يُدْفَنُ مَعَ المُسلمِينَ، وأَنَّهُ يُخلَّدُ فِي النَّارِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بعُذْرٍ، لكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ المُخالِفُ عَالِمًا بمُخَالَفَتِهِ الَّتِي أَوْجَبَتْ أَنْ يكُونَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا.

[١] ﴿يُشَاقِقِ﴾ يَعْنِي: يُخَالِفُ، وسُمِّيتِ المخالفَةُ مُشاقَّة؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي شِقٍّ ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ وَهَذَا قَيْدٌ مُهِمٌّ ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وسَبِيلُ المُؤْمِنِينَ أَنَّهُمْ إذَا دُعُوا إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ قَالُوا: سَمِعْنَا وأَطَعْنَا. ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ يَعْنِي: نَجْعَلُهُ مَعَ مَنْ تَولَّاهُ ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

[٢] ﴿لِيُضِلَّ﴾ أَيْ: ليَحْكُمْ بضَلَالِـهِمْ بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبيِّنَ لَهُمْ مَا يتَّقُونَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر، رقم (١٩٣٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، رقم (١١١١).

....

وهُنَاكَ أدلَّةٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ هَذَا؛ مِنْهَا قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وقَولُهُ تعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، وقولُهُ تعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ [الأنعام:١٣١]، فقَولُهُ: ﴿غَٰفِلُونَ﴾ يَعْنِي: لَمْ يَأْتِهِمْ ذِكْرٌ، والآيَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، أَنَّهُ لَا يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّقُ إلَّا مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ، وأمَّا مَنْ لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ الحجَّةُ فإنَّهُ لا يُكفَّرُ وَلَا يُفَسَّقُ، ولكِنْ إِنْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ يعمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ عَلَى دِينِ الإسْلَامِ فَهَذَا لَا يُحكَمُ لَهُ بالإسْلَامِ، كَمَا يُوجَدُ فِي قَوْمٍ لَمْ تَبلُغْهُمُ الدَّعوَةُ، لكنَّهُم مُتَّبِعُونَ للبَلَدِ الَّتِي هُمْ فِيهَا فِي الكُفْرِ، فهَؤُلاءِ لَا نَقُولُ: إنَّهُمْ مُسلِمُونَ. بَلْ نَقُولُ: هُمْ كُفَّارٌ. ونَعامِلُهُمْ في الدُّنيَا مُعاملَةَ الكَافِرِ، وَهُمْ فِي الآخِرَةِ حُكْمُهُمْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا مَنْ كَانَ يَنْتَسِبُ إِلَى الإسْلَامِ وهُوَ فِي بلَدِ إسلَامٍ، ولكنَّهُ يفعَلُ مَا يفعَلُهُ مِنَ الكُفْرِ جهلًا مِنْهُ، ولَيْسَ عَلَى بَالِهِ إطْلاقًا أنَّ هَذَا حَرَامٌ، ولَمْ يَسْمَعْ بأنَّ هَذَا حَرَامٌ، فهَذَا نُعامِلُهُ مُعاملَةَ المُسلِمِ، وإنْ كَانَ قَدْ فعَلَ مَا يُكَفِّرُ؛ لأَنَّهُ يَنْتَسِبُ إلى الإسْلَامِ، وفعَلَ مَا يُكفِّرُ جاهِلًا به، أو فَعَل ما يُفسِّق جَاهلًا بِهِ.

مثَالُ ذَلِكَ فِي التَّفْسِيقِ: رَجُلٌ عَاشَ فِي قَوْمٍ يشرَبُونَ الدُّخَانَ ويحلِقُونَ اللِّحَى عَلَى أنَّ هَذَا أمْرٌ لَا بَأْسَ بِهِ، ولَمْ يَسْمَعْ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ أَنَّ الدُّخَانَ حَرامٌ، أَوْ أَنَّ حَلْقَ اللِّحَى حَرَامٌ، فَهَلْ نَقُولُ: إنَّ هَذَا فَاسِقٌ؟ الجَوَابُ: لَا؛ لأَنَّهُ لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ. ورَجُلٌ عَاشَ فِي قَوْمٍ قُبوريينِ يَأْتُونَ إلى قَبْرِ هَذَا الوَلِيِّ ويسأَلُونَهُ حَاجَاتِهِمْ ويَدْعُونَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ قَطُّ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُحَرَّمٌ شَرعًا، وأنَّه سَفَهٌ عَقْلًا، فهَذَا أيْضًا لَا نَحْكُمُ بكُفْرِهِ؛

وهَذَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: لَا يَكْفُر جَاحِدُ الفَرائِضِ إِذَا كَانَ حَدِيثَ عهْدٍ بِإِسلَامٍ حتَّى يُبيَّنَ لَهُ[١].

ومِنَ المَوانِعِ[٢] أَنْ يَقَعَ مَا يُوجِبُ الكُفْرَ أَوِ الفِسْقَ بغَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْهُ[٣]،.......

لأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُسلِمٌ، ومِنْ ذَلِكَ لَوْ فرضْنَا أَنَّ رَجُلًا لَا يُصلِّي فِي بِلَادٍ كُلُّ عُلَمائِهَا يقُولُونَ: إِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يكفُرُ. وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ يَكْفُر؛ فهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا كَافِرٌ؟ الجَوابُ: لَا؛ لأَنَّهُ لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ.

فتبَيَّنَ بهَذَا أَنَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَا يُكفِّرُ يَنْقَسِمُونَ إِلى قِسمَينِ:

قِسْمٌ: يفعَلُهُ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ دِينِ الإِسلَامِ، بَلْ هُوَ يَعتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى دِينِ النَّصارَى مَثَلًا؛ فهَذَا كَافِرٌ ظَاهِرًا وباطنًا.

قسْمٌ آخَرُ: يفعَلُ مَا يُكفِّر مُعتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ بكُفْرٍ، وهُوَ يَنْتَسِبُ إِلَى الإِسلَامِ ظَاهِرًا وبَاطِنًا، لكِنْ يظُنُّ أَنَّ هَذَا الفِعْلَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الإِسلَامِ؛ فهَذَا لَا يُكفَّر.

[١] يَعْنِي: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ حَدِيثًا وَقَالَ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ. فإِنَّهُ لَا يُكفَّرُ؛ مَعَ أَنَّ جَاحِدَ الفَرائِضِ مِمَّنْ عَاشَ بَيْنَ المُسلِمِينَ يَكفُرُ بهَذَا، فلَوْ قَالَ: إِنَّ الصَّلواتِ الخَمْسَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، أَوْ أَنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، أَوْ أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ غَيْرُ وَاجِبٍ. فإِنَّهُ يَكفُرُ؛ لأَنَّهُ أَنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا هُوَ مَعلُومٌ بالضَّرورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ، لكِنْ لَمَّا كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بإِسلَامٍ ولَا يَعْلَمُ، قُلْنَا: لَيْسَ بِكَافِرٍ؛ لجَهْلِهِ حتَّى يُعَلَّم.

[٢] أَيْ: موانِعُ الحُكْمِ بالتَّكفِيرِ أَوِ التَّفسِيقِ.

[٣] إِذَنْ: لَا بُدَّ مِنَ الإِرَادَةِ.

ولذَلِكَ صُورٌ:

مِنْهَا: أَنْ يُكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ فيفْعَلَهُ لدَاعِي الإكرَاهِ لَا اطمِئْنَانًا بِهِ، فَلَا يكفُرُ حينَئذٍ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل:١٠٦][١].

---

[١] فالمُكرَهُ إِذَا أُكرِهَ عَلَى الكُفْرِ لَا يَكْفُرُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَفَرَ كُفْرًا صَرِيحًا لكِنَّهُ مُكرَهٌ، يَعْنِي يُقَالُ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَقُولَ كلمَةَ الكُفْرِ أَوْ نَقتُلَكَ، فقَالَهَا دَفْعًا للإِكرَاهِ لَا اطمِئْنَانًا بالكُفْرِ؛ فهَذَا لَا يَكفُرُ بنَصِّ القُرآنِ.

ولَا فَرْقَ بينَ أَنْ يكُونَ الكُفْرُ الَّذِي أُكرِهَ عَلَيْهِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، وأَمَّا مَنْ فرَّقَ بَيْنَ القَوْلِ والفِعْلِ فلَا وَجْهَ للتَّفرِيقِ؛ لأَنَّ الآيَةَ عَامَّةٌ ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ ﴾ فَلَوْ أُكرِهَ عَلَى السُّجودِ لصَنَمٍ أَوْ عَلَى السُّجودِ لرَئيسٍ، وقِيلَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَسْجُدَ وإِلَّا القَتْل، فسَجَدَ، فإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ بشَرْطِ أَنْ يكُونَ سُجُودُهُ لدَفْعِ الإِكْرَاهِ، لَا تَعْظِيمًا وَتَقَرُّبًا لـهَذَا الصَّنَمِ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

ولهَذَا مَا ذُكِرَ مِنْ قِصَّةِ الرَّجُلينِ اللَّذَينِ قِيلَ لَـهُمَا: تَقَرَّبَا إِلَى هَذَا الصَّنَمِ ولَوْ بذُبَابٍ. فتَقَرَّبَ أحدُهُمَا بالذُّبَابِ، والآخَرُ لَـمْ يَتَقَرَّبْ، وأَنَّ الأَوَّلَ دَخَلَ النَّارَ، والثَّانِيَ نَجَا مِنْهَا[١]، فإِنَّهُ ضَعِيفٌ، ولَيْسَ بصَحِيحٍ؛ والصَّوابُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الإِكرَاهِ عَلَى القَوْلِ والإِكرَاهِ عَلَى الفِعْلِ.

---

(١) أخرجه أحمد في الزهد (ص:١٦).

....

فإنْ فعَلَهُ لَا دَفْعًا للإكْرَاهِ، ولكِنْ مِنْ أجْلِ الإكْرَاهِ، وَسَجد يَنْوِي بذَلِكَ السُّجودَ لهَذَا الصَّنَمِ أَوْ لهَذَا المَلِكِ فهَلْ يكفُرُ أَوْ لَا يكْفُرُ؟

نقُولُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ لَا فِي هَذِهِ المسأَلَةِ وَلَا فِي غيرِهَا، وضَابِطُهَا: أنَّ مَنْ فَعَلَ الفِعْلَ أَوْقَالَ القَوْلَ لدَفْعِ الإكرَاهِ، فهَذَا لَا يُحكَمُ لَهُ بِمَا قَالَ.

وإِنْ فَعَلَهُ للإكرَاهِ، فمِنَ العُلَماءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُحكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَقْتَضِيهِ هَذَا القَوْلُ أَوِ الفِعْلُ، ومِنَ العُلَماءِ مَنْ قَالَ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ: إِنْ كَانَ عَامِّيًّا لَا يَعْرِفُ التَّفريقَ بَيْنَ أَنْ يفعَلَهُ للإكْرَاهِ أَوْ يفعَلَهُ لدَفْعِ الإكرَاهِ، فإِنَّهُ لَا فَرْقَ؛ وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لأَنَّ العَامِّيَّ لَا يُميِّزُ.

ونضْرِبُ لهَذَا مَثَلًا بالطَّلَاقِ: لَوْ أنَّ أحَدًا أُكرِهَ عَلَى أَنْ يُطلِّقَ زَوجَتَهُ فقَالَ: هِيَ طَالِقٌ. لَا يُريدُ أَنْ تُطلَّقَ، بَلْ يُريدُ دَفْعَ الإكرَاهِ، فهَذَا لَا يَقعُ الطَّلاقُ، وَلَوْ أَرَادَ الطَّلاقَ للإكرَاهِ يَعْنِي أَرَادَ الطَّلاقَ؛ لأَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَيْهِ، فهَلْ يَقعُ الطَّلاقُ أَوْ لَا؟ المذْهَبُ أنَّهُ يَقعُ الطَّلاقُ؛ لأَنَّهُ أَرَادَهُ[1]؛ والصَّوابُ: أنَّهُ لَا يَقعُ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ يَعْنِي: عَلَى الكُفْرِ، فالصَّوابُ إِذَنْ: أنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لأَنَّهُ قَالَ هَذَا بغَيرِ اخْتِيَارِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا يُروَى عَنْهُ: «إِنَّ اللهَ تَجاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»[2]، ولَمْ يُفرِّقْ بَيْنَ أَنْ يفعَلَهُ للإكْرَاهِ أَوْ لدَفْعِ الإكْرَاهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وفضْلُ اللهِ تعَالَى وَاسِعٌ، والعَامِّيُّ

---

(١) انظر: الفروع (٩/ ٤٦٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٥)، وابن حبان في صحيحه، رقم (٧٢١٩).

ومِنْهَا[١]: أَنْ يُغلَقَ عَلَيْهِ فِكـرُهُ فَـلَا يَدْرِي مَا يَقُـولُ؛ لشِدَّةِ فَـرَحٍ أَوْ حُـزْنٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ[٢].

لَا يُفرِّقُ؛ وَعَلَى هَذَا قَالَ بعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِنَّهُ لَا يُشتَرَطُ أَنْ يفعَلَ ذَلِكَ لدَفْعِ الإِكْرَاهِ، بَلِ المُشتَرَطُ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ مُطمئنًّا بِهِ، فَإِنْ فعلَهُ مُطمئنًّا بِهِ فهَذَا يَكفُرُ؛ لأَنَّ قَلبَهُ غَيرُ مُطمئِنٍّ بالإِيمَانِ، أَمَّا إِذَا فَعَلَهُ وهُوَ كَارِهٌ لَهُ وقَلْبُهُ مُطمئنٌّ بالإِيمَانِ فإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

إِذَنِ: المَراتِبُ ثَلَاثٌ: إِمَّا أَنْ يفعَلَهُ تَقَرُّبًا إِلَى هَذَا الصَّنَمِ، أَوْ يَفْعَلَهُ لدَفْعِ الإِكْرَاهِ، أَوْ يَفعَلَهُ فَقَطْ؛ لأَنَّهُ أُكرِهَ، وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ دَفْعُ الإِكرَاهِ أَوِ السُّجُودُ للصَّنَمِ، فإِنْ فَعَلَهُ تَقَرُّبًا لِهَذَا الصَّنمِ فهُوَ كَافِرٌ؛ ولدَاعِي الإِكرَاهِ ليسَ بكَافِرٍ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَا بِهَذَا وَلَا بِهَذَا فالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيسَ بكَافِرٍ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يقُولُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، وَلَمْ يقُلْ: إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَفَعَلَهُ دَفْعًا للإِكْرَاهِ، وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ يَعْلَمُ النِّيَّاتِ، ويَعْلَمُ أَنَّ الإِنسَانَ قَدْ يَنْوِي هَذَا أَوْ هَذَا أَوْ هَذَا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: عَرَفْنَا أَنَّ مِنْ مَوانِعِ التَّكفِيرِ الإِكْرَاهَ، فهَلْ لَهُ ضَابِطٌ، وهَلْ كُلُّ إِكْرَاهٍ يَمْنَعُ مِنَ الكُفْرِ؟

فالجَوابُ: أَنَّ ضَابِطَ الإِكرَاهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَوْ قَتَلْنَاكَ. وهُوَ عَلَى حَسب المُكرَهِ عَلَيْهِ، هُنَاكَ شَيْءٌ لَوْ هدَّدُوهُ بالضَّربِ لكَانَ إِكرَاهًا، وهُنَاكَ شَيْءٌ لَا يُمكِنُ أَنْ يُبيحَهُ إِلَّا القَتْلُ أَوِ الحَبْسُ المُؤبَّدُ -كَمَا يقُولُونَ- أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[١] أَيْ: مِنَ المَوانِعِ.

[٢] كالغَضَبِ فَلَوْ أُغلِقَ عَلَيْهِ فِكْرُهُ مِنَ الغَضَبِ وقَالَ مَا يُكفِّرُ فإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وسَيَأْتِي؛ فكُلُّ شَيْءٍ يُغلِقُ الفِكْرَ فإِنَّهُ لَا يُؤاخَذُ بِهِ فَاعِلُهُ أَوْ قَائِلُهُ.

ودَلِيلُهُ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسلِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وشَرَابُهُ فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وأَنَا رَبُّكَ! أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ»(١). [١]

قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ص١٨٠ ج١٢ فِي مَجْمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ: «وَأَمَّا التَّكفِيرُ فالصَّوابُ أَنَّ مَنِ اجْتَهَدَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وقَصَدَ الحَقَّ فأَخْطَأَ لَمْ يَكفُرْ، بَلْ يُغفَرُ لَهُ خَطَؤُهُ؛ ومَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فشَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى، واتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ فهُوَ كَافِرٌ، ومَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ وقَصَّرَ فِي طَلَبِ الحَقِّ وتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ فهُوَ عَاصٍ مُذنِبٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا،...

---

[١] فهَذَا الرَّجُلُ قَالَ قَوْلًا مُكفِّرًا يَصِفُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بأَنَّهُ عبْدُهُ وهُوَ رَبُّهُ، لكِنْ لَمْ يَقُلْهُ قَصْدًا أَخطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ، وكذَلِكَ لَوْ غُوضِبَ حتَّى خَرَجَ عَنْ طَورِهِ، وشَتَمَ الدِّينَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإِنَّهُ لَا يكْفُر؛ لأَنَّهُ بغَيْرِ اختِيَارِهِ، وفَضْلُ اللهِ تعَالَى وَاسِعٌ؛ لَا يُؤَاخِذُ عبْدَهُ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، والإِنسَانُ إِذَا غَضِبَ يُغمَى عَلَيْهِ تَقْرِيبًا حتَّى إِنَّهُ رُبَّمَا يَأْخُذُ مالَهُ يكْسِرُهُ، وزَوْجَاتِهِ يُطلِّقُهُنَّ، وغَنَمَهُ يذْبَحُهُنَّ؛ فلذَلِكَ كَانَ الَّذِي يُغلَبُ عَلَى أَمْرِهِ لَا حُكْمَ لقَوْلِهِ ولَا لِفِعْلِهِ أيضًا.

---

(١) رواه مسلم: كتاب التوبة (٢٧٤٥-٢٧٤٧).

وَقَدْ يكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرجُحُ عَلَى سيئَاتِهِ» اهـ.[١]

وَقَالَ فِي ص٢٢٩ ج٣ مِنَ المجمُوعِ المذكُورِ في كَلَامٍ لَهُ: «هَذَا مَعَ أَنِّي دَائمًا -ومَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي- أَنِّي مِنْ أعظَمِ النَّاسِ نَهيًا عَنْ أَنْ يُنسَبَ مُعيَّنٌ..

---

[١] إِذَنْ: قسَّمَ النَّاسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى ثَلاثَةِ أقْسَامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ: مَنِ اجْتَهَدَ فِي طَلَبِ الحقِّ وقصَدَهُ وبذَلَ جُهدَهُ، ولكنَّهُ أخْطَأَ، فيقُولُ: إنَّ هَذَا خطؤُهُ مغفُورٌ لَهُ حتَّى وإنْ كَانَ فِي أَمْرٍ يكفُرُ فِيهِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ»(١).

القِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يتبيَّنَ لَهُ الحقُّ، ولكِنْ يُخَالِفُ الحقَّ، ويُشاقُّ الرَّسُولَ، ويتَّبعُ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ فهَذَا كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾.

القِسْمُ الثَّالِثِ: أَنْ يَتَّبِعَ هَوَاهُ، ويُقصِّرُ فِي طَلَبِ الحقِّ، ويتكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ فَهُوَ عَاصٍ مُذنبٌ؛ لأَنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتكَلَّمَ إِلَّا بعِلْمٍ، وحَالُهُ بَيْنَ حَالَيْ مَنْ سَبقَهُ بَيْنَ حَالِ المُجتَهِدِ حَرَصَ عَلَى طَلَبِ الحقِّ، ولَكِنْ مَا وُفِّقَ لَهُ، وبَيْنَ حَالِ مَنْ شَاقَّ الرَّسُولَ بَعْدَ أَنْ تبَيَّنَ لَهُ الحقُّ؛ فهُوَ -أَيْ: مَنْ هُوَ في القِسْمِ الثَّالِثِ- مُقصِّرٌ، لَمْ يَبذُلْ جُهدَهُ، وَلَمْ يُشاقِّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبيَّنَ لَهُ الهُدَى، فهُوَ عَاصٍ بِلَا شَكٍّ، مُذنبٌ؛ لأَنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الحَقِّ؛ ثُمَّ قَدْ يكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرجُحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ فتَمْحُو هَذِهِ السَّيئَاتِ. هَذَا كَلَامُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذَا التَّفصِيلِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الحدود، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦).

إِلَى تَكْفِيرٍ وتَفْسِيقٍ ومَعْصِيَةٍ، إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً، وفَاسِقًا أُخْرَى، وعَاصِيًا أُخْرَى[١]، وإِنِّي أُقَرِّرُ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الأُمَّةِ خَطَأَهَا، وذَلِكَ يَعُمُّ الخَطَأَ فِي المَسَائِلِ الخَبَرِيَّةِ القَوْلِيَّةِ والمَسَائِلِ العَمَلِيَّةِ[٢].

---

[١] شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ هَذَا الكَلَامَ؛ لأَنَّهُ قَدْ رُمِيَ -كغَيرِهِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ المُخلِصِينَ- بأَنَّهُ يُكفِّرُ المُسلِمِينَ، وذَلِكَ لَمَّا كفَّرَ الغُلَاةَ مِنَ الجهميَّةِ والمُعتزِلَةِ؛ فَقَالُوا: هَذَا الرَّجُلُ كفَّرَ الأُمَّةَ الإسلَامِيَّةَ، فأَرَادَ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ، ويُبيِّنَ أَنَّهُ لَا يُكفِّرُ أَحَدًا حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ.

وقَالَ: أَنَا فِي المَجَالِسِ وفِي كُلِّ مَكَانٍ «مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعيَّنٌ إِلَى تَكْفِيرٍ وتَفْسِيقٍ ومَعْصِيَةٍ»، أَمَّا التَّكفِيرُ فوَاضِحٌ، وأَمَّا التَّفسِيقُ ففِي الكَبَائِرِ، وذَلِكَ إِذَا فَعَلَ الإنسَانُ الكَبِيرَةَ صَارَ فَاسِقًا، وأَمَّا المعصِيَةُ فَمَا دُونَ الكَبَائِرِ إِذَا لَمْ يُصرَّ عَلَيْهَا «إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً، وفَاسِقًا أُخْرَى، وعَاصِيًا أُخرَى»؛ كَافرًا إِنْ كَانَ الفِعْلُ كُفْرًا؛ فَاسِقًا إِنْ كَانَ كَبِيرَةً؛ عَاصِيًا إِنْ كَانَ صَغِيرَةً.

ومَا قِيلَ فِي شَيْخِ الإِسْلَامِ مِنْ تَكْفِيرِ المُسلِمِينَ قِيلَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الشَّيخِ مُحَمَّدِ ابنِ عَبْدِ الوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ بأَنَّهُ كَفَّرَ النَّاسَ، واستَحَلَّ دِماءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ، مَعَ أَنَّ الشَّيخَ مُحَمَّدًا يَقُولُ مِثْلَ هَذَا الكَلَامِ فِي كِتَابٍ كَتَبَهُ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ قَالَ: نَحْنُ لَا نُكفِّرُ أَحَدًا حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ، أَمَّا مَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ فإِنَّنَا لَا نُكفِّرُه وإِنْ فَعَلَ مَا يُكفِّرُ(١).

[٢] وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الأُمُورِ العِلميَّةِ

---

(١) مجموع مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (٧/ ٢٥- الرسائل الشخصية).

....

الخَبريَّةِ والأُمُورِ العَمليَّةِ الحُكميَّةِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وأنَّ مَنِ اجْتَهَدَ وأَخْطأَ فَلَا إثْمَ عَلَيْهِ بَشْرطِ أَنْ يبذُلَ غَايَةَ جَهْدِهِ، وأمَّا قولُ مَنْ قَالَ: إنَّنَا نُفرِّقُ بينَ الأُصُولِ والفُروعِ. فيُقَالُ لَهُ: أوَّلًا: هَاتِ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الإسلَامَ يَنْقَسِمُ إلَى أُصُولٍ وفُروعٍ. يقُولُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ، وأوَّلُ مَنْ قَسَّمَ الدِّينَ إلى أُصُولٍ وفُروعٍ هُمُ المتكلِّمُونَ[1]. ثُمَّ نَقولُ: أَنْتُمْ تَقولُونَ: إنَّ الصَّلاةَ مِنَ الفُروعِ. وَهِيَ مِنْ آصَلِ الأُصُولِ فِي الإسلَامِ؛ فهِيَ الثَّانيَةُ بعْدَ الشَّهادَتَينِ، وتَقُولُونَ: بعْضُ المسائِلِ الخِلافيَّةِ الَّتِي وَرَدَ الخِلَافُ فِيهَا عَنِ السَّلفِ تقُولُونَ: هِيَ مِنَ الأُصُولِ. مَعَ أنَّها بالنِّسبَةِ للأُصُولِ الكِبَارِ تُعتَبرُ فُروعًا، فالصَّوابُ إذَنْ: أَنْ نُقسِّمَ الدِّينَ إلَى خَبرٍ عِلمِيٍّ وإلَى حُكمٍ عَمَلِيٍّ، ونَقُولُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وهَذَا بالنِّسبَةِ لمسأَلَةِ التَّكْفِيرِ.

والمـدَارُ كُلُّـهُ عَلَى الحُجَّةِ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فإذَا وَجَدْنَا عامِّيًّا عَاشَ بَيْنَ قَوْمٍ لَا يعْرِفُونَ أنَّ الإتيَانَ إلَى القَبْرِ ودُعَاءَ القَبْرِ أَنَّهُ كُفْرٌ، ولَا يَطْرَأُ عَلَى بَالِهِمْ أَنَّهُ كُفْرٌ، فكَيْفَ نَقُولُ: هَذَا كَافِرٌ خَارِجٌ مِنَ الإسْلَامِ. وَهُوَ يشْهَدُ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ويُقِيمُ الصَّلاةَ، ويُؤتِي الزَّكاةَ، ويَصُومُ رمَضَانَ، ويَحُجُّ، لكِنْ أَخْطأَ فِي هَذِهِ المسأَلَةِ؛ لأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ؟! وَلَوْ نُبِّهَ أدْنَى تَنْبِيهٍ وبُيِّنَتْ لَهُ الأدِلَّةُ لعَدَلَ عَنْ فعلِهِ هَذَا؟! فَلَا يُمكِنُ أَنْ نَقُولَ: إنَّهُ كَافِرٌ. لكِنْ يَجِبُ عَلَى المُسلِمِينَ حقيقَةً -وخَاصَّةً عَلَى أَهْلِ العِلْمِ المُعتبَرينَ الَّذِينَ تُؤخَذُ أقوالُهم يجِبُ عَلَيْهِمْ- أَنْ يُبيِّنُوا للنَّاسِ أنَّ هَذَا كُفْرٌ، وأَنْ يَنْشُرُوهُ فِي جَمِيعِ وَسَائِلِ الإعْلَامِ حتَّى تقُومَ الحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ جَمِيعًا، وَالْآنَ -وللهِ الحَمْدُ- بَدَأَتْ هَذِهِ المَسائِلُ تَنْتَشِرُ وتَتبيَّنُ،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٧-٢٠٨).

وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ المَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا بِكُفْرٍ وَلَا بِفِسْقٍ وَلَا بمَعْصِيَةٍ. وذَكَرَ أمثِلَةً ثُمَّ قَالَ:

«وَكُنْتُ أُبَيِّن أَنَّ مَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ والأَئمَّةِ مِنْ إطْلَاقِ القَوْلِ بتكفِير مَنْ يقُولُ كَذَا وَكَذَا فهُوَ أيضًا حقٌّ، لكِنْ يَجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ الإطْلَاقِ والتَّعْيِينِ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «والتَّكفِيرُ هُوَ مِنَ الوَعِيدِ؛ فإنَّهُ وإِنْ كَانَ القَولُ تَكْذِيبًا لِـمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ، لكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَدِيثَ عَهْدٍ بإسلَامٍ، أَوْ نَشَأَ ببَادِيَةٍ بعيدَةٍ، ومِثْلُ هَذَا لَا يُكفَّرُ بجَحْدِ مَا يَجحَدُهُ حتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ، وَقَدْ يكُونُ الرَّجُلُ لَمْ يَسْمَعْ تِلْكَ النُّصوصَ، أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ، أَوْ عَارَضَهَا عنْدَهُ مُعارِضٌ آخَرُ، أَوْجَبَ تَأْوِيلَهَا وإِنْ كَانَ مُخْطِئًا»[1].

فهُناكَ أُنَاسٌ يَفِدُون مَثَلًا إلى المَملَكَةِ ويَعرِفُونَ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ ويُبيِّنُون ذَلِكَ لقَوْمِهِمْ، وهُناكَ أُناسٌ آخَرُونَ يَسْمَعُونَ مِنَ الإذَاعَاتِ وَمِنَ الصُّحُفِ وغَيْرِ ذَلِكَ.

[١] هَذَا كَلَامٌ جَيِّدٌ مَتينٌ مُهمٌّ، يقُولُ: «**وكُنْتُ أُبيِّنُ أَنَّ مَا نُقِلَ عَنِ السَّلفِ والأئمَّةِ مِنْ إطْلَاقِ القَولِ بتكفِيرِ مَنْ يقُولُ كَذَا وَكَذَا فهُوَ أيضًا حَقٌّ**»، يَعْنِي: ما نُقِلَ مِنَ الإطلَاقِ فهُوَ أيضًا حَقٌّ، «**لكِنْ يجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ الإطلَاقِ والتَّعيينِ**»، فالتَّعيِينُ أَنْ أقُولَ: فُلَانٌ كَافِرٌ. وَهَذَا لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شُروطٍ، فمَثَلًا: جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا**»(١)، فلَوْ أَنَّ أَحَدًا غَشَّ فإنَّنَا لَا نَقُولُ لهَذَا الرَّجُلِ بعَيْنِهِ: إنَّ الرَّسُولَ تَبرَّأَ مِنْكَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يكُونُ غَشَّ لعُذْرٍ، أَوْ جَهْلٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَذَلِكَ قولُهُ ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللهُ عَلَى رَعِيَّةٍ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ**

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، رقم (١٠١).

....

إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ»[1]، فإذَا أَتَى الإنسَانُ بـ(الدَّشِّ) لأَهْلِهِ وشَاهَدَهُمْ يُشاهِدُونَ هَذِهِ المُنكَرَاتِ الَّتِي فِيهِ؛ مِنْ مُنكرَاتٍ عقديَّةٍ، أَوْ أخلَاقِيَّةٍ، أَوْ دِينيَّةٍ، فَهَلْ نَقُولُ: إنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْآنَ مَحْرُومٌ مِنْ دُخُولِ الجَنَّةِ؟

الجَوابُ: لَا، لكِنْ نَقُولُ: مَنْ غَشَّ وَمَاتَ وَهُوَ غَاشٌّ لرَعيَّتِهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ، وفَرْقٌ بيْنَ هَذَا وهَذَا؛ ولذَلِكَ نَقُولُ: مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فهُوَ شَهيدٌ. فَلَوْ قُتِلَ رَجُلٌ فِي المعرَكَةِ نَعْرِفُ إيمَانَهُ ونَعْرِفُ صِدْقَهُ هَلْ نَقُولُ: إنَّهُ شَهِيدٌ بعَيْنِهِ؟ الجَوابُ: لَا، وقَدْ تَرْجَمَ الإمَامُ البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ المسأَلَةِ بعَيْنِهَا فَقَالَ: «بَابٌ: لَا يُقَالُ: فُلانٌ شَهِيدٌ»، واستدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بالحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ، إلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَمًا؛ اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، والرِّيحُ رِيحُ مِسْكٍ»[2]، فقَولُهُ: «وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ» يَمْنَعُ التَّعْيينَ؛ لأَنَّنَا لَا نَدْرِي، فَلَا نَقُولُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ. وَلَوْ قُتِلَ فِي المَعْرَكَةِ، لكِنْ نقُولُ: مَنْ قُتِلَ في سَبِيلِ اللهِ فهُوَ شَهِيدٌ؛ ولهَذَا خَطَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقَالَ: إنَّكُمْ تَقُولُونَ: فُلانٌ شَهِيدٌ. ولعلَّهُ قَدْ أَوْقَرَ رَحْلَهُ؛ يَعْنِي: مِنَ الغُلولِ، فَلَا تَقُولُوا هَكَذَا، ولكِنْ قُولُوا: مَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ في سَبِيلِ اللهِ فهُوَ شَهِيدٌ[3]. وهُوَ إذَا كَانَ عَلَى هَذَا الوَصْفِ فهُوَ شَهِيدٌ، وَلَا يَضُرُّهُ إذَا لَمْ نَشْهَدْ لَهُ، وإِنْ كَانَ عَلَى وَصْفٍ آخَرَ فلَيْسَ بشَهِيدٍ، وَلَا يَنْفَعُهُ إذَا شَهِدْنَا لَهُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب من استرعى رعية فلم ينصح، رقم (٧١٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم (١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٣).

(٣) أخرجه النسائي: كتاب النكاح، باب بيان القسط في الأصدقة، رقم (٣٣٤٩).

....

كَمَا أَنَّنَا نَقُولُ: كُلُّ مُؤمنٍ فهُوَ فِي الجَنَّةِ، ولكِنْ لَوْ رَأَيْنَا شَخْصًا مُؤمِنًا حَقًّا فِيمَا يَبدُو لَنَا فإِنَّنَا لَا نَشْهَدُ لَهُ بالجَنَّةِ إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ اللهُ تعَالَى، أَوْ شَهِدَ لَهُ النَّبيُّ ﷺ.

مثَالُ مَنْ شَهِدَ لَهُ تعَالَى: مَا ذَكَرَهُ اللهُ تعَالَى فِي قَولِهِ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]؛ ولهَذَا لَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الَّذِينَ بَايَعُوا تحْتَ الشَّجرَةِ أَنَّهُ ارْتَدَّ بَعْدَ إسلَامِهِ، وممَّنْ شَهِدَ لَهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ كَثِيرُونَ[1]؛ فهَؤُلاءِ نَشْهَدُ لَهُمْ.

أَلحَقَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى الثَّنَاءِ علَيْهِ، فإِنَّهُ يُشهَدُ لَهُ بالجَنَّةِ، وإِنْ كَانَ مِنَ المتأخِّرينَ؛ فيُقَالُ: فُلانٌ فِي الجَنَّةِ. واستدَلَّ بأحَادِيث مِثْلِ قَولِهِ ﷺ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ»[2].

فعَلَى كُلِّ حَالٍ: يجِبُ أَنْ نعرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ الإطلَاقِ والتَّعيِينِ، فالإطلَاقُ أَنْ نُطلِقَ، والتَّعيينُ يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ، فَلَا نَصِفُ شَخْصًا بالكُفْرِ إِلَّا بشُرُوطٍ مُعيَّنَةٍ.

وقَولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتَّكفِيرُ هُوَ مِنَ الوَعيدِ فإِنَّهُ وإِنْ كَانَ القَوْلُ تكْذِيبًا لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ لكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَدِيثَ عَهْدٍ بإِسلَامٍ» التَّكفِيرُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الوَعِيدِ، وَهُوَ أَيضًا حُكْمٌ يَنتَقِلُ بِهِ الإنسَانُ مِنَ العِصْمَةِ إِلَى إبَاحَةِ الدَّمِ والمَالِ؛ وَهُوَ وَعِيدٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ ﷺ حِينَ يَقُولُ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فقَدْ كَفَرَ. كقَولِهِ ﷺ: «اثْنَتَانِ فِي

---

(١) من ذلك ما أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى، رقم (٩٤٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٥١٧-٥١٨)، وما بعدهما.

وكُنْتُ دَائِمًا أذكُرُ الحَدِيثَ الَّذِي فِي الصَّحِيحَينِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ. فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ فَقَالَ اللهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: خَشْيَتُكَ. فَغَفَرَ لَهُ»[1].

النَّاسِ هُمَا بِهِمَا كُفْرٌ»[2] لَا يُرِيدُ مُجَرَّدَ الخَبَرِ، إِنَّمَا يُرِيدُ الوَعِيدَ والتَّنْفِيرَ مِنْ هَذَا العَمَلِ.

قَالَ: «لكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ» مَعْنَى حدِيثِ عَهْدٍ بإِسلَامٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَرِيبًا، «أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ»؛ بعيدَةٍ عَنِ الْمُدُنِ وَعَنِ العِلْمِ، «ومِثْلُ هَذَا لَا يَكفُرُ بجَحْدِ مَا يجحَدُهُ حتَّى تقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ»، هَذَا هُوَ الحَقُّ؛ لقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]؛ ولقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]؛ ولقَولِهِ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

«وقَدْ يكُونُ الرَّجُلُ لَمْ يَسْمَعْ تِلْكَ النُّصوصَ»، وَلَوْ سَمِعَهَا لأَقَرَّ، «أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ»، وهَذَا عُذْرٌ إِذَا سَمِعَ نُصُوصًا فِيهَا التَّكفِيرُ، ولكنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ فإِنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَعْمَلَ بهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا، «أَوْ عَارَضَهَا عنْدَهُ مُعارِضٌ آخَرُ، أَوْجَبَ تأويلَهَا، وإِنْ كَانَ مُخطِئًا» رُبَّمَا يَسْمَعُ النُّصوصَ ويعْرِفُ مدلُولَهَا وَهِيَ ثَابِتَةٌ عنْدَهُ، لكِنْ وُجِدَ دَلِيلٌ يُعارِضُهَا، فإِذَا كَانَ يُعارِضُهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى التَّأويلِ بأَنْ تُحْمَلَ النُّصوصُ المُثبِتَةُ عَلَى وَجْهٍ لَا يُعارِضُ النُّصوصَ المَانِعَةَ المُعارِضَةَ، فكُلُّ

---

(١) رواه البخاري: كتاب الرقاق (٦٤٨١)، ومسلم: كتاب التوبة (٢٧٥٦، ٢٧٥٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في الأنساب، رقم (٦٧).

فهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللهِ، وَفِي إعَادَتِهِ إذا ذُرِيَ، بَلِ اعتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعادُ، وهَذَا كُفْرٌ باتِّفَاقِ المُسلِمِينَ، لكِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَكَانَ مُؤمِنًا يَخَافُ اللهَ أَنْ يُعَاقِبَهُ، فَغفَرَ لَهُ بذَلِكَ.

والمُتأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ الحَرِيصُ عَلَى مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْلَى بالمغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا» اهـ.[١]

هَذِهِ أعْذَارٌ، لكِنْ تكُونُ عُذْرًا إذَا بَذَلَ الإنسَانُ جُهْدَهُ فِي تَحرِّي الحَقِّ، ولكِنْ لَـمْ يَتبيَّنْ لَهُ.

[١] هَذَا رَجُلٌ مُسرِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، ظَالِـمٌ لنَفْسِهِ، كَثِيرُ الخَطَايَا والعِصْيَانِ، خَافَ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فقَالَ لأهْلِهِ: «إذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي» يَعْنِي: أَحرِقُونِي بالنَّارِ «ثُمَّ اسْحَقُونِي» سَحْقًا حتَّى أكُونَ كالتُّرابِ «ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ»، يَعْنِي: البَحْرَ، حتَّى يتفرَّقَ مَعَ هَذِهِ الأَمْوَاجِ، ثُمَّ أقْسَمَ أنَّ اللهَ لَوْ قَدرَ عَلَيْهِ لعَذَّبَهُ وَهُوَ فَارٌّ مِنْ عَذَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا يُريدُ أَنْ يُعذِّبَهُ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فأَوْصَى بهَذِهِ الوَصْيَّةِ «فَقَالَ اللهُ -يَعْنِي: بَعْدَ أَنْ جَمَعَهُ جَلَّ وَعَلَا مِنَ الْيَمِّ-: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: خَشْيَتُكَ! فَغفَرَ لَهُ» فَمَا أَكْرَمَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ! مَعَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يقُولُ عَنْهُ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُٱللَّهُ: «**فهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدرَةِ اللهِ، وفِي إعَادَتِهِ إذَا ذُرِيَ، بَلِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعَادُ، وهَذَا كُفْرٌ باتِّفَاقِ المُسلِمِينَ، ولكِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وكَانَ مُؤمِنًا يَخَافُ اللهَ أَنْ يُعاقِبَهُ، فَغفَرَ لَهُ بذَلِكَ**»، إذَنْ: هَذَا عُذرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عُذْرًا لعَاقَبَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى شَكِّهِ فِي قُدْرَةِ اللهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُٱللَّهُ أيضًا: «**والمُتأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ الحَرِيصُ عَلَى مُتابعَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْلَى بالمَغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا**»، «**المُتأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ**» وَهَذَا شَرْطٌ، فإذَا اجْتَهَدَ وتَبيَّنَ لَهُ الحَقُّ عَلَى وَجْهِ التَّأْويلِ مَعَ حِرْصِهِ عَلَى مُتَابعَةِ النَّبيِّ ﷺ فَهُوَ أَوْلَى بالعُذْرِ،

وبهَذَا عُلِمَ الفَرْقُ بَيْنَ القَولِ والقَائِلِ، وبَيْنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ، فلَيْسَ كُلُّ قَولٍ أَوْ فِعْلٍ يَكُونُ فِسْقًا أَوْ كُفْرًا يُحْكَمُ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ فَاعِلِهِ بذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الإسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ص١٦٥ ج٣٥ مِنْ مجْمُوعِ الفَتَاوَى[١]: «وأصْلُ ذَلِكَ أنَّ المقَالَةَ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ بالكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، يُقَالُ: هِيَ كُفْرٌ.

وَهَذَا مِنْ سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قولِهِ تعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

مسألَةٌ: مَا وَجْهُ الشَّكِّ فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي...»؟

الجَوابُ: يقُولُ شيخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ شَاكٌّ فِي قُدرَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ الَّذِي يقُولُ: أَنَا إِذَا فَعَلْتُ هَذَا نَجوتُ، ولَمْ يَبْعَثْنِي اللهُ، حقيقَةُ حَالِهِ أَنَّهُ شَاكٌّ -وإِنْ كَانَ قَدْ لَا يَطْرَأُ عَلَى بَالِهِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ مَسْأَلَةُ القُدرَةِ- فيظُنُّ أَنَّهُ سَيُعدَمُ ويزُولُ ويَسلَمُ مِنَ العِقَابِ، مِثْلَمَا أَنَّهُ يَخْتَفِي عَنِ السُّلطَانِ الجَائِرِ فِي البَيْتِ، أَوْ فِي البَرِّ، ويَسلَمُ مِنْهُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ بيَّنَ السَّبَبَ، وأَنَّهُ لَيْسَ بشَاكٍّ حَيْثُ قَالَ: خَشْيَتُكَ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ قولَهُ: «لَئِنْ قَدرَ اللهُ عَلَيَّ» أَنَّهُ كَانَ شَاكًّا فِي قُدْرَةِ اللهِ، إِنَّمَا كَانَ السَّبَبُ فِي إِحْرَاقِهِ هُوَ خَشْيَةَ اللهِ؟

فالجَوابُ: لكِنَّ شَيْخَ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا يَستَلْزِمُ الشَّكَّ فِي القُدْرَةِ، وأَنَّهُ لَوْ أُحْرِقَ وذُرَّ فِي اليَمِّ فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْمَعَهُ كَمَا فعَلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ إِنَّمَا فِي ظَنِّي أَنَا: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ لَا يَكُونُ قَدْ خَطَرَ ببالِهِ مسأَلَةُ القُدرَةِ أصْلًا، لكِنْ ظَاهِرُ فعلِهِ يستَلْزِمُ مَا قَالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[١] وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ.

قَوْلًا يُطلَقُ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الشَّرعيَّةُ، فإنَّ الإيمَانَ مِنَ الأَحْكَامِ المُتلقَّاةِ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ، لَيْسَ ذَلِكَ ممَّا يَحْكُمُ فِيهِ النَّاسُ بظُنُونِهِمْ وأهْوَائِهِمْ[١]، وَلَا يجِبُ أَنْ يُحكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ بأَنَّهُ كَافِرٌ حتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُروطُ التَّكفِيرِ، وتَنْتَفِيَ موانِعُهُ، مِثْل مَنْ قَالَ: إنَّ الخَمْرَ أَوِ الرِّبَا حَلالٌ؛ لقُربِ عهدِهِ بالإسْلَامِ؛ أَوْ لنُشوئِهِ في بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ سَمِعَ كَلَامًا أَنْكَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنكِرُ أشيَاءَ حَتَّى يَثْبُتَ عنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا»[٢].

---

[١] وَلـمَّا قَالَ: «يُطلَقُ» قَالَ: «**وَلَا يجِبُ أَنْ يُحكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ بأَنَّهُ كَافِرٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُروطُ التَّكفِيرِ، وتَنْتَفِيَ مَوانِعُهُ**».

[٢] المُهمُّ: أنَّ شَيْخَ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أوسعِ النَّاسِ فِي مسألَةِ التَّكفِيرِ، وأنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ قَوْلًا مُكفِّرًا أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مُكفِّرًا يَكُونُ كَافرًا، بَلْ إذَا كَانَ بتَأْويلٍ سَائِغٍ، ومِثلُهُ أَهْلٌ للاجْتِهَادِ، فإنَّهُ لَا يُكفَّرُ، بَلْ وَلَا يُفَسَّقُ أيضًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَسْأَلَةً مُهِمَّةً وَهِيَ قولُهُ: «**أَوْ سَمِعَ كَلَامًا أَنْكَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» يَعْنِي: فإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ، فَلَوْ سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ آيَةً، وَقَالَ: أَبَدًا هَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ القُرآنِ؛ فهَذَا اعتقَادُهُ وهُوَ لَا يَعْلَمُ، فهَلْ نَقُولُ: إنَّ إنكَارَهُ لهَذِهِ الآيَةِ يُؤدِّي إِلَى كُفرِهِ؟ الجَوَابُ: لَا يُؤدِّي إِلَى كُفْرِهِ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: هَذِهِ مِنَ القُرآنِ ولكِنِّي لَا أَقْبَلُهَا مَثَلًا. أَوْ قَالَ: هَذَا صَحَّ عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لكِنْ لَا أُوافِقُ علَيْهِ. فهَذَا يكفُرُ بلَا شَكٍّ، حتَّى لَوْ فُرِضَ أنَّ الحدِيثَ لَيْسَ فِي الصَّحِيحينِ أَوْ أحدِهِمَا وَقَالَ: إنَّ الرَّسُولَ قَالَهُ، ولكنِّي لَا أُوافِقُ، أَوْ إنَّهُ أَمَرَ بِهِ، ولكنَّنِي لَا ألتزِمُهُ. مَثَلًا، إذَا كَانَ هَذَا ممَّا يَكفُرُ الإنسَانُ بتَرْكِهِ، فـإنَّهُ لَا شَكَّ فِي كُفرِهِ

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَإِنَّ هَؤُلاءِ لَا يكفُرُونَ حتَّى تقُومَ علَيْهِمُ الحُجَّةُ بالرِّسالَةِ، كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، وقَدْ عَفَا اللهُ لهَذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الخَطَأِ والنِّسيَانِ» اهـ كلَامُهُ[١].

«كَمَا كَانَ بعضُ السَّلفِ يُنكِرُ أشيَاءَ حتَّى يَثْبُتَ عنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا»، وَقَدْ حَدَثَ أَنَّ أميرَ المُؤمِنينَ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ قَارِئًا يقْرَأُ فِي سُورَةِ الفُرقَانِ، فلَمَّا انْتَهَى جبَذَهُ عُمَرُ بقُوَّةٍ، وقَالَ: هَذَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ. فقَالَ: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسَلَّم أَقْرأنِيهَا. فذَهَبَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ للرَّجُلِ: «اقْرَأْ» فقَرَأَ، فقَالَ: «هَكَذَا أُنْزلَتْ» ثُمَّ قَالَ لعُمَرَ: «اقْرَأْ» فقَرَأَ، فقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»(١)، فعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنْكَرَ شَيْئًا مِنَ القُرآنِ، لَكِنْ لَمْ يُنْكِرْهُ وَهُوَ يعلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أقَرَّهُ؛ لأَنَّهُ رُبَّمَا يكُونُ هَذَا الَّذِي قَرَأَ أَخْطَأَ.

[١] مسألَةٌ: إذَا كَانَ الشَّخْصُ يعرِفُ أَنَّ الحَدِيثَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لكِنْ يقُولُ: أَنَا أعرِضُ الحَدِيثَ عَلَى عَقْلِي فإنْ وَافَقَهُ عَقْلِي قَبِلْتُهُ. ثُمَّ يَقُولُ: عَقْلِي لَمْ يرتَضِ هَذَا الحَدِيثَ فَأَنَا أَردُّهُ؟

نقُولُ: هَذَا يَكْفُرُ. فإنْ قِيلَ: أَلَا يَلْزَمُنَا إقَامَةُ الحُجَّةِ علَيْهِ؟ فيُقَالُ: إنَّ الحُجَّةَ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ يقُولُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ولكِنْ مَا دَخَلَ عَقْلِي فَلَا أَقْبَلُهُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قُلْتُمْ: إنَّ مِنْ أَنْكَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ العِلْمِ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإِنَّنَا نُكفِّرُهُ؟ هُنَاكَ مَنْ يُنْكِرُ حَدِيثَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم (٢٤١٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم (٨١٨).

....

الذُّبَابِ[(١)]، فَهَلْ نكفِّرهُمْ؟

فالجَوابُ: لَا نُكفِّرُهُمْ؛ لأنَّهُم لَمْ يقولُوا: إنَّ الرَّسُولَ ﷺ قالَهُ، بَلْ قالُوا: إنَّ بيننَا وبَيْنَ الرَّسُولِ رِجالًا قَدْ توهَّمُوا أَوْ أَخطَؤُوا أَوْ غَلِطُوا. لكِنْ لَوْ قالُوا: إنَّ الرَّسولَ ﷺ قالَهُ، ولكِنْ لَا نَقْبَلُهُ. فإنَّهُمْ يكْفُرُونَ، والأطبَّاءُ المتأخِّرُونَ -وللهِ الحَمْدُ- شَهِدُوا بأَنَّ حَدِيثَ الذُّبابِ مُطَابِقٌ تمامًا للوَاقِعِ، وأنَّ أحَدَ جَنَاحَيْهِ فِيْهِ غُدَّةٌ صَغِيرَةٌ إذَا سَقَطَ انفَجَرَتْ وأَثَّرَتْ عَلَى الشَّرَابِ، والثَّانِي بإِذْنِ اللهِ فِيهِ غِدَّة أُخْرَى تَنْفَجِرُ وتَقْضِي عَلَى هَذَا؛ ولهَذَا أمَرَ بغَمْسِهِ.

مسألَةٌ: إذَا كَانَ هُنَاكَ أحَادِيثُ مُسَلَّمٌ بصحَّتِهَا وجَاءَ شخْصٌ بعقلانيَّتِهِ يَنْفِيهَا ويقُولُ: هَذِهِ لَمْ تَثْبُتْ. ومِنَ المعلُومِ أنَّهُ إذَا انْفَتَحَ هَذَا البَابُ فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يتعرَّضُ للصَّحِيحَينِ بالنَّقْدِ، فكَيْفَ يكُونُ الرَّادِعُ لهَؤُلاءِ؟

الجَوابُ: الرَّادِعُ لهَؤُلاءِ أنَّهُ مَا مِنْ إنسَانٍ يتكلَّمُ في إبطَالِ حَقٍّ إلَّا سَخَّرَ اللهُ مَنْ يَرُدُّ قَولَهُ عَلَيْهِ، وهَذَا هُوَ الوَاقِعُ الْآنَ.

مسألَةٌ: إذَا تمَّتْ شُروطِ التَّكفِيرِ فِي شَخْصٍ، وانتَفَتْ مَوانِعُهُ فهَلْ يُستَتَابُ هَذَا الشَّخْصُ وتُقَامُ عَلَيْهِ الحُجَّةُ أَوْ لَا؟

الجَوابُ: الصَّوابُ فِي الاسْتِتَابَةِ أنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وأنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى رَأْيِ الإِمَامِ، فَإِنْ رَأَى أَنْ لَا يُسْتَتَابَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ أشدَّ رَدْعًا لغَيرِهِ قتَلَهُ بدُونِ اسْتِتَابَةٍ، وكَذَلِكَ أيْضًا إذَا كَانَ الكُفْرُ ممَّا لَا تُقبَلُ فِيهِ التَّوبَةُ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَرَى أنَّ مَنْ سَبَّ اللهَ ورَسُولَهُ فإنَّهُ لَا تُقْبَلُ تَوبَتُهُ هَذَا أيْضًا لَا يُستَتَابُ.

---

(١) وهو قوله ﷺ: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه». أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، رقم (٣٣٢٠).

وبهَذَا عُلِمَ أنَّ المقالَةَ أَوِ الفِعلَةَ قَدْ تكُونُ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا، ولَا يلزَمُ مِنْ ذَلِكَ أنَّ يكُونَ القَائِمُ بِهَا كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا؛ إمَّا لانتِفَاءِ شَرْطِ التَّكفِيرِ، أَوِ التَّفسيقِ، أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ شرعيٍّ يَمْنَعُ مِنْهُ، لكِنْ مَنِ انتَسَبَ إِلَى غَيرِ الإِسلَامِ أُعطِيَ أحكَامَ الكُفَّارِ في الدُّنيَا[١]، ....

---

[١] يعنِي: وإِنْ كَانَ جَاهِلًا، كإنسَانٍ مَثَلًا في مَكَانٍ بعيدٍ ولَمْ تَبلغْهُ الدَّعوَةُ لكنَّهُ يَنْتَسِبُ مَثَلًا إِلَى النَّصارَى، فهَذَا يُحكَمُ عَلَيْهِ بأحْكَامِ النَّصارَى فِي الدُّنيَا، أَمَّا فِي الآخِرَةِ فأمْرُهُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ كأَهْلِ الفَتْرَةِ تمَامًا، وأَهْلُ الفَتْرَةِ الَّذِينَ بَلَغنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أنَّهُم كُفَّارٌ يجِبُ أَنْ نَحْكُمَ عليهِمْ بالكُفْرِ، وأنَّهُمْ فِي النَّارِ كَمَا حَكَمَ عَلَيهِمُ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ، ولَا يجُوزُ أَنْ نعتَرِضَ ونَقُولَ: لِمَاذَا يَكُونُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَهُمْ فِي زَمَنِ الفَتْرَةِ؟ نقولُ: لأَنَّ اللهَ ورسُولَهُ أعلَمُ؛ ولهَذَا أَمْثِلَةٌ.

وأمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ: «مَتَى مَرَرْتَ عَلَى قَبْرِ عَامِرِيٍّ أَوْ قُرشِيٍّ فبَشِّرْهُ بالنَّارِ»(١) فالحَدِيثُ ضَعِيفٌ، والحَمْدُ للهِ أَنَّهُ كَانَ ضَعِيفًا، وإِلَّا لوَقَعَ فِيهِ إشْكَالٌ كَثِيرٌ؛ ولذَلِكَ نَقُولُ: إنَّ أَهْلَ الفَتْرَةِ إِذَا نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ كَافِرٌ فهُوَ كَافِرٌ، ولَا مُمَارَاةَ فِي هَذَا، أَوْ أَنَّهُ مِنْ أصحَابِ النَّارِ فهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، وأمَّا مَنْ لَمْ يَنُصَّ عَلَيْهِمْ فالقَاعِدَةُ أنَّ أمرَهُمْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يُمتَحَنُونَ يَوْمَ القِيامَةِ بِمَا أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مَنْ أَطَاعَ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ.

والحَاصِلُ: أَنَّنا نُفرِّقُ بيْنَ القَولِ والقَائِلِ والفِعْلِ والفَاعِلِ، فَقَدْ نَقُولُ: هَذَا

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في يمين النبي ﷺ، رقم (٣٢٦٦)، وعبدالله ابن أحمد في زوائده على المسند (٤/ ١٣)، بمعناه.

ومَنْ تَبيَّنَ لَهُ الحَقُّ فأصَرَّ عَلَى مُخالفَتِهِ تَبعًا لاعتقَادٍ كَانَ يعتقِدُهُ أو مَتبُوعٍ كَانَ يُعظِّمُه أَوْ دُنيا كَانَ يُؤثِرُهَا فإنَّهُ يَستحِقُّ مَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ المُخالَفَةُ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فُسُوقٍ[١].

القَوْلُ كُفرٌ، ولكِنْ لَا يُكفَّرُ قَائِلُهُ. وقَدْ نَقُولُ: هَذَا الفِعْلُ كُفْرٌ، ولَكِنْ لَا يُكفَّرُ فاعِلُهُ؛ لأَنَّ كُفرَ المُعيَّنِ يحتاجُ إلَى تحقُّقِ شُروطٍ وانتِفَاءِ الموانِعِ، فنَحْنُ نقُولُ الآنَ: لَوْ أنْكرَ شَخْصٌ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ فإنَّ إنكَارَ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ كُفْرٌ، لكِنَّ هَذَا الشَّخْصَ المُعيَّنَ لَا نُكفِّرُهُ؛ لأنَّه قَدْ يُنكِرُهَا الإنسَانُ لعَدَمِ عِلْمِهِ بأنَّهَا صَحَّت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فلَا يَكْفُرُ، قَدْ يَكُونُ ناشئًا في بَادِيَةٍ بعيدَةٍ فيقُولُ: إنَّ الصَّلاةَ غيرُ فريضَةٍ. فَلَا يَكفُرُ، قَدْ يكُونُ حدِيثَ عَهْدٍ بالإسلَامِ فيقُولُ: إنَّ الخَمْرَ غَيْرُ حَرَامٍ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ فنَقُولُ: هَذَا لَا يَكْفُرُ. مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَالَهُ قَائِلٌ يعلَمُ لكَانَ كَافِرًا، إِذَنْ: فَفَرْقٌ بَيْنَ المقَالَةِ وبَيْنَ القَائِلِ، وفَرْقٌ بَيْنَ الفِعْلِ وبَيْنَ الفَاعِلِ.

[١] هَذَا كَلامٌ جيِّدٌ، فإنَّه إذَا تَبيَّنَ الحَقُّ لإنسَانٍ فأصَرَّ عَلَى مُخَالَفَتِهِ لهَذِهِ الأسبَابِ إمَّا لاعتِقَادٍ كَانَ يعتقِدُهُ، وقَالَ: لَا أَرْجِعُ كَمَا يفْعَلُهُ بعضُ المُتعصِّبينَ للمذاهِبِ مَثَلًا، وإمَّا لمَتْبُوعٍ كَانَ يُعظِّمُهُ، كالَّذِينَ يقُولُونَ مَا يختَارُهُ الأُمَرَاءُ، أَوِ الرُّؤسَاءُ، أَوِ المُلوكُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ أَوْ لدُنيَا كَانَ يُؤثِرُهَا خَالَفَ الحَقَّ ليُصِيبَ شَيْئًا مِنَ الدُّنيَا، فإنَّنَا نقُولُ: «**إنَّهُ يَستَحِقُّ مَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ المُخالَفَةُ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فُسُوقٍ**»، لكِنْ إذَا قَالَ المُخَاطَبُ: أَنَا لَمْ يَتَبيَّنْ لِيَ الحَقُّ. فَهَلْ نَحْكُمُ بكُفْرِهِ؟ لأَنَّ هَؤلاءِ الَّذِينَ يُعانِدُونَ قَدْ يُعانِدُونَ ويقُولُونَ: مَا تبيَّنَ الحَقُّ لَنَا!

فالجَوابُ: أَنَّهُ إذَا تَبيَّنَ الحَقُّ -بمَعْنَى أَنَّهُ عُرِضَ لهَذَا الإنسَانِ عَلَى وَجْهٍ وَاضِحٍ لَا إشْكَالَ فِيهِ ولَا غُموضَ-، فإنَّ دَعْوَاهُ أَنَّهُ لَمْ يتبيَّنْ لَهُ مُكابَرَةٌ، وإلَّا لَقُلْنَا: إنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا الرُّسلَ لَيْسُوا بكُفَّارٍ؛ لأَنَّهُمْ يقُولُونَ هَذَا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يتبيَّنْ لَهُمُ الحَقُّ.

....

فَنَحْنُ نقُولُ: إذَا عُرِضَ الحَقُّ عَلَى الشَّخْصِ عَرْضًا واضِحًا بيِّنًا فأنْكَرَهُ فإنَّنَا لَا نَقْبَلُ دَعْواهُ بأنَّهُ لَمْ يتبيَّنْ لَهُ، أمَّا لَوْ كَانَ الأَمْرُ مُحتَمِلًا، والمسألَةُ غَيْرَ وَاضِحَةٍ فإنَّهُ يُقْبلُ دعْوَاهُ أنَّهُ لَمْ يَتبيَّنْ وَلَا نَحْكُمُ بكُفْرِهِ، فهَذِهِ مسألَةٌ مُهمَّةٌ، وَهِيَ أنَّ بَعْضَ النَّاسِ يقُولُ: إنَّكُمْ إذَا قيَّدْتُمْ بكَلِمَةِ (تبيَّن) فكُلُّ إنسَانٍ يقُولُ: أنَا مَا تَبيَّنَ لِي الحَقُّ، وَلَا تَبيَّنَ لِي أنَّ قَولَكَ صَوَابٌ؛ فنَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ، فَإِنَّهُ إذَا عُرِضَ الحَقُّ عَرْضًا بيِّنًا واضِحًا فإنَّ إنكارَهُ أنَّهُ لَمْ يتبيَّنْ لَهُ مُكابرَةٌ فَلَا يُقبَلُ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥]، فإذَا تبيَّنَ الحَقُّ فَلَا مُخالفَةَ، فإنْ خَالَفَ فَقَدْ شَاقَّ اللهَ تعَالَى وَرَسُولَهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مسألَةٌ: إذَا كَانَ رَجُلٌ بعِيدٌ وهُوَ ممَّنْ يَنْتَسِبُ للإسلَامِ وَلَا يُمكِنُ أَنْ أُناقِشَهُ أَوْ أُقيمَ عَلَيْهِ الحُجَّةَ، أَوْ أَسْأَلَهُ، أَوْ مَا أشْبَهَ ذَلِكَ، ويُذْكَرُ عَنْهُ أنّه يقُولُ أشيَاءَ طَوَامَّ مُكفِّرَةً، فهَلْ مِثْلُ هَذَا يُتَوقَّفُ في تكفِيرِهِ حتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ؟

الجَوابُ: هَذَا مِثْلُ فِرعَونَ مُستكبِرٌ؛ لأنَّهُ لَا يُبَالِي بأَحَدٍ ولَا يَنْظُرُ في الأَدِلَّةِ ولَا أيِّ شَيْءٍ، لكِنْ لَوْ فُرِضَ أنَّهُ يَعتَقِدُ في مَتبُوعِيهِ أنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْ هَؤُلاءِ، ويَعتَقِدُ أنَّ هَؤُلاءِ لَيْسَ عندَهُم عِلْمٌ فهَذَا قَدْ يُعذَرُ.

مسألَةٌ: الَّذِي يقُولُ بأنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ هَلْ هُوَ كَافِرٌ؟

الجَوابُ: القَوْلُ بأَنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ كُفْرٌ، لكِنْ يُفرَّقُ بَيْنَ التَّعيينِ والإطْلَاقِ، كَمَا أشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإسلَامِ، ونَحْنُ نُطلِقُ بأَنَّ مَنْ قَالَ: إنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ. كَافِرٌ، لكِنْ بالنِّسبَةِ للشَّخْصِ المُعيَّنِ لَا نُكفِّرُهُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ؛ لأنَّهُ رُبَّما

فَعَلَى المُؤمِنِ أَنْ يَبْنِيَ مُعتَقَدَهُ وعَمَلَهُ عَلَى كِتَابِ اللهِ تعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فيَجعَلُهُمَا إمامًا لَهُ يَستَضِيءُ بنُورِهِمَا، ويَسِيرُ عَلَى مِنْهَاجِهِمَا؛ فإنَّ ذَلِكَ هُوَ الصِّرَاطُ المُستَقِيمُ الَّذِي أَمَر اللهُ تعَالَى بِهِ فِي قَولِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وليَحْذَرْ مَا يَسلُكُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَونِهِ يَبْنِي مُعتَقَدَهُ أَوْ عِلْمَهُ عَلَى مذهَبٍ مُعيَّنٍ، فَإِذَا رَأَى نُصوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى خِلَافِهِ حَاوَلَ صَرْفَ هَذِهِ النُّصوصِ إِلَى مَا يُوافِقُ ذَلِكَ المذهَبَ عَلَى وُجُوهٍ مُتعسِّفَةٍ، فيَجْعَلُ الكِتَابَ والسُّنَّة تَابعَيْنِ لَا مَتبُوعَيْنِ، وَمَا سِوَاهُمَا إمَامًا لَا تَابعًا! وهَذِهِ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ أصْحَابِ الهَوَى؛ لَا أَتْبَاعِ الهُدَى، وَقَدْ ذَمَّ اللهُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ في قَولِهِ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون:٧١].

والنَّاظِرُ في مَسَالِكِ النَّاسِ فِي هَذَا البَابِ يَرَى العَجَبَ العُجَابَ، ويَعرِفُ شِدَّةَ افتقَارِهِ إِلَى اللُّجوءِ إِلَى رَبِّهِ فِي سُؤالِهِ الهِدَايَةَ والثَّبَاتَ عَلَى الحَقِّ، والاستِعَاذَةِ مِنَ الضَّلَالِ والانْحِرَافِ.

يَكُونُ قَدْ عَاشَ بَيْنَ رِجَالٍ يقُولُونَ ذَلِكَ، وَمَا أَكْثَرَهُمُ الْآنَ! فجَمِيعُ الرَّافِضَةِ الْآنَ حَسْبَمَا سَمِعْنَا: أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وغَيرُهُمْ مِنَ النَّاسِ يقُولُ: اللهُ بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ. فَإِذَا عَاشَ العَامِّيُّ بَيْنَ هَؤُلاءِ فَمَا ذَنْبُهُ؟!

ومَنْ سَأَلَ اللهَ تعَالَى بصِدْقٍ وافْتِقَارٍ إِلَيْهِ عَالمًا بغِنَى رَبِّهِ عَنْهُ وافتقَارِهِ هُوَ إِلَى رَبِّهِ فهُوَ حَرِيٌّ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللهُ تعَالَى لَهُ سُؤْلَهُ، يقُولُ اللهُ تعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:١٨٦].

فنسَأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يجعَلَنَا ممَّنْ رَأَى الحَقَّ حَقًّا واتَّبَعَهُ، ورَأَى البَاطِلَ بَاطِلًا واجْتَنَبَهُ، وأَنْ يجعَلَنَا هُدَاةً مُهتدِينَ، وصُلَحَاءَ مُصلِحِينَ وأَنْ لَا يُزِيغَ قُلوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، ويَهَبَ لَنَا مِنْهُ رَحْمَةً، إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ.

والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ الَّذِي بنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، والصَّلَاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وهَادِي الأُمَّةِ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ بإِذْنِ رَبِّهِمْ وَعَلَى آلِهِ وأَصحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

تَمَّ فِي اليَومِ الخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةَ ١٤٠٤هـ[١].

بقَلَمِ مُؤلِّفِهِ الفَقِيرِ إِلَى اللهِ

مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ العُثَيْمِين

---

[١] انْتَهَى الكِتَابُ، ونسأَلُ اللهُ تعَالَى أَنْ نَكُونَ قَدِ انتَفَعْنَا بِهِ، وأَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ وبأَمثَالِهِ مِنْ كُتُبِ الحَقِّ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

⌘ ⌘ ⌘

ثُمَّ إِنَّه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وَجَّه بقِرَاءَة مَسَائل ذَات صِلَة بمَوْضُوع الكِتَاب مِنْ مجْمُوع الفَتَاوى لشَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمية -رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى-، وَقَام بالتَّعْلِيق عَليهَا فَأَلحقْنَاهَا بالصَّفَحات التَّالية إتمامًا للفَائِدَة.




قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ(١) فِي المُجلَّدِ الثَّالِثِ والعِشْرِينَ في الصَّفحَةِ الخَامِسَةِ والأربَعِينَ وثلاثِ مِئَةٍ من مجمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قاسِم: «وأمَّا الصَّلَاةُ خلْفَ مَنْ يَكْفُرُ ببدْعَتِهِ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ فهُنَاكَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي نَفْسِ صَلَاةِ الجُمُعَةِ خلْفَهُ، وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ يكفُرُ. أمَرَ بالإعَادَةِ؛ لأنَّهَا صَلَاةٌ خَلفَ كَافِرٍ، لَكِنَّ هَذِهِ المسأَلَةَ مُتعلِّقَةٌ بتكْفِيرِ أَهْلِ الأهْوَاءِ، والنَّاسُ مُضطرِبُونَ فِي هَذِهِ المسألَةِ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيهَا رِوَايَتَانِ، وعَنِ الشَّافعيِّ فِيهَا قَوْلَانِ، وعَنِ الإمَامِ أحمَدَ أيضًا فِيهَا رِوَايَتَانِ، وكَذَلِكَ أَهْلُ الكَلَامِ فذَكَرُوا للأشعَرِيِّ فِيهَا قَولَانِ، وغَالِبُ مَذَاهِبِ الأئمَّةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ.

وحقيقَةُ الأمْرِ فِي ذَلِكَ: أنَّ القَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا، فيُطلَقُ القَولُ بتكفِيرِ صاحِبِهِ، ويُقَالُ: مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، لكِنَّ الشَّخصَ المُعيَّنُ الَّذِي قَالَهُ لَا يُحكَمُ بكَفْرِهِ، حتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحَجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تارِكُهَا»[١].

---

[١] هَذَا الكَلَامُ مِنَ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامٍ سَابِقٍ، يَعْنِي: هَلْ يُصلَّى خَلْفَ صَاحِبِ البِدْعَةِ المُكفِّرَةِ أَوْ لَا؟

وقَولُهُ: «أَهْلُ الأهْوَاءِ» هُمْ أَهْلُ البِدَعِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أهوَاءَهُمْ.

---

(١) هُو أَحْمد بنِ عَبْد الحَلِيم بن عَبد السَّلامِ بن تَيْمِيَّة، شَيخ الإسلام تَقِيُّ الدِّين أبو العَبَّاس الحَرَّانِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، ترجم له الكثيرون، انظر: (الذَّيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١٤٤).

وهَذَا كَمَا في نُصوصِ الوَعِيدِ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء:١٠]، فهَذَا ونحوُهُ مِنْ نُصوصِ الوَعِيدِ حَقٌّ، لكِنَّ الشَّخصَ المُعيَّنَ لَا يُشهَدُ علَيْهِ بالوَعِيدِ، فَلَا يُشهَدُ لُمعيَّنٍ مِنْ أهْلِ القِبلَةِ بالنَّارِ؛ لجَوازِ أَنْ لَا يلحَقَهُ الوَعِيدُ؛ لفَواتِ شَرْطٍ، أَوْ ثُبُوتِ مَانِعٍ، فَقَدْ لَا يَكُونُ التَّحرِيمُ بَلَغَهُ، وقَدْ يَتُوبُ مِنْ فِعْلِ المحرَّمِ، وقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ عظيمَةٌ تَمْحُو عُقوبَةَ ذَلِكَ المُحرَّمِ، وَقَدْ يُبتَلَى بمَصَائِبَ تُكفِّرُ عَنْهُ، وَقَدْ يَشْفَعُ فِيْهِ شَفِيعٌ مُطَاعٌ[١].

وقولُهُ: «يكفُرُ تَاركُهَا» يَعْنِي: تَارِكَ الحُجَّةِ، يَعْنِي: إِذَا بُيِّنَتِ الحُجَّةُ للإنسَانِ ولكنَّهُ تَرَكَهَا وأَعْرَضَ عنْهَا، فهَذَا هُوَ الَّذِي يَكْفُر تَارِكُهَا.

هُنَا فرَّق شَيخُ الإسلَامِ بَيْنَ التَّكفِيرِ المُطلَقِ والتَّكفِيرِ المُعيَّنِ فنَقُولُ مَثَلًا: مَنْ قَالَ: كَذَا فهُوَ كَافِرٌ، ومَنْ فَعَلَ كَذَا فهُوَ كَافِرٌ، لكِنْ لَا نُكفِّرُ شَخْصًا مُعيَّنًا حَتَّى يَقُومَ علَيْهِ الدَّلِيلُ، ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا يَستَنِيرُ بِهِ الإنسَانُ تَمَامًا وَهِيَ نُصوصُ الوَعِيدِ، فَلَوْ وجَدْنَا وَاحِدًا يَأْكُلُ مَالَ اليَتِيمِ فإنَّنَا لَا نَقُولُ لَهُ: أَنْتَ الْآنَ تَأْكُلُ فِي بَطْنِكَ نَارًا، وستَصْلَى سَعِيرًا. لكِنْ نَتْلُو عَلَيْهِ الآيَةَ فِي هَذَا؛ ولهَذَا قَالَ:

[١] فهَذِهِ هِيَ الموانِعُ مِنْ إلحَاقِ الوَعِيدِ بالشَّخْصِ المُعيَّنِ:

أوَّلًا: قَدْ لَا يَكُونُ التَّحريمُ بَلَغَهُ وهَذَا شَرْطٌ، فَلَا يُمكِنُ أن نُكفِّرَ أحَدًا أَوْ نُلحِقَهُ الوَعِيدَ إلَّا إذَا بَلَغَهُ النَّصُّ -الدَلِيلُ- عَلَى وَجْهٍ يَثْبُتُ بِهِ عِنْدَهُ، فإذَا وَصَلَ عَلَى وَجْهٍ يَثْبُتُ عندَهُ فَلَا عُذْرَ لَهُ، فإذَا لَمْ يَبْلُغْهُ النَّصُّ فإنَّهُ مَعذُورٌ.

ثَانِيًا: وَقَدْ يَتُوبُ مِنْ فِعْلِ المُحرَّمِ، وإذَا تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ، وعَادَتْ صَحِيفَتُهُ بيضَاءَ.

وهَكَذَا الأقْوَالُ الَّتِي يكفُرُ قَائِلُهَا؛ قَدْ يكُونُ الرَّجُلُ لَمْ تَبْلُغْهُ النُّصوصُ المُوجِبَةُ لمعرِفَةِ الحَقِّ، وقَدْ تكُونُ عنْدَهُ ولَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ، أَوْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فَهْمِهَا، وقَدْ يكُونُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ شُبُهَاتٌ يَعذِرُهُ اللهُ بِهَا، فَمَنْ كَانَ مِنَ المُؤمِنِينَ مُجتَهِدًا في طَلَبِ الحَقِّ وأخطَأَ، فإِنَّ اللهَ يغفِرُ لَهُ خطَأَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ، سَواءٌ كَانَ في المَسَائِلِ النَّظرِيَّةِ أَوِ العَمَلِيَّةِ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ أصحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، وجَمَاهِيرُ أئمَّةِ الإسلَامِ، وَمَا قسَّمُوا[١] المسَائِلَ إِلَى مَسَائِلَ أُصُولٍ يُكفَّرُ بإنكَارِهَا، ومَسَائِلَ فرُوعٍ لَا يُكَفَّرُ بإنكَارِهَا؛.......

ثَالثًا: وَقَدْ تكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ عظيمَةٌ تمحُو عُقُوبَةَ ذَلِكَ المُحرَّمِ، مِثْل أهْلِ بَدْرٍ فإِنَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»(١).

رَابِعًا: وَقَدْ يُبتَلَى بمَصَائِبَ تُكفِّرُ عَنْهُ، سَوَاءٌ مصائِبُ في بدَنِهِ أَوْ مَصَائِبُ فِي أهلِهِ أو مَصَائِبُ في مُجتَمَعِهِ، المُهمُّ أَنَّ كُلَّ مُصيبَةٍ تُصِيبُ الإنسَانَ فإِنَّهُ يُكَفَّرُ بِهَا عَنْهُ، حتَّى الشَّوكَةُ إذَا أصابَتْهُ، وإذَا احْتَسَبَ أجْرَهَا أُثِيبَ عَلَيْهَا مِنْ أجْلِ الصَّبْرِ.

خَامِسًا: وقَدْ يشْفَعُ فِيهِ شَفِيعٌ مُطَاعٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ باللهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ»(٢)، وهَؤُلاءِ شُفعَاؤُهُ في الدُّنيا، وَقَدْ تَكُونُ هُنَاكَ شَفَاعَةٌ في الآخِرَةِ، فإِنَّ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهداءَ والملائِكَةَ يَشفَعُونَ يَوْمَ القِيامَةِ فيمَنْ دَخَلَ النَّارَ أَنْ يخرُجَ مِنْهَا.

[١] قَوْلُه: «وَمَا قسَّمُوا» (ما) هنا نافيةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر، رقم (٢٤٩٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

فأمَّا التَّفريقُ بَيْنَ نَوْعٍ وتَسْمِيَتُهُ (مَسَائِلِ الأُصُولِ) وبَيْنَ نَوْعٍ آخَرَ وتَسْمِيَتُهُ (مَسَائِلِ الفرُوعِ)، فهَذَا الفَرْقُ لَيسَ لَهُ أَصْلٌ، لَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ لهُمْ بإحسَانٍ، ولَا أئِمَّةِ الإسلَامِ؛ وإنَّمَا هُوَ مَأخُوذٌ عَنِ المعتَزِلَةِ وأمثَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ وعَنْهُمْ تَلقَّاهُ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الفُقَهَاءِ فِي كُتُبِهِمْ[١].

---

[١] ليْسَ فِي الإسْلَامِ تَفْرِيقٌ بَيْنَ أُصُولٍ وفُرُوعٍ، ويَدُلُّ لضَعْفِ هَذَا التَّقْسِيمِ أنَّ الَّذِينَ قَسَّمُوا ذَلِكَ جَعَلُوا الصَّلَاةَ مِنَ الفُرُوعِ وَهِيَ مِنْ آصَلِ الأُصُولِ، وجَعَلُوا الزَّكَاةَ مِنَ الفُروعِ، والصِّيامَ مِنَ الفُرُوعِ، والحَجَّ مِنَ الفُرُوعِ، والمسَائِلَ العِلْمِيَّةَ العقديَّةَ هِيَ الأُصولَ، وهَذَا لَيْسَ بصَوَابٍ، والصَّوابُ: إنْ تَنَزَّلْنَا وقَسَّمنَا الدِّينَ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ، فالأُصُولُ عِبَارَةٌ عَنْ أُصُولِ الإسلَامِ العَظِيمَةِ وقواعِدِهِ الكِبَارِ، والفُروعُ مَا دُونَ ذَلكَ، فمَثَلًا: الصَّلَاةُ مِنَ الأُصولِ، لكِنَّ وُجوبَ التَّشهُّدِ الأَوَّلِ فِيهَا مَثَلًا مِنَ الفُرُوعِ؛ ولهَذَا تَصِحُّ بدُونِهِ إذَا تَرَكَهُ نِسيَانًا، وَعَلَى هَذَا فقِسْ؛ أمَّا المتأخِّرُونَ فانحَدَرُوا فِي هَذَا التَّقسِيمِ وقسَّمُوا الدِّينَ إِلَى قُشُورٍ ولُبٍّ وهَذَا غَلَطٌ عظِيمٌ، فإنَّ الدِّينَ لَيْسَ فِيْهِ قُشُورٌ إطْلَاقًا؛ لأَنَّ القُشورَ تُرمَى ولَا يُنتَفَعُ بِهَا، وَمَا فِي الدِّينِ الإسلَاميِّ شَيْءٌ يُرمَى وَلَا يُنتَفَعُ بِهِ، فكُلُّهُ لُبٌّ، لَكِنَّ بعضَهُ أَوْلَى وأعظَمُ مِنْ بعْضٍ.

إِذَنْ: تَقْسِيمُ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ هَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الأئمَّةُ، وَهَذَا مَأخُوذٌ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ والكَلَامِ، لكِنْ تَبِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بعْضُ الفُقَهَاءِ، وتَسْمِيَةُ مَا يتعلَّقُ باللهِ تعَالَى بالفِقْهِ الأكبَرِ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا، فنَحْنُ لَا نَشُكُّ أنَّ الدِّينَ شَرَائِعُ، وفِيْهَا شَيءٌ صَغِيرٌ، وفِيهَا شَيْءٌ كَبِيرٌ، مِثْلَ الذُّنوبِ فِيهَا شَيْءٌ صَغِيرٌ، وفِيهَا شَيْءٌ كَبِيرٌ؛ ثُمَّ يُلاحَظُ فيمَنْ قَسَّمَ الدِّينَ إِلَى أُصُولٍ وفُروعٍ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الأُصولَ عِنْدَهُمْ لَا تَثْبُتُ بخَبَرِ الوَاحِدِ؛ لأَنَّ خَبَرَ الوَاحِدِ عَلَى زَعْمِهِمْ يُفِيدُ الظَّنَّ، ومسَائِلُ الأُصُولِ لَا بدَّ فِيهَا مِنَ القَطْعِ، لكِنْ سَيُنَاقِشُهُمْ شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مُنَاقَشَةً مُفحِمَةً.

وهُوَ تَفْرِيقٌ مُتنَاقِضٌ فإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ النَّوعِينِ: مَا حَدُّ مسَائِلِ الأُصُولِ الَّتِي يَكْفُرُ المُخطِئُ فِيهَا؟ وَمَا الفَاصِلُ بينهَا وبَيْنَ مَسَائِلِ الفُروعِ؟ فإِنْ قَالَ: مَسَائِلُ الأُصُولِ هِيَ مَسَائِلُ الاعتِقَادِ، ومَسَائِلُ الفُرُوعِ هِيَ مَسَائِلُ العِلْمِ. قِيْلَ لَهُ: فتنَازَعَ النَّاسُ فِي مُحمَّدٍ ﷺ هَلْ رَأَى رَبَّهُ أَمْ لَا؟ وفِي أنَّ عُثْمانَ أفضَلُ مِنْ عَليٍّ، أَمْ عليٌّ أفضَلُ؟ وفِي كَثِيرٍ مِنْ مَعَانِي القُرآنِ، وتَصْحِيح بَعْضِ الأحَادِيثِ هِيَ مِنَ المسائِلِ الاعتِقَادِيَّةِ العِلْمِيَّةِ، وَلَا كُفْرَ فِيهَا بالاتِّفَاقِ، ووُجُوبِ الصَّلاةِ والزَّكَاةِ والصِّيامِ والحَجِّ وتحريمِ الفَواحِشِ والخَمْرِ هِيَ مَسَائِلُ عمَلِيَّةٌ، والمُنكِرُ لَـهَا يكفُرُ بالاتِّفَاقِ[١].

---

[١] فهنا مَثَّلَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لمسَائِلِ الاعتِقَادِ: هَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ أَمْ لَا؟ هَذِهِ عقيدَةٌ ولَيْسَتْ عمَلًا، وقَدِ اختلَفُوا كَذَلِكَ فِي الَّذِي يُوزَنُ يومَ القِيَامَةِ هَلْ هُوَ العَمَلُ، أَوِ البِطَاقَةُ، أَوِ الشَّخْصُ نفسُهُ؟ وهَذِهِ عقيدَةٌ، واختَلَفُوا فِي الصِّرَاطِ هَلْ هُوَ صِرَاطٌ وَاضِحٌ يَمْشِي النَّاسُ عَلَيْهِ، أَوْ هُوَ كَمَا وَرَدَ: «أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيفِ»(١)، واختلَفُوا فِي النَّارِ الَّتِي يُعذَّبُ بِهَا العُصَاةُ مِنَ المُؤمِنِينَ؛ هَلْ هِيَ النَّارُ الَّتِي يُعذَّبُ بِهَا الكُفَّارُ، وأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَمْنَعُ تأثِيرَهَا في المُؤمِنِينَ، أَوْ هِيَ هِيَ بدُونِ مَانِعٍ؟ واخْتَلَفُوا في الجِنِّ هَلْ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ أَوْ لَا يَدخُلُونَهَا؟ وأشيَاءَ كثِيرَةٍ مِنَ الأُصُولِ العقدِيَّةِ، وفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّاسِ، وهُنَاكَ مَسَائِلُ اتَّفقُوا عَلَيْهَا وهِيَ مِنَ الفُروعِ مِنَ العَمليَّاتِ كوُجُوبِ الصَّلَاةِ مَثَلًا ووُجُوبِ الزَّكَاةِ ووُجُوبِ الصَّومِ وَمَا أشْبَهَهَا.

أمَّا فِي مسألَةِ تَفْضِيلِ عُثْمَانَ أَمْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فالصَّحِيحُ أَنَّ عُثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضَلُ، هَذَا الَّذِي استقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وإِلَّا فَقَدِ اختلَفُوا أيُّهما أفضَلُ؛ فقَوْمٌ فضَّلُوا عَلِيًّا، وقَومٌ فضَّلُوا عُثمانَ، وقَوْمٌ ثَلَّثُوا بعُثمانَ وسكَتُوا، أَوْ رَبَّعُوا بعَلِيٍّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

وإنْ قَالَ: الأُصُولُ: هِيَ المَسَائِلُ القطعيَّةُ. قِيلَ لَهُ: كَثِيرٌ مِنَ مَسَائِلِ العَمَلِ قطعيَّةٌ، وكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ العِلْمِ لَيْسَتْ قطعيَّةً، وكَوْنُ المسألَةِ قطعيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً هُوَ مِنَ الأُمُورِ الإضَافِيَّةِ، وَقَدْ تَكُونُ المسألَةُ[1] عِنْدَ رَجُلٍ قطعيَّةً؛ لظُهُورِ الدَّلِيلِ القَاطِعِ لَهُ، كَمَنْ سَمِعَ النَّصَّ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وتيقَّنَ مُرادَهُ مِنْهُ، وعنْدَ رَجُلٍ لَا تَكُونُ ظنِّيَّةً،

فالحَاصِلُ: أنَّ مسألَةَ التَّفضِيلِ بَيْنَ عَلِيٍّ وعُثْمَانَ مسألَةٌ خِلَافيَّةٌ، أمَّا مسألَةُ الخِلَافَةِ فأجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أنَّ الخَلِيفَةَ بَعْدَ عُمَرَ هُوَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الإمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ خَالَفَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ[1].

مسألَةٌ: مَا الفَائِدَةُ مِنَ الخَوْضِ فِي مَسْأَلَةِ تَفْضِيلِ عُثْمَانَ أَمْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟

الجَوابُ: الفَائِدَةُ أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: إنَّ عُثْمَانَ أفضَلُ. صَارَ وَضْعُهُ خليفَةً ثَالِثًا مُطَابقًا تمامًا للحِكْمَةِ؛ لأنَّهُ بكَونِهِ أفضَلَ صَارَ هُوَ الخَلِيفَةَ الثَّالِثَ، وإذَا قُلْنَا: عَلِيٌّ أفضَلُ. صَارَ فِيْهِ مَدْخَلٌ للطَّعْنِ في الصَّحَابَةِ الَّذِينَ قدَّمُوا هَذَا مَعَ وُجُودِ الفَاضِلِ. لكِنَّ شَيْخَ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يقُولُ في (العقِيدَة الواسطِيَّة): «استقَرَّ أمْرُ أهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكِنَّ الَّذِي يُضلَّلُ فِيهَا مسألَةُ الخِلَافَةِ»[2]، وعنْدَ الرَّافضَةِ الْآنَ أنَّ كُلَّ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ تقدَّمُوا عَلَى عَلِيٍّ لَا حَقَّ لَـهُمْ فِي الخِلَافَةِ، وإنَّمَا هُمْ ظَلَمَةٌ غَاصِبُونَ، والخليفَةُ بعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ هُوَ عَلِيٌّ، وهُوَ إمَامٌ، وأفضَلُ مِنَ النَّبِيِّ! وهَذَا تَنَاقُضٌ عَجِيبٌ.

[١] قَولُهُ: «وَقَدْ تَكُونُ المسألَةُ» الأحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: «فقَدْ».

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ١٥٣، ٤/ ٤٣٨، ٤٧٩، ٣٥/ ١٩).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٢٧١).

فضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ قطعيَّةً؛ لعَدَمِ بُلُوغِ النَّصِّ إيَّاهُ، أَوْ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ، أَوْ لَعَدَمِ تمكُّنِهِ مِنَ العِلْمِ بدَلَالَتِهِ[١].

وقَدْ ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حدِيثُ الَّذِي قَالَ لأهْلِهِ: «إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ، فَواللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي اللهُ عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ. فَأَمَرَ اللهُ الْبَرَّ بَرَدَّ مَا أَخَذَ مِنْهُ، وَالْبَحْرَ بِرَدِّ مَا أَخَذَ مِنْهُ،

---

[١] فإذَا قَالَ قَائِلٌ: إنَّ الأُصُولَ هِيَ المسَائِلُ القطعيَّةُ؛ فيُقَالُ لَهُم: كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ العَمَلِ قطعيَّةٌ لَا إشْكَالَ فِيهَا، ولَا يُنَازِعُ فِيهَا أَحَدٌ، وكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ العِلْمِ لَيْسَتْ قطعيَّةً، بَلْ هِيَ ظَنِّيَّةٌ؛ ويَعْمَلُ الإنسَانُ فِيهَا بظَنِّهِ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ثُمَّ كَوْنِ الشَّيءِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا يَختَلِفُ باخْتِلَافِ النَّاسِ فِي العِلْمِ والفَهْمِ، فكَمْ مِنْ إنسَانٍ لَمْ يَبْلُغْهُ العِلْمُ فِي مسْأَلَةٍ مِنَ المسَائِلِ فَلَا تَكُونُ -عِنْدَهُ- قطعيَّةً، بَلْ ولَا وُجُودَ لَهَا فِي ذِهْنِهِ -يَعْنِي: لَا تَصِلُ وَلَا إِلَى دَرَجَةِ الظَّنِّ-! وكَمْ مِنْ إنسَانٍ تَصِلُهُ عَنْ طَرِيقٍ وَاضِحٍ بيِّنٍ فتَكُونُ -عِنْدَهُ- قطعيَّةً! فالمسألَةُ إضافيَّةٌ -كَمَا قَالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ- ومَعْنَى: «إضافيَّة» أَيْ: أنَّها باعتبَارِ إضَافَتِهَا لشَخْصٍ لَهَا حُكْمٌ، وباعتبَارِ إضَافَتِهَا لشَخْصٍ آخَرَ لَهَا حُكْمٌ آخَرُ، وضَرَبَ لِهَذَا مَثَلًا بمَنْ سَمِعَ النَّصَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وتَيقَّنَ مُرادَهُ مِنْهُ، فالمسألَةُ عِنْدَهُ قطعيَّةٌ؛ لأنَّهُ الآنَ وَصَلَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مُباشَرَةً لَيْسَ بينَهُمَا وَاسِطَةٌ حتَّى يَبْحَثَ عَنِ الوَاسِطَةِ هَلْ هِيَ ثِقَةٌ أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ؟ أيضًا فَهِمَ مُرادَ الرَّسُولِ ﷺ مِنْهُ، وتَيقَّنُ مُرادَهُ، فهَذِهِ قطعِيَّةٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ بينَهُ وبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَاسِطَةٌ صَارَتْ ظَنِّيَّةً فِي الأَصْلِ.

وقَدْ يكُونُ الظَّنُّ فِيهِ ضعيفًا، وقَدْ تَصِلُ إِلَى حَدِّ القَطْعِ؛ ولِذَلِكَ نَقُولُ: إنَّ خَبَرَ الآحَادِ قَدْ يكُونُ فِيهِ مَا هُوَ قطعِيٌّ بالقَرَائِنِ.

وَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ! فَغَفَرَ اللهُ لَهُ»، فهَذَا شَكٌّ فِي قُدْرَةِ اللهِ وَفِي المَعَادِ، بَلْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَعُودُ، وأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ اللهُ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَغَفَرَ اللهُ لَهُ؛ وَهَذِهِ المَسَائِلُ مَبسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، ولكِنَّ المَقْصُودَ هُنَا أَنَّ مَذَاهِبَ الأئمَّةِ مَبنيَّةٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ بَيْنَ النَّوعِ والعَيْنِ.

ولهَذَا حَكَى طَائِفَةٌ عنهُمُ الخِلَافَ في ذَلِكَ، وَلَمْ يَفْهَمُوا غَورَ قولِهِمْ، فطَائِفَةٌ تَحْكِي عَنْ أحمَدَ فِي تَكْفِيرِ أهلِ البِدَعِ رِوَايَتَينِ مُطلَقًا، حتَّى تجعَلَ الخِلَافَ في تَكْفِيرِ المُرجِئَةِ والشِّيعَةِ المفضِّلَةِ لعَلِيٍّ، ورُبَّمَا رَجَّحَتِ التَّكفِيرَ والتَّخلِيدَ فِي النَّارِ، ولَيْسَ هَذَا مذهَبَ أحمَدَ، وَلَا غَيرِهِ مِنْ أئمَّةِ الإسلَامِ، بَلْ لَا يَخْتَلِفُ قولُهُ أَنَّهُ لَا يُكَفِّرُ المرجِئَةُ الَّذِينَ يقُولُونَ: الإيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَلَا يُكفِّرُ مَنْ يُفضِّلُ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ، بَلْ نُصُوصُهُ صَرِيحَةٌ بالامتِنَاعِ مِنْ تَكْفِيرِ الخَوارِجِ والقَدَرِيَّةِ وغيرِهِمْ، وإِنَّمَا كَانَ يُكفِّرُ الجَهْمِيَّةَ المُنكِرينَ لأَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ؛ لأَنَّ مُنَاقَضَةَ أقوالِهِمْ لِـمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ظَاهِرَةٌ بيِّنَةٌ؛ ولأَنَّ حقِيقَةَ قولِهِمْ تَعطِيلُ الخَالِقِ، وكَانَ قَدِ ابتُلِـيَ بِهِمْ حَتَّى عَرَفَ حقيقَةَ أمرِهِمْ، وأَنَّهُ يدُورُ عَلَى التَّعطِيلِ، وتَكْفِيرُ الجَهْمِيَّةِ مَشهُورٌ عَنِ السَّلَفِ والأئمَّةِ، لكِنْ مَا كَانَ يُكفِّرُ أعيَانَهُمْ[١]، فإِنَّ الَّذِي يَدْعُو إلى القَولِ أعظَمُ مِنَ الَّذِي يقُولُ بِهِ، والَّذِي يُعاقِبُ مُخالِفَه أعظَمُ مِنَ الَّذِي يدْعُو فَقَطْ، والَّذِي يُكفِّرُ مُخالِفَهُ أعظَمُ مِنَ الَّذِي يُعاقِبُهُ»[٢].

---

[١] قَوْلُه: «مَا كَانَ يُكفِّرُ أعيَانَهُمْ» يَعْنِي: الإمَامَ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] فهَذِهِ دَرَجَاتٌ، فالَّذِي يَدْعُو إِلَى القَوْلِ أعظَمُ مِنَ الَّذِي يقُولُ بِهِ؛ لأَنَّهُ جَمَعَ بيْنَ أمْرَينِ بَيْنَ القَولِ بِهِ وبَيْنَ الدَّعوةِ إِلَيْهِ، والَّذِي يُعاقِبُ مُخالِفَهُ أعظَمُ مِنَ الَّذِي يدْعُو لَهُ فقَـطْ؛ لأَنَّ هَذَا يقُـولُ بِهِ ويدْعُـو إِلَيْهِ، ويُعَـاقِبُ مَنْ خَالفَهُ -أَيْ: يُجْـبِرُ النَّاسَ عَلَيْهِ-،

وَمَعَ هَذَا فالَّذِينَ كَانُوا مِنْ وُلَاةِ الأُمورِ يقُولُونَ بقَوْلِ الجهميَّةِ: إنَّ القُرآنَ مخلُـوقٌ، وإنَّ اللهَ لَا يُـرَى فِي الآخِرَةِ. وغَيرَ ذَلِكَ، ويَدعُـونَ النَّاسَ إلَى ذَلِكَ، ويَمتَحِنُونَهُم، ويُعاقِبُونَهُم إذَا لَمْ يُجيبُوهُم، ويُكفِّرُونَ مَنْ لَمْ يُجِبْهُمْ، حَتَّى إنَّهُم كَانُوا إذَا أمْسكُوا الأَسِيرَ لَمْ يُطلِقُوهُ حتَّى يُقرَّ بقَولِ الجهمِيَّةِ: إنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ. وغَيرِ ذَلِكَ، ولَا يُولُّونَ مُتولِّيًا، ولا يُعطُونَ رَزْقًا مِنْ بَيْتِ المَالِ إلَّا لِمَنْ يقُولُ ذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا فالإِمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى تَرحَّمَ عَلَيْهِمْ، واستَغْفَرَ لَـهُمْ؛ لعِلْمِهِ بأنَّهُم لِمَنْ يُبيِّنُ[١] لَـهُمْ أنَّهُمْ مُكذِّبُونَ للرَّسُولِ، وَلَا جَاحِدُونَ لِـمَا جَاءَ بِهِ، ولكِنْ تأَوَّلُوا فأخطَؤُوا، وقلَّدُوا مَنْ قَالَ لَـهُمْ ذَلِكَ[٢].

والَّذِي يُكفِّرُ مُخالِفَهُ أعظَمُ مِنَ الَّذِي يُعاقِبُهُ؛ لأنَّهُ إذَا كَفَّرَهُ وَجبَ عَلَيْهِ أَنْ يقْتُلَهُ؛ لأَنَّ المُرتَدَّ يجِبُ قتلُهُ إلَّا أَنْ يَتُوبَ، فيُرفَعَ عَنْهُ القَتْلُ، وهَذِه الدَّرجَاتُ الَّتِي ذكَرَهَا شَيخُ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ واضِحَةٌ جِدًّا.

[١] قولُهُ: «لِمَنْ يُبيِّنُ»، لعلَّها: (لَمْ).

[٢] فالإِمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُكفِّرُ الجهميَّةَ، وهَؤُلَاءِ الخُلفَاءُ والأَئِمَّةُ يقُولُونَ بمذْهَبِ الجهميَّةِ، ويَدْعُونَ إِلَيْهِ، ويُعاقِبُونَ مِنْ خَالَفَهُ، ورُبَّما يُكفِّرُونَهُ، ومَعَ ذَلِكَ كَانَ الإمَامُ أحمَدُ يدْعُـو لَـهُمْ، ويترحَّمُ عَلَيْهِمْ، وَلَـوْ كَانُـوا عنْدَهُ كُفَّارًا مَا دَعَا لَـهُمْ، ولَا تَرَحَّمَ عليهِمْ، فهُنَا فَرْقٌ بَيْنَ تَكْفِيرِ النَّوعِ وتَكْفِيرِ العَيْنِ، وهَذَا فَرْقٌ مُهِمٌّ.

مسأَلَةٌ: تَقَدَّمَ أنَّ الإمَامَ أحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُكفِّرُ الجهمِيَّةَ، وَلَا يُكفِّرُ أعيانَهُمْ، فَهَلْ يَشْمَلُ ذَلِكَ رُؤسَاءَهُمْ؟

الجَوابُ: ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِ الإِسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَتَّى رُؤسَاءَهِمْ، لَكِنَّ الَّذِي استَقَرَّ عَلَيْهِ مذهَبُ الحَنابِلَةِ أنَّ الدَّاعِيَةَ المُجتَهِدَ غَيرَ المُقلِّدِ يُكَفَّرُ.

وكَذَلِكَ الشَّافعيُّ لـمَّا قَالَ لحَفصٍ الفَردِ حِينَ قَالَ: القُرآنُ مخلُوقٌ: كَفَرْتَ باللهِ العَظِيمِ. بيَّنَ لَهُ أنَّ هَذَا القَولَ كُفرٌ، ولَمْ يَحْكُمْ بردَّةِ حَفْصٍ بمُجرَّدِ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَبيَّنْ لَهُ الحُجَّةُ الَّتِي كَفَرَ بِهَا، وَلَوِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُرتَدٌّ لسَعَى فِي قَتْلِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي كُتُبِهِ بقَبولِ شَهَادَةِ أهْلِ الأَهْوَاءِ والصَّلَاةِ خلفَهُمْ[١].

وكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ والشَّافعيُّ وأحمَدُ في القَدَريِّ: إنْ جَحَدَ عِلْمَ اللهِ كَفَرَ. ولَفْظُ بعضِهِمْ: نَاظِرُوا القَدريَّةَ بالعِلْمِ[٢]،..............................

مسأَلَةٌ: بعضُهُـمْ يُكفِّـرُ المأمُـونَ للفِتْنَةِ الَّتِـي حَصَلَتْ، ويَقُـولُ: إنَّ كِتَابَ عَبْدِالعَزِيزِ الكِنَانيِّ (الحَيْدَة) فِيهِ مُناظَرَةٌ تُبيِّنُ الحَقَّ، واقْتَنَعَ المَأمُونُ بقَوْلِ عبْدِ العَزِيزِ الكِنَانيِّ حِينَ مُناقَشَتِهِ لبِشْرٍ المَرِيسيِّ، فلِمَاذَا حينَئذٍ لَا يُكفَّرُ مَعَ بَيَانِ الحَقِّ لَهُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ؟

الجَوابُ: الكِتَابُ مَشكُوكٌ فِيهِ، فكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُنكِرُ هَذَا الكِتَابَ.

[١] قولُهُ: «كَفرْتَ باللهِ العَظِيمِ» مَعْنَاهُ: قُلْتَ قَوْلَ الكَافِرِ؛ أَوْ قُلْتَ قَوْلًا يُكفِّرُ، ولَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَفرَ هُوَ بِعَيْنِهِ.

[٢] هَذَا قَالَهُ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قَالَ: نَاظِرُوهُمْ بالعِلْمِ فَإِنْ أقرُّوا بِهِ خُصِمُوا وإِنْ جَحدُوهُ كَفرُوا.

فالقَدَريَّةُ هُمُ الَّذِينَ يقُولُونَ: إنَّ العَبْدَ مُستقِلٌّ بفعْلِهِ، لَا عَلَاقَةَ للهِ بِهِ فهُوَ مُستقِلٌّ يفْعَلُ بإِرَادَتِهِ، ويَتْرُكُ بإِرَادَتِهِ، ولَا تَدْبِيرَ للهِ تعَالَى فِيهِ، فيَقُولُ: نَاظِرُوهُمْ بالعِلْمِ، فقُولُوا لَهُ: هَلْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِعْلَ هَذَا العَبْدِ أَوْ لَا؟ إذَا قَالَ: لَا. فهُوَ كَافِرٌ؛ ولهَذَا كَفَّرَ أَهْلُ السُّنَّةِ غُلَاةَ القَدريَّةِ الأَوَّلِينَ الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ، أَيْ: مُستَأْنَفٌ، وإِنَّ اللهَ لَا يَعْلَمُ مِنْ أفعَالِ العِبَادِ إِلَّا مَا وَقَعَ.

فَإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وإِنْ جَحَدُوهُ كَفَرُوا[١].

وسُئِلَ أحمَدُ عَنِ القَدَرِيِّ: هَلْ يَكْفُرُ؟ فقَالَ: إنْ جَحَدَ العِلْمَ كَفَرَ. وحينَئِذٍ فجَاحِدُ العِلْمِ هُوَ مِنْ جِنْسِ الجهمِيَّةِ، وأَمَّا قَتْلُ الدَّاعيَةِ إِلَى البِدَعِ فَقَدْ يُقْتَلُ لكَفِّ ضَرَرِهِ عَنِ النَّاسِ -كَمَا يُقتَلُ المُحَارِبُ- وإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الأَمْرِ كَافِرًا، فلَيْسَ كُلُّ مَنْ أُمِرَ بقَتْلِهِ يكُونُ قتلُهُ لرِدَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا قَتْلُ غِيلانَ القَدَرِيِّ وغيرِهِ قَدْ يكُونُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وهَذِهِ المَسَائِلُ مَبسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وإِنَّمَا نبَّهْنَا عَلَيْهَا تَنْبِيهًا[٢].

---

[١] وقَولُهُ: «فإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا» فالخَصْمُ بأَنْ يُقَالَ لَـهُمْ: هَلْ وَقَعَ مَا وَقَعَ مِنَ العَبْدِ عَلَى وَفْقِ مَعلُومِ اللهِ أَوْ عَلَى خِلَافِ مَعلُومِ اللهِ؟ إِنْ قَالُوا بالأَوَّلِ فهُوَ مُرادٌ لَهُ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أن يقَعَ مَا يُخَالِفُ مرادَهُ، وإِنْ قَالُوا بالثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ فهُمْ كفَّارٌ؛ لأَنَّ إنكَارَ العِلْمِ كُفْرٌ، فغَوْرُ عِلْمِ الأَوَّلِينَ عَجِيبٌ؛ لأَنَّ هَذَا لَا يَطْرَأُ عَلَى بَالِ الإِنسَانِ، رُبَّمَا يقُولُ: إِذَا أَقَرُّوا أَنَّهُ عَلَى عِلْمِهِ أَوْ عَلَى وَفْقِ علْمِهِ كُلُّهُ سَواءٌ، المُهِمُّ أَنَّهُم يقُولُونَ: لَـمْ يَقَعْ بإِرَادَتِهِ. لكِنَّ هَذِهِ الحُجَّةَ ظَاهِرَةٌ؛ إِنْ قَالُوا: إِنَّهُ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ مَعلُومِهِ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُرادٍ لَهُ، قُلْنَا: هَذَا كُفْرٌ؛ وإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ وَقَعَ عَلَى وَفْقِ مَعلُومِهِ، قُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُرادًا لَهُ، وإِلَّا لَوَقَعَ فِي مِلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ.

[٢] هَذَا حَقٌّ؛ ومَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَتْلِ الإِنسَانِ الدَّاعِي إِلَى بِدْعَةٍ أَنْ تَكُونَ بدْعَتُهُ مُكفِّرَةً؛ لأَنَّهُ قَـدْ يُقتَلُ الإِنسَانُ لكَفِّ شَرِّهِ، فـإِنَّ صَاحِبَ الشَّرِّ كالصَّائِلِ إِذَا لَـمْ ينْدَفِعْ إِلَّا بالقَتْلِ وَجَبَ قتْلُهُ، ثُمَّ أَيْضًا شَيْءٌ آخَرُ لَا يَلْزَمُ مِنَ القِتَالِ جَوَازُ القَتْلِ وهَذِهِ مسأَلَةٌ ثَانِيَةٌ؛ ولهَذَا قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّ الأَذَانَ والإِقَامَةَ فَرْضَا كِفَايَةٍ، ويُقَاتَلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَرَكُوهُمَا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُمْ، يَعْنِي: لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ لِوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ البَلَدِ

....

وتَقْتُلَهُ، وتقُولُ: لأَنَّكُمْ تركْتُمُ الأذَانَ. لكِنْ قَاتِلْهُمْ حتَّى يُؤَذِّنُوا ويُقِيمُوا، كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٩].

ومَا قَالَهُ الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَاضِحٌ، وأنَّهُ لَا بُدَّ للتَّكفِيرِ مِنْ شُرُوطٍ؛ مِنْهَا: أَنْ يَثْبُتَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ أَنَّ هَذَا القَوْلَ أَوِ الفِعْلَ أَوِ التَّركَ كُفْرٌ، وَقَدْ تَبيَّنَ لَنَا أنَّ المُكفِّرَاتِ إمَّا أَقْوَالٌ، وإمَّا أفعَالٌ، وإمَّا تُروكٌ، فمَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ اللَّاتَ حَقٌّ، والعُزَّى حَقٌّ، ومَنَاةَ حَقٌّ. أَوْ قَالَ: إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، أَوْ سَخِرَ باللهِ، أَوْ آياتِهِ، أَوْ شَرْعِهِ، أَوْ رَسُولِهِ، كُلُّ هَذَا كُفْرٌ بالقَوْلِ، ويَكْفُرُ بالفِعْلِ، مِثْلَ أَنْ يَسْجُدُ للصَّنَمِ المَصنُوعِ وغَيْرِ المَصْنُوعِ؛ يَسْجُدُ لصَنَمٍ صَنَعَهُ، وجعَلَهُ رَبًّا، أَوْ غَيْرِ مَصْنُوعٍ كَأَنْ يَسْجُدَ لشَجَرَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، ويَكْفُرُ بالتَّركِ، مِثْل تَرْكِ الصَّلَاةِ فإنَّهُ يَكْفُرُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، يَكفُرُ أَيْضًا بالجَحْدِ، والجَحْدُ تَرْكٌ؛ لأَنَّ الجَاحِدَ تَرَكَ الإقْرَارَ، فإذَا جَحَدَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ جَحَدَ بعضَهُ فهُوَ كَافِرٌ، فَلَوْ جَحَدَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ كَفَرَ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ بِكُلِّ القُرآنِ إلَّا هَذِهِ فهُوَ كَافِرٌ؛ لأَنَّ الإيمَانَ ببَعْضِ الشَّريعَةِ دُونَ بَعْضٍ لَا يَسْتَقِيمُ أَبدًا، بَلْ إذَا كَفَرَ ببعْضِ الشَّريعَةِ فَقَدْ كَفَرَ بالجَمِيعِ؛ ولذَلِكَ نقُولُ: إنَّ الضَّابِطَ للرِّدَّةِ هُوَ دَائِرٌ بَيْنَ شَيْئَينِ: إمَّا تَكْذِيبٍ، وإمَّا استكْبَارٍ، فكَلَامُ الشَّيخِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ وَاضِحٌ.

مسأَلَةٌ: العُلَمَاءُ يُكفِّرُونَ مَنْ أَنْكَرَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنَ القُرآنِ الكَريمِ؛ لأَنَّهَا ثَبَتَتْ بالتَّواتُرِ، فلِمَاذَا لَا يُكفِّـرُونَ مَنْ أَنْكَرَ شفَاعَـةَ النَّبِيِّ ﷺ؟ أَوْ أَنْكَرَ نُزولَ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ آخِرَ الزَّمَانِ؟ أَوْ أَنْكَرَ بَعْضَ الأشيَاءِ الغيبيَّةِ مَعَ أَنَّهَا ثَبَتَتْ بالتَّواتُرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فكَيْفَ يُكفِّرُونَ مَنْ أَنْكَرَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَلَا يُكفِّرُونَ مَنْ أَنْكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ؟

....

الجَوابُ: لعَلَّهُ يكُونُ هُنَاكَ تَأْويلٌ مَثَلًا، أَوْ أَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ أَوْ غَير ذَلِكَ مِنَ الأسبَابِ الَّتِي ذَكَرَهَا شَيْخُ الإسلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، لكِنَّ القُرآنَ لَيْسَ فِيْهِ إشْكَالٌ.

مسأَلَةٌ: مَتَى يُحكَمُ عَلَى الإنسَانِ أَنَّهُ مُبتَدِعٌ، هَلْ إذَا فَعَلَ بِدْعَةً، أَوْ إذَا دَعَا إِلَى البِدْعَةِ؟

الجَوابُ: كُلُّ مَنْ تَعَبَّدَ للهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَ فهُوَ مُبْتَدِعٌ، لكِنْ لَا يُعطَى أحكَامَ المبتَدِعِ حَتَّى يُبيَّنَ لَهُ الحَقُّ؛ وذَلِكَ لأَنَّ هَذَا المُبْتَدِعَ والَّذِي تَعَبَّدَ للهِ بغَيْرِ مَا شَرَعَ قَدْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، فنَقُولُ: هُوَ مُبتَدِعٌ فِي ظَاهِرِ حَالِهِ. ونَحْكُمُ عَلَيْهِ بأَنَّهُ مُبتَدِعٌ، حَتَّى يَتبيَّنَ لَنَا مَا يَمْنَعُ أَنْ يُوصَفَ بِهَذَا.

⁂

١

نص الكلمة التي نشرناها في مجلة الدعوة السعودية
في عدد ٩١١ الصادر يوم الاثنين الموافق ٤/١/١٤٠٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليمًا.

أما بعد: فقد كنا تكلمنا في بعض مجالسنا على معنى معية الله تعالى لخلقه ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا فكثر سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟

ولأننا:

أ- لئلا يعتقد مخطئ أو خاطئ في معية الله ما لا يليق به.

ب- ولئلا يتقول علينا متقول ما لم نقله أو يتوهم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

جـ- ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن ووصفه بها نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

نقرر ما يأتي:

أولًا: معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف قال الله تعالى: (وهو معكم أينما كنتم) وقال تعالى: (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) وقال تعالى لموسى وهرون حين أرسلهما إلى فرعون: (لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى) وقال عن رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية وضعفه بعض أهل العلم وسبق قريبًا ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له.

وقد أجمع السلف على إثبات معية الله تعالى لخلقه.

ثانيًا: هذه المعية حق على حقيقتها لكنها معية تليق بالله تعالى ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق لقوله تعالى عن نفسه: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وقوله: (هل تعلم له سميا) وقوله: (ولم يكن له كفوا أحد) وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه

الصفحة الأولى من نصّ الكلمة بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

وهذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن بينهما.

وكل شيء في كتاب الله تعالى تظن فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك قال الله تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا).

الثاني: أن اجتماع المعية والعلو ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا ولا يعد ذلك تناقضا ومن المعلوم أن السائرين في الأرض والقمر في السماء فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء؟ قال الشيخ محمد خليل الهراس ص ١١٥ في شرحه للعقيدة الواسطية عند قول المؤلف: بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان قال: وضرب لذلك مثلا بالقمر الذي هو موضوع في السماء وهو مع المسافر وغيره أينما كان فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علما وقدرة والذي هو شهيد مطلع عليهم يسمعهم ويراهم ويعلم سرهم ونجواهم بل العالم كله سماواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقة في يد أحدنا أفلا يجوز لمن هذا شأنه أن يقال إنه مع خلقه مع كونه عاليا عليهم بائنا منهم فوق عرشه. اهـ

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعا في حق الخالق فإن الله لا يماثله شيء من خلقه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص ١١٦ ط ثالثة من شرح الهراس: وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو علي في دنوه قريب في علوه. اهـ

وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

١- أن معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢- أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن تشبه معية المخلوق للمخلوق.

٣- أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علما وقدرة وسمعا وبصرا وسلطانا وتدبيرا وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة وتقتضي مع ذلك نصرا وتأييدا وتوفيقا وتسديدا إن كانت خاصة.

٤- أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالا في أمكنتهم ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.

٥- إذا تدبرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة وكونه في السماء على عرشه حقيقة. سبحانه وبحمده لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين حرره الفقير إلى الله تعالى محمد الصالح العثيمين في ٧/١١/١٤٠٣هـ

الصفحة الأخيرة من نصّ الكلمة بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى



نَصُّ الكَلِمَةِ الَّتِي نَشَرْنَاهَا فِي (مَجَلَّةِ الدَّعوةِ) السُّعوديَّةِ في عدد (٩١١) الصَّادِرِ يَومَ الاثْنَيْنِ المُوافِقِ ٤/ ١/ ١٤٠٤هـ

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ نحمَدُهُ، ونستَعِينُهُ، ونستغْفِرُهُ، ونتُوبُ إِلَيْهِ[١]، ونعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أنفسِنَا، ومِنْ سيِّئَاتِ أعْمَالِنَا، مَنْ يَهدِهِ اللهُ فلَا مُضلَّ لَهُ، ومَنْ يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأشْهَدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسَانٍ وسلَّم تَسْلِيمًا.

أمَّا بَعْدُ:

فقَدْ كُنَّا تكَلَّمْنا في بعْضِ مجَالِسِنَا عَلَى مَعْنَى مَعِيَّةِ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ، ففَهِمَ بعْضُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَنَا، وَلَا مُعْتَقَدٍ لَنَا، فكَثُرَ سُؤَالُ النَّاسِ وتساؤُلُهم: مَاذَا يُقَالُ فِي مَعِيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ؟

---

[١] جُمْلَةُ: «ونتُوبُ إِلَيْهِ» لَمْ تَرِدْ فِي الحَدِيثِ، لَكِنْ أخَذْنَاهَا مِنْ كَلَامِ العُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ حَيْثُ إِنَّهُم يَذكُرُونَهَا، لكِنْ إِذَا كَانَتْ لَمْ تُذكَرْ، فالأَوْلَى حَذْفُهَا، يَعْنِي: أَنْ لَا تُقَالَ، أمَّا مَا كُتِبَ فيَبْقَى عَلَى مَا كُتِبَ عَلَيْهِ.

وإِنَّنَا:

أ- لئَلَّا يَعْتَقِدَ مُخطِئٌ أو خَاطِئٌ في مَعِيَّة اللهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ[١].

ب- ولِئَلَّا يَتقوَّلَ علَيْنَا مُتقوِّلٌ مَا لَمْ نَقُلْهُ، أَوْ يَتوهَّمَ وَاهِمٌ فِيمَا نقُولُهُ مَا لَمْ نَقْصِدْهُ.

ج- ولبيَانِ مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ العَظِيمَةِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نفسَهُ في عِدَّةِ آيَاتٍ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، ووَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

نُقرِّرُ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: مَعِيَّةُ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ ثَابِتَةٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، وإجمَاعِ السَّلفِ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى لمُوسَى وهَارُونَ حِيْنَ أرْسَلَهُمَا إِلَى فِرْعَونَ: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقَالَ عَنْ رَسُولِهِ محمَّدٍ ﷺ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيْمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»(١)، حسَّنَهُ شَيْخُ الإسلَامِ ابنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة)(٢)، وضعَّفَهُ بعضُ أهْلِ العِلْمِ، وسَبَقَ قَرِيبًا مَا قَالَهُ اللهُ تعالَى عَنْ نَبيِّهِ مِنْ إِثْبَاتِ المَعيَّةِ لَهُ.

---

[١] المُخطِئُ: مَنِ ارْتَكَبَ الخَطَأَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، والخَاطِئُ: مَنِ ارْتَكَبَهُ بعِلْمٍ.

---

(١) الجامع الصغير (١٢٤٣)، وضعَّفه الألباني في ضعيف الجامع (١٠٠٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٠).

وقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إِثْبَاتِ مَعِيَّةِ اللهِ تَعَالَى لِخَلْقِهِ.

ثانيًا: هَذِهِ المَعيَّةُ حَقٌّ عَلَى حَقيقَتِهَا، لكِنَّهَا مَعيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ تعَالَى، ولَا تُشْبِهُ مَعيَّةَ أيِّ مخلُوقٍ لمخْلُوقٍ؛ لقَولِهِ تعَالَى عَنْ نفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقَولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، وكسَائِرِ صِفَاتِهِ الثَّابتَةِ لَهُ حقيقَةً عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بِهِ، ولَا تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: «أَهْلُ السُّنَّةِ مجمِعُونَ عَلَى الصِّفَاتِ الوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ، والإِيْمَانِ بِهَا، وحمْلِهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لَا عَلَى المجَازِ؛ إِلَّا أَنَّهُم لَا يُكيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، ولَا يَحُدُّونَ فِيْهِ صِفَةً محدُودَةً» اهـ. نَقَلَهُ عنْهُ شَيخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَويَّة) ص٨٧ من المجلَّدِ الخَامِس مِنْ مجمُوعِ الفَتَاوَى لابْنِ قَاسِمٍ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ في هَذِهِ الفَتْوَى (ص١٠٢) مِنَ المُجلَّدِ المذكُورِ: «ولَا يَحْسَبُ الحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ -يَعْنِي: ممَّا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ- يُنَاقِضُ بعضُهُ بعْضًا البَتَّةَ، مِثْلَ أَنْ يقُولَ القَائِلُ: مَا فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فوقَ العَرْشِ يُخالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقولُهُ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ»[١]، ونحْوِ ذَلِكَ، فإِنَّ هَذَا غَلَطٌ، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ معَنَا حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ العَرْشِ حَقِيقَةً، كَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُمَا في قولِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا

---

(١) سبق تخريجه (ص:٣٧٧).

تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد:٤]، فأخبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ يعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»(١).

وذَلِكَ أنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) في اللُّغَةِ إذَا أُطلِقَتْ فلَيْسَ ظَاهِرُهَا في اللُّغَةِ إلَّا المُقارَنَةَ المُطلَقَةَ مِنْ غَيرِ وُجُوبِ مُماسَّةٍ أَوْ مُحاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ، فإذَا قُيِّدَتْ بمَعْنًى مِنَ المَعَانِي دلَّتْ عَلَى المُقارنَةِ فِي ذَلِكَ المَعْنَى فَإِنَّهُ يُقالُ: مَا زِلْنا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا أَوْ والنَّجمُ مَعَنَا. ويُقَالُ: هَذَا المَتَاعُ مَعِي. لمُجَامَعَتِهِ لَكَ، وإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ فاللهُ مَعَ خلْقِهِ حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حقيقَةً» اهـ كَلامُهُ.

ثَالِثًا: هَذِهِ المَعيَّةُ تَقْتَضِي الإحَاطَةَ بالخَلْقِ؛ عِلْمًا، وقُدْرَةً، وسَمْعًا، وبَصْرًا، وسُلْطَانًا، وتَدْبِيرًا، وَغَيرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ، إنْ كَانَتِ المَعيَّةُ عَامَّةً لَمْ تُخَصَّ بشَخْصٍ أَوْ وَصْفٍ كَقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧].

فإِنْ خُصَّتْ بشَخْصٍ أَوْ وَصْفٍ اقْتَضَتْ مَعَ ذَلِكَ النَّصرَ والتَّأييدَ والتَّوفِيقَ والتَّسدِيدَ.

مثَالُ المخصُوصَةِ بشَخْصٍ: قولُهُ تعَالَى لُموسَى وهَارُونَ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقولُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

(١) سبق تخريجه (ص:٣٧٩).

ومثَالُ المخْصُوصَةِ بوَصْفٍ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦]، وأمثالُهُ في القُرآنِ الكَريمِ كَثِيرَةٌ.

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَويَّة) ص١٠٣ مِنَ المُجلَّدِ الخَامِسِ مِنْ مجمُوعِ الفَتَاوى لابْنِ قَاسِمٍ قَالَ: «ثُمَّ هَذِهِ المَعيَّةُ تختَلِفُ أحكَامُهَا بحَسَبِ المَوارِدِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾، إِلَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ ومُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، ومُهيمِنٌ عالِمٌ بِكُمْ، وهَذَا مَعْنَى قَولِ السَّلَفِ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعلمِهِ[1]، وهَذَا ظَاهِرُ الخِطَابِ وحقيقَتُهُ. قَالَ: وَلـمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لصَاحِبِه فِي الغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، كَانَ هَذَا أيضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتِ الحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ هُنَا مَعيَّةُ الاطِّلَاعِ والنَّصْرِ والتَّأييدِ، وكذَلِكَ قَولُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وكذَلِكَ قولُهُ لمُوسَى وهَارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، هُنَا المَعيَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَحُكْمُهَا فِي هَذِهِ المَواطِنِ النَّصرُ والتَّأييدُ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «ففَرْقٌ بَيْنَ مَعْنَى المَعيَّةِ ومُقْتَضَاهَا، ورُبَّما صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ مَعْنَاهَا، فيَختَلِفُ باختِلَافِ المَواضِعِ» اهـ.

---

[١] قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ...» أَنَّهُ عَالِمٌ يَعْنِي: لَيسَ مَعْنَاهَا، بَلْ حُكْمَهَا ومُقْتَضَاهَا، وفَرْقٌ بَيْنَ المَعْنَى والحُكْمِ والمُقْتَضَى، فالمَعيَّةُ أَخصُّ مِنَ العِلْمِ فِي الوَاقِعِ؛ لأَنَّهَا تَشْمَلُ العِلْمَ والسَّمْعَ والبَصَرَ والسُّلطَانَ والتَّدبِيرَ وكُلَّ شَيْءٍ.

وقَالَ محمَّدُ بن الموصِلِيِّ في كِتَابِ (استعجال الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ والمُعطِّلَةِ) لابْنِ القَيِّمِ فِي المِثَالِ التَّاسِعِ ص٤٠٩ ط. الإمَام: «وغَايَةُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ (مَعَ) المُصاحَبَةُ والمُوافَقَةُ والمُقَارَنَةُ فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ، وذَا الاقْتِرَانُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بحَسَبِهِ، ويلزَمُهُ لَوَازِمُ بحَسبِ مُتعلَّقِهِ، فإِذَا قِيلَ: اللهُ مَعَ خَلْقِهِ. بطَرِيقِ العُمُومِ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ عِلْمُهُ بِهِمْ، وتَدْبِيرُهُ لَهُمْ، وقُدْرَتُهُ عَلَيْهِمْ، وإِذَا كَانَ ذَلِكَ خَاصًّا كقَولِهِ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٨]، كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ معيَّتُهُ لَهُمْ بالنُّصرَةِ والتَّأييدِ والمَعُونَةِ.

فمَعيَّةُ اللهِ تعَالَى مَعَ عَبْدِهِ نوعَانِ: عَامَّةٌ وخَاصَّةٌ، وقَدِ اشْتَمَلَ القُرْآنُ عَلَى النَّوعَينِ، ولَيْسَ ذَلِكَ بطَرِيقِ الاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، بَلْ حقِيقَتُهَا مَا تَقَدَّم مِنَ الصُّحبَةِ اللَّائقَةِ» اهـ.

وذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ التَّاسِعَ عَشَرَ مِنَ (الأَرْبَعِينَ النَّوويَّة) «أنَّ المعيَّةَ الخَاصَّةَ تَقْتَضِي النَّصْرَ والتَّأييدَ والحِفْظَ والإعَانَةَ، وأنَّ العَامَّةَ تَقْتَضِي عِلْمَهُ واطِّلَاعَهُ ومُرَاقَبَتَهُ لأَعْمالِهِمْ».

وقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ المعيَّةِ فِي سُورَةِ المُجادَلَةِ: «ولهَذَا حَكَى غَيرُ وَاحِدٍ الإجْمَاعَ عَلَى أنَّ المُرادَ بهَذِهِ المَعيَّةِ معيَّةُ عِلْمِهِ. قَالَ: وَلَا شَكَّ فِي إرَادَةِ ذَلِكَ، ولكِنَّ سمْعَهُ أيضًا مَعَ عِلْمِهِ بِهِمْ وبصرَهُ نَافِذٌ فيهِمْ، فهُوَ سُبْحَانَهُ مُطَّلِعٌ عَلَى خَلْقِهِ، لَا يَغِيبُ عنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ شَيْءٌ» اهـ.

رابِعًا: هَذِهِ المَعيَّةُ لَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ اللهُ تَعَالَى مُخْتَلِطًا بالخَلْقِ أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ، ولَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ؛ لأَنَّ هَذَا مَعْنًى بَاطِلٌ مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ مَعْنَى كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ شيئًا مُستحِيلًا باطِلًا.

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) ص١١٥ ط. ثالِثَة مِنْ شَرْح محمَّد خَلِيل الهرَّاس: «وَلَيْس مَعْنَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُختَلِطٌ بالخَلْقِ، فإنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، بَلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ تَعَالَى مِنْ أصْغَرِ مخلُوقَاتِهِ، وهُوَ موضُوعٌ في السَّماءِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيْرِ المُسافِرِ أَيْنَما كَانَ» اهـ.

ولَمْ يَذْهَبْ إِلَى هَذَا المَعْنَى البَاطِلِ إِلَّا الحُلوليَّةُ مِنْ قُدمَاءِ الجهمِيَّةِ وغَيْرِهِمُ الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ في كُلِّ مَكَانٍ. تعَالَى اللهُ عَنْ قَولِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

وقَدْ أَنْكَرَ قَولَهُمْ هَذَا مَنْ أدْرَكَهُ مِنَ السَّلَفِ والأئمَّةِ؛ لِـمَا يلزَمُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ المُتضمِّنَةِ لوَصْفِهِ تعَالَى بالنَّقَائِصِ وإنكَارِ عُلوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ.

وكَيْفَ يُمكِنُ أن يقُولَ قَائِلٌ: إنَّ اللهَ تعَالَى بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، أَوْ إِنَّهُ مُختلِطٌ بالخَلْقِ، وهُوَ سبحَانَهُ قَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]؟

خامسًا: هَذِهِ المعيَّةُ لَا تُنَاقِضُ مَا ثَبَتَ للهِ تَعَالَى مِنْ عُلوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، فإنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ ثَبَتَ لَهُ العُلوُّ المُطلَقُ؛ عُلوُّ الذَّاتِ، وعُلوُّ الصِّفَةِ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقَالَ تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقَالَ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠].

وقَدْ تَضَافَرَتِ الأَدِلَّةُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجمَاعِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تَعَالَى.

أَمَّا أدلَّةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَا تَكَادُ تُحْصَرُ؛ مِثْلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقولِهِ: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك:١٧]، وقولِهِ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، وقولِهِ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الكَثِيرَةِ.

ومثْلُ قولِهِ ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»(١)، وقولِهِ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ»(٢)، وقولِهِ: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»(٣).

ومثْلُ إِشَارَتِهِ إِلَى السَّمَاءِ يومَ عَرَفَةَ، يقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»(٤)، يَعْنِي: عَلَى الصَّحَابَةِ حِيْنَ أَقَرُّوا أَنَّهُ بلَّغ.

ومثلُ إقرارِهِ الجَارِيَةَ حِيْنَ سَأَلَـهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(٥).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ الكَثِيرَةِ.

وأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ عَلَى عُلُوِّ اللهِ تعَالَى غَيرُ واحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ.

(١) سبق تخريجه (ص:٣٩٥).
(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٢٨)، وابن خزيمة في التوحيد، رقم (١٤٩، ١٥٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (ص:٤٠١)، والذهبي في العلو، (ص:٦٤)، وقد صححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية، (ص:١٠٠).
(٣) سبق تخريجه (ص:٤٢٦).
(٤) سبق تخريجه (ص:٣٩٥).
(٥) سبق تخريجه (ص:٣٩٥).

وأمَّا دلالَةُ العَقْلِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعالَى: فِلَأَنَّ العُلوَّ صِفَةُ كَمالٍ، والسُّفُولَ صِفَةُ نَقْصٍ، واللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بالكَمالِ، مُنَزَّهٌ عَنِ النَّقْصِ.

وأمَّا دَلَالَةُ الفِطْرَةِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعالَى: فَإِنَّهُ مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو رَبَّهُ إلَّا وَجَدَ مِنْ قَلبِهِ ضَرورَةً بالاتِّجاهِ إِلَى العُلوِّ مِنْ غَيْرِ دِرَاسَةِ كِتَابٍ ولَا تَعْلِيمِ مُعلِّمٍ.

وهَذَا العُلوُّ الثَّابِتُ للهِ تعالَى بهَذِهِ الأدِلَّةِ القطعِيَّةِ لَا يُنَاقِضُ حقيقَةَ المَعِيَّةِ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ اللهَ تعَالَى جَمَعَ بينَهُما لنَفْسِهِ في كِتَابِهِ المُبينِ المنزَّهِ عَنِ التَّناقُضِ؛ ولَوْ كَانَا مُتَنَاقِضَينِ لَمْ يَجْمَعِ القُرآنُ الكَريمُ بينَهُما.

وكُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللهِ تعالَى تَظُنُّ فيهِ التَّعارُضَ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فأَعِدِ النَّظَرَ فِيهِ مرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حتَّى يَتبيَّنَ لَكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢][١].

---

[١] هَذِهِ القَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ؛ فكُلُّ شَيْءٍ تَظُنُّ فِيهِ التَّناقُضَ فَلَا تتسرَّعْ وتَقُلْ: هَذَا يُنَاقِضُ هَذَا. ثُمَّ لَا تَحْرِصْ عَلَى اتِّبَاعِ المُتَشَابِهِ، فإنَّ بعْضَ الطَّلَبَةِ مَشغُوفٌ باتِّبَاعِ المُتشابِهِ، فتَجِدُهُ يُشْكِلُ علَيْهِ أشيَاءُ واضِحَةٌ جدًّا، لكِنْ لَمَّا كَانَ قَلبُهُ مُشْرَبًا بحُبِّ المُتَشَابِهِ صَارَ كُلُّ شَيْءٍ عنْدَهُ مُتشَابِهًا، فإيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا، واعْلَمْ أنَّ اللهَ تعَالَى لَيْسَ فِي كَلامِهِ تَنَاقُضٌ، ولَا فِي كَلَامِ رَسُولِهِ الَّذِي صَحَّ عَنْهُ تَنَاقُضٌ، ولَا بَيْنَ القُرآنِ وَمَا صَحَّ مِنَ السُّنَّةِ تَنَاقُضٌ، وإذَا بَنَيْتَ عَقِيدَتَكَ عَلَى هَذَا لَمْ يُشكِلْ عَلَيْكِ إلَّا مَا كَانَ مُشكِلًا حَقًّا، وأمَّا أنَّ الإنسَانَ بمُجرَّدِ مَا يَقْرَأُ الحَدِيثَ أو يَسْمَعُ الآيَةَ ثُمَّ يتراءَى لَهُ

الثَّاني: أنَّ اجتماعَ المَعيَّةِ والعُلوِّ مُمكِنٌ في حَقِّ المخلُوقِ، فإنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسيرُ والقمَرُ معَنَا. وَلَا يُعدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا، ومِنَ المَعْلُومِ أنَّ السَّائِرِينَ في الأَرْضِ والقَمَرَ في السَّماءِ، فإِذَا كَانَ هَذَا مُمكِنًا في حَقِّ المخلُوقِ فَمَا بَالُكَ بالخَالِقِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ!.

قَالَ الشَّيْخُ محمَّد خَلِيل الهَرَّاس ص١١٥ في شَرْحِهِ (العَقِيدَة الواسطِيَّة) عِنْدَ قَولِ المُؤلِّفِ: بَلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ تعَالَى، مِنْ أصْغَرِ مخلُوقَاتِهِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيْرِ المُسافِرِ أيْنَما كَانَ. قَالَ: «وضَرَبَ لذَلِكَ مَثَلًا بالقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوضُوعٌ فِي السَّماءِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيرِهِ أيْنَمَا كَانَ». قَالَ: «فإِذَا جَازَ هَذَا فِي القَمَرِ وهُوَ مِنْ أصْغَرِ مخلُوقَاتِ اللهِ تعَالَى؛ أفَلَا يجُوزُ بالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّطِيفِ الخَبِيرِ الَّذِي أحَاطَ بعِبَادِهِ عِلْمًا وقُدْرَةً، والَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ يَسْمَعُهُمْ ويَرَاهُمْ ويعلَمُ سِرَّهُم ونجْوَاهُم، بَلِ العَالَمُ كُلُّهُ سمَوَاتُهُ وأرضُهُ مِنَ العَرْشِ إِلَى الفَرْشِ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَنَّهُ بُنْدُقَةٌ فِي يَدِ أحَدِنَا؛ أَفَلَا يجُوزُ لِمَنْ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَالِيًا عَلَيْهِمْ، بَائِنًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ؟!» اهـ.

الوَجْهُ الثَّالث: أنَّ اجْتِماعَ العُلوِّ والمَعيَّةِ لَـوْ فُرِضَ أنَّهُ مُمتَنِعٌ فِي حَقِّ المخْلُوقِ لَـمْ يلزَمْ أَنْ يكُونَ مُمتنِعًا في حَقِّ الخَالِقِ، فإنَّ اللهَ لَا يُماثِلُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطِيَّة) ص١١٦ ط. ثَالِثَة مِنْ

أنَّ حديثًا أو آيَةً نَقَضَتْهَا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ يقُولُ: هَذَا تَعارُضٌ. دُونَ أَنْ يتأمَّلَ ويُفكِّرَ؛ فإِنَّ هَذَا خطَأٌ، ويَبْقَى دَائِمًا في إشكَالٍ، ودَائِمًا في اشْتِبَاهٍ.

شَرْح الهَرَّاس: «وَمَا ذُكِرَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ قُربِهِ ومعيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلوِّهِ وفَوقِيَّتِهِ، فإِنَّهُ سبحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلوِّهِ» اهـ.

وخُلاصَةُ القَوْلِ في هَذَا المَوضُوعِ كَمَا يَلِـي:

١- أنَّ مَعيَّةَ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ ثَابِتَةٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وإِجمَاعِ السَّلَفِ.

٢- أنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ باللهِ تعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشبِهَ مَعيَّةَ المخلُوقِ للمخلُوقِ.

٣- أنَّهَا تَقْتَضِي إحَاطَةَ اللهِ تعَالَى بالخَلْقِ؛ عِلْمًا، وقُدْرَةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وسُلطَانًا، وتَدْبِيرًا، وغيرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ إِنْ كَانَتِ المعيَّةُ عامَّةً، وتَقْتَضِي مَعَ ذَلِكَ نَصْرًا وتَأْييدًا وتَوْفِيقًا وتَسْدِيدًا إنْ كَانَتْ خَاصَّةً.

٤- أنَّهَا لَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى مُختلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ، ولَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بوجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

٥- إِذَا تَدبَّرْنَا مَا سَبَقَ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ اللهِ تعَالَى مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وكَونِهِ في السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ حقيقَةً.

سبحَانَهُ وبحمدِهِ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ محمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمَعِينَ.

حرَّرَهُ الفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى/ محمَّد الصَّالِح العُثَيمِين

في ٢٧/ ١١/ ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصَّفحة

⌘ ⌑ ⌘